الأعمال الفكرية الكاملة

عمر عبيد حسنه

المجلد الثامن

المكتب الإسلامي

الأعمال الفكرية الكاملة

عمر عبيد حسنه

المجلد الثامن

المكتب الإسلامي

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

المكتب الإسلامي

بيروت : ص.ب : ١١/٣٧٧١ - هاتف : ٤٥٦٢٨٠(٠٥)
عمّان : ص.ب : ١٨٢٠٦٥ - هاتف : ٤٦٥٦٦٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

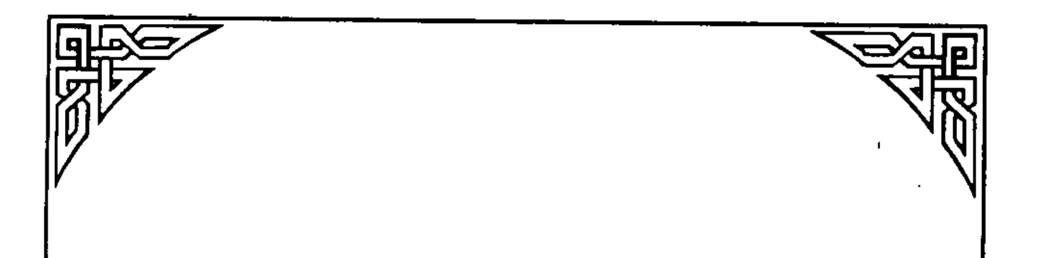
يقول تعالى:

﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾

(يوسف: ١٠٨)

فهرس المحتويات

□□□□□□



نحو فهم متجدد



رؤية في عوامل النهوض

المقدّمة

الحمد للّه الذي جعل النبوة بعثاً وإحياءً ونهضة وتغييراً وإخراجاً للبشرية من الظلمات إلىٰ النور، وجعل الأنبياء الرواد الحقيقيين للإصلاح والنهوض والتنمية ورعاية المسيرة ووقايتها من الانحراف وإقامة الحياة السعيدة، وأنزل الكتب لتحقيق العدل وتوفير المساواة بين الناس وإقامة العمران، وجعل القيم الدينية هي المعايير التي تبين حدود الصلاح والإصلاح، والفساد والإفساد، وناط عملية الإصلاح والنهوض والتغيير بعزمات البشر وفعلهم، ابتداءً من النية «**إنَّما الأعمالُ بِالنِّيَّاتِ**» التي تمثل الفكر قبل الفعل والرؤية لأبعاد الحركة قبل حدوثها «**فَمَنْ كانَتْ هِجْرَتُهُ إلىٰ دُنْيا يُصِيبُها أوْ إلىٰ امْرَأةٍ يَنْكِحُها فَهِجْرَتُهُ إلىٰ ما هاجَرَ إلَيْهِ**»[1]، ذلك أن أي خلل في النية والرؤية يؤدي إلىٰ خلل في الحركة والسلوك والممارسة.

فالدافعية والفاعلية للنهوض تتشكل وتبدأ من داخل النفس، فـ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد:١١]، فالتغير في النفس، وتصويب النية، ورسم الخطة، وعزم القلب والإخلاص، وصدق التوكل والصواب في التخطيط، يحدث التغيير في المحيط الخارجي.

والإنسان هو هدف التغيير وأداة التغيير، فشروط التغيير في المجتمع مرهونة بحدوث التغير في النفس، فالإنسان فاعل التغيير، وإرادة اللّه في

---

(١) أخرجه البخاري.

التغيير ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ﴾ جاءت ثمرة ترتبت على إرادة الإنسان وفعله ﴿حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟﴾، فالله أراد لنا أن نريد، وسنة الله التي لا تتبدل ولا تتغير أن الوراثة الحضارية إنما تكون وتتحصل في العواقب والمآلات البعيدة؛ حتىٰ لو غشيت هٰذه السنة بعض الغواشي، ولحقها بعض الغبش، واعترضتها بعض العثرات بسبب من الخلل في الخطط وما يلحق بها من الإصابات، فإن العاقبة والمآل والميراث إنما يكون للإنسان الصالح المصلح، وهٰذه سنة النبوة التاريخية: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴿١٠٥﴾﴾ [الأنبياء]، ﴿إِنَّ فِى هَٰذَا لَبَلَٰغًا لِّقَوْمٍ عَٰبِدِينَ ﴿١٠٦﴾﴾ [الأنبياء]، ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء].

فبناء الإنسان العابد، بالمفهوم العام لمعنىٰ العبودية، هو الذي يشكل اللبنة القوية والمرتكز الأساس في إقامة الحضارة وحمل رسالة الرحمة للعالمين.

وقد لا نأتي بجديد من القول، إذا ذكرنا بأن الأمة المسلمة، إنما أُخرجت للناس من خلال القرآن، وأن استمرار نموها ونهوضها مرهون إلىٰ حدٍ بعيد بحمل رسالة القرآن وتقويم سلوكها بقيم القرآن، الذي كان ولا يزال محور النهوض ومعاودة النهوض أيضاً، لكن الإشكالية الكبرىٰ تكمن في كيفية التعامل مع القرآن لاستدعائه إلىٰ ساحة التفكير والتنظير والاجتهاد وتنزيل قيمه علىٰ واقع الناس، من خلال استطاعتهم، واسترداد الفاعلية للانطلاق في دورة نهضوية حضارية جديدة.

إن إشكالية التعامل مع القرآن، وتحويل نصوصه من مواقع التدبر والتأمل والتفكير والذهاب بها إلىٰ مجالات التلاوة والترتيل فقط، والتوهم أن تعلم القرآن وتعليمه الذي ورد في الحديث النبوي «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»(١)، يقف عند حدود الحفظ والاختزان في الذاكرة،

(١) أخرجه البخاري.

وانعكاس ذٰلك التوهم والالتباس علىٰ مضامين وأساليب الوعظ والدعوة والإرشاد، أدىٰ إلىٰ حالة نخشىٰ أن نقول معها: إننا أصبحنا نتلقىٰ القرآن بألسنتنا، وإن خطاب القرآن، أو عملية البلاغ المبين، التي تعتبر من أهم محركات النمو والنهوض، لم تتطور بالشكل المطلوب لتكون في مستوىٰ الإسلام عطاءً والعصر تقنية وأداة، الأمر الذي انعكس بشكل أو بآخر علىٰ الذهنية الإسلامية فأصابها بالتكلس وتكريس التخلف والعجز عن التغيير والاستنقاع الحضاري.

ولعل العلة الأساس في عملية التخلف هٰذه الفوضىٰ الذهنية، التي تسود الحياة الفكرية والثقافية، أو ما يسمىٰ بذهنية الاستسهال ولوازمها من المجازفات الفكرية وسوء التقدير للإمكانات المتاحة والظروف المحيطة، وأولاً وقبل كل شيء افتقاد العلم والخبرة والتخصص، وغياب أدب المعرفة عن معالجة المشكلات المطروحة، والتطاول علىٰ أكثر القضايا تعقيداً ممن لا يحيطون بعلمها، وبالتالي لا يدركون ما يترتب علىٰ آلية التعامل معها من مصالح ومفاسد، فيفتون بغير علم.

وقد يتوهم بعضنا أن حفظه لبعض الأحكام الفقهية، وحفظه لبعض الآيات والسور القرآنية، ومحافظته علىٰ العبادات، وقيامه بالدروس الوعظية والخطب المنبرية، مؤهلة لأن يفتي في كل القضايا والمشكلات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والإعلامية... إلخ، دون أن يدري بأن كل شعبة من هٰذه الشعب المعرفية أصبح لها علوماً وتخصصات وتفرعات واختبارات وتقويمات تضيق عنها حياة الإنسان الواحد.

فإذا لم ندرك أهمية العلم والخبرة والتخصص في عملية النهوض، الأمر الذي لا يتحقق إلا بإحياء الفروض الكفائية وإدراك أبعادها وثوابها، ويصبح الاعتكاف في محاريب العلم والمعرفة قرين الاعتكاف في المساجد، وأن الموت في ساحات العلم وعلىٰ منابر المعاهد والجامعات

ومراكز البحوث والدراسات ومخابر الكشف العلمي، إذا توافرت النية الصحيحة، هو جهاد وموت في سبيل اللّه، فسوف نضل الطريق إلىٰ الصواب، ونحن نظن أننا نحسن صنعاً في استمرارنا بعملية طحن الماء ومحاولة قبض الهواء.

إن إدراك سبب التخلف والسنن والقوانين والعوامل التي تحكمه رهين بالعلم والخبرة والمعرفة، وأول الطريق لعملية النهوض، ذٰلك أننا حتىٰ هٰذه اللحظة نعاني الإحساس بإشكالية التخلف لٰكننا ما نزال دون ممارسة الإدراك لأسبابها، لأننا لا نمتلك الأدوات الصحيحة من العلم والمعرفة والتخصص للتعرف علىٰ عوامل التخلف وأسبابه، ومن ثم وضع الخطط التنموية والنهضوية الصحيحة لمسيرتنا؛ وسوف تستمر أحزاننا طالما أننا نعيش مرحلة الشعار والعناوين العامة ونعجز، بسبب غياب التخصص والخبرة، عن ترجمتها إلىٰ برامج وخطط ومضامين.

وقد يكون الأسوأ من ذٰلك كله أن الكثير ممن تخصصوا في شعب علمية ومعرفية متنوعة، ونتيجة قصور الرؤية وكوابيس التخلف، غادروا تخصصاتهم، وتركوا تلك الثغور مفتوحة في الجسم الإسلامي، إلىٰ منابر الوعظ والإرشاد، ليقولوا بما لا يعلمون أو يعلموا ما لم يقولوا؛ ومع ذٰلك تتحدق عيونهم وتنتفخ أوداجهم وتتجهم وجوههم عند التدليل في مواعظهم وخطبهم علىٰ أن الإسلام فلسفة حياة كاملة، بكل جوانبها، وأن الإسلام هو الحل لكل المشكلات - لٰكن كيف؟ اللّه أعلم - وأن فصل الدين عن الحياة، أو فصل الحياة عن الدين، التي يمارسونها عملياً، هو غزو استعماري واستلاب حضاري، دون أن يعلموا أنهم بفعلهم أصبحوا أدوات الغزو والاستلاب وعوامل التخلف وتكريس الهزيمة الحضارية دون أن يعلموا.

هٰذه الذهنية المحزنة، شكلت مناخاً وبيئة مواتية لتنمية التخلف، أو

تخلف التنمية، إن صح التعبير، فدفعت بالكثير من المغامرين والمغمورين وأحياناً الفاشلين القاصرين، الذين يمتلكون السواعد ويفتقدون الأدمغة عن تحصيل التخصصات العلمية، إلىٰ القيام بانقلابات وتغييرات، يصحبها نوع من القمع الأمني، واختطاف منابر القيادة، ومباشرة الحل والعقد، وادعاء المعرفة بكل شيء!

والأنكىٰ من ذٰلك أن ذٰلك كله يتم باسم الثورة علىٰ الواقع المتخلف، والتحرير، وتقسيم الثروة، وإشاعة مبدأ تكافؤ الفرص، وتحرير الأرض... إلىٰ آخر هٰذه الشعارات، التي هي أشبه ما تكون بالعملة الزائفة، التي لا تشتري شيئاً؛ ولا تحمل في طياتها إلا هدر كرامات الناس ومطاردة العقول حيثما وجدت، لما تحمله من حقد الجاهل علىٰ العالِم؛ ولأن العقول والخبرات تشكل خطراً عليها، يكشف عوراتها ويبين فسادها، وبذٰلك يشيع الخوف، ويعم الفساد، وتنمو الجرائم المنظمة، ويكثر النفاق الاجتماعي، ويستنبت فقهاء السلطان ومشايخ السلطان، وتجيَّر أحكام وجوب طاعة ولي الأمر لمن يستحق ومن لا يستحق، ودون التوقف عند كلمة (ولي) واختبار نوعية الأمر وشرعيته ونمارس الطاعة المبصرة، فهو (ولي الأمر) وكفىٰ، دون أن نعلم (ولي أيّ أمر) من موجبات الطاعة وبناء عوامل السداد والنهوض!.

وفي تقديري أن غياب الحرية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، (وكلها من ركائز الاستبداد السياسي)، وأن شيوع الاستبداد السياسي، هو المناخ والعامل الأساس في حماية التخلف وتكريس استمراره وتعطيل محركات النهوض والتنمية والإصلاح، وقد يكون الأشنع في ذٰلك عندما يصبح عناصر الاستبداد السياسي وسدنته هم مناط النهوض والتنمية.

وقد تكون الإشكالية أن الاستبداد، بشكل عام، يمتد إلىٰ جميع مناحي وأنظمة الحياة الاجتماعية، ولا يقتصر علىٰ النظام السياسي،

بحيث يصبح أنموذج حياة تعيشه الأسرة والنقابة والنادي والهيئة والمؤسسة والمدرسة والجامعة، حتىٰ من يسمون بالمعارضة للحكومة والتنظيمات والجماعات والتجمعات السياسية والفكرية والحياة الحزبية بشكل عام، حيث تعيشه وتمارسه وتساهم به بشكل خفي، والمأمول منها أن تكون أو تشكل المنقذ من التخلف، وأن تكون البديل، لٰكنها عملة التخلف المركبة، التي يلف مناخها الجميع.

لذٰلك فعملية النهوض أيضاً عملية متكاملة، تتطلب مناخاً وخبرات وتخصصات متنوعة، فالتفكير النهضوي ببعض الجوانب الجزئية، بحيث يبقىٰ متجاوراً مع السقوط والتخلف في جوانب أخرىٰ، يصبح عاجزاً عن تحقيق التنمية المستدامة الشاملة، فمناخ التخلف يحاصر الطاقات، ويعجزها، ويصرفها إلىٰ المواقع غير المجدية، أو علىٰ أحسن الأحوال يطردها ويمكر بها.

ولا بد من الاعتراف أن إشكالية النهوض، أو هاجس النهوض والإصلاح والتنمية والتغيير والبعث والإحياء واليقظة.. إلىٰ آخر هٰذه المصطلحات أو المفردات التي تكاد تكون دلالاتها العامة واحدة، كانت ملازمة لمعظم مكونات الأمة واتجاهاتها السياسية والثقافية والحزبية، وأن السجال فيها والمناظرة حولها والمقارنة بين اتجاهاتها كانت وما تزال تحتل الساحة الذهنية لأكثر من نصف قرن، إن لم يكن أكثر، حتىٰ أصبحت في سجالها وكثرتها وتنوعها أقرب ما تكون إلىٰ البازار التجاري، الذي تعلوه الشعارات والصخب والأصوات والخطب، منها إلىٰ تقديم الخطط والبرامج النضيجة، التي تأتي ثمرة للبحث والدرس والخبرة والتخصص وفقه الواقع والقراءة الدقيقة للإمكانات المتاحة والظروف المحيطة.

وليس ذٰلك فقط، بل لعلها شكلت مدخلاً للكثير من الانتهازيين

والمغامرين والفاشلين، ممن امتلكوا السواعد وافتقدوا المعقول، من الذين خطفوا هٰذه الشعارات الفضفاضة أو التوجهات العامة، وصنعوا في ظلها القيادات المزيفة المخادعة، التي من لوازم استمرارها الاستبداد السياسي والقمع الأمني؛ لأنها عاجزة عن إقناع الناس وقيادتهم بالمعرفة والعلم فتلجأ إلىٰ قيادتهم بالساعد، التي لم تستطع أن تستمر في قيادتها إلا بإقامة الأجهزة الأمنية القمعية والإرهاب الفكري، والكيد، والتجسس علىٰ أبناء الأمة، وإثارة الأحقاد، وشيوع الكراهية والصراع، وخنق خمائر النهوض، ومطاردة أهل الكفاءات؛ لأنهم يشكلون الخطر الحقيقي علىٰ هياكل ومؤسسات وقيادات التخلف، التي حولت الشعوب إلىٰ أجسام بلا رؤوس، حيث يُكتفىٰ برأس القائد الملهم، أو الزعيم الأوحد، أو الزعيم الخالد، أو قدر الشعب وبطل التحرير..... إلخ، فأصبحوا وكأنهم وقف علىٰ هٰذه الأمة، وحكموا عليها بالعقم والعجز عن إنتاج القادة والنخبة، وحجروا علىٰ فضل الله تعالىٰ بعدم وجود بديل، والأخطر من ذٰلك خيانة بعض المثقفين من مثقفي السلطان، الذين حلوا محل فقهاء السلطان.

فتحول الأمر عن العمل من أجل النهوض إلىٰ الحديث عنه والجدل حوله والمناظرات والمظاهرات والصراعات وبناء الأحقاد بين اتجاهاته، وشاعت صور من المخادعة والوهم يروج لها الإعلام الوحيد والموجَّه، واستدعىٰ ذٰلك التغرير طرح أرقام النمو الخيالية، حتىٰ اكتُشف أن الفجر كان كاذباً، لٰكن بعد فوات الأوان.

وبالإمكان القول: بأن الإصابة، أو الوباء الاجتماعي، أو إصابات التخلف، وشيوع عقليته ومناخه في الذهنية والثقافة، كان سمة الجميع، مهما اختلفت شعاراتهم وافترقت عناوينهم، من قومية إلىٰ اشتراكية إلىٰ شيوعية إلىٰ رأسمالية إلىٰ ليبرالية، وحتىٰ بعض من رفعوا شعار

الإسلامية، وهٰذه هي الإشكالية الحقيقية للتخلف، والإعاقة الأساس لعملية النهوض.

لقد غابت عن الكثير من حركات مشروعات النهوض المعادلة الاجتماعية للأمة، وأصولها الحضارية، وقيمها الإنسانية، وتجربتها التاريخية، وعمرها الحضاري، وموقع تخلفها من السلم الحضاري العالمي، فظنوا أو توهموا أن نقل تجارب النهوض والبعث والإحياء من (الآخر) بكل ما فيها، شكلاً ومضموناً، يمكن أن يحقق النهوض المأمول، فوقعوا في حفرة التخلف الكبيرة التي أعفوا الأمة من مسؤولياتها، وقبلوا استقالتها الحضارية، وأطفأوا فاعليتها، وبذٰلك استغنت عن إنتاج حاجاتها (والحاجة أم الاختراع) وبدأت تعيش وتقتات باستيراد أشياء (الآخر)، فتحولت من أمة قابلة للنمو والإنتاج إلىٰ سوق استهلاكية للأشياء والأفكار، وغاية ما استطاعه رواد التحديث والنهوض هٰؤلاء: القدرة علىٰ الترويج لفلسفة (الآخر) ومنتجاته، وبقوا عاجزين عن مجرد تقليده، ومقاربة علمائه ومتخصصيه.

ولم يكن الحال أحسن كثيراً في المجال الإسلامي، فلئن غادرت بعض الحركات والأحزاب والاتجاهات واقع الأمة وارتمت علىٰ (الآخر)، فإن الصورة المقابلة في المجال الإسلامي المغادرة أيضاً إلىٰ الماضي والانكفاء عليه دون القدرة علىٰ تجريده من ظرف الزمان وتوليده في حاضر الأمة.

والتقليد وغربة الزمان والمكان حاصلة، سواءٌ ممن غادروا إلىٰ الماضي ولم يتزودوا منه بعوامل وقوانين السقوط والنهوض ويعودوا إلىٰ فقه الحاضر واستشراف المستقبل، حيث حاصروا بذٰلك خلود الشريعة وقدرتها علىٰ الإنتاج في كل زمان ومكان، وحكموا عملياً بتوقف الزمن فعانوا غربة الزمان، واكتفوا من الإسلام بترديد الشعارت وأن الإسلام هو

الحل، دون أن يكونوا قادرين علىٰ الاجتهاد ووضع الأوعية الشرعية والبرامج لحركة الأمة، وكثيراً ما استنزفوا جهدهم وطاقاتهم في معارك بلا عدو؛ أو ممن غادروا إلىٰ (الآخر) يحاولون تقليده بكل شيء وهم عاجزون عن التعاطي مع إنتاجه وامتلاك المعيار الذي يمكنهم من معرفة الضار من المفيد، فوقعوا في غربة المكان أيضاً.

وإن كان من فضلٍ وميزة هنا، فهي لمن اختار الذهاب إلىٰ ماضي الأمة، فهو علىٰ الأقل ساهم بالاحتفاظ بالإمكان الحضاري للأمة وقابليتها للنهوض من خلال أصولها الحضارية، علىٰ عكس من حكم بعقمها ووفاتها وغادرها إلىٰ (الآخر).

نعود إلىٰ القول: إن السبيل الوحيد لبناء عملية النهوض، وامتلاك البصيرة، وتنزيل القيم علىٰ الواقع، وتحويل المبادئ إلىٰ برامج وخطط، وامتلاك القدرة علىٰ استشراف الماضي لاكتشاف السنن وقوانين الحركة الاجتماعية في السقوط والنهوض، ودراسة الحاضر وتحليله وفق معايير موضوعية، والخلوص إلىٰ وضع خطة نهوض مستقبلية تأخذ في اعتبارها الذات و(الآخر) معاً، إنما يتطلب إحياء الفروض الكفائية، واستكمال التخصصات في الشعب المعرفية والعلمية المختلفة، وبناء الخبرات القادرة علىٰ الإجابة العلمية والموضوعية والدقيقة عن الأسئلة الحضارية الكبرىٰ ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر:١٤]، ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان:٥٩]، ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣].

ونعتقد أن عملية الاستبدال الواردة في قوله تعالىٰ: ﴿يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَـٰلَكُم﴾ [محمد:٣٨]، تشكل المرحلة المفصلية في التغيير، وتتطلب استبدال النخب العاجزة وتقع ضمن تكاليف البشر، وتتم من خلال عزماتهم، وذلك عندما يصل التخلف إلىٰ مرحلة الاستعصاء وتحكم عقلية التخلف بالتوارث الجماعي، عندها يصبح لزاماً وضع حد

للغوغائية، التي تلف حياتنا ويفوز بزعامتها ونخبها الأعلىٰ صوتاً، والأقوىٰ ساعداً، والأملك سلاحاً، وندرك أن أهل الحل والعقد هم أهل الاختصاص في المسألة المطروحة، ولا نخشىٰ اليوم أن نقول: بأن ما يعلن عنه مشاريع للتنمية دون توفير الاختصاصات والخبرات المطلوبة لها إنما هو خطط ومشاريع موهومة كاذبة غايتها الابتزاز السياسي، انطلاقاً من قوله تعالىٰ: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ﴾ [يونس:٣٩].

فإلىٰ متىٰ نتطاول علىٰ قضايا لا علم ولا خبرة ولا تخصص لنا بها والمطلوب قبل الإقدام عليها، أن نحيط بعلمها؟

وأنا بسبيل تحضير هٰذا الكتاب للنشر، وردتني رسالة من الأخ الفاضل الدكتور نعمان عبد الرزاق السامرائي، لها مساس مباشر بالحالة التي نعيشها، رأيت من المفيد أن اقتطف منها ما يلي دون تعليق:

«وضعت إسرائيل عدة مخططات مستقبلية كان آخرها (إسرائيل ٢٠٢٠) أي التخطيط لربع قرن.. شارك في المخطط (٢٥٠) خبيراً من داخل إسرائيل مع (١٥٠) من خارجها... كما شارك من داخل إسرائيل كافة الوزارات ذات الصلة ومعها الجامعات العبرية ونقابات المهندسين والمعماريين، وكل العاملين في تخطيط المدن، ودوائر الأراضي، كما شاركت وساهمت عدة جامعات من اليابان وأوروبا وأمريكا.

ابتدأ العمل التمهيدي للمشروع عام ١٩٩٠م ودام (٦) سنوات متصلة، وجعل السقف عام (٢٠٢٠م) فيكون التخطيط مدة ربع قرن... أنتج المشرفون علىٰ المخطط (١٨) مجلداً، قام مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت بترجمة ذٰلك في (٦) مجلدات.

مجلد خفي وآخر ظاهر:

المجلد الأول، الخفي، خصص للأمن والشؤون العسكرية، لذا

أخفي وأبعد من التداول العام، ثم وضعوا المجلد الأول المعلن، وجاء بـ (٤٠٧) صفحات، وحوىٰ مقدمتين، للطبعة العربية وأخرىٰ للطبعة العبرية... المقدمة العربية جاءت بـ(٥٤) صفحة، وبعدها العبرية مختصرة، وأعقبها تمهيد و(٦) فصول وخاتمة وجداول ورسوم بيانية وخرائط وتقارير... إلخ.

يحوي «المخطط» ما يهمنا وما لا يهمنا، فقد حددوا (٣) مسارات أساسية:

١- إسرائيل في أجواء السلام وعكسه، وهٰذا يهمنا جداً.

٢- إسرائيل في مسار الدول الصناعية المتقدمة.

٣- إسرائيل والتجمعات اليهودية في العالم، يهود الشتات...».

ويبقىٰ حلم النهوض هو الأمل الباقي، وهو الروح السارية في الأمة، أو إن شئت فقل: أمة الرسالة الخالدة، حتىٰ في حالات العقم والاستعصاء والعجز، فلا يمكن لذٰلك أن يصادر الحلم والأمل الذي يبصر الأفق البعيد فيتمركز حول عالم الطفولة، الذي يشكل مجتمع الغد، عسىٰ «...**أَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ مِنْ أَصْلابِهِمْ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ وَحْدَهُ لا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئاً**»[1].

وَبَعْدُ:

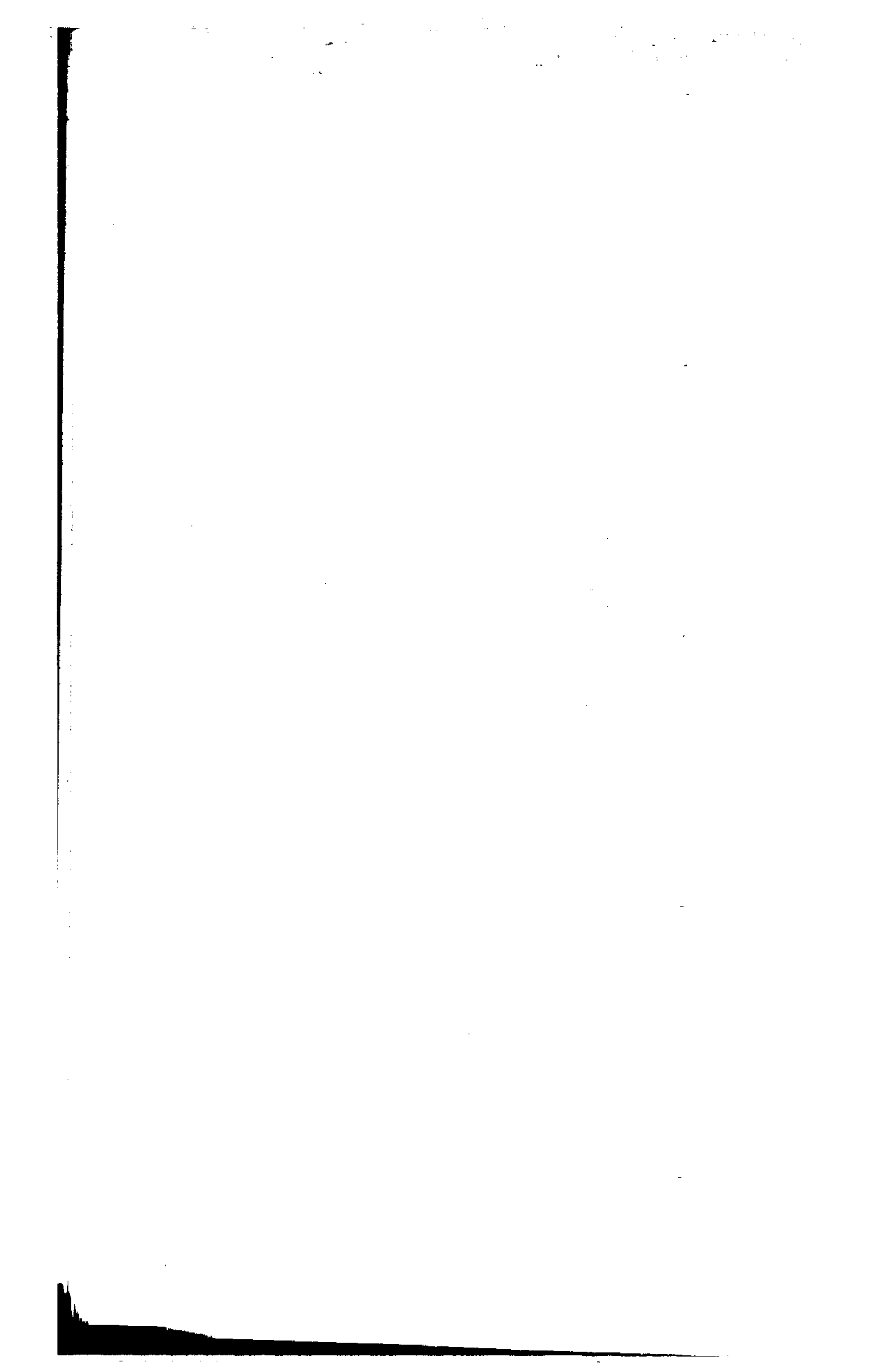
فهٰذه نظرات واجتهادات فكرية وثقافية، كتبت في أوقات ومناسبات متعددة، يجمعها إطار واحد، وتستوعبها رؤية واحدة، لا ندّعي لها الصواب؛ لأننا من الخطائين، ونأمل أن نكون من خير الخطائين التوابين.

وللّٰه الأمر من قبل ومن بعد.

□ □ □ □ □ □

(١) أخرجه البخاري.

الاهتداء ببصائر القرآن



جعل اللّه سبحانه وتعالىٰ القرآن سبيل الهداية للتي هي أقوم، فقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء:٩]، وأدَّب الرسول القدوة ﷺ فأحسن تأديبه، ذٰلك أنه علىٰ الرغم من تنوع وتعدد محاولات ومشاريع الإصلاح والنهوض ونظريات التربية وسياساتها، لمعاودة بناء الإنسان الصالح للوراثة الحضارية، يبقىٰ القرآن هو منهج الإصلاح والصلاح، ومحور الهداية والاهتداء للتي هي أقوم، ويبقىٰ الاقتداء بالرسول الأنموذج، الذي كان خُلقه القرآن، العنصر الأساس والفعال في إخراج الأمة من جديد.

والذي يجعل القرآن مؤهلاً للقيام بمهمة إخراج الأمة من جديد، أن القرآن كان، ولا يزال، محل إجماع المسلمين، بكل فرقهم وتجمعاتهم ومذاهبهم ووجهاتهم.. ومن القرآن الكريم، ما تزال جميع الفرق والمذاهب والمناهج والتجمعات والجماعات الإسلامية تحاول اكتساب مشروعيتها، سواءً في ذٰلك من قاربت الحق ومن باعدته.

ولعل كون القرآن حمال أَوْجُه، كما ورد عن سيدنا علي رضي الله عنه، هو الذي جعل المجال رحباً والمدىٰ واسعاً للعطاء في حركة الفقه والفهم والفكر؛ وكون القرآن رسالة النبوة الخاتمة، التي انتهت إليها أصول الرسالات السماوية، وتجربة النبوة التاريخية من لدن آدم عليه السلام

وحتىٰ بلوغ صورة الكمال والاكتمال، جعل من القرآن عمقاً تاريخياً ومعرفياً وثقافياً وحضارياً ومنجم عِبَرٍ وسنن وقوانين اجتماعية تتطلبها عملية النهوض، هٰذا إضافة إلىٰ أنه، قبل ذٰلك وبعده، وحي من اللّه وبلاغ وبيان من المعصوم، نزل من خالق الإنسان الذي يعلم من خلق، بكل مكوناته وحالاته ومتطلباته وفطرته، فهو بذٰلك منطلق الهداية للتي هي أقوم، وسبيل معاودة بناء الإنسان الصالح، وإخراج الأمة من جديد، واسترجاع خيريتها.

وقد تكون الإشكالية الكبرىٰ ـ فيما نرىٰ ـ تتمثل اليوم في غياب المناهج وأدوات التوصيل والتواصل مع القرآن وصناعة وبناء سبل الهداية بالقرآن للوصول للتي هي أقوم، ذٰلك أن القرآن بكل ما يمتلك من عطاء وتربية وبناء لا يثمر في فراغ، ولا ينبت في هواء، علىٰ الرغم من عقيدتنا بأن أمر اللّه إذا أراد شيئاً أن يقول له: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾، إلّا أنه إنما تتحقق هدايته للبشر من خلال عزمات البشر، وخطط وبرامج من وضع العقل البشري، لتنزيله علىٰ واقع البشر، والاجتهاد في تربية البشر علىٰ الطريق القرآني القويم، للوصول للحياة، التي هي أقوم.

ولعلنا نقول: إن نزول القرآن منجماً، حيث استغرق تنزيله علىٰ واقع الناس، ومعالجة مشكلات الحياة، ثلاثة وعشرين عاماً، جعله يستوعب أصول القضايا والمشكلات الإنسانية جميعاً، علىٰ مستوىٰ الفرد والأمة والدولة والعالم، وأمكنه من تقديم الأنموذج المتكامل لكل الحالات التي يمكن أن تعتري البشر، بما فيها حالات الكمال بعد الاكتمال، حيث أصبح الأمر منوطاً بالإنسان للامتداد بهداية القرآن للتي هي أقوم، وذٰلك بوضع الأسس والمناهج التربوية وتنمية المهارات، وامتلاك القدرة علىٰ تجريد النص القرآني والأنموذج النبوي من قيود الزمان والمكان وتوليده في كل زمان ومكان، وامتلاك القدرة تربوياً علىٰ

وضع الحاضر، بكل مكوناته، في الموقع المناسب لمسيرة بناء الأنموذج.. وهٰذا الاجتهاد والفعل بلا شك ثمرة فهم بشري، وفِقْه بشري، وتربية بشرية للارتقاء بالفعل البشري للتي هي أقوم.

ومن هنا ندرك بعض الأبعاد المهمة في بشرية النبي القدوة ﷺ، الذي خُتمت به النبوة، وكمل به الدين، وتوقف عنده الوحي؛ وكان خُلقه القرآن؛ الذي اعتمد العقل أداة لفقه الوحي، والامتداد به، والاجتهاد في تنزيله علىٰ واقع الناس، وإبداع الوسائل والبرامج وتنمية المهارات للارتقاء بالإنسان للتي هي أقوم.. لقد كان ﷺ محل تجسيد قيم الوحي، بشراً من البشر، خضع لكل ما يخضع له البشر من الظروف والقوانين الطبيعية، في حمله، ومدة حمله، وولادته، ورضاعه، ويتمه، وصباه، وشبابه، وزواجه، وحياته، ومرضه، وشفائه، وخطئه وصوابه، وغضبه ورضاه، ونصره وهزيمته، وموته... إلخ، الأمر الذي جعله أنموذجاً لاقتداء البشر في حالاتهم كلها.

ولسنا الآن بسبيل بيان دور الأنموذج في التنشئة، والتزكية، وأهمية التربية بالقدوة، ودلالة تجسيد القيم السماوية في الفعل الإنساني للوصول للتي هي أقوم، ذٰلك أن الاهتداء بالقرآن للتي هي أقوم إنما يتحقق من خلال عزمات البشر ـ كما أسلفنا ـ في العلم والتعلم، والتزكية والتربية، والعبادة والدعاء، والمجاهدة والاجتهاد، والصبر علىٰ البلاء، والوقاية من التدسية، واحتمال الشدائد، والثبات علىٰ الحق، والرجوع عن الباطل، وشيوع المناصحة في العلاقات الفردية، والشورىٰ في الحكم، واعتماد الخبرة والتخصص في العلم، وممانعة الشهوات والرغائب، وعدم الخلط بين الأمنيات والإمكانيات في تحقيق الأهداف، وتنمية المهارات، وتحقيق الرؤية الإسلامية في مجالات الحياة، والدلالة بالفعل الملتزم بالشرع علىٰ واقعية القيم الإسلامية وإمكانية تجسيدها في حياة الناس، والعمل علىٰ

اكتساب المهارات اللازمة لحمل هٰذه الأفكار، وترجمتها إلىٰ أعمال وأفعال، ذٰلك أن الاهتداء للتي هي أقوم ليس أمراً نظرياً مجرداً، وإن كان الفعل والممارسة لا بد أن يكون مسبوقاً بالفكر والنظر، كما لا بد أن تكون الشجاعة مسبوقة بالرأي، والبرامج والخطط مسبوقة بالقيم والضوابط.. كما يقول الشاعر:

الرأي قبل شجاعة الشجعان   هو أول وهي المكان الثاني

ـ أين الخلل؟

فعملية الاهتداء للتي هي أقوم معاناة، وتربية وتزكية، وتعليم وتدريب وثقافة وحذق ومهارة، ومقاربة للأنموذج، وممارسة للحياة بكل جوانبها.. بل هي جهد متواصل لإعادة التشكيل الثقافي، وإخلاص النية، وتصويب الفكر، وإنضاج الرؤية قبل الفعل والممارسة، والإبقاء علىٰ ملف السؤال الكبير مفتوحاً لمزيد من البحث والدراسة والتحليل والمقارنة والمثاقفة والمفاكرة والنقد والتقويم والمراجعة: أين الخلل؟ ولماذا انتهينا إلىٰ ما صرنا إليه؟

وما هي الأسباب التي حالت بين الأمة والانتفاع بقيمها في الكتاب والسنة، أما الآثار والإصابات البالغة المترتبة علىٰ ذٰلك فهي واقع لا يغيب عن أحد؟

ولماذا لم تعد القيم في الكتاب والسنة تخرِّج أمة للناس، وتصنع خيريتها، أو تنتج أمة تحمل رسالة النبوة إلىٰ العالم، وتعي رسالتها في إلحاق الرحمة بالعالمين، وتساهم بالعطاء الحضاري، علىٰ الرغم من خلود تلك القيم، الذي يعني ـ فيما يعني ـ قدرتها علىٰ الإنتاج في كل زمان ومكان، وعلىٰ الرغم من تقديم الأنموذج والتجربة الحضارية الإنسانية التاريخية، الذي جسد هٰذه القيم في حياة الناس، وحولها من

أفكار إلىٰ أعمال، ومن عقيدة وتصاميم ورؤىٰ ذهنية إلىٰ منتجات حضارية؟

لماذا صارت الأمة إلىٰ ما هي عليه؟ لماذا تعيش حالة التبعثر والتقطيع والعجز والتخاذل، التي تعتبر من أشد حالات الوهن الحضاري، حيث بات يصدق فيها قوله تعالىٰ: ﴿وَقَطَّعْنَـٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أُمَمًا﴾ [الأعراف: ١٦٨].

لقد تحولت الأمة المسلمة اليوم إلىٰ طوائف منغلقة علىٰ ذاتها، كل طائفة مفتونة ومعجبة بفكرها، تكتفي بقراءة ذاتها بعيداً عن عالمها ومحيطها وأمتها، وتعتبر رؤيتها واجتهادها وتدينها ديناً مقدساً، لا يمكن إعادة النظر فيه، علىٰ الرغم من الفشل الماثل المحسوس وعدم القدرة علىٰ العطاء المطلوب، حيث تفرقت إلىٰ شيع ومذاهب وأحزاب، ونخشىٰ أن نقول: انتقلت إليها علل التدين في الأمم السابقة من تفريق الدين، التي حُذرت منها، بقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الروم].

وفي اعتقادنا أن هٰذا السؤال الكبير، الذي يشكل هاجسنا الدائم، سوف نستمر في فتح ملفه واستدعائه إلىٰ ساحة التقويم والنقد والمراجعة والمثاقفة والمفاكرة، وحتىٰ المناظرة وإعادة النظر، والذي يلخص حالة القلق المستمر: طالما أن القيم الإسلامية في الكتاب والسنة هي منزلة من الله خالق الإنسان، العالم بمكوناته ومتطلباته وحاجاته، وأنها خالدة مجردة عن حدود الزمان والمكان، وقادرة علىٰ الإنتاج في كل زمان ومكان وإنسان، وأن لها من التجربة التاريخية الغنية، التي تشمل تجربة النبوة، كل النبوة، منذ بدء الخلق وحتىٰ الرسالة الخاتمة، التي مثلت بالنسبة إلىٰ النبوة مرحلة الكمال والاكتمال، بكل ما فيها من أعماق في

الماضي وآفاق للمستقبل، وحالات متنوعة من القوة والضعف، والنصر والهزيمـة، والفردية والجماعية، وجميع ما يمكن أن يلحق البشر من حالات إنسانية، لماذا هي اليوم معطلة عن الإنتاج، وغير فاعلة في معاودة إخراج الأمة؟

ـ مشكلة التعامل مع القيم:

ذٰلك أن كل الدلائل الإيمانية والتاريخية والمنطقية تدل علىٰ قدرة تلك القيم علىٰ العطاء، في كل الظروف والأحوال والاستطاعات، وأن الأمة كلما أحسنت التعامل معها وفَقِهَتْ تنـزيلها علىٰ واقعها تحقق لها التألق والارتقاء والإنجاز الحضاري والعطـاء، وكلما تخاذلت وعجزت وأخطأت في التعامل ولم تحسن اختيار أدوات الاتصال والتفاعل تراجعت وارتكست وتخلفت.

من هنا نقول: إن كل الدلائل تشير تاريخياً أن مشكلة الأمة كانت دائماً تكمن في الانسلاخ عن الإسلام، والفشل في التعامل مع قيمه، في الكتاب والسنة، وليس في الاستمساك به.. فالتاريخ هو المختبر الحقيقي، والشاهد النـزيه والمحايد، بأن الأمة كلما أحسـنت التعامل ارتقت، وكلما عجزت وتخاذلت تراجعت وتجمدت ضمن أسوار التقليد وغياب الوعي عن الواقع ومتطلباته، وجعلت من ذٰلك ديناً وقيماً لا يجوز مناقشتها!

والأمر الذي لا بد أن تدركه العمليـة التربوية، بكل مكـوناتها، وتعمل علىٰ استدراكه، أن المشكلة، كل المشكلة، إذن تكمن في كيفية التعامل، وأدوات التعامل والتوصيل والاتصال، وحسن فقه الحال وتنـزيل الأحكام علىٰ واقع الناس، بحسب استطاعتهم، وربط التكليف بحدود الاستطاعة، وبكلمة مختصرة: في وسائل التربية.

وقد لا يكون من تكرار القول، وإنما الاستمرار في التأكيد وديمومة

المحاولة لتعميق المنهج، وتصويب الرؤية: إن القيم الإسلامية والأحكام الشرعية تبدأ مع الإنسان من حيث هو، من الحالة التي هو عليها، وتتقرر تكاليفه والأحكام الفقهية المطلوبة له في ضوء استطاعته، وإن الإنسان إذا استفرغ وسعه واستطاعته في إنفاذ الأحكام والتكاليف المتناسبة مع استطاعته، وإمكانه، فقد طبق الإسلام كاملاً بالنسبة إلىٰ حالته الاستطاعية، حتىٰ ولو لم يستكمل جميع فروعه وأحكامه، شريطة أن يكون مؤمناً بها، ساعياً إلىٰ بناء استطاعته لاستكمالها، وفي ذٰلك يترقىٰ ويتربىٰ بالقيم الإسلامية والتزام أحكام الشريعة علىٰ تطبيق كامل أحكام الشريعة عندما يتوفر له التمكين وكامل الاستطاعة.. وما لم يُدرَك ذٰلك في العملية التربوية والدعوية، فسوف تستمر حالة الترقب والقلق والارتباك والتخبط.

لذٰلك بالإمكان التأكيد أنه من العبث والتدليس والمخادعة الادعاء بأن الإنسان غير مؤهل في وضعه الحالي وغير مهيأ لتطبيق الشريعة، وأنه لا بد من تهيئته، إذ كيف يمكن أن يُهيّأ بوسائل وأدوات ليست من الشريعة لتطبيق الشريعة والالتزام بالقيم الإسلامية؟! والحقيقة والتاريخ ومسيرة السيرة ونزول القرآن منجماً، بحسب الحالات والاستطاعات، يدلل علىٰ أن الإنسان والمجتمع يُهيّأ بالشريعة لتطبيق الشريعة.

فالادعاء بعدم إمكانية تطبيق الشريعة والقيم الإسلامية في عالم المسلمين، وأن المسلمين اليوم ليسوا علىٰ شيء حتىٰ يطبقوا جميع فروع الشريعة، وأن المجتمع غير مهيأ وغير قابل لتطبيق الشريعة، هو نوع من التضليل الثقافي والتربوي، قد يؤدي بكثير من المسلمين إلىٰ التحول عن الموقع المجدي إلىٰ القيام بمواجهات ودخول المعارك الخطأ، التي تفرزها وسائل التربية والثقافة ومؤسسات الفكر القائمة في الواقع الإسلامي، سواء أطلقت علىٰ نفسها إسلامية فقادتها إلىٰ استنزاف الجهد

وهدر الطاقات في المعارك الخطأ والعيش دائماً هاجس القلق والمواجهة، أو كانت غير ذلك من العناوين التي تخترق العقل الإسلامي، وتدفع المسلمين إلىٰ معارك جانبية والالتهاء باللمم والصغائر عن القضايا الكبرىٰ.

ـ مسؤولية التربية:

وقد تكون المشكلة، كل المشكلة، هي في نظامنا التعليمي، ومناهجنا التربوية، ومؤسساتنا الثقافية، حتىٰ قد تصل الإصابة إلىٰ مناهج العلوم الشرعية، إن لم نقل تبدأ منها، التي بدل أن تكون حلاً ومنقذاً تحولت لتصبح مشكلة.

إن العملية التعليمية والتربوية هي المسؤول الأول عن هٰذا التخبط والارتباك والقصور والبؤس الفكري؛ هي المدانة أولاً وآخراً؛ هي المسؤول عن كل شيء؛ لأن رؤية الإنسان وسلوكه محكوم بتنشئته وثقافته، وحقول تدريبه، واكتساب مهاراته، واختيار مواقفه، وأدواته، في التعامل مع القضايا وتقويمها والحكم عليها.

وفي تقديرنا: أنه مهما كان أثر الغزو الثقافي والإغراق الإعلامي وتنوع التحديات الخارجية الضاغطة والتحكم الفكري والمعلوماتي، فإن التربية بشكل عام، والتربية الإسلامية بشكل خاص بل أخص، هي المسؤول عن تلك الإصابات جميعها؛ ذٰلك أن الكثير من جوانبها، باختصار، ما يزال في حالة غيبوبة عن الواقع، رغم التحديات والمتغيرات، فهي لا تعد الإنسان لعصره ومجتمعه ومشكلاته، وتفتقد البصيرة للمتغيرات والتحديات، فتقوم بوظيفة الوقاية لإنسانها من الإصابات والأزمات وتحصنه وتملكه أدوات تحقيق الممانعة الثقافية، كما المطلوب منها أن تكون قادرة علىٰ إعداد إنسانها وإكسابه المهارات

المطلوبة لإدارة الأزمة حال وقوعها، إضافة إلىٰ ضرورة بناء القدرة علىٰ تجاوز الأزمات والواقع، بحيث لا تستغلق أمامنا الأزمات أو نغلقها علىٰ أنفسنا، فنعجز، ونتأزم، وعندها تصاب التربية، وتعجز عن القيام بدورها بما يمكن أن نطلق عليه «أزمة التربية» أي تتحول من تربية التعامل مع الأزمات أو تربية الأزمات إلىٰ أزمات التربية.

ـ الأزمة الحقيقية:

وإن الكارثة الثقافية والتربوية، تبدأ عندما تتحول التربية من تربية لكيفية التعامل مع أزمة إلىٰ أزمة تربية، وبذٰلك يصبح الكثير من العناوين والشعارات بدون مضامين وشعائر، وتصبح القيم والأفكار نظرات ومعارف باردة عاجزة عن أن تنشئ سلوكيات فاعلة، وتحاول أن تجد مبرراً وفلسفة لتغطية فشلها، ومسوغاً للدفاع عن نفسها، بأنها أثبتت وجودها وصلاحيتها، وأنها كانت سائدة ومنتجة في عصر معين ولإنسان معين، ويفوتها أن التغيير سريع لا يكاد يُلحق، وأن الصور والقضايا تتدفق وتتتابع لدرجة لا تدرك، وقد يحكمها مدلول قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ [النمل: ٤٠]، لا قوله تعالىٰ: ﴿قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ﴾ [النمل: ٣٩].

فإذا كان الشاعر في عصر مضىٰ، عندما كانت وسائل نقله الإبل والحيوانات ومقاييسه الشبر والذراع والقدم، قد قال:

لحظة يا صاحبي إن تغفل ألف ميل زاد بُعد المنزل

فكيف بالشاعر اليوم لو أبصر إيقاع العصر وسرعته، ماذا كان سيقول، حيث السرعة تخطف الأبصار، واللحظة تستوعب ما لم تستوعبه الساعات والأيام بل والسنوات؟

إن غفلة اللحظة اليوم تكاد تفقدنا بوصلة الاتجاه فلا نعود نعرف موقع منازلنا، وتفقدنا وحدة القياس فلا ندرك المسافات المطلوبة، كما تفقدنا إبداع وسائل النقل والمواصلات الموازية للعصر، فكل لحظة تبعدنا عن منازلنا، لأننا نكصنا عن رسالتنا وآثرنا الراحة، وغبنا في سبات عميق؛ فكيف ندعي تربوياً، والحال كذلك، بأننا نحضر أبناءنا لعصرنا؟ وهل لنا اليوم عصر بين العصور؟

ـ تربية العصر الرعوي:

ولعل الإصابة التي تعاني منها وسائلنا التربوية في أنها ما تزال تعيش في العصر الرعوي، أو العصر الزراعي، بكل مضامينه وعلاقاته، بينما العالم اليوم يعيش العصر الإلكتروني.

ماذا يفعل بنا اليوم عفاريت الإنس الذين يأتون بكل عجيب وغريب، قبل أن يرتد إلينا طرفنا، ونحن ما نزال نتمترس وراء أسوار سميكة وقوالب جامدة وقيود من التقليد ودوائر يزيدية نحاصر بها أنفسنا، ونظن أنها من الدين، وأنها معصومة، مع أنها من وضع واجتهادات البشر، وأنها قد تكون أثبتت صلاحيتها في عصرٍ وإنسانٍ في الماضي، وبذلك نفتقد العين السحرية الدقيقة في العملية التربوية، التي تبصر ـ فيما تبصر ـ المتغيرات الهائلة والسريعة للحياة، وتبصر ضرورة إعادة النظر في السياسة التربوية والمناهج التربوية والوسائل التربوية، وأساليب ومجالات تنمية المهارات التربوية، وتدرك أهمية التقويم والمراجعة والقياس وأن الجمود والتوقف يقتل روح الأمة، ويفقدها قدرتها، فتبقى جثة هامدة بلا روح، بلا قدرة، وبلا إرادة، وتتحول قيمها إلى شعار معلق في الهواء بلا شعيرة وحركة، وفكر مجرد بلا فعل ولا فاعلية، وذاكرة جامدة بلا ذكاء، وعاطفة وحماس وتدين بلا عقل، أو في أحوال كثيرة أخرى عقل

جاف بلا عاطفة ولا دين، فتتحول من ميدان التنمية والعطاء وتمكين الإنسان من التعامل مع عصره وإكسابه الرؤية والمهارات المطلوبة، إلىٰ مقبرة تقضي علىٰ كل فكرة وإبداع وعطاء وإنتاج وتفكير بالتغيير؛ ونتوهم أن أي تفكير بالتغيير مساس بالقيم الدينية! أليس اسمها تربية إسلامية؟! لذٰلك فالناقد لها أو المناصح للقائمين عليها يصبح آثماً عدواً لقيم الوحي المعصوم، وبذٰلك تتحول التربية إلىٰ عبء ومشكلة بدل أن تكون حلاً، وتصبح إحدىٰ وسائل تكريس التخلف.

والخطورة هنا، أن ذٰلك كله يتم باسم الدين، الذي يناطِ به الإنقاذ والحماية والنمو والعطاء والتمتع برؤية تنطلق من عمق الماضي، من بدء الخلق، وتمتد إلىٰ نهاية المستقبل، عندما ينشئ اللّه النشأة الآخرة.

فهل يدرك القائمون علىٰ التربية أبعادها، ووظيفتها، ودورها، ورسالتها، ووسائلها المتطورة؟ هل يدركون أولاً وقبل كل شيء أن ذٰلك اجتهاد بشري، ومن وضع البشر، وهو أنه قابل دائماً، حتىٰ في الزمن والعصر الواحد، إلىٰ ديمومة النقد والمراجعة والفحص والاختبار والتقويم والقياس؟

وقد تكون إشكالية الجمود والعجز والتقليد ـ كما نؤكد دائماً ـ تكمن في عدم التفريق بين قيم الدين ونصوص الدين في الكتاب والسنة وبين اجتهادات البشر، والتوهم بأن الاجتهادات المتولدة من القيم والنصوص هي من المقدسات، ومراجعتها من المحرمات، وأن المس بها هو مس بقيم الدين وأصوله، وأن هٰذه الاجتهادات معصومة ومتيقن من صوابيتها كقيم الدين، أليس مرجعيتها قيم الكتاب والسنة؟ فلماذا لا تستمد قدسيتها وعصمتها من عصمة القيم الثابتة الصحيحة في الكتاب والسنة؟!

ـ العجز عن استيعاب الحاضر:

وهنا مكمن الخطر كله، وذٰلك عندما تلتبس الذات بالقيمة، وقيم الدين بصور التدين، ونص الشارع بفهم الشارح؛ مع أن التربية الإسلامية، بمناهجها وأصولها وتدريسها ووسائلها الـمُعِينة وسياستها ووسائل قياسها وتقويمها، هي اجتهاد من الاجتهاد الذي يجري عليه الخطأ، كما يجري عليه الصواب، ويخضع للفحص والتقويم والنقد والمراجعة والتطوير، في ضوء المكتسبات الجديدة والمتغيرات الاجتماعية.

ولعلنا نقول هنا: أليس من البؤس أن تعجز التربية الإسلامية اليوم حتىٰ عن استيعاب المتغيرات وكيفية التعامل معها، في الوقت الذي يطلب منها السير في مقدمة المجتمعات، وصناعة المتغيرات، بتغيير ما في النفوس إلىٰ التي هي أقوم، ووضع الأوعية الشرعية السليمة لحركة الأمم والمجتمعات؟ وتخليص الشباب المحقون بالحماس من الانفجارات العشوائية.

ذٰلك أن الأمر المحزن حقاً أنها لم تعد تدرك وتستوعب الحاضر، وتعد إنسانها له ـ كما أسلفنا ـ فأنىٰ لها استشراف المستقبل واستطلاعه ومسابقته؟

وفي تقديرنا، أن هٰذا السبات العميق والمخيف والعجز القاتل للفاعلية إنما هو بسبب غياب التخصص السليم، الذي سوف يؤدي غيابه حتماً إلىٰ تراجع الإمكانات وغياب الخبرات، حتىٰ ولو غطينا الساحة التعليمية بكثير من الجامعات والكليات والعناوين؛ لأن الناتج عن ذٰلك كله شاهد إدانة، يوبخنا ويدلل علىٰ فشلنا، ويؤكد الفهم المعوج وأحياناً المغشوش لوسائل تعاملنا مع النص أو مع القيم في الكتاب والسنة.

فإذا كان الاجتهاد سائغاً في محل النصوص، والنظر في مدىٰ توافر الشروط والظروف لتنزيلها علىٰ واقع الناس، وبيان الاستطاعات التي تحدد مساحة التكليف في أحكام الحلال والحرام، والفعل والكف، والأمر والنهي، فكيف لا يكون الاجتهاد مفتوحاً بكل الاتجاهات في المسائل التربوية، والمناهج التعليمية، والوسائل المعينة، ومعايير القياس والتقويم، وكل هٰذه القضايا؟

ـ العجز عن إدراك مرجعية القيم:

وإشكالية أخرىٰ قد لا تقل خطورة وأثراً عن سابقاتها، وهي في عدم الإدراك أن قيم الوحي الثابتة في الكتاب والسنة هي مبادئ عريضة، وسياسات عامة، وقيم مرجعية ضابطة للمسيرة، وموجهات عامة، وأن هٰذه القيم والمبادئ بطبيعة عمومها حمالة أوجه، كما أُثر عن سيدنا علي ﷺ، وأن ذٰلك يتيح مجالاً بل مجالات ليذهب العقل في كل الساحات والميادين، ويبصر من كل الزوايا، ويناقش جميع الاحتمالات، ذٰلك أن القيم الضابطة تشكل إطاراً مرجعياً ليبقىٰ للعقل ميدان اجتهاده الفسيح، ضمن الوجهة والانضباط بالمنهج.

أما البرامج والخطط والوسائل وكل متطلبات الحياة، فهي من وظيفة العقل، واجتهاده القابل للصواب والخطأ والتغيير والتطوير.

ومن هنا نقول: إن كتب التربية الإسلامية ونظرياتها واجتهاداتها ليست هي الإسلام أو القيم الإسلامية التي لا تُمس، وإنما هي اجتهادات ورؤىٰ وبرامج وخطط، سميت إسلامية لأنها منطلقة من القيم، أو لأن مرجعيتها القيم في الكتاب والسنة، إنها في حقيقتها رؤية في ضوء القيم، ليس بالضرورة أن تكون الصواب المحض، أو الصواب بكل الظروف والعصور، مهما تبدلت، شأن القيم الإسلامية ذاتها في الكتاب والسنة.

إن التفكير بأن رؤىٰ التربية الإسلامية، بكل شعبها المتنوعة بتنوع أصحابها وتباين وجهات نظرهم أحياناً، هي دين الإسلام، والمحاولة بتحويل النصوص من قيم ضابطة للمسيرة ومبادئ عامة وإطار مرجعي للاجتهاد والعقل البشري إلىٰ برامج وخطط، ومحاولة تحميل الآيات والأحاديث والبرامج والاجتهادات ما تحتمل وما لا تحتمل لحمايتها والتدليل علىٰ أنها القرآن والسنة، يعتبر من الإصابات الكبرىٰ التي عطلت القيم عن العطاء والإنتاج، وحاصرت مرونتها وآفاقها وأمداءها برؤية العقل القاصرة والمحدودة، بزعمها أن البرامج والخطط هي القيم، وهي الدين، وأنها معرفة وحي، وهي في الحقيقة معرفة عقل واجتهاد عقل.

- تاطير التربية بمعرفة الوحي:

وهنا قضية جديرة بالتبيين والتوضيح والتوقف عندها بما يسمح المجال، وهي أن ما يطلق عليه مصطلح «التربية الإسلامية»، مناهجها وخططها ووسائلها ومهاراتها، صحيح أنها من اجتهاد العقل، وأنه يجري عليها الخطأ والصواب، والتصحيح والإلغاء، والتعديل والتطوير، إلا أنها تختلف وتتميز عن غيرها من ألوان التربية وأجناسها في أنها مؤطرة بمعرفة الوحي، ومقومة بها، وأن وسائل تقويمها ليست من وضع الإنسان، التي يجري عليها الخطأ والصواب والتحيز والخلل، بحيث يصبح اجتهاد الإنسان هو موضوع التقويم وهو وسيلة ومعيار التقويم في الوقت نفسه.

لذلك بالإمكان القول: إن معايير القياس والتقويم والمعايرة والنظر والمراجعة في التربية الإسلامية هي قيم ثابتة، مستمدة من معرفة الوحي المعصومة، لا ينالها التحيز والاهتزاز والتناقض، وبذلك تتميز عن غيرها من الفلسفات والرؤىٰ الأخرىٰ.

لكن في كل الأحوال تبقىٰ التربية الإسلامية، بكل آفاقها، اجتهاد من الاجتهاد، الذي يجري عليه ما يجري علىٰ الاجتهاد بشكل عام، حتىٰ لو تميزت بمنطلقها ومرجعيتها وأهدافها ووسائل تقويمها وتصويبها.

إن هٰذه الإصابة الخطيرة قد تستدعي، أو يترتب عليها، تحميل الآيات والأحاديث ما لا تحتمل من اجتهاد البشر، في محاولتهم لتعصيم اجتهادهم والحيلولة دون نقده ومراجعته وتطويره، وذٰلك بالاحتماء وراء القيم المعصومة في الكتاب والسنة، ذٰلك المنزلق الخطير الذي يقع فيه كثير من الناس، بحجة أن القرآن تضمن كل شيء، وأتىٰ بكل شيء، وكأنه لا دور للعقل ولا اجتهاد ولا فاعلية له.

فمعرفة الوحي - كما أسلفنا - قيم وموجهات ودلائل ضابطة لمسيرة الحياة، وليست أنظمة وبرامج وخطط وأدوات، وينسحب ذٰلك علىٰ معظم شعب المعرفة ولا يقتصر علىٰ المجال التربوي فقط، فهي قيم ضابطة للمسيرة، ومنطلقات ومحددات، وليست علوماً ونظريات في السياسة والاقتصاد والاجتماع والتربية وغير ذٰلك، وإن كان حقل التربية هو الأبرز والأكثر اتساعاً؛ لأن القرآن إنما جاء لبناء الإنسان الصالح؛ والإنسان ينشئ بعقله العمران والحضارة، ويكون الوارث، بمؤهلاته، للحضارة الإنسانية.

ولعل التربية الإسلامية وسائر الأنشطة المعرفية، مما يطلق عليه مصطلح الاقتصاد الإسلامي، وعلم الاجتماع الإسلامي، ونظرة الإسلام السياسية. . .إلخ، تتميز عن غيرها بمنطلقاتها وأهدافها التي تحددها قيم الوحي في الكتاب والسنة، التي تضبط مسيرتها، وتحول دون انفلاتها وانحيازها وذاتيتها وعنصريتها، وتجعل موازين نقدها وتقويمها موضوعية بعيدة عن الأهواء، في الوقت الذي تتحكم الذاتية والانحياز بنظرات

ونظريات منطلقها ومرجعيتها هو الإنسان نفسه، كما تتحكم أكثر فأكثر بمعايير النقد فتفقدها موضوعيتها وصوابيتها.

ـ نظرة التقديس.. والرعب الفكري:

وقد يكون غياب النقد والتقويم والمراجعة عن مجال التربية الإسلامية هو بسبب النظرة المغلوطة لها، وإحاطتها بهالة من القدسية تركت الكثير من الخوف والرعب الفكري من المساس بها، فأدىٰ ذٰلك إلىٰ قدر من الجمود والتقليد والاستنقاع وانكماش الإبداع والتجديد.. ولسنا بحاجة الآن لبيان دور النقد والتقويم في التصويب والترقية والإبداع والتجديد والإنتاج نفسه، الذي حرمت منه كثيراً التربية الإسلامية، وحسبنا أن نقول: إن النقد والمراجعة والتقويم هو ركن من أركان عملية البناء التربوي والثقافي.

إن نظرة التقديس وغياب النقد والتقويم أعطىٰ لوناً من الأمن والاطمئنان الخادع، وأقول: والجراءة، وليس الجرأة، لكثير من غير المؤهلين وغير المتخصصين من حاطبي الليل دخول المجال التربوي بكل ميادينه، علىٰ خطورته وأهميته، والكتابه فيه، بل والتأليف فيه وإلقاء المحاضرات؛ لأنهم بمأمن من النقد والمراجعة، فهم يدعون أنهم لا يتكلمون من عند أنفسهم وإنما يبلغون رسالة ربهم! وعلىٰ المتلقي أن يقبل ويسمع دون أن يفكر ويختبر ويقوّم ويراجع؛ لأن ذٰلك دين، وأي مناقشة أو نقد قد يؤدي إلىٰ التأثيم والفسوق والزندقة، وبذٰلك تحول الأمر إلىٰ نوع من الوصاية والكهانة علىٰ البشر وممارسة عقود الإذعان، كما يقال.. ولعل هٰذه الجراءة في الإقدام لا يمارسها إلا جاهل لم تؤدبه المعرفة، ولم يعرف حدود نفسه وحقيقة التربية.

إن التجمد في قوالب بعينها، واعتبارها من الثوابت، وبذل الجهد

في الدفاع عن صوابيتها، علىٰ الرغم من الفشل في النتائج، والتحول بالمشكلة إلىٰ الإلقاء بالتبعة علىٰ العامل الخارجي تارة، وضعف استعداد المتلقي أخرىٰ، يشكل إدانة لوسائلنا وأساليبنا التربوية، التي لم تضع في اعتبارها العامل الخارجي، كما أنها لم تستوعب قابليات وظروف ومحيط المتلقي، الأمر الذي يعتبر من الأبجديات الأولىٰ في العملية التربوية.

لذٰلك قلنا ونقول: إن الفعل التربوي، أو البرامج والوسائل التربوية، بطبيعتها دائمة التغير والتطور والإبداع والتجديد؛ لأن محلها المتلقي، ومجتمعه دائم التغيير والتغير والتطور، وأن أي جمود أو توقف فيها يعني العجز عن التقاط الفرص والقدرة علىٰ التعامل معها في ضوء الإمكانات المتوفرة والظروف المحيطة.. فالثبات هو في الحقيقة للقيم والأهداف البعيدة والنهائية والمنطلقات المحددة للوجهة، أما البرامج والوسائل والأدوات والأهداف القريبة، التي تتحول في السيرورة العامة إلىٰ وسائل ولبنات في البناء النهائي، فهي متغيرة، متحركة، متجددة دائماً.

فالحركة نمو، والثبات موت، في الفعل التربوي.

إن التعرف علىٰ واقع المجتمعات، من خلال القيام بروائز مدروسة واستطلاعات دقيقة حول اتجاهات الرأي العام، وامتلاك أدوات القياس لهٰذه التوجهات أو الاتجاهات، وبناء الخطة التربوية علىٰ حقائق قائمة وتمهير (من تنمية المهارة) المتلقي لفهمها والتعامل معها، هو رؤية التربية القائمة علىٰ الحقائق والواقعية البعيدة عن الأوهام والطوباوية.

ـ البصيرة في الاقتداء:

ولعل القدرة علىٰ إبراز أنموذج الاقتداء واستيعاب أهميته، أو التربية بالقدوة بشكل عام، هي من أعلىٰ درجات العملية التربوية وأبعدها تأثيراً ـ كما أسلفنا ـ ولدينا كنزٌ ثر ومنجم غني يمكن أن يمدنا بالرؤية التربوية

لكيفية التنشئة والتعامل مع المواقف، بما يمتلك من المرونة والرحابة في العملية التربوية، وكيفية تنزيل القيم والمبادئ على الواقع، بوضع الخطط والبرامج الواقعية الملائمة للحال التي عليها الناس، ومن ثم ترقية هذا الواقع، والارتقاء به، واستيعاب الظرف والمشكلات الإنسانية، وعدم الارتباك والتعسف والعنف والمغالاة والغضب والحماس، الذي يغيِّب العقل، وقد يقود إلى شر العمل.

إن الخصائص والصفات التي تجعل من الرسول ﷺ المعلم الأول، والمربي الأول، ومحل التأسي والاقتداء في العملية التعليمية والتربوية، تتمحور في كونه بشراً، جسَّد القيم في شخصه، في تعامله في مجالات الحياة جميعاً، في الأسرة وعلاقات الزواج، والأبوة والبنوة، وعلاقات الجوار، وعلاقات الصداقة، وفي العلاقات مع المعاهد والمحارب والكتابي، والسلم والحرب.. ولو لم يكن بشراً خاضعاً لما خضع إليه البشر، في حمله وولادته ورضاعه وشبابه وشيخوخته ومرضه وصحته وقوته وحياته، لما أمكن أن يشكل الأنموذج الكامل للاقتداء، لذلك فسيرته هي التطبيق العملي لقيم الكتاب والسنة على واقع الناس، لكن المشكلة فيما حذر منه الله سبحانه وتعالى: ﴿أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا رَسُولَهُمْ فَهُمْ لَهُ مُنكِرُونَ ﴿٦٩﴾﴾ [المؤمنون]، نقول هذا على الرغم من المساحة الكبيرة التي تحتلها كتب السيرة، من التأليف، وإعادة التأليف، بسطاً أو اختصاراً، في مكتباتنا وجامعاتنا.

لكن الإشكالية الكبيرة تكمن في عدم البصيرة في الاقتداء، وعدم الفحص والاختبار للحال الذي نعاني منه وما يماثله ويوازيه في مسيرة السيرة، أي بما يشكل فعلاً محل الاقتداء للحال التي عليها الناس.. وكثير من المربين من الآباء والمعلمين وغيرهم يفشلون في العملية التربوية، لأنهم يريدون حرق المراحل وتجاوز سنة الأجل، فلا يعترفون

للطفل بطفولته، ويعاملونه معاملة الراشد، بعيداً عن الاعتراف بحاجاته وكيفية التعامل معها، ويحاولون حرمان الطفل من طفولته، ويحملون عليه عقل الكبار، ويحملونه ويحاسبونه علىٰ ذٰلك، فتلحق به إصابات نفسية وعقلية قد لا يمكن معالجتها.

إن التعسف في عملية الاقتداء، وعدم الفقه بموطن الاقتداء بالنسبة إلىٰ الحال التي عليها المتلقي أو المتلقون، ينتهي بنا إلىٰ الفشل والخسارة الفادحة لهٰذه المناجم التربوية الغنية والثرية، وقد يدفع الكثير منا، ممن لا يفرقون بين الصورة والحقيقة، إلىٰ تحميلها أسباب الفشل، ومن ثم يدعو للخروج منها أو الخروج عليها، والارتماء علىٰ (الآخر) كرد فعل للانكفاء السلبي.

ولعل من المفيد أن نشير إلىٰ أن الرؤية في التربية الإسلامية هي رؤية شاملة، بريئة من العنصرية والحزبية بكل أشكالها، بمعنىٰ أن من مهمتها ووظيفتها تنشئة الإنسان الصالح المؤهل لوراثة النبوة، للوراثة الحضارية، المؤهل لكيفية التعامل مع الحياة بكل جوانبها، فمحلها الإنسان، وحدودها الدنيا بكاملها، والإنسان أينما كان، ورسالتها تزويد الإنسان بدليل عمل للتعامل مع الحياة ونماذجها المختلفة من البشر، وإمكاناتها المتنوعة والمتعددة، وظروفها المختلفة، وأزمنتها المتعددة والمتطورة؛ أو بكلمة مختصرة: ليس محلها المدرسة، التي هي بلا شك ميدان تعليم وتدريب، إنما محلها تقديم رؤية للحياة كلها، والناس جميعهم، ورؤية للشعب المعرفية المختلفة والعلوم المختلفة، من حيث منطلقاتها وأهدافها وأهمية النبوغ والإتقان فيها، فالمدرسة هي أنموذج وميدان تدريب مصغر، أو هي كمثل تعليم السباحة في بحيرة ذات شروط معينة ومن ثم امتلاك القدرة علىٰ ممارسة السباحة في البحار الكبيرة والمحيطات الضخمة.

فالمجتمع بكل جوانبه هو ميدانها، والمدرسة هي أنموذجها، وشأن المسجد في ذلك شأن المدرسة من الناحية التربوية، فالأرض كلها مسجد، والحياة بكل وظائفها معبد وهي ميدان الفعل الإنساني المنطلق من القيم الإسلامية.

ـ شمولية الرؤية في التربية:

وقد يكون الافتقار إلىٰ مركز الرؤية الواضح المحدد بدقةٍ لأبعاد العملية التربوية وركائزها ومنطلقاتها ورسالتها ورسائلها وأهدافها، بسببٍ من غياب الاختصاص والموضوعية، وغلبة الحماس والعاطفة علىٰ كثير من العاملين في حقل التربية، والخلط بين وظيفتها وأدوات الوعظ والدعوة والإرشاد والخطب الحماسية، هو من الإصابات الكبيرة والخطيرة؛ لأن الجهود عندها تتحرك في الفراغ، تتحول إلىٰ أشبه ما يكون بطحن الماء.

هٰذا إضافة إلىٰ ما يمكن أن يحصل من هيمنة ووصاية واحتكارٍ لهٰذه المجالات، بسبب من غلبة النزعة الحزبية والتعصب، حيث يقدم أهل الولاء للشعارات والحزبيات والجماعات لملء هٰذه الميادين الخطيرة، ومن ثم حراسة ما يمكن أن يكون من أخطاء قاتلة، حماية للأشخاص ومواقعهم الحزبية، ويغيّب عنها أهل الثقة والخبرة والاختصاص، لافتقارهم إلىٰ الانتماء الحزبي أو المذهبي، فتأتي المنتجات التربوية سياسية وكأنها نشرات حزبية وخطاب خاص، لتفرخ أتباعاً وولاءات، بدل أن تكون تربوية تخصصية موضوعية تفيد من كل خبرة وعلم وحكمة، حتىٰ ولو وجدت عند (الآخر)، فهي ضالة يُفتش عنها، وتنتهي إلىٰ حرمان الحقل التربوي وغيره من الحقول والشعب المعرفية كثيراً من أزكىٰ الخبرات وأنضجها، وأميز الكفاءات وأرقاها،

ويكون هٰذا سبباً في ردود الفعل والتمزق والتبعثر والخروج والتمرد والانفجارات الاجتماعية والتربوية.

ولعل السيرة النبوية التي حولت القيم إلىٰ برامج، والفكر إلىٰ فعل، وعالجت في مسيرتها الكثير مما يمكن أن يكون من إصابات ونزعات، تبقىٰ دليل العمل في البناء التربوي والحماية التربوية، علىٰ حدٍّ سواء.

فالسيرة، كأنموذج للاقتداء والتأسي وتجسيد القيم النظرية والاعتقادية في برامج عملية وأفعال سلوكية (مهارات)، تشير من أكثر من وجه إلىٰ أهمية وضرورة التدريب وبناء المهارات، التي تمكِّن الإنسان من حسن التعامل مع الحياة، حيث التدين هو بناء السلوك الأقوم وصنع الحياة الأفضل وليس الهروب والانسحاب منها واجترار القيم والنظريات واكتناز المعارف الباردة والجامدة.

لذٰلك نعتقد أنه أصبح من الأهمية بمكان اليوم التفكير بكيفية تنمية المهارات وإبداع وابتكار الوسائل المناسبة، وتطوير هٰذه الوسائل، والتوسع في مدلول المهارات، خاصة في مجالات التربية الإسلامية، وعدم اقتصارها علىٰ مهارات القراءة والكتابة والتفكير والحفظ والاستماع والحوار والبحث... علىٰ أهميتها وضرورتها، وإنما يقع تحت هٰذا المدلول، في رأينا، جميع متطلبات التعامل مع الحياة والانخراط فيها.

إن مجرد التفكير باكتشاف المهارات ووسائل تنميتها والتمرين والتدريب علىٰ ذٰلك هو خطوة في الاتجاه الصحيح للتحول من النظري إلىٰ العملي، ومن القول إلىٰ العمل؛ فلقد قضينا ردحاً من أعمارنا وأوقاتنا نقول كثيراً ونعمل قليلاً، فهلاّ نعزم، حتىٰ من مراحل التربية الأولىٰ، علىٰ التدريب في أن نفكر كثيراً ونقول قليلاً، وتأخذ المهارات

بعدها الحقيقي فتخرِّج التربية نماذج، بل معالم مضيئة علىٰ الطريق المظلم؟!

لقد أصبحت مراكز التدريب والمختبرات جزءاً من العملية التربوية والتعليمية؛ فالجامعات والمعاهد المتخصصة بدراسات العلوم التجريبية تقيم المختبرات والمعامل التي تشكل اختباراً للمعلومات النظرية، وتمنح اليقين المادي بحقائقها، وتدفع للتفكير والإبداع والاختراع والتوليد، وتكون نواة للفعل في الحياة، ذٰلك أن هٰذه المختبرات تصنع النماذج وتدرب عليها، وتحول الفرد إلىٰ الحياة للامتداد بها، وتحويلها إلىٰ مكتشفات وصناعات تحقق ارتقاء الأمة.

وليس الأمر بأقل شأناً اليوم في مجال الدراسات الإنسانية والاجتماعية، حيث تقام إلىٰ جانب الجامعات مراكز للبحوث والدراسات والتدريب لاختبار المعارف، وكيفية توظيفها، وامتلاك القدرة واكتشاف السنن والقوانين المعينة علىٰ فهم الحياة وسيرورتها وقوانينها وأشخاصها، وامتلاك القدرة علىٰ إدراك العواقب والمآلات، من خلال مراقبة قوانين الحركة الاجتماعية ومكونات الإنسان، لاستطلاع الغد واستشراف المستقبل، حتىٰ يمكن القول: بأن العلوم الإنسانية كنظريات صيغت في مراكز البحوث والدراسات، حتىٰ تكاد تتحول اليوم إلىٰ قوانين لا تخطئ كثيراً مثلها مثل قوانين المادة الملموسة.

وبعد:

إن التربية، رضينا أم رفضنا، هي المسؤول الرئيس بل والمدان الأول عن الفشل الذي نعاني منه، علىٰ الرغم من كثرة العوامل الأخرىٰ.. فالتربية من مسؤوليتها إبصار العوامل الأخرىٰ وإعداد الإنسان للتعامل مع عصره ومجتمعه، وإبصار التحديات، وكيفية التعامل معها،

وامتلاك القدرة علىٰ تحويلها من نقم إلىٰ نعم، ومن سبب للفساد والانحلال إلىٰ استشعار التحدي وإقامة البناء الصلب، بل وامتلاك القدرة علىٰ التجاوز.

وقد يكون المطلوب اليوم، أكثر من أي وقت مضىٰ، استشعار التحدي وإدراك أسباب التخلف والتراجع ومن ثم إعادة النظر في واقعنا التربوي، حيث تركزت اهتماماتنا وأنشطتنا العلمية ومعاهدنا الأكاديمية ومدارسنا وكتبنا الإسلامية في التربية وغيرها، علىٰ الحديث عن عظمة الإسلام وخصائصه وقدراته وصحة نصوصه، فيما يمكن أن يتمحور جميعه حول ما نسميه: «إثبات النص» و«تحقيق النص»، ولم نبذل إلا القليل القليل من الجهد والتفكير حول وسائل وأدوات وشروط إعمال النص وبناء المهارة والملكة الفقهية، لتنزيله علىٰ واقع الناس.

والحمد لله رب العالمين.



الارتقاء بأدوات البلاغ

فضل الله سبحانه وتعالىٰ الإنسان علىٰ سائر المخلوقات، بما خصه به من حرية الاختيار وقابلية التعلم والقدرة علىٰ التفكير والتعبير والمخاطبة، حتىٰ أسجد له الملائكة، فقال تعالىٰ: ﴿... فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَـٰجِدِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [الحجر]، وقال تعالىٰ: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَـٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُوا۟ سُبْحَـٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ قَالَ يَـٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾ [البقرة]، وقال تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحْمَـٰنُ ﴿١﴾ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ﴿٢﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ ﴿٣﴾ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ﴿٤﴾﴾ [الرحمن].

وبسبب تلك الخصائص امتلك الإنسان، بأصل خلقه، أهلية مميزة ومهارة متميزة عن المخلوقات جميعاً، جعلته أهلاً للقيام بأعباء الاستخلاف الإنساني والقدرة علىٰ بناء الحضارة وإقامة العمران وبناء العلاقات الاجتماعية مع بني جنسه، كما ملكته القدرة علىٰ استئناس وترويض المخلوقات الأخرىٰ ومحاولة التواصل معها، وتوصيل ما يريده إليها، بتطبيعها وتدريبها علىٰ الاستجابة لأصواب معينة ونظرات وحركات تجعلها محلاً لاستقبال وتلقي رسالة الإنسان إليها، عن طريق ما يسمىٰ بقوانين «بافلوف» أو الفعل المنعكس الشرطي، هٰذا إضافة إلىٰ ما وهب الله المخلوقات، فيما عدا الإنسان، وغرز فيها من الإشارات والحركات

والأصوات التي تمكنها من التآلف والتعارف والتزاوج والتهاجر ... إلخ، حتىٰ عالم الصم والبكم يمكنه التعبير والتفاهم، بعد إخضاعه للتأهيل والبرمجة المعينة، وقد لا يقتصر ذٰلك التواصل والاتصال علىٰ عالم الأحياء، وإنما يتجاوزه إلىٰ النباتات التي يتم بينها التواصل والتلاقح والتزاوج والإثمار.

فكيان العالم كله قائم علىٰ التواصل والاتصال والتفاهم، وما الحضارة والعمران والعلم والمعرفة وجميع المنجزات إلا ثمرة لهٰذا الاتصال والتواصل، فخطوط المواصلات ليست علىٰ الأرض، وليست فيما أبدعه الإنسان لها من وسائل وأدوات، وليست حكراً علىٰ الإنسان وإنما طرق المواصلات وأنواعها أكثر من أن تحصىٰ، والارتكاز الأساس في ذٰلك والتفوق الحضاري والثقافي يتمحور حول مضمون الاتصال وخصائصه وسماته وأدوات الاتصال الموصلة لهٰذا المضمون إلىٰ المتلقي، أو خصائص الرسالة وسمات الرسول، التي تجعله أهلاً للاضطلاع بالمهمة.

ولعلنا نقول: إن أول اتصال في تاريخ البشرية تم بين اللّه سبحانه وتعالىٰ والإنسان، الذي تم بموجبه تعليم اللّه لآدم، أبي الخلق عليه السلام الأسماء واللغات والصفات، قال تعالىٰ: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة:٣١]، ومن ثم ما كان من اتصال آدم بالملائكة وإنبائهم بما علمه اللّه من الأسماء واللغات التي تميز بها عليهم؛ ومخاطبة اللّه آدم وزوجه: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾﴾ [البقرة]؛ وما كان من اتصال الشيطان بآدم وإغوائه، وما تحصل من الهبوط من الجنة بسبب ذٰلك، وتلقي آدم كلمات من اللّه ليتوب عليه... وهٰكذا بدأت الحياة علىٰ الأرض أول ما بدأت بالاتصال والتواصل، باللغة، أداة التفاهم والتعاون والتعارف،

حيث تعتبر اللغة بما تتضمنه من تفكير وتعبير واستبطان وتنوع أصوات، معجزة الخلق إلىٰ حد بعيد.

ثم إنّ الاتصال والإبلاغ والبلاغ المبين كان هو المهمة الأساس للنبوات بشكل عام والنبوة الخاتمة بشكل خاص، قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ فَمَا بَلَّغۡتَ رِسَالَتَهُۥۚ وَٱللَّهُ يَعۡصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾ [المائدة:٦٧]، وقوله: ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ۝٥٤﴾ [النور]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ ۝١ قُمۡ فَأَنذِرۡ ۝٢﴾ [المدثر]، وقوله: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيۡكَ ٱلۡبَلَٰغُۗ﴾ [آل عمران:٢٠]، ليبقىٰ المطلوب دائماً لهٰذا البلاغ، أو لهٰذه الرسالة الارتقاء بالوسيلة وهي امتلاك الفصاحة، والتمكن من فنون القول ـ والفصاحة: هي الإبانة والظهور لغة ـ لذٰلك فالرسول ﷺ الخاتم، الذي اختاره اللّه لعملية البلاغ المبين، ناقلاً للرسالة أو موصلاً للرسالة، كان أبلغ الناس وأفصحهم بياناً.. فإذا علمنا أن معجزة الرسالة الخاتمة جاءت بيانية إعلامية فكرية بلاغية تخاطب الإنسان بكل مكوناته وتوجهاته واهتماماته أدركنا معنىٰ أن الرسول ﷺ أوتي جوامع الكلم، وكان في الذروة من قومه فصاحة وبلاغة وبياناً، فإذا كانت اللغة معجزة الإنسان ـ كما أسلفنا ـ فإن القرآن الكريم جاء معجزة المعجزة.

لذٰلك، كان من أهم عوامل النهوض.. العمل الدائب للارتقاء بأدوات الاتصال والتواصل (وسائل البلاغ المبين)، وتحقيق مقاصد الشريعة بإلحاق الرحمة بالناس، وبذل الجهد لاكتشاف مواطن الخلل ومعوقات النهوض، والدعوة إلىٰ المراجعة وإعادة النظر في أسباب التخلف والفشل والإخفاق وعدم بلوغ الأهداف، والبحث في أسباب القصور والتراجع الحضاري والثقافي بشكل عام؛ الذي لحق بالأمة، حتىٰ كادت تلك الأسباب تشكل وباءً اجتماعياً يتحول شيئاً فشيئاً ليصبح

موروثاً اجتماعياً ونفسياً، ينعكس علىٰ سائر أنشطة الحياة، أو بتعبير أدق: أصبح ثقافة أو ذهنية ثقافية تشكلت من خلال مناخه ونمت في أحضانه، وما لم يتم التصويب وإعادة التشكيل والتنهيج لهٰذه الذهنية فسنبقىٰ نراوح في مكاننا، ونقطع أحذيتنا ونستبدلها ونظن أننا نقطع المسافات صوب أهدافنا.

ـ عالم الأفكار: الإصابة.. والخطر:

لذٰلك فالمشكلة كل المشكلة في ذهنيتنا، في الوسائل التي تبني شبكة علاقاتنا ونسيجنا الثقافي، أو في عالم أفكارنا، الذي ينتج عالم أشيائنا، أي: ينتج ويكرس واقعنا الذي نحن عليه.

إن القول: بأن الإشكالية تكمن في عالم أفكارنا، أو في ثقافتنا، قد يبدو كلاماً مستغرباً من وجه لكل من لا يستطيع تجاوز الصورة إلىٰ الحقيقة، فكيف نجرؤ علىٰ مثل هٰذا القول: إن الإشكالية في عالم أفكارنا وكتاب اللّه الذي أخرج خير أمة للناس بين ظهرانينا، نحن نقرأ القرآن ونقرئه أبناءنا، والأصل أنه مصدر تشريعنا ومعارفنا وثقافتنا، وهو الكتاب الموحىٰ به من اللّه خالق الإنسان بمكوناته، أو هو خطاب اللّه المعصوم عن الخطأ والخلل للإنسان، الخطاب الخالد المجرد عن حدود الزمان، الصالح والمصلح لكل زمان ومكان، أخرج خير أمة، حملت الرحمة والحضارة إلىٰ الإنسانية جميعاً، وقد تجسد في حياة الناس، وشكل نسيجهم الثقافي، وأقام مجتمعاً دينامياً فاعلاً متحركاً مجتهداً مفكراً متدبراً متبيناً؟!

لكن الذي يستقرئ الواقع والحال الذي نحن عليه، وما يمكن أن يكون قد تسرب إلينا من علل التدين في الأمم السابقة، لا يستغرب ذٰلك، وإنما قد يتحقق منه، ذٰلك أن واقع المسلمين اليوم مع القرآن

مؤرق وعلاقتهم به يحكمها الهجر والعقوق والنكود والنكول.

وحسبنا هنا أن نأتي بأثر مبكر، قد يشكل لنا قراءة وبصيرة دقيقة لواقعنا، ويستشرف المستقبل، ويساعدنا علىٰ تشكيل الرؤية التي نحاول بلورتها والوصول إليها.

فلقد قص الله علينا ما انتهت إليه الأمم السابقة البائدة، بعد أن كانت سائدة، لنأخذ حذرنا، بقوله: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِىَّ﴾ [البقرة:٧٨]، أي: أصبحوا لا يعلمون الكتاب إلا تلاوة وترتيلاً.. قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: عن ابن عباس وقتادة رضي الله عنه في قوله: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ﴾، أي: غير عارفين بمعاني الكتاب، يعلمونها حفظاً وقراءة بلا فهم ما فيها، وقوله: ﴿أَمَانِىَّ﴾ أي: تلاوة لا يعلمون فقه الكتاب، إنما يقتصرون علىٰ ما يُتلىٰ عليهم.

ولعل فيما يذكره ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضاً عند تفسير الآية الثالثة والستين من سورة المائدة ﴿لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [المائدة]، في الجدال الذي وقع بين الرسول ﷺ، وصاحبه زياد بن لبيد، مؤشراً واضحاً وتقويماً دقيقاً لحالنا الذي صرنا إليه، أو لعالم أفكارنا، وما لحقه من إصابات وكسور ورضوخ وتشويه وضياع وغياب وعي.

فعن الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (... قال: ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ شَيْئاً فقال: **«وذاكَ عِنْدَ أَوانِ ذَهابِ العِلْم»**. قال قُلْنا: يا رَسُولَ اللَّهِ، وَكَيْفَ يَذْهَبُ العِلْمُ ونَحْنُ نَقْرَأُ القُرْآنَ، وَنُقْرِئُهُ أَبْناءَنا، ويُقْرِئُهُ أَبْناؤُنا أَبْناءَهُمْ إِلىٰ يَوْمِ القِيامَةِ؟ قال: **«ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يا ابْنَ أُمِّ لَبِيدٍ! إِنْ كُنْتُ لأَراكَ مِنْ أَفْقَهِ رَجُلٍ بالمَدِينَةِ، أَوَلَيْسَ هَذِهِ اليَهُودُ وَالنَّصارىٰ يَقْرَؤُونَ التَّوْراةَ وَالإِنْجِيلَ لا يَنْتَفِعُونَ مِمَّا فِيهِما بشَيْءٍ؟»**)[1].

---

(١) أخرجه أحمد في «مسنده»، وابن ماجه في «سننه»، وأخرجه الترمذي.

وفي تقديرنا أنه لم يقتصر أمر إصابة عالم الأفكار علىٰ ذٰلك، من استغلاق الفهم وغياب الفقه وشيوع الأمية العقلية والتقليد والتخلف، وإنما تجاوز إلىٰ ما هو أخطر بكثير، وهو أن عقلية التخلف ومناخ التخلف انعكس علىٰ التعامل مع النص الإلٰهي بالتحريف، والتشويه، والتعطيل، والتفسير والفهم المتخلف، حتىٰ تحول من حل إلىٰ مشكلة، ومن دافع للنهوض إلىٰ معوق يوظف لتسويغ التقهقر والتراجع.

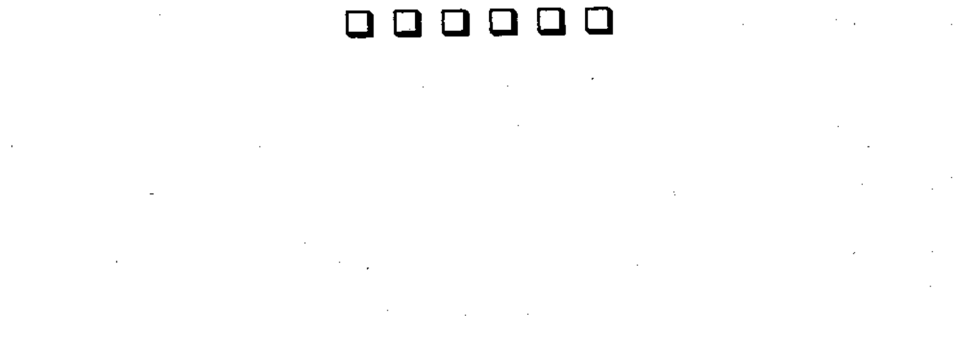
فالمشكلة اليوم ـ فيما نرىٰ ـ في عالم أفكارنا، حتىٰ لو كان القرآن بين ظهرانينا، نقرأه ونقرئه أبناءنا، حتىٰ أصبح علم القرآن وتعليمه، الذي يعتبر من أعلىٰ أنواع الخيرية: «**خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ**»[(١)]، لأن به يُنقىٰ عالم الأفكار، ويعاد بناؤه وإحياء فاعليته، أصبح يقتصر علىٰ حفظ القرآن وتحفيظه.. نحن هنا لا نقلل من قيمة وأهمية الحفظ والتحفيظ وما يحققه ويفيضه علىٰ النفس والمجتمع من الخير، لٰكنه يبقىٰ غير العلم والتعلم والتعليم، وإن كان جزءاً منه.. ولا أدري متىٰ نتحول إلىٰ حالة التدبر والعلم والفعل فنقول قليلاً ونعمل كثيراً، بدل أن نقول كثيراً ونعمل قليلاً؟!

لقد تحوّل القرآن، في عصر التخلف والتقهقر والتراجع الحضاري، من شفاء العقول والصدور وتصويب الرؤية وإصلاح عالم الأفكار إلىٰ الاقتصار علىٰ الحركة في ساحات المرضىٰ والمصابين، وتحول من مجالات التدبر والنظر والحض علىٰ التبين وبعث الحياة وإقامة العمران وتطوير الإنسان إلىٰ ساحات التلاوة علىٰ الأموات، واستمرار الجدل حول مشروعيتها من عدمه، دون أن ندرك أن معظم الأمة هو في حالة موات في تعاملها مع القرآن.

---

(١) أخرجه البخاري.

إن غياب الوعي بدور القرآن، وهو رسالة اللّه للإنسان، في نهوض الأمة وإخراجها وبناء خيريتها وإعادة تشكيلها من خلاله، وبناء ذهنيتها وفق منهجه، وانطلاقها لإبلاغه إلىٰ العالم علىٰ بصيرة، يفسر حالة الركود والتراجع وانطفاء الفاعلية التي نعاني منها، ويؤكد أن الإصابة في عالم الأفكار.. فالفكر دائماً مرحلة تسبق الفعل، والنية دائماً دليل العمل، والعقل دائماً قبل حركة القدم، والخطاب الإلٰهي بنصه الخالد مؤهل دائماً لإخراج الأمة، إذا أحسنت التعامل معه في التفكير والتعبير، وارتقت إلىٰ مستوىٰ محاكاة خطابه واستيعاب ما أحدثه في لغتها وخطابها وتواصلها مع العالم واتصالها به.



٤٥٦١/٢٦

الخطاب القرآني.. دلالات وسمات

وهنا قضية قد يكون من المفيد الإشارة إليها والتوقف عندها قليلاً، وهي أن القرآن الكريم هو خطاب اللّه تعالىٰ للإنسان، في كل زمان ومكان، وألفاظه العربية كانت ولا تزال وعاء إيصال الوحي وتعاليمه إلىٰ الإنسان وتشكيله فكراً وممارسة، عقيدة وشريعة، وفق عطاء الوحي، وأن هٰذا الخطاب قد تجسد في حياة الناس، فقد يكون من المسلمات، عندما يكون الموحي أو المرسل أو المخاطِب هو اللّه الخالق، وأن المخاطَب المتلقي هو الإنسان المخلوق من اللّه العالم بخلقه: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ [الملك]، وأن الرسالة هي تعاليم اللّه وأحكامه، وأن ناقل الرسالة هو النبي المؤهل للحمل: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام:١٢٤]، أن يحمل ذٰلك دلالات مهمة، وسمات ونماذج أساسية، تتطلب من كل داعية وإعلامي مسلم اقتباسها حتىٰ يتحقق بإعلام أو اتصال ناجح ومؤثر.

١ ـ التوافق مع الفطرة الإنسانية:

فإذا سلمنا بأن اللّه سبحانه وتعالىٰ خالق الإنسان، العارف بمكوناته جميعاً، عقلاً وعاطفة، مشاعر وأحاسيس، رغبات ورهائب، خوفاً ورجاءً، أملاً وأمنيات، أثرة وإيثاراً، شحاً وكنوداً، غريزة وفطرة... إلىٰ آخر هٰذه المكونات، فإن النتيجة الطبيعية لهٰذا الاعتقاد اليقين أن خطاب

اللّه لهٰذا الإنسان لا بد أن يتوجه بداهة لكل هٰذا الإنسان، ويأخذ باعتباره عجينة خلقه جميعاً، ويأتي متوافقاً وموافقاً ومناسباً لفطرة الإنسان وخلقه، غير متجاهل لحاجة من حاجاته الأساسية، قادراً علىٰ شحذ همته، ورفع عزيمته، والارتقاء به، وتطوير استطاعاته، وإكسابه المنهج ودليل العمل والتعامل مع الإنسان والكون والحياة.

ولما كان خطاب اللّه للإنسان (القرآن) في الرسالة الخاتمة لرحلة النبوة خالداً مجرداً عن حدود الزمان والمكان، فمعنىٰ ذٰلك أنه مؤهل لمخاطبة كل إنسان بحسب كينونته وصيرورته في كل زمان ومكان، وقادر علىٰ توصيل التعاليم والمعارف والأحكام والأفكار والتصورات، وتحقيق القناعة بها، والاتباع لها.

٢ ـ امتلاك مواصفات الاتصال الأنموذج:

ولعل هٰذا الخلود هو ما يفسر لنا انتشار الإسلام وامتداده في جميع أنحاء المعمورة، علىٰ الرغم من تفاوت أهلها في السلّم الحضاري، ابتداءً من الإنسان البسيط في الأماكن المتخلفة التي هي أقرب لفجر التاريخ، الذي لم يقطع المسافات في معارج الحضارة، وانتهاءً بالإنسان الذي يقف علىٰ قمة الترقي الحضاري ويمتلك حصيلة التجارب الإنسانية، الأمر الذي يعني أن الخطاب القرآني يمتلك سائر مواصفات ونماذج الاتصال، أو أدوات التوصيل، أو جميع فنون الاتصال، من القراءة والكتابة والحوار والقصة والمثل، واستحضار الماضي، واستشراف المستقبل، والبرهان، والتوجه إلىٰ العقل ودعوته للتفكير والتدبر، وإثارة المشاعر وتوجيهها صوب الخير، والتوجه إلىٰ العاطفة والتسامي والارتقاء بها، وأخذ كل مكونات الإنسان وجهة الخطاب، بعين الاعتبار، وعرض لوحات ونماذج تكاد تكون مستغرقة لوسائل المخاطبة، والتواصل مع كل

الحالات التي يتقلب فيها الإنسان أو يعرض لها.

هٰذا في مجال البرهان، أما في مجال البيان، بكل فنونه وأساليبه وأشكاله وأجناسه وصيغه، فهو في ذٰلك منجم خالد دائم العطاء والإمداد للصياغات المعاصرة في كل زمان ومكان.

لذٰلك، فنحن نعتقد أن الاستجابة للرسالة والتعاليم الإلٰهية المرسلة من الخالق إلىٰ الإنسان المخلوق عملية طبيعية وفطرية، ونكاد نقول: أقرب لأن تكون عضوية، وأن بين رسالة اللّه الخالق وفطرة الإنسان المخلوق المتلقي تواعداً والتقاءً، وأن أية عثرة أو عقبة تحول دون الوصول وإحداث التغيير المأمول، فإن ذٰلك سيكون بسبب عقم أدوات التوصيل وإصابتها، وعدم القدرة علىٰ تمثل الخطاب القرآني وأساليبه في الدعوة ومخاطبة الإنسان من قبل دعاة الإسلام اليوم.

٣ ـ القدرة علىٰ تجاوز حالات الضعف:

ولعلنا نقول هنا: بأنه علىٰ الرغم من واقع المسلمين المتخلف، وأدوات الكثير من الدعاة المصابة بالعطب والتخلف معاً، فإن الخطاب والأسلوب القرآني، أو بتعبير أصح القرآن بأفكاره وتعابيره وأساليبه، قادر علىٰ تجاوز حالات الضعف والإصابة، والاستئناف والامتداد، بما يمتلك من رصيد مركوز في الفطرة الإنسانية، حتىٰ عندما يكفر به بعض الناس، لإصابات لحقت فطرهم، ينهض به آخرون، قال تعالىٰ: ﴿فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا۟ بِهَا بِكَٰفِرِينَ ﴿٨٩﴾﴾ [الأنعام].

٤ ـ الرصيد والمنطلق للقائمين بالاتصال:

لذٰلك نقول هنا: إن هٰذا القرآن، بتعاليمه وتعابيره وأساليبه وأدواته وبرهانه وبيانه ونماذجه المتنوعة في التوصيل والاتصال بالإنسان، يشكل

رصيداً ضخماً للقائمين بأمر الاتصال الإسلامي، إن أحسنوا الاغتراف منه، والتمثل لأساليبه، والتدريب على اكتساب مهاراته الاتصالية ونقل قيمه وتعاليمه.

ونقول أيضاً: بأن القرآن كان ولا يزال منطلق المجاهدة (عملية الإيصال والتواصل)، ومحورها، ووسيلتها، ورسالتها المؤثرة، وبذلك ندرك مدلول قوله تعالى في التحذير من الوقوع في الشرك والضغوط التي تمارس علينا من الكافرين: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا ﴿٥٢﴾﴾ [الفرقان] كما ندرك خطورة العدول عن محورية القرآن، وما ورد من تحذير القرآن لذلك: ﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَٰرَبِّ إِنَّ قَوْمِى ٱتَّخَذُوا۟ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا ﴿٣٠﴾﴾ [الفرقان]، وندرك أن رسالة القرآن كانت سبباً في التغيير وإخراج الأمة لبناء حضارة إنسانية،كما كانت محوراً لحركات التحرر والنهوض، فالقرآن كان دائماً في عصور التخلف قوة مانعة من الذوبان محتفظة بالإمكان وخمائر النهوض، وفي فترات النهوض قوة دافعة للنهوض واسترداد الفاعلية، يقول تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [الزخرف].

ويزداد إدراكنا أن الأمة المسلمة تشكلت من خلال القرآن ورسالة القرآن وحسن تلقيها لها، ونقلها إلى الآخرين، أي: تشكلت من خلال رسالة ومرسل ورسول، واتصال وتواصل، وتعبير وتفكير، وبيان وبرهان، ولم تتشكل من خلال جغرافيا أو طبقة أو لون أو جنس، أو صراع وحروب واحتلال.

وندرك أيضاً: لماذا كانت معجزة الرسالة الخاتمة معجزة فكرية بيانية برهانية، وأنها على الرغم من إعجازها فقد تحققت مدلولاتها وعطاؤها من خلال عزمات البشر، حاولت مقاربة المعجزة ومحاكاة

أسلوبها وعطائها في أدوات التفكير ووسائل الاتصال والتعبير: ﴿وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا ﴿٥٢﴾﴾ [الفرقان].

لكن المشكلة تكاد تكمن اليوم في أدوات التوصيل، والعجز عن التعامل السليم والتمثل الصحيح لرسالة القرآن، وإدراك مواصفات خطابه ومواقع تنـزيله في الدعوة والمجتمع، وتطوير المهارات الاتصالية المنطلقة من طريق القرآن وأدائه، ومحاكاة أسلوبه، وتنوع أدواته، ذٰلك أن معجزة القرآن البيانية كانت محاكاتها سبباً في اكتساب مهارات لغوية وتعبيرية للأجيال الأولىٰ، مكنتها من حمل دعوته وإيصال رسالته إلىٰ العالم ولا تزال.



من أدوات الخطاب القرآني

وكأن المطلوب اليوم، أكثر من أي وقت مضىٰ، العودة للقرآن ليس لمجرد التلاوة، علىٰ أهميتها وعطائها، ولا لمجرد استنباط الحكم التشريعي واستبيان حدود اللّه في الحلال والحرام، وإنما للتعرف أيضاً علىٰ طريقته في محاكاة الإنسان، وأدواته، وأسلوبه في الخطاب، وشرائطه في فحص الخبر وكيفيات التلقي، وبيانه لصفات وسمات الرسول الذي يحمل الرسالة، وطريقة الرسول في البلاغ وأخذ الناس والارتقاء بهم شيئاً فشيئاً، والتدرج في عملية البناء، وإبصار السنن والآجال التي تحكم الحياة والأحياء، وأهمية معرفة مكونات المخاطَب أو المتلقي الثقافية، والمشكلات التي يعاني منها، والتي قد تشكل في كثير من الأحيان مفاتيح شخصيته وكيفيات الدخول إليه، إضافة إلىٰ الإلمام بالسنن الاجتماعية للسقوط والنهوض، لتوظف في تحقيق العبرة وتكوين معايير النظر والمقارنة، وما يجب أن يتمتع به الرسول من الصبر والأناة، والأمانة، والصدق، واحتمال الأذىٰ في كثير من الأحيان، والتحكم بردود الفعل، وعدم الغضب والاستجابة للاستفزاز، حتىٰ يعرف المتلقي بكل أبعاده، ويدرك مدلول قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام:١٢٤]، بأبعاده جميعاً.

١ ـ التعريف بأحوال الأمم السابقة:

فالقرآن الكريم أفرد مساحات تعبيرية كبيرة، وكبيرة جداً، عن أحوال الأمم السابقة، وعقائدها، وعاداتها، وانحرافاتها، وأساليبها في مواجهة الحق، وأسباب سقوطها وانحلالها، أو بتعبير آخر رسم بهٰذه المساحة التعبيرية من القصص القرآني خارطة فكرية وعقائدية واجتماعية وتاريخية وحتىٰ نفسية، ليكون الداعي أو المتصل أو الرسول علىٰ بينة من محل دعوته، محيطاً بطبيعة المتلقي، بصيراً بوسائل التعامل معه وكيفيات الوصول إليه.

٢ ـ تقديم التجربة التاريخية للنبوة:

ولعل في قصص الأنبياء وتجربتهم الفنية في الدعوة، وتنوع وسائلهم، وتنوع وأنواع الاستجابات لأقوامهم، وما كانوا يتحلون به من الخصائص والصفات التي انتهت إلىٰ الرسالة الخاتمة، والتي يخضع الكثير منها للامتداد والاكتساب، ما يشكل أصول ومنطلقات وآداب العملية الاتصالية، وزاداً لا ينضب، وعلىٰ الأخص في مجال الرسول القائم بالاتصال والمتلقي.

وتكاد تكون تجربة الأنبياء التاريخية من لدن آدم، الذي تلقىٰ كلمات من الله، إلىٰ محمد ﷺ الذي يقف علىٰ خط النهاية من الرسل، عرضت بمجملها لأصول مشكلات الاتصال الإنساني وأدواته وآدابه وكيفياته.. عرضت لحال الرسول وتجربته علىٰ مستوىٰ (الذات) و(الآخر)، وعرضت لطريقته في الدعوة وكيفية تناول المشكلات التي يعاني منها المتلقي، ولمعاناته النفسية، فلكل رسول طريقته الاتصالية التي تلتقي مع مشكلات قومه، ولكل قوم عقائدهم ومشكلاتهم، ولكل رسول اجتهاداته في التعامل، حتىٰ انتهت النبوة بكل تنوعاتها الاتصالية إلىٰ

الرسالة الخاتمة، التي تزخر بهٰذه التجارب الفنية المتنوعة، التي تكاد تستوعب أصول كل ما ستتعرض له البشرية في رحلتها.

٣ ـ الواقعية:

فلقد كان الخطاب واقعياً، تلون بلون المشكلات ـ إن صح التعبير ـ ولم يكن عملاً إنشائياً أو حديثاً في فراغ؛ خطاباً لامسَ النفوس والقلوب والعقول، أي خاطب الإنسان بكل مكوناته، ودخل إليه من جميع نوافذه، ودعاه إلىٰ التفكير والنظر والمقارنة والقياس والاعتبار بمكونات واقعه، ترك له مساحات هائلة من العملية الاتصالية للنظر والتدبر، حتىٰ يصبح شريكاً متفاعلاً في البناء وليس مجرد متلقٍ ووعاء.

٤ ـ تفعيل القيم التعبيرية:

وهنا قضية، في المجال الاتصالي أو الدعوي أو الإعلامي، تكاد تكون علىٰ درجة من الأهمية والخطورة معاً، وهي أن الخطاب القرآني للإنسان، أو القرآن، لم يقتصر علىٰ القيم التعبيرية وأنواعها وأساليبها وأجناسها، ذٰلك أنها في نهاية المطاف تعتبر أوعية للنقل وألفاظاً وقوالب لحركة القيم الشعورية أو العقلية أو المعرفية، وهي إما أن تكون أوعية مؤثرة وفاعلة، إذا تألقت وارتقت، وإما أن تتحول إلىٰ قبور للمعاني، تحنطها وتحاصرها وتقتل فاعليتها وتحد من تأثيرها.. وقد بلغ الخطاب القرآني الخالد في ذٰلك شأواً بعيداً ما يزال محل عطاء ومحاكاة، كما أسلفنا.

٥ ـ التنبه لأهمية المضمون:

لكن القرآن الكريم أيضاً لفت النظر إلىٰ أهمية التنبه إلىٰ مضمون الرسالة، أو مضمون الاتصال أو المحتوىٰ والموضوع، إذا اعتبرنا أن

وسائل الاتصال في معظمها اليوم تتمركز حول الشكل والصورة.. ذلك أن الشكل والوسائل مهما بلغت في تأثيرها وسحرها وخطفها للأبصار والأسماع والألسنة، وحتىٰ العقول، فلا تلبث أن تفتقد وهجها وقيمتها وتأثيراتها الآنية إذا لم تتحصن بالمعلومة الصحيحة والحقيقة الواضحة والمعرفة الصادقة، فلئن كانت النتائج للوسائل والأدوات مؤثرة وفاعلة فإن العواقب لكل اتصال وإعلام لا يمتلك مضامين حقيقية وصحيحة سوف تكون وخيمة.

لذلك، أكد الخطاب القرآني علىٰ خصائص وصفات الرسول أو القائم بالاتصال ليكون محل ثقة واحترام، كما أكد علىٰ إيقاظ وعي المتلقي للرسالة، وحمله مسؤولية فحص مضمونها، واختبارها، والتحري حولها، والتفكير فيها، والتبين الكامل لمضمونها، حتىٰ لا يحمله تأثيرها وسحرها علىٰ ممارسات تلحق الضرر بنفسه أو بمجتمعه.. فالكثير ممن يتلقون الأخبار بألسنتهم، دون فحصها واختبارها وتمريرها علىٰ العقل، يسرعون بنقلها، لأنهم اكتفوا بتلقيها بألسنتهم، سوف يتحملون مسؤوليات كبيرة وعظيمة أمام اللّه وأمام الناس، لما يترتب عليها من الفساد والإفساد، يقول تعالىٰ: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ ﴿١٥﴾﴾ [النور].

٦ ـ قوة البيان:

ولقد أورد القرآن في ذلك قصصاً علىٰ مدىٰ تأثير وسائل النقل والاتصال وقدرتها علىٰ سحر أعين الناس واستمالتهم واسترهابهم، وكيف تكون العاقبة والنهاية أن يخسر عندها المبطلون، وأن يبطل السحر، وينقلب علىٰ الساحر، وتنتصر الحقيقة.

يقول اللّه سبحانه وتعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ...﴾ [الحجرات:٦]، ﴿سَحَرُوٓاْ أَعْيُنَ ٱلنَّاسِ وَٱسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَآءُو بِسِحْرٍ عَظِيمٍ ﴿١١٦﴾﴾ [الأعراف]، ﴿وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴿٧٨﴾﴾ [غافر]، ﴿مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ﴾ [يونس:٨١]، ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ...﴾ [النساء:٨٣].

لذلك، قال الرسول ﷺ: **«إنَّ مِنَ البيانِ لَسِحْرًا»**[(١)]، وقال: **«إنَّ مِنَ الشِّعْرِ لَحِكْمَةً»**[(٢)]، منبهاً علىٰ خطورة السقوط في شرك وسائل الاتصال الزائفة، التي لا تمتلك إلا الصورة وتفتقد الحقيقة.

□ □ □ □ □ □

(١) أخرجه البخاري.
(٢) أخرجه ابن ماجه.

ارتقاء الخطاب بأدوات البلاغ (التواصل)

ولا شك أن اللغة كانت ولا تزال وستبقىٰ هي الوسيلة الأهم في العملية الاتصالية، وأن العين والأذن هما حاستا الاتصال والتواصل الأكثر تلقياً، علىٰ الرغم من أن اللون والصورة والمكان والإشارة والإضاءة والإيماءة، وحتىٰ حركة الوجه والشفاه، كلها تشكل وسائل اتصال بالغة الأثر.

فاللغة هي وعاء الاتصال الأهم، وطريق المواصلات الأساس، ووسيلة التفاهم والتعبير عن المعرفة والمعلومة، والمخترع، والمفكر، والإنتاج، والثقافة، والحضارة، الأبعد أثراً.

لذلك كانت أهلية اللغة، وقابليتها، وقدرتها، وغنىٰ مفرداتها المعبرة عن كل الأحاسيس مهما دقت، وإمكانية تطورها وتطويرها، من الأمور الأكثر أهمية في العملية الاتصالية، وكان مدلول قوله تعالىٰ: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام:١٢٤]، مؤشراً علىٰ اختيار العربية لتكون وسيلة التعبير والاتصال للرسالة الخاتمة.

فالإسلام، خاتم الرسالات ومستوعبها جميعاً، جعل اللّٰهُ تعاليمَه وشريعته بالعربية؛ هٰذه اللغة المؤهلة، لحمل الحقائق الإلٰهية والكونية والحياتية الكبيرة، من النشأة إلىٰ المصير، وتقدم من خلال ألفاظها ومفرداتها الغنية وتراكيبها وأساليبها صوراً تكاد تكون مجسدة ومشهودة

عن عالم الشهادة، وتتجاوز ذٰلك إلىٰ تقديم مشاهد مشخصة ومجسدة عن عالم الغيب.

١ ـ مقاربة الأسلوب القرآني:

هٰذه اللغة، حملت القرآن إلىٰ العالمين، ووسعت حقائقه، وتوسعت بها، وارتقت ونمت وتطورت بمحاولتها محاكاة أسلوب القرآن، والارتفاع إلىٰ مستواه، وبقيامها بأداء رسالته في البلاغ المبين، علىٰ أكمل وجه، حيث لا يتسع المجال للحديث عن بلاغة العربية، وقد أُلفت في ذٰلك كتب وأسست علوم، كلها جاءت ثمرة للارتقاء بوظيفة البلاغ المبين، الذي يعتبر مهمة النبوة الأساس ومهمة ورثة النبوة.

٢ ـ التأسيس لعلوم توصيل المعنىٰ:

إن الارتقاء بوظيفة البلاغ المبين، التي تعتبر المهمة الأساس للنبوة، دفع إلىٰ تأسيس وتأصيل علوم في البلاغة والنحو والتلاوة، وفنون في الأساليب والأدوات الموصلة للمعلومة والمعنىٰ، إضافة إلىٰ إفراد مؤلفات في آليات وفنون الكتابة وآدابها، وكيفية صياغة المعاني، وبالإمكان القول: إن علامات الترقيم، من النقطة إلىٰ الفاصلة، إلىٰ الفاصلة المنقوطة، إلىٰ إشارة التعجب وإشارة الاستفهام، إلىٰ أهمية تكامل الفكرة والفقرة، والبدء من أول السطر. . . إلخ، كلها أمور تعتبر من إبداعات علوم اللغة لتسهيل وصول المعنىٰ إلىٰ المتلقي.

٣ ـ الإبداع في علوم الصوتيات:

وليس أقل من ذٰلك شأناً علوم الصوتيات وفقه اللغة، من ارتباط الأصوات بالمعاني، والتدريب علىٰ مخارج الحروف، وعلامات الوقف،

والتجويد، وأن يتولىٰ التلاوة، والأذان، الصيّت الحسن الخلق، حيث المطلوب أيضاً من المسلم التغني بالقرآن، وتطهير مخارجه، وترتيله ترتيلاً، والتمهل في الحديث حتىٰ يدركه ويستوعبه السامع، إضافة إلىٰ التفنن في الأصوات والإمالات والتعطيشات وأنواع الإدغام والإخفاء والإظهار والقلقلة والهمس والمدود والوقف، وتقسيم الحروف إلىٰ حروف حلقية وحروف لثوية وقلقلة، وما تتركه تلك الأصوات من إيقاعات موزونة للفت الانتباه وتوصيل المعنىٰ المراد، إضافة إلىٰ تنوع في القراءات المتعددة.

إن العربية لغة البلاغ المبين، بأصواتها، وإيقاعها، وفاصلتها، واستخدامها للسلم الصوتي كاملاً، وعلامات الإعراب، وما يترافق مع ذٰلك من ضبط المخارج، لتمنح الأصوات المطلوبة خصائص ملفتة لتحقيق الإصغاء وشحذ الذهن علىٰ التهيؤ لاستقبال المعنىٰ، هي أشبه بسمفونية موسيقية، إذا سمح لنا هنا التجاوز في التعبير.

٤ ـ الامتداد بفنون البلاغة:

هٰذا علاوة عن فنون البلاغة، من الحقيقة، والمجاز، والاستعارات، وأنواع التشبيهات، وأنواع الاستفهامات، ومقاماتها، والضمائر وتنوعها، وفنون البديع في القول من الجناس والطباق والالتفات والمشاكلة، وغير ذٰلك، تلك العلوم والفنون التي لو كتب لها الامتداد لأتت بالعجب العجاب والامتداد الخالد للغة الخطاب الخالد والكتاب الخالد، ذٰلك أنها جميعاً انطلقت من الكتاب الكريم، وعادت إليه، فكانت هٰذه العطاءات في إتقان التوصيل والتواصل ثمرة للمجاهدات بالقرآن الكريم وإبلاغه للناس، استجابة لقوله تعالىٰ: ﴿وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا ﴿٥٢﴾﴾ [الفرقان].

لكن الحقيقة المحزنة أن التخلف لا يصيب جانباً في الأمة دون آخر، حتىٰ يتكاملها التخلف ـ إن صح التعبير ـ فيطبق عليها، وعندها تنقلب الوسائل إلىٰ غايات، والأدوات إلىٰ أهداف، فتغيب المقاصد والأهداف والوظائف لهٰذه الوسائل، وتتحول إلىٰ تجريدات لفظية متجمدة عاجزة حتىٰ عن التجديد أو التعدية لمثال جديد، يتم تلقيها من جيل إلىٰ جيل دون تحقيق أي مهارة، حتىٰ لتكاد اليوم تنفصل عن اللغة، فتصبح اللغة وفنون القول والكتابة في الأجناس الأدبية شيئاً، وعلوم اللغة والبلاغة شيئاً آخر.

والخشية كل الخشية أن تنقرض مثل هٰذه الذخيرة العظيمة من العلوم بعجزنا عن تطويرها، واستخدامها، والإغراء بها، والتدريب عليها، واكتسابها كمهارات ضرورية في العملية الاتصالية، وتنتهي إلىٰ المعاجم والمؤلفات التي هي أشبه بالمتاحف، أو إن شئت فقل: المقابر المجاورة للمدن والحياة.. فاللغة تبقىٰ كائناً حياً ينمو بنمو الحياة، والنمو هو الذي يولد ألفاظاً، ويبلور مصطلحات، ويسهم بإغناء اللغة، وتتخلف وتخرج من الساحة بتخلف الأمة وتوقفها.

وقد لا نكون بحاجة إلىٰ الحديث عن وسائل الاتصال وتقنياتها في العصر الحاضر، سواء في ذٰلك الصوت أو الصورة أو اللون أو الحركة أو اللباس أو المكان المناسب أو الزمان المختار، والشأو الذي بلغه تطويرها من حيث السرعة والتأثير والتنويع والإبداع اليومي، بل اللحظي، حتىٰ أصبحت تملأ علينا جميع حواسنا، وتعيد تشكيلنا، وتصلنا قبل أن يرتد إلينا طرفنا، بل نستطيع القول: إن طرفنا أصبح يرتد بها، بسبب تقدم العلم والمعرفة وكشف مكونات الكون وأسراره وقوانينه وإمكاناته الهائلة: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ﴾ [النمل: ٤٠]، ذٰلك أن هٰذا الانفجار المعرفي لا

بُدَّ له من أوعية وطرق مواصلات وأدوات اتصال، تستوعب وتتسع لحركته وسرعته.

والحقيقة التي لا مكابرة فيها ولا مراء، أن النمو والارتقاء والإبداع بوسائل الاتصال وتطويرها إنما يأتي ثمرة للانفجار المعرفي والمعلوماتي والإنتاج الصناعي والإبداع العلمي والنمو الحضاري، الذي يتطلب دائماً أوعية تواكب حركته وتواصله ـ كما أسلفنا ـ لذلك نقول: بأن الجمود والخمول والاستنقاع الحضاري والتخلف والخروج من ساحة الفعل الحضاري، في العمل والإنتاج، لا يمكن أن يحمل معه أي تطور أو تطوير؛ لأن معيار تطور وسائل الاتصال يقاس بالإنتاج العملي والنمو المجتمعي، ويأتي ثمرة للتقدم والامتداد الحضاري والثقافي والسياسي.. وتبقىٰ مقولة: «إن الحاجة هي أم الاختراع»، فإذا انطفأت الفاعلية وغابت الحاجة فمن أين تأتي الحركة؟!

ولا بد أن نشير هنا بأنه دائماً وأبداً يبدأ التطوير والفاعلية من (الذات)، ولا يمكن أن يبدأ من خارجها، والمحرضات والتحديات والاستفزازات الخارجية تبقىٰ عوامل مساعدة علىٰ إيقاظ (الذات)، وبعث فاعليتها لتنطلق، وتكون قادرة علىٰ الإفادة والتبادل المعرفي والتواصل الحضاري والثقافي، والارتقاء بأدواته، والأخذ والعطاء، وتلمس الحكمة، أينما وجدت، واستشعار أهميتها، فإذا غابت (الذات) وارتحل اكتساب المهارات أو التطور والتطوير أو (التمهير) ـ إن صح التعبير ـ إلىٰ (الآخر)، وأصبحت المهارات الاتصالية تتم خارج النسق الحضاري والثقافي للأمة، تتم في إطار (الآخر) بوسائله وأدواته ولغاته وإنتاجه وإبداعه، فلا نعتقد أن مثل هٰذه المهارات يمكن أن تساهم بتحريك رواكد الأمة بقدر ما تشكل طاقات تصب في حضارة (الآخر) وتوظف لصالحها، حتىٰ علىٰ مستوىٰ (الذات)، التي لا تزيدها إلا خبالاً وتخلفاً

وضياعاً وإنهاكاً، وتساهم بتكريس حالة التقليد والاحتماء بالتراث، مع استمرار العجز عن تمثله والامتداد فيه.

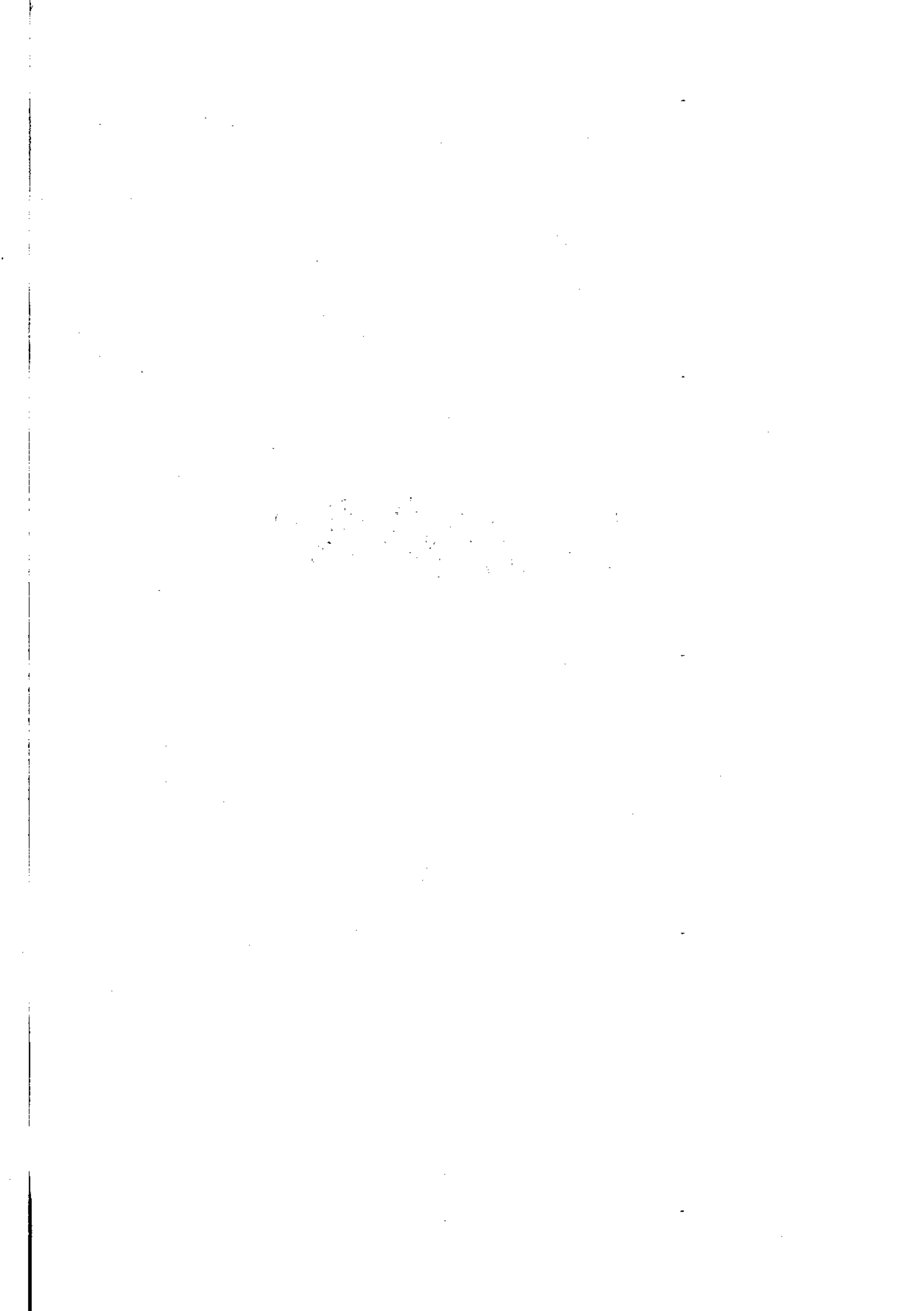
لذلك لا بد من التفكير والبحث والمتابعة والعطاء، والارتكاز إلىٰ التراث، والعمل علىٰ ردم فجوة التخلف، وإنهاء القطيعة مع مخزون الأمة التراثي، ومحاولة استصحاب عوامل النمو والبقاء، وتحقيق الوعي بأبعاد المجاهدة بالقرآن، والاضطلاع بمهمة البلاغ المبين، بكل متطلباتها ووسائلها، وتجديد الإدراك بأن التدليل علىٰ خلود القرآن هو امتلاك القدرة والمهارات علىٰ الإنتاج الفكري والاتصالي والبلاغي المناسب لكل زمان ومكان، وأخذ الكتاب بقوة، استجابة لقوله تعالىٰ: ﴿خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُواْ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [البقرة].

والحمد لله رب العالمين.



إحياءُ الفرُوض الكِفائيّة

٤٥٧٩ /٢٦



إن مسؤولية القيام بأعباء الاستخلاف الإنساني، وإقامة العمران البشري، وبناء الحضارة، والاضطلاع بالتنمية المستدامة، واستفراغ الجهد للخروج من عهدة التكليف والمسؤولية في أكثر من مجال، تتطلب النفرة من الأمة جميعاً، لتغطية شتىٰ المساقات، يقول اللّه تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ [التوبة]، ويقول الرسول ﷺ: «... **كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**»[1].

فالأعمال والأعباء في الحياة متفاوتة ومتنوعة ومتعددة، وعملية الاضطلاع بها جميعاً تتطلب مهارات متنوعة، وقدرات متفاوتة، وقابليات متعددة ومتمايزة، ولعلنا نقول هنا: إن اللّه خالق الحياة والأحياء، العالم بما خلق، العالم بمتطلبات القيام بأعباء الاستخلاف وإقامة العمران وبناء الحضارة الإنسانية، التي تهدف إلىٰ تحقيق سعادة الإنسان في معاشه ومعاده، خلق الناس بقدرات ومواهب ومؤهلات وقابليات متنوعة، صالحة بمجموعها لبناء الحياة، وبكل مجالاتها.

ولما كانت الأعمال والمهام في هٰذه الحياة تتطلب مهارات متنوعة ومتفاوتة، فقد خلق اللّه القدرات والمؤهلات التي يمتلكها البشر متنوعة

(١) أخرجه البخاري.

ومتفاوتة، حتىٰ يكون بين الأعمال والمهام في بناء الحياة، وبين البشر، أدوات وأصحاب هٰذا البناء، تواعد والتقاء.. **«فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ»**.

فالناس ـ كما هو معروف ـ ليسوا نسخة واحدة مكررة، بصورهم وأشكالهم ومواهبهم وألوانهم ورغباتهم وسماتهم، ولو كان ذٰلك كذٰلك لاستحالت الحياة واستحال الاجتماع والتعاون والتكامل، لذٰلك لم يكتف بعض المفكرين ورواد النهوض بالقول: إن الناس يختارون أعمالهم وتخصصاتهم حسب مؤهلاتهم وقابلياتهم، وإنما الأعمال أيضاً هي التي تختار الناس الملائمين لها، بما يمكن أن يطلق عليه مصطلح «الاصطفاء المسلكي».. فقد يختار بعض الناس بعض المجالات الخطأ، لسبب أو لآخر، لذٰلك فلا نستغرب أن يرفضهم العمل، ويصعب عليهم الانسجام معه والاستمرار والإبداع فيه، فيتحولون إلىٰ ما يلائمهم.. فليس الأمر اختيار الأعمال وإنما هو أيضاً اختيار الأشخاص.

وهٰذا ينفي، بطبيعة الحال ومنطق القدرات وواقع الحياة، أن يتمتع الإنسان بكل القدرات وجميع المواهب التي تمكنه من القدرة علىٰ الإنتاج والعطاء في كل المجالات، ولو امتلك القدرات جميعها لافتقد الأوقات والعمر الذي يمكّن من جميع المعارف.. وإن صح بعض ذٰلك في المجتمعات الرعوية الأولىٰ، حيث محدودية الأدوات وانكماش الآفاق وبساطة الحياة، فإن استحالة ذٰلك بادية في العصر الزراعي، ومن ثم أكثر ظهوراً في العصر الصناعي، فكيف الحال الآن العصر الإلكتروني؟!

فأي محاولة للادعاء بذٰلك يكذبها الواقع، ويرفضها قانون الحياة وسنن الاجتماع وتطور المجتمعات وتنميتها، **«فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ»**.. ولا يعني هٰذا الحديث أن الإنسان ميسر لكل شيء، ومستغن بنفسه عن الآخرين، فقد خُلق وأُهّل للمشاركة في شيء، فإذا أحسنه وأبدعه وأتقنه

كان لبنة قوية مكينة في المدماك الاجتماعي الكبير، الذي يقيمه الناس جميعاً، ويشارك في بنائه الناس جميعاً.

ولذلك كان الرسول القدوة الأنموذج ﷺ، يؤكد تنوع القابليات والقدرات والمؤهلات في تقسيمه للأعمال وتكليفه لأصحابه الكرام بالمهمات المتنوعة، فمن يصلح لأمر قد لا يصلح لآخر، بل ويوجه إلىٰ ذلك بقوله ﷺ: «**أَرْحَمُ أُمَّتِي بِأُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ، وأَشَدُّهُمْ فِي أَمْرِ اللَّهِ عُمَرُ، وأَصْدَقُهُمْ حَيَاءً عُثْمَانُ، وأَعْلَمُهُمْ بالحَلالِ والحَرام مُعاذُ بْنُ جَبَلٍ، وأَفْرَضُهُمْ زَيْدُ بْنُ ثابِتٍ، وأَقْرَؤُهُمْ أُبَيٌّ، وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينٌ وَأَمِينُ هَٰذِهِ الأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الجَرَّاحِ**»[1].

وهو القائل: «**فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**»، فإذا عرف الناس إمكاناتهم وقابلياتهم، وعرفوا أعمالهم، وأحسنوا اختيارها، والتوجه إليها، استقامت الحياة، وانسجمت العلاقات، وأُنتج الفعل الحسن، الذي توفر له النية والرؤية السليمة، والأدوات الصحيحة، والقابليات المناسبة، أي توفر له الإخلاص والصواب، وأمكن بذٰلك إخراج الأمة المسلمة لتستأنف رسالتها، وتحقق الغاية من وجودها في تطهير المجتمع الإنساني من المظالم والمنكرات، وإلحاق الرحمة بالعالمين جميعاً، استجابة لقوله تعالىٰ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ. . .﴾ [آل عمران: ١١٠]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء].

ـ بناء عالم الأفكار:

ذٰلك أن الأمة التي تشكلت من خلال كتاب (القرآن الكريم) وتكونت من خلال ثقافته وفكره، وقدمت للإنسانية تجربة حضارية

---

(١) أخرجه الترمذي.

تاريخية حققت إنسانية الإنسان، وساهمت في هدايته، وأوقفت أصل الشر في العالم، الذي ينشأ معظمه من تسلط الإنسان علىٰ الإنسان، ونسخت التأله، وسوَّت بين الناس أمام اللّٰه الخالق، وكان محورها وشعارها: كرامة الإنسان وحرية اختياره، تحت عنوان: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ﴾ [البقرة:٢٥٦]، و﴿لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ ۝٢٢﴾ [الغاشية]، ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِجَبَّارٖ﴾ [ق:٤٥]، ﴿فَإِنَّمَا عَلَيۡكَ ٱلۡبَلَٰغُ﴾ [آل عمران:٢٠]، لذلك اعتمدت الرسالة الإسلامية المثاقفة والمناقشة والمحاورة والمناظرة والمفاكرة والدعوة، سبيل بناء العقل الإنساني، ونموه، وإنتاجه، وإبداعه، وليس التسلط والإرعاب والإرهاب والمواجهة والإكراه.

لقد أُخرجت الأمة الإسلامية من خلال كتاب ـ كما أسلفنا ـ بكل ما في هٰذه الكلمة من أبعاد، وجاءت حضارتها للإنسانية من خلال كتاب، وجاءت نكساتها ونكباتها من خلال تخليها عن أخذ هٰذا الكتاب بقوة، وذكر ما فيه. لذٰلك نعتقد أن الأمة، بكتابها وقيمها التي استطاعت أن تنشىء حضارة إنسانية، لما يعف عليها الزمن حتىٰ اليوم، هي أمة، علىٰ الرغم من تراجعها، قادرة علىٰ استئناف فعلها الحضاري إذا استطاعت أن توفر الظروف والشروط لميلادها الأول، طالما أن كتابها ما يزال محفوظاً، وتجربتها الحضارية التاريخية ما تزال شاهدة لها وعليها، ولا أدل علىٰ ذٰلك من أن الاستقراء التاريخي، علىٰ المستوىٰ العام والخاص، يؤكد أن الأمة كلما استطاعت أن تستمسك بالقرآن، وتستلهم التجربة الحضارية التاريخية، تحقق لها النهوض، وكلما انسلخت عن كتابها وتغربت عن حضارتها كان التراجع والانحطاط والعجز والتخلف.

من هنا ندرك، وبكل الاطمئنان، أن الإشكالية هي في عالم الأفكار، في المسألة الثقافية، ليس في افتقارنا لقيم ومرجعية وإنما بكيفية التعامل معها؛ لذٰلك فإن الميدان الحقيقي للفعل والنهوض هو إعادة تصويب عالم الأفكار والتشكيل الثقافي، وهٰذا لا يتحقق إلا بتوفير

الحرية والاختيار، والتمحور حول قوله تعالىٰ: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ﴾، والانطلاق منه لممارسة سائر الأنشطة التربوية والاجتماعية والسياسية. . .إلخ، فنحن أولاً وأخيراً أمة تشكلت من خلال كتاب، ومعاودة تشكيلها، بعد أن تقطعت أمماً، لا يكون إلا من خلال ذات الكتاب، بكل متطلباته.

ولعل وسائلنا في العودة إلىٰ هٰذا الكتاب غير الموصلة، وكيفيات التعامل معه، تبقىٰ مدانة؛ لأنها تعاني من خلل ما؛ ولأنها لم تحدث المطلوب، ولم تتحقق الأمة اليوم بالخيرية التي أخبر عنها الرسول ﷺ: «**خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ**»[1] . . وهٰذه الخيرية العظيمة، ليست متحققة بالاقتصار فقط علىٰ حفظ القرآن، علىٰ ما في حفظه من الخير العميم، ذٰلك أن التعلم والتعليم الذي يشير إليه الحديث هو غير الحفظ، بل مرحلة تدبر وتفكر ونظر تتجاوز الحفظ والمشافهة، وإن كان الشائع في أوساط المسلمين أن الحفظ والتحفيظ هو العلم بالقرآن وتعليمه.

لذٰلك نقول: إن الميدان الفكري والثقافي هو المنطلق، وهو محل الفعل الحضاري، وسبيل النهوض ومعاودة إخراج الأمة من جديد، وأن المعرفة هي القوة الحقيقية لنهوض الأمم ونموها، وأن الميادين الأخرىٰ تصبح، إن لم تكن من لوازمه وحمايته وتأمينه، نوعاً من هدر الطاقة، إن لم نقل ضرباً من العبث وانعدام الجدوىٰ، أو الضرب في الحديد البارد؛ فعملية النهوض والتغيير تبدأ من داخل النفس بتغيير مجموعة الأفكار المنتجة للواقع، استجابة لقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡۗ﴾ [الرعد: ١١].

ومن هنا جاء اختيارنا المرابطة في الموقع الثقافي، ودعوتنا المستمرة لاكتشاف مواطن الخلل وديمومة ممارسة التقويم والمراجعة

---

(١) أخرجه البخاري.

والمدافعة، وإعادة النظر، وبناء العقل الناقد، والتمحيص للأفكار والرؤىٰ والمواقف والمسلمات، في كل الواقع الثقافي، وإعادة معايرته وتقويمه بقيم الكتاب والسنة، والاستهداء بالتجربة الحضارية التاريخية، ووضع الواقع في موضعه المناسب من السيرة النبوية، لضبط عملية الاقتداء والتأسي؛ مع اعترافنا المسبق بصعوبة المرتقىٰ وما يمكن أن يشكله من استفزازات للتقليد والمألوف من جهة، وبسبب الخوف مما قد يتعرض له الفكر والتفكير والاجتهاد الفكري من الخطأ والصواب من جهة أخرىٰ، إضافة إلىٰ البطء الشديد في عملية التحويل الثقافي التي قد تقتضي صبراً ومعاناة، وقد تستغرق جيلاً كاملاً، هٰذا إذا صحت الخطوة.

فالتعامل مع المسألة الثقافية ومنهج بناء النخبة، عقل الأمة، وما يعتور ذٰلك من عثرات وإشكاليات وخطأ وصواب وما يتطلب من الصبر علىٰ ما يصطدم به من حماس واستعجال وتأثيم في الداخل، ومن مواجهة من (الآخر)، يعتبر من الصناعات الثقيلة، أو ما يمكن أن يسمىٰ صناعة البنية التحتية للأمة، كما يقال، فاللّه تعالىٰ يبين من أول طريق الدعوة للرسول القدوة ﷺ أن المهمة عظيمة، والأمانة ثقيلة، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ۝٥﴾ [المزمل]، ﴿فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا ۝٢٤﴾ [الإنسان].

ـ خمائر النهوض:

ولعلنا نقول: إن الخطوة الأولىٰ تتمثل في معرفة الحق الموحىٰ به، والانطلاق منه في بناء القدرة علىٰ امتلاك المعايير المجردة في الحكم علىٰ الأمور، حتىٰ تجيء بعدها خطوة الفعل صائبة، ذٰلك أن بناء الطائفة القائمة بالحق، التي هي خميرة النهوض ووسيلة التجديد والاحتفاظ بالقيم في فترات الأزمات، وتجسيد القيم في سلوكها،

وتشكيل عقل الأمة الذي يضبط مسيرتها، ويبين لها طريقها، ويسدد خطاها وتناصحها، وتقديم الأنموذج الذي يثير الاقتداء، هو محور الفعل الثقافي، يقول الرسول ﷺ: «**لا تَزالُ طائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي قائِمَةً بأمْرِ اللَّهِ، لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ أوْ خالَفَهُمْ حَتَّىٰ يَأتِيَ أمْرُ اللَّهِ**...»[1].

فوجود هٰذه الطائفة التي تقوم بالحق، وتجسده، وتمارس التصويب والتجديد، هي من لوازم الرسالة الخاتمة، حيث توقفت النبوة وانقطع الوحي، ونيط أمر التجديد والاجتهاد والتصويب بهٰذه الطائفة، من ذٰلك نرىٰ أن قول الرسول ﷺ: «**لا تَزالُ طائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي قائِمَةً بأمْرِ اللَّهِ، لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ أوْ خالَفَهُمْ حَتَّىٰ يَأتِيَ أمْرُ اللَّهِ** ...» ليس مجرد إخبار صادق وتقرير لحقائق، وإنما هو، من بعض الوجوه، مسؤولية وتكليف للأمة، للعمل علىٰ بناء هٰذه الطائفة التي تضطلع بالتصويب، وبها تتحقق الخيرية.

وبالإمكان القول هنا: إن العمل علىٰ تشكيلها وقيامها يأتي علىٰ رأس «الفروض الكفائية»، التي بها يكون بقاء الأمة، ونماء المجتمع، وتحقق الخيرية والتنمية الاجتماعية المستدامة.

ـ غياب الفروض الكفائية:

وقد لا نجافي الحقيقة ونقع في المغالاة إذا رأينا أن سبب التخلف والتراجع، الذي مُنيت به الأمة المسلمة وما تزال، يتمثل في غياب مفهوم «الفروض الكفائية» بشكل عام، أو انكماش هٰذا المفهوم في ذهنية مسلمي عصر الانحطاط، وعدم استشعار التكليف والمسؤولية تجاهه، واقتصاره علىٰ مجالات وميادين تتناسب مع ذهنية التخلف؛ لأنها تقع علىٰ هامش الحياة، أو تكاد تكون خارج حياة المجتمع، إن لم نقل:

---

(١) أخرجه مسلم.

إنها ارتحلت من المدن والمجتمعات والحركة والحياة إلىٰ المقابر والمآتم والجنائز، فاقتصر مفهومها وميدانها علىٰ الصلاة علىٰ الميت وتجهيزه وتكفينه ودفنه، أو - كما يقول بعض شيوخنا الكرام - أن الأمة في الحقب المتخلفة، بسبب انطفاء الفاعلية والحيوية، أو لأنها في حالة احتضار، لا تُبصر من «الفروض الكفائية» إلا أحكام الجنائز والموتىٰ!

ونعتقد أن الإشكالية تتمثل في غياب الوعي والإدراك لأنواع «الفروض الكفائية» وأبعادها، والرؤية الصحيحة لأحكامها الشرعية وتكاليفها، ومسؤوليتها في الدنيا والآخرة، ودورها في التنمية والاجتهاد والمجاهدة المستمرة في ارتياد آفاق جديدة تقع في إطار مسؤوليتها، وبذٰلك فهي تأتي علىٰ رأس التكاليف الشرعية، إن لم نقل: في مقدمتها.



الفروض الكفائية
المفهوم.. والدلالات النفسية

فالمعروف، فقهاً وشرعاً، أن الفروض والتكاليف الشرعية هي نوعان: «فروض عينية» و«فروض كفائية».. أما «الفروض العينية» فهي التي تجب علىٰ كل إنسان بعينه، بذاته، وفق استطاعته، ولا يخرج من عهدة التكليف الشرعي إلّا بأدائها والاضطلاع بها، وهي تمثل واجبات فردية واقعة أصلاً بمقدور الفرد واستطاعته، ولقد وُجدت في الأصل لتزكية النفس وبنائها وتهذيبها والارتقاء بها وتحضيرها للفعل الاجتماعي السليم، فهي تكاليف فردية، والمسؤولية عنها أمام اللّه فردية، يحكمها قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام:١٦٤]، وقوله: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ﴿١٠١﴾﴾ [المؤمنون]، ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا ﴿٩٥﴾﴾ [مريم]، ويكاد يأتي في مقدمتها العبادات جميعها، التي تشكل البنية التحتية واللبنات الأولىٰ في البناء الاجتماعي؛ لأن ذٰلك ينطلق ويبدأ من الفرد.

وأعتقد أن مصطلح «فروض» له دلالاته النفسية والشرعية بالنسبة للمؤمن، وإن كانت «الفروض العينية»، بل الكثير منها، يبدأ بالفعل الفردي الذي يصب في محصلته ونتائجه وأهدافه في الفعل الجماعي، ويشكل ضميمة له، حتىٰ إن بعض العبادات أو «الفروض العينية» لا تؤدىٰ إلا بجماعة أو مع جماعة، وبذٰلك يتشكل حس الفرد الاجتماعي،

وينمو ويزكو هٰذا الحس بالمساندة والمشاركة والمنافسة في العمل الصالح واستباق الخيرات.

وأما «الفروض الكفائية» فهي واجبات اجتماعية، أو تكاليف شرعية اجتماعية، المسؤولية عنها جماعية، تضامنية، حيث لا ينجو الفرد من المسؤولية عنها، ولا يخرج من عهدة التكليف ما لم تحقق الأمة بمجموعها الإنجاز لها والكفاية لمجتمعها.

ووجهة «الفروض الكفائية» بالدرجة الأولىٰ المجتمع، بحيث تتحقق الكفاءة والكفاية لمؤسساته جميعاً، السياسية والتربوية والاقتصادية والتنموية... إلخ.

والآيات والأحاديث التي تنذر بالمسؤولية عن التقاعس والتقصير في الأداء كثيرة وكثيرة جداً، لعل في مقدمتها فقدان خيرية الأمة.. وفقدان هٰذه الخيرية، التي تشكل المناخ السليم للتربية وللبناء والانطلاق، ينتهي بالأمة إلىٰ التخلف، والعجز عن أداء رسالتها، ذٰلك إذا لم توفر الأمة الطوائف التي تنفر لتحقيق الكفاية في الثغور جميعاً، قال تعالىٰ: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ...﴾ [آل عمران: ١٠٤]، ويقول تعالىٰ: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥].

ولعل استفهام السيدة زينب بنت جحش رضي الله عنها يلفت النظر هنا عندما سألت الرسول ﷺ: أَنَهلِكُ وَفِينا الصَّالِحُونَ؟ قال: **«نَعَمْ، إذا كَثُرَ الْخَبَثُ»**[1].

فمدافعة الظلم والفساد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتحقيق الرقابة العامة علىٰ المجتمع والفرد والدولة، يأتي علىٰ رأس «الفروض الكفائية»، يقول الرسول ﷺ: **«إِنَّ النَّاسَ إذا رَأَوُا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا علىٰ يَدَيهِ أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللّٰهُ بعِقابٍ مِنْهُ»**[2].

---

(١) أخرجه البخاري.

(٢) أخرجه الترمذي.

- **التواكلية في الفهم والتعاطي:**

والإشكالية لم تقتصر علىٰ انكماش مدلول «الفروض الكفائية» أو غياب أبعادها، وانعدام الإحساس بالمسؤولية الشرعية عنها، والثواب العظيم بأدائها، وإنما تجاوز الأمر إلىٰ شيوع الروح السلبية التواكلية في فهمها والتعاطي لها.

فـ«الفروض الكفائية» يعرفها الفقهاء واللغويون ويقدمونها علىٰ «الفروض العينية» بأنها: واجبات اجتماعية، أو جماعية، إذا قام بها بعض أفراد الأمة خرجت الأمة بذٰلك من عهدة التكليف، وبرئت من المسؤولية. والمعروف أن مدلول كلمة: «قام بها» يعني اضطلع بها علىٰ الوجه الأكمل، وحقق الكفاية المطلوبة للأمة، وليس إذا باشرها بعض أفراد الأمة أو مارسها وجاءت النتائج دون تحقيق حد الكفاية.. ولا بأس أن نأتي بمثال توضيحي للفكرة، فلو افترضنا أن بلداً ما بحاجة إلىٰ مائة طبيب متخصص لتأمين الحالة الصحية، وفقاً للمعايير الموضوعية، فإن وجود ثمانين طبيباً في هٰذه البلدة لا تحقق الكفاية، وبذٰلك تبقىٰ الأمة آثمة حتىٰ تبلغ العدد المطلوب.. هي اسمها «فروض الكفاية»، فإذا لم تتحقق الكفاية يبقىٰ الثغر الاجتماعي مفتوحاً، ويبقىٰ التكليف قائماً، وتبقىٰ المسؤولية عنها تضامنية وفردية.

وبذٰلك نقول: إن ذهاب بعض الأفراد، أو نفرة بعض الأفراد للاضطلاع بهٰذه الواجبات، دون التغطية المطلوبة، لا يعني بحال من الأحوال أنهم كفوا الأمة وأخرجوها من المسؤولية.

هٰذا إضافة إلىٰ أن أبعاد ومجالات «الفروض الكفائية» لم تُدرك تماماً ولم تتحقق عملياً في الذهنية الإسلامية المعاصرة، وخاصة في حقب التخلف - كما أسلفنا - ذٰلك أن نفرة بعض المسلمين أو طوائف

من المسلمين للمجالات الحياتية المتعددة والمتنوعة، للتخصص فيها والتفقه فيها، هو استجابة لتكاليف الدين، وهو من أرقىٰ وأمثل صور التدين والتفقه في الدين.

فاستدراك التخصصات العلمية، في الشعب المعرفية جميعاً، وتحصيل ما تحتاجه الأمة من الآفاق المتجددة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، أو بلوغ حد الكفاية، هو من تكاليف الدين.. فدراسة الطب والهندسة والصيدلة والكيمياء والتمريض والعلوم التقنية والعلوم الاجتماعية والإنسانية، والاضطلاع بهٰذه الواجبات الاجتماعية، هو من الفروض الدينية الكفائية، لذٰلك نكرر القول: لو تخصص بعض الأفراد، وحاجة الأمة لأكثر من العدد الذي تخصص لتحقيق الكفاية، لم نقم بالفرض الكفائي.

ـ «النفرة»: المفهوم.. والفرضية:

وقد لا نستغرب أن يذهب بعض الفقهاء إلىٰ تقديم «الفروض الكفائية» في المرتبة علىٰ «الفروض العينية»؛ لأن أثر «الفرض العيني» يقتصر علىٰ الفرد بالدرجة الأولىٰ، أما «الفرض الكفائي» فيستوعب مصالح الأمة جميعاً؛ والمصالح العامة مقدمة علىٰ المصالح الخاصة، وإن كنا لا نرىٰ المقابلة في هٰذه القضية والاشتغال بأيهما أفضل عن الفعل المطلوب، وإنما الأمر في نظرنا قائم علىٰ التكامل وليس التقابل.

ومن اللافت للنظر حقاً أن يستخدم القرآن لفظ «النفرة»: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ﴾، ذٰلك أن مصطلح «النفرة» غالباً ما يستخدم للاستجابة لداعي الجهاد، وكأن «النفرة» المطلوبة هنا لاستدراك المعارف والفقه بالتخصصات المتنوعة والاجتهاد فيها هو جهاد من الجهاد، بل لعله

ميدان الجهاد الذي يصنع النصر في المواقع جميعاً؛ لأن المعرفة هي القوة المرنة التي تحرك سائر القوىٰ وتوجهها.

فإذا كانت «النفرة» للجهاد، بمفهومه الواسع، والجهاد الحربي بعض جوانبه إذا توافرت شروطه وظروفه، إذا تهددت الأمة باعتداء، فرض عين، لحماية الحرية والحيلولة دون الفساد والطغيان، وتحقيق حرية الاختيار، ويكون «فرض كفاية» بمفهومه الواسع؛ وإذا كانت «النفرة» لفقه العلوم والمجاهدة وتحقيق التخصصات التي تحتاجها الأمة في شتىٰ الميادين تكون فرض عين وتكون فرض كفاية أيضاً، فإن كلا الأمرين من تعاليم الدين وتجليات التدين في المجتمع.

إن «النفرة» لكلا المجالين تبدأ «فرض كفاية» وتتحول إلىٰ «فرض عين» لمن اختارها، لا يجوز له أن يولي دبره وينكفئ عنها ويخلي الميدان، وبذٰلك يصبح فرضُ الكفاية «فرض عين» أيضاً ويثاب المرء بأيهما آكد.

والحقيقة التي لا بد من الاعتراف بها هنا هي أن آفاق «فروض الكفاية» تكاد تكون غائبة تماماً عن حس المسلمين، ولعل السبب في ذٰلك مناخ التخلف.. كما أن الإحساس بأنها من الدين عملياً غائب تماماً، حتىٰ ولو ادعينا غير ذٰلك؛ لذٰلك فقد لا نستغرب أن نرىٰ الكثير من المتدينين يغادرون اختصاصاتهم التي بدأت كفروض كفائية وانتهت كفروض عينية، يغادرونها لممارسة العبادة أو الوعظ والإرشاد، ويخلون مواقعهم ليمتد بها (الآخر) في داخلنا، وتبقىٰ ثغور الجسم الإسلامي مفتوحة، بسبب صورٍ من التدين المحزن، ومع ذٰلك نرفع أصواتنا عالياً في النكير علىٰ من يحاول فصل الحياة عن الدين، أو فصل المجتمع عن الدين ونتهمه بشتىٰ التهم؛ لٰكننا بانكماش الحس الديني عن الأنشطة

المتعددة، المعرفية والعلمية، وعدم اعتبارها من العبادات، نمارس عملياً إخراج الدين من خضم الحياة.

وإن كانت الأحداث والممارسات المتتالية، في مواقع ثقافية وجغرافية شتىٰ، بدأت تؤكد أن الدعوة إلىٰ فصل القيم الدينية عن الحياة الإنسانية واعتبارها شأناً فردياً، لون من الخداع السياسي والتدليس الثقافي، ذٰلك أن الشأن الفردي هو ركيزة الشأن الاجتماعي وجزء منه، وأن الدعوة للعلمانية انتهت بها إلىٰ ضروب من العنصريات والممارسات والأيديولوجيات التي تنأىٰ عنها جميع القيم الإنسانية؛ لقد أصبحت ديناً جديداً مشبعاً بالروح العنصرية والانحياز، وتنكرت لأبسط المبادئ التي دعت إليها.

ولعل من ملامح تكريس التخلف أن الاجتهاد في معظمه تركز حول فقه العبادات، وتبحر حتىٰ لا يكاد يدع استزادة لمستزيد، حيث تطرق لكل الوجوه والاحتمالات، مع أن الاجتهاد في العبادات محدود ومحدود جداً، حيث هي بطبيعتها ثابتة لا ينالها التطوير والتطور والتجديد، إلا في بعض الجزئيات، إن لم نقل الجزيئات.

فتحوُّل معظم الاجتهاد إلىٰ هٰذا المحل، وانكماشه أو غيابه في مجال «الفروض الكفائية» ظاهرة مخيفة ومحبطة، وتحوُل، إذا استمرت، دون تطور المجتمع ونموه واستقلاليته وقدرته علىٰ المساهمة الإنسانية.

وخلاصة الأمر، أنه لا بد من النقد وإعادة التقويم والمراجعة لصور التدين، واكتشاف مواطن الخلل.

ـ في أبعاد الفروض الكفائية:

وقد يكون من المستغرب أن نتخلف نحن ويدرك (الآخر)

التخصصات العلمية ودورها وأهميتها في بناء حضارته، والترويج لرسالته، وقيمه ومنتجاته.

إن «الفروض الكفائية» تتطلب الكثير من الاجتهاد في بيان أبعادها، وأحكامها، ومجالاتها، وفلسفتها، ودورها في تقسيم العمل وإتقانه، وتحقيق الميول والمواهب المختلفة، وتوفير الفرص الكاملة للمواهب المتنوعة، وامتلاك القدرة علىٰ توظيفها ووضعها في الموضع المناسب، لتساهم في التنمية الشاملة، وتؤدي إلىٰ إعادة بناء شبكة العلاقات الاجتماعية القائمة علىٰ الحاجة والمصلحة والمنفعة، والثواب قبل ذٰلك كله.. ولا بد لإعادة وصل الدين بالحياة، والحضور الفاعل لقيم الدين في خضم الحياة، من إبصار دور «الفروض الكفائية» ودورها في بناء المجتمع وتنميته، وتطوير الرؤية بحسب تطور الحياة لتبلغ آفاقاً جديدة ومتطورة.

إن «الفروض الكفائية» هي السبيل لبناء مؤسسات المجتمع وتحقيق التكافل الاجتماعي.. فهي فروض تتطلب الكفاءة لتحقق الكفاية.. ففي ساحة «الفروض الكفائية» نجد أنفسنا ومواهبنا وميولنا وفروقنا الفردية ومجالاتنا الكبرىٰ للعطاء فيما نحسن، والتخلص من الرجل الملحمة، الذي إن كان ملائماً فهو ملائم للعصر الرعوي، وتجاوزاً للعصر الزراعي، أما العصر الصناعي، والآن الإلكتروني، فيصبح دليلاً علىٰ التخلف والتراجع.. والذي يدعي معرفة كل شيء نأسف أن نقول: إنه قد لا يعرف شيئاً في عصر التخصص و«الفروض الكفائية».

ولعل من نعمة اللّٰه علىٰ الإنسان أن ربط هٰذا الجهد في المجالات جميعاً وتلك المجاهدة والمجالدة بالثواب «... **فإنْ كانَ خرج يَسعىٰ علىٰ وَلَدِه صغاراً فهو في سبيلِ اللّٰه، وإنْ كان خرجَ يَسْعىٰ علىٰ أبوينِ شَيْخَينِ كبيرَيْنِ فهو في سبيلِ اللّٰه...**»[1]، ووضع أسساً نفسية تربوية أو

(١) أخرجه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح.

أصولاً نفسية معرفية للنفرة لتحقيق «الفروض الكفائية».

فالأخوة ومتطلباتها واستحقاقاتها، والرحمة ومجالاتها، والإيثار وثمراته، والعفو ودوره، والعدل وثوابه، والتطوع ودوره، وقبل ذٰلك وبعده الثواب العظيم، لا بد أن تستخدم محرِّضاتٍ نفسية، لتأتي «الفروض الكفائية» محركات اجتماعية، لتحقيق التنمية المستدامة، التي تقتضي إعادة النظر بمفهوم «أهل الحل والعقد» ليصبح مؤسسة من المتخصصين في القضايا المطروحة، الذين يكفون الأمة بوضع الخطط الاستراتيجية لمستقبلها، ووضع الأوعية الشرعية لحركتها، بما يحفظ عليها طاقاتها وإمكاناتها ويضعها في الموضع الملائم.

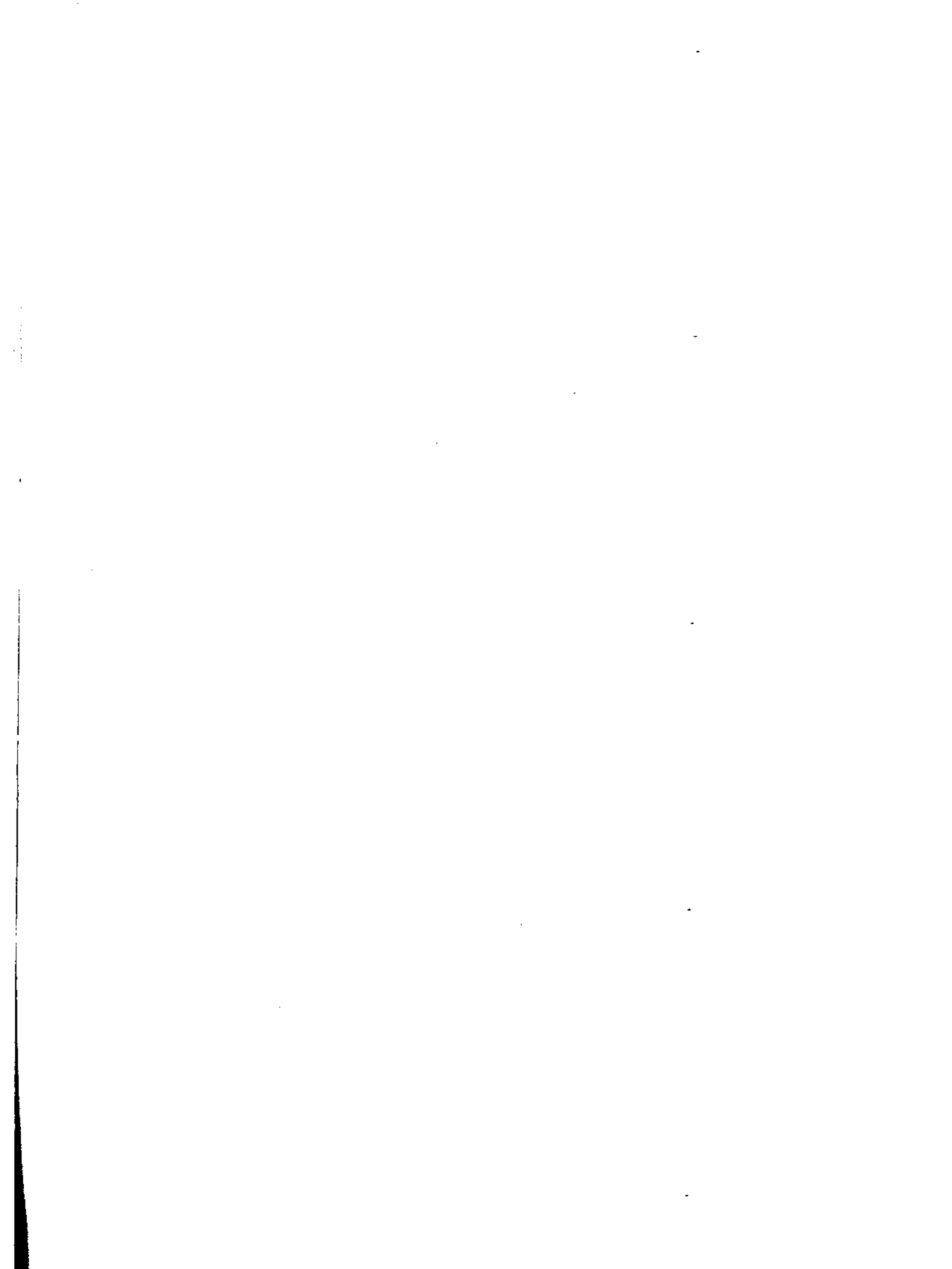
إن «الفروض الكفائية»، إضافة إلىٰ أنها تكليف شرعي، هي رؤية استراتيجية مستمرة للنمو والتنمية.

لذٰلك، قد يكون من المطلوب والملحّ اليوم العمل علىٰ إيقاظ الحس والوعي الإسلامي بأبعاد هٰذه «الفروض»، الأمر الذي يتطلب توفر الكفاءات في المجالات المتعددة، لتحقيق الكفايات، لعل هٰذا الإحساس يتحول إلىٰ إدراكٍ لأهمية هٰذه «الفروض» في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع، وتوسيع دائرة البعد الديني، واستشعار الثواب والعقاب للفعل الإنساني، وإعادة القيم الدينية إلىٰ خضم الحياة، والانطلاق منها لتحقيق سائر التخصصات، التي يتولد معها إعادة بناء شبكة العلاقات الاجتماعية وحماية المجتمع من التفكك والتخلف، وإناطة الأمور بأهلها، بأهل الخبرة، والتحول إلىٰ بناء «أهل حل وعقد» منطلق من «الفروض الكفائية»، حيث الأعمال في الحياة لا تتطلب مهارات واحدة، وميول واحدة، وإنما «. . . **كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**»، كما قال رسول اللّه ﷺ، وكأن بين المهارات والأعمال تواعداً والتقاءً.

إن مسألة بناء الوعي «بالفروض الكفائية» هي رؤية جماعية استراتيجية، تتطلب فتح باب الاجتهاد فيها على مصراعيه، وإنتاجاً مشتركاً في الميادين كلها، وتنمية للحس الديني ليشمل الفعل البشري في أنشطته المتنوعة والمتكاملة.

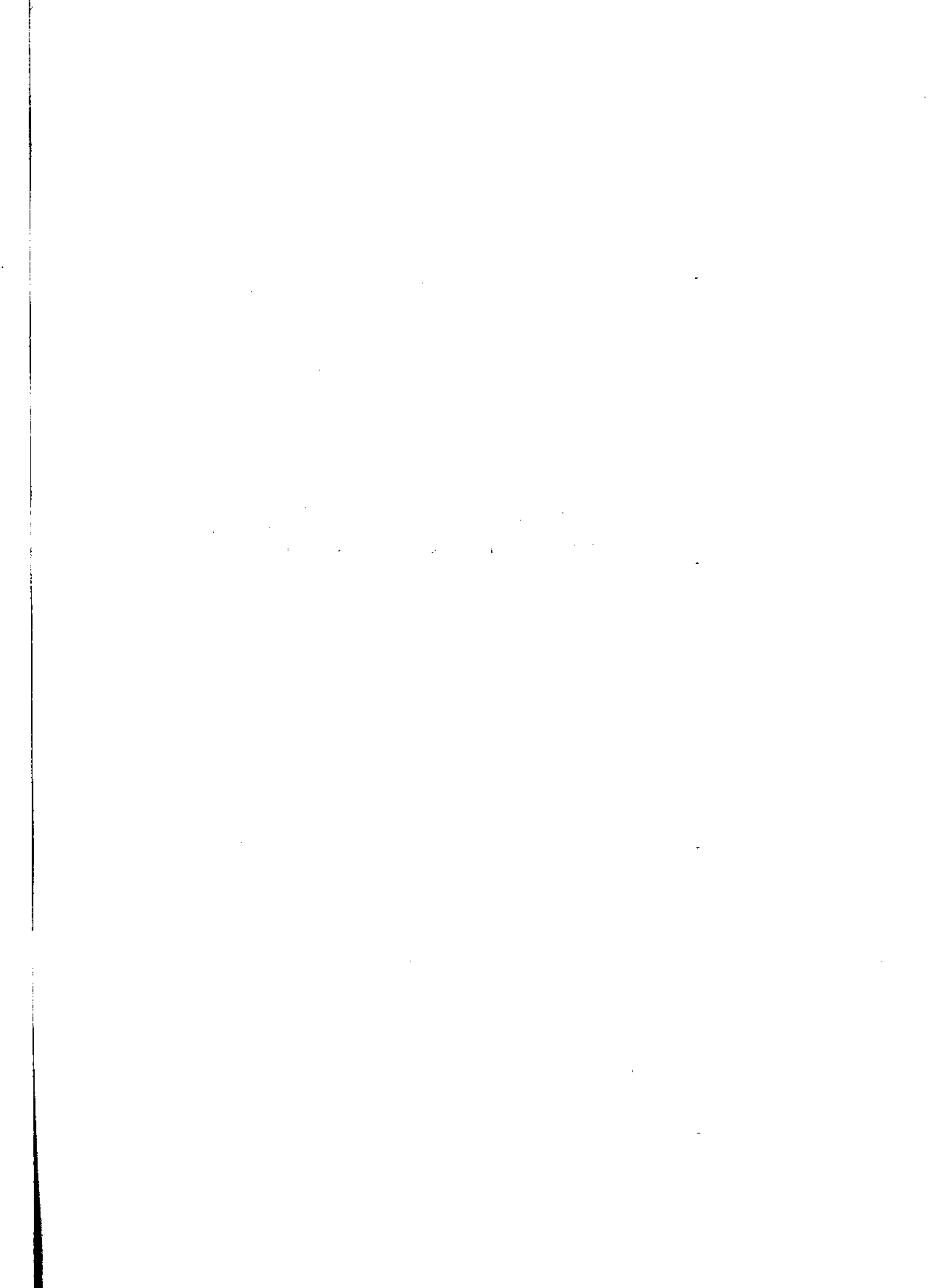
ولله الأمر من قبل ومن بعد.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑



إدراكُ أسبابِ التخلّف

٤٥٩٩/٢٦



خلق سبحانه وتعالىٰ الإنسان مؤهلاً للتعلم، وجعل القراءة والكسب المعرفي مفتاح فهم قيم الدين ومنهج ممارسة التدين الصحيح، كما جعلها سبيل النهوض الحضاري وقيام العمران، وجعل علوم الإنسان ومعرفة النشأة والمصير في مقدمة العلوم جميعها، فقال تعالىٰ: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾ [العلق]، فكانت القراءة باسم اللّٰه الأكرم هي الإطار المرجعي والضابط المنهجي لرحلة الكسب العلمي، وتحديد مقاصدها وأهدافها، وبذٰلك كانت صمام الأمان من انحراف الحركة العلمية عن مسارها وأهدافها وتحويل العلم والمعرفة كقوة وطاقة لا حدود ولا نهاية، إلىٰ ممارسة البغي والظلم، وفي ذٰلك وقوع في علل التدين، من الفرقة والتناحر والتعسف في فهم قيم الدين وتحريفها عن مقاصدها، يقول تعالىٰ: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ [آل عمران:١٩].

ولقد بدأت أولىٰ خطوات النبوة علىٰ طريق النهوض بالتعلم والمشافهة عن الوحي، وكانت المعاناة والجهد والممانعة في رحلة التعليم **«ما أنا بقارئ»** فأخذه الوحي فغطه (ضمه بشدة) ثم أرسله، فقال: ﴿ٱقْرَأْ﴾ وهٰكذا، إلىٰ أن بدأت الرحلة العلمية للنبي القدوة ﷺ، وبدأ يتلو مردداً

للوحي: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ۝٥﴾ [العلق].

وبذلك انطلقت نواة النهوض وبدأت مسيرة الحضارة الإسلامية وأخرجت الأمة وتحققت خيريتها بالقراءة والعلم، فكانت حضارتها تتناسب، نمواً وتخلفاً، علواً وهبوطاً، بمقدار انتمائها السليم لقيم الوحي والتزامها بمدلولاتها واستحقاقاتها في العلم والتعلم؛ حتىٰ أننا لنستطيع القول:

بأن معجزة الرسالة الخاتمة معجزة عقلية فكرية مجردة خالدة، دافعة للتفكر والاجتهاد والتوليد في كل زمان ومكان.. ربت عقل الإنسان، وزودته بأدوات البحث العلمي، وحرضته علىٰ النظر والاعتبار، ووحدت أبجديات القراءة بالمواءمة بين علوم الحياة وعلوم المادة، وجعلت الأنفس (علم الإنسان) والآفاق (علم الكون بكل مكوناته) ميدان هٰذا الكسب المعرفي، وميدان النظر والاستبصار والكشف العلمي للسنن والأسباب والقوانين الناظمة لحركة الحياة والأحياء وتحصيل البراهين والآيات الدالة علىٰ الحقائق من خلال الملاحظة والاختبار، قال تعالىٰ: ﴿سَنُرِيهِمۡ ءَايَٰتِنَا فِي ٱلۡأٓفَاقِ وَفِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّۗ﴾ [فصلت:٥٣].

لذلك كانت الحاجة دائمة للنظر والمراجعة والعمل علىٰ إعادة التشكيل الثقافي، وتصويب مسيرة الأمة، واكتشاف مواطن الخلل في حياتها، والبحث في أسباب التخلف والتراجع الحضاري، والتنبيه إلىٰ علل التدين ومحاولة إعادة تقويم واقع الأمة بقيم الكتاب والسنة، والاستهداء بالتجربة الحضارية التاريخية، وإعادة النظر في معادلة النهوض، وعدم التقويم والمعايرة لواقع الأمة بقيم وأصول حضارة (الآخر)، التي لم نجن من وراء مقاربتها إلا الصّاب والعلقم وإضاعة الأجر والعمر.

من أسباب التخلف

١ ـ الانسلاخ عن القيم:

إن استقراء التاريخ الحضاري للأمة وقراءة الواقع بدقة وموضوعية يدلل علىٰ أن التخلف والتراجع والوهن الحضاري جاء نتيجة للانسلاخ عن القيم الإسلامية والتعسف والمغالاة والتقليد في التعامل معها، وليس بسبب الاستمساك بها، حيث تأتّىٰ من ذهنية التخلف أن تحوّل التديُن إلىٰ ضروب من الكهانات والعبث بقيم السماء، شأن الكثير من الحضارات الأخرىٰ، الذي كان النهوض والانعتاق فيها بسبب التمرد والخروج عن صور التدين والكهانات الدينية وليس الانسلاخ عن قيم الدين.

ذٰلك أن التدين المغشوش، أو الفهم المعوج لقيم الدين، أو الجمود عند ظاهر النصوص، والتوقف في امتلاك القدرة علىٰ تجريد النص من قيود الزمان والمكان والاجتهاد في تنزيله علىٰ واقع الناس، في كل زمان، مهما كان هٰذا الواقع، في ضوء استطاعاتهم، هو إيقاف للحياة، وللقيم الإسلامية معاً، ومعاندة لسنن الحياة والأحياء، ونكران لحقائق التبصر والتطور والنمو، الذي هو روح الحياة وسر نموها وامتدادها.

٢ ـ الاضطراب في معايير تقويم الواقع:

وليس أقل من ذٰلك خطورة، في مجال التدين وكيفية التعامل مع النصوص، عدم النظر في النصوص من خلال الواقع، بكل مشكلاته ومتغيراته وتعقيداته وتراجعه وتخلفه وعجزه عن النمو والارتقاء والاجتهاد، والبحث في النصوص خارج هٰذا الواقع تماماً، وكأنها لا تمت للواقع بصلة، اللهم إلا أن الباحث فيها هو جزء من هٰذا الواقع، حتىٰ أننا لو تناولنا بعض البحوث والاجتهادات، أو إن شئت فقل الأدبيات بشكل عام، فقد يصعب علينا تماماً أن نستطيع نسبتها إلىٰ زمان معين أو مكان بعينه.

ولعل الوجه الآخر للإشكالية أن نتجاهل النظر للواقع، بكل إشكالاته وإصاباته، ومحاولة تقويمه بالقيم الإسلامية، لتحديد مواطن الخلل والقصور وكشف أسباب التقصير، ووضع الخطط التي تنطلق من قيم الأمة ومعادلتها الاجتماعية، واستصحاب تجربتها الحضارية التاريخية، بحيث نصبح قادرين علىٰ وضع الواقع في موقعه المناسب من المسيرة الحضارية التاريخية، التي تشكل لنا إضاءات وتغنينا بتجارب ومعالجات مماثلة، وتبصرنا بأخطائنا، وتمنحنا العبرة والدرس لمعالجة الواقع وحسن صناعة المستقبل.

ذٰلك أن قياس هٰذا الواقع بمعايير حضارية أخرىٰ خارجة عن قيم الأمة وفعلها وتاريخها، ومحاولة قياسه بفترات تاريخية ليس هٰذا الواقع ثمرة لها، إنما هو تكريس للتخلف والتراجع واستمرار للوهن الحضاري والتمكين لامتداد (الآخر)، إضافة إلىٰ أن القفز الحضاري ـ إن صح التعبير ـ أو القفز من فوق المجتمع وتاريخه وقيمه وحضارته وإمكانه الحضاري والثقافي واستبدال الاستيراد والتكديس للأشياء الحضارية من (الآخر) بالنهوض الذاتي لم يُجد فتيلاً، ابتداءً من تاريخ الانسلاخ عن

الإسلام وبدء مراحل الاحتلال والاستعمار وما بعد الاستعمار، حيث لم يحدث أي إعمار أو تقدم، وإنما الذي حدث مزيد من التخلف والتراجع، حتىٰ إذا قيس ذٰلك بالمعيار الحضاري العام.

ولا شك عندنا أن التبادل المعرفي يحرك الذات ويلقح العقل ويجمع الطاقة ويبعث الفاعلية، وأن الاستيراد والتكديس والاستعارة والعمالة الحضارية والغزو الثقافي يلغي الذات، ويصبح وبالاً علىٰ الأمة، إذ لا يمكن أن نتصور أي نهوض يمكن أن يتحقق من خارج تطوير الذات بالعلم والمعرفة؛ لأنها محور النهوض، ومرتكز تنمية الإمكانات، ومحل الإفادة من (الآخر)، فإذا كان الفعل الحضاري كله ينسب (للآخر) ويمارس خارج الذات، فلا يبقىٰ أمل في النهوض والكسب المعرفي؛ لأن التكديس والاستيراد محله الأشياء، وبناء الذات وقيام الحضارة محله العلم والمعرفة والثقافة وعالم الأفكار.

٣ ـ عدم إدراك فقه الأولويات:

وإشكالية أخرىٰ قد يكون من المفيد أن نتوقف عندها قليلاً ونلقي عليها بعض الأضواء، ونحن بسبيل الحديث عن عوامل النهوض ووسائله ـ وفي مقدمتها التقدم العلمي ـ والبحث في أسباب التخلف والتراجع، خاصة وأن للأمة سبقاً في الإنجاز العلمي والتألق الحضاري والعطاء الإنساني رغم أنه توقف منذ زمن.

هٰذه الإشكالية تتمثل في كثير من الأحيان بعدم إدراك فقه الأولويات علىٰ الشكل المناسب، أو الفقه المطلوب من النص وإمكانية تحويل النص من مجال الفكر والاجتهاد إلىٰ مجال الفعل والإنجاز، أي تنزيل النص علىٰ واقع الناس من خلال استطاعاتهم، علىٰ الرغم من كل ما يعتور ذٰلك من عثرات وخطأ وصواب، إلا أن السير في هٰذا الطريق

لا مندوحة عنه، إنه الطريق الصحيح لمعالجة مشكلة التخلف العلمي والحضاري.

إن النظر في النصوص، في معظمه، منذ بدء حقبة التراجع، ما يزال يسير باتجاه إثبات النص وصحته ومدلوله بشكل عام، دفاعاً عن الذات، بعيداً عن التفكير بتنميتها، حتىٰ أننا لنستطيع القول: بأن الأقدمين لم يدعوا استزادة لمستزيد في هٰذا المجال، وإن المطلوب اليوم التفكير بالخروج من دائرة الجدل حول النص، دلالة وثبوتاً، إلىٰ تشغيل النص في واقع الناس، وإبداع الوسائل والأدوات المطلوبة لذٰلك، والتدريب علىٰ ذٰلك، فالنصوص تحض علىٰ العلم وتجعله فريضة، وتدعو إلىٰ التفكر والنظر والاعتبار والتبين والملاحظة وعدم المرور بآيات الأنفس والآفاق في حالة غفلة، لٰكن كيف لنا الاستجابة وتحويل ذٰلك إلىٰ برامج وميادين تدريب؟

ذٰلك أننا نرىٰ اليوم ـ مع الأسف الشديد ـ أن جميع أدوات النظر والفحص والاختبار والملاحظة والكشف العلمي تتطور بعيداً عن عالم المسلمين؛ فعلوم الإنسان وعلوم الكون كلها تتقدم بعيداً عنا، ونحن ما نزال دون سوية فهمها وإدراكها وليس إبداعها، ومع ذٰلك نستمر بقرع طبول الحرب ولا محاربين، وكأن النصوص تحولت من ميدان الفعل والفكر إلىٰ مادة لموضوعات الخطابة علىٰ المنابر والأحاديث الدينية في الفضائيات، تحولت إلىٰ مواد إعلامية قد تكون مهمتها تأليف الجيوب لا تأليف القلوب وصناعة العقول.

فالنصوص الشرعية تطلب إلينا النظر والتفكر والاستدلال والسير في الأرض والتعرف إلىٰ سنن السقوط والنهوض، وقليل قليل جداً فينا من يطرح السؤال: لماذا لا ننظر ونفكر ونكتشف ونتحول عن قرع الطبول والضجيج إلىٰ فعل المستطاع وبدء التهيؤ للإقلاع من جديد؟

وقد نمضي أوقاتنا وطاقاتنا في الحديث، مثلاً، عن مفهوم الشورىٰ وأهميتها، لكننا ـ مع الأسف ـ لا نمارسها ولا نتدرب عليها، حتىٰ في مدارسنا ومعاهدنا ومؤسساتنا وأسرنا الإسلامية التي نملكها، ونُجَنِّد بكل حناجرنا ورصيدنا الثقافي لمواجهة الدعوة إلىٰ الديمقراطية، بحجة أنها عدوة الشورىٰ، ومغايرة لها، وتمثل خروجاً عن شريعة اللّه، وندخل معارك بغير عدو، ونتوهم أن المعركة بين الشورىٰ والديمقراطية، ناسين أو غافلين أن المعركة الحقيقية اليوم بين الاستبداد والدعوة لمعالجته بالديمقراطية، وأنها ليست التفضيل النظري بين الشورىٰ والديمقراطية، وبذٰلك شئنا أم أبينا نساهم بحماية وتكريس الاستبداد السياسي الذي يقضي علىٰ كل طاقة ومعرفة وعلم وتقدم، باسم حماية الشورىٰ، التي لا وجود لها إلَّا الوجود النظري، في تصورنا، ويستغل غفلتنا حتىٰ أصحاب الاستبداد السياسي فيوظفوننا لمصلحتهم.

وهٰكذا يستغرقنا الجدل والمفهوم حول النص عن التفكير بكيفية إعمال النص في حياة الناس؛ والدين في أصله إنما أُنزل لصناعة الحياة، وبناء الإنسان، وإقامة العمران، فالدين في مقاصده العامة إنما جاء لإصلاح الدنيا. . أما الآخرة فهي نوع حياة أخرىٰ لا خيار فيها ولا تكليف ولا معاناة ولا خطأ ولا صواب، وإنما يأتي الحديث عن الآخرة كتربية وترشيد لاستقامة الدنيا، لإصلاح الدنيا، ذٰلك أن الفوز بنعيم الآخرة إنما يكون بحسن إصلاح الدنيا، وليس في الدنيا مجال لممارسة الحياة الآخرة.

٤ ـ فقدان التوازن في رؤية الإصلاح:

لذٰلك نرىٰ أن الغياب الكامل عن التفكير في إصلاح الدنيا، ليستقيم أمرها ويسعد إنسانها بإنتاجه ومعارفه وكسبه العلمي الذي يؤدي

إلىٰ الارتقاء بمجتمعه، واستغراق الحديث عن الآخرة ونعيمها، دون ربط ذٰلك بإحكام بإصلاح الدنيا، هو نوع من التدين المغشوش، وانتهاء إلىٰ الازدواجية وفصام الشخصية والانشطار الثقافي.

فالإنسان جزء من الدنيا وقبضة من ترابها، فهي مرتكز حياته ومعاشه وحركته وعلاقاته... إلخ، فكيف يمكن له مغادرتها؟ وإلىٰ أين يغادرها؟ فهو في الحقيقة يغادرها إليها.. والآخرة مستقبله ومآله ومعاده ونهايته التي لا مفر منها.. وحسن التعامل مع الدنيا، والقيام بأعباء الاستخلاف الإنساني، وإقامة العمران، وفق منهج الله، هو الطريق الآمن الموصل إلىٰ الآخرة بكل نعيمها.. فكيف للإنسان أن يحسن صناعة الدنيا ويتقن هٰذه الصناعة، التي لا تتأتىٰ إلا بالعلم والمعرفة، حتىٰ يكون إنجازه في الدنيا وفق منهج الله هو سبيل نجاته في الآخرة؟ وكيف يصنع الدنيا وفق منهج الله لتكون طريقاً آمناً إلىٰ الآخرة؟

لذٰلك لم يعرف الإسلام هٰذه الثنائية بين الدنيا والآخرة، وهٰذا التقابل وهٰذا الفصام المنكود المنكور في الشخصية الإيمانية، وهٰذا الانشطار الحضاري.

من هنا نقول: إن الهروب من الدنيا هروب من المسؤولية، هروب من التكليف الشرعي بالقيام بأعباء الاستخلاف الإنساني، وإن العدول عن بناء الحضارة واكتساب العلوم والمعارف التي تتطلبها باسم التدين، أو التفرغ للعبادة، أو الاقتصار علىٰ فقه الأحكام، بعيداً عن فقه الحياة، تدين مغشوش، حيث لا قيمة لفقه الأحكام في غيبوبة الحياة؛ لأنه ينتهي إلىٰ حركة في فراغ، لا تسمن ولا تغني من جوع، اللهم إلا إذا شفعت للإنسان نواياه، وإن كنا نقول: بأن النية فقه ورؤية، وإرادة وتخطيط، وعزم وفكر قبل الفعل.

إن هٰذا الفهم المغشوش لقيم الدين، وهٰذا التصور البائس للتدين،

هو الذي ساهم بتخلف الأمة وتراجعها، بل والارتياب في قيم الدين التي لم تعد تشكل قارب الإنقاذ وسبيل الخلاص، خاصة عند من يعجزون عن التمييز بين قيم الدين وبين صور التدين، بين الصورة والحقيقة، ولا يقدرون علىٰ اكتشاف مواطن الخلل ومحل الإصابة، بل قد يكون هٰذا الفهم هو المسؤول عن تهريب الناس من الدين، بل وعلمنتهم.

٥ ـ الدعوة المحزنة للعدول عن علوم الحياة:

وليس أقل من ذٰلك إشكالية، وإن شئت فقل خطورة، الدعوة إلىٰ العدول عن علوم الحياة والحضارة، وتركها (للآخر)، بحجة أن اللّٰه خلقه لخدمتنا، فهو الذي يتعلم ونحن الذين نجني ثمرة علمه ونتمتع بإبداعه وإنجازه، دون أن نكلف أنفسنا عناءً، ويفوتنا أن ندري أننا نحن الذين في خدمته حقيقة وفعلاً، وإننا بذٰلك نصبح أسواقاً لتصريف منتجاته وميداناً لتجارب أسلحته وأنه بمقابل ذٰلك يستنزف طاقاتنا كلها.

إن المشكلة الحقيقية هي في ذهنية التخلف ومناخ التخلف، والأخطر من ذٰلك أن ينعكس ذٰلك التخلف علىٰ فهم قيم الدين، فيصبح التدين مظهراً وتجلياً من مظاهر التخلف، بدل أن تكون قيم الدين هي المنقذ.

والإشكالية في التخلف، أن التخلف لا يمكن أن يكون في جانبٍ من جوانب الحياة متجاوراً مع جوانب ارتقاء وتقدم، فالتنمية والتقدم عملية متكاملة متفاعلة ومتضامنة ومتكافئة، كما أن التخلف عملية شاملة وإصابة قاتلة لكل نمو وتقدم، في جميع جوانب الحياة.

لذٰلك قد لا نرىٰ عجباً أو بدعاً، في استقراء عوامل النهوض الحضاري، أن يترافق الاجتهاد والتجديد والفقه الشرعي والقدرة علىٰ

توليد الأحكام ونموها تاريخياً مع تقدم العلوم والمعارف في المجالات جميعاً؛ إذ كيف ينمو الفقه ويتجدد الاجتهاد إذا لم تنمو الحياة وتتقدم؟ وكيف تتقدم الحياة وتنمو بدون الحركة العقلية والكشف العلمي ومعرفة قوانين الحركة الاجتماعية والإنسانية؟ وكيف يمكن التشريع للحياة بعيداً عن فقه سننها وقوانينها وإبصار مستقبل حركتها واستيعاب أعبائها ومهامها وحركة عمرانها، ومحل ذٰلك كله العلم والمعرفة؟

إن الغياب عن فهم الحياة وفقه التعامل معها هو خروج من المدائن إلىٰ المقابر، وتحول عما كُلفنا به ونملكه في الدنيا إلىٰ البحث فيما يملكنا في الآخرة، وتعطيل لخلود الشريعة وقدرتها علىٰ الامتداد.

لذٰلك كان النمو والتألق في مجال من مجالات الحياة يستدعي أو يترافق مع النمو والتألق والإنجاز في المجالات الأخرىٰ؛ وكان النمو والامتداد والتبحر في علوم الشريعة جزءاً من عملية النمو في علوم الكون والحياة وثمرة له، بل لعلنا نقول: إن التقدم في علوم الشريعة من لوازم تقدم المجتمع ونمو علوم الحياة، حتىٰ يتأتىٰ له تقديم الأوعية الشرعية لحركة المجتمع، ولذٰلك نرىٰ أن العصور الذهبية ـ كما يقال ـ هي إنجاز متكامل وشامل لجميع الجوانب، وكان المجتمع الإسلامي ينتج فقهاء ومجتهدين وعلماء متميزين في شعب المعرفة المتعددة، جنباً إلىٰ جنب.

لقد أفرز مناخ التخلف الرؤية القاصرة لعلوم الدين والدنيا معاً، وأوقع في الازدواجية، وأدىٰ إلىٰ فصام الشخصية وانشطارها وتأزمها، ووضعها في مأزق صعب ومعادلة مستحيلة الحل، ودفعها إلىٰ المقابلة بين علوم الدين وعلوم الدنيا، ففي علوم الدين استقامتنا والتحضير لمعادنا الآمن وحياتنا النظيفة الطاهرة، وفي علوم الدنيا معاشنا.. وعلوم الدين نفسها تدعو إلىٰ التضلع بعلوم الكون والإنسان والحياة.. وأين ستعيش علوم الدين وتثمر إذا خرجت من الدنيا؟

- **دور القيم في التصويب:**

وقد لا نأتي بجديد إذا قلنا: بأن القيم الإسلامية عالجت هٰذه الإصابة التي أصلتها الكهانات الدينية في الأديان السابقة، وحلت تلك المعادلة الصعبة، وصوبت المسيرة البشرية، وحذرت من تسرب علل التدين والفهوم المعوجة التي لحقت بالأمم السابقة، ذٰلك أن علل التدين والكهانات الدينية في الأمم السابقة هي التي دفعت إلىٰ التمرد والخروج، وعزل قيم الدين عن الحياة، وفصل العلم عن الدين، وكان التمرد علىٰ التدين المغشوش سبباً في الانطلاق من قيود الكهانات الدينية والوصول إلىٰ الانفجار المعرفي الهائل الذي يشهده العالم، وإن كانت الرحلة العلمية خرجت من أزمة صنعها عقم التدين وانفلتت من أسر الكهانة الدينية للوقوع في أزمة ضلال الهدف في الرحلة العلمية، والانتهاء إلىٰ البغي وممارسة الظلم والهيمنة، لفقدان المعرفة لأخلاقها.

نعود إلىٰ القول: إن القيم الإسلامية، بدعوتها إلىٰ وحدانية الخلق ووحدانية الخالق للدنيا والآخرة، صوبت المعادلة من أول الطريق، وأقامت نظام الحياة علىٰ التكامل بين الدنيا والآخرة، والتكامل بين العلم والدين، وأصلت ليكون الدين علماً، والعلم ديناً، وأن هٰذه الرؤية المتزنة والموضوعية والفطرية أنتجت علوماً وعلماء، ما تزال البشرية تعيش علىٰ آثارهم.

لقد كان التصويب في أول الطريق أثناء بناء الأنموذج (جيل القدوة).. فعندما رأىٰ أحد الصحابة، رضوان اللّه عليهم، رجلاً ينطلق إلىٰ العمل والكسب بجد وجلد ونشاط، قال مشفقاً علىٰ وضعه ومسعاه: لو كان هٰذا في سبيل اللّه، فجاء التصويب من النبوة:

عن كعب بن عُجرة ﷺ، قال: مرَّ علىٰ النبيِّ ﷺ رجلٌ، فرأىٰ أصحَابُ رسول اللّه ﷺ مِنْ جَلَدِه ونشاطِه، فقالوا: يا رسول اللّه! لَوْ

كانَ هٰذا في سبيلِ اللّه؟ فقال رسول اللّه ﷺ: «**إنْ كانَ خرج يَسْعىٰ علىٰ وَلَدِه صغاراً فهو في سبيل اللّه، وإنْ كان خرجَ يسْعىٰ علىٰ أبوينِ شَيْخَينِ كبيرَيْنِ فهو في سبيلِ اللّه، وإنْ كان خَرج يَسْعىٰ علىٰ نفْسِه يَعَفُّها فهو في سبيلِ اللّه، وإنْ كان خرجَ يسْعىٰ رياءً ومُفاخَرةً فهو في سبيلِ الشيطانِ**» (لأنه خروج مزيف غير منتج، فاقد للصدق والهدف)[1].

لذٰلك فقد لا نستغرب، في مناخ التخلف وما أورثه من حالة الانشطار الثقافي، أن تلتبس الأمور، وأن يعدل الكثير ممن يرفعون شعارات إسلامية عن متابعة علوم الحياة والتخصص والكسب العلمي والمعرفي ويتحولون إلىٰ وعاظ وخطباء ومرشدين، سواء كانوا علىٰ علم بذٰلك أو لم يكونوا، ونرىٰ الكثير أيضاً يتوهم أن سبيل اللّه طريق ضيقة لا تسع معها الكسب العلمي والمعرفي والتخصص، ليحسن السعي علىٰ مجتمعه وأسرته وأولاده وأمته، لذٰلك نجده يغادر أسرته ومدرسته ووظيفته وجامعته ومعمله ومسؤولياته؛ لأنها جميعاً بنظره الكليل وفقهه القليل، ليست في سبيل اللّه!

٦ ـ التحول من ميدان التخصص إلىٰ ساحات الوعظ:

والأخطر من ذٰلك أن يتحول الكثير ممن تخصصوا في شعب العلوم والمعرفة، وهي فروض كفاية ـ كما هو معلوم لطلاب العلم الشرعي ـ تأثم الأمة بتركها وعدم قيام بعض الأفراد بها كاملة بحيث تغطي حاجات الأمة، ينسحبون من اختصاصاتهم ويعدلون عنها وعن محاولة الارتقاء بها، سواء في مجال الطب أو الهندسة أو الحاسب أو التكنولوجيا أو علوم الاجتماع والنفس والرياضيات، إلىٰ ساحات الوعظ والإرشاد، ليدللوا بواقعهم علىٰ التخلف والتخاذل والعجز والحط من

---

(١) أخرجه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح.

قيمة الخبرة والاختصاص، وإعطاء مثلٍ سيِّئ عن التعارض بين العلم والدين، وقد يستشهدون بقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴿١٤﴾﴾ [فاطر]، وكأن الذي ينقصنا هو المزيد من التقهقر والتراجع وتكريس التخلف الذي يؤدي حتماً إلىٰ استدعاء (الآخر) ليتحكم بنا ويغرقنا بكل منتجاته العلمية والحضارية.

ولا مانع عندهم من إدانة من يطالبون بإقصاء التدين عن حكم الحياة وتنظيم شؤونها، وإن كانوا هم يمارسونه فعلاً بمسالكهم!

٧ ـ الاشتغال بالإعجاز عن الإنجاز:

ويا ليت ذٰلك فقط، بل يتجاوز الأمر كل الحالات السوية إلىٰ ممارسة توبيخ أنفسنا بادعاءاتنا، وعلىٰ الأخص الهاربين من تخصصاتهم، بأن الإسلام يحض علىٰ العلم والنظر والتفكير ويقدر العلم والخبرة، وأن القرآن عرض لحقائق علمية غائبة عن عصر نزوله وإنسانه بما اصطلح عليه اسم «الإعجاز العلمي»، ويرون ذٰلك أحد جوانب معجزة التنزيل! ولا أدري هل «الإعجاز» الذي يتحدثون عنه سيكون سبيلاً للترقي والمقاربة واستشعار المسؤولية، أم هو لتزجية الوقت وتبرير العجز ومعالجة مركب النقص؟!

إن الرحلة العلمية مستمرة، وغير متوقفة، وهي بطبيعتها لا تعجز عن الحركة والكشف المستمر حتىٰ تنتهي البشرية، وقد وصلت رحلة الكشف العلمي اليوم، إلىٰ حدٍّ بعيد، وقد أشار القرآن إلىٰ استمرار الكشف: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ [فصلت:٥٣] فالعلم يسير لاكتشاف الحقيقة، والعلم بهٰذا روح الحياة وسر نموها، والكون والإنسان هو محل الكشف العلمي، والإنسان أداته في الوقت نفسه.. فالقرآن يدفعه، لا يعجزه.. من هنا جاء تحفظنا علىٰ

هٰذا المصطلح وبعض دلالاته، وما يمكن أن يترك من ظلال.

ونرىٰ أن هٰذا الإعجاز، الذي يتحدثون عنه، إنما هو من دلائل النبوة والرؤية المستقبلية المبكرة لأمة الرسالة الخاتمة لحركة العلم وتحريك الهمة، والتحريض علىٰ الكشف العلمي، ووضع الإنسان في المناخ العلمي، الذي يدفعه دفعاً إلىٰ البحث والكشف واستشعار الثواب في ذٰلك كله.

فالقرآن ليس كتاب علم، وإنما هو كتاب هداية لسبل العلم، وتحريض علىٰ اكتسابه، وتقديم نماذج لاستصحابها في الرحلة العلمية؛ هو يهيء المناخ المناسب للنمو العلمي، وبناء العقل القائم بوظيفته من التفكر والتدبر والنظر، الموصل إلىٰ الحقيقة العلمية والتعرف علىٰ النواميس والسنن.

فالكلام الكثير وإجهاد النفس في البحث عن جوانب الإعجاز، والاستغناء بذٰلك عن الإنجاز العلمي، هو ـ فيما نرىٰ ـ إحدىٰ الآفات الذهنية وإفرازات مناخ التخلف والتراجع.

فمتىٰ نتحول من القول الكثير والعمل القليل إلىٰ العمل الكثير والقول القليل، ونثير الاقتداء بأعمالنا، ونדلل من سلوكنا علىٰ حيوية قيمنا وفاعليتها في رحلة الكشف العلمي؟ ومتىٰ ندرك حقيقة القيم الإسلامية فيدفعنا الإعجاز العلمي إلىٰ المقاربة والمحاكاة وإدراك أهمية الكسب العلمي، فنتحول من الحديث عن الإعجاز العلمي بهٰذا الحجم إلىٰ الحديث عن الإنجاز العلمي وثوابه العظيم، فتتقدم القافلة العلمية، ونقود الدنيا إلىٰ الخير والصلاح؛ لأن ذٰلك لا يتأتىٰ بالصراخ والخطب والحماس ومن ثم العودة إلىٰ التمتع بالاسترخاء في استراحات التخلف؟

ولعل المطلوب اليوم، أكثر من أي وقت مضىٰ، التفكير بكيفية

الانفكاك من مناخ التخلف، وبناء العقل الناقد، الخارج عن الاستسلام، أو الخارج علىٰ الإيقاع العام والاستنقاع الحضاري للأمة، وإعادة النظر، وتقديم رؤىٰ نقدية شجاعة لواقع الأمة، بعيداً عن جلد الذات؛ العقل الناقد، القادر علىٰ التقويم بقيم الدين في الكتاب والسنة، واستلهام مسيرة السيرة والخلافة الراشدة، بحيث ينظر للقيم والتعاطي معها من خلال مشكلات الأمة ومعاناتها واستطاعاتها، من خلال الواقع، وينقد الواقع، ويحدد مواطن خلله، من خلال القيم المعصومة في الكتاب والسنة، ويضع الواقع في موضعه المناسب من المسيرة التاريخية لتحقيق الاعتبار، ومد مسيرة السيرة والخلافة الراشدة لتحقيق الاقتداء.

وهٰذا ليس عمل فرد أو أفراد، وإنما هو عمل مؤسسات وتخصصات وخبرات ومعارف، حتىٰ لا نتحول من جديد من فقهاء - بالمعنىٰ العام لمصطلح الفقه - إلىٰ مجرد خطباء ننهك أعصاب الأمة بكثرة الحماس وقلة العطاء.

ونعود إلىٰ القول: إن قضية كسب العلم وإمكانية التعلم لا يمكن أن نتصور عقلاً أن فيها إعجازاً، بمعنىٰ أن الإنسان يعجز عن كشفها وكسبها بما يمتلك من طاقات وأهلية.

إن العلم أساساً محله كسب الإنسان وفعله ونشاطه، الذي قد يخبو ويتوقف، وقد ينشط ويرتقي، بحسب ظروف وعوامل عديدة ومعقدة، لٰكن التصور بأن هناك إعجازاً للإنسان فإن ذٰلك يتنافىٰ مع بعض النصوص الشرعية التي تحض علىٰ العلم وتُميِّز العلماء، حيث يبدو أنها تكليف للإنسان بما لا يطيق، وهٰذا ينافي العقل والشرع معاً، فالعلم والكشف العلمي، والترقي بهما، هو ساحة الفعل الإنساني، وسبيل التحضر، وأداة الارتقاء.

ولعل ورود الإشارات القرآنية المبكرة، قبل أربعة عشر قرناً، لبعض

الحقائق العلمية التي لم تكن مكتشفة والتي تكاد تكون فوق الخيال في عصر معين، إنما هي لتحقيق غرض القرآن في الهداية (والقرآن كتاب هداية للسبيل القويم قبل كل شيء، وإنما يستعمل الحقائق التاريخية والجغرافية والكونية والعلمية لتحقيق غرضه في الهداية، ولفت النظر إلىٰ أسرارٍ ومكنوناتٍ علىٰ الإنسان أن يفكر فيها).

فالإشارات القرآنية المبكرة هي بلا شك من دلائل النبوة وصدقية الوحي، وأن للإعجاز مجالات أخرىٰ، وهٰذا أدق وأسلم وأحكم، حتىٰ جاءت الرحلة العلمية لتؤكد ذٰلك، إضافة إلىٰ أن هٰذه الإشارات تمثل رؤية مستقبلية علىٰ الإنسان ارتيادها، والتطلع إليها، وكشفها، والارتكاز إليها في مزيد من كشف السنن والقوانين التي تحكم المادة والكون والإنسان، حتىٰ يتمكن من التعامل معها، وتحقيق الاستخلاف، ومدافعة قانون بقانون، أو قدر بقدر، وعدم تعطيل العقل والإيمان بالخرافات والأساطير والسحر والكهانات ... إلخ.

ونخشىٰ أن نقول: إن الإعجاز بالعلم هو دعوة، من حيث ندري أو لا ندري، إلىٰ التوقف والتخاذل والعجز عن التحقق بالمعرفة العلمية.

والأمر المحزن أن يستغرقنا الحديث عن الإعجاز العلمي ويستنزف طاقاتنا وأوقاتنا، ويستمر تمحورنا حول بعض الحقائق العلمية التي وردت في القرآن، وهي كما أكدنا من دلائل النبوة وحقائقها، بحيث نتدين بالحديث عن الإعجاز العلمي ولا نتدين بتحقيق الكشف والإنجاز العلمي.

وتزداد الخطورة عندما يدخل الساحة من لا اختصاص علمي أو شرعي لهم، ويحوّلون قضية الإعجاز إلىٰ مواد وعظية وإعلامية ومنبرية

لتحريك الجماهير، ودغدغة مشاعرها، فتستمر رحلة الضياع، لكن مع الأسف تحت مظلة إسلامية.

ولعل من المهم الإشارة إلىٰ أن العمل العلمي، أو الكشف العلمي، ليس حكراً علىٰ جنس أو عرق أو لون أو جغرافيا، ولو كان ذٰلك كذٰلك لانتفىٰ العدل الإلٰهي، العدل في الخَلْق والاستعداد، وإنما العلم هو عملية كسبية بمقدور الإنسان، إذا توفرت شروطها وظروفها ومناخها ولم يغتل الخوفُ والقلقُ والاستبدادُ والهيمنةُ والتحكمُ عقلَ الإنسان.. والراية العلمية لم تتركز تاريخياً في جغرافيا معينة، بل توجهت ونمت صوب الناس والبلاد التي تتوفر علىٰ مناخ سياسي واجتماعي وثقافي سليم وآمن.

فالعمل العلمي بطبيعته هو عمل تراكمي مطروح ومفتوح لكل إنسان، وحصيلة تراكمية عالمية لكل أمة منه نصيب، بحسب تطورها ونموها أو تخلفها وانقطاعها عن المشاركة، بسبب ركودها وجمودها. فالعلم كسب إنساني عام وتاريخي، وإن كانت الأمم والعقائد تتفاوت في قدرتها علىٰ ضبط أهداف العلم وتوظيفه لخير الإنسان وتحقيق إنسانيته، أو تدميره والهيمنة عليه، وعندها تتحول الرحلة العلمية لإنتاج أدوات الهيمنة والسيطرة والاستلاب والاستعمار والاستغلال علىٰ حساب سعادة الإنسان.

ذٰلك أن القيم الهادية، أو العقائد، أو الثقافات، أو الرؤىٰ والتصورات، هي أشبه بالمحرضات العلمية والثقافية، فبعضها يدعو إلىٰ الحركة والبحث وطلب العلم، ويرتب مسؤولية تقصيرية في الدنيا والآخرة علىٰ التقاعس والخمول والركود والتقليد والجمود وتحول الإنسان إلىٰ الشعوذة والسحر والخرافة والأسطورة والخيالات، ومثل هٰذه التصورات الخرافية تؤدي إلىٰ أن تتوقف رحلة العلم، وتبحث عن مكان

آمن، ويهجر العلم تلك الأوطان، ويهاجر الإنسان الفاعل إلىٰ مواقع أخرىٰ، ليجد نفسه ويطلق ملكاته فيها.

لذٰلك فلا غرابة أن نجد أن الرحلة العلمية، في مجتمع المسلمين، كانت تتعاظم وتنمو بشكل مواز لنمو التدين الإسلامي السليم والالتزام بالقيم في الكتاب والسنة، ويتحقق الإنجاز العلمي.

فالمستقرئ للتاريخ الإسلامي لا يعجزه أن يدرك أن القيم الإسلامية شكلت ريادة للرحلة العلمية، حيث يرتقي العلم ويخرج علماء ومبدعين من كل العروق والأجناس حيثما وصل الإسلام والتُزم بقيمه وأحكامه، ويخبو ويتراجع حينما ينكمش التدين الصحيح أو يُحال بينه وبين الإنسان.

من هنا نقول: إن الأمة التي أنجبت علماء عظماء ومبدعين، أو بتعبير أدق: إن العقيدة الخالدة التي أنتجت علماء ومفكرين ومبدعين قادرة إذا توفرت لها الظروف علىٰ معاودة الإنتاج في كل زمان ومكان وإنسان، وإن الجمود والتخلف والتقليد والتوقف والتراجع العلمي يعني حصول الإصابات الكبرىٰ في صور التدين والخلل المفزع في فقه الدين، لذٰلك فالاطلاع علىٰ التاريخ العلمي للأمة أو الإنتاج العلمي للقيم والعقائد يعتبر من الأمور الأساسية في المجال العلمي والتربوي والثقافي لمعاودة إخراج الأمة، واستشعار المسؤولية، واستئناف الرحلة العلمية، وبناء الأجيال، والإقلاع الحضاري من جديد.

٨ ـ الاستبداد السياسي والرفه الاجتماعي:

ومهما يكن ماضي الأمة عظيماً، وقيمها العقائدية والثقافية صحيحة وخالدة، وتجربتها الحضارية متميزة، وبتعبير أدق: «إمكانها الحضاري» متوفراً، فإنها لن تستطيع الإنتاج العلمي والأدبي والثقافي والتقني إذا ابتليت بالاستبداد السياسي والرفه الفاسق؛ لأنه يقتل روحها، ويعطل

إمكاناتها، ويحاصر ملكاتها؛ ذٰلك أن من طبائع الاستبداد إشاعة الخوف والإرهاب والإرعاب والقلق والفساد.

فالاستبداد، الذي هو ارتكاس لإنسانية الإنسان بطبيعته، يخشىٰ علىٰ نفسه العلم والخبرة والمعرفة .. يخشىٰ الحرية، التي هي مناخ النمو والامتداد في المجالات جميعها؛ لأن التنمية ـ كما أسلفنا ـ لا يمكن أن تكون في جانب مترافقة مع التخلف في جوانب أخرىٰ.. فالاستبداد يقضي علىٰ المساواة، ويعطل تكافؤ الفرص، الذي يشكل ميدان التنافس والتحاور والتثاقف والتفاكر والتقدم.. يعتمد السواعد الباطشة، ويطارد العقول والخبرات البانية، ويسعىٰ إلىٰ تحكيم السفهاء والسوقة والانتهازيين برقاب العلماء والخبراء المتميزين، ويقدم أهل الولاء الفاشلين علىٰ أهل العلم والخبرة الفاعلين، ويفوته أن من لا خبرة لهم لا ثقة بهم علىٰ المدىٰ البعيد.

وأخطر من هٰذا جميعه ما ينتج عن الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي من القلق والاستلاب النفسي والاجتماعي، وبذٰلك يصبح الاستبداد والتسلط وباءً اجتماعياً يصاب به المجتمع كله، ويمارسه معظم الناس بأقدار متفاوتة، حيث يمكِّن الاستبدادُ التسلطَ من بعض الناس علىٰ بعض.. فكيف يكون مع ذٰلك علم وبحث وقيمة للعلم والعلماء والباحثين؟

وإذا فكر سدنة الاستبداد السياسي والقائمين علىٰ أمره بأمر العلم وجهوا العمل العلمي، أو الكسب العلمي والمعرفي، إلىٰ التخصص في إنتاج واختراع أدوات التسلط والهيمنة والقوة والغلبة والقهر للخصوم، ولا نقول الأعداء.

لذٰلك نقول: إن أخطر إشكاليات التخلف وتوقف الكسب العلمي

والمعرفي ـ وهو سبيل النهوض الأوحد ـ عن تحقيق أهدافه المأمولة وإنتاج العلماء والباحثين الرواد، تتمثل في إفرازات مناخ الاستبداد السياسي الذي يعتمد القوة في إقصاء خصومه، والتسلط عليهم، وحتىٰ لو فكرت مؤسسات الاستبداد السياسي في العلم فهو العلم الذي يخدم القوة وينتجها ـ كما أسلفنا ـ الأمر الذي يدعو خصومهم ويغريهم باللجوء إلىٰ القوة في المواجهة أيضاً، بدل الحوار والعلم والمعرفة، فيحل السيف محل العلم، ويسود شعار: «السيف أصدق إنباء من الكتب».. وما لم تشع ثقافة المعرفة، وندرك جميعاً أن المعرفة هي القوة والقيمة الحقيقية، وما لم نستبدل العلم بالسيف، فسوف يستمر التخلف والتقهقر والتراجع، مهما بكينا علىٰ أطلال الماضي الزاهر.

إن الإنسان ينشط ويبدع ويكتشف ويقارن وتنمو خصائصه وصفاته وملكاته إذا توفرت له الظروف، فهو كبذور النبات تبقىٰ جامدة معطلة طالما لم تتوفر لها التربة والماء والشمس بالأقدار المطلوبة.

وقد تكون إشكالية التخلف، إضافة إلىٰ الاستبداد السياسي، ومحاصرة الطاقات، وإقصاء الخبرات، والتخوف منها علىٰ مواقع السلطة ـ لأن المعرفة والعلم هي القوة الحقيقية إن لم تكن من لوازمها ـ اعتماد معايير للتكريم والتوظيف والترقية والاختيار بعيدة عن الأهلية والخبرة والتخصص والكسب العلمي، وهي في غالبيتها معايير عنصرية تتحكم فيها الأهواء من مثل اللون والقوم والجنس والعشيرة والأسرة والطائفة الحزبية، وبذٰلك تتدنىٰ رتبة العلم، ويرقىٰ الجهلاء المواقع والمنابر جميعها، ويزداد التخلف، ويُغرىٰ الناس بالجهل، إذ لا حاجة إلىٰ الكسب العلمي والتفوق طالما أن الجهل في مجتمعات التخلف هو السبيل إلىٰ الوظائف والرئاسات والمقامات العامة!

ولا أدل علىٰ ذٰلك من أن الكثير من أبناء الأمة المسلمة، الذين

استطاعوا الانفكاك من مناخ التخلف والاستبداد السياسي، أو بتعبير آخر طَرَدَهم مناخُ الاستبداد والظلم والارتهان ـ ليس بالضرورة أن تكون بسبب إشكالات سياسية مع الأنظمة ـ وهاجروا إلىٰ بلاد التقدم والحضارة والحرية والمناخ الملائم، بلغوا في الكسب العلمي شأواً تميزوا عن أقرانهم من أبناء تلك البلاد، علىٰ الرغم من وعورة الطريق ومشكلات الاغتراب وعثرات اللغة وتغير العادات الاجتماعية وضيق ذات اليد، حتىٰ أصبحوا اليوم علماء مشهوداً لهم في التخصصات المتعددة، وأصبحوا رقماً مميزاً في المسيرة العلمية، بل أصبحوا جزءاً لا يتجزأ من العطاء العلمي والحضاري العالمي.

ولا نزال نتفاءل ونقول: إن هٰذه العقول المهاجرة، التي طُردت من أوطانها لسببٍ أو لآخر، وجُذبت من (الآخر) لسبب أو لآخر أيضاً، علىٰ الرغم من أنها شكلت خسارات لا تعوض إلاّ أنها يمكن أن تشكل رأسمال ورصيد نوعي وعظيم لأمتها وبلدانها، فهي تمتلك القدرات والخبرات الكافية لفك مناخ التخلف، وتشكيل خمائر النهوض في مجتمعاتها الأصلية المتخلفة، وإثارة الاقتداء، والتجسير بين بلاد النهوض والمناخ العلمي وبلادهم الأصلية، لتحريك رواكد الأمة، واكتشاف طاقاتها، وإعادة فاعليتها، لمعاودة النهوض والإقلاع من جديد.

ولعل مما سوف يعينهم علىٰ آداء مهمتهم أن حقبة «العولمة» بإعلامها فتحت العالم وبدأت تقضي علىٰ المجتمعات المغلقة، وتزيل الحدود، وتتجاوز العوائق، وتصل إلىٰ المواقع كلها، حتىٰ ليكاد إنسان عصر «العولمة» اليوم يرىٰ كل شيء، ويسمع كل شيء، ويشارك في كل شيء، ويتعلم عن بعد كل شيء، وهو في مكانه، ولعلنا نقول: إن معطيات «العولمة» استطاعت أن تتجاوز أسوار الاستبداد السياسي، وتقفز

من فوق رؤوس أصحابها، وتفسح المجالات للقادرين علىٰ التجاوز والصعود والارتقاء.

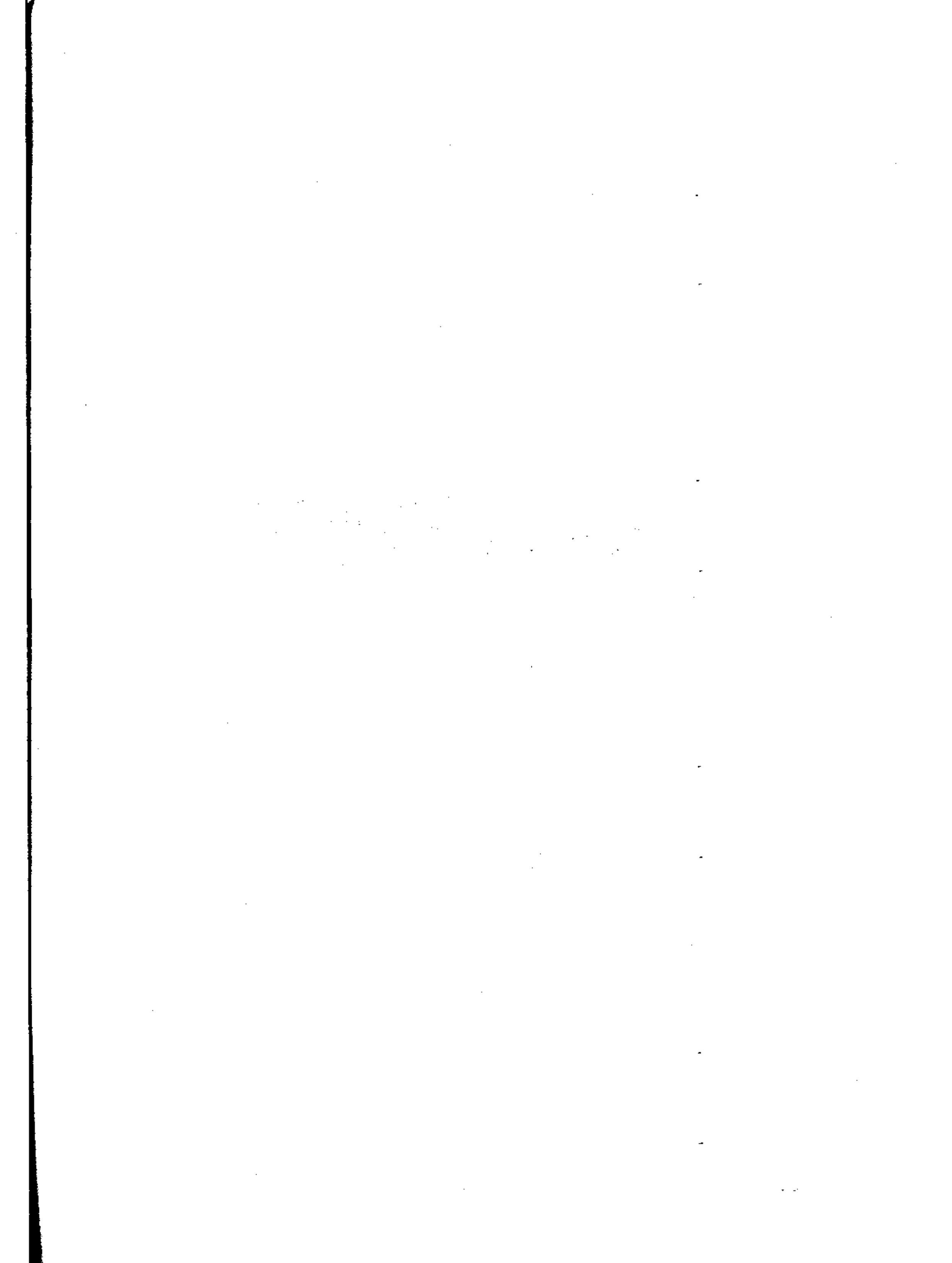
إن إنتاج العلماء وتاريخ العلوم عند العرب المسلمين لدليلٌ واضح أن القيم الإسلامية لم تكن عائقاً في وجه التقدم العلمي، وإنما كانت دافعاً ومحرضاً للتضلع في شعب المعرفة جميعاً.. لقد كانت كالغيث الذي ينتج مقومات الحياة لكل إنسان ومكان، أينما نزل ووصل، وأن الإنجاز العلمي كان دائماً يوازي الالتزام بقيم الدين وسلامة تنزيلها علىٰ واقع الناس، وأن الوهن في الاستمساك بقيم الدين وشيوع التدين المغشوش أدىٰ إلىٰ نوع من التخلف والارتكاس.

وأمة لها مثل هٰذا التاريخ وهٰذا الإنجاز وهٰؤلاء العلماء الأعلام، هي أمة مؤهلة لأن يكون لها حاضر ومستقبل، إذا وعت قيمها وتاريخها وأحسنت التقدير لإمكانها الحضاري وأدركت كيفية التعامل معه.

والحمد للّه رب العالمين.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

توفير الأمن النفسيّ والاجتماعيّ



خلق اللّه سبحانه فسوىٰ، وقدر فهدىٰ، فطر الإنسان في أحسن تقويم، فقال تعالىٰ: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴿٤﴾﴾ [التين] وجعله أكرم خلقه، قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠]، ومنحه الحرية والإرادة والقدرة علىٰ الاختيار فـ ﴿لَآ إِكْرَاهَ﴾، وبيَّن له معالم طريق الخير والعدل ومخاطر طريق الشر والظلم والإجرام، فهداه النجدين، قال تعالىٰ: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴿١٠﴾﴾ [البلد]، وناط سلوكه بإرادته وقدرته، وملكه مفتاح التغيير الذاتي والإمكانية علىٰ الارتقاء والتغيير المجتمعي الذي يجيء دائماً ثمرة للتغيير الذاتي، فقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١]، فالناس، في الرؤية الإسلامية، هم الفاعلون للتغيير والتنمية، وجعل الفوز والفلاح والطهر والعدل منوطاً بالعمل علىٰ بناء الاستقامة، فقال تعالىٰ: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴿٨﴾ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾﴾ [الشمس]، كما جعل السقوط في الرذيلة والظلم والفساد والخيبة والجريمة من فعل الإنسان وكسبه أيضاً، فقال تعالىٰ: ﴿وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴿١٠﴾﴾ [الشمس]، فالتزكية والتدسية من فعل الإنسان وخياره ومسؤوليته.

وأخبر الصادق المصدوق ﷺ، عن معرفة الوحي التي تفيد علم اليقين، أن الأصل في خلق الإنسان وقابليته الطهارة والفطرة علىٰ دوافع

الخير، وأن الميل إلىٰ الجريمة وبروز نوازع الشر هي اغتيالات خارجة عنه، وثمرة لتربية وبيئة اجتماعية منحرفة، وأن مخزون الفطرة وقابليات الإنسان المركوزة فيه تؤهله للارتقاء والنمو والتحصين ضد الجريمة، وتفتح آفاقاً وأمداء واسعة لعملية الصلاح والإصلاح، كما تفتح الباب علىٰ مصراعيه أمام المهتمين بالشأن التربوي والثقافي والإصلاحي، وتبعث الأمل في الإصلاح حتىٰ بالنسبة للمنحرفين والمجرمين، فالجريمة ليست أمراً عضوياً فطرياً، كما ساد في بعض الفلسفات من الحديث عن المجرم بالفطرة وبيان صفاته العضوية وخصائصه النفسية، وإنما هي مرض وإصابة اجتماعية دخيلة قابلة للعلاج، يقول الرسول ﷺ: « **كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ علىٰ الفِطْرَةِ، فأَبَواهُ** (البيئة الاجتماعية) **يُهَوِّدانِهِ أَوْ يُنَصِّرانِهِ أَوْ يُمَجِّسانِهِ**. . . »[1].

كما ورد في الحديث القدسي، قوله تعالىٰ: « . . . **إنِّي خَلَقْتُ عِبادِي حُنفاءَ كُلَّهُمْ، وإنَّهُمْ أَتَتْهُمُ الشَّياطِينُ فَاجْتالَتْهُمْ**. . . »[2]، حيث لا يقبل العقل ولا الشرع بأن يخلق اللّه الإنسان مجرماً، ومن ثم يحاسبه علىٰ فعله الجريمة، كما لا يعقل أن يُسلب اختياره ويُبرمج علىٰ فعل الخير كالملائكة، ومن ثم يكافأ علىٰ فعل ليس من كسبه واختياره.

لذلك كان لا بد من السعي الجاد لدراسة عوائق النهوض ووضع خطة لاسترداد عوامل النهوض والتحقق بها، من خلال سنن اللّه تعالىٰ في الأنفس والآفاق، وبناء التفكير الاستراتيجي القادر علىٰ التحليل والمقارنة والمقايسة والنقد والاكتشاف وتحديد مواطن الخلل، وامتلاك القدرة علىٰ الرؤية المستقبلية وإبصار العواقب، ودقة القراءة وحسن التقدير للواقع، والمواءمة بين الإمكانات المتوفرة والأهداف المرجوة والفرص المتاحة والظروف المحيطة.

---

(١) أخرجه البخاري.

(٢) أخرجه مسلم.

لقد أصبح من الأهمية بمكان إعادة النظر في تحرير مفهوم «أهل الحل والعقد» والصفات والمواصفات والاختصاصات المطلوبة بحسب القضايا المطروحة، وتحقيق القناعة في الذهنية المسلمة بانتهاء مرحلة الرجل الملحمة، الذي يفهم بكل شيء، ويحسن كل شيء، ويجيب عن كل شيء، وبذلك يحوّل الأمة إلىٰ قطيع للتلقي أو إلىٰ إقطاعات بشرية لا يحسن التصرف بها ووضع البرامج والأوعية الصحيحة لحركتها.

إن نقطة الانطلاق نحو النهوض تبدأ من محاولة تأسيس وتأصيل مفهوم «الاختصاص وتراكم الخبرات» المتأتي من تقسيم العمل، والتحول من مرحلة الحماس إلىٰ مرحلة الاختصاص، ومن فورة الخطباء إلىٰ حقبة الخبراء والفقهاء، وإعادة بناء شبكة العلاقات الاجتماعية، التي بدأت تتآكل وتتراجع بسبب غياب الاختصاص وعدم القناعة الكاملة بأهمية تقسيم العمل وما يتولد عن غيابها من نمو الروح الفردية وغلبة صفات الكبر والعجب وما تورثه من الاستغناء بالنفس عن الآخرين، وبذلك تصبح مفاهيم الأخوة وحقوقها شعارات بلا شعائر وعناوين بلا مضامين، حيث يبرز في مراحل التخلف إنسان الحق ويغيب إنسان الواجب، وتتقدم الغريزة وتتراجع الفكرة، ويعظم الاستهلاك ويتضاءل الإنتاج، وتسود حالة الوهن والتخلف الحضاري، وتصبح الثقافة السائدة: **حب الدنيا** (حمىٰ الاستهلاك وقضاء الشهوات) **وكراهية الموت** (غياب الأعمال البانية والإنتاج القويم).

وما لم يستيقن العقل المسلم اليوم بقيمة الاختصاص ودوره في النهوض والتنمية، وما لم تشع ثقافة الاختصاص، الذي ينتج بالضرورة تقسيم العمل وإتقانه والإبداع فيه، في الذهنية الجماهيرية والاجتماعية الإسلامية، وما لم نكن قادرين علىٰ إحداث هٰذه النقلة النوعية حقاً في إحياء مفهوم «فروض الكفاية» وإدراك مسؤوليتها وثوابها وأبعادها، فسوف تستمر حالة التخلف والوهن والانحطاط، وسوف لا ينفعنا الاستيراد

والتكديس وملء أسواقنا ببضائع وإنتاج غيرنا وظهورنا بمظاهر الترقي والتقدم؛ لأن المدقق في ذٰلك والقادر علىٰ تجاوز الصورة إلىٰ الحقيقة يدرك بسهولة ويسر، أن ذٰلك من علامات التخلف والوهن وطغيان حالة الاستهلاك، التي تؤدي إلىٰ تكريس حالة التخلف والاستنقاع الحضاري.

ـ الإفادة من تجارب الآخر:

ونحن هنا لا ندعو إلىٰ الانكفاء والانغلاق وعدم الإفادة من إنتاج الآخرين وتلمس سبل تقدمهم وإنتاجهم، فذٰلك مغاير للسنن الحضارية والتبادل المعرفي والتفاعل الثقافي والحضاري، كما أنه مخالف لتعاليم الشريعة وقيم الوحي التي تؤكد أن «**الحِكْمَةُ ضَالَّةُ المُؤْمِنِ**»[1]، وكأنها المعرفة الغائبة التي يجتهد المؤمن ويبذل وسعه ليبحث عنها ويصل إليها وينفعل ويهتدي بها، لٰكن الذي ندعو إليه أنه لا بد أن يسبق ذٰلك بناء الإنسان القادر علىٰ امتلاك أدوات البحث ومعايير الأخذ والرد، الإنسان الذي يمتلك العقل المميز، الذي يحسن إدراك ما هي مواصفات الحكمة، وكيف يصل إليها، وكيف يفيد منها ويوظفها ويرتقي بها، ويجد الحل لمعادلته الصعبة باستعمالها.

إن الانفتاح والتعامل مع (الآخرين) يخصب الذهن، ويغني العقل، ويختصر الزمن، ويجنب الخطأ، ويقود إلىٰ الصواب، وأن الانكفاء غيبوبة وخروج من الحياة وتخشب وتخلف وانطفاء.

ولعلنا نقول هنا: بأن الرسالة الخاتمة التي جاءت ثمرة النبوة التاريخية، أخذت فيها قصص الأنبياء ـ من لدن آدم عليه السلام، من المساحات التعبيرية والدعوة إلىٰ الاعتبار ـ الحظ الأوفر، حسبها أنها أنضجت قوانين الحركة الاجتماعية في عقل المسلم المؤمن، واختصرت

---

(١) أخرجه الترمذي.

له أحقاباً زمنية، وأضافت عقولاً إلىٰ عقله، وأعماراً إلىٰ عمره، وتجارب إلىٰ تجربته، وبصَّرته بسبيل المجرمين، ليأخذ حذره ويحدد طريقه، قال تعالىٰ: ﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ ﴿٥٥﴾﴾ [الأنعام].

ولو أحسنا قراءة هٰذا النص القرآني: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٨﴾﴾ [آل عمران]، وتدبرناه كما ينبغي، لفتح أمامنا طريق العلاج وبصرنا بسبل التدبير، ولأدركنا تماماً أهمية استيعاب التجارب الأخرىٰ، ذٰلك أن المسلم المخاطب بهٰذا النص ابتداء هو الذي يعيش مع الموُحىٰ إليه، ويعايش قيادته للبشرية ورصيده من النبوة، جماع الرسالات السماوية، ومع ذٰلك يُطلب إليه السير في الأرض، واستطلاع مسيرة البشرية، واكتشاف قوانين الحركة الاجتماعية وسنن السقوط والنهوض، لتكون في ذٰلك هداية للارتقاء والاتعاظ ووقاية من السقوط والجريمة ﴿وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾.

والحقيقة الحاضرة بقوة في مجتمعات المسلمين اليوم، ومنذ عهد بعيد، أن الإحساس بالتخلف والتقهقر والتراجع والاستنقاع الحضاري، الذي استنبت الكثير من الظواهر السلبية والإشكاليات الأمنية، يكاد يشمل جميع أفراد الأمة، علىٰ مختلف مستوياتهم، حيث الدلالات عليه واضحة في ما تفرزه من حالات الغضب والانفعال، وما تورثه من التبرم والشكوىٰ، والندب علىٰ الأطلال، والبكاء والاستبكاء علىٰ الماضي، وما يفرزه ذٰلك أيضاً من حماس وخطب، وما يترتب عليه من تبديد للطاقة واستمرار للحركة في الفراغ.

واللافت للنظر أنه يستوي في الإصابة من يهربون إلىٰ الماضي للاحتماء ومعالجة مركب النقص، فيدخلون بذٰلك غرفة الانتظار لمجيء البطل المنقذ والحاكم الملهم أو الرجل الملحمة الأسطورة، الذي يخرق العادة وينهي حالة التخلف ويشكل العلاج لكل الإصابات، أو من يهربون

ويلوذون (بالآخر) للاستنجاد وطلب الإنقاذ ويتوهمون بأن الاستيراد للأفكار والأشياء والتكديس لها يعوض عن الإبداع والاستنبات والإنتاج، وبكلمة مختصرة: يحسبون التورم عافية، وهو في حقيقته تكريس للتخلف وإطفاء للفاعلية وتغييب للقلق السوي.

ـ من الإحساس إلىٰ الإدراك:

وفي تقديرنا أن إشكالية التخلف سوف لن تحل ما لم نتحول من الإحساس بالمشكلة إلىٰ الإدراك لأبعادها وأسبابها وآثارها، ومن ثم نفكر بوضع خطة تأخذ بالاعتبار الزمن كعامل أساس وقيمة، كما تضع في اعتبارها الإمكانات المتاحة والظروف المحيطة والواقع بكل إشكالاته وتعقيداته، تهتدي في ذٰلك بقيم الوحي، وتستبصر بتراثها، وتستصحب حكمة (الآخر).

وقد تكون الإشكالية في كثير من الأحيان كامنة في سوء الفهم أو سوء الإدراك ـ كما أسلفنا ـ لأسباب حالة التخلف وأبعادها والتوهم بأنها حالة طارئة أو جزئية أو جانبية مؤقتة، والحقيقة التي لا بد من إدراكها ـ فيما نرىٰ ـ وتمثل الخطوة الأولىٰ باتجاه العلاج أن التخلف حالة عامة مركبة، تتجلىٰ في كل المجالات، وتنعكس علىٰ كل الأنشطة، وتحكم الكثير من السلوكيات، وترتهن العقول، إذ لا يمكن أن يتصور عقلاً وواقعاً التجاور بين النمو والتقدم في جانب والتخلف والتراجع والعجز في جانب آخر، فالسلوك لا يتجزأ، والتنمية والتقدم أيضاً حالة شاملة، كما أن عملية الوهن والتخلف والانحطاط حالة شاملة أيضاً، فهي تصبح أقرب للوباء والمناخ الاجتماعي المتوارث الذي ينشأ عليه الأفراد.

والذي يبعث الأمل، ويحمل الرجاء للخروج من نفق التخلف

والبدء في عملية النهوض والإقلاع من جديد، وجود الخمائر الاجتماعية ذات البصيرة، القادرة علىٰ التفاعل وتوسيع دوائر الخير، إضافة إلىٰ امتلاكها المعايير المعصومة الخالدة القادرة علىٰ الإنتاج في كل زمان ومكان، فالاستقراء الحضاري يثبت أن الأمة كلما استمسكت بقيمها في الكتاب والسنة وأحسنت التعامل معها واستطاعت أن تتجاوز عملية التقليد وعقليات التخلف، التي تنعكس علىٰ قراءة القيم في الكتاب والسنة وتفسيرها، وامتلكت الأدوات الصحيحة للإفادة من التجربة التاريخية الحضارية السابقة للأمة، واستطاعت أن تضع الحاضر في موضعه الملائم من المسيرة الحضارية، كلما نهضت.

يضاف إلىٰ ذٰلك التفاعل العالمي اليوم، الذي بلغ شأواً في التأثير والتأثر وتحريك عوامل البعث الحضاري، الذي لم يعد ينفع معه الركود والقعود في غرف الانتظار؛ لأن ذٰلك يعني الموت، ذٰلك أن الاحتماء الأعشىٰ بالتراث والاستمساك العاطفي والحماس بالقيم والمرجعيات سوف لا يغني شيئاً، لأن صلاحه إنما كان لعصره، والإفادة منه لحاضر الأمة ومستقبلها إذا أمكن الامتداد بها والبناء عليه.. والخلود يبقىٰ للقيم الثابتة في الكتاب والسنة وليس لإنتاج البشر.. والخلود هو القدرة علىٰ تنزيل القيم علىٰ الواقع، بمشكلاته وإصاباته، بوضع الخطط والبرامج التي تسهم بالنمو وتقي المجتمع من السقوط.

وفي تقديرنا أن الوصول إلىٰ مجتمع التقدم والأمن والتنمية، والانفكاك من مناخ التخلف والخروج عليه، يبدأ من عودة الإيمان بالفكرة، والقناعة بأن الإرادة أقوىٰ من ضغط الشهوة، للوصول إلىٰ مرحلة الاستمتاع بالإنتاج أكثر من الاستمتاع بالاستهلاك، واعتبار الإنتاج هو معيار التقدم وليس مستوىٰ الاستهلاك، أو بعبارة أخرىٰ: بناء إنسان الواجب قبل إقامة إنسان الحق.

هٰذا الجانب يكاد يرتكز حول إعادة بناء عالم الأفكار والقناعات بكل أبعاده، الأمر الذي يتطلب توفير مناخ الأمن الاجتماعي والأمن السياسي والأمن الاقتصادي، وأولاً وقبل كل شيء الأمن الفكري، الذي يسترد إنسانية الإنسان ويمنحه حقه في الاختيار والحرية تحت شعار: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ﴾، ذٰلك أن الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي والإرهاب الفكري والجهل المعرفي هو الذي يوقف النمو ويقتل الإبداع ويقضي علىٰ إنسانية الإنسان.. إنها سلسلة من الجرائم الكبرىٰ، تبعث القلق والخوف والاستلاب وإهدار كرامة وإنسانية الإنسان.. هٰذه الجرائم الكبرىٰ، أو الكبائر، هي التي تعبث بأمن المجتمع وتكرس التخلف في جميع مجالاته.

وقد تكون الإشكالية ـ كما أسلفنا ـ في الخلل الواقع في عالم الأفكار قبل عالم الأشياء، ولعلنا نقول هنا: إن التفاعل الذي يحدثه مناخ التخلف وما ينتجه في أفكار يتناقض عكساً مع معادلة التقدم والنهوض وإنتاج أفكار النهضة، وقد يقود إلىٰ نوع من الوهم والالتباس بأن التقدم والتغيير وحسم إشكالية التخلف يمكن أن يتحقق باستيراد الأشياء أو بتغيير الأشخاص، نتيجة ثورة رعاع، أو انقلاب عسكر، أو تدخل قوة باطشة، وبذٰلك تختل المعادلة ويتحول سبب التخلف ليصبح وسيلة التقدم والنهوض.

إن مناخ التخلف ينشئ عالم أفكار متخلف، وعالم الأفكار المتخلفة التقليدية البعيدة عن كل إبداع أو اجتهاد أو رؤية أو اكتشاف هو الذي يكرس التخلف، فيصبح كل منهما لزيماً لـ(لآخر)، هو مقدمة وهو نتيجة في الوقت نفسه.

ـ الجرائم الحضارية:

وقضية النهوض والأمن والتنمية، بكل أبعادها وجوانبها، يبقىٰ

محورها حرية الإنسان وكرامة الإنسان؛ لأن ذٰلك هو البذرة الأساس التي تنتج كل شيء، وأن الظلم الاجتماعي والاستبداد السياسي يفسد كل شيء، بما في ذٰلك الإنسان محور التغيير والتنمية ووسيلتها وهدفها، فتظهر الصورة المزيفة، ويكثر النفاق الاجتماعي، وتغيب الحقيقة، وتنطفئ الفاعلية، ويتقدم الاستهلاك، ويتراجع الإنتاج، ويعم الوهن الحضاري، ويبرز الإنسان الأمة، الرجل الملحمة، الذي لا تسعه الألقاب، ليصبح هو الأنموذج المنقذ، والإمام المنتظر، وتسود الألقاب الكبيرة في مجال السياسة والتدين والثقافة، من مثل: القائد الملهم، والزعيم الأوحد، إلىٰ آخر هٰذه القائمة من الألقاب الكبيرة والالتباسات المبهمة في حياة الأمة، والوصايات الخطيرة التي ترتهن عقل الأمة، والتي لا تقتصر علىٰ البعد السياسي وإنما تحتل الشأن الديني أيضاً.

إنها الجرائم الحضارية، أو ما يمكن أن نطلق عليها: «الجرائم غير المسماة» التي تساهم بامتداد التخلف وتأسيسه وتأصيله، ذٰلك أنه علىٰ الرغم من أن ادعاء وجود الرجل الملحمة في هٰذا العصر يعتبر من التخريف والأساطير القديمة المعاصرة، فإن هٰذه الفكرة أو هٰذا الادعاء أو هٰذه الجريمة الثقافية والسياسية والاجتماعية ـ إن صح التعبير ـ سوف تساهم بتعطيل الكثير من المواقع التي يغشاها الرجل الملحمة، ولا يكاد يحفظ عناوينها ناهيك عن استحالة توفر وقته وقدرته علىٰ شغلها. لذٰلك سوف يتحول هٰذا الفرد الأسطورة، أو البطل الأسطورة، إلىٰ إشكالية وجريمة اجتماعية وسياسية ممتدة الآثار.

ونكاد نرىٰ هنا أن الطاغوت المتمثل في الاستبداد السياسي، هو أعظم الجرائم، والحكم الشمولي والدكتاتوريات بكل أشكالها، من الزعيم الأوحد، إلىٰ القائد الملهم، إلىٰ قدر الأمة، يكاد يقابله أو يسير علىٰ الخط الموازي له في مجال التدين المغشوش والحكم علىٰ الأمة

بالعقم، الرجل الملحمة العلامة بكل شيء، حيث أصبح يمثل أنواعاً من الجبت إلىٰ جانب الطاغوت، ذٰلك أن ممارسات القمع والاستبداد السياسي تترافق أو يقابلها غالباً الارتهان الفكري والتقليد والجمود، علىٰ الرغم من كم الإنتاج الفاشل والعاجز عن التغيير في المجالات السياسية والفكرية معاً. إنها الجرائم الخطيرة «غير المسماة»، كما أسلفنا.

والأمر الملفت حقاً أن فكرة الزعيم الأوحد، والقائد الملهم، والإمام العلامة، لا توجد بشكل خطير ولافت إلا في المجال السياسي وصور التدين المغشوش، اللذين يشكلان مواقع التسلط!

من هنا ندرك القيمة الحضارية والنهضوية الكبرىٰ لفك الالتباس في القيم الإسلامية بين الذات والقيمة، وموقفها الحاسم من الكهانات الدينية والسياسية، والتحذير من تسرب علل التدين التي وقعت فيها الأمم السابقة، فهي ليست علل تدين واستبداد ووصاية فقط بقدر ما هي جرائم اجتماعية وثقافية وحضارية، وهي أخطر بكثير من الجرائم محدودة الأثر، أو جرائم ومعاصي الجوارح؛ لأنها جرائم الأفكار ومعاصي القلوب.

وندرك أيضاً لماذا تمحورت الحضارة الإسلامية حول القيمة المتأتاة من الوحي وليس من الذات الإنسانية، واعتبرتها معياراً ومقياساً للذات، تمحورت حول البطولة والإنجاز (القيمة) لتكون محط أنظار الجميع، وأمل الجميع في التطلع إليها والاستنهاض لبلوغها، ولم تتمركز وتحصر في حدود البطل (الذات)، الذي يحيطه الوهم الذي يغشي أعين الناس، وشيئاً فشيئاً ونتيجة لهٰذا الالتباس بين الذات والقيمة تغيب القيمة وتبرز وتتضخم الذات؛ تنتهي القيمة، فتتحول الذات إلىٰ مقياس ومعيار، تغيب البطولة والحقيقة والقيمة ويبرز البطل الوهم الخرافة، ولعل ذٰلك من أخطر جرائم الفكر في حق الثقافة والحضارة والنهوض، ومن أبرز أسباب التخلف الذي يشكل المناخ الملائم للجريمة وغياب الأمن.

وقد تكون الإشكالية اليوم، أو إشكالية الحضارة المعاصرة، ونحن جزء منها علىٰ أحسن الأحوال، إن لم نكن محلاً لسلبياتها فقط لعجزنا عن محاكاة ومقاربة عوامل القوة فيها، أن «الجرائم غير المسماة» هي سمتها علىٰ مستوىٰ الإنسان، في السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والثقافة، حتىٰ إنها في وجهتها المعرفية وإنجازها العلمي، وإبداعها التقني، نرىٰ أنها تقتصر علىٰ إنتاج وسائل السيطرة، والظلم، والتفوق، والهيمنة، والتسلط والتمكن والاستكبار، إلىٰ آخر هٰذه القائمة التي يمكن أن تضاف إلىٰ قائمة الجرائم الحضارية التي تستهدف إنسانية الإنسان، وتهدر كرامته، وتصادر حريته، وتمارس إكراهه، فإذا كانت الجرائم المادية، تستهدف الإنسان الفرد ـ كما أسلفنا ـ فإن الجرائم الثقافية والحضارية والسياسية اليوم تستهدف أمن الأمم واستقلالها واقتصادها وثقافتها وتاريخها، وتحولها إلىٰ توابع تدور في فلك الأقوىٰ المهيمن الذي يستغلها للتزود بالغذاء والكساء والطاقة، وحتىٰ السواعد والأدمغة، لتكون في خدمة قوىٰ الاستكبار المهيمنة.

لذٰلك نقول: إن البحث في الوقاية من الجرائم المادية أو الفردية، علىٰ ضرورة ذٰلك وأهميته وخطورة تلك الجرائم ودورها في هدم الأمن النفسي والاجتماعي، فإن ذٰلك إذا ما قيس بالجرائم التي تمارسها قوىٰ الاستكبار والتحكم، وقد لا يوجد من يستطيع أن يقول: لا، أو حتىٰ يسميها بأسمائها، تعتبر نوعاً من السخريات الصغيرة والملهاة في كثير من الأحيان، أو يمكن اعتبارها من اللمم أمام الكبائر أو الجرائم الدولية علىٰ مستوىٰ السياسة والثقافة والاقتصاد، التي تمارسها القوىٰ المهيمنة اليوم باسم «العولمة».

ومهما شرَّقنا أو غرَّبنا، ومهما كنا بارعين في فلسفة الجرائم الاجتماعية أو السياسية ووضع المسوغات لها، فإن ذٰلك لا يغني من

٤٦٣٥/٢٦

الحق شيئاً، ويبقىٰ الإنسان وأمنه النفسي والسياسي والاجتماعي والغذائي هو مقياس الحضارة ومعيارها، ويبقىٰ هٰذا الأمن من أجلّ النعم التي تقتضي شكر المنعم طلباً لاستمرار عونه ورضاه للمحافظة عليها، يقول تعالىٰ: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ ۝٣ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ۝٤﴾ [قريش] إنه خطاب لقريش، التي كانت تقيم في هٰذه البقعة من الأرض، التي سوف تشكل الأنموذج، في مهبط الوحي، محج الناس، حيث الشعار الدائم قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

لذٰلك نرىٰ أن خلود الحضارة الإسلامية، وشخوص تجربتها التاريخية، وعدم غيابها عن الواقع الإنساني، رغم كل الظروف والحروب والمواجهات والجرائم بحقها ـ من أبنائها أولاً وثانياً وثالثاً، قبل كيود (الآخر) لأن جرائم أعدائها إنما تنفذ غالباً بيد أبنائها بعد صنع قابلياتهم لذٰلك ـ إنما كان بسبب ما أصلته من وحدة الجنس البشري وإلغاء التمييز الذي يعتبر بؤرة للجرائم وتسلط الإنسان علىٰ الإنسان، وما أسسته من الحرية والمساواة والعدالة، وما قصدت إليه من إلحاق الرحمة بالعالمين، ذٰلك أن الغاية الكبرىٰ من الرسالة الإسلامية والفعل الحضاري الإسلامي، الذي يعتبر من تجلياتها وتجسيدها ومعيار خيريتها، هو إلحاق الرحمة بالعالمين، يقول تعالىٰ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ۝١٠٧﴾ [الأنبياء].

ـ حقوق الإنسان.. محور مقاصد الشريعة:

فالرحمة والتراحم والإحساس بحاجات (الآخر) والنهوض لقضائها هي أعلىٰ درجات الأمن والسلام والتعاون والمساواة، ومن ثمراتها منح حرية المعتقد وبناء إرادة الاختيار، فالمجتمع الإسلامي المنشود ليس مجتمع الأمن والمساواة والعدل فحسب، وإنما هو مجتمع الرحمة

والتراحم والإحسان، وهو مرتبة فوق مرتبة العدل، وفي ضوء ذٰلك يمكن أن نقرأ كلمة الإمام العالم العارف ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، بكل تفكر وإمعان، حيث يقول: «إن الشريعة مبناها وأساسها مصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلىٰ الجور، وعن الرحمة إلىٰ ضدها، وعن المصلحة إلىٰ المفسدة، وعن الحكمة إلىٰ العبث، فليست من الشريعة».

وبالإمكان القول هنا: بأن مقاصد الشريعة، التي تهدف إلىٰ تحقيق مصالح العباد، في معاشهم ومعادهم، هي محور الأحكام في الأمر والنهي، في العبادات والمعاملات والآداب وتوصيف الجنايات وتشريع العقوبات.

وإذا أمعنا النظر في مقاصد الشريعة، التي أسماها بعض الفقهاء بالكليات الخمس، أو الضروريات الخمس: النفس (حق الحياة)، الدين (حق حرية الاعتقاد)، العقل (حق حرية التفكير والتعبير)، العرض (حق النسل والزواج)، المال (حق التملك والتصرف)، التي لا تستقيم الحياة ولا يأمن الناس إلا بتوفرها وحمايتها، نراها جميعاً تتمحور حول حفظ حقوق الإنسان وحماية إنسانية الإنسان وتحقيق كرامة الإنسان، يمكننا القول في ضوء ذٰلك: إن حماية حقوق الإنسان، وإلحاق الرحمة به، وتحقيق كرامته، وإطلاق حريته وإرادته، وإن أي انتهاك لها أو عدوان عليها، يعتبر جريمة كبرىٰ، وخرقاً لحدود الله، قال تعالىٰ: ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا ...﴾ [البقرة:٢٢٩] - أما بالنسبة للجرائم، فيقول تعالىٰ: ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا...﴾ [البقرة:١٨٧] - تستحق العقاب في الدنيا والعذاب في الآخرة، لمن ينجو من عقاب الدنيا ولم يكن عقاب الدنيا كفارة له.

والأمر الذي أريد التوقف عنده قليلاً أن هٰذه المقاصد الخمسة،

التي انتهىٰ إليها الإمام الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ نتيجة استقراء الأحكام الشرعية، ودرج علىٰ اعتبارها من جاء بعده من الفقهاء والدارسين، هي اجتهاد لا يقتضي بالضرورة أن تكون هٰذه هي المقاصد حصراً دون غيرها، بل الأمر - فيما نرىٰ - مفتوحاً للاجتهاد وإبصار مقاصد أخرىٰ في ضوء مستجدات العصر والأوليات الغائبة عن إدراك الناس، أو ضمور وغياب بعض المعاني التي كانت حاضرة في المجتمع الإسلامي، هٰذا من جانب.. ومن جانب آخر، نعاود القول: بأن الاعتداء علىٰ هٰذه المقاصد أو هٰذه الحقوق الإنسانية الطبيعية الممنوحة بأصل الخلق وحكم الشرع، يعتبر جريمة فردية وجماعية في وقت واحد.

ولم يكتف الإسلام بالنص علىٰ أن الاعتداء علىٰ هٰذه الحقوق، أو انتهاك هٰذه الحدود، يعتبر جريمة، بل تجاوز ذٰلك إلىٰ النص علىٰ العقوبة أيضاً، حتىٰ ينفي الجريمة من الأرض ولا يدع مثل هٰذه الجرائم الخطيرة علىٰ حقوق الإنسان للاجتهاد وتقدير البشر؛ لأن البشر هم محل تنفيذ العقوبة وليس تشريعها.

فإذا كان عمدة القانون الجزائي (الجنائي) عالمياً أن لا عقوبة ولا جريمة إلا بنص، ليكون الإنسان علىٰ بينة من أمره فيما يفعل وما يدع، فإن الإسلام سبق إلىٰ ذٰلك بقرون عديدة بما يطلق عليه مصطلح «الحدود»، إضافة إلىٰ أن تحديد الجرائم والعقوبات وإنفاذها هو دين من الدين وليس من وضع البشر؛ لأن الله الذي خلق الإنسان هو أعلم بما يصلح حاله ويحفظ أمنه، ويحول بذٰلك دون أن يكون القانون ألعوبة بيد الإنسان، يغيِّره ويبدله كلما تعارض مع مصلحته، وقد يضعه في كثير من الأحيان ليكون قنطرة يعبر عليها إلىٰ التسلط علىٰ الآخرين، هٰذا عدا عن أن الإنسان المشرَّع له يأبىٰ أن يقبل، من الناحية النفسية والعملية، مواضعات إنسان مثله، قد يجهله وقد يعتبر التشريع سبيلاً للتسلط عليه، إضافة إلىٰ أن

الإنسان يصير في هٰذه الحالة هو واضع القانون وهو محل تطبيقه!

وفي غياب التنصيص علىٰ الجريمة والعقوبة تبدو الخطورة كبيرة، خاصة في الجرائم السياسية والاجتماعية، الكبرىٰ، التي تهز كيان المجتمع وتحول دون تحقيق مصالح العباد في الدنيا والآخرة.

وحتىٰ لا تبقىٰ حقوق الإنسان مدعاة للعبث والاختراق، ولا يبقىٰ أمن المجتمع فيما يشكل كيانه عرضة للاهتزاز والاضطراب، لذٰلك نُصَّ علىٰ العقوبة في الجرائم التي تهدد كيان المجتمع وتفقده أمنه، من اللّه، ليتساوىٰ أمامها الناس جميعاً، ولأن القانون في كثير من الأحيان، وخاصة إذا كان من وضع البشر، يفتقد احترامه، ويُنتهك من قبل أصحاب النفوذ، وبذٰلك يتحول ليصبح كنسيج العنكبوت لا يلتقط إلّا الحشرات الضعيفة، أما الحيوانات القوية فتمزقه، أو تستبدله في أحسن الأحوال، أو تتخفىٰ حتىٰ لا يطالها.

وإذا كان للقاضي والمجتهد من مجال في إطار «الحدود» التي تنتظم الجميع دون استثناء ـ **«إنَّما أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ أنَّهُمْ كانُوا إذا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ وإذا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَأيْمُ اللَّهِ لَوْ أنَّ فاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَها»**[1] ـ فإنما يكون الاجتهاد في محل الحكم، أو محل تنزيل الحد، ومدىٰ توافر الشروط لتنزيله، والحيلولة دون إقامته عند وجود شبهة.

إن الإيمان بأن الحدود (العقوبات المحددة والمنصوص عليها) هي من عند خالق البشر، المطلع علىٰ خفايا نفوسهم **«إن لم تكن تراه فإنه يراك»**، العالِم بتقلباتهم وتكوينهم، بفطرتهم وغرائزهم، يمنح هٰذا القانون أو هٰذا التشريع عدة مزايا، يأتي في مقدمتها: عدم التحيز، لأنه من اللّه؛

---

(١) أخرجه البخاري.

والملاءمة لأنه من خالق البشر ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ [الملك]؛ والمساواة أمامه بين العباد؛ والاحترام في حالة الغيب والشهادة، واكتساب الثواب بالإيمان به وتطبيقه، والاستشعار بالمسؤولية الذاتية تجاهه، ونمو الوازع الداخلي لالتزامه وعدم الإخلال به، والشعور بالأمن والاطمئنان، عنصري السكينة والتنمية، يقول الرسول ﷺ: **«إقامَةُ حَدٍّ بأرْضٍ خيرٌ لأَهْلِهَا مِنْ مَطَرِ أرْبَعِينَ لَيلَةً»**[1]، وعن عُبادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ﷺ، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«أَقِيمُوا حُدُودَ اللَّهِ فِي القَرِيبِ وَالبَعِيدِ، وَلا تَأْخُذْكُمْ فِي اللَّهِ لَوْمَةُ لائِمٍ»**[2].

وحسبنا أن نقول: إن التزام الحدود عبادة، وإنفاذها عبادة، وتلقي عقوبتها بالنسبة للمذنب عبادة وكفارة، وإنها سبيل أمن المجتمع والفرد وحماية حقوقه وكرامته.

وعلىٰ الرغم من أن الحدود إنما شرعت لحماية المجتمع وتحقيق أمنه في الأساس وليست لإقامته، فهي تساهم أيضاً ولو بشكل غير مباشر بإقامته وتنميته؛ لأن الأمن مناخ التنمية، وبدون العدل والأمن تصبح دعاوىٰ التنمية والتحديث والإصلاح أسطورة أو سخرية صغيرة، أو كبيرة.

وإشكالية تحقيق أمن الفرد والمجتمع ووقايته من الجريمة، لها في الإسلام فلسفة، أو رؤية متفردة أو متميزة، حسبها ابتداءً أنها متأتاة من الوحي، من الخالق، أولاً وقبل كل شيء، وإذا كانت من الخالق فهي ملائمة وناجعة.

فالإسلام بالنسبة لمعالجة الجرائم وتحقيق أمن المجتمع وتنميته لم يقتصر علىٰ تشريع العقوبات، من خارج النفس، علىٰ ما في تشريعها وملاءمتها من ردع ونفي للجريمة من الأرض وضمان حياة وأمن

---

(١) أخرجه النسائي.

(٢) أخرجه ابن ماجه.

المجتمع، بل تجاوز إلىٰ بناء الوازع الداخلي وتنمية الرقابة الذاتية علىٰ طريق الإيمان بقدسية هٰذه التشريعات وثواب التزامها والتربية والتدريب عليها. والأهم من ذٰلك أنه لم يقتصر علىٰ الوصايا والمواعظ والتعاليم والقيم، وهٰذا مستوفىٰ كله، وإنما أضاف إلىٰ البناء النفسي والحس بقدسية التعاليم وأنها دين من الدين، أن وضع أيضاً التشريعات الملزمة من خارج النفس... فبنىٰ الإنسان من داخل نفسه وضبطه من خارج نفسه، في الوقت نفسه، فالعقيدة والعقوبة تسيران جنباً إلىٰ جنب.

لذٰلك نرىٰ اليوم أن عالم المسلمين، أو بلاد العالم الإسلامي، التي تعيش علىٰ بقية البقية من القيم الإسلامية، لا يمكن أن تقاس الجرائم فيها بالجرائم التي تقع في غيرها من المجتمعات، علىٰ الرغم أيضاً من أن الكثير من العقوبات الإسلامية لا تطبق.. فالإيمان بحرمة الجريمة وآثامها وحسابها عند اللّٰه يحول دون تفشي الجرائم وانتشارها في المجتمع، فكيف إذا أضيف التشريع الملزم إلىٰ التربية السليمة؟

ـ إنفاذ العقوبات.. وقاية للمجتمع:

إن إنفاذ العقوبات هو إحدىٰ الضمانات الكبرىٰ لوقاية المجتمع من الجريمة الفردية والمنظمة، ذٰلك أن من أَمِن العقوبة أساء الأدب.

وهنا قضية قد يكون من المفيد التوقف عندها ولو بشكل يسير وبما يتسع له المجال، وهي أن الكثير من الدول والثقافات المعاصرة حاولت النيل من قيمة العقوبات البدنية، واعتبارها نوعاً من التوحش، والهمجية، وهدر كرامة الإنسان، والعدوان علىٰ حقه الطبيعي في الحياة والتمتع بحياته وحواسه!

ولا نريد هنا أن نقلب صفحات تلك الثقافات إلىٰ ممارساتها في القتل الجماعي واستخدام أسلحة الدمار والأسلحة المحرمة، وحرمان

الناس من أبسط حقوقهم، وإعطاء نفسها الحق المطلق فيما تعتبره جريمة وما لا تعتبره جريمة، علىٰ مزاجها، وتدفع بأفعالها وتسلطها وهيمنتها وحرمانها الناس من حقهم في بلدهم وثرواتهم إلىٰ اقتراف الجرائم والمواجهات، ولكن هنا نريد أن نقتصر علىٰ ما انتهت إليه تلك الفلسفات والثقافات من الفشل في منع الجرائم، بسبب عدم السماح بالعقوبات البدنية، وإعلانها العودة للإقرار بأن بعض الجرائم لا تردعها إلا العقوبات البدنية، فعادت لإقرارها وممارستها من جديد، بعد أن جعلت مجتمعاتها حقلاً لتجارب عديدة في هٰذا الشأن.

أما التفسير القاصر لأسباب الجريمة، وعوامل وجودها، والخلط في ذٰلك، وتغييب الأسباب الحقيقية، وممارسة الخداع، وتسييس أسباب الجرائم بدل الاعتراف بالحقيقة، فحدث ولا حرج.

فكثيراً ما فسر العديد من الجرائم بالبعد الاجتماعي، ونحن هنا لا ننكر دور الحرمان، والتشرد، وفقدان الحنان، وغياب العطف الأسري، في صنع الجريمة، لٰكن كثيراً ما نلاحظ وجود هٰذه الأسباب وعدم وقوع الجريمة، بل علىٰ العكس من ذٰلك فإن المعاناة قد تنتج أناساً أسوياء رحيمين، لأنهم الأكثر إدراكاً لمرارة الحرمان.

وكثيراً ما تفسر الجرائم بعامل العوز والفقر ـ والفقر عامل بلا شك ـ لٰكن الكثير من الفقراء كان فقرهم سبب جودهم وكرمهم ورحمتهم بالناس وزهدهم وقناعتهم، وأن الكثير من الجرائم تأتي من أبناء الأغنياء، ومساحة الجرائم في المجتمعات الصناعية وذات الدخل الكبير تفوق بمئات المرات جرائم المجتمعات الفقيرة، بل نكاد نقول: إن ما يكشف عنه من جرائم الرشوة، والاختلاسات، والقتل، وتبييض الأموال، وشراء الذمم والضمائر، إنما تكاد تتمركز في الأوساط المالية الكبيرة؛ لأنها تعتقد أنها قادرة علىٰ الانفلات من العقوبة، وتغيير القوانين، وشراء

القضاة، هذا إلى جانب الكثير من الأسباب المدعاة التي لا يتسع المجال لتتبعها.

ـ الاستبداد.. ومناخ الجريمة:

لكن أعتقد أن السبب الأساس لاستنبات معظم الجرائم هو: الاستبداد، والتسلط، والهيمنة، والاستفزاز، والتحدي لعقيدة الناس وثقافتهم، وكبتهم، وحرمانهم من حرية الاختيار.. السبب هو: الاحتقان السياسي، والثقافي، والظلم الاجتماعي، وعدم وجود أدوات التعبير وممارسة التغيير، الأمر الذي يقود إلى الانفجارات من الأغنياء والفقراء وسائر شرائح المجتمع على سواء.

إن مناخ الاستبداد والقهر والاستئثار بالثروة هو الذي ينتج الجريمة الفردية والمنظمة، بل يطور أساليب وأنواع الجرائم بالقدر نفسه الذي تتطور فيه أدوات القمع والتعذيب والقهر والاستبداد وتسلط الإنسان على الإنسان.

فالجريمة ـ كما أسلفنا ـ مكتسبة وليست فطرية، والمدرسة القانونية التي روجت للإجرام بالفطرة وذهبت تضع مواصفات عضوية لأصحابها انتهت لتصبح مثالاً للتندر؛ فالإنسان مفطور على فعل الخير، والجريمة إصابة ومرض، ولكل مرض سبب، ولكل مرض دواء، ولكل حالة ظرفها، والعلاج إنما يكون بمعالجة الأسباب المنشئة، كما يكون بالعقوبة الرادعة للجريمة الواقعة، لمحاصرة الآثار ونفي الجريمة من الأرض، وتحقيق أمن المجتمع، ففي العقوبة أمنٌ للمجتمع، يقول تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [البقرة:١٧٩]، لأن الجريمة تروع الجميع بأقدار متفاوتة: ﴿أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًاۚ...﴾ [المائدة:٣٢].

وقد يكون من الإشكاليات الكبرىٰ في عالم اليوم، أو في حقبة «العولمة» وممارسة عمليات الإكراه والإذعان والاغتصاب الثقافي والسياسي من قبل القوي المهيمن، أن تتحول العقوبات إلىٰ جرائم كبرىٰ أخطر بكثير من الجرائم المدعاة وأبعد أثراً.

كما أن الوجه الآخر للإشكالية عندما يعطي الأفرادُ أنفسهم الحق في إنفاذ العقوبات متذرعين بفلسفات ومسوغات وأفكار تدعو إلىٰ الحزن والإشفاق عليهم، تلك الفلسفات والمسوغات التي فتحت الباب أمام العبث بالأحكام الشرعية، ذٰلك أنه من المعروف عقلاً وشرعاً أن هناك من الأحكام الشرعية ما هو منوط إنفاذه بالفرد، وبعضها ما هو منوط إنفاذه بالجماعة، ومنها ما هو منوط إنفاذه بالسلطة والقضاء مع توفر التخصصات المطلوبة؛ أما أن يعطي الأفراد أنفسهم الحق في إنفاذ العقوبات برغم غياب السلطة وعدم توفرها فذٰلك الخطر الذي لا يدانيه خطر، ظناً منهم أن ذٰلك استجابة لأمر اللّه، فاللّه يقول: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾ [المائدة:٣٨]، وقد لا توجد سلطة لقطع يد السارق؛ إذن فلنمارس القطع حتىٰ لا يعطل الحكم!

إن الكثير من الجرائم تمارس اليوم، علىٰ مستوىٰ الذات و(الآخر) تحت مسمىٰ «العقوبات».. فبعض العابثين بالأحكام الشرعية أفتوا لأنفسهم في حال غياب الدولة المسلمة أنهم الدولة، يمارسون سلطانها، وفي حال غياب الإمام هم الإمام الذي يجيش الجيوش ويعلن الحرب ويقيم العهود... إلخ، وفي حال غياب السلطة القضائية هم القضاة، ينفذون الأحكام بالناس، ويصفونهم بالإجرام... أليس هٰذا يفضي إلىٰ جرائم أكبر في حياة الناس باسم إيقاع العقوبات؟!

ولا يدري هٰؤلاء ما يترتب علىٰ ذٰلك من الشر المستطير، وأن هناك شروطاً مطلوبة في مقدمتها إقامة السلطة القضائية المتخصصة في

دراسة الجريمة، ومدىٰ توفر عناصرها وغياب الشبهات الدارئة للعقوبة، وأن هناك مؤهلات مطلوبة للقاضي، لعل أولها معرفته بالحكم وبمواصفات تنزيله علىٰ محله، وأن نصيب الأفراد من الخطاب الإلٰهي المتعلق بالسارق والزاني والمحارب هو العمل علىٰ إقامة السلطة المنوط بها النظر في هٰذه الجرائم وتقدير العقوبات ومن ثم تنفيذها، وليس ممارسة العقوبة.. وهٰكذا تقع الجرائم والانتهاكات لمقاصد الشريعة باسم الشريعة، وتتحول العقوبات إلىٰ جرائم كبرىٰ في حياة الأمة.

إن الأمن النفسي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي هو العامل الأكثر تأثيراً في رقي المجتمع وحضارته، وأنه من أجلّ النعم وأعلاها، والمناخ الصحي السليم للإنتاج والإبداع والتفكير والتعبير وممارسة حرية التدين والتملك والتصرف بدون قلق أو خوف.

وقد تمنن اللّه علىٰ قريش، صاحبة التجارة والمال، التي تمثل القاعدة البشرية الأولىٰ للرسالة الخاتمة، بأنها خليقة بشكر نعم اللّه الخالق، حيث أطعمها من جوع وآمنها من خوف، وجعل أرضها تحتضن واحة السلام والأمن (البيت الحرام)، قال تعالىٰ: ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًاۗ﴾، وجعل أربعة أشهر من عامها أشهراً حرماً وسلماً لا يجوز فيها أي اعتداء، حتىٰ يكون ذٰلك فرصة للتدريب والتعميم علىٰ سائر أشهر السنة.

وهٰذا ما يؤكد الحاجة للعمل علىٰ دراسة أبعاد الوقاية من الجريمة، وبيان رؤية الإسلام في الوقاية، في هٰذه الحقبة الخطيرة من تطور الجرائم وتعاظمها والتي يمكن أن تسمىٰ «حقبة عولمة الجريمة»، ذٰلك أن الوقاية خيرٌ من العلاج، فما قدمه الإسلام من قيم تربوية وأخلاقية وتشريعية يشكل حاجة ووقاية للحيلولة دون وقوع الجريمة، وما شرعه من العقوبات المتأتاة من خالق الإنسان، العالِم بكينونته، لنفي العقوبة في

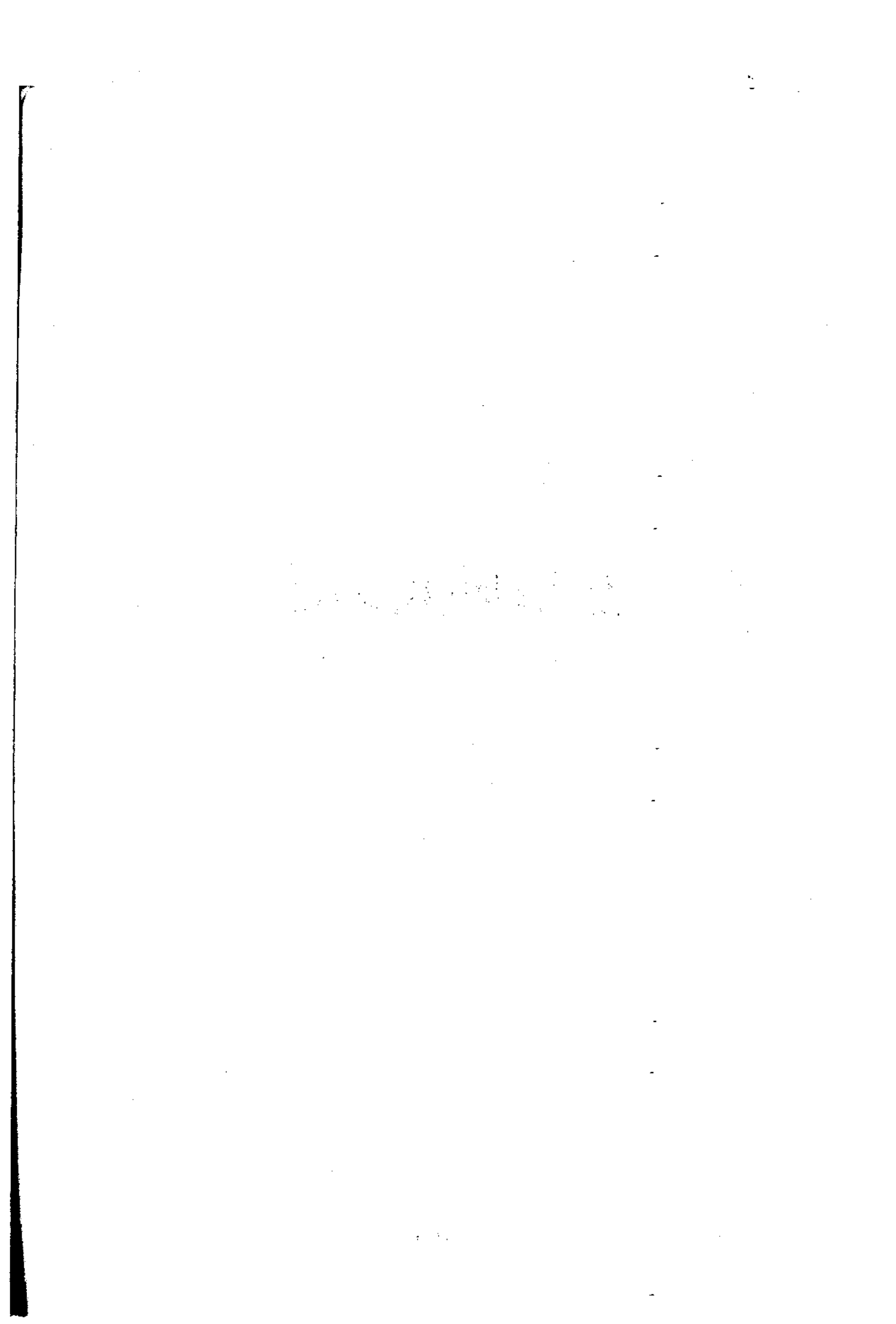
الأرض، هو خير وصلاح وأمن للعالم، يقول تعالىٰ: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾ [البقرة:١٧٩]، ويقول: ﴿أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا...﴾ [المائدة:٣٢]. هٰذا إضافة إلىٰ أن المجتمع الآمن هو مجتمع الإبداع والإنتاج وحرية التدين والتفكير والتعبير، وأن الخطورة، كل الخطورة، تبقىٰ في ما استجد من الجرائم السياسية والثقافية والإعلامية والحضارية «غير المسماة» اليوم، التي يمارسها القوي بما يمتلك من أدوات الهيمنة والتسلط بعيداً عن أي وازع داخلي تصنعه القيم الدينية الصحيحة في نفوس الناس.

إن بناء الوازع الداخلي وتنمية الرقابة الذاتية، إلىٰ جانب التشريعات الملزمة، هو خير وقاية من الجريمة، التي تحول دون تنمية المجتمع وسعادة الإنسانية.

والحمد لله رب العالمين.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

بناء عالم الطفولة



مرتكز النهوض الإخلاص في النية والصواب في العمل، ومنطلقه حب الخير للإنسانية والعمل علىٰ إلحاق الرحمة بها، لذٰلك فطر اللّٰه النفس الإنسانية علىٰ حب الخير، وجعلها مؤهلة لاكتساب الخير، والنزوع إليه وفعله، والشعور بالسعادة والبشر بتحقيقه وتحصيله؛ وسوّىٰ النفس البشرية تسوية مميزة عن سائر الخلق، وركز فيها طاقات وإمكانات من الصعب جداً إدراكها والإحاطة بها، وجعل مفتاح هٰذه الإمكانات والطاقات المركوزة في النفس البشرية بيد الإنسان نفسه، وجاءت هداية الوحي، أو معرفة الوحي، لترشده إلىٰ المناهج والوسائل القادرة علىٰ تفجير ينابيع الخير في نفسه، وجعل الحيدة عنها مدعاة للوقوع في الشقاء والفجور والفساد والبوار، فقال تعالىٰ: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ۝١٠﴾ [الشمس].

لذٰلك قد نبصر من بعض أبعاد هٰذه الآيات أن اللّٰه خلق النفس ابتداءً (سويّة)، وجاءت تسويتها بهٰذه الكينونة وولادتها كصفحة بيضاء نقية، وأن أمر تزكيتها وتربيتها وتنميتها علىٰ فعل الخير وممارسته بيد الإنسان، فهي خامة بكر مهيأة للتصنيع والتشكيل؛ كما أن تدسيتها وإفسادها بالمعاصي منوط بالإنسان أيضاً.. ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ۝١٠﴾ [البلد].

ولعل المسؤولية تعظم وتشتد أيضاً إذا أدركنا أن التربية علىٰ الخير والسير في طريقه امتداد لأصل الخلق ونقاء النفس، وأن الفساد والإفساد

والتدسية والإصابة أمر طارئ عليها، وأن رصيد الفطرة من الخلق على الخير يشكل إمكانية قادرة باستمرار على التوبة والإنابة والتجاوز والنزوع إلى الأصل السوي، أو أصل التسوية، وفي هذا ما فيه من آفاق وأمداء وفضاءات لإمكانات تربوية مفتوحة للولوج منها لتصويب المسيرة وتزكية النفس وتنميتها والارتقاء بها.

وفي الحديث القدسي: «... **إنّي خَلَقْتُ عِبادِي حُنفاءَ كُلَّهُمْ وإنَّهُمْ أَتتهُمُ الشَّياطِينُ فاجْتالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ، وَحَرَّمَتْ عَلَيْهِمْ ما أَحْلَلْتُ لَهُمْ، وأمَرَتْهُمْ أنْ يُشْرِكُوا بِي ما لَمْ أُنزِلْ بِهِ سُلْطاناً**...»[1].. والطفل (كخلق سوي) في سنيّه الأولى يشكل المسافة الأقرب لأصل الخلق، والإمكانية الأكبر للتزكية والوقاية من التدسية، والمحل الأكثر قابلية للفعل التربوي، والوقاية تزكية أيضاً.

وقد بيّن الرسول المربي، الذي أدبه ربه فأحسن تأديبه، الذي بيّن أن مسؤولية التربية والتزكية للإنسان المولود على الفطرة منوطة بالإنسان، فقال ﷺ: «**ما مِنْ مَوْلُودٍ إلّا يُولَدُ عَلىٰ الفِطْرَةِ، فأبَوَاهُ يُهَوِّدانِهِ أوْ يُنَصِّرانِهِ أَوْ يُمَجِّسانِهِ**»[2]؛ وكانت سيرته ﷺ أنموذجاً للاقتداء في مراحل حياته كلها، حيث تجسدت قيم الوحي ومعانيه في سلوكه، فكان خُلقه القرآن، كما وصفته السيدة عائشة رضي الله عنها.. وهل الأدب والتأديب والتربية والثقافة والتثقيف في نهاية المطاف والمقصد النهائي إلا تحويل القيم إلى سلوك ومهارات مكتسبة تتطلبها الحياة، التي خُلق الإنسان لإعمارها وفق قيم السماء، وتجسيد الفكر في الفعل؟

من هنا تأتي أهمية ما ندعو له دائماً من ضرورة بذل الجهد والعمل المستمر لاكتشاف مواطن الخلل في مسيرة الأمة، ودراسة أسبابها، وفتح

---

(١) أخرجه مسلم.
(٢) أخرجه البخاري.

أبواب الاجتهاد الفكري والمثاقفة والمدارسة والمحاورة علىٰ مصراعيها، وكسر الحاجز النفسي واسترداد عافية العقل المسلم، محل تلقي الوحي، ليمارس رسالته ووظيفته وحقه في الاجتهاد بلا خوف، بل بمزيد من التوثب والقلق (السوي) والفاعلية والدافعية واستشعار أن ذٰلك عبادة وتدين من الدين، وحتىٰ لو قاد الاجتهاد إلىٰ الوقوع في الخطأ، فالخطأ أحد طرق الوصول إلىٰ الصواب، والخطأ معفو عنه في الإسلام بشكل عام: «**إِنَّ اللَّهَ تَجاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الخَطأَ وَالنِّسْيانَ وما اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ**»[1]؛ لأن الخوف من الوقوع في الخطأ يكبل العقل، ويشل الطاقة، ويطفئ الفاعلية، ويشيع الركود والتقليد والسقوط في التخلف.

وإذا كان الخطأ معفواً عنه بشكل عام، كما أفاد حديث الرسول ﷺ، فإن الإقدام علىٰ الاجتهاد والخطأ فيه مأجور صاحبه علىٰ جهده واجتهاده وفعله ومحاولته الوصول إلىٰ الصواب، وليس الأجر علىٰ الخطأ، كما قد يفهم من ظاهر الحديث، وإنما علىٰ الجهد والفعل والمحاولة، ليبقىٰ البحث عن الحقيقة والسعي إليها والحوار والمثاقفة والتقويم والمراجعة والمناصحة والنقد هي بؤرة الفاعلية ومرتكز الدافعية للبحث عن الصواب، والتحري للحقيقة هو الهاجس الدائم لكل مسلم في ميدانه، ولعلنا نقول هنا: إن حالة التخلف والركود وشيوع التقليد الجماعي والتخاذل الفكري والثقافي سببه العميق، إلىٰ جانب الاستبداد السياسي، ملازمه الثقافي من الإرهاب الفكري، وما يمارس من التحريم والتأثيم والتخطيئ لاجتهاد الإنسان.

ـ التارجح بين معرفة الوحي.. ومعرفة العقل:

إن الإرهاب الفكري، يعتبر الحارس القوي وغير الأمين للاستبداد

---

(١) أخرجه ابن ماجه.

والإرهاب السياسي بشكل عام، والإرهاب الديني بشكل أخص، هو الذي عطل العقل وشل حركته وأقعده عن وظيفته، أو بشكل عام ألغىٰ الإنسان؛ حتىٰ شاعت في أوساطنا المتدينة شعارات محزنة هي أقرب للفزاعات المخيفة تنفر من العقل وتحذر من التفكير، فالخوف من الخطأ أطفأ الفاعلية، وجمد العقل، وعطل قيم الوحي، وأدىٰ إلىٰ التخلف والاستنقاع الحضاري، علماً بأن فترات النهوض والتألق والإنجاز الحضاري في تاريخنا الطويل إنما تحققت عند التقاء معرفة الوحي بمعرفة العقل.. ولا ندري ما قيمة معرفة الوحي بلا عقل، أو لمن لا عقل له، وما قيمة معرفة العقل وما فائدتها للإنسان بلا تسديد الوحي ومرجعيته وتأطيره؟!

لذلك، فقد تكون الإشكالية اليوم بتوفر نصوص الوحي وقيمه ومعرفته وغياب وظيفة العقل في الاجتهاد في تنزيل هٰذه القيم وهٰذه المعرفة علىٰ الواقع وتقويمه بها، وهٰذه وظيفة العقل.

لذلك، فالإشكالية قد تكون بوجود معرفة الوحي وغياب معرفة العقل، أو علىٰ الطرف الآخر بوجود معرفة العقل وغياب معرفة الوحي، حتىٰ وصلت الإصابة أو الإشكالية إلىٰ درجة أصبح من المقبول في أوساطنا الثقافية المتخلفة أو ذات الثقافة المغشوشة أن يطلق علىٰ كل من يحاول أن يسترد وظيفة العقل في النظر بقيم الوحي وكيفية تنزيلها علىٰ الواقع بأنه عقلاني أو عقلي، وكأننا نريد أو نروج لمجتمع ولإنسان لا عقل له!

ولا ندري كيف يكون تلقي الوحي بلا عقل، الذي هو محل الخطاب ومحل فهم الوحي وتطبيقه والاستجابه له والاستدلال عليه وحمله ونشره وبيانه وإبلاغه وتحقيق الإقناع به والاعتناق له؟

ولعل ذٰلك يعتبر من مظاهر التخلف وإفرازات عقلية التخلف، التي

تنعكس علىٰ كل شيء، وعند ذٰلك تتحول معرفة الوحي من عامل للنهوض والارتقاء إلىٰ سبب في تكريس التخلف والجمود وانطفاء الفاعلية، حيث يحاصر العقل ويحبس بين جدران المحرم والممنوع، مع أهمية الاعتراف هنا بأن معرفة الوحي بالنسبة للمسلمين هي التي حركت العقل وحررته وحولت الأمة الأمية، إلىٰ أمة عالمة متعلمة تنشد التعلم والارتقاء، أنتجت حضارتها، وكانت معرفة الوحي وسيلتها في الممانعة الحضارية والثقافية والحماية لها من الذوبان، لتبقىٰ دائماً مؤهلة، حال العودة إليها والاجتهاد في تنزيلها علىٰ الواقع، لعلمية معاودة النهوض، كما يؤكد ذٰلك المسيرة الحضارية وفترات النهوض.

إن معرفة الوحي، إذا أُدركت بكل أبعادها، تشكل أكبر محركات الإمكان الحضاري الذي تمتلكه الأمة المسلمة، كما أنها تشكل المرتكز والمحور الأساس لكل نهوض؛ وبالإمكان القول، بكل استقراءٍ للتاريخ وقراءة للواقع بشكل أمين، وبكل يقين اعتقادي يسبق هٰذا الاستقراء وتلك القراءة: إن أية محاولة نهوض في عالم المسلمين، حاولت تجاوز معرفة الوحي، أو لم تتمكن من إبداع الوسائل (وهي مُنتَج العقل) للتواصل والتعامل والتفاعل معها باءت بالفشل.

وقد تكون الإشكالية في عالم المسلمين، بعدم إدراك السبب الحقيقي، الأمر الذي قاد إلىٰ محاولات الانسلاخ من معرفة الوحي واتهامها بأنها ضد العقل والتفكير، والارتماء علىٰ (الآخر)، حيث تبدو الظاهرة المقلقة اليوم: عقل بلا وحي، ووحي بلا عقل، أو بتعبير آخر: علم بلا دين (بغي وتدمير وتسلط) ودين بلا علم (جمود وتخلف وعجز وفراغ).

وقد يكون صحيحاً إلىٰ حد بعيد أن معرفة الوحي نزلت علىٰ الأمة الأمية التي لا تقرأ ولا تحسب، كما أشار القرآن: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى

﴿ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [الجمعة:٢]، وكما بيّن الرسول ﷺ: **«إنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لا نَكْتُبُ وَلا نَحْسُبُ»**[١]، ومع ذلك أحسنت التلقي والتعامل مع معرفة الوحي، والتحول من الغياب إلى الفعل الحضاري، من الأمية إلى العلم والمعرفة، حيث شكلت معرفة الوحي بعثاً وإحياءً وتعليماً وتربية: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٢﴾ [الجمعة].

والقرآن ميسر للذكر: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ۝١٧﴾ [القمر]، وخطاب للناس جميعاً: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف:١٥٨]، والتفاعل معه جاء بدرجات متفاوتة.

بل لعلنا نقول: إن بقية البقية الباقية من معرفة الوحي، التي ما نزال نتحصل عليها، لا زالت تشكل لنا رؤية ودليل تعامل، على مستوى الأسرة والطفل والمرأة والجوار والمال والحكم والعبادة والمعاملة والخلق... إلخ، وأن بقية البقية من الأحكام الشرعية في تلك المجالات جميعاً ما تزال أيضاً هي القوة المانعة لنا من السقوط والانكسار الحضاري، لكن الإشكالية هي كيفية تحويل هذه القوة أو الرؤية المانعة إلى رؤية دافعة ومحرك أساس في الفعل الحضاري اليوم؟

حيث لا بد من التفريق دائماً بين الرؤية العامة، أو الثقافة العامة التي يأخذ كل منها بنصيب، وبين الرؤية الخاصة أو الثقافة الخاصة أو التخصصية، التي يضطلع بها أفراد بأعيانهم، ذلك أن الإيقاع الإسلامي عامة، في مجالات التربية والنفس والاجتماع والإنسان، هذه الشعب المعرفية الخطيرة، ما يزال عاماً عائماً بعيداً عن التخصص والإحاطة بعلم الأشياء، لذلك تأتي النتائج، غالباً ودائماً، محزنة وكليلة ومجافية للحقيقة.

---

(١) أخرجه البخاري.

فإذا كانت الثقافة هي الرحم والمناخ والرؤية التي تدفع إلىٰ التخصص في العلم، وتحدث الفاعلية، فإنها تبقىٰ دون القدرة علىٰ أن تحل محل العلم والتخصص، ذٰلك أن العلم هو الإحاطة بكل الجوانب عن الشيء المطروح، بينما الثقافة تعني المعرفة العامة والقدرة علىٰ القراءة العامة والحكم العام، الذي قد يحمي الشخصية ويحول دون الذوبان والاختراق، لكنها تبقىٰ غير قادرة علىٰ الإبداع والإنتاج المأمول من العقل التخصصي في ضوء معرفة الوحي وما تشيعه من مناخ ثقافي سليم.

لذٰلك نعتقد أن حالة النهوض والإنجاز والتنمية والتجاوز تتطلب ثقافة مرجعية منطلقة من معرفة الوحي، وبرامج وخطط ومناهج منطلقة من معرفة العقل وكسبه العلمي والمعرفي، فمعرفة الوحي تشكل الدافعية والفاعلية للعقل - كما أسلفنا - ومهما انتظرنا أن تقوم الثقافة مقام العلم، بمعناه التخصصي، وتوهمنا أننا قادرون علىٰ أن نقدم برامج وخطط، دون تخصص، فإن ذٰلك سوف يسلمنا إلىٰ الفشل والتخلف، وعندها تفقد الثقافة مهمتها ووظيفتها ورسالتها ودورها.

وقد تكون الإصابة الكبرىٰ اليوم، في معظم أنشطتنا المعرفية ومشاريعنا للنهوض وردم فجوة التخلف، كامنة في الخلل بين وظيفة الثقافة المنطلقة من قيم الوحي ومعرفته، والعلم المتحقق من كسب العقل ووظيفته. فإشكالية وضع الثقافة مكان العلم، والطلب إليها تقديم البرامج والخطط، تماماً كوضع العلم مكان الثقافة، والطلب إليه وضع الرؤية والمرجعية والقيم والمعيار.

والوضع السليم هو في التزاوج بين الثقافة التي تقدم الرؤية والمرجعية والمنطلق وتحدد الهدف وتصنع البيئة الذهنية والمناخ الفكري، وبين العلم الذي يبصر الحقائق ويقدم البرامج ويضع الخطط ويراكم الخبرة ويقدم الحلول المناسبة للمشكلات التي تعترض الأمة.

إن هٰذا الخلط بين المعرفتين، معرفة الوحي ومعرفة العقل، بين الثقافة والعلم، دفع بالكثير منا إلىٰ نوع من الجراءة في ارتياد آفاق وتقديم آراء واقتراح حلول وتقديم برامج دون أن يتوفر علىٰ القدر أو الحد الأدنىٰ المطلوب من الكسب العلمي التخصصي، مهما كانت المشكلات المطروحة، سواء كانت أسرية اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو علمية أو إعلامية أو تنموية ... إلخ، حتىٰ أشد الإشكاليات غموضاً وتعقيداً نندفع إلىٰ التعاطي معها دون أن ندرك أبعادها وعقدها، ومصالحها ومفاسدها، والسبب بسيط هو أننا لا نحيط بعلمها ولا نبصر مآلاتها، فهل ينطبق علينا هنا بعض آفاق قوله تعالىٰ: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ﴾ [يونس:٣٩]؟

وما لم نتأدب بأبسط قواعد المنطق، التي تقضي: بأن «الحكم علىٰ الشيء فرع عن تصوره» فنتوقف عن الخوض فيما لا علم لنا فيه ولا تصور له، ونلتزم أدب المعرفة، ونعطي السهم باريها، ونعطي الخبز خبازه، فسوف تستمر رحلة التيه وعدم الجدوىٰ في الكثير من أنشطتنا ومؤتمراتنا؛ لأنها لا تخرج عن كونها مراوحة في المكان الواحد، ومحاولة للتعامل مع المشكلة دون امتلاك الأدوات الملائمة لها أو المفاتيح الصحيحة لمغاليقها.

لذٰلك كله نقول: إن الإحساس بالتخلف لم يقدنا إلىٰ إدراك أسبابه في كثير من الأحيان، وبقينا عند عتبة الإحساس والنواح والصراخ، وإن هاجس النهوض منذ زمن طويل يراودنا جميعاً ويدفعنا إلىٰ حماسات ومحاولات دون أن تحقق علىٰ طريق النهوض شيئاً؛ حتىٰ مفهوم النخبة أو أهل الحل والعقد، لحقت به الإصابة، وتحول هٰذا المصطلح أو هٰذا المفهوم علىٰ أيدينا إلىٰ صورة بائسة لا تختلف فيها النخبة عن العامة، ومن يسمون بالعلماء عن الدهماء؛ لأن لكل قضية وفن ومعرفة أهل

حلها وعقدها من الخبراء والمختصين، القادرين علىٰ النظر وتقليب الأمور علىٰ وجوهها جميعاً، والقيام بالمقارنات ودراسة الظروف المحيطة والإمكانات المتوفرة وبصارة المستقبل وتقديم الحلول والخطط اللازمة وعقد العزم علىٰ الفعل بعد الفكر.

فأهل الحل والعقد، أو النخبة، الذين ينصِّبون أنفسهم قادة للأمة، قد يمتلكون بعض الثقافة الإسلامية وشيئاً من علوم الأحكام الشرعية، لكنهم يجهلون الكثير من الخبرات والحقائق العلمية اللازمة للنظر في الأمر المطروح، الذي قد يكون من أدق القضايا وأخطرها، فيتحولون إلىٰ عبء وأهل حل وسبب في التحلل الحضاري دون أن يكونوا أهل عقد.

- ملامح استراتيجية في بناء عالم الطفولة:

لذٰلك نرىٰ أن النظر في إشكالية النهوض وصناعة المستقبل، أو بناء عالم الغد الذي يمثله عالم الطفل اليوم، يتطلب إضافة لما تمنحه معرفة الوحي من الرؤية الثقافية، التي تبصر الحياة بكل أبعادها وامتداداتها، والمرجعية التي تشكل المعيار والقيمة لكل أنشطة الحياة، والعين السحرية التي تراقب جودة الإنتاج وسلامته واتسامه بالمواصفات الشرعية المطلوبة قبل تسويقه، يتطلب وضع استراتيجية شاملة في المجالات المتعددة، تسبقها دراسة وتحليل للواقع، والتعرف علىٰ أسباب التخلف، وفرز الجوانب الإيجابية واعتمادها ومحاولة تنميتها والامتداد فيها، وتحديد الجوانب السلبية ومحاصرتها ومعالجة أسبابها.

ولعل أول الخطوات في ذٰلك تتمثل في تقويم الواقع ونقده بشكل صحيح، واعتبار ذٰلك من أهم مكونات الرؤية الاستراتيجية المطلوبة، ومن ثم التعرف علىٰ الإمكانات المتاحة والظروف المحيطة، والاستهداء

بالتجربة التاريخية على مستوىٰ الذات و(الآخر) معاً، واستحضار الظروف المحلية والإقليمية والدولية ومحركات العولمة اليوم وأهدافها ووسائلها ومؤثراتها، حتىٰ لا تكون الرؤية معزولة عن بصارة العالم وتطوره وتسارعه وأثره وتأثيره.. وهٰذه الاستراتيجية الشاملة لمعالجة إشكالية النهوض، لها أبعاد متعددة، وتخصصات معرفية متنوعة، واستراتيجيات متكاملة، تشكل بمجموعها الرؤية الشاملة.

ولا شك عندنا أن وضع مثل هٰذه الاستراتيجيات، وحسن تقدير الإمكانات المتاحة والظروف المحيطة، واستشعار المآلات، والقدرة علىٰ تقويم المراحل ومتابعتها، يتطلب مجموعة خبرات ومؤهلات علمية وأدوات تقنية.. إنه يتطلب كسباً علمياً متقدماً في شعب المعرفة جميعاً، أو في جوانب الحياة جميعاً، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية والإعلامية، بحيث تتحقق فروض الكفاية ويتحصل الاكتفاء الذاتي، إضافة إلىٰ الخبرات العملية والميدانية، والقدرة علىٰ المتابعة والتقويم، حيث لا ينفع معها الادعاء والتطاول والحماس والشعارات والخطب الطنانة الرنانة ومجرد الحس بإشكالية التخلف دون الإدراك لأبعادها وكيفيات علاجها.

وهٰذا جميعه يتطلب النفرة لاستدراك التخصصات المطلوبة لبناء الحياة وإقامة العمران وإدارة العمران، أو بمعنًى آخر إحياء الفروض الكفائية، والإحساس، بل والتيقن بأن ذٰلك من مقاصد الدين وضرورياته الأساس، للوصول إلىٰ حقبة الخبراء والعلماء، استجابة لقوله تعالىٰ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ [التوبة]، وقوله: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴿١٤﴾﴾ [فاطر]، وقوله: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ

خَبِيرًا ﴿٥٩﴾ [الفرقان]، بحيث يتحول إدراك أهمية النفرة في التخصصات جميعاً إلىٰ ثقافة يأخذ كل منا منها بنصيب، فلا يثق إلا بأهل الخبرة، ولا يعتمد إلا العلم، ولا يذهب إلا إلىٰ المتخصص.

وبذٰلك يضيق الخناق علىٰ الحواة والمتطاولين والحكواتية، الذين لا يزيدون الأمة إلا خبالاً، إضافة إلىٰ أهمية أن تصبح استراتيجية التنمية وبناء الغد ثقافة جماهيرية عامة، ينسلك فيها الناس جميعاً، كل من موقعه، بحيث يعرف طريقه ليضع إمكاناته وفعله في الموقع المجدي الصحيح، فتصب الجهود جميعها في المجرىٰ العام لمسيرة الأمة.

- متطلبات فهم عالم الطفولة:

وبالإمكان القول هنا: إن من أهم عوامل النهوض وبناء المستقبل وصناعة عالم الغد التمحور حول التربية وصناعة الأجيال القادمة بشكل سليم، استجابة لقوله تعالىٰ: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه:٣٩]. . إن صناعة الغد علىٰ منهج اللّه، علىٰ عين اللّه، يتمحور بكل أبعاده حول حسن صناعة عالم الطفولة.

ونسارع إلىٰ القول: بأن متطلبات عالم الطفولة (مجتمع الغد) بكل مكوناته ومراحله واستحقاقاته ما يزال مجهولاً بالأقدار المطلوبة في عالم المسلمين، وأن هناك قصوراً مفزعاً في التخصصات المطلوبة لعالم الطفل، علم النفس وعلم الاجتماع وعلم التربية، أو إن شئت فقل: العلوم الاجتماعية، حيث ما يزال الكثير منا غاية ما يراه من عالم الطفولة تأمين الغذاء والكساء، كشأن سائر المخلوقات الأخرىٰ، وحتىٰ الذين يحاولون دخول هٰذا العالم والتعامل معه فإنما يدخلونه بدون علم مسبق بالطفولة ومراحلها واستحقاقاتها في كل مرحلة، وبدون امتلاك الأدوات الصحيحة للتعامل معه، علماً بأن التعامل مع عالم الطفولة خطير وخطير

٤٦٥٩/٢٦

جداً، فهو أشبه ما يكون بالتعامل مع المواد الخطيرة وحقول الألغام، نظراً لحساسيته الشديدة وخطورة الخطأ في التعامل معه؛ هٰذا بالنسبة لواقعه وتعقيداته، فإذا تقرر لدينا أن عالم الطفل يمثل مجتمع الغد كانت الخطورة أكبر، والمسؤولية أعظم؛ لأننا بذٰلك لا نقتصر علىٰ إصابة حاضرنا بل يمتد التقصير والجهل إلىٰ تدمير مستقبلنا، ذٰلك أن الخطأ في التعامل مع عالم الطفولة والعبث به، دون دراية وعلم، سوف يشكل منبع التخلف، ويجعل منه حالة مستدامة تحكم الحاضر وتتحكم بالمستقبل.

ونحب أن نؤكد هنا أنه لولا رحمة اللّه بنا، وما نمتلكه من البقية الباقية في حياتنا الفكرية والثقافية من عطاء معرفة الوحي وقيمه في عالم الطفولة، التي تحمي مكونات الطفولة الأساسية، وتحدد ملامحها العامة ومراحلها الرئيسة، وتضع بعض الأحكام الشرعية في التعامل معها والمسؤولية عنها، لأصبحنا أثراً بعد عين، لٰكن معرفة الوحي هي سبيل الحفاظ علىٰ الإمكان الحضاري والاحتفاظ بخميرة النهوض المستمر في عالم الطفولة ومجالات الحياة الأخرىٰ.

إن عالم الطفل بكل أبعاده وفضاءاته واستحقاقاته أصبح يشكل علماً قائماً بذاته، تتشارك فيه الكثير من العلوم الاجتماعية: علم النفس بكل شعبه وتشعباته، وعلم التربية بكل تخصصاته واستطلاعاته واختباراته ومحاولات قياس عطائه ونواتجه، وعلم الاجتماع بكل استقراءاته واكتشافاته، إضافة إلىٰ جميع الوسائل والأدوات التقنية التي تساهم بسبر غور عالم الطفولة، ليأتي التعامل معه من مواقع ومنطلقات صحيحة.

ولم يعد عالم الطفولة أشبه بالصندوق الأسود تصعب معرفة دواخله وحل رموزه وشفراته وتحليل معلوماته واكتشاف الحقيقة التي ينطوي عليها، بل أصبح عالم الطفولة محلاً لكثير من الدراسات والاختبارات

والتحليل النفسي والاكتشافات، حتىٰ بلغت محاولات هٰذه الدراسات اقتحام عالم الأجنة ورسم ورصد تحركاته واستجاباته وتحولاته، في ضوء ما تخضع له الأم من مؤثرات، إضافة إلىٰ ما يقدمه علم الوراثة وعلم الأجنة من محددات وموجهات في الموضوع، ومع ذٰلك فما يزال المجهول في هٰذا الفضاء الكبير أكبر من المعلوم، وما يزال هٰذا القفل المغلق يحتاج إلىٰ تجارب الكثير من المفاتيح والتفسيرات لأنماط من السلوك لم تكن متوقعة.

وعلىٰ الرغم مما يتمتع به عالم الطفل من الصفاء والنقاء والفطرة والنفس السوية ابتداءً والمرآة شديدة الحساسية، الخطيرة واللاقطة، بقدر ما تعظم المهمة والمسؤولية في كيفية التعامل معه، وخطورة ما يقدم له، وخطورة الخطأ في وضع البذور الغلط في تربة الطفولة. . ففي الطفولة تزرع بذور مستقبل الحياة السلوكية، كما تزرع بذور مقومات الرجولة.

لذٰلك، فإن استسهال الدخول إلىٰ عالم الطفولة، لمن يحسن ومن لا يحسن، ومن يعلم ومن لا يعلم، ومن يقدِّر المرحلة ودوافعها ومسالكها ومن لا يقدِّر، وممن قد يقرأ الكثير من الممارسات الطفلية خطأ فيقدم بسبب جهله علىٰ حرمان الطفل من طفولته، قد يؤدي بنا إلىٰ تدمير عالم الطفولة بأيدينا ونحن نظن أننا نحسن صنعاً. . ذٰلك أن الغلط البسيط يشكل لغماً موقوتاً في داخل الطفل لا ندري متىٰ ينفجر بصاحبه وبأهله، لذٰلك نرىٰ الفشل الذريع في التعامل مع عالم الطفولة، حتىٰ عند بعض الصالحين من الآباء والأمهات وأصحاب النوايا الحسنة؛ لأنهم إنما يجهلون عالم الطفولة ومتطلباتها واستحقاقاتها وحاجاتها في كل مرحلة، ويحاولون تركيب عقولهم وتجاربهم علىٰ رؤوس الأطفال، كالذي يحاول الإمساك بساق الشجيرة أو أوراقها الحديثة وشدها إلىٰ

الأعلىٰ لتكبر وتثمر قبل أجلها فيقع في قطعها؛ لأنه عاجز عن أدراك سنة الأجل.

ذٰلك أن الكثير من التصرفات، التي قد نراها من الأطفال ونحكم عليها بأنها شاذة وغير سليمة، بسبب جهلنا عالم الطفولة ومتطلباته، تؤكد عند أهل العلم والخبرة أن الشذوذ في غيابها وتغييبها وليس في حضورها؛ لأن الطفل بها يعبر عن نفسه وذاته ومرحلته العمرية، التي لو أدركنا أبعادها بحق لأمكننا اكتشاف مواهب الطفل وميوله واتجاهاته ومن ثم كيفية توجيهها والتعامل معها في كل المجالات والأنشطة.

إن مراقبة سلوك الطفل وردود فعله واستجاباته هي التي تمكن من حسن صناعته، وإن أية غفلة أو غياب عن الملاحظة قد يؤذن بتشكل خاص وخطورة تصعب معالجتها فيما بعد، لذٰلك فإن النص القرآني: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ يحمل أبعاداً ودلالات مهمة ومهمة جداً، يستدعي التفكير بكيفية الصناعة علىٰ منهج اللّٰه وتحت مراقبته ورقابته، ويستدعي التفكير بكيفية مراقبة أنفسنا وسلوكنا في التعامل معه، فقد تلتقط مرآته الحساسة في لحظة ما وغفلة منا ما يشكل شخصيته في المستقبل؛ لأن الصناعة علىٰ العين تعني استمرار المراقبة والتوجيه والمداخلة والعين المفتوحة ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ والإعداد للمهمة المترجاة.

فالطفل مخزون مخيف من الاستعدادات والانفعالات، التي تتطلب أقداراً كبيرة من الحرية حتىٰ يعبر عن ذاته فنتعرف عليها، كما تتطلب البيئة المناسبة لإظهارها والمشاركة في تنميتها، ذٰلك أن التوهم بأن الأوامر الصارمة والكبت الذي يخفي الاستعدادات والانفعالات ولا يلغيها، هو تربيةٌ فيه الكثير من الجهل، كما أن الحكم علىٰ الطفل بالجهل (جهال) وأنه مجرد محل للتلقي والتلقين والاختزان وليس محلاً

للتفكير والانطلاق والمشاركة مجازفة غير مأمونة العواقب، وإن كانت نتائجها القريبة قد تحمل الكثير من الغرر والتغرير.

إن استكناه عالم الطفل وسبر غوره يحتاج إلىٰ الكثير من الحرية والحوار، ويخضع للكثير من المحرضات والأدوات ومراقبة المؤثرات، ليأتي التعامل من منطلق الحقيقة والعلمية والموضوعية؛ والتقدم الذي حصل في هٰذا الميدان عالمياً بلغ شأواً بعيداً، فلكل عمر لعبته وصورته وألوانه ومجالاته وقصصه ورواياته، ولكل لعبة هدفها ودورها. . . إلخ في تنمية مدركات الطفل وحواسه، وتدريبه، واكتشاف مواهبه وميوله، وليس مجرد تسالي تلغي صخب الطفل وتريح أهله منه.

ـ أدب الطفولة:

ولعل الإشكالية الأكبر، قد تتمثل في وجود الإخلاص وغياب الصواب، وحتىٰ لو انطلقت من حب الخير للأطفال، ذٰلك أن جهلنا بعالم الأطفال سوف يؤدي بشكل طبيعي إلىٰ جهلنا بنوعية ومستوىٰ ما يقدم لهم من فنون الأدب وأجناسه جميعاً، وبذٰلك نسيء من حيث نريد أن نحسن، ونهدم وندمر ونقفل الطريق من حيث نريد أن نبني، وندفع بالأطفال دفعاً إلىٰ التلقي من (الآخر) بكل ما يمتلك من فنون متنوعة واختبارات مستمرة وتطوير متسارع يستأثر بهم، ووسائل مغرية تشد الأطفال بل تسرقهم منا، بدل أن نكون متخصصين في عالم الأطفال، نقدم عطاء معرفة الوحي ونحسن عرضها بالشكل المغري، فنكون بذٰلك كالذي يبني تماثيل من الثلج، ومن ثم يبكي علىٰ ذوبانها لٰكن بعد فوات الأوان.

ولا نخلص من المسؤولية والتبعة، ولا يكفي أن نتكلم عن الطفولة ومسؤوليتها وخطورتها وأهميتها ومستقبلها. . . إلخ، ونقف عند هٰذه الحدود دون أن يقودنا ذٰلك لمعرفة عالمها وتقدير حاجاته بدقة، وتقديم

الإنتاج المناسب، وكيفية إشباع هٰذه الحاجات بالمواد وبالوسائل المناسبة.

إن قصص الخيال العلمي في مجال الطفل أنتجت علماء ومخترعين، وإن حسن تقديم سير البطولة أنتجت أبطالاً وقادة، وإن دراسة حياة الصالحين صنعت رواد صلاح نجحوا في إصلاح الأمة.

لقد بلغ الاهتمام بعالم الطفل أن يصبح الهاجس العالمي الدائم والأمل الباقي، فعلىٰ الرغم من التقدم الكبير، علمياً وعالمياً، في رؤية عالم الطفولة من زوايا علمية متعددة ومتكاملة، مثل علم النفس وعلم الاجتماع وعلم التربية وعلم الأجنة وعلوم الوراثة، ومحاولة استكناه حقيقة عالم الطفولة وتتبع سيرورته، ورصد سلوك الطفل في المراحل المختلفة والبيئات المختلفة، والإنتاج العلمي والفني والأدبي الكبير، والمساحات التعبيرية الهائلة، التي تحتل المكتبات وعالم الإعلام، مع ذٰلك كله فإن العيون الراصدة والاختبارات المستمرة والمتنوعة وتعريض الطفل لمؤثرات متنوعة ودراسة الظواهر تكتشف كل يوم جديداً في عالم الطفل، حتىٰ يكاد معظم الإنتاج والاهتمام يتحول إلىٰ عالم الطفولة؛ لأنه يمثل صناعة عالم الغد، بكل آفاقه وأبعاده، ذٰلك أن هٰذا العالم ما يزال يمثل سراً عميقاً ومتداخلاً يتطلب كبار المفكرين والعلماء والباحثين والأدباء والروائيين ومنتجي الصور والأفلام والألبسة ومهندسي الألوان التي تتناسب مع المضمون وتحقق الأهداف المطلوبة.

وقد لا نستغرب، علىٰ الصورة المقابلة، أن يكون الكثير من إنتاجنا الثقافي لعالم الطفل يمثل التقليد والمحاكاة والمقاربة والنقل بلا وعي ولا معيار؛ ومن أين يتأتىٰ لنا امتلاك المعيار الفاحص للإنتاج واختبار مدىٰ ملاءمته عندما نفتقد الاختصاص وتقديم الصناعة الثقافية والتربوية الرشيدة، وعندما تتحول معرفة الوحي في هٰذا المجال، في ذهنيتنا

المتخلفة، إلىٰ محل تبرك وليس إلىٰ باعث رؤية واكتشاف وعطاء، كذٰلك لا نستغرب عندما نرىٰ أطفالنا يعزفون عن إنتاجنا ويلتصقون بإنتاج (الآخر)، بغثّه وسمينه، ولا يردعهم عن ذٰلك إلا الزجر والقهر والإكراه والمنع الذي قد يزيدهم تعلقاً، تحت شعار: «كل ممنوع مرغوب».

فإذا كان المطلوب شرعاً أن نخاطب الراشدين والكبار علىٰ قدر عقولهم حتىٰ لا يكذب الله ورسوله، نتيجة لسوء تقديرنا، فكيف بعالم الطفولة الصامت، الذي يدخله كل من شاء بما شاء، ذٰلك أن كثيراً من العلماء والفقهاء والأدباء والكتاب، علىٰ فضلهم وعلمهم، وأصحاب العبارات والأساليب الصارمة والدقيقة، يقتحمون هٰذا العالم الخطير والدقيق بدون أدوات ملائمة أو صحيحة، ويقدمون للأطفال مضامين وأساليب قد تتجاوز عمرهم العقلي وقدرتهم علىٰ الاستيعاب ومفرداتهم اللغوية، التي قد تساهم بتعقيدهم؛ حتىٰ قصص الأنبياء والأعلام، علىٰ كل الخير الذي تحتويه، فإن تقديمها للأطفال يتطلب مهارة معينة وسوية معينة في الأسلوب والتناول واختيار جوانب ومحطات بعينها من سير الأعلام وتسليط الضوء عليها، وتأجيل بعضها الآخر لعمر عقلي قادم، وتحقيق الرواء النفسي والذهني للطفل.

هٰذا عدا عن الأسلوب وخطورته، فالكتابة للأطفال قد لا يحسنه الفقيه والمفسر والأصولي والمحدث بطبيعة أدواته وأسلوبه ومصطلحاته؛ لقد أصبح اختصاصاً قائماً بذاته وله مقوماته وأدواته ومحركاته الذهنية والخيالية.. وإن كانت ثقافة التعامل مع الطفل مطلوبة منا جميعاً، لأننا جميعاً، آباء وأمهات وأخوة وأخوات، نعيش عالم الطفولة ونتعامل معه، إلا أن الكتابة للطفل وبناء ثقافة الكبار تجاه الطفل فن له مواصفاته الخاصة، ليأتي التعامل صحيحاً، فالتعامل مع الأطفال علم وفن معاً، وتشارك في التأهيل له عدة علوم وفنون، وإلا سوف يُسرق أطفالنا منا،

ويصنعون علىٰ عين غيرنا، في أكثر من مصنع، وليس ذٰلك عن نقص كفاءة وأهلية وإنما عن فوضىٰ فكرية وغياب اختصاص وتأخر العمل النقدي لما يقدم للأطفال، علىٰ مستوىٰ المضمون والتناول والأسلوب والتناسب، وعدم التقدير الدقيق لهٰذا العالم الذي يمثل الأمل والمستقبل حتىٰ ولو انكسر الحاضر.

إنها الفوضىٰ التي يورثها التخلف، والتي تضيع معها الرؤية، وتطيش فيها السهام، ويكثر فيها الادعاء، فنقول كثيراً ونعمل قليلاً، ونقول بما لا نعلم، فنزداد ارتكاساً، وننظر للأمور بذهنية الاستسهال، لعجزنا عن إدراك العواقب والمآلات، فنقع في الحفرة تلو الأخرىٰ، التي نحفرها بأيدينا، ويتحول أطفالنا ليشكلوا رصيداً (للآخر) ممتداً في فراغنا وحياتنا.

ونحن هنا لا نطالب بإدخال الأطفال الغرف المعقمة وعزلهم عن الحركة العالمية لأدب الطفل وثقافة الطفل، وعدم تأهيلهم لمجتمعهم بكل ما فيه، وإنما المطلوب أن نمتلك الرؤية والقدرة علىٰ تأهيل الطفل لمجتمعه، وكيفية التعامل معه، ونرسم مستقبلنا من خلال هٰذا العالم، ونبصر دورنا فيه، ونحضر أطفالنا ليكونوا رسلنا وحملة قيمنا إلىٰ العالم جميعه في عالم الغد.

إن الأطفال مجتمع المستقبل، هم الأمل الباقي والأفق المنظور للتفاؤل والتحريض علىٰ تحضير أدوات سليمة للبناء الصحيح، ففي لحظة أمل، ولا أقول لحظة يأس، حيث اشتدت وطأة الحاضر وجاء الحصار من كل جانب، قال الرسول ﷺ: «**أرجُو أنْ يُخْرِجَ اللَّهُ مِنْ أَصْلابِهِمْ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ وَحْدَهُ لا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا**»[1]، فهل يكون المسلم اليوم في مستوىٰ مقولة النبوة ومتطلبات العصر؟

---

(١) أخرجه البخاري.

إن الأمر يتطلب، من بين ما يتطلب، الكثير من المراجعة والنقد والتقويم والفحص والاختبار لما يملأ الساحة من أدب الأطفال، علىٰ المستوىٰ العربي، أو علىٰ المستوىٰ الإسلامي، وخاصة في مجال القصص والسير والأعلام وأدب الطفل بشكل عام، سواء من حيث الشكل أو المضمون، والنظر في مستقبل أدب الأطفال، وتأكيد أهميته في بناء مستقبل الأمة، والعمل علىٰ حسن صناعته وفق منهجية واضحة وأدوات ملائمة تمكِّن الاغتراف من معرفة الوحي، وتحقق استرداد الفاعلية، وتقديم أدب أطفال متميز، ينطلق من مرجعية الأمة ويغرس قيمها في النفس ويحقق استقامة السلوك، بحيث يتحول الفكر إلىٰ فعل، والإيمان إلىٰ حركة، وتسترد الأمة الرحمة الغائبة، التي من أجلها جاءت الرسالة الإسلامية، وتشيعها علىٰ مستوىٰ الذات و(الآخر).

ذٰلك أن الاستمرار في حالة العجز عن التغيير والارتقاء فيما نقدم، يعني أن هناك خللاً ما أو عطباً ما في وسائلنا لا بد من كشفه ودراسة سببه، وهٰذا يتطلب علماء وكتّاباً ومفكرين متخصصين يمتلكون أدوات النقد الصحيحة، كما يمتلكون القدرة والبصيرة علىٰ الخوض في أدق وأخطر المسائل النفسية والتربوية، والإفادة من تجارب (الآخر)، ليخلصوا منها إلىٰ وسائل سليمة، تتحول إلىٰ ثقافة اجتماعية في الأمة، حتىٰ نتمكن من بلوغ المستقبل المأمول.

والحمد لله رب العالمين.

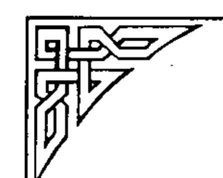
❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

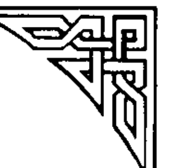
الفهرس

الموضوع	الصفحة

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

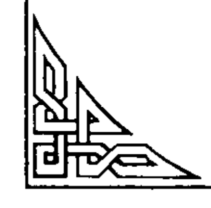






نحو فهم متجدد

نظرات في فقه الخطاب

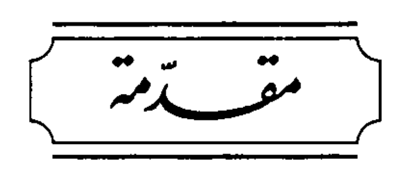


٢٧/ ٤٦٧٣

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴿٦٧﴾﴾ [المائدة]

٢٧/ ٤٦٧٤



مقدّمة

الحمد لله القائل: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]؛ والصلاة والسلام على الرسول القدوة، محل الخطاب الإلـهي: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧].

الحمد لله الذي بعث في الأميين رسولاً منهم، يتلو عليهم آياته، ويزكيهم، ويعلمهم الكتاب والحكمة، وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين؛ حيث جعل بذلك البعثَ مهمةَ النبوة الأولى إخراجَ الأمة من الأمية.. وبيَّن أن هذا الإخراج لا يتحقق بالأمنيات والرغائب فقط، وإنما بالتربية والتعليم واكتساب الخبرة والمعرفة، هذه سنة جارية على تاريخ النبوة الطويل، يقول تعالى: ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣].

وحتى معرفة القراءة وحفظ الأحكام دون فقهها والعمل بها تعتبر من بعض الوجوه أماني، كما أكد ذلك قوله تعالى حكاية عن أهل الكتاب، ليكون ذلك عبرة لأهل الرسالة الخاتمة، فلا يقعون بعلل التدين، التي لحقت بالأمم السابقة: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨].

ذلك أن عملية معاودة إخراج الأمة ونهوضها وبنائها الحضاري، ومن ثَمّ تحقيق شهودها الحضاري، استجابة لقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، التي هي مهمة النبوات

٢٧/ ٤٦٧٥

الأولىٰ والآخرة، تتطلب الكثير من الإدراك والفهم والوضوح والإفادة من التجارب، علىٰ مستوىٰ الذات و(الآخر)، والقدرة علىٰ استلهام القيم ووضع الآليات والبرامج لكيفية تنزيلها علىٰ واقع الناس.

فالسبيل الوحيد والأوحد لإخراج الأمة، أو لمعاودة نهوضها وإخراجها، هو الثقافة والتربية والتعليم، واكتساب المهارات المعرفية والسلوكية والنفسية، فالله تعالىٰ يقول: ﴿يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [آل عمران: ١٦٤، الجمعة: ٢].

فالتلاوة والخطاب العام والجماهيري، والنقل الثقافي، مهما طرح من الآيات والدلائل والبراهين، وحقق من القناعات، فلا يغني في الحقيقة، سواء بالنسبة لطبيعته أو بالنسبة لشرائح التلقي عن التربية للشخصية والنفسية، وبناء العقلية، وتنمية المشاعر، وصقل المواهب، وتزكية النفس، وتأصيل دوافع الخير، والحيلولة دون نوازع الشر، وإكساب المهارات، والتدريب علىٰ الوظائف التي تنمي العقل من التفكير والمقارنة والقياس والاستنتاج والاستقراء، والتدريب والتعليم علىٰ المعاني الخيرة لتصبح سجية وطبعاً، والارتقاء والنمو في ضوء منهج نضيج ومدروس ومتدرج، يأخذ في اعتباره العمر العقلي، والكوامن النفسية، والقدرة الذهنية، والمناخ الثقافي، والواقع الاجتماعي للمتلقي.

ويأتي في مقدمة ذٰلك جميعه امتلاك المفتاح، وهو هنا معرفة الكتابة والكتاب (القرآن)، الذي يشكل المرجعية، واكتساب الحكمة التي تعني ـ فيما تعني ـ التوازن وضبط النسب ووضع الأمور في مواضعها؛ لأن أي خلل في ضبط النسب أو عدم الإحاطة بالمتلقي وظروفه وحاجاته في كل مرحلة عمرية يفسح المجال لنوازع الشر أن تغتال الشخصية: ﴿يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾.

إن هدف الدعوة والتربية والتعليم في نهاية المطاف: الإنقاذ من الضلال، وتنمية خصائص الإنسان، وإلحاق الرحمة به: ﴿وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤، والجمعة: ٢]؛ كما أن الغاية من ابتعاث

الرسول ﷺ الرحمة بالعالمين، قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾ [الأنبياء]، لذٰلك كان ﷺ يقول: «**إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَبْعَثْنِي مُعَنِّتاً وَلا مُتَعَنِّتاً وَلٰكِنْ بَعَثَنِي مُعَلِّماً مُيَسِّراً**»[1]، وكان من دعائه المأثور: «**اللَّـهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لا يَنْفَعُ، وَمِنْ قَلْبٍ لا يَخْشَعُ، وَمِنْ نَفْسٍ لا تَشْبَعُ، وَمِنْ دَعْوَةٍ لا يُسْتَجَابُ لَهَا**»[2].

فالعنت، والتعنت، والإرهاق، والشدة، والمشقة، والتنطع، والتشدد، والإكراه، والعجز عن تيسير المعلومة وإيصالها، وتقويمها، واختبار اكتسابها، وتحويلها إلىٰ خبرة علمية ومهارة معرفية، تنمي العقل، وتذكي الطاقة، وترتقي بالخصائص، وتعود علىٰ التفكير بالنمو والكثير من الوسائل بالتطور والتطوير، تتحول إلىٰ اندفاعات من الإخلاص والحماس ويجانبها الإدراك والاختصاص، وتنتهي إلىٰ الإعاقة، وتكسب العجز، وتنمي التخلف، وتكرس الواقع الأليم: «**إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَبْعَثْنِي مُعَنِّتاً وَلا مُتَعَنِّتاً وَلٰكِنْ بَعَثَنِي مُعَلِّماً مُيَسِّراً**» وفي رواية: «. . .**إِنَّمَا بُعِثْتُ مُعَلِّمًا**»[3] وكأنه لخص مهمة النبوة الأساس في حياة الإنسان. . وهي مهمة تتطلب من أتباع النبوة اليوم العمل الجاد لمعاودة إخراج الأمة، واستلهام القيم الضابطة للمسيرة، التي جاء بها الوحي، وتحريك الاجتهاد وإعمال العقل في وضع البرامج الملائمة والمدروسة لإعادة بناء النخبة، الطائفة القائمة علىٰ الحق التي لا يضرها من خالفها حتىٰ يأتي أمر الله وهي علىٰ ذٰلك: «**لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَىٰ الْحَقِّ لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ**»[4]، التي تحقق خلود القيم الإسلامية والتدليل علىٰ قدرتها علىٰ الإنتاج في كل عصر وظرف وحال، التي تتمثل الإسلام في حياتها وعلاقاتها وتشكل خميرة النهوض والتجدد الفكري.

ذٰلك أن الأزمة ـ فيما نرىٰ ـ إنما هي أزمة نخبة قادرة علىٰ القيادة وإثارة الاقتداء وامتلاك القدرة علىٰ الاجتهاد ووضع الأوعية الشرعية لحركة

---

(١) أخرجه مسلم.

(٢) أخرجه مسلم.

(٣) أخرجه ابن ماجه.

(٤) أخرجه مسلم.

الأمة، بعيداً عن الحماس وسوء التقدير للاستطاعات والممكنات، الأمر الذي يؤدي إلىٰ الكثير عن المعارك الغلط، وهدر الطاقات، وتقديم التضحيات في غير زمانها ومكانها، والعجز عن تحقيق الأهداف وقطف الثمرات.

نعود إلىٰ القول: بأن الأزمة هي في حقيقتها أزمة نخبة وليست أزمة أمة، لأن الأمة في كل الظروف والأحوال والمتغيرات أثبتت انتماءها للإسلام، وولاءها لقيمه، وانحيازها لنصرته، وتقديم التضحيات الكبيرة التي قد ينتسب بعضها إلىٰ عصور الإسلام الأولىٰ، وهو المحرك الوحيد لاستجابتها والمكون الأساس لثقافتها، حتىٰ أننا نستطيع القول: بأن الأمة لشدة حرصها وولائها قد تنحاز إلىٰ من يرفع شعار الإسلام، حتىٰ ولو لم يكن في مستواه.

ولعلنا نقول هنا: بأن الخلل إنما يكمن أساساً في تربية وبناء النخبة، وأن الكثير ممن ارتقىٰ منابر النخبة في التوجيه والقيادة، بما يمتلك من الحنجرة السميكة، والصوت المرتفع، والقدرة علىٰ إثارة الحماس، وإتقان الخطاب، أو الخطب القائمة علىٰ إثارة المشاعر والحماس، علىٰ حساب إذكاء التفكير، كان سبباً في الأزمات المتلاحقة وليس وسيلة للحلول الغائبة حتىٰ ولو ادّعاها.

وقد تكون المشكلة اليوم: التوهم بأن النخبة، أو أهل الحل والعقد، هم أهل الأصوات والضجيج ومنابر الخطابة، وأن القدرة علىٰ إثارة الحماس وملء النفس بالانفعال هي مؤهلات النخبة والريادة، بعيداً عن أهل الخبرة والاختصاص في ما يتطلبه بناء الحياة بكل جوانبها، حتىٰ ولو ادّعىٰ الخطباء المعرفة بكل شيء، والإفتاء بكل شيء، وقد لا نغالي إذا قلنا: بأننا هُزمنا بذهنية بعض الخطباء، وانتصر أعداؤنا بالخبراء، ذلك أن بروز الخطباء، الذين لا خبرة لهم إلا بالأصوات، وغياب الفقهاء والخبراء وأهل الاختصاص هو الذي يمثل إشكالية النهوض.

□ □ □ □ □ □

متطلبات التحويل الفكري:

ولا بد لنا أن نعترف هنا أن عملية التحويل الفكري والتشكيل الثقافي، لإعادة بناء النخبة، ومعاودة إخراج الأمة من جديد، عملية شاقة وعسيرة، ومن الصناعات الثقيلة حقيقة.

فهي تتطلب تخصصات ومهارات في شعب العلوم الإنسانية جميعاً، إن لم نقل علم الإنسان بشكل عام، ولا يتسع لها عمر إنسان، ولا عقله، ولا علمه، وإنما هي بطبعها عمل مؤسسي متكامل مسبوق برؤية تتحقق بالمرجعية الشرعية، أو رؤية شرعية، إضافة إلىٰ رؤية فقهية فكرية ثقافية قادرة علىٰ استلهام التجربة الإسلامية التاريخية، وقادرة أيضاً علىٰ تنزيل القيم في الكتاب والسنة علىٰ واقع الناس، من خلال استطاعاتهم، ومدركة للمتغيرات والنوازل.

كما تتطلب التحقق بالمنهجية السننية لحركة الحياة والأحياء، من خلال تخصصات متنوعة مستوعبة لمرحلة القدوة، حقبة السيرة، وما تميزت به من تسديد وتصويب الوحي، ومرحلة الخلافة الراشدة، حيث انقطاع الوحي وبدء التعامل مع الأحكام باجتهادات البشر، وتحقيق خلود القيم، وتعدية الرؤية إلىٰ النوازل الجديدة، واحتمالات الخطأ والصواب، بعيداً عن تأييد الوحي وتسديده وتصويبه.

كما تتطلب امتلاك القدرة علىٰ وضع الواقع بكل استطاعاته ومكوناته وحالاته في الموقع المناسب من مسيرة السيرة والخلافة الراشدة، ليشكل هٰذا الموقع مجال الاقتداء بعد التحقق بالرؤية الشاملة، ابتداءً من الخطوات الأولىٰ للنبوة: ﴿ٱقۡرَأۡ﴾، وانتهاءً بمرحلة الكمال والاكتمال: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ

لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣]، ذلك أن الفوضىٰ في التعامل مع الأحكام، والعبث بعملية الاقتداء، وسوء التقدير في اختيار موقع الاقتداء، مُوقع بمضاعفات خطيرة، وضلال في السعي، ونحن نحسب أننا نحسن صنعاً.

ونؤكد هنا أهمية التنبه إلىٰ أن ما ورد في الكتاب والسنة، من معرفة الوحي، يشكل قيماً ومرجعية ومعياراً ومبادئ عامة، لضبط المسيرة البشرية وهدايتها، وتقويم فعلها في كل زمان ومكان؛ وأن وضع الخطط والبرامج والمناهج التربوية والدعوية، بحسب ظروف الزمان والمكان، في ضوء هداية القيم، منوط بالعقل والاجتهاد؛ وأن هٰذه البرامج والاجتهادات يجري عليها الصواب والخطأ، والمعرفة والإنكار، والقبول والرد، وأنها اجتهاد في تنزيل قيم الإسلام علىٰ واقع الناس، في زمان معين ومشكلات معينة، وبالتالي فليست قيماً معصومة مقدسة خالدة محظور نقضها أو نقدها أو حتىٰ تركها وتجاوزها.

فالمقياس هو قيم الكتاب والسنة، والإشكالية اليوم هي في الخلط بين فهم واجتهاد وكلام الشارح وبين قيم الشارع، والتباس الذات بالقيمة، وتحول العصمة من القيم والمبادئ إلىٰ الأشخاص والاجتهادات، حيث يسود جو من الإرهاب الفكري، الإرهاب المقدس، الذي يحرّم النقد والمراجعة والمقايسة والمقارنة والمناقضة.

إضافة إلىٰ أن الجهود الفكرية والفقهية والاجتهادية والأكاديمية، في معظمها، انصرفت إلىٰ إثبات صحة النص وتحقيق النص والبرهنة علىٰ عظمة النص... إلخ، ولم تبذل إلا الجهود القليلة القليلة في الاجتهاد في كيفية إعمال النص في واقع الناس، وما ترك هٰذا من مخاطر عزل القيم الإسلامية عن واقع الناس الحائر، وعلىٰ أحسن الأحوال فإن الفقه والاجتهاد في معظمه اليوم تَراجع إلىٰ السير خلف المجتمعات والحكم علىٰ فعلها، وتنازل عن الريادة والسير أمام المجتمعات وبيان طريقها المستقيم، التي عليها أن تسلكه حتىٰ لا تضل ولا تشقىٰ.

لقد تحوّل الفقه والاجتهاد من فقه مقاصد وغايات إلىٰ فقه مخارج

وكيفيات ومبررات، إن لم نقل فقه إيجاد المسوغات والحيل الشرعية لأفعال الناس المشتبهة.

إشكالية الأدوات:

وقد تكون إشكالية النهوض كامنة في كيفيات وأدوات النظر إلىٰ قيم الكتاب والسنة، واستلهامها في التعامل مع الواقع ورؤية المستقبل، وكيفية استصحاب التجربة الحضارية التاريخية، التي جاءت استجابة عملية وسلوكية لهٰذه النصوص أو هٰذه القيم.

فالمشكلة فكرية ذهنية ثقافية تربوية، قبل أي شيء آخر، وما نراه في الواقع ما هو إلا انعكاس وتجل لهٰذه الذهنية، وما لم نحدد مواطن الخلل الكامن في الذهنية الإسلامية اليوم، والمنهج التربوي، وأدوات التشكيل الثقافي، وندرك أن المشكلة ليست مشكلة قيم ولا مشكلة غياب الأنموذج، الذي جسد هٰذه القيم في حياة الناس، ولا مشكلة منهج ومرجعية، ولا مشكلة التبحر في الأحكام الفقهية التشريعية، إنما المشكلة هي في وسائل التعامل مع هٰذا المنهج.

فالقرآن هو القرآن، الذي أنتج جيلاً بل أجيالاً؛ وهو محفوظ كما أُنزل، والجهود والعزمات التي بذلت في حفظه لا يطاولها شك، بل لعلنا نقول: إن معظم الجهود العقلية والفكرية والعملية والعلمية تمحورت تاريخياً حول حماية النص ونقله حتىٰ وصلنا كما نزل.. فلماذا لا ينتج الآن؟ ولماذا لا يتم التحويل والتغيير، ومنهج ذٰلك ـ القرآن والبيان النبوي ـ موجود، ومع ذٰلك فحالة العقم، وحالة العجز والاستنقاع الحضاري، تحيط بنا من كل جانب؟

المشكلة إذن في أدوات التوصيل وكيفيات التعامل.. المشكلة في عدم تربية العقل، الذي نيط به الاجتهاد والتنزيل علىٰ الواقع بحسب ظروف الزمان والمكان.. وكم نحن بحاجة اليوم، أكثر من أي وقت مضىٰ، أن نعترف بفشلنا، أو بفشل أدواتنا في التعامل مع قيمنا، في المجالات الفكرية

٢٧/ ٤٦٨١

والفقهية والتربوية والثقافية، والواقع شاهد إدانة، ونعيد النظر بهٰذه الأدوات، التي لا قدسية لها، ونفتح الباب علىٰ مصراعيه للاجتهاد الفكري والحوار والمناقشة؛ وأن ندرك ونعتقد، بحيث يصبح ذٰلك ثقافة واعتقاداً، بأن زمن الرجل الملحمة الذي يفتي في كل شيء انتهىٰ، وأصبح الذي يدّعي المعرفة في كل شيء هو في الحقيقة لا يعرف شيئاً، حتىٰ ولو حفظ الأحكام الشرعية أو حفظ النصوص الواردة في الكتاب والسنة.

فالمشكلة ليست مشكلة حفظ، ولا مشكلة فقر في القيم، ولا في غياب المنهج والأنموذج ـ كما أسلفنا ـ وإنما المشكلة في الاجتهاد وكيفيات التعامل والتنزيل علىٰ الواقع، بحسب استطاعاته.. وهٰذه الآليات والكيفيات لا تأتي بالادعاء والأمنيات، كما هو حالنا، وإنما تأتي بالتخصص في شعب المعرفة، وتقسيم العمل، والإحاطة بعلم الأشياء، حتىٰ لا ننتهي إلىٰ الكذب الفكري والثقافي علىٰ أنفسنا وعلىٰ المسلمين، الذين نوهمهم بأننا نمتلك مفاتيح الأشياء جميعاً، وأن المشكلة كامنة في (الآخر)، في خارجنا، وبذٰلك يصدق فينا قوله تعالىٰ: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ﴾ [يونس:٣٩]، والإحاطة بالعلم تعني التخصص في شعبه: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر:١٤]، والخبرة فكر وتجربة، أو فكر وفعل وتمرس.

حتىٰ في مجالات الاجتهاد، التي نتعامل فيها مع القرآن، نجد أن رؤيتنا حسيرة وناقصة ومختزلة وجزئية وما إلىٰ ذٰلك، حيث اقتصر اجتهادنا غالباً، في إطار القيم، علىٰ استنباط الحكم التشريعي، واقتصرنا في النظر والاجتهاد علىٰ آيات الأحكام الشرعية وأحاديث الأحكام، ومساحتها لا تتجاوز خمسمائة آية، علىٰ أحسن الأحوال، وقد أعمل بعضهم فقهه وعقله في النسخ حتىٰ المسخ، وتركنا ما وراء ذٰلك من القرآن للتلاوة والتبرك، فخرجنا من المجتمع بكل فضاءاته وآفاقه إلىٰ بعض زواياه، وخرجنا من الحياة بمعظم جوانبها، وانحسرنا عن مجالاتها والانفعال بالرؤية القرآنية في التعامل معها.. هٰذا عدا عن التكرار والنقل عن الأقدمين، وعدم القدرة علىٰ تجاوز المثال وتعدية الرؤية إلىٰ مثال آخر، حتىٰ في المجال الفقهي التشريعي، وكأن الآية الخالدة إنما جاءت لمعالجة حالة واحدة متفردة لا

تتكرر، والأفقه عندنا هو الأكثر حفظاً للأحكام والأقدر علىٰ نقلها، فنحن اليوم حملة فقه في الغالب، ولسنا فقهاء؛ فالذاكرة هي المعيار، والذكاء والتفكر والاجتهاد والاستنتاج لمشكلات الحياة قد يكون غائباً تماماً، والرسول ﷺ يقول: «. . .رُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ»[1].

ونحن هنا لا نبخس الاجتهاد في مجال الحكم الشرعي قيمته ودوره، لكن المشكلة في عدم تجاوزه إلىٰ فقه الحياة، الفقه الحضاري، فقه السنن لحركة المجتمعات، فقه السقوط والنهوض للحضارات، الفقه السياسي، الفقه التربوي، الفقه الاجتماعي، فقه الحركة التاريخية، الفقه التنموي، الفقه البيئي، فقه العلاقات الدولية، الفقه الإداري، فقه التعامل مع الأزمات الإنسانية، الفقه الإعلامي، فقه العواقب والتداعيات من خلال إبصار المقدمات، فقه الواقع، فقه الاستطاعات. . .

الاستطاعة مناط التكليف:

وقد يكون الخلل في عدم الإدراك الكامل للمعادلة الثقافية للموضوع، ذلك أنه من المعروف أن الإنسان هو محل الحكم، وأن استطاعته هي التي تقتضي التكليف، وأنه لا قيمة للحكم إذا افتقدنا المحل (الإنسان) أو افتقدنا الاستطاعة مناط التكليف، فالتبحر والامتداد بتوليد الأحكام التشريعية وعدم التوازي أو السبق في بناء الإنسان، محل الحكم، وبناء استطاعته مناط التكليف، يفقد العمل والاجتهاد قيمته وجدواه، ويصبح عملاً في فراغ.

لذلك نقول: إن فقه بناء الإنسان، أو تنشئة الإنسان السوي، محل الحكم والخطاب، أو الفقه التربوي، هو أولاً وثانياً وثالثاً.

فلقد بقي الخطاب القرآني والفعل التربوي النبوي ثلاثة عشر عاماً في مكة يتمحور حول بناء الإنسان، ولم تكن مساحة الأحكام في مكة تكاد تذكر، فلما توفر الإنسان جاءت الحاجة إلىٰ وضع الأوعية الشرعية لحركته،

---

(١) أخرجه الترمذي.

فكان الخطاب المدني خطاب الأحكام، إضافة إلىٰ استمرار البناء التربوي.

والتربية والتنشئة والتزكية وبناء الإنسان هي مهمة الرسل، قبل تقرير الأحكام، ذٰلك أن الأحكام في مجملها إنما شرعت لحماية الإنسان، وحماية المجتمع، وليس لإقامته وبنائه، علىٰ ما فيها من آثار تربوية وثقافية، لذٰلك نقول: لعل من الملفت حقًا أن يبدأ الوحي بالتعليم والتربية والتزكية، حيث أعطاها ما تستحق، واختبر نتائجها قبل البدء في تقرير الأحكام.

ذٰلك أن تلقي الوحي، وكيفية التعامل مع معطياته، والالتزام بأحكامه، يتطلب مؤهلات وخصائص وصفات وأدوات لا يمكن الوصول إليها والحصول عليها إلا من خلال التعليم والتربية، انطلاقاً من رصيد الفطرة وتطوير القابليات المركوزة في الإنسان، ولا يمكن بحال من الأحوال تجاوز التعليم والتربية في عملية التأهيل.. ولا شك أن القيم الإسلامية في الكتاب والسنة تشكل منطلقات ومرجعيات وضوابط لمسيرة التعليم والتربية، فبالقيم الإسلامية نؤهل الإنسان، وبالقيم الإسلامية يتأهل الإنسان لكيفية التعامل معها، والالتزام بأحكامها، وبدون تأهيل محل تنزيل الأحكام (الإنسان)، بالتعليم والتربية، فسوف يحصل الكثير من المجازفات والعبث بالأحكام الشرعية، وتنزيلها علىٰ غير محالها، والخلط في آليات وكيفيات تطبيق الشريعة، أو تنزيل الإسلام علىٰ واقع الناس وحسن التعامل معهم، من حيث هم.

ذٰلك أن القيم الإسلامية تبدأ مع الناس من الحالة التي هم عليها، وترتقي بهم من خلال تطوير استطاعاتهم، بوضع البرامج والخطط الملائمة لكل مرحلة من مراحل الترقي، وما يناسبها من الوسائل والأحكام، وهٰذا لا يعني الانتقاء من الأحكام أو القيم الشرعية، ولا تقطيع الصورة وإنما يعني حسن التقدير للاستطاعات وما يناط بها من تكاليف، وما تتطلب من أحكام في كل حالة ومرحلة.

ذٰلك أنه إذا فُقدت الاستطاعة لا يرد التكليف أصلاً، وقد أشرنا في كتاباتنا السابقة إلىٰ قضية علىٰ قدر كبير من الأهمية في التعامل مع الأحكام

والقيم الإسلامية، وهي أن المسلم، فرداً وجماعة، دولة وأمة، إذا بذل استطاعته في تنفيذ الأحكام الموازية لهٰذه الاستطاعة والمنوطة بها، حيث إنه لا تكليف بدون استطاعة، مع إيمانه بالقيم الإسلامية من قوله تعالىٰ: ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ فقد طبق الإسلام الكامل بالنسبة لاستطاعته، وخرج من عهدة التكليف، ولو لم يستكمل جميع فروع الإسلام وأحكامه، إضافة إلىٰ أن هٰذه الأحكام تتطور صعوداً وشمولاً كلما ارتقت الاستطاعة وتعاظمت، وتنحسر وتتناقص كلما تدنت الاستطاعة وهبطت، وفي كلتا الحالتين فإن المسلم طبق الإسلام المطلوب إليه والمخاطب به في حالته الاستطاعية، التي هو عليها، فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها، مع العلم أن الإسلام بكل تشريعاته ومطالبه لا يخرج عن استطاعة الإنسان، ولذٰلك فيمكن للإنسان أن يطور استطاعته، ويترقىٰ ليصبح بإمكانه الوصول إلىٰ حالة الكمال والاستكمال.

ولا بد أن نذكر هنا أيضاً، بأن الأحكام الشرعية المتنوعة في مجملها ومجموعها، إنما نزلت أو شرعت، لمعالجة قضايا وحالات الإنسان المتنوعة، وأن لكل حالة حكمها، ولا يمكن أن يدعي أحد علىٰ عقل أو علىٰ فقه أن كل حكم يصلح لكل حالة ولكل استطاعة، وأن التنفيذ للأحكام، مهما كانت، منوط بكل إنسان، فرداً أو سلطة، فالأحكام من جانب كالأدوية، كلها أدوية، لٰكن لكل دواء داؤه، وبالتالي فلا يصلح كل دواء لكل داء، ذٰلك أن الخطأ في تنزيل الدواء علىٰ داء قتلٌ للمريض، ولو كان ما يتناوله يوسم بالدواء، وهٰكذا الأحكام الشرعية..

هٰذا من جانب، ومن جانب آخر فإن بعض الأحكام، بأصل وضعها، أو تنزيلها، منوطة بالسلطة المسلمة، أو بالدولة؛ لأنها تمتلك من السلطات والاستطاعات ما يمكنها من إنفاذ ذٰلك، كتطبيق الحدود وتنفيذ العقوبات، وإبرام المعاهدات، وإعلان الحرب والصلح والهدنة والجهاد.. وأن نصيب الفرد أو تكليفه من ذٰلك يتحدد بالعمل علىٰ الوصول إلىٰ بناء سلطة مؤمنة بهٰذه الأحكام، تعمل علىٰ إنفاذها، وليس من مسؤوليته أو تكليفه، وهو فاقد للاستطاعة، مناط الكم، أن يقيم نفسه مقام الدولة أو السلطة لإنفاذ

الأحكام وإيقاع العقوبات والحدود والتعزيرات علىٰ الناس، حتىٰ ولو كانت معطلة؛ لأن ما يترتب علىٰ تنفيذها ممن ليس أهلاً لها من الفوضىٰ أكبر من تعطيلها، وبذٰلك تعم الفوضىٰ والاضطراب، ويشيع العبث، وتتحول القيم والأحكام الإسلامية علىٰ يد هٰذه العقول القليلة والأنظار الكليلة إلىٰ صناعة المشكلات، بدل أن تحقق للناس الحل والأمن الاجتماعي.

الخلط في مواصفات الخطاب:

ولا يقل عن ذٰلك خطورة في التعامل مع الأحكام الشرعية عدم استيعاب مواصفات الخطاب القرآني والخطاب النبوي، والتعامل معه في ضوء الحالات المطلوب التعامل معها.

ذٰلك أن من المعروف أن للحرب والمعركة والجهاد خطابها، بكل ما يتطلبه من التعبئة النفسية، وشحذ الهمم، والإغراء بالمواجهة، والتحريض عليها، والثواب الكبير لمن يقضي في سبيل ذٰلك، من مثل قوله تعالىٰ: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّارِ وَلْيَجِدُواْ فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ [التوبة:١٢٣]، وقوله تعالىٰ: ﴿حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ...﴾ [الأنفال:٦٥]، وقوله تعالىٰ: ﴿فَٱضْرِبُواْ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ وَٱضْرِبُواْ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ [الأنفال:١٢]، وقوله تعالىٰ: ﴿ٱنفِرُواْ خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ [التوبة:٤١]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا بَلْ أَحْيَآءٌ...﴾ [آل عمران:١٦٩]... إلخ.

أما الخطاب في حالة الدعوة والحوار فمختلف تماماً، له أدواته ومواصفاته، من مثل: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ﴾ [النحل:١٢٥]، ومثل: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت:٤٦]، ومثل: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ...﴾ [آل عمران:٦٤] وهٰكذا.. والذي لا يدرك ذٰلك يظنه تناقضاً، أو يُعمل فيه النسخ، فتنسخ آية السيف معظم آيات القرآن!

كما أن خطاب العقيدة له مواصفاته أيضاً: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ...﴾ [المائدة:٧٣]... إلخ.

وخطاب العهد له مواصفاته، من مثل: ﴿لَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ﴾ [الممتحنة: ٨].

والخطاب الدعوي التربوي له مواصفاته... وهكذا.

فالخلط في مواصفات الخطاب وحالات تنزيله، والعبث بالأحكام، دون تقدير الحالات والاستطاعات والمخاطَبين، يورث المسلمين الكثير من الفتن والبلاءات، والتناقضات، والأضرار، ويفقدهم الحكمة، ويصدق فيهم قول الشاعر:

ووضع الندىٰ في موضع السيف بالعلا
مضر كوضع السيف في موضع الندىٰ

لذلك نعتقد أن عمليات التلاوة: ﴿يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ﴾، وكيفياتها، وتجويدها؛ وعمليات التزكية والتطهير والتربية والتنشئة السليمة: ﴿وَيُزَكِّيهِمْ﴾ بمناهجها، وكيفياتها، وتطوير خطابها، بحسب العمر العقلي والنفسي والمعرفي للإنسان؛ وعمليات التعليم والتخصص واكتساب المعلومة والمعرفة، التي تزكي العقل وتمنح الخبرة والإحاطة بالأمور: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ والقدرة علىٰ وضع الأمور بمواضعها، وقياسها بمقاييسها، هٰذه مسؤولية العمل التربوي، ومسؤولية الخطاب الدعوي التربوي، لأنه هو الذي يؤهل ويحضّر للتعامل مع الحياة والأحياء، من خلال القيم الإسلامية.

والخطاب الدعوي التربوي، أو المنهج الدعوي التربوي، بحسب ظروف الزمان والمكان، هو من اجتهاد وعمل عقل الإنسان المتخصص في التربية، القادر علىٰ استلهام القيم الأساسية في الكتاب والسنة، فالقيم من عطاء الوحي، والمناهج والبرامج من عمل العقل، كما أسلفنا.

لذلك بدأ الوحي في الرسالة الخاتمة بكلمة ﴿ٱقْرَأْ﴾ مفتاح الحضارة والتأهيل للنهوض وإخراج الأمة، فكانت الخطوات الأولىٰ للوحي في التأهيل والتحضير وبناء الإيمان تربوية تعليمية تأهيلية؛ وبعد صناعة الإنسان المطلوب

جاءت الأحكام والالتزامات والمهام والتكاليف ثمرة لهٰذه الجهود وهٰذا التأهيل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ...﴾ افعلوا كذا وكذا.

إشكالية تنزيل القيم علىٰ الواقع:

إن الخلط في مواصفات الخطاب انعكس بشكل واضح علىٰ التعامل مع القيم وتنزيلها علىٰ واقع الناس، لذٰلك لا بد من طرح القضية وفتح ملفها لمزيد من التدبر والتفاكر والتشاور والتثاقف أيضاً، وهي أننا نؤمن جميعاً ونسلم بقيم الكتاب والسنة أو نصوص الدين ـ ومصطلح النص هنا يعني آية أو حديث صحيح، وبهٰذا المدلول لا يمكن اعتبار أقوال المجتهدين ولا الفقهاء ولا قواعدهم قيماً أو نصوصاً ـ لٰكن تبقىٰ الإشكالية الكبيرة التي تدعو لمزيد من الاجتهاد، وقد تتعدد فيها الاجتهادات ووجهات النظر، ولا ينفع معها الحفظ ومجرد إيراد النصوص للاستشهاد، هي في كيفية التعامل مع هٰذه المعايير وتنزيلها علىٰ الواقع الملائم أو المستدعي لها، لتشكل حلاً وتقويماً له، أو معالم لطريقه ومسيرته.

ما هو المعيار الملائم أو النص المقتضي التنزيل دون سواه لهٰذه الحالة، مع التسليم ابتداءً بأن جميع النصوص التي نزلت لجميع الحالات هي معايير لٰكن يبقىٰ كل معيار لحالة أو لواقع معين، وإلا لما تنوعت النصوص وتعددت؟ ذٰلك أن الخلل في تنزيل المعيار أو تنزيل الحكم الشرعي علىٰ غير محله، علىٰ ما لصاحبه من أجرٍ إذا استفرغ جهده وأخلص نيته، لا يقل من حيث النتيجة عن الخطر في تجاوزه إلىٰ معايير من الخارج الإسلامي.

ذٰلك أن تجاوز الحكم الشرعي إلىٰ غيره يبقي الأمل مرجواً في الإصلاح، حيث يستمر اعتقاد الناس أن التخلف والسقوط هو بسبب الانسلاخ عن قيم الدين .. لٰكن تنزيله علىٰ غير محله، أو عدم اعتبار حالته، يحدث إشكالات ومخاطر قد لا تقتصر علىٰ الواقع وإنما تمتد لتنال من المعيار والحكم الشرعي ومدىٰ الثقة به.

٤٦٨٨/٢٧

إن الاجتهاد في توافر شروط المحل لتنزيل الحكم، أو لاستدعاء الحكم لمعالجة الحالة، والاجتهاد في اختيار المعيار أو الحكم المناسب لهٰذه الحالة دون غيره، في هٰذه المرحلة، أو ما يمكن أن يسمىٰ فقه الحالة، وفقه المعيار الذي يلائمها ويناسبها، لا يقل أهمية عن حفظ المعايير ونقلها وفقه مدلولاتها.

وفي اعتقادي أن الكثير من إشكالات العمل الإسلامي وتخبطه وارتباكه وإحباطاته وعدم نضجه ورشده الكامل، ناتج عن العجز في فقه الحالة تماماً، وفقه الاستطاعة، وفقه الظروف.. ولعل مصطلح فقه الحالة يغني عن ذٰلك كله، إضافة إلىٰ فقه المعيار وحسن اختياره للتنزيل علىٰ هٰذه الحالة، ذٰلك أن المعايير كالأدوية والأمصال واللقاحات الدوائية، وأن لكل داء دواءه، فإذا أصاب الدواءُ الداءَ برئ المريض بإذن الله، وإذا أعطي الدواء لغير دائه اشتد المرض، وقد يموت المريض.. فالعلة إذن ليست بوجود الأدوية وتعددها وتنوع الأمراض، وإنما العلة في تشخيص الحالة المرضية ووصف الدواء الملائم لها.. العلة في الطبيب المعالج.. واختيار الدواء الملائم لحالة المريض ودائه، واختيار دواء دون غيره، لا ينتقص من قيمة سائر الأدوية الأخرىٰ، وإنما التعامل المغلوط معها هو الذي ينتقص من قيمتها والثقة بها.

إن الأحكام الشرعية ومسيرة السيرة النبوية التطبيقية وسيرة خير القرون غطت المساحات البشرية جميعاً، في مجالات الدعوة والدولة، والسلم والحرب، والأسرة والمجتمع والأبوة والبنوة، والعلاقات الاجتماعية، والشدة المادية والرخاء، والقوة والضعف، والنصر والهزيمة، والتعامل مع (الآخر) والمعاهدات الدولية، ووضعت لكل حالة حكمها.. فكم نلمح من الآفاق مثلاً بين قوله تعالىٰ: ﴿كُفُّوٓاْ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء:٧٧]، وقوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَـٰنِ﴾ [النحل:١٠٦]، وقول الرسول ﷺ: «فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ»[1]، وبين قوله سبحانه وتعالىٰ:

---

(١) أخرجه مسلم.

﴿وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِۚ﴾ [الأنفال: ٣٩]؟

وكم نكون أغبياء إذا تطاولنا إلىٰ القتال، حتىٰ لا تكون فتنة ويكون الدين لله، ونحن لا نأمن من الفتن علىٰ أنفسنا، ومن أن يتحول قتالنا وتكون تحشيداتنا لتصنع فتناً؟ ويحضرني هنا ما رواه عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ، أَتَاهُ رَجُلانِ فِي فِتْنَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ فَقَالا: إِنَّ النَّاسَ صَنَعُوا وَأَنْتَ ابْنُ عُمَرَ وَصَاحِبُ النَّبِيِّ ﷺ فَمَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَخْرُجَ؟ فَقَالَ: يَمْنَعُنِي أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ دَمَ أَخِي.. فَقَالا: أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ: ﴿وَقَٰتِلُوهُمۡ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾؟ فَقَالَ: **«قَاتَلْنَا حَتَّىٰ لَمْ تَكُنْ فِتْنَةٌ وَكَانَ الدِّينُ لِلَّهِ، وَأَنْتُمْ تُرِيدُونَ أَنْ تُقَاتِلُوا حَتَّىٰ تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِغَيْرِ اللَّهِ»**[1].

وكم نكون بائسين إذا نزلنا خطاب وقيم النصر علىٰ ساحة الهزيمة؛ وقيم الدعوة علىٰ مجال الدولة؛ وأحكام فترة الاستضعاف والتعايش مع الأصنام في مكة علىٰ لحظة الانتصار والتمكين في فتح مكة؛ ونزلنا ما ورد من نصوص في فساد وانحراف العقائد الأخرىٰ علىٰ أساليب الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة وانطلاق الحوار من كلمة سواء ومجادلة (الآخر) بالتي هي أحسن ومشروعية القبول به ـ والقبول لا يعني إقراره علىٰ ما هو عليه ـ ونزلنا خطاب الحرب والتعبئة العسكرية علىٰ مساحات الحوار والإقناع والمجادلة بالتي هي أحسن؛ ذٰلك أن تنوع مواصفات الخطاب القرآني بحسب الحالات التي يعالجها ويتنزل عليها يقتضي الفقه بذٰلك كله، وأن لكل حالة حكمها وحلها، أما مجرد الاستشهاد بالآيات والأحاديث وتنزيلها علىٰ غير محالها فسوف يؤدي إلىٰ الكثير من التداعيات والمجازفات والإصابات وغياب الفقه والوعي والرشد.

وقد يكون من المفيد أن نلقي الضوء أيضاً علىٰ أحد جوانب إشكالية تنزيل القيم علىٰ الواقع، أو ما يمكن أن نصطلح علىٰ تسميته: بفقه التنزيل، التي يعبر عنها من بعض الوجوه بـ: «لا اجتهاد في مورد النص».

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير.

والاجتهاد في مورد النص الذي نعنيه، أمر آخر غير الاجتهاد المرفوض، حيث لا اجتهاد مع النص، علىٰ خلاف ما هو شائع من أنه لا اجتهاد في مورد النص، خاصة إذا اعتبرنا أن مورد النص، هو محله، وأن هٰذا المحل، لا بد أن تتوفر فيه استطاعات معينة، ليصبح أهلاً ومحلاً لتنزيل الحكم ـ النص ـ عليه، ذٰلك أن فقه المحل، يعتبر من الأهمية بمكان، إلىٰ جانب فقه النص، أو حفظ النص.

فحفظ النص، أو حمله، أو فقه حكمه، يمثل نصف المطلوب، أو نصف الحقيقة، ويبقىٰ النصف الآخر، وهو فقه المحل، أو الاجتهاد في معرفة استطاعة المحل، ومدىٰ إمكانية حصول التكليف، وتنزيل النص عليه، وهي قضية علىٰ غاية الأهمية، لو تأملنا في الفقه النبوي، وفقه خير القرون، لوجدنا أنها مدار ومدىٰ التكليف كله، وقد تنبه لأهميتها بعض علمائنا بشكل خاص.. وقد يكون من المفيد استدعاء بعض ما قدموه إلىٰ ساحة الاهتمام المعاصر:

يقول الإمام الشاطبي رحمه الله (المتوفىٰ عام ٧٩٠هـ): «ليس كل ما يُعلم مما هو حق، يُطلب نشرُه، وإن كان من علم الشريعة، ومما يفيد علماً بالأحكام، بل ذٰلك ينقسم: منه ما هو مطلوب النشر، وهو غالب علىٰ الشريعة، ومنه ما لا يطلب نشره بإطلاق، أو لا يطلب نشره بالنسبة إلىٰ حال، أو وقت، أو شخص».

ويضيف موضحاً، ومفصلاً، ومنبهاً إلىٰ المنهج العلمي، في التعامل مع أحكام الشرع، وتوجيهاته، وقضايا الأفراد والمجتمع، فيقول: «ليس كلُّ علم يُبث وينشر، وإن كان حقًّا، وقد أخبر مالك عن نفسه، أنه عنده أحاديث، وعلماً، ما تكلم فيها، ولا حدَّث بها، وكان يكره الكلام، فيما ليس تحته عمل، فتنبه لهٰذا... وضابطه أنك تعرض مسألتك علىٰ الشريعة، فإن صحت في ميزانها، فانظر مآلها، بالنسبة إلىٰ حال الزمان وأهله، فإن لم يؤد ذكرها إلىٰ مفسدة، فاعرضها في ذهنك علىٰ العقول، فإن قبلتها، فلك أن تتكلم فيها، إما علىٰ العموم، إن كانت مما تقبلها العقول، وإما علىٰ

الخصوص، إن كانت غير لائقة بالعموم.. وإن لم يكن لمسألتك هٰذا المساغ، فالسكوت عنها هو الجاري، وفق المصلحة الشرعية والعقلية»[1].

فالأمر لا يتعلق فقط بمعرفة الحكم، وما يطلبه الشرع منا، والتأكد منه، والانطلاق لإنجازه، بل يتعلق أيضاً، باستكمال أبعاد أخرىٰ تخص المحل ومساحة التنفيذ، والتنزيل علىٰ الواقع وكيفياته، ومنهجية ومرحلية الإنجاز، خصوصاً في مراحل انتقاص آثار النبوة في الخلق، وضعف صلة الناس بالإسلام فهمًا وممارسة، حيث يحتاج الاجتهاد إلىٰ بصيرة نافذة، وعقل راشد، وفقه نضيج، يمتلك مفاتيح المعادلات المركبة، التي يفرزها التدافع بين الحق والباطل، والصواب والخطأ، والمصلحة والمفسدة، وهو ما عناه الفقهاء بقولهم: «ليس الفقيه هو من يعرف: بأن هٰذا مصلحة وهٰذا مفسدة، بل الفقيه هو الذي يعرف: خير الخيرين، وشر الشرين».

فالعَالِمُ كما يقول الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ (٦٦١ ـ ٧٢٨ هـ): «تارة يأمر، وتارة ينهىٰ، وتارة يبيح، وتارة يسكت، عن الأمر والنهي، أو الإحاطة.. كما قيل: إن من المسائل مسائل جوابها السكوت، كما سكت الشارع في أول الأمر، عن الأمر بأشياء، حتىٰ علا الإسلام وظهر.

فالعَالِمُ، في البلاغ والبيان كذٰلك، قد يؤخر البيان والبلاغ لأشياء، إلىٰ وقت التمكن، كما أخر الله سبحانه إنزال آيات، وبيان أحكام، إلىٰ وقت تمكن رسول الله ﷺ إلىٰ بيانها.

فالمحيي للدين، والمجدد للسنة، لا يبلِّغ إلا ما أمكن علمه، والعمل به، كما أن الداخل في الاسلام، لا يمكن حين دخوله، أن يُلَقَّنَ جميع شرائعه، ويؤمر بها كلها، وكذٰلك التائب من الذنوب، والمتعلم، والمسترشد، لا يمكن أول الأمر، أن يؤمر بجميع الدين، ويذكر له جميع العلم، فإنه لا يطيق ذٰلك، وإن لم يطقه، لم يكن واجباً عليه في هٰذه الحال، وإذا لم يكن واجباً، لم يكن للعالم والأمير أن يوجبه عليه ابتداءً،

---

(١) «الموافقات»، (١٨٩/٤ ـ ١٩٠).

بل يعفو عن الأمر والنهي، بما لا يمكن علمه وعمله، إلىٰ وقت الإمكان، كما عفا رسول الله ﷺ عما عفا عنه، إلىٰ وقت بيانه، ولا يكون ذٰلك من باب إقرار المحرمات، وترك الأمر بالواجبات، لأن الوجوب والتحريم مشروط بإمكان العلم والعمل.. ومن هنا يتبين سقوط كثير من هٰذه الأشياء، وإن كانت واجبة، أو محرمة في الأصل، لعدم إمكان البلاغ، الذي تقوم به حجة الله، في الوجوب أو التحريم، فإن العجز مسقط للأمر والنهي، وإن كان في الأصل»[1].

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

(١) «مجموعة الفتاوىٰ»، (٢٠/٥٨ ـ ٦٠).

من شروط فقه الحالة

١ ـ استيعاب أسباب النزول والورود:

نستطيع أن نقول هنا : إن من الأهمية بمكان لعملية التنزيل التي نحن بصددها وما اصطلحنا علىٰ تسميته «بفقه الحالة»، استيعاب أسباب النزول للآيات وأسباب الورود للأحاديث، التي هي أشبه بوسائل إيضاح مُعينة للتعامل مع النص، ومدىٰ ملائمة المحل، وتوفر شروطه لتنزيل حكم النص الشرعي.

ولعل هٰذا يمنحنا أيضاً ملمحاً لبعض حِكَم نزول القرآن منجماً، ونزول الأحكام متدرجة لتناسب الأحوال والمحال التي عليها الناس واستطاعاتهم، وترقىٰ بهم من خلال أحوالهم، كما يمنحنا ملمحاً لبعض حِكَم عدم ترتيب آيات القرآن وسوره حسب أزمنة النزول، لأن أقدار التدين غير ثابتة، والظروف من حولنا غير ثابتة، واستطاعاتنا غير ثابتة، لذٰلك فالاستطاعة تستدعي الحكم أو النص الملائم، وليس قالب الزمن، علىٰ الرغم من أهميته، فقد يرتفع قدر التدين وتتعاظم الاستطاعة فيتعاظم التكليف والمسؤولية، وقد يرتكس قدر التدين وتتدنىٰ الاستطاعة، لسبب أو لآخر، فيكون من الأحكام الشرعية ما يوافق الاستطاعة، ولعل مشروعية الرخص والضرورات تنطلق جميعاً من هٰذا المنطلق، والله تعالىٰ يقول: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

إن هٰذه الرحابة في الأحكام تمكّن من تغطية جميع مساحات الاستطاعة والإفادة منها، وترتقي بها، حتىٰ محل التكليف الواحد قد يأخذ حكمين مختلفين بحسب حالتيه المختلفتين.

ففي عام المجاعة حرم رسول الله ﷺ ادخار لحوم الأضاحي للدَّافة ـ الفقراء الذين يدفون على المدينة ـ، وفي عام الرخاء أباح ادخار لحوم الأضاحي فقال: «... **إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ مِنْ أَجْلِ الدَّافَّةِ الَّتِي دَفَّتْ، فَكُلُوا، وَادَّخِرُوا، وَتَصَدَّقُوا**»[1]، لذلك نرىٰ أن الحكم يتردد بين الحظر والإباحة بسبب الحالة والمحل الذي عليه الناس.. والحظر والإباحة حكمان شرعيان.

وكذٰلك قول رسول الله ﷺ لعمار بن ياسر ﷺ عندما أكره على النطق بكلمة الكفر تحت شدة العذاب وخاف علىٰ نفسه، فنزل: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل:١٠٦]، قرآن يتلىٰ إلىٰ يوم القيامة لأن حالة عمار يمكن أن تتكرر حيث قال له رسول الله ﷺ: «**فإن عادوا فعد**»[2].

وهٰكذا نرىٰ، وكأن المحال والاستطاعات تستدعي الأحكام الشرعية المناسبة لها.. والأحكام الشرعية المناسبة تنتشل الحالات، وترتقي بالاستطاعات، ليصبح الصعب سهلاً، ويتحول المستحيل بالنسبة للإمكانات ليصبح صعباً.

وقد تكون المشكلة في الأوهام التي استقرت في بعض الرؤوس الجاهلة، مصداقاً لقوله عليه الصلاة والسلام: «.. **حَتَّىٰ إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِماً اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوساً جُهَّالاً فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا**»[3]، بأن كل حافظ لنصوص الفقه، أو حامل للفقه فقيه، حتىٰ لو كان وعاءً أو مسجلة، فالرسول ﷺ يقول: «**فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَىٰ مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ**»[4]، لذٰلك فإن عملية الحفظ والشحن والتفريغ علىٰ الواقع دون إدراك استطاعته ليست فقهاً، وإنما نسخة مكررة من كتاب فقه، متحركة من عصر إلىٰ عصر، ومن مجلس إلىٰ مجلس.

---

(١) أخرجه مسلم.
(٢) أخرجه الحاكم وصححه.
(٣) أخرجه البخاري.
(٤) أخرجه الترمذي وحسنه.

لقد أدىٰ مجرد الاستشهاد بالآيات والأحاديث وتنزيلها علىٰ غير محالها إلىٰ الكثير من التناقض والتضاد، ودعا إلىٰ التعسف في التعامل مع النصوص، نسخاً وترجيحاً، وما إلىٰ ذٰلك، حيث ذهب بعض القائلين بالنسخ إلىٰ اعتبار آية السيف ناسخة لم يربو عن مائة آية من آيات الدعوة والحوار والمجادلة بالتي هي أحسن، في حين أن المشكلة ـ فيما نرىٰ ـ هي في فقه الحالة وما يلائمها من الحلول الشرعية.. ففي مرحلة وحالة قد يكون الحكم: ﴿كُفُّوٓا۟ أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء:٧٧]، وفي حالة قد يكون: ﴿وَقَـٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَـٰتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟﴾ [البقرة:١٩٠]، وفي حالة التعبئة العامة: ﴿قَـٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا۟ فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ [التوبة:١٢٣]، وفي حالة التعاهد والموادعة: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَـٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَـٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ﴾ [الممتحنة:٨].

٢ ـ الإحاطة بمحل الخطاب:

هٰذا من وجه، ومن وجه آخر فمن الفقه الإدراك بأنه لا بد من الإحاطة بمن هو المخاطب بإنفاذ الأحكام وتنزيلها، فهناك أحكام منوط تنفيذها بالسلطة المسلمة، كالحدود والتعزيرات والمعاهدات والحكم والقضاء... فالخطاب فيها، بما يسمىٰ عبارة النص عند علماء الأصول، للحاكم المسلم وأجهزته القضائية والسياسية والإدارية، ولذٰلك لا يمكن بحال من الأحوال أن يقيم الفرد من نفسه بديلاً عن الحاكم فيوقع الحدود ويعقد المعاهدات ويقاضي الناس، فيقطع يد السارق ويرجم الزاني ويقاص القاتل، وإنما نصيب الفرد من الخطاب، أو ما يسمىٰ إشارة النص، هو العمل بحسب استطاعته علىٰ إقامة الدولة التي تنفذ هٰذه الأحكام.

وهناك أحكام منوط إنفاذها بالفرد، كما هو معلوم، فلا يتحلل منها ويعطل الأحكام الشرعية بحجة غياب الدولة المسلمة، الأمر الذي يشكل النقيض لما سبق، وكلا الطيفين موجود علىٰ ساحة العمل الإسلامي.

كما أن هناك أحكاماً تمثل فروضاً عينية مطلوبة من كل فرد، لا تبرأ

ذمته ولا يخرج من عهده التكليف إلا بإقامتها؛ وأحكاماً تمثل فروضاً كفائية محلها المجتمع كله، إذا أداها بعض أفراده على الوجه الأكمل سقط الإثم عن الباقين. . وهكذا فإنه لا بد من إدراك الحالة، ومواصفات الخطاب، ومَنْ المخاطب، ومحال التنزيل، وتوفر شروط الاستطاعة.

٣ ـ إدراك حدود الوسع والاستطاعة:

وهنا نرى أنه لا بد من دفع التباسٍ قد يتبادر لبعض الأذهان، وهو أن شريعة الله، بكل أحكامها، إنما تقع في حدود وسع المكلف، وأن التكليف من الله لا يكون إلا ضمن مقدور الإنسان بشكل عام، من أعلاها استطاعة إلى أدناها، لكن الأحكام تدور مع الاستطاعات، صعوداً وهبوطاً. . وكون الحكم يدور مع الاستطاعة دليل على أن التكليف إنما هو بحدود الوسع.

لذلك نقول: إن التكليف ابتداءً إنما يقع في حدود الوسع والاستطاعة، وأن الإنسان إذا استفرغ جهده واستطاعته فقد برأ ذمته وخرج من عهدة التكليف، وطبق الإسلام المشروع في حقه، ولو لم يستكمل جميع أحكامه. وبهذا نقول: بأن الإسلام يبدأ مع الإنسان من الحالة التي هو عليها، ويترقى ويتدرج به، فإذا زادت استطاعته زاد تكليفه وهذا لا يعني الانتقاء من الأحكام، ولا تقطيع الصورة الإسلامية، ولا الدخول في غرف الانتظار لتقوم الدولة الإسلامية، والمجتمع المسلم، وإنما البدء من حدود الاستطاعة، في الوقت الذي يرى المسلم الصورة الشاملة، ويحدد موقعه فيها في ضوء استطاعته.

لذلك يمكن القول: بأننا منذ هذه اللحظة وفي ضوء استطاعتنا، بإمكاننا أن نطبق الشريعة على أنفسنا من خلال الأحكام المستطاعة، ولا عذر لنا في عدم تطبيقها، ولا ننتظر وتنطلي علينا لعب الحواة بأننا لا نستطيع أن نطبق الإسلام إلا بعد تأهيل المجتمع ومعالجة مشكلاته القائمة، وندخل في النفق الطويل المظلم، وإنما نقول: بأننا نطبق ما نستطيع من الإسلام، ونؤهل المجتمع بالإسلام الذي نستطيعه، إذ كيف نؤهل المجتمع بقيم ومبادئ أخرى، ومن ثمّ يكون مستعداً لتطبيق الإسلام؟!

بين عطاء الوحي واجتهاد العقل:

نعود إلىٰ القول: بأن معرفة الوحي تمنحنا الدين، ومعرفة العقل تقدم لنا الاجتهاد لكيفية التطبيق والتنـزيل، تمنحنا التدين، وفي ذٰلك لا بد من اعتبار معرفة الوحي هي المعيار ومعرفة العقل هي محل المعايرة وموضوع المعايرة، وأن التباس هـذا الأمر يؤدي إلىٰ اضطراب في المعايير ـ كما أسلفنا ـ وازدواج لها، وانحياز لأصحابها، وعدم استقرار لقيمها، وإن الدين الحق هو في استمرار عملية التصويب والنصح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتجديد، والمعايرة للواقع، وتقويمه بقيم الوحي، وأن نقد الواقع وصور التدين هو علامة صحة وحراسة وتسديد، وهو تكليف شرعي لا يمس بعصمة الدين وقدسية نصوصه وصحتها وخلودها.

إن العدول عن معايرة صور التدين بقيم الدين، يؤدي إلىٰ الانحراف والخروج والمغالاة والتحريف والتأويل.

وإن التباس صور التدين بنصوص الدين وعدم إدراك مواصفات الخطاب في الكتاب والسنة، ومحل الخطاب والاستطاعة، يؤدي إلىٰ منح أصحابه ذرائع لسفك الدماء واستباحة الأعراض، باسم مصلحة الدعوة ونصرة الدين.

إن صور التدين المغشوش، وغياب الفقه للنص ومحله، والاستطاعة وحدودها، والانفصال عن جسم المجتمع، والنـزول إلىٰ المخابئ باسم مصلحة الدعوة وحمايتها، عطّل المشاورة والمناقشة والمراجعة والمثاقفة والمفاقهة، وأفرز بعض الزعامات التي قد تفتقر إلىٰ الحد الأدنىٰ من الزاد الشرعي، كما أفرز الكثير من الكتاب المتحمسين للقضية الإسلامية، الذين سارعوا إلىٰ اقتحام الساحة بدون أدوات وزاد شرعي مطلوب، بدأوا في التنظير للعمل الإسلامي فأوقعوه في حفر وأسقطوه في جحور لا يعلمها إلا الله، وساهموا سلبياً بحالات الارتباك والاضطراب وغياب المعايير الشرعية.

إن سوء الفهم للأحكام الشرعية ومنازلها، وفقه الحالات التي عليها الناس والمجتمعات، ودفقات الحماس التي لم تتوفر لها الأوعية الشرعية

المناسبة أو المرجعية الشرعية الصحيحة التي تؤطرها، أدت إلىٰ الكثير من المجازفات والممارسات والتضحيات والإساءات، والإسهام بإنهاك العمل الإسلامي، وإجهاض القيم، وشل حركة الدعوة إلىٰ الله، وعزلها ومحاصرتها في المجتمعات باسم مصلحة الدعوة.

فباسم الدعوة قد تنهب الأموال، وتستباح الأعراض، وتستحل الدماء البريئة، وباسم مصلحة الدعوة والانتصار لها تدمر أجيال وتزهق أرواح، وتبدد طاقات، وتوضع تضحيات في غير محلها.. إن الفهم المغشوش للنصوص وعدم الفقه بمجالاتها، والإدراك لمحال تنزيلها، والعبث فيها، وعدم إدراك مَنْ المخاطب ومَنْ هو محل الخطاب، وغياب فقه الاستطاعات، والقدرة علىٰ تحديد موقع الاقتداء في السيرة، والفعل النبوي، أدىٰ إلىٰ العبث بالأحكام الشرعية.

إنها رؤىٰ عمية، ورايات عُمِّيَّة، حيث تحل الحزبيات محل العصبيات القبلية القديمة، فنخسر أنفسنا ونحن نظن أننا نحسن صنعاً.

لذٰلك لا بد أن تقوم عمليات مراجعة جريئة وشجاعة تعيد للأطر الشرعية والمرجعيات اعتبارها، وللمعايير تحكيمها، ونعاود النفرة في الدين لنصرة المظلوم برد الظلم، ونصرة الظالم بردعه، وندور مع الحق حيث يدور.

مسؤولية الخطاب الدعوي التربوي:

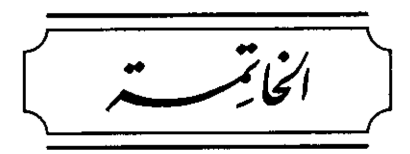
نعود إلىٰ القول: إن الخطاب الدعوي التربوي التعليمي هو المسؤول الأول والأخير عن فشلنا وعدم قدرتنا علىٰ حسن التعامل مع قيم الكتاب والسنة، التي أَخرجت خير أمة أُخرجت للناس، فالقرآن هو القرآن كما نزل، والسنة هي كما وردت، والإنسان هو الإنسان، لٰكن أين الخلل المفقود، الذي يحول دون التفاعل لمعاودة الإخراج للأمة من جديد؟

هٰذه مسؤولية الخطاب الدعوي التربوي، الذي لا ينفع معه الضجيج والخطابة، وإنما ينفع له الاختصاص والخبرة والمعرفة المتراكمة، وحسن الملاحظة، والحكمة، والتدريب، والتقويم، والمراجعة، والإفادة من الحكمة

حيثما كانت، لأنها ضالة المؤمن التي تحميه من الضلال: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ۝٢﴾ [الجمعة].

وفي نهاية المطاف قد يكون من الأهمية بمكان، ونحن نحاول معاودة إخراج الأمة، أن نؤكد أن الأمة المسلمة دون سائر الأمم والحضارات، السائد منها والبائد، تشكلت من خلال كتاب، من خلال الخطاب الدعوي التربوي، وإذا كان نهوض أي أمة مرهون بتوفير ظروف وشروط ميلادها الأول، فإنه لا مخرج لنا إلا بالعودة إلىٰ إعادة صياغة خطابنا التربوي وفق معطيات الكتاب والسنة، وتطورها، حسب المتغيرات الاجتماعية والإنسانية، لعل ذٰلك يشكل سبيل الخروج.





الخاتمة

وَبَعْـد:

فهٰذه بعض الرؤىٰ والأفكار والملحوظات، التي تشكل بعض المعالم أو الملامح علىٰ طريق معاودة نهوض وتصويب خطابنا الدعوي التربوي، ومحاولة لاستدعائه من جديد إلىٰ ساحة الاهتمام والنظر والمناقشة والتسديد، لا ندّعي لها الصواب.. وكم نحن بحاجة إلىٰ تقديم دراسات نقدية للواقع الدعوي التربوي، الذي تعيشه جامعاتنا، ومؤسساتنا، ومدارسنا، ومعاهدنا التعليمية، بحيث يمتد النقد للأطروحات والرسائل العلمية في مجال العطاء الأكاديمي، والخلل الذي تعاني منه، علىٰ مستوىٰ الفلسفة، والمنهج، والإشراف، والأداء، والجدوىٰ، وعدم الخبرة، والتخصص، ذٰلك أن عدم وضوح الفلسفة التربوية، وغياب المنهج الصارم، والإشراف المتخصص، والموضوع المدروس المجدي، يؤدي إلىٰ الكثير من التعميم، والخبط الأعشىٰ، واختلاط الرؤية، ودخول الشأن التربوي، علىٰ خطورته ودقته، من يحسن ومن لا يحسن، حتىٰ تحول الكثير من النشاط التربوي إلىٰ بورصة ألقاب وعناوين لا قيمة لها؛ لأنها لم تصرف شيئاً، ولم تحرك ساكناً، ولم تسهم بارتقاءٍ أو تطور مقدور.

والخطورة، كل الخطورة، عندما يتحول من يتصدرون للحل إلىٰ مشكلات في طريق الأمة، ويتحولون إلىٰ طبقة كهان، يطلبون من الأمة الاعتراف بقدسية أفكارهم، ويشيعون جواً من الإرهاب الفكري، حتىٰ لا ينكشف عوارها لأنها لا تحسن إلّا الاستهلاك لطاقات الأمة وتبديدها.

ولا بد أن نعترف بأن الدعوة والتربية، بكل أبعادها ومجالاتها، هي أشبه بالوسيط الكيميائي، الذي يحدث التفاعل المطلوب، ويعيد صياغة

الأمة، ويؤهلها لكيفية التعامل مع قيمها وتوظيف إمكانها الحضاري؛ وأنها المسؤول الأول عما صرنا إليه؛ وأن الكثير من الفشل والتخلف، الذي نعاني منه لمشاريعنا وأفكارنا، يتطلب عمليات نقدية شديدة، وأحياناً قاسية، لعلها تحرك الرواكد، وتصوب الخطوة، وتبني ثقافة المراجعة والمقارنة والمقايسة والحوار، ذٰلك أن النقد هو الروح المحركة والمصدر للحركة، وأن الناقد هو الناصح ـ و«**الدِّينُ النَّصِيحَةُ**» ـ وأنه الشريك الأساس في عملية النهوض والبناء السليم.

«الخطاب الدعوي التربوي» لا يعني بحال من الأحوال الإسلام، بقيمه المعصومة في الكتاب والسنة، وإنما يعني الاجتهادات البشرية العقلية لوضع البرامج والمناهج والخطط، وتقويمها ومراجعتها، في ضوء القيم الإسلامية، وانطلاقاً منها، لذٰلك فهو اجتهاد بشري، يجري عليه الصواب والخطأ.. وكونه اجتهاداً بشرياً لا يعني أن يمارسه من هبّ ودبّ، وإنما يمارسه المتخصصون والمؤهلون.. وهو دائماً قابل للنقض والنقد والإلغاء والتعديل والتطوير، ولعله أكثر المجالات حاجة إلىٰ النقد، ونقد النقد؛ لأن المنهج الراكد في العالم المتغير مشكلاته وأفكاره وإبداعاته ورؤاه، يكرس التخلف، ويسهم بتراجع الأمة وعدم إعداد أبنائها لعصرهم.

إن «الخطاب الدعوي التربوي»، بكلمة مختصرة: منهج صناعة الإنسان ـ إن صح التعبير ـ المتغير المتطور والمتنامي، الذي يجب أن يعيش عصره المتغير بسرعة، ويتأهل لفهمه وكيفية التعامل معه.

فكيف لا يكون المنهج الدعوي والتربوي، أو الخطاب الدعوي التربوي، مستجيباً لحاجات الأمة، مؤهلاً لها لدخول العصر والتعامل معه، أخذاً وعطاءً؟

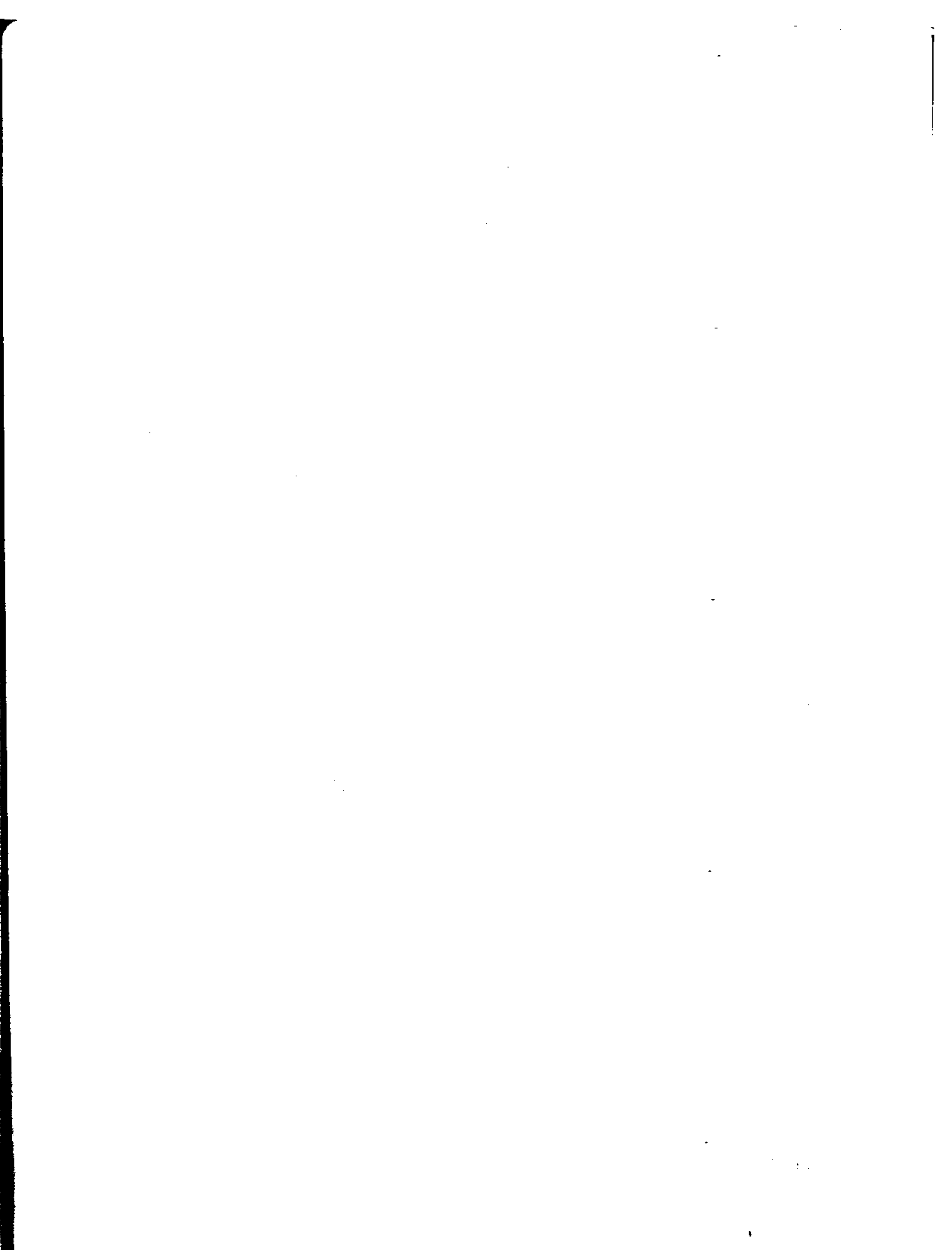
لعلنا بذٰلك نكون قد وضعنا لبنة في هٰذا الطريق، وفتحنا الأبصار علىٰ الكثير من المسؤوليات ومواطن الخلل.

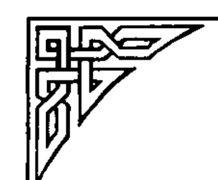
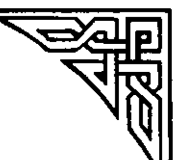
ولله الأمر من قبلُ ومن بعدُ.

❑❑❑❑❑❑

الفهرس

٤٧٠٣/٢٧

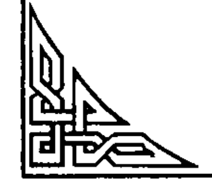


على بصيرة

الخطاب الإسلامي

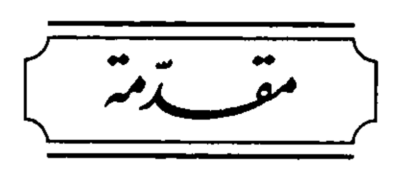
وقفة للمناصحة
«قبل أن تحيط بنا أخطاؤنا»




بسم الله الرحمن الرحيم

يقول تعالى: ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحِكْمَةَ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ ۝٢٠﴾ [ص]

٤٧٠٦/٢٨



مقدمة

الحمد لله الذي جعل خيرية هٰذه الأمة منوطاً بحملها لرسالتها وقيامها بوظيفتها، في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يقول تعالىٰ: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

والصلاة والسلام علىٰ المبعوث رحمة للعالمين، محل الأسوة والقدوة، الذي ناط بالعلماء العدول، من كل جيل من أجيال الأمة المسلمة، وظيفة نفي نوابت السوء عن قيم الأمة، وتحرير الحقيقة، ووقاية المسيرة مما يمكن أن يلحق بها من الإصابات، فقال ﷺ: **«يحمل هٰذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، وتحريف الغالين»**(١)، كما جعل التجدد والتجديد سمة من سمات هٰذه الأمة تتميز بها، كما جعله تكليفاً شرعياً، ومسؤولية ثقافية واجتماعية، فقال ﷺ: **«إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الأُمَّةِ عَلَىٰ رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دينها»**(٢) فالتجدد والتجديد والتصويب هو روح هٰذه الأمة السارية، ومحور فاعليتها ووظيفتها، بعد توقف الوحي والتصويب من السماء، وذٰلك لما يمكن أن يلحق بقيم الأمة وأفكارها من إصابات، بسبب صور التدين المغشوش والفهوم المعوجة، وما يكون من تسلل علل التدين من الأمم السابقة.

وبعد:

فلعل من نعم الله العظيمة علينا أن اصطفانا لوراثة الكتاب، يقول

---

(١) أخرجه البيهقي.

(٢) أخرجه أبو داود، كتاب الملاحم.

تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا...﴾ [فاطر:٣٢]، حيث انتهت رحلة النبوة التاريخية بكل عطائها وخبراتها وتجاربها ورسالاتها وقيمها إلىٰ أمة الرسالة الخاتمة: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ﴾ [الشورىٰ:١٣]، وجعل الرسالة الإسلامية والأمة المسلمة تقف علىٰ قمة التجربة التاريخية، كما جعل دراسة سير النبوات، والسير في الأرض والتعرف علىٰ السنن والقوانين التي تحكم الحركة الاجتماعية، والتعرف علىٰ أسباب السقوط والنهوض واكتشاف علل التدين والإصابات التي لحقت الأمم والحضارات السابقة، تكليفاً شرعياً، قال تعالىٰ: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٨﴾﴾ [آل عمران]، ليأخذ المسلمون حذرهم، فيتبينوا قبل أن يتحركوا، ويهتدوا إلىٰ طرق السلامة، ويتحققوا بالوقاية الحضارية، فلا تتسلل لهم علل التدين التي كانت سبب السقوط والانقراض للأمم السابقة.

ولعل من أهم هٰذه العلل ما يتمثل في غياب عملية النقد والمراجعة والمناصحة والتصويب وبيان مواطن الخلل، ونفي نوابت السوء، أو بعبارة أخرىٰ عدم التناهي عن المنكر، يقول تعالىٰ حكاية عن الأمم السابقة، تحذيراً للمسلمين حتىٰ لا يقعوا بما وقع به غيرهم: ﴿كَانُوا۟ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ﴾ [المائدة:٧٩]، فالنصح والمناصحة والمراجعة والمثاقفة والمحاورة والنقد والتقويم هو سبيل حماية الحقيقة، ووسيلة حراستها واستمرارها، لذٰلك جعل الرسول ﷺ النصحية هي الدين؛ لأن غيابها وتعطيلها يمثل إحدىٰ الإصابات الحضارية الكبرىٰ التي تحاصر الأمة وتطفئ فاعليتها وتقعدها عن الاضطلاع برسالتها والثقة بقيمها، يقول الرسول ﷺ: **«الدِّينُ النَّصِيحَةُ. قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِم»**(١).

---

(١) أخرجه مسلم.

وإذا توقفت المناصحة، وعُطِّلت النصيحة، أو توقفت وتجمدت عند حدود وقوالب ورسوم ووسائل معينة، وعجزت عن التطور والمعاصرة، بدأت مرحلة التآكل الداخلي، واقتربت مرحلة السقوط والاستبدال، ثم ﴿يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم ﴿٣٨﴾﴾ [محمد].

وعملية الاستبدال هنا إنما تتحقق من خلال عزمات البشر، وأعتقد أنها تبدأ بالعمل علىٰ استبدال النخب العاجزة، التي أنتجت هٰذا الواقع المتخلف المستعصي علىٰ الإصلاح.

وقد يكون من أخطر الإصابات التي لحقت بالخطاب الإسلامي اليوم يتمثل في غياب إدراك أبعاد الحكمة وتحقيق ملكة العدل، وهي القدرة علىٰ إبصار المصالح والمفاسد، ووضع الأمور بمواضعها، ووزنها بموازينها الصحيحة، وليس ذٰلك فقط وإنما امتلاك الأسلوب والبيان المؤثر القادر علىٰ حمل منتجات الحكمة الفكرية لتصبح تربية وثقافة للناس، يقول تعالىٰ حكاية عن داود عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحِكْمَةَ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ ﴿٢٠﴾﴾ [ص].

وقد لا نضيف جديداً إذا قلنا: إن من لوازم توقف المناصحة انفتاح أبواب الغيبة والغمز واللمز، ومن ثم السقوط في كل الأمراض الاجتماعية الحالقة، التي تحلق الدين.

ولا شك أن من أجلّ نعم الله علينا ـ كما أسلفنا ـ أن جعل قيم الدين في الكتاب والسنة، المتأتاة من معرفة الوحي، معصومة محفوظة بحفظ الله للقرآن والبيان النبوي، يقول تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحجر]، ويقول: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴿١٩﴾﴾ [القيامة].

وهٰذه المعايير والقيم الثابتة المعصومة المتلقاة من الله خالق البشر، والعالِم بهم، بريئة من الانحياز والمحاباة والتمييز بطبيعة مصدرها، وهي التي تشكل أساساً معايير التقويم والنقد والمرجعية لفعل الإنسان، والمحور الأساس في مناقشة الأعمال والأقوال والاجتهادات، واختبار مدىٰ صوابها وانضباطها بضوابط القيم المعصومة في الكتاب والسنة، حتىٰ لا يصبح النقد

تجريحاً، والمناصحة تشهيراً، وعندها تطيش السهام، وتتوزع الأهواء، وتتضارب المَصالح وتتناقض الآراء.

والنقد والمراجعة والمناصحة... إلخ، إنما ينصب علىٰ فعل الإنسان واجتهاده وقوله، الذي يجري عليه الخطأ والصواب، ويحتكم فيه إلىٰ مرجعية القيم في الكتاب والسنة، ولا يعني بحال من الأحوال تناول قيم الدين ونصوصه المعصومة الموحىٰ بها.

فالنقد والتقويم والمراجعة إنما محله وميدانه معرفة العقل، التي تجتهد وتحاول تنزيل القيم في الكتاب والسنة علىٰ واقع الناس ومدىٰ صوابية هٰذا التنزيل، وليس معرفة الوحي المعصومة بحال من الأحوال، ذٰلك أن الالتباس هنا بين معرفة الوحي المعصومة ومعرفة العقل الذي يجري عليها الخطأ، بين قيم الدين وصور التدين، بين القيمة والذات، يحمل في طياته الكثير من الخوف والإرعاب الفكري والديني، ويعطل عملية المناصحة والنقد، ويفسح المجال لقيام وثنيات بشرية جديدة وكهانات دينية تلتبس فيها الذات بالقيمة، ويصبح الدين هو فعل الإنسان، وما يقوله الإنسان هو الدين، فنضل الطريق، ونفتقد المعيار، وتتسلل إلينا علل الأمم السابقة من أوسع الأبواب، بسبب التدليس والتلبيس والالتباس، فيصبح الكثير من الناس فوق مرتبة البشر، فوق الخطأ، فوق النقد، ويتجاوزون بذٰلك مراتب الصحابة وجيل خير القرون، الذين خاطبهم الله وهم في أشد حالات الإصابة والهزيمة بقوله: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥].

إضافة إلىٰ كثير من الحجج والمعاذير والذرائع المتخلفة، التي تطارد النقد والمناصحة، وتحاصره بحجة أنه يبين مواطن الضعف ويكشف العورات، ويبصِّر العدو بمواقع الإصابة، ويخلخل الصفوف، دون أن ندري أن الصف الذي لا يحتمل المناصحة صف لا يوثق به، وأن استمرار الأخطاء هو الذي يمثل الألغام والمخاطر الحقيقية، التي سوف تنفجر وتقضي علىٰ كل شيء، وأن أعداءنا أعرف بعللنا منا، وكل تخوفهم أن نكتشفها ونعالجها، وأن تخلفنا وتراجعنا إنما سببه العمل علىٰ تكريس

الأخطاء، والتستر عليها، وعدم كشفها ومعالجتها، وإحاطتها بأسوار حزبية سميكة وروح حزبية تعصبية طاغية هي أقرب في ممارساتها لسراديب الباطنية منها لفضاءات الإسلام.

ولا نريد في هٰذه المقدمة البسيطة أن نستبق المعاني المطروحة في هٰذه الرسالة، كما نؤكد هنا أن ما نقدمه إنما هو اجتهادات أو نظرات اجتهادية قد تخطئ الصواب، حسبها أنها محاولة وجهد بسيط لاسترداد دور النقد والمناصحة والتدليل علىٰ أهميته في البناء، الأمر الذي ما يزال غائباً بالأقدار المطلوبة عن الواقع الإسلامي، وبناء بصيرة تميز بين قيم الدين وصور التدين، وتحول دون التلبس بين الذات والقيمة.

وقد يكون من المفيد الإشارة إلىٰ أن هٰذه النظرات هي في أصلها مساهمة في أحد المشروعات الثقافية المتميزة، التي يضطلع بها مركز البحوث والدراسات في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر بعنوان: «الخطاب الإسلامي المعاصر».

وبالله التوفيق.

الدوحة في: رمضان ١٤٢٦هـ

تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٥م

□ □ □ □ □ □

أهمية الخطاب

قد لا نكون بحاجة أن نتحدث عن أهمية الخطاب ودوره في تشكيل الأمة المسلمة، وتحريك رواكدها، وإثارة فاعليتها، وتغيير واقعها، وبناء حضارتها، وتصويب مسيرتها، وإنضاج عقلها، وحسن قراءة تراثها، وتجديد معالم حياتها، وصوغ مصطلحاتها، وإبصار مستقبلها، وتحقيق مِنْعتها، وحمايتها من الذوبان والانقراض.

ذٰلك أن استقراء ظروف وشروط ميلاد الأمة المسلمة يؤكد أن الخطاب (القرآن)، كان وراء إخراجها خير أمة للناس؛ هو الوسيلة الأساس في معاودة إخراج الأمة وتحقيق شهودها الحضاري، استجابة لقوله تعالىٰ: ﴿لِتَكُونُوا شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة:١٤٣]، وحسبنا هنا أن نشير إلىٰ أن الأمة المسلمة تشكلت من خلال «خطاب»، وبدأ وحيها بكلمات «كتاب»، وامتدت ثقافتها وحضارتها من خلال «كتاب»، وجاءت معجزتها الخالدة متمثلة في «كتاب» (القرآن)، وتحققت عصمتها وعدم اجتماعها علىٰ ضلالة، بالتزام قيم «الكتاب»، يقول تعالىٰ: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾ [آل عمران:١٠٣]، ويقول الرسول ﷺ: «إنَّ أُمَّتي لا تَجْتَمِعُ عَلىٰ ضَلالَةٍ»[1].

وكان «الكتاب» ولا يزال من أهم أدوات جهاد الأمة ومحل اجتهادها، بل إن قيمه هي دليل هدايتها سبيل السلام، ومحور فعلها وإنتاجها الثقافي والمعرفي في شعب المعرفة جميعاً، يقول تعالىٰ: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا ﴿٥٢﴾﴾ [الفرقان]، ويقول: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ

(١) أخرجه ابن ماجه.

﴿فَذَكِّرْ بِٱلْقُرْءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ ﴿٤٥﴾﴾ [ق]، حتىٰ أننا نعتقد أن الجراحات والإصابات المادية، مهما كانت بليغة وقاسية، فسوف لا تنال من إمكان الأمة علىٰ النهوض، طالما أن قيمها في القرآن موجودة، وأن خطابها سليم محفوظ، ولا أدل علىٰ ذٰلك من قوله تعالىٰ، بعد أن ذكر قصة أصحاب الأخدود بكل فظائعها وضرب المثل بفرعون كأنموذج متصاعد للظلم والطغيان والتأله: ﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ ﴿٢٢﴾﴾ [البروج]، وما ورد في أعقاب هزيمة أُحد بكل قساوتها وجراحاتها: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٣٩﴾﴾ [آل عمران]، فكان الإيمان والاستمساك بالقرآن وقاية وحماية من الوهن الحضاري، وسبيل معاودة النهوض، والتبصير بوسائل النهوض أيضاً.

ولقد أدرك الكفار أهمية الخطاب (القرآن) وخطورته ودوره في التأثير والتغيير، فما كان منهم إلا الشغب عليه وبذل الجهد للحيلولة دون وصوله أو إيصاله، حيث حكىٰ الله قولتهم: ﴿لَا تَسْمَعُوا لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ ﴿٢٦﴾﴾ [فصلت] والفرار من سماعه، حتىٰ شبه القرآن حالهم بحُمر مستنفرة فرَّت من قسورة.

وفي ضوء ذٰلك، فقد لا يكون مستغرباً أن تتمثل مهمة النبوة وفعلها ورسالتها بالبلاغ، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿١٨﴾﴾ [العنكبوت]، واعتبار البلاغ «الخطاب» سبيل النهوض والارتقاء والحماية والفلاح، يقول الله تعالىٰ: ﴿قُلْ إِنِّى لَن يُجِيرَنِى مِنَ ٱللَّهِ أَحَدٌ وَلَنْ أَجِدَ مِن دُونِهِۦ مُلْتَحَدًا ﴿٢٢﴾ إِلَّا بَلَٰغًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِسَٰلَٰتِهِۦ...﴾ [الجن]، ويقول الرسول ﷺ: **«يُقَالُ لِصَاحِبِ القُرْآنِ اقْرَأْ وَارْتَقِ وَرَتِّلْ كَمَا كُنْتَ تُرَتِّلُ فِي الدُّنيا، فَإِنَّ مَنْزِلَتَكَ عِنْدَ آخِرِ آيَةٍ تَقْرَأُ بِهَا»**[1].

دلالة المصطلح:

وقد يكون من المفيد، بين يدي البحث، الإشارة إلىٰ أهمية تحديد

(١) أخرجه الترمذي، وقال: هٰذا حديث حسن صحيح.

مفهوم أو دلالة بعض المصطلحات، لعل ذٰلك يساعد في تجلية الحقيقة، وإزالة اللبس، ويساعد علىٰ تحقيق المعنىٰ المطلوب، فيما نعتقد؛ ذٰلك أن المصطلحات، بشكل عام، تمثل المفاهيم الأساس لثقافة الأمة، والنوافذ الصحيحة لمعارفها، فهي بالنسبة للثقافة كالمعاجم بالنسبة للغة؛ كما تمثل حالة النضج الفكري والعلمي؛ ولعلها تعتبر من جوامع الكلم؛ كما أنها تمثل بدلالاتها المحددات الأساس لنطاق الفهم وتحديد المعنىٰ المراد، حيث إن الدلالة المحكمة للمصطلح يمكن أن تعتبر المعيار والحكمَ الفاصل عند التباس المعاني واختلاط التعابير وتضارب وتناقض محاولات التفسير والبيان.

هٰذه الأهمية للمصطلح، لا تعني بحال أن المصطلحات تشكل آصاراً وأغلالاً علىٰ العقل تحول دون طلاقته وإبداعه وارتقائه، بل لعل المصطلحات، بتحديدها الدقيق، تمثل الدرجات النضيجة والأرضية الثابتة لترقي العقل، كما تمثل من جانب آخر مساحات واسعة للتفاهم والتفاعل وبناء المشترك الإنساني، فتساهم بإيصال الحوار إلىٰ تحقيق غاياته، بما يمتلك المصطلح من الحكمة والدقة وفصل الخطاب، بدل أن يتحول الحوار والنقاش ليصبح أقرب لحوار الطرشان وسبيل التضليل الثقافي.. فالمصطلح، بشكل عام، هو دليل الفهم، ونافذة المعرفة الصحيحة، وسبيل الوضوح وعدم الالتباس، كما أسلفنا.

وقد يكون المصطلح معلماً معرفياً عاماً، شأن المصطلحات الثقافية، وقد يكون خاصاً، سواء في ذٰلك مصطلحات العلوم، حيث لكل علم مصطلحاته، أو الأفراد، حيث يكون لكل باحث أو مفكر مصطلحاته ومفرداته الخاصة به، التي تشكل مكونات أسلوبه ومفاتيح فهمه وعدم تقويله ما لم يقل، أو تحميل كلامه ما لم يُرِده أو يهدف إليه.

لذٰلك، فقد يكون من الأمور اللافتة حقاً أن الكثير من الباحثين والمفكرين والعلماء، من أبناء الحضارة المتقدمة اليوم، تتصدر مؤلفاتهم وبحوثهم قائمة بالمصطلحات الواردة ومدلولاتها، من وجهة نظرهم واستعمالهم لها، ليكون القارئ علىٰ بينة مما أراد الباحث، وهٰذه بدون شك

سمة حضارية متقدمة تُحسب لأهلها؛ لأن الكثير من الإصابات الفكرية والثقافية قد تكون بسبب غياب نضج المصطلح وعدم وضوحه، أو عدم تقدير قيمته وأهميته العلمية والفكرية في بناء المحددات الذهنية والمعالم الفكرية والتداول المعرفي.. فالمصطلح مؤشر حضاري، وقيمة ثقافية، أشبه بالعملة الجيدة المتداولة في السوق المالية.

وهٰذا المؤشر علىٰ النضج الثقافي يمكن أن نبصره في ميراثنا العلمي أو الثقافي في عهود التألق والنهوض والازدهار وما تولد عنها من مصطلحات في شتىٰ ضروب المعرفة، العلمية والفكرية، حتىٰ أصبح لكل فنّ مصطلحاته، التي تعتبر مفاتيح الفن ووسيلة إدراكه، وأكثر من ذٰلك أيضاً فلقد أُلِّفت كتب ومعاجم خاصة ببيان دلالة المصطلحات لكل علم وفن.



«خِطابُ الإسْلَام» و«خِطابُ المُسْلِمِين»

وقد يكون من المفيد أن نتوقف عند مفهوم أو دلالة، وما نقصده، من مصطلحات: «خطاب الإسلام»؛ «الخطاب الإسلامي»؛ و«خطاب المسلمين».

فمصطلح «خطاب الإسلام» ينصرف ابتداءً ـ فيما نرىٰ ـ إلىٰ خطاب الوحي؛ بكل ألفاظه وظروفه وأحواله ومجالاته ومضامينه التي يعرض لها؛ هو «الخطاب»، المعصوم، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

أما ما وراء ذٰلك من الإنتاج الفكري والفقهي والعلمي، والتعبير عن سائر الفهوم والجوانب المعرفية، فهو يمثل «خطاب المسلمين» واجتهادهم وفهومهم في التعامل مع «خطاب الإسلام» في الكتاب والسنة والسيرة، ومحاولاتهم تنزيله علىٰ واقع الحياة في كل زمان ومكان، وهو بطبيعة مصدره (الإنسان) محل الخطأ والنسيان.

لذٰلك نرىٰ ـ أو نقترح ـ أن يكون مصطلح «خطاب الإسلام» دالاً علىٰ معرفة الوحي في الكتاب والسنة والسيرة الصحيحة.. وهٰذا المصطلح أو هٰذا «الخطاب» له سماته ومواصفاته وخصائصه، من حيث مصدر التلقي، ومن حيث منهج النقل، ومن حيث العصمة والصحة، ومن خيث الخاتمية والخلود، وبذٰلك يفترق في دلالته ومفهومه حتىٰ عما يسمىٰ «بالخطاب الإسلامي» ـ أو «خطاب المسلمين» ـ إذا اعتبرنا أن كلمة «إسلامي» لا تعني الإسلام، وإنما تعني نسبة «الخطاب» البشري إلىٰ القيم الإسلامية وانطلاقه منها، وبذٰلك يختلف في صفاته وخصائصه ومواصفاته عن «خطاب الإسلام» ـ كما أسلفنا ـ حيث إنه خطاب يأتي ثمرة لاجتهاد بشري يجري عليه الخطأ

والصواب، وهو بطبيعته قابل للمراجعة، والمناقشة، والتقويم، والاختبار، والتعديل، والإلغاء.

«فالخطَاب الإسلامي» بهٰذه النسبة هو المنتج البشري الاجتهادي المرتكز إلىٰ قيم الإسلام، أو إلىٰ «خطاب الإسلام».

وخشية التباس «الخطاب الإسلامي»، باعتباره منتجاً بشرياً، «بخطاب الإسلام» كوحي إلٰهي، نقترح أن يكون البديل له «خطاب المسلمين»، حيث الدلالة أبين، وإزالة اللبس أوضح، الأمر الذي يدفع إلىٰ ديمومة النظر والاجتهاد والتجديد والتقويم بعيداً عما يمكن أن يُتوهم من قداسة وحواجز نفسية وخلط بين قول الشارع واجتهاد الشارح.

ولذٰلك رجحنا استخدام مصطلح «خطاب المسلمين» علىٰ استخدام مصطلح «الخطاب الإسلامي».

ويبقىٰ لهٰذا الترجيح والتحديد والتمييز بين «خطاب الإسلام» و«خطاب المسلمين»، الذي رجحناه، أهميته ـ في تقديرنا ـ فهو يساهم في تفكيك الكثير من صور الالتباس والتلبس، وفي مقدمتها أهمية نزع صفة القدسية والعصمة عن «خطاب المسلمين»، بكل أبعاده، بحيث يجعله محلاً للمدارسة والمراجعة والتقويم والنقد وإعادة النظر والمعايرة بقيم الكتاب والسنة، ويبطل ما يمكن أن يحدث من صور دينية مشوهة من الكهانات البشرية، كما أنه يميز بين الذات والقيمة، ويؤصل لروح النقد والحوار والمراجعة والتصويب والتجديد والإلغاء والتعديل والعدول عن الاجتهاد إلىٰ اجتهاد آخر، حسب تطور الظروف واختلاف المشكلات والفوارق الفردية ونمو الكسب المعرفي.. وليس ذٰلك فقط، وإنما يكون سبباً أيضاً في إطلاق الطاقات العقلية، وبروز الملكات الاجتهادية، ونزع حالة الإرعاب والإرهاب الفكري الديني والخوف من النظر والتفكير، وزرع حالة الأمن الفكري والثقافي وتنميتها ورعايتها.

ذٰلك أن «خطاب الإسلام» يمثل قيم الدين المعصومة، ومعاييره التقويمية لفعل البشر، وأن «خطاب المسلمين» يمثل صور التدين والفهم

والإنتاج، الذي هو بطبيعته محل المعايرة والتقويم، لما يجري عليه من الخطأ والصواب، ومدىٰ الملائمة للعصر الذي وضع له.. فالدين شيء والتدين شيء آخر.

وما لم تتضح هٰذه الحقيقة الشرعية والعقلية، التي تعيد للعقل قيمته ووظيفته وتطلقه من عقاله، وتكسبه الاطمئنان، وتشعره بالثواب علىٰ جهده واجتهاده، وتدفعه للاجتهاد دفعاً، فإن استمرار الالتباس سوف يتحول إلىٰ مأساة ثقافية وفكرية وحضارية تنتهي إلىٰ تكريس العجز والتخاذل والتخلف والجمود والتقليد وبروز الكهانات الدينية في الواقع الإسلامي، التي تتحول شيئاً فشيئاً إلىٰ وثنيات لا تُمس، حيث تلتبس الذات بالقيمة، ويصبح التدين هو الدين، والشخص هو المقياس والمعيار، فتنعكس المعادلة، وتختل الموازين، وتتقهقر الأمة، فيُعرَف الحقُّ بالرجال بدل أن يعرف الرجال بالحق.

وسوف لا يشفع لذٰلك، أو يسوغه، الادعاء بأن هٰذه الاجتهادات البشرية، أو هٰذا الإنتاج البشري علىٰ مختلف الأصعدة، إنما ينهل من معين الكتاب والسنة ويرتكز إليهما، للاختلاف النوعي بينهما؛ ذٰلك أن ما توفر «لخطاب الإسلام» ـ (نص الوحي) في الكتاب والسنة ـ من الخصائص المتميزة، من حيث مصدر التلقي والخلود والخاتمية غير المحكوم بظرف الزمان والمكان، لأنه يتأتىٰ من الخالق ويُتلقىٰ من المعصوم، وما توفر له أيضاً من مناهج النقل والتلقي، لم يتوفر لاجتهادات البشر، إضافة إلىٰ تعدد وجهات النظر البشري في الفهم والاجتهاد بل وتعارضها أيضاً، الأمر الذي لا يؤهلها لأن تكون معياراً وقيمة، بسبب من الفوارق الفردية وما تحمله تلك الفوارق بكل أبعادها، بالإضافة إلىٰ أنها صادرة عن إنسان علمه محدود وعمره محدود ومعارفه نسبية محكومة بقيد الزمان والمكان، مهما كانت المقاربة مع النص، أو «خطاب الإسلام»، أو خطاب الوحي ذي المعرفة المطلقة.

من هنا نقول: بأن «خطاب المسلمين»، في صوره وحالاته المتعددة،

هو بطبيعته محل للنقد والمراجعة والتقويم وإعادة النظر والتصويب، دون أن يرافق ذٰلك أي ارتياب أو خوف أو رعب من أن ذٰلك فسق أو عدوان علىٰ القيم الدينية، بل لعلنا نقول: إن ذٰلك يعتبر علامة صحة ثقافية ونضج حضاري، وسبيل ارتقاء وتجدد وتجديد وكسر لقيود الجمود والتقليد والاستنقاع الثقافي؛ هٰذا علىٰ المستوىٰ الفكري والثقافي، أما علىٰ المستوىٰ الديني فهو حراك وجهد مأجور، بأجر تارة وأجرين أخرىٰ، حسب العطاء وصحة المقاربة وسلامة التنزيل «لخطاب الإسلام»، في الكتاب والسنة، علىٰ الواقع.

لذٰلك، فإن فقه المصطلح ومدلولاته تعتبر مفتاح هٰذا العمل الثقافي الضخم المتراكم والمتراكب والحيوي (الديناميكي)، ذٰلك أن النقد والتقويم والمراجعة والمعايرة بقيم الكتاب والسنة هو السبيل الوحيد لمحاصرة الخطأ وحصحصة الحق والتمكن من تحقيق خلود «خطاب الإسلام» في الواقع ليأتي «خطاب المسلمين» في مستوىٰ إسلامهم وعصرهم.

والمراجعة المقصودة هنا لا تعني الرجوع والنكوص عن قيم الدين وتوهينها بحال، أو الحط من قدر التدين والمتدينين، وإنما تعني الاجتهاد والتجديد والتصويب ونفي نوابت السوء وتحريك الرواكد وديمومة النظر، ليتحول الخطاب إلىٰ المجال التنموي الإنتاجي الباني، بحيث ينخرط في قضايا الأمة والإنسانية، ويقدم الرؤىٰ الرشيدة لحركة الحياة وقيام العمران.

وتشتد الحاجة إلىٰ المراجعة والتقويم وإعادة النظر «لخطاب المسلمين» في شتىٰ المجالات السياسية والتربوية والاجتماعية والتنموية والإنسانية... إلخ، كلما اشتدت وعظمت الخطوب. بل لعل الحاجة إلىٰ تجديد الخطاب وحضوره والنظر في مدىٰ ملاءمته تكون آكد إذا لحق الأمة الخَطْب، الأمر العظيم، الذي يحتاج إلىٰ رؤىٰ نضيجة، وحلول سليمة، وإدراك شامل، من زوايا متعددة، وأوعية مستوعبة، وإحاطة بعلم الأشياء ـ حتىٰ لا نكذب بما لم نحط بعلمه ـ *ذٰلك أن الخطاب هو في أصله اللغوي من الخَطْب*، وهو

الإشكالية الكبيرة التي تلحق بالأمة وتتطلب فصل خطاب يخرج الأمة من معاناتها، ويقدم لها الحلول الناجعة.

وطالما أن الحياة متجددة ومختلفة ومتطورة وسريعة، فالحاجة قائمة ومستمرة لإعادة النظر في الخطاب، وتطويره، واختبار مدىٰ قدرته علىٰ تقديم الرؤية السليمة للتعامل مع قضايا الحياة والمجتمع والمفاتيح الصحيحة للدخول إلىٰ المشكلات من أبوابها ومعرفة فعاليتها.



من آفاق الخطاب[٧]

والخطاب في ذلك لا بد أن يأخذ باعتباره بعدين، أو أن يبصر أفقين لحركته:

الأفق الأول، والأهم، يتمثل في امتلاك القدرة على استشراف المستقبل، من خلال المنهج السنني الذي يبصر بتداعيات الحاضر وفقه المآلات التي سوف يصير إليها، في ضوء استشراف واستقراء الماضي وإضاءاته، لتحقيق الوقاية، أو التقوىٰ، من الإصابات والأزمات، يقول تعالىٰ: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٨﴾﴾ [آل عمران] ذلك أن التأمل في قوانين الحركة الاجتماعية يبصّر بالسنن والقوانين (الأقدار) التي تمكن الإنسان من الاستشراف وقراءة المآلات والعواقب وأخذ الحذر، وكيفية مغالبة قدر بقدر، للحيلولة دون السقوط في الأزمات، ويعتبر هذا من أرقىٰ أنواع الخطاب الاستشرافي، الذي يمكّن من امتلاك القدرة علىٰ التخطيط والتحول إلىٰ السير أمام المجتمع.

والأفق الآخر يتمثل في امتلاك الأدوات الخاصة والصحيحة، التي تمكن من إدارة الأزمات حال وقوعها، بحيث يكون العلاج فعلاً مدروساً قادراً علىٰ أن يحوّل المشكلة إلىٰ خبرة وبصيرة وحل، والنقمة إلىٰ نعمة، ولا يقتصر علىٰ أن يكون انفعالاً وغضباً لا يورث عظة ولا يمنح عبرة، وإنما يستنزف الطاقة، ويكرس العجز، ويوقع في التخاذل، ويورث الإحباط.

الخطاب الدفاعي:

وهنا قضية قد يكون من المفيد أن نعرض لها بالقدر الذي يسمح به

المجال، وهي أن أحد أبعاد الخطاب سوف يتمركز بشكل طبيعي وضروري حول البعد الدفاعي، أو ما يمكن تسميته «بالفكر الدفاعي» أو «الإنتاج الدفاعي».

ونقول هنا: إن السلبيات التي قد يحملها الفكر الدفاعي كثيرة، وليس أقلها نزع روح المبادرة والإبداع وترتيب الأولويات وحرية التصرف والاختيار في حركته، ذٰلك أن الفكر الدفاعي هو استجابة قد تكون سوية وقد لا تكون لما يطرحه الخصم أو العدو من الإشكالات ويقذفنا بها وما يفتعل من الأزمات، تمكنه من التحكم بالساحة الفكرية أو بتحديد ساحة الإنتاج الفكري مسبقاً، وتحويل الجهود والطاقات الفكرية للمجال الذي يرسمه هو، بحيث يكون زمام المبادرة بيده، وتكون حركة الأمة الفكرية هي عبارة عن ردود فعل للرد علىٰ ما يلقىٰ إليها من تهم، وقد يحرك طاقاتنا علىٰ أحسن الأحوال بما يصب في نهاية المطاف في مصلحته وحضارته، وبذٰلك تحرم الأمة من إمكاناتها وتوظف لصالح (الآخر)، وتعزل عن قضاياها، وتُقتل روح المبادرة فيها، وهٰذا بدون شك يشكل خطورة حضارية وثقافية.

ولو بقيت طاقات الأمة الفكرية تتحرك بخيوط ممسوكة بأيدي الخصم والعدو، فإن خطابها وإنتاجها يتحول ليمثل بعمومه رجع الصدىٰ.

والإشكالية أن للفكر الدفاعي، أو للخطاب الدفاعي، أدواته الساخنة، من خطاب الشجب والإدانة والاستنكار وما يورثه من إثارة الحقد والكراهية، وما يتطلبه ذٰلك من الحالات الكثيرة غير السوية، بحيث يتحول الإنتاج الفكري أو الخطاب إلىٰ لون من ألوان الفكر الاستهلاكي، بعيداً عن الفكر الإنتاجي التنموي الاستشرافي الإبداعي، ويصبح المتميز هو الأعلىٰ صوتاً، والأسمك حنجرة، والأكثر انفعالاً وإثارة، وتستمر زعامة الخطباء وتتراجع قيمة الفقهاء والخبراء ودورهم في بناء الحضارة والعمران ومعالجة مشكلات الأمة بوسائل صحيحة متخصصة.

ونحن لا نريد التنكر لدور الفكر الدفاعي في حماية جدود الأمة الثقافية والحضارية، وحتىٰ الجغرافية، أو نتنكر لسنة المدافعة أو التدافع وما

يحدث من التفاعل مع (الآخر)، من فهمه ومعرفته، وأهمية إنتاج الخطاب الدفاعي، لٰكن الذي ننبه إليه أن لا يستغرق ذٰلك طاقاتنا كلها وخطابنا كله، ونتجاوز النسب والأقدار المطلوبة لذٰلك، ونتحول إلىٰ أدوات في يد خصومنا وأعدائنا، فنبقىٰ باستمرار تحت السيطرة السياسية والثقافية والحضارية والتربوية.

ولو تأملنا في خطابنا لأكثر من نصف قرن، بل يكاد ذٰلك يستغرق قرناً كاملاً، لوجدنا أنه يتحرك ضمن حلقات ودوائر مرسومة مسبقاً، وضمن خارطة معدة سلفاً في قضايا الحدود والمرأة والميراث والأسرة والجنس... إلخ، ونستمر في معاودة الإنتاج أو إعادة الإنتاج، وكأن ما قدمناه غير مقنع أو غير كاف، ولو كان ذٰلك علىٰ حساب الكثير من القضايا الحيوية والحياتية الإنسانية والعالمية التي لم نقدم فيها إنتاجاً مقدوراً، علىٰ الرغم من أنها بأشد الحاجة إلىٰ الرؤية الإسلامية الغائبة، رغم شعارنا المرفوع لعالمية الإسلام وخلوده.

ولعل الإشكالية في مثل هٰذه القضايا المطروحة علىٰ الساحة الفكرية تتمثل في اعتبار حضارة (الآخر) وممارساتها هي المقياس، وعدم النظر إلىٰ هٰذه القضايا ضمن المنظومة الثقافية الإسلامية، أو بمعنًى آخر: قياس واقع حضاري علىٰ أصول حضارة أخرىٰ.

والفيصل في هٰذا الأمر ـ فيما نرىٰ ـ ليس بإلغاء الخطاب الدفاعي، وإنما التأكيد علىٰ أهمية ضبط النسب ـ كما أسلفنا ـ بحيث لا يستنزف «الخطاب الدفاعي» جهدنا، ويتحول إنتاجنا ليصبح سلبياً؛ وذٰلك بوضع رؤية استراتيجية تأخذ في اعتبارها: هٰذا العالم المتغير، ورؤية (الآخر) وشراكته في هٰذه الحياة، ومنظومته الفكرية، وأدواته وأسلحته الثقافية، والاجتهاد في عدم تجاوز الدليل المقنع والرؤية الإسلامية لمن يبحث عن الحق ويريد الاستدلال، ذٰلك أن الإشكالية في كثير من الأحيان قد تكون في المستدِل، عناداً وكبراً وتعصباً وحقداً وكراهية وتسلطاً، وليس في الدليل قوة وضعفاً.

إن خطابنا لو اقتصر علىٰ الفكر الدفاعي لم يبق لدينا ما ندخره لمعاودة إخراج أمة، وبناء حضارة، وإقامة عمران.

وخطاب الوحي، في الكتاب والسنة، يضيء لنا طريق التعامل، حتىٰ في مجال الفكر الدفاعي، فهو لم يتجاهل (الآخر) بكل أطيافه وطروحاته التاريخية والواقعية؛ لأنه موجود ومتفاعل، كما لم يهمل مدافعته، بمساحات كبيرة من الرد والتصويب والدفاع وبيان الخلل والخطأ فيما يورد (الآخر) من اتهامات ويفندها، ولم يقتصر علىٰ ذلك وإنما تجاوز إلىٰ الاعتراف بما يقع من إصابات وخروق ذاتية، حتىٰ ولو جاءت من (الآخر) الذي يحاول النفوذ منها، ويحاول تصويبها، بحيث تكون اتهامات (الآخر) سبيلاً إلىٰ معرفة الخطأ وكشفه وتصويبه، ونجد ذلك واضحاً في أسباب نزول قوله تعالىٰ: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ...﴾ [البقرة:٢١٧]، ذلك أن الناظر في أسباب نزول هذه الآية يدرك الأبعاد الكثيرة لما يحققه ويتطلبه التعامل مع الخطاب الدفاعي.

كما نرىٰ أن الكثير من الآيات الأخرىٰ جاءت رداً علىٰ تساؤلات أو اتهامات أو مغالطات يطرحها (الآخر).

لكن الملاحظ أن «الخطاب الإسلامي» الدفاعي، في الكتاب والسنة، لم يستغرق الخطاب بكل أبعاده ومجالاته، وإنما طرح من الخطاب الدفاعي ما يكفي دليلاً لمن يريد أن يستدل، أما ما وراء ذلك فقد اعتبر أن المشكلة في كثير من الأحيان ليست في قوة الدليل وإنما في العلل المزمنة والتاريخية للمستدِل، نلمح ذلك واضحاً إذا تأملنا قوله تعالىٰ: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ قَالُوٓا۟ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿١٠﴾﴾ [إبراهيم].

لذلك لا بد من تجاوز الإشكالية بعد طرح الأدلة الكافية لمن يريد أن يستدِل ـ ومن لا يستدل فالمشكلة فيه وليست في الدليل ـ والتحول إلىٰ بناء أمة وإقامة حضارة، ولولا ذلك التجاوز لجاءت الآيات والأحاديث جميعها

رداً علىٰ تمحلات الكافرين والمشركين، الذين كلما جاءتهم آية لم يقتنعوا وطلبوا أخرىٰ، فكان لا بد من تجاوزهم.. فالبناء والخطاب الإنتاجي التنموي هو الكفيل، في كثير من الأحيان، بمعالجة الإشكالات السلبية التي يطرحها (الآخر)، لذٰلك قد تكون روح المبادرة بالأعمال البانية هي الحل لمعالجة الفتنة والإصابة والتهمة، يقول ﷺ: «**بَادِرُوا بِالأَعْمَالِ فِتَنًا كَقِطَعِ اللَّيْلِ المُظْلِمِ**»[1].

ولا بد من الاعتراف هنا أيضاً: بأن العقل المسلم بشكل خاص يعيش اليوم أشد وأخطر حالات الوهن، في تاريخه الثقافي الطويل، التي تستدعي وتهيئ القابلية للتلقي.. فتكاد تكون جميع المصطلحات والمفردات والأفكار والمفهومات والشعارات والقراءات والاتهامات اليوم متدفقة من (الآخر)، علىٰ كل المستويات وفي المجالات كلها! حتىٰ المؤسسات العلمية والثقافية والتربوية والتعليمية والإعلامية الموجودة في بلاد المسلمين، والمنشأة بأموال المسلمين، أصبحت مرتهنة بشكل أو بآخر وأسيرة للتلقي، وما تقدمه في معظم الأحوال لا يكاد يمثل إلا رجع الصدىٰ، وفي أحسن الأحوال يأخذ باعتباره اتهامات (الآخر)، وكأننا نمكِّن (الآخر) من عقلنا ومؤسساتنا، ونملِّكه أدواتنا، ونوظف له طاقاتنا، بأموالنا، فهو نوع من الاحتلال الخفي، حيث فتح علينا أبواب كل شيء إلىٰ درجة بدأ الكثير منا يفتقد حتىٰ مجرد الرؤية الصحيحة، وتُصادَر حتىٰ قيمه الأخلاقية، ولا يُقْبل منه إلا أن يتحول إلىٰ أن يكون بوقاً في (الجوقة)، يستميت في تبرير مسالكه وتسويغ فعل (الآخر) بنا.

ويذكرنا هٰذا بقول بعض الصالحين: «لا تخافوا الفتن، فإنها حصاد المنافقين»، حيث بدأت تظهر الضغائن علىٰ المسلمين، وتعلوا بعض الأصوات الشعوبية التي تحاول سلب العرب والمسلمين من كل مكرمة.

وليس ذٰلك فقط، وإنما وصل الوهن والهوان إلىٰ حالة تسمح

---

(١) أخرجه مسلم.

بمحاولات التدخل في صياغة «خطاب المسلمين» المقبول والمطلوب، حتىٰ ولو تجاوز الثوابت وأساسيات الدين، حيث لم يقتصر الأمر علىٰ الاختراق الأمني للمؤسسات والجماعات ومراكز الفعل والنشاط، وقراءتها من الداخل، في محاولة لوضع الخطط للتعامل معها والتنبوء بفعلها المستقبلي ورد فعلها الآني وإبقائها تحت السيطرة، وإنما تجاوز ذٰلك إلىٰ محاولة تشكيل خطابها، وصناعة سلوكها، أو دفعها لبعض الممارسات التي تسوغ إلغاءها أو محاصرتها أو الإغراء بإقصائها وإلغائها.

هٰذا من جانب، ومن جانب آخر فإن الكثير من الأنشطة والحوارات والندوات والأحاديث والمقابلات التي تعرض «لخطاب المسلمين»، نقداً وتقويماً ومراجعة، لا تخرج عن تحكم (الآخر)، ومعاييره واعتبار حضارته هي المقياس، حيث أصبحت نسبة الخطاب المنتج إلىٰ المسلمين محل الكثير من الريبة والشك، علىٰ مستوىٰ الأفراد والمؤسسات والتجمعات، حتىٰ بعض الفتاوىٰ باتت تنتج حسب الطلب.



خطاب المسلمين فقط هو المتهم!

وقد لا نستغرب اليوم أن نرىٰ هٰذا الاهتمام الملفت «بخطاب المسلمين» من (الآخر)، والإقدام علىٰ إقامة ندوات وحوارات تُحدِّد أهدافها ومحاورها وأوراقها وحتىٰ توصياتها ابتداءً من قبل (الآخر)، ويُستدعىٰ لها بعض المسلمين المختارين بدقة، أو علىٰ أحسن الأحوال من المؤسسة الدينية الرسمية، ليشكلوا فريقاً يشارك في الحوار المطروح، ويملأ المربعات المرسومة مسبقاً، علماً بأن الكثير من مضامين الحوار وأدواته، وحتىٰ مجرد طرحها وتناولها، يعتبر من المحرمات التي لا تمس.

لقد أصبحت الإشكالية هي اليوم فقط في «خطاب المسلمين» وإشكالاته ومخاطره وأخطائه وانحرافه وشره! أما خطاب (الآخر) فهو يتمتع بمحض الصواب والحكمة والحضارة والخير والعصمة، وهو غير قابل للفحص والاختبار. المتهم هو «الخطاب الإسلامي» و«خطاب المسلمين» دون غيره، وكأن خطاب (الآخر) هو المعصوم، الذي لا يتطلب فحصاً ولا مراجعة.

وهنا لا بد من وقفة عند قضية ربط الإرهاب بالإسلام، واختزال تاريخ عطاء القيم الإسلامية والحضارية الإسلامية في موقف أو تصرف، أو فئة أو جماعة، فهو مما يدعو إلىٰ السخرية التاريخية والثقافية والعلمية أيضاً. وحتىٰ ولو كان هناك من جنوح ومغالاة وعسكرة لبعض طروحات «الخطاب» فذٰلك يعتبر رجع الصدىٰ، ذٰلك أن المخيلة، أو المخيال الإسلامي، لم تنسج ـ شأن (الآخر) ـ من خيوط الحروب الصليبية وما ادعي من بطشها وفروسياتها وجبروتها من قصص وروايات، الأمر الذي يملأ مخيلة (الآخر)، ولا من

خيوط الاستعمار الحديث، وما أورثه من قهر وتخلف ووصاية علىٰ الأمم والحكم بأنها قاصرة، ولا من خيوط المعاهد ومراكز الدراسات المتخصصة بإنتاج أدوات الهيمنة والتسلط والقهر.

إن الإرهاب والإرعاب صناعة دخيلة علىٰ الإسلام، والعالم الأقوىٰ اليوم يتخذ من مسألة «الإرهاب الإسلامي» ذريعة لممارسة أفعاله وضرباته الاستباقية، ونقل المعارك إلىٰ داخل العالم الإسلامي، وإنهاك طاقاته، وتحويله عن عملية التنمية، سواء في ذٰلك ما أقامه من أنظمة الاستبداد السياسي سابقاً التي محقت كل شيء وطاردت كل خبرة أو فكرة، أو ما اصطنعه من معارك وقائية، وما أسماه من هجوم دفاعي أو ضربات استباقية أدت إلىٰ عسكرة الخطاب.

لذٰلك نرىٰ أن كل أنواع الشجب والإدانات والمطاردات والحلول الأمنية لممارسات الإرهاب والإرعاب لا تشفع لأصحابها، حتىٰ لأي باحث يدين الإرهاب، مهما كانت أسبابه، إذا حاول أن يطرح السؤال الكبير: ما هو السبب؟ وكأن البحث في الأسباب من المحرمات، بادعاء أن ذٰلك يعني تسويغ الإرهاب؛ لأن البحث في السبب سيؤدي إلىٰ إدانة الظلم والقهر والاستعباد والاستبداد، ويلقي أضواء كاشفة علىٰ الفاعل الحقيقي، ويلقي القبض علىٰ القاتل بدل القتيل.

لذٰلك نقول: أنه لم يعد يقتصر الأمر علىٰ نقل المعارك المادية إلىٰ بلاد المسلمين، وممارستها بسواعدهم، وإنما أصبحت البلاد محلاً للمعارك الثقافية أيضاً، وبذٰلك يتم احتلال العقل والساعد معاً، وتُبدد الطاقات، وتهدر الإمكانات، وتوظف الأموال والطاقات والتضحيات لصالح (الآخر).

وهٰذا المناخ المضلل أخرج الكثير من الأضغان، وأيقظ الكثير من النزعات الشعوبية ـ كما أسلفنا ـ التي بدأت تصول وتجول وتصنع بطولات في الفراغ، علىٰ حساب الإسلام والمسلمين، وتنتج خطاباً شعوبياً يطفو علىٰ السطح، وينزل إلىٰ سوق التداول كالعملة المزيفة الرديئة، التي تطرد العملة

الجيدة من التداول في السوق، وتحاول غسيل العقول كممارسة غسيل الأموال، بانتظار دورة ثقافية تصحيحية جديدة.

وليس هٰذا فقط؛ ذٰلك أن الوهن والتخلف عملية مركبة متراكبة تنعكس علىٰ معظم الأنشطة الثقافية والإنتاجية، حتىٰ التي تشكل محل الأمل في الإنقاذ، خاصة وأن الكثير من الجماعات، والمؤسسات، والأنظمة المرتهنة (للآخر)، ضماناً لاستمرارها وبقائها، والتي قد يوكل إليها القيام بدوره وفق تعليماته لمراقبة ومحاصرة «خطاب المسلمين»، علىٰ طريقة المثل الشائع: «اقطع الشجرة بفرع منها»، تحاول اليوم، تحت سطوة الأنظمة السياسية علىٰ المؤسسة الدينية الرسمية، تسييس الخطاب الديني الرسمي، وتوجيه مساراته، وتحديد أهدافه وحقول اهتمامه مسبقاً، وبذٰلك تنعكس المعادلة، فبدل أن تكون المؤسسة الدينية الرسمية قادرة علىٰ ضبط المسيرة السياسية بقيم الدين وأخلاقه (تديين السياسة) تتحول لتصبح أداة تنتج لصالح المؤسسة السياسية (تسييس الدين)، وهنا قد تفتقد بعض المؤسسات الدينية مكانتها وتأثيرها والثقة بها والكثير من دورها، وتنعزل عن ضمير الأمة، وتساهم ولو سلباً بنشوء أنماط من الخطاب الديني قد لا يخلو من رد الفعل غير السوي المتمثل في الغلو والتأويل الفاسد والانتحال الباطل، الذي يحتاج إلىٰ النقد والتقويم والتصويب.

ونحن بذٰلك لا ندعي العصمة من الخطأ ولا التنزه عن الغرض «لخطاب المسلمين»، كما هو حال «الخطاب الإسلامي» كما لا نطلب له أن يكون فوق النقد والتقويم والمراجعة علىٰ المستويات جميعاً، علىٰ مستوىٰ الذات و(الآخر)؛ لأنه في النهاية خطاب للناس جميعاً، فمن حقهم نقده ومراجعته وتقويمه، فهو بطبيعته وتكوينه محل لهٰذا جميعه، إلىٰ درجة قد نقول معها: إن توقف عمليات النقد والتقويم والمراجعة والتجديد والاجتهاد يكرس الخطأ، ويؤسس للغلو، ويتيح المجال للتأويلات الفاسدة ونوابت السوء.

□ □ □ □ □ □

تحالف الجبت والطاغوت

ولعل توقف النبوة، الذي يعني توقف الوحي عن التصويب، وخاتمية الرسالة، تقتضي وتستلزم أن يُناط الأمر بالعقل القادر علىٰ الاجتهاد والامتداد، وتجريد النصوص الخالدة من قيود الزمان والمكان وتوليدها في كل زمان ومكان وإنسان، وممارسة النقد والتقويم، ونفي نوابت السوء، وتنقية الرؤية الإسلامية من كل دخن وانحراف وغلو وتأويل، وهٰذه كلها احتمالات واردة وقائمة فعلاً، حيث لم ينط فقط بالعقل الامتداد والتوليد، وتعدية الرؤية، والنظر في المتغيرات السريعة، والاجتهاد في تنزيل القيم الإسلامية علىٰ الواقع، وإنتاج «خطاب المسلمين» المقنع والملائم المرتكز إلىٰ القيم في الكتاب والسنة فقط، وإنما نيط به أيضاً الحراسة للفهم، والوقاية من الانحراف، وتصويب المسيرة.

وفي ضوء ذٰلك جميعه نفهم من قول الرسول ﷺ: «**يحمل هٰذا العلم من كل خلف عدُولُه، ينفون عنه تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، وتحريف الغالين**»[1] معنىٰ التأسيس والتأصيل للنقد والمراجعة والتقويم والتصويب والتجديد وديمومة الاجتهاد، وأن أي توقف عن حمل القيم الصحيحة ونفي نوابت السوء المتنوعة يعني تكريس الجمود والانحراف والغلو والسماح بمرور واستمرار سائر الإصابات الفكرية؛ كما ندرك من وجه آخر أن هٰذه الإصابات قائمة ومحتملة، وأن المدافعة علىٰ مستوىٰ الذات و(الآخر) هي سبيل الحماية والوقاية وطريق النمو والتنمية.

---

(١) أخرجه البيهقي.

فإذا كان شعار ديننا العظيم: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ﴾، الأمر الذي يعني - فيما يعني - أن التدين وهو أعلىٰ درجات الحرية والاختيار وأخطرها، وأن التلقي لقيم الدين ابتداءً من الوحي المعصوم، والذي يعني الحقيقة المطلقة، مع ذلك حتىٰ ولو كنت تمتلك الحقيقة المطلقة فلا تمتلك إكراه (الآخر) عليها، فكيف إذا كان ما تملكه اجتهاداً ورؤية نسبية، قابلة للخطأ والصواب؟! لأن (الإكراه) ابتداءً يزري بكرامة الإنسان، ويحط من إنسانيته، لذٰلك يبقىٰ السبيل للتصويب هو الحوار والمناقشة والمحاججة والمماحكة والمجادلة، وكل الأدوات التي تليق بالتعامل مع عالم الأفكار، وهٰذا يكفي دلالة علىٰ الحرية الفكرية بأوسع آفاقها.

ولعل من أهم ما يميز الرؤية الإسلامية عن غيرها ويسمح بامتدادها هو خلود القيم المرتكزة إليها، الأمر الذي يتطلب استمرار عملية الاجتهاد لإنتاج خطاب جديد ملائم لتطور المشكلات، كما يعني وجود قيم معيارية ثابتة لفحص واختبار هٰذا الخطاب وتصويبه، وبيان مواطن الخطأ والخلل والتقصير، خاصة أن هٰذه المعايير ليست من وضع الإنسان، لئلا تلتبس الذات بالقيمة ويكون الفعل الإنساني، محل المعايرة وموضوعها، هو المعيار أيضاً.

إن ضبط مسارات الحرية الفكرية لا يكون بإلغائها وإقصائها وكبتها، وإنما بفتح الباب علىٰ مصراعيه للاجتهاد ولممارسة النقد والمراجعة والمجادلة والحوار والمناقشة... لتوسيع دائرة التفاهم، وبناء المشترك، وتصويب الانحراف، ومعالجة الخلل، وبذٰلك نستطيع القول: إن الحرية الفكرية ومن ثم التقويم والنقد من لوازم ﴿لَآ إِكۡرَاهَ﴾، لأن الإيمان لا يتأتىٰ عن إقناع وبرهان ودليل، فكما أنه ﴿لا إكراه﴾ في عالم الأفكار، ويأتي الدين والتدين علىٰ رأسها وفي مقدمتها - وأسوأ أنواع الإكراهِ الإكراهُ في الدين - فإن النقد والتقويم والمراجعة هي فكر من الفكر، أو هي التفكير في الفكر، فكيف يجوز منعها أو توقفها أو إلغاؤها تحت شتىٰ الحجج والمعاذير؟ إنها نوع من ممارسة المعارضة الفكرية المقابلة للمعارضة السياسية، وهي جزء أصيل وشريك في عملية البناء وانحسار مساحة الانحياز

على جميع المستويات، السياسية والثقافية والاجتماعية.

ولذلك نقول: بأن الإسلام ﴿لَآ إِكۡرَاهَ﴾ ينمو ويمتد في فترات الحرية والمدافعة الفكرية والثقافية، وينحسر ويحاصر ويتراجع في فترات الاستبداد والقمع والظلم ومصادرة الحرية، الأمر الذي بات يغيب اليوم عن مساحات كبيرة من «خطاب المسلمين»، بسبب من الاستفزاز وما يورثه من رد الفعل على الظلم والقهر والقمع والضغط، الذي يحرجهم ليخرجهم.. لذلك نرى الكثير من المسلمين يشكلون، باسم الدفاع عن الشورى، حماية للاستبداد في وجه الحرية والديمقراطية، وكأن المعركة بين الشورى والديمقراطية بينما هي بين الدكتاتورية والاستبداد والديمقراطية.

والإشكالية الكبيرة أن يتوهم الكثير من العاملين في المجال الإسلامي أن عملية النقد والتقويم والمراجعة يمكن أن تكون سبيلاً إلى خلخلة الصف، وبعثرة الجهود، وإبراز الأخطاء، وتبصير العدو بمواقع الضعف، وكأن القيم الدينية حكراً عليهم دون غيرهم.

كما أن الروح الحزبية الخطيرة والنامية والاستبداد والتعصب الحزبي والإرهاب الفكري، التي قد تتجاوز مخاطرها الاستبداد السياسي، تحرم النقد والمراجعة، وتصادرها، وتقيم أسواراً سميكة تحمي الخلل والضعف والفساد، وتجعل الأمر حكراً على قيادات بعينها، وبذلك يطرد أهل الخبرة والمعرفة العدول ويقدم أهل الثقة والولاء للأشخاص، ويتحول الولاء للفكرة إلى الولاء للأشخاص، فتلتبس الذات بالقيمة، وتبرز الكهانات الحزبية الدينية إلى جانب الدكتاتوريات في الاستبداد السياسي، فيلتقي الطغيان السياسي والإرهاب الفكري، ويتصرف بأمور الناس الجبت (الكهانة الدينية) والطاغوت (الاستبداد السياسي)، وتصبح الأمة بين حجري الرحى، وبذلك يسيَّس الدين من قبل الطاغوت السياسي، ويطوَّع النص الديني أيضاً للخطاب الحزبي والطائفي والفئوي والمذهبي من قبل الجبت.. والجبت والطاغوت بتكوينهما وطبيعتهما مناقضان للنقد والتقويم والمراجعة، ومؤهلان للإرهاب والقمع والتحضير للانفجارات العشوائية.

وتزداد الإشكالية خطورة عندما يصار إلىٰ عولمة تسييس الدين لتصبح المؤسسة الدينية الرسمية، وأحياناً غير الرسمية، تحت سطوة الهيمنة العالمية، مصنعاً لتسويغ الفعل السياسي وتغطيته بالمشروعية أو بالشرعنة، بمعنىٰ شرعية الفعل السياسي، و«عولمة» الفلسفة الدينية وتحديد مداها، و«عولمة» واحتواء المؤسسة السياسية وتحديد مجالها، وتوزيع وإخراج مفرداتها ومصطلحاتها، بحيث تبرز رؤىٰ سياسية واجتهادات دينية لتكون في خدمة الأقوىٰ المهيمن، الذي يرتهن التدين، أو الدين، ويرتهن السياسة معاً.

كما تظهر فتاوىٰ لفلسفة الهزيمة، وتكريس العجز والتخلف، وتبرير الاستبداد والظلم المتأتي من واجب الطاعة التي لا تفرق بين بر وفاجر.. وحتىٰ عندما ينفصل الدين عن السياسة ويعزل ويخرج من الحياة تبقىٰ الإصابة مستمرة لكن بلون آخر، حيث يصبح الشيخ أو أمير الجماعة هو المحور والقطب، والمريد أو الحزبي يدور في فلكه بدون رأس، يعيش قدراً من الاطمئنان والوهم الخادع بأنه يمارس فطرة التدين، دون أن يدرك انحرافها، ودون أن تشكل له أي قلق سوي يحمله علىٰ اكتشاف الخلل وابتكار وسيلة تقويمه.

لذلك، فقد تكون إشكالية «خطاب المسلمين» اليوم تتراوح بين الاستبداد السياسي والكهانات الدينية، سواء كانت حزبية أو طائفية أو عشائرية أو فئوية، أي بين الجبت والطاغوت، بكل إفرازاتهما ومسمياتهما.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

الطبيعة (الديناميّة) لخطاب المسلمين

ومن الأمور الجديرة بالنظر، وعلىٰ الأخص إذا استرجعنا مصطلح «خطاب المسلمين»، الذي يعني إنتاجهم واجتهادهم الفكري في شتىٰ شعب العلوم والمعارف، منطلقين في ذلك من قيم الكتاب والسنة، وأن «الخطاب الإسلامي» هو القرآن والسنة والسيرة الصحيحة (النص الخالد)، وأن الخلود يعني قدرة النص علىٰ الاستجابة للحوادث المستجدة، وامتلاك المرونة التي تؤهله للامتداد بالحكم وتنزيله علىٰ الحوادث المستجدة، إن هٰذا التنزيل علىٰ الواقع وتقويمه بقيم الكتاب والسنة وضبط مسيرته وأهدافه بهما هو من مواضعات واجتهادات البشر، يجري عليه الخطأ والصواب والتبديل والتغيير والتجديد والتعديل والتقويم والمراجعة، لذلك «فخطاب المسلمين» بطبيعته (دينامي) ومحل تغيير وتجديد وتعديل واجتهاد واستجابة للمتغيرات في عالم مختلف وسريع التغير.

لذلك سوف يكون الالتباس بين قيم الدين الثابتة في الكتاب والسنة «الخطاب الإسلامي» وبين صور التدين، التي تعني اجتهاد البشر في تنزيل القيم علىٰ الواقع، خطير وخطير جداً.

ولعل هٰذا يعتبر من أكبر الإشكاليات التي أدت إلىٰ الجمود والتقليد والتخلف والعجز ومحاصرة الخلود؛ لأنه خلط والتباس بين القيمة والذات، بين قيم الدين الثابتة وقيمه المطلقة كمعيار، وبين صور التدين الاجتهادية المتغيرة المتبدلة النسبية في ضوء الواقع المتغير.

لذلك نقول: بأن «خطاب المسلمين» هو وليد الظروف والمتغيرات وامتلاك القدرة علىٰ الاستجابة، في ضوء قيم الدين، وبيان الرؤية فيما يطرأ

علىٰ الحياة من إشكاليات ونوازل وإصابات، وليس ذٰلك فقط بل التجاوز إلىٰ امتلاك البصيرة علىٰ استشراف المستقبل والنظر في التداعيات والاستحقاقات والمآلات، أو ما يمكن أن نصطلح عليه: «الرؤية الاستباقية للأزمات المتوقعة»، وذٰلك في ضوء واستيعاب سنن وقوانين الحركة الاجتماعية المتولدة من استشراف الماضي والتوغل في التاريخ وإبصار قصة الحضارة ومسيرتها، ومن ثم وضع الأوعية الاستباقية لحركة الأمة الرشيدة، فليس الخطاب المطلوب هنا هو خطاب إيجاد المخارج، أو ما يمكن أن نطلق عليه «فقه المخارج»، والقدرة علىٰ إدارة الأزمات وفقه التعامل معها، علىٰ أهمية ذٰلك، بل تجاوز ذٰلك إلىٰ تحقيق الوقاية الحضارية من الإصابات والأزمات وتحقيق المقاصد (التجاوز إلىٰ فقه المقاصد).

فالخطاب المتأتي من الكتاب والسنة ليس «خطاب مخارج» فقط، وإنما هو أيضاً خطاب مقاصد؛ ليس خطاب إدارة الأزمات وإنما خطاب تجنب الأزمات وتحقيق التقوىٰ الحضارية.. وبذٰلك لا يقتصر علىٰ رد الفعل، وفي أحسن الأحوال الفكر الدفاعي، وإنما يتجاوز إلىٰ الفكر البنائي والتنموي.

فالإنسان في الحقيقة والواقع متغير، نفسياً وعضوياً وعقلياً وعلمياً واجتماعياً، لذٰلك من العبث معاندة السنن والأقدار وصب الإنسان المتغير في قوالب جامدة؛ حتىٰ أقدار التدين كأمر كسبي، تزيد وتنقص؛ واستطاعات التكليف تزيد وتنقص؛ وعلاقات الأمم والأفراد تتأزم وتنفرج؛ والكون بكل كواكبه ومحتوياته دائم الحركة والتنوع؛ والمعارف والحقائق تتراكم وتتحرر وتتكشف، وهي في تطور وتنامي مستمر.

حتىٰ الأدوات والوسائل في تغير وتبدل، بل لعلها الأكثر تبدلاً وتغيراً وتطوراً، الأمر الذي يتطلب باستمرار إعادة النظر بمواصفات الخطاب وتطويره، ليصبح قادراً علىٰ الاستجابة، فيكون في مستوىٰ العصر، حتىٰ يؤهل الإنسان دائم التطور لعصره ويمنحه الرؤية الصحيحة للتعامل والتفاعل معه والعطاء له.

إن إعطاء صفة القدسية والثبات لاجتهاد الأشخاص ورؤيتهم هو ضد طبيعة الأشياء وحركة الحياة، إضافة إلىٰ أنه محاصرة للخلود، وحيلولة دون الامتداد بالنص لمعالجة تطور الحياة، وانسحاب من الحياة، وإخلاء الساحة لكل غث وسمين.

ويحضرني هنا قول الشاعر الذي يمكن أن ينطبق، في كثير من الوجوه، علىٰ أهمية اليقظة والتنبه وتطوير النظر والبصارة وإعداد العدة للتسارع والتطور ومسابقة الزمن:

لحظة يا صاحبي إن تغفل ... ألف ميل زاد بعد المنزل

وحقيقة التغير والتغيير وتطور الخطاب وتطويره، ليكون في مستوىٰ الحاجات والمستجدات، نلمحها بوضوح شديد في الخطاب القرآني، سواء في التعامل مع ذات الإنسان، والارتقاء به والتدرج في ذٰلك، أو معالجة إشكالاته، أو التعامل مع الزمان ومتطلباته، أو المكان، أو الإمكانات والاستطاعات المتوفرة، حتىٰ إذا ما تغيرت الاستطاعات تغير التكليف، وتغير الخطاب، من حيث الصياغة اللغوية والفاصلة القرآنية ومضمون الخطاب، نرىٰ ذٰلك واضحاً بين القرآن المكي والقرآن المدني، وبين القرآن المكي نفسه والمدني أيضاً، بحسب الموضوع الذي يعرض النص لمعالجته، وحسب الإمكانات التي تحدد مدىٰ التكليف وإنزال الحكم، والعدول عن الحكم إذا تراجعت الاستطاعة.

كما أنه يختلف أيضاً بحسب أهدافه التي يقصد إليها، سواء كان عقيدة أو عبادة أو تشريعاً أو قصصاً أو مثلاً أو محاججة أو مجادلة أو برهاناً أو إعجازاً، هٰذا إضافة إلىٰ تنوع الخطاب بحسب المضمون، فلكل قضية سمات خطابها ومواصفاته، بل لعلنا نقول هنا أيضاً: إن مدلول النسخ، علىٰ طريق بناء الأنموذج، هو ـ من بعض الوجوه ـ إلغاءٌ لخطاب أو حكم أدىٰ دوره وإثباتٌ لخطاب وحكم خير منه أو مثله، إلغاء لحكم وإثبات لحكم آخر، إلغاء لشريعة وإثبات لشريعة خير منها، قال تعالىٰ: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة:١٠٦]، ليكون الخطاب دائماً مناسباً

لحالات الناس وواقعهم المعيش، حتىٰ بني الأنموذج ووصل إلىٰ حالة الكمال والاكتمال.

وقد لا نستغرب أن تتنزل الكثير من الآيات القرآنية - وهي آيات ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ أَوۡ أَلۡقَى ٱلسَّمۡعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ۝٣٧﴾ [ق] - لمعالجة واقع بعينه أو إشكالية أو نازلة، وكأنما مشكلات الواقع والحاجة إلىٰ علاجها والارتقاء بالواقع هو الذي يستدعي التنزيل أو يقبض بأزِمّة التنزيل من بعض الوجوه، هٰذا إضافة إلىٰ أن ما ورد في القرآن من إشارات مستقبلية لا بد من إبصارها وحسن الإعداد لها، والتحذير من الغفلة عن الآيات والسنن والإعراض عنها: ﴿وَكَأَيِّن مِّنۡ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ يَمُرُّونَ عَلَيۡهَا وَهُمۡ عَنۡهَا مُعۡرِضُونَ ۝١٠٥﴾ [يوسف]، ليكون ذٰلك دليلاً «الخطاب المسلمين» عبر الزمن، بحيث لا يقتصر خطابهم علىٰ رؤية الحاضر، علىٰ أهميته؛ لأن الحاضر هو ماضي المستقبل أو مقدماته.

حتىٰ المذاهب الفقهية، نرىٰ الكثير منها تطور وتغير بحسب الظروف والأحوال وتغير الزمان والمكان والإنسان، وكثيراً ما نقرأ في تراثنا الفقهي قولاً للشافعي في القديم وقولاً آخر مغايراً تماماً في الجديد، وكيف أنه غير مذهبه بعد انتقاله من موطن إلىٰ آخر... وهٰكذا؛ وأن الكثير من الصحابة، رضوان الله عليهم، عندما انتشروا لنشر قيم الدين في العالم، علىٰ حضاراته المتنوعة، استطاعوا توليد خطاب وإنتاج فقهي وفكري ودعوي قادر علىٰ التعامل مع سكان البلاد المفتوحة واستيعاب مشكلاتهم، التي قد تختلف عما ألفه الصحابة في موطن الإسلام الأول ومنزل الوحي.

ولعل مدرسة الرأي، بكل أبعادها التي تبلورت في العراق والتي شكلت إضافات فقهية وفكرية ولغوية وثقافية، إلىٰ جانب مدرسة الحديث في الحجاز، تعتبر مؤشراً آخر علىٰ (دينامية) الخطاب في واقع المسلمين، وأهمية استجابته للنوازل، وقدرته علىٰ التعامل معها، من خلال مرجعية الكتاب والسنة، وكيف أن توقفه يمكن أن يعني الموت والخروج من الحياة والمجتمع، والخروج من المدائن والتمدين والتحضر إلىٰ المقابر والجمود والتخلف.

إن التفكير والتغيير والتطوير هو روح الخطاب ودليل فاعليته وحياته وتفاعله مع (الآخر)، الموجود واقعياً، وأن سكونه وجموده هو موت وانطفاء لفعله وفاعليته، وهو محل دائماً للمراجعة والترقية والتطوير، ليس علىٰ مستوىٰ الشكل، من حيث الصياغة واللغة والبلاغة التي استغرقت معظم أوقاتنا، وإنما علىٰ مستوىٰ المضمون وتناول القضايا الإنسانية في مجالات التنمية والحرية وحقوق الإنسان والبيئة والتلوث والأمن والفقر والمرض. . . إلخ، والتعامل مع (الآخر)، وأهمية تطوير المفردات وإبداع المصطلحات التي تحمل الدلالات الواضحة، والاجتهاد في تقديم رؤية وفلسفة لهٰذه القضايا من منظور القيم الإسلامية، والمساهمة بالانفتاح صوب (الآخر) لإيصال الخير إليه، والاعتراف به، والإحسان إليه، الذي يعتبر الطريق السالكة لكسب ثقته.

وهنا أحب أن أضيف قضية، وهي أن المسلمين طالما هم شركاء في هٰذه الدنيا، القائمة علىٰ الوجود المتنوع والتأثير والتأثر والتفاعل والثقافات المختلفة، فإن أي تغيير في واقعها، ولو كان من قبل (الآخر)، يستدعي بالضرورة إعادة النظر بالخطاب، ليتلاءم مع الواقع الجديد والمتغير، حتىٰ ولو لم يطلب منا (الآخر) إعادة النظر.

فإذا كان التغيير والتطوير سنة الحياة، فكيف يسوغ لنا التوقف عن التجديد والتطوير والتغيير؟ وإذا كان عمر النزول القرآني ثلاثة وعشرين عاماً، قد رافقها الكثير من التنوع والتغيير والتطوير وأحياناً النسخ في سياق الآيات المكية والمدنية، فكيف بعشرات السنين ومئات وآلاف الأعوام المتوالية، بكل ما تجيء به من حوادث ونوازل ومستجدات؟

□ □ □ □ □ □

أزمة تعامل لا أزمة منهج

وهنا قضية، نعتقد أن طرحها وفتح ملفها علىٰ غاية من الأهمية والدقة، وهي: أننا نحن المسلمين لا نعاني من أزمة خطاب إنساني قادر علىٰ الاستجابة لتطور الحياة بشكل عام، أو أزمة منهج بشكل أخص، يوضح المقاصد، ويبين الإطار المرجعي، ويقدم الأنموذج التطبيقي في السيرة والبيان التفسيري في السنة، وإنما الذي نعانيه إنما يتمثل في أزمة التعامل مع هٰذا المنهج، أو مع هٰذا «الخطاب الإسلامي» الخالد، وإبداع الآليات والكيفيات التي تؤهلنا لحسن التعامل معه وتنزيل أحكامه علىٰ واقع الحياة، وتقويم مشكلات الواقع بقيم هٰذا الخطاب، في القرآن والسنة، والتعامل معه من خلال فقه الواقع بكل مكوناته واستطاعاته.

ولنا من السيرة، وتجسيد قيم الخطاب في الواقع، ومن التجربة الحضارية التاريخية، خير دليل وشاهد عدل علىٰ مجموعة المواصفات المطلوبة لواقعية الخطاب وقدرته علىٰ النهوض والتغيير والارتقاء والبصيرة.

فالأزمة ليست أزمة خطاب، أو أزمة منهج، فالخطاب موجود، ونماذج التنزيل علىٰ الواقع موجودة، والاجتهاد لذٰلك كله مطلوب ومأجور، لكن الأزمة أزمة تعامل وقدرة علىٰ الاجتهاد والتوليد والتجديد والتنزيل علىٰ الواقع، من خلال استطاعات الواقع وإشكالياته وبيئته وفضاءاته، وآليات التعامل مع (الآخر)، وإقامة التوازن المطلوب بين الأمنيات والإمكانيات.

وقد تكون الإشكالية، كما أشرنا في كثيرٍ مما كتبنا سابقاً، في بروز الخطباء وغِياب الخبراء في الأمة، أو في غياب الفقه وذهاب العلم، ونستطيع أن نقول: لقد انعكس تخلفنا علىٰ فهمنا وتعاملنا مع خطابنا

(القرآن)، وتحولت العناية به إلىٰ حفظه وحسن ترتيله وطباعته والاقتصار علىٰ ترداد فهوم السابقين دون القدرة علىٰ التجاوز والتوليد بحسب الواقع المتغير، ونخشىٰ أن نقول: إننا نعيش المرحلة التي أخبر عنها الصادق المصدوق من ذهاب العلم وشيوع الأمية العقلية وتسرب علل الأمم السابقة، التي حذرنا الله منها، مصداقاً لقوله تعالىٰ: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة:٧٨]، أي: لا يعلمون الكتاب إلا تلاوة وترتيلاً، قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، عن ابن عباس وقتادة في قوله: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ﴾: أي غير عارفين بمعاني الكتاب، يعلمونها حفظاً وقراءة بلا فهم، لا يدرون ما فيها... وقوله: ﴿إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾، أي: تلاوة، لا يعلمون فقه الكتاب، إنما يقتصرون علىٰ ما يُتلىٰ عليهم...

والأمية العقلية هٰذه، تسود الأمة في حال التقليد، والغياب الحضاري، والعجز عن تدبر القرآن، والتعامل مع الأحداث، واتخاذ المواقف، واكتشاف سنن الله في الأنفس والآفاق وحسن تسخيرها، ومعرفة كيفية التعامل معها، والنفاذ من منطوق النص وظاهره إلىٰ مقصده ومرماه، والتدخل حين نعلم السنة، وأنها تتكرر ولا تتبدل، فنستطيع توجيهها إلىٰ حيث نريد ونفيد، فنصل إلىٰ مرحلة مغالبة القدر بقدر أحب إلىٰ الله، أو نفر من قدر الله إلىٰ قدر الله، كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه.. يقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ليس الرجل الذي يستسلم للقدر، بل الذي يحارب القدر بقدر أحب إلىٰ الله...[1].

إنها الأمية العقلية التي نعيشها اليوم مع القرآن، والتي تعني ذهاب العلم علىٰ الرغم من تقدم فنون الطباعة، ووسائل النشر، وتقنيات التسجيل.. ولعل فيما يذكره ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ، عند تفسير قوله تعالىٰ: ﴿لَوْلَا يَنْهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ عَن قَوْلِهِمُ ٱلْإِثْمَ...﴾ [المائدة:٦٣] في الجدال الذي وقع بين الرسول ﷺ وصاحبه زياد بن لبيد، يعتبر مؤشراً دقيقاً علىٰ الأمية العقلية التي صرنا إليها مع كتاب الله.

(١) «مدارج السالكين»، ج١.

فقد أخرج الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، قالَ: ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ شَيْئاً فَقَالَ: **«وَذَاكَ عِنْدَ أَوَانِ ذَهَابِ العِلْمِ»**.. قَالَ قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَكَيْفَ يَذْهَبُ الْعِلْمُ وَنَحْنُ نَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَنُقْرِئُهُ أَبْنَاءَنَا، وَيُقْرِئُهُ أَبْنَاؤُنَا أَبْنَاءَهُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: **«ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يَا ابْنَ أُمِّ لَبِيدٍ، إِنْ كُنْتُ لأَرَاكَ مِنْ أَفْقَهِ رَجُلٍ بِالْمَدِينَةِ، أَوَلَيْسَ هَذِهِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَىٰ يَقْرَؤُونَ التَّوْرَاةَ وَالإِنْجِيلَ لا يَنْتَفِعُونَ مِمَّا فِيهِمَا بِشَيْءٍ»**.

فالإشكالية، كل الإشكالية، والعطب والخلل، تكاد تكون اليوم في «خطاب المسلمين»، الذي يشكل أدوات ووسائط التعامل والتواصل والتوصيل مع «الخطاب الإسلامي» في الكتاب والسنة، الذي فشل ولا يزال في تحضير المسلمين للإفادة من قيم الكتاب والسنة وحسن تنزيلها علىٰ الواقع، وتقويمه بها، كما فشل في قراءة التراث، كإنتاج بشري اجتهادي، والتعامل معه وحسن استشرافه؛ لأنه يعتبر المقدمة التي صنعت هٰذا الواقع الذي نشكو منه جميعاً والذي إذا استمر فسوف يصل خلله وخطؤه لإصابة المستقبل أيضاً.

وما لم ندرك أن النقد «لخطاب المسلمين» وإنتاجهم في شتىٰ ضروب المعرفة هو أداة التغيير ووسيلة التحول والانتقال من مرحلة إلىٰ أخرىٰ؛

وما لم ندرك أن ثقافة النقد هي التي صنعت القلق السوي والحس بالتناقض بين القيم والواقع، وصنعت الهاجس الدائم والفاعلية الدائبة في التفكير بالارتقاء واكتشاف مواطن الخلل؛

وما لم نبن العقل الناقد، العقل العدل، الذي يحمل القيم الصحيحة ويكتشف مواطن الجمود والغلو والانحراف والفساد، ويقف بجرأة وشجاعة لنقدها وتقويمها، استجابة لقول الرسول ﷺ: **«يحمل هٰذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، وتحريف الغالين»**[1]؛

وما لم ندرك المساحات الكبيرة التي وردت في «الخطاب الإسلامي» للنقد الذاتي: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٦٥]، والنقد الحضاري

(١) أخرجه البيهقي.

في القصص القرآني جميعه تقريباً، فسوف نستمر في رحلة الوهم ونحن نحسب أننا نحسن صنعاً، ولعلنا نقول هنا: إن الأنبياء هم رسل وطلائع النقد والتصويب والتغيير للواقع وتقويمه بقيم السماء.

وسوف لا نأتي بجديد، وإنما لمعاودة التذكير: بأن خيرية الأمة المسلمة، التي كانت خير أمة أخرجت للناس، إنما تحققت بسبب عدم تواطئها علىٰ الخطأ والمنكر، ذلك أن استمرار هٰذه الخيرية منوط باستمرار النقد والمناصحة؛ لأنها تمثل روح الأمة وسبيل بقائها.

ولعل تسمية الخلل والحيدة عن الجادة ومخالفة القيم والمعايير بالكتاب والسنة بهٰذا المصطلح: «المنكر»، أي الأمر المستنكر، ما يعتبر من أعلىٰ درجات النقد والمناصحة وأشدها، حيث جعل الإسلام النقد والتقويم والمراجعة مسؤولية جماعية ومسؤولية فردية في وقت واحد، يقول تعالىٰ: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [آل عمران:١٠٤]، ويقول الرسول ﷺ: **«مَنْ رَأَىٰ مِنكُمْ مُنكَراً فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمَانِ»**[١].

واعتبر الإسلام توقف النقد والمناصحة معصية ومدعاة لوقوع الكوارث والعذاب الجماعي، يقول تعالىٰ: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ [الأنفال:٢٥]، ويقول الرسول ﷺ: **«وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَأْمُرُنَّ بِالمَعْرُوفِ وَلَتَنْهَوُنَّ عَنِ المُنْكَرِ أَوْ لَيُوشِكَنَّ اللَّهُ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عِقَاباً مِنْهُ ثُمَّ تَدْعُونَهُ فَلا يُسْتَجَابُ لَكُمْ»**[٢]، ويقول ﷺ: **«إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوُا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَىٰ يَدَيْهِ أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ مِنْهُ»**[٣].. ولم ير الإسلام عذراً للقاعدين عن النقد والمناصحة والحسبة: **«أَلا لا يَمْنَعَنَّ رَجُلاً هَيْبَةُ النَّاسِ أَنْ يَقُولَ بِحَقٍّ إِذَا عَلِمَهُ»**[٤].

---

(١) أخرجه مسلم.

(٢) أخرجه الترمذي، وقال: هٰذا حديث حسن.

(٣) أخرجه الترمذي، وقال: وهٰذا حديث صحيح.

(٤) أخرجه الترمذي، وقال: وهٰذا حديث حسن صحيح.

لذلك فالخيرية واستمرارها، والنمو، والعطاء، والامتداد، وحمل الرحمة، وتقويم الاعوجاج، وتحقيق عصمة الأمة، وتصويب الخطأ والخلل، بل معاودة إخراج الأمة وبناء خيريتها، مرهون باستمرار النقد والمناصحة (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر).

لذلك نرىٰ عمليات النقد والمناصحة والمراجعة وإنكار المنكر أخذت بعداً تاريخياً بالنسبة لقصص الأنبياء مع أقوامهم ولم تقتصر علىٰ نقد (الآخر) فحسب، وكيف أن توقف النقد والمناصحة وإنكار المنكر ومعالجة الخلل كان سبب الانقراض؛ لأنهم ﴿كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُۚ﴾ [المائدة:٧٩]، وإنما كان نصيب الذات منها الشيء الكثير والكبير من المساحات التعبيرية في القرآن والنماذج التطبيقية في السيرة.

فالبدريون، وهم خير الأمة ـ ولا أدل علىٰ ذلك من قول الرسول ﷺ: «لَعَلَّ اللَّهَ اطَّلَعَ عَلَىٰ مَنْ شَهِدَ بَدْرًا فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»[1] ـ قد قص الله علينا خلافهم في الغنائم بعد المعركة، وكيف أن فريقاً منهم كان كارهاً الخروج للمعركة، وكيف جادل بالحق بعد ما تبين له، حتىٰ تروي السيرة أن عبادة بن الصامت قال: اختلفنا في غنائم بدر حتىٰ كادت تسوء أخلاقنا، فنزعها الله منا، وجعل أمر قسمتها لله ورسوله.

وما قراءة الآيات في مطالع سورة الأنفال إلا دليل وبيان علىٰ الحال، التي تتطلب إعادة البناء وتصويب الخلل.

وفي غِزوة أُحد، التي انتهت بهزيمة كبيرة وإصابات بالغة، عندما تساءل الصحابة عن أسباب الهزيمة: أنّىٰ هذا؟ جاء الجواب الحاسم: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْۗ﴾، وورد في الآيات تفصيلاً للأسباب التي كانت وراء الهزيمة، ليأخذ المسلمون حذرهم، حتىٰ تجاوز النقد في أعقاب المعركة الحالة الظاهرة إلىٰ خفايا النفوس: ﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا﴾ [آل

---

(١) أخرجه البخاري.

عمران: ١٥٢]، وهٰذا مستساغ لمعرفة الوحي حتىٰ يدع الناس ظاهر الإثم وباطنه.

لكن المشكلة قد تكون في العجز عن تطوير أساليب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ووسائل وآليات الرقابة العامة في المجالات المتعددة في الواقع الإسلامي اليوم، وانتهاء عملية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلىٰ نماذج وممارسات قد لا تكون مقنعة في كثير من الأحيان بل مسيئة، بعد أن تطورت في الأمم الأخرىٰ شعب المعرفة جميعاً وأنشطة الحياة جميعاً، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والأدبية... ووظف هٰذا التقدم للارتقاء بالإعلام وأدواته المتنوعة حتىٰ أصبحت الصحافة والإعلام والنقد تمثل سلطة رابعة.

إن هٰذه الممارسات البائسة لا تحط من قدر القيم ولا أهميتها، ولا دورها في الفعل الاجتماعي والتصويب لمسيرة الأمة، وحمايتها من الانحراف والسقوط حتىٰ لا تحيط بها خطيئتها، لذٰلك ندعو إلىٰ تفعيل دور النقد والتقويم والمراجعة لخطاب المسلمين، في محاولة إلىٰ استرداد فاعلية هٰذه القيم، وإدراك أهميتها، وتطوير أساليبها وأوعيتها؛ لأن معاودة إخراج الأمة واسترداد فاعليتها وبناء خيريتها منوط بإدراك أبعاد رسالتها، ومعرفة طريقها، وإقامة الحمايات والحراسات علىٰ الطريق، المتمثلة في النقد والمراجعة والتقويم: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

إن تحرير معايير النقد والتقويم والمراجعة وتحديد مرجعيته، لكشف الخلل واقتراح الحلول البديلة، يعتبر من المرتكزات الأساس في ممارسة عملية النقد، حتىٰ لا يتحول النقد إلىٰ جلد، والعدول عن تجريح الأشخاص إلىٰ تقويم الأعمال، وتوقف المناصحة، و«**الدِّينُ النَّصِيحَةُ**»(١)، والتستر علىٰ الأخطاء، باسم وحدة الصف تارة والحفاظ علىٰ تماسكه وعدم

(١) أخرجه البخاري.

تبصير العدو بمواطن الضعف والخلل تارة أخرىٰ، وكأن ما قدمه القرآن، في أعقاب معركتي بدر وأُحد لأكرم جيل وأكرم قيادة، وقد كانوا أحوج ما يكونون لوحدة الصف وعدم تبصير العدو بمواطن الضعف، كان خطأ.

إن التستر علىٰ الخطأ يؤدي إلىٰ تكريس التخلف والتراجع والجمود والاستنقاع الحضاري، ويمثل نوعاً من الخروج عن سنن الحياة المتغيرة، والعصيان لدواعي الشرع في طلب المناصحة والتجديد، وحيدة عن منهج القرآن في البناء، ومؤشراً علىٰ تسرب علل التدين للأمم السابقة، التي كانت السبب في السقوط الحضاري؛ لأنهم ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ (٧٩)﴾ [المائدة].

وتربية الروح الناقدة المبصرة، وصناعة القابلية والتأهيل لقبول المراجعة والنقد، ليس بالأمر السهل علىٰ النفس.

إن تأهيل المجتمع، وتحضير المتلقين، وتثقيفهم، وتمرين أذهانهم علىٰ النظر والمقارنة والمقايسة والفحص والاختبار، والتراجع عن الخطأ، واعتبار ذٰلك موازياً للثبات علىٰ الحق، أو ما يسمىٰ بالمصطلح الشرعي: «التبين» قبل اتخاذ الموقف، أو بمعنًى آخر إشاعة ثقافة النقد والمناصحة وبناء العقل الناقد، هو السبيل لصنع القابليات للتجديد والتغيير والارتقاء، وإلا أصبح خطاب النقد والتقويم مستنكراً؛ لأنه خارج عن الإيقاع العام، ومحاصر لا ينتفع به، حيث يصدق في ذٰلك قول الشاعر:

وكم من قائل قولاً صحيحاً ... وآفته من الفهم السقيم
ولٰكن تأخذ الأفهام منه ... علىٰ قدر القرائح والعلوم

فتأهيل المتلقي ليقنع أن الناقد هو الشريك في عملية البناء، ويدرك أن العقل الناقد هو القادر علىٰ التطوير والتغيير، هو من الأهمية بمكان بالنسبة «لخطاب المسلمين» المعاصر، وهو مطلوب بالنسبة للخطاب والإنتاج الثقافي بشكل عام، علىٰ الرغم مما قد يصاحب النقد من الانحياز والتجريح، وأحياناً الخروج عن خلق المعرفة وآداب الاختلاف، ويتجلىٰ ذٰلك بشكل

واضح وجارح إذا كانت معايير النقد والتقويم والمناصحة من وضع الإنسان نفسه، لما يخالطها من حظ نفس وتصفية حسابات، ومع ذلك فإن المثاقفة والمحاورة والمجادلة بحد ذاتها مؤذنة بالوصول إلىٰ الحقيقة والصواب، فكيف إذا كانت معايير النقد ليست من وضع الإنسان، وكانت معصومة ومتأتاة من جهة خارجة عن الإنسان، موحىٰ بها من الله سبحانه وتعالىٰ؛ لأن المعايير الموضوعة من الإنسان نفسه مهما تجردت لا تبرأ من التحيزات ـ كما أسلفنا ـ وبذلك يصبح الإنسان هو الأداة والمعيار وهو موضوع المعايرة، هو الناقد واضع معايير النقد وهو موضوع النقد.

خطورة تأثيم الفعل النقدي:

وفي تقديري أن إشكالية الخطاب الكبيرة والخطيرة تتمثل في تجريم وتأثيم الفعل النقدي، الذي أدىٰ إلىٰ غياب النقد والتقويم والمراجعة والمناصحة بسبب تلبس «خطاب المسلمين»، الذي هو في نهاية المطاف اجتهاد بشري نسبي قابل للخطأ والصواب محتاج للنقد والمراجعة والتقويم بقيم الكتاب والسنة، «بالخطاب الإسلامي»، نصوص الكتاب والسنة وتطبيقات السيرة الصحيحة، أي بين قيم الدين المعصومة الثابتة المطلقة وصور التدين، الأمر الذي أدىٰ إلىٰ اختلال الموازين، واختلاط الأمور، وسيطرة الرعب والإرهاب الفكري، الذي يحمي الخطأ، ويكرس التقليد والتخلف، ويحول دون الإبداع والتجديد والاجتهاد، ويؤدي إلىٰ انفجارات عشوائية خطيرة؛ وأكثر من ذلك، يجعل المسلم في حيرة من أمره وشك في جدوىٰ قيم الإسلام وقدرتها علىٰ حل المشكلات ومعالجة النوازل واستشراف المستقبل وتقديم الإجابات الصحيحة عن أسئلة الحياة اليومية وكيفية التعامل معها، من خلال قيم الكتاب والسنة؛ لأن الدين أو التدين قد تحوّل إلىٰ كهانات معصومة أصبحت هي المعيار!

هٰذه هي إشكالية الخطاب الكبيرة والخطيرة، وما وراءها لا يخرج عن كونه مظاهر لها أو أعراضاً ونواتج ومشكلات صغيرة علىٰ هوامش الإشكالية الكبيرة، مرهون علاجها بمعالجة المشكلة الأساس.

وهٰذه الإشكالية في الأصل ناتجة عن غياب العقل الجمعي الاستراتيجي، أو التفكير الاستراتيجي، الذي يبصر الأهداف، ويتبصر بالعواقب، ويأرق من تخلفها، ويوائم بين الأمنيات والإمكانيات، ويدرس الجدوىٰ قبل الإقدام، ويستوفي الدراسات المطلوبة من قبل أهل الخبرة والاختصاص، ويراقب الحركة، ويتابع المسيرة، ويقوّم المراحل، ويحدد موطن الخلل، ويأخذ بالاعتبار الإمكانات المتاحة والظروف المحيطة، وفي مقدمتها معرفة (الآخر) وخططه ومراقبة تصرفاته، ومن ثم يأخذ ذٰلك جميعه بعين الاعتبار.

وقد يكون المطلوب من «خطاب المسلمين» اليوم نزع فتيل الغضب والحماس والانفعال، الذي يحول بطبيعته دون التروي والتنبيه والتعرف علىٰ الإمكانات واختيار المكان الملائم للفعل، ضمن ظرف الزمان والمكان، حيث لا بد من النقلة الذهنية للمسلمين اليوم ليتم التحول من قول الشاعر الحماسي:

السيف أصدق إنباءً من الكتب   في حده الحد بين الجد واللعب

إلىٰ قول الشاعر الحكيم:

الرأي قبل شجاعة الشجعان   هو أول وهي المكان الثاني

فيسبق الفكر الفعل، وتدرك أبعاد النية قبل العزيمة والحركة.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

مِن إصَابَاتِ «خِطَابِ المُسْلِمِينَ» المُعَاصِر

قد يكون من المفيد أن نشير إلىٰ بعض الإصابات التي لحقت «بخطاب المسلمين» فأعجزته، وعزلته، وأطفأت فاعليته وتأثيره في الذات و(الآخر)، وأخرجته من الساحة، وأصبح فكراً خاصاً منعزلاً، كما أن الكثير من العاملين للإسلام أصبحوا أجساماً منفصلة عن المجتمع، وابتعدوا عن التوسع في دوائر الخير فيه والتعرف علىٰ مشكلاته، وأطلقوا أحكاماً جزافية أعفتهم ـ حسب ظنهم ـ من المسؤولية، وسوغت لهم عند أنفسهم الانسحاب والخروج، فجاء «الخطاب» ثمرة لهٰذا كله.

ولعل في مقدمة الإصابات:

ـ غربة الزمان والمكان:

وهٰذه من الإصابات الخطيرة التي تفقد الخطاب واقعيته، وحيويته، وجديته، وفقهه للواقع، وغيابه عن المشكلات والمعاناة اليومية للمجتمعات، وتحول دون الانخراط في قضايا الأمة الكبرىٰ وتقديم الرؤية الإسلامية للعلاج، وتؤدي إلىٰ تراجع الحركة والاجتهاد في تنزيل القيم الإسلامية علىٰ واقع الحياة وتقيمه بها.

فقيم الدين إنما جاءت لإصلاح الدنيا، ومعالجة مشكلاتها، ورفع معاناتها، واسترداد إنسانية الإنسان، وتحقيق كرامته، ومنحه الحرية والمساواة المتولدة من قصر العبودية علىٰ الإلٰه الواحد، وإلغاء تسلط الإنسان علىٰ الإنسان، تحت شتىٰ المسميات.

أما الانسحاب من المجتمع والانفصال عن جسم الأمة والنكوص عن

معالجة مشكلاتها بحجة محزنة هي أن هٰذه المشكلات إنما تولدت عن تطبيق أنظمة وقيم غير إسلامية، وأن تلك الأنظمة وتلك القيم هي المسؤولة عن مشكلات الأمة ولا شأن للإسلام بها، إذ لو كان الإسلام هو الحاكم لما كانت تلك المشكلات، فقضية خطيرة، وتكاد تكون مدمرة؛ ذٰلك أن الإسلام إنما جاء لهداية الناس واستنقاذهم مما هم فيه، مما أورثته وتورثه الجاهليات بكل أشكالها ومواطنها وأسبابها.

أما القول: بأن هٰذه المشكلات تولدت من قيم غير إسلامية، فعلىٰ صحة ذٰلك، فهو دليل علىٰ الحاجة إلىٰ الإسلام، الذي جاء علاجاً ودواءً ورحمة للعالمين، الذين سقطوا في الجاهليات والأخطاء والمعاصي، فما قيمة الإسلام إذا جاء لمجتمع لا مشكلات فيه؟

هٰذا إضافة إلىٰ حجج أخرىٰ ليست أقل بؤساً وتأزماً، وهي أن معالجة المشكلات وتقديم الحلول لها هو قيام بواجبات ومسؤوليات هي في الأصل من مسؤوليات الدولة، التي لا تلتزم الإسلام، والقيام بهٰذه المسؤوليات إعانة لها وتقوية وتمكين لاستمرارها! وبذٰلك إبطال لرسالة الإسلام في الحياة، وفلسفة للهروب والانسحاب من المساهمة بالارتقاء بالأمة إلىٰ مستوىٰ الإسلام، وإقناعها بأنه الدواء الشافي لأمراضها.

لذٰلك نرىٰ الكثير من «خطاب المسلمين» يعيش في غيبوبة، بعيداً عن الواقعية، أو عن فقه الواقع، أو الانخراط في الواقع، أو طرح مشكلات الواقع، وبذٰلك يعاني غربة، ويقيم الحواجز بينه وبين الناس، فكيف نقدمه لناس لا ندرك مشكلاتهم، ولا نعرف أسبابها، ولا نعالج آثارها؟ كيف نرغِّب في الإسلام ونثير الاقتداء؟ هل يفيدنا المكوث في غرفة الانتظار حتىٰ يأتينا الناس أطهاراً بريئين من آثامهم؟

وقد يكون الهروب إلىٰ الماضي والغيبوبة فيه والعجز عن الإفادة من تجربته لعلاج الحاضر وإبصار المستقبل، هو من بعض الوجوه يمثل غربة الزمان الذي تغير، ومحاصرة الخلود والقيم الإسلامية وصلاحيتها لكل زمان ومكان، ومحاولة لمعالجة مركب النقص، وتغطية العجز عن الإنجاز.

إن استشراف الماضي والإفادة منه، لاستيعاب الحاضر وإبصار المستقبل، من الأمور الأساسية في عملية النهوض والتنمية، إذ أن الحاضر هو مستقبل الماضي وماضي المستقبل.. وهٰذه الأبعاد الثلاثة للزمن هي مكون الحضارة، وسبيل فهم السنن، وتسخيرها، وإعمالها في الحياة، ومغالبة قدر بقدر.. أما إسقاط الزمان أو أحد أبعاده فهي غيبوبة وانقطاع وغياب وعي، فالاحتماء بالماضي والتشبث به دون القدرة علىٰ الإفادة من تجربته وعبرته للحاضر والمستقبل عطالة وخزي وعجز وعدم فقه، وموت حضاري.

وقد لا نستغرب كثيراً إذا قمنا بعملية اختبار بسيطة، وهي أن نأخذ إحدىٰ الدوريات التي تمثل «خطاب المسلمين»، ونزعنا عنها الغلاف، الذي يحدد زمان ومكان صدورها، لنرىٰ كم يصعب علينا أن ننسبها لزمان ومكان بعينه!.. وإذا أخذنا إصداراً قبل خمسين سنة فسوف نجد أن القضايا المطروحة هي نفسها والمعالجة هي نفسها أيضاً، دون أن يكون لنصف قرن من الزمان والتغير والاختلاف أي أثر في بناء خطابنا ومكونات ذهننا.

وكذٰلك الحال إذا حاولنا دخول أحد المساجد للصلاة والاستماع إلىٰ خطبة الجمعة، التي الأصل فيها أن تعالج الخطوب الواقعة والمتوقعة في الأمة.. ولعلها سميت «خطبة» لأنها إنما شرعت لمعالجة الخطوب الكبيرة والعظيمة، وفي الأثر أن الرسول القدوة ﷺ كان إذا حلَّ بالمسلمين أمرٌ عظيم قام فخطبَ الناس وخاطبهم.

والحقيقة التي يصعب علينا الاعتراف بها أيضاً أن نحدد مجتمع الخطبة وزمان الخطبة.. وهٰكذا الكثير من خطابنا اليوم، يعاني من عدم الواقعية ومن غربة الزمان والمكان، وقد تجد لذٰلك ثقافة رائجة في داخلنا، لأكثر من سبب، وفي مقدمة ذٰلك أن الكثير من خطابنا اليوم يطغىٰ عليه الانغلاق، وتحاصره أسوار الحزبية والطائفية.

- طغيان الخطاب الحزبي والطائفي:

إن الخروج والانسحاب من المجتمع، وتشكيل أجسام خاصة منفصلة وجزر معزولة عن واقع الحياة، وفصل قيم الدين عن واقع الحياة عملياً،

وإن كنا نرفض ذلك نظرياً، والإحساس الخادع والمخادع بالتميز، والتصور الموهوم بالمثالية، والإعجاب بالذات، والحط من قدر (الآخر)، علىٰ مستوىٰ الداخل (الذات) والخارج (الآخر)، أنتج خطاباً خاصاً ينصرف في معظمه إلىٰ الاقتصار علىٰ قراءة (الذات) وتمجيدها، بحيث يتحول «الخطاب»، مهما اختلف مكانه وزمانه، حتىٰ ولو كان دورية عامة، مجلة أو جريدة أو موقعاً إلكترونياً، إلىٰ نشرة خاصة حزبية أو طائفية، لا تقرأ إلا فكرها ولا تعجب إلا بنفسها، حتىٰ لو كان مكان الخطاب الجمهور العام أو الجامعات أو المعاهد أو الكليات أو المدارس أو المساجد أو سائر الأنشطة الفكرية، وحتىٰ المنابر العلمية ـ مع الأسف ـ توظف لمحاكاة الفكر الحزبي والتمكين له، الذي يتحول شيئاً فشيئاً لبناء طائفي سميك الجدار، بحيث تقوىٰ الأسوار الحزبية وتضيق وتنتهي إلىٰ ألوان من التطفيف والبخس والجهل (بالآخر) والعطالة، وهٰكذا يتحول موقع الماضي ليصبح مستقبلاً، ويقتصر الأمر والفكر والخطاب علىٰ التغني بالماضي، باعتباره هو البديل عن التفكير بالمستقبل.

إن «الخطاب الحزبي»، بدل أن يكون محرضاً علىٰ الحوار والمثاقفة والمفاكرة والمناقشة وإنعاش المنافسة وتنشيط الذهن، تحول إلىٰ قوالب جامدة، وتكاد تكون مقدسة، ومتاريس وخنادق وصراعات واقتتال وإقامة خيام جديدة بدل أن تكون خيام قبائل، حيث تطور الشكل وبقي المضمون.. فالحزبية تنتج خطاباً حزبياً، و«الخطاب الحزبي» ينتج خياماً ويكرس النزعات الحزبية التي بدأت تنغلق وتتطوأف، بحيث تحول الولاء للحق والفكرة إلىٰ الولاء للأشخاص، وفي ذلك ارتكاس إلىٰ البدائية وأي ارتكاس!

وبدل أن تكون الأحزاب والتجمعات محلاً للتدريب علىٰ القيم الإسلامية والمناصحة وإشاعة معاني الخير وتحقيق كسب أكبر للقضية، للفكرة، تحولت لتصبح هدفاً بحد ذاتها؛ تحولت من وسيلة إلىٰ غاية، ومن تحقيق المبادئ إلىٰ كسب وتوفير المصالح التي قد تكون سريعة وموهومة.

وبالإمكان القول: إن الكثير من الجماعات والأحزاب امتلكت القدرة علىٰ بناء الجدران الحزبية وحمايتها، لٰكنها بقيت عاجزة عن ملاحظة المتغيرات وتطوير الذات؛ واستطاعت أن تستمر لٰكنها لم تستطع أن تنجز، اللٰهم إلا من تضخيم بعض الأفراد، حيث صار الحزب والجماعة في خدمة الفرد، وليس العكس.

إن حال الجماعات والأحزاب، التي يفترض فيها أن تشكل الأمل والحلم، ليس بأحسن من حال الدول والحكومات إلا من حيث الحجم، أما المضامين والممارسات فتكاد تكون واحدة؛ لأن خطاب الجميع ينطلق من منطلقات واحدة، وينتج عقليات وكيانات متماثلة في المضامين، وإن اختلفت في العناوين. وهٰذا بلاء من البلاء، يقضي علىٰ الأمل في التغيير والإصلاح؛ فما المعارضات بأحسن حالاً من الحكومات، والحال من بعضها، كما يقال.

- من خطاب الأزمة إلىٰ أزمة الخطاب:

ما من شك بأن لكل مقام مقال، كما يقال، ولكل حالة خطابها الملائم، ولكل علم خطابه، ولكل جنسٍ فكري وأدبي وعلمي خطابه وأسلوبه ومفرداته ومصطلحاته أيضاً، سواء كان تربوياً أو سياسياً أو اجتماعياً أو علمياً؛ والتعميم والتوهم أن الخطاب المنتَج لمعالجة حالة يصلح لكل حالة هو نوع من العامية أو عمىٰ الألوان، فالبلاغة في أبسط مدلولاتها هي «مطابقة الكلام لمقتضىٰ الحال».. وبدون إدراك الحال ومكوناته وإصاباته واستحقاقاته وعواقبه لا يمكن أن يجيء الخطاب مطابقاً لمقتضىٰ الحال.

ولعل من الإصابات الخطيرة التي لحقت بخطاب بعض الجماعات والتجمعات الإسلامية، بسبب ما عانته من الخلل ابتداءً، وذٰلك يعود إلىٰ عدم إنتاج خطاب يحقق الوقاية ويحول دون وقوع الأزمات، إضافة إلىٰ الفشل في كثير من الأحيان في إنتاج خطاب قادر علىٰ إدارة الأزمة والتعامل معها، أن الأزمات المتلاحقة التي مرت بالعاملين للإسلام والمعاناة التي عاشوها أنتجت أدبيات معينة وتفسيرات معينة لآيات في الكتاب ومقاصد

التشريع، كما أن قراءات للتراث أيضاً جاءت خاصة، إضافة إلىٰ أن إسقاطات القيم في الكتاب والسنة علىٰ الواقع جاءت من وحي الأزمة والإصابة.

لقد أفرزت الأزمة خطابها المتسم بالغضب والإدانة والشجب والمواجهة والاتهام... إلىٰ آخر هٰذه القائمة التي تتمحور حول المواجهة والتعبئة، بما يمكن أن نطلق عليه «خطاب الأزمة».. لٰكن الإشكالية في أن يتكرس هٰذا الخطاب ويخلد ويستمر وينتج ذهنيات لا تحسن غيره، وقد تصل إلىٰ قناعة أن المواجهة دليل الصحة والاستقامة والصواب ولا تستطيع قراءة تغير الحال وتبدل المقامات وتغير المصالح واستبدال الوسائل، فتتحول من خطاب الأزمة، الذي قد يكون طبيعياً في طرقه ودوافعه، إلىٰ ما يمكن أن يصطلح عليه بـ: «أزمة الخطاب».

ولعلنا نقول: إن «خطاب المسلمين» اليوم هو خطاب مأزوم إلىٰ حد بعيد؛ لأنه في معظمه تمركز حول خطاب المواجهة والحماس وبقي يفتقر إلىٰ الكثير من التقويم والمراجعة واختبار الملاءمة، ومن ثم القدرة علىٰ التجاوز والاكتفاء بالعبرة، فقد بات «خطاب بعض المسلمين» يستدعي الأزمات؛ لأنهم لا يحسنون إلا «خطاب الأزمة»، الأمر الذي أوقعهم بـ: «أزمة الخطاب»، والتحرك في حلقات مفرغة بعيدة عن مراقبة الواقع ومتطلباته.

ـ شيوع خطاب الحماس وانكماش خطاب الاختصاص:

ومن الظواهر الخطيرة والإصابات البالغة التي لحقت «بخطاب المسلمين» شيوع خطاب الحماسات والشعارات والانفعالات وردود الأفعال، الأمر الذي أنتج أنواعاً من «زعامات الخطبة» الذين لا يملكون غير جهورية الصوت، وسماكة الحناجر، والقدرة علىٰ مخاطبة المشاعر والعواطف والإثارة، والاكتفاء بالإحساس بالمشكلات، وتحسيس الناس بها، دون القدرة علىٰ إدراكها وتحليل مكوناتها ووضع الحلول والأوعية الشرعية لطاقات الأمة في الموقع المجدي، وامتلاك القدرة علىٰ معالجة المشكلات

بدراسة أسبابها وترميم آثارها، الأمر الذي يعود علىٰ الأمة بمزيد من سوء التقدير، الذي يستدعي هدر الطاقات واتساع الحركة العشوائية والغوغائية، والتوهم بأن الصياح والبكاء والأصوات العالية هي المفتاح السحري لحل المشكلات، وهي حالة طفولية يمارسها الطفل عادة لاستدعاء من يؤمّن عادة حاجاته ويحقق متطلباته، لٰكن المشكلة أن الحالة الطفلية، والتي لم تعد مقبولة لتربية الأطفال وتنشئتهم عليها، تستمر في حياة بعض الشعوب، فتتوهم أنها بالصياح والتظاهر والشعارات تحل مشكلاتها.

هٰذا إضافة إلىٰ أن حقنات الحماس، التي يقوم بها الخطباء للأمة، إذا لم تترافق بوضع برامج وأوعية لحركة الأمة، تأخذ في اعتبارها الظروف المحيطة والإمكانات المتاحة، فسوف تؤدي إلىٰ انفجارات عشوائية تصبح وباءً علىٰ الأمة وسبباً في تراجعها وتآكلها، وسبيلاً لمزيد من الانحطاط ونيل عدوها منها.

فإذا كانت أبسط قواعد المنطق تقول: بأن الحكم علىٰ الشيء هو فرع عن تصوره، فكيف لنا أن نقتنع بأن بروز «خطاب الحماس» وغياب «خطاب الاختصاص» سوف يحل المشكلة؟ كيف نتصور إصابات بروز الخطباء وغياب الفقهاء والخبراء، وما تورثه للأمة من إشكالات؟ ولعل الزعامة التاريخية المفضلة كانت ولا تزال زعامة الخطبة.

وقد يكون من أخطر نتائج ذٰلك تقديم أهل الثقة والولاء الحزبي والسياسي علىٰ أهل الخبرة والاختصاص.

ـ غياب مواصفات الخطاب المطلوب:

وقد يكون من الإصابات الخطيرة، التي لحقت «بخطاب المسلمين» اليوم، غياب التميز وسوء التقدير والعجز عن التحديد لمواصفات «الخطاب» المطلوبة بحسب موضوعه، ومن ثم عدم الموضوعية، والتوهم بأن المقال الواحد يصلح لكل المقامات، وقد أشرنا سابقاً إلىٰ أن البلاغة في أبسط مدلولاتها هي «مطابقة الكلام لمقتضىٰ الحال»، وأن من الآثار الشرعية ـ

إضافة إلىٰ موضوعية الخطاب وأهدافه ـ ملاحظة أحوال المتلقين واستطاعاتهم وأحوالهم وكسبهم المعرفي وسويتهم.

ولعل القول المأثور: «خاطبوا الناس علىٰ قدر عقولهم، أتحبون أن يكذب الله ورسوله»، وكيف أن الخطاب يمكن أن يتحول من البناء إلىٰ الهدم، ومن الارتقاء بالناس إلىٰ إيقاع الفتنة فيهم، يعتبر معلماً علىٰ طريق الدعوة الطويل.

فمن حيث الموضوع هناك مواصفات تكاد تصبح منهجاً ومعلماً، سواء من حيث الأسلوب أو المفردات المستخدمة، أو ما يمكن أن نسميه بـ: «الأدوات»، فالحرب، والتعبئة النفسية، والإغراء بالتضحية والإقدام، وثواب الشهادة وقيمتها وأبعادها، والتحريض علىٰ قتال العدو، واستعذاب الموت والتضحية، والصبر علىٰ الشدائد، والفروسية، وما إلىٰ ذٰلك، له أسلوبه وأدواته وفاعليته، ولقد شرع لنا «خطاب الإسلام» (القرآن) نماذج في ذٰلك، فقال تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ﴾ [الأنفال: ٦٥]، ﴿قَـٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ يَلُونَكُم مِّنَ ٱلْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا۟ فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ [التوبة: ١٢٣]، ﴿فَٱضْرِبُوا۟ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ وَٱضْرِبُوا۟ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴿١٢﴾﴾ [الأنفال]، ﴿قَـٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٢٩].. إلىٰ آخر هٰذه الآيات.

بينما نجد مواصفات ومفردات وأدوات خطاب الحوار والمجادلة والدعوة والتربية تختلف اختلافاً بيناً.

ولقد قدم القرآن كذٰلك نماذج مضيئة للاقتداء وبناء الذهنية المسلمة علىٰ حسن التقدير والموضوعية، فقال تعالىٰ في هٰذا المقام: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَـٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]، وقال تعالىٰ: ﴿وَلَا تُجَـٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، وقال: ﴿قُلْ يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ...﴾ [آل عمران: ٦٤]، وقال: ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، وقال: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

كما قدم القرآن نماذج أخرىٰ للخطاب في موضوع ومجال آخر هو

مجال العقيدة، قال تعالىٰ: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ﴿لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ ٢٢﴾ [الغاشية]، ﴿قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ٦٤﴾ [النمل].

أما في مجال التعامل الاجتماعي والمواطنة والسلم الأهلي، فللخطاب أسلوب آخر ومفردات أخرىٰ: ﴿لَّا يَنۡهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُقَٰتِلُوكُمۡ فِي ٱلدِّينِ وَلَمۡ يُخۡرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمۡ أَن تَبَرُّوهُمۡ وَتُقۡسِطُوٓاْ﴾ [الممتحنة: ٨].

وفي مجال العلاقات الدولية أنموذج مختلف: ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلۡمِ فَٱجۡنَحۡ لَهَا وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِۚ﴾[الأنفال: ٦١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيۡطَٰنِۚ﴾ [البقرة: ٢٠٨].

وأكثر من ذٰلك، حيث إننا نجد في القرآن أسلوب الترغيب غير أسلوب الترهيب، وأسلوب التشريع وبيان الأحكام من حيث الجرس والإيقاع والفاصلة القرآنية غير أسلوب القصص القرآني، وبالمثل نجد أسلوب القرآن المكي، الذي كان موضوعه بناء العقيدة وصناعة الإيمان، غير أسلوب القرآن المدني، الذي كان موضوعه التشريع وبناء المجتمع.. وهٰكذا.

هٰذا إضافة إلىٰ أن ما تتطلبه مواصفات «الخطاب» المطلوب من حسن التقدير وفقه أبعاد التكليف وتحديد الاستطاعات وما يلائمها من الأحكام، ومعرفة العلل والأدواء وما تتطلب من أدوية، هي الأحكام الشرعية.

إن سوء التقدير للحكم المطلوب لكل مرحلة، قد يحوّل الأحكام الشرعية من حل إلىٰ مشكلة، فننزل «خطاب الدعوة» علىٰ ساحة المعركة، وننزل «خطاب النصر» علىٰ ساحة الهزيمة، وننزل «خطاب العقيدة» علىٰ ساحة الدعوة، وننزل «خطاب العهد» والقبول بمواطنة (الآخر) وحرية اعتقاده وعبادته علىٰ ساحة المواجهة، أو بكلمة مختصرة: تقديم «خطاب المواجهة» علىٰ «خطاب الحوار والحكمة»؛ والخلط بين الدعوة والدولة، والاستضعاف والتمكين، هي اليوم مخاطر وإصابات خطيرة، إذا لم تُستدرك سوف تنتهي إلىٰ سلسلة أخطاء وكوارث كثيرة تحيط بالمسلمين.

وقد لا نجافي الحقيقة إذا قلنا: بأن «خطاب الحوار» والمناقشة

والمجادلة أكثر كسباً للمسلمين من «خطاب المواجهة» والعنف، الذي لم يأت بخير، وقد أدرك خصومنا ذلك، فعملوا على إقامة العسكرة والاستبداد السياسي من حولنا.

- بروز حملة الفقه وغياب الفقهاء:

إن غياب الفقه، والاقتصار على حمل الفقه وحفظه، و«**رُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيسَ بِفَقِيهٍ**»[1]، أدى إلى ضروب من الفوضى والعبث بالأحكام الشرعية، وتنزيلها على غير محالها وحالاتها، لغياب فقه الواقع وتحديد احتياجاته بدقة، وموازاتها بالاستطاعات، التي تحدد مدى التكليف، الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى الإبهام والعبث في فهم أبعاد الدعوة إلى تطبيق الشريعة، ذلك أن التطبيق كما هو معلوم منوط بالاستطاعات، فإذا استفرغ الإنسان وسعه في تطبيق الأحكام التي يستطيعها فقد طبق الشريعة ولو لم يستكمل جميع فروعها؛ لأنه غير مكلف بها لفقدان الاستطاعة، لذلك نقول: بأن الإسلام يبدأ مع الناس من حيث هم، وبإمكانهم تطبيق الشريعة بحسب أحوالهم، ومن ثم الارتقاء بالشريعة لاستكمال تطبيقها، أما ممارسات التضليل والدعوة إلى تحضير المجتمع لتطبيق الشريعة، ولا ندري كيف يحضر المجتمع بغير الشريعة لتطبيق الشريعة، ففي تقديرنا أن المشكلة تكمن في عدم إدراك حدود التكليف وربطه بالاستطاعة.

هذا إضافة إلى أنه من المعلوم أن بعض الأحكام الشرعية، في الحرب والسلم والعقوبات والمعاهدات... إلخ، إنما نيطت بالسلطة المسلمة وليس بالأفراد؛ لأنها لو نيطت بالأفراد لأصبحت كارثة، وتحولت الحياة إلى غابات، وانتشرت الفوضى والاضطراب.. فالفقه العليل أدى إلى فهم مغشوش وخطاب معوج، كلف المسلمين ولا يزال الكثير من الخسائر، وأفقدهم الكثير من المواقف، وحاصرهم بل أقصاهم عن مواقع الفعل

---

(١) أخرجه الترمذي، وقال: حديث حسن.

والفاعلية، وأنتج خطاباً مغشوشاً، وأقام كيانات هي أشبه بالألغام في الجسم الإسلامي.

فإذا غابت الدولة المسلمة يتقدم بعض الأفراد أو أمراء الجماعات فيصبحون هُمُ الدولة، ويعطون أنفسهم الحق في ممارسة وظيفتها، وإذا غاب القاضي فَهُمُ القضاة، بلا علم ولا فقه.

وأكثر من ذٰلك، لقد أدىٰ الفهم المعوج وغياب الفقه إلىٰ كبائر وخطايا، الله أعلم بمدىٰ آثارها؛ حيث أعطىٰ بعض العاملين في المجال الإسلامي لأنفسهم الحق في أخذ البيعة الكبرىٰ والإمامة الكبرىٰ، وبدأ يمارس مهامها ووظائفها، وينتج خطابها، ويعبث بمسؤولياتها! فاستبيح كل شيء، من الأموال والأعراض التي يعتبر حفظها وحمايتها من مقاصد الدين وضروريات الشرع، وأصبح يقول في هٰذا الدين من شاء ما شاء، وغاب العلماء العدول، الذين ينفون عن الدين الغلو والانحراف والتأويل الفاسد، الأمر الذي شجع بعض الأفراد، من تخصصات أخرىٰ، بمجرد انحيازهم للإسلام، أو دخولهم في تجمعات وجماعات وأحزاب، أن يعطوا لأنفسهم الخبرة والعلم والفقه والحق في الحديث و«الخطاب الإسلامي».

ـ التكرار وإعادة الإنتاج:

ومن الإصابات البالغة أيضاً، انعكاس واقع الأمة المتخلف وخطابها العاجز حتىٰ علىٰ المجال الخاص المسمىٰ بالمجال العلمي الأكاديمي، الذي يفترض فيه أن يشكل المصانع والمخابر الحقيقية لإنتاج الخطاب التخصصي والاستشرافي المنوط به معالجة إشكالات الأمة، ودراسة الأسباب المنشئة لها، والتمكن من كشف الخلل وإحياء المنهج السنني، فابتلي بالتكرار وإعادة الإنتاج والدوران وصرف الجهد جميعه لتحقيق النص «خطاب الإسلام» (القرآن والسنة)، وإثبات النص، وعظمة النص، وخلود النص، وواقعية النص، ومرونة النص، وقدرته علىٰ الاستجابة للنوازل! وهٰذا علىٰ أهميته وضرورته إلا أنه في نهاية المطاف يقع في نطاق علم الوسائل، ويشكل نصف الطريق، ويبقىٰ النصف الآخر هو التفكير والاجتهاد وإنتاج

٤٧٥٩/٢٨

خطاب يبيِّن كيفية تنزيل النص علىٰ واقع الحياة، وتقويم المجتمع بقيم «الخطاب الإسلامي»، ومعالجة الخلل، أي إعمال النص.

ويكفي أن نقول: إنه علىٰ امتداد الزمن، وتغير المشكلات، وتطور المجتمعات، وتداخل العقائد والأفكار، وانفتاح الدنيا، وثورة المعلومات، ما نزال عاجزين حتىٰ عن الإتيان بمثال آخر للقاعدة غير ما جاء به الأقدمون، عاجزين عن تقديم الرؤية وتوليد الأحكام والأمثلة والحلول لمشكلات الحياة، حتىٰ تحول الكثير من الدوريات المحكّمة والدراسات الأكاديمية والرسائل والأطروحات إلىٰ جثث هامدة لا تحرك ساكناً ولا تفيد إلا بتكريس الأوهام وصنع الألقاب وتأليف الجيوب بدل تأليف القلوب.. فكم أضاع التكرار والشرح والاختصار ومن ثم الاختصار والشرح، من أوقات وأموال دون القدرة علىٰ التقدم خطوة واحدة، إلىٰ درجة يمكن معها القول: بأن الزمن الذي أُهدر لأكثر من قرن يمكن اختصاره بسنوات.

ـ فقه المخارج والسير خلف المجتمع:

ومن الإصابات، التي قد لا تقل خطورته عن سابقاتها، أن «خطاب المسلمين» يأتي ـ كما يقال ـ في الزمن الأخير، وهو من بعض الوجوه خطاب أعقاب، حيث يسير في أحسن الأحوال خلف المجتمع، دون أن يكون جزءاً من قضاياه، فاعلاً فيها، مشاركاً في معالجتها وتنميتها، مبيناً رؤية الإسلام في مشكلاتها وكيفية إدارتها، قادراً علىٰ تجنيب المجتمع الأزمات قبل وقوعها، باستشراف المستقبل في ضوء المنهج السنني والحركة التاريخية، واستشراف الماضي واكتشاف قوانين الحركة الاجتماعية وفقه مكونات الحاضر والواقع.

وهو بعمومه «خطاب فقه مخارج»، يسير خلف المجتمع، ويظهر ذٰلك جلياً في المجال التجاري والمصرفي، ويحكم علىٰ تصرفاته بالحِلّ والحرمة، بالإباحة أو الحظر، حتىٰ قد يمارس بعض التكييفات الشرعية، التي يُطلق عليها مصطلح: «الحيل الشرعية»، للتعامل مع قضايا المجتمع ومشكلاته، من موقع التلقي والانفعال وليس من موقع العطاء والفعل ووضع البرامج

لحركة الأمة وفق المقاصد والأحكام الشرعية، مع أن الأصل في «خطاب المسلمين» أن يكون رائداً، أن يكون قادراً علىٰ السير أمام المجتمعات ورسم طريقها المأمون، وحماية هٰذا الطريق من الإصابات أثناء السير فيه، وأن يتركز علىٰ جلب المصالح أكثر من أن يتمحور حول درء المفاسد وسد الذرائع؛ لأن ذٰلك استثناء، فالأصل تحقيق المصالح والمقاصد؛ لأن فعل المصالح وتوسعه يحاصر فعل المفاسد، وبذٰلك يتحول الخطاب من الاقتصار علىٰ «فقه المخارج» إلىٰ الارتقاء إلىٰ «فقه المقاصد والغايات».

لٰكن الإشكالية اليوم قد لا تقتصر علىٰ السير خلف المجتمعات وما يسمىٰ بفقه المخارج، وإنما شيوع فلسفة الانسحاب من المجتمع ورجمه والاعتزال له، والحكم عليه بأحكام جائرة قد تسوغ عند بعضهم استباحة محرماته بفقه عليل.

ـ الخلط بين القيم المنزلة والبرامج المطلوبة:

ولعل من الإصابات الأساس، في بعض جوانب «خطاب المسلمين» ومكوناته، الخلط بين القيم الموحىٰ بها في الكتاب والسنة، التي مهمتها الأساس بناء المرجعية، وضبط المسيرة، وتحديد الأهداف والمنطلقات، وبيان الغايات والمقاصد، وبين وظيفة العقل، ومجاله من وضع الخطط والبرامج، المنطلقة من القيم العاملة علىٰ تحقيق المقاصد، ووضع العقل في مقابل الوحي، والانتهاء إلىٰ وضع الإنسان أمام هٰذه المعادلة الصعبة في الاختيار ـ الأمر الذي قد ينتج تديناً بلا عقل، وعقلاً بلا دين ـ ووضع المقدمات المخطئة التي سوف تقود إلىٰ النتائج المخطئة أيضاً.. فالعقل محل الوحي، وسبيل معرفته، ومناط التكليف، ودليل الوحي، وأداة الاجتهاد وكيفية تنزيل القيم علىٰ واقع الناس وإنتاج الخطاب المطلوب للتعامل مع تقلب الحياة من خلال عطاء الوحي.

ولعلنا نقول هنا: إن هٰذه الثنائية، أو هٰذه المعضلة، أو المعادلة الصعبة، إلىٰ جانب الكثير من الثنائيات الأخرىٰ الدخيلة علىٰ الفكر و«خطاب المسلمين» استهلكت جهوداً وأوقاتاً وأموالاً دون نتيجة وجدوىٰ؛ لأنها

ضرب في الحديد البارد، وفعل خارج الموضوع والمطلوب، ونخشىٰ أن نقول في ذٰلك: ضياع للأجر والعمر، والله أعلم، علىٰ حساب القضايا المجدية وبناء الرؤية الإسلامية والبرامج الإسلامية والانخراط في قضايا الحياة والمجتمع والتفكير بإيجاد الأوعية الشرعية لحركة الأمة ومعالجة مشكلاتها.

وهٰذه المعادلة المخطئة أورثت الذهنية المسلمة اليوم أن تنتج خطاباً قائماً علىٰ الشعارات والمبادئ والقيم والحماسات، عاجزاً عن إيجاد البرامج والاجتهاد في وضع الأوعية والحلول لقضايا الأمة، هٰذا إضافة إلىٰ أن الاقتصار علىٰ شكل الخطاب وكلماته وصياغته علىٰ حساب طرح مضمونات تهم الأمة، وحسن معالجتها، ليصبح جزءاً من هٰذه الفوضىٰ الفكرية، جعل من الساحة الإسلامية مباحة أو مستباحة لكل من شاء، مهما كانت قدراته وتخصصاته، لأن التحشيد والشعارات والتعميمات يمكن أن يرفعها العوام.

- الالتباس بين الذات والقيمة:

قد تكون قضية الالتباس بين الذات والقيمة، أو بين قيم الدين وصور التدين، هي مشكلة المشاكل في الواقع الإسلامي، بما تفرزه من أنشطة وممارسات مختلفة، وتشيعه من ثقافات مغشوشة تكرس التخلف والعطالة والعجز وتطفئ الفاعلية وتخلف بيئة من الإرهاب الفكري الديني الذي قد لا يقل خطورة عن الاستبداد السياسي، إرهاب يمارس باسم الدين، ويحاط بالقدسية، وينتهي بالأمة إلىٰ الخنوع والانطفاء؛ وهو بذٰلك من أخطر أنواع الإرهاب، لأنه يحتال علىٰ فكرة الألوهية ويعزلها عن حياة الناس، التي يعني تحقيقها في حياة الناس المساواة والحرية وكرامة الإنسان أمام الله خالق الناس جميعاً، واسترداد إنسانية الإنسان، وإيقاف تسلط الإنسان علىٰ الإنسان، الذي يعتبر مصدر الشر في العالم، ويقيم بديلاً عنها ألوهيات وكهانات ووثنيات من الباطن، تحمي نفسها بما تستظل به من قيم الدين.

إن التباس الذات بالقيمة، وقيم الدين بصور التدين، يؤدي إلىٰ تفريق الدين، وتسرب علل التدين لواقع المسلمين، الذي حذرنا الله منه، يقول

تعالىٰ: ﴿... وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۝٣١ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ۝٣٢﴾ [الروم]، كما يؤدي إلىٰ فقدان البوصلة الهادية واختلال المعايير، الأمر الذي يؤدي إلىٰ إقامة حواجز سميكة بين أبناء الأمة وحتىٰ العاملين في الحقل الإسلامي، وتتحول المعايير الضابطة في الكتاب والسنة لتصبح نصوصاً للتبرك، وتصبح آراء الأشخاص ومسالك الأشخاص هي المعيار، ويصبح المس بالأشخاص أو نقدهم أو مراجعة أقوالهم مساً بقيم الدين ونكراناً لها.. وبدل أن نعرف الحق فنعرف أهله تختلط الأمور، فنعرف الحق بالأشخاص ولا نعرف الأشخاص بالحق.

ومن المعلوم، في تاريخ النبوات، الدور الخطير لطبقة رجال الدين، وادعاؤها التحدث باسم الله، واحتكارها لمعارف الكتاب المقدس، لتبقىٰ هي المرجع، وقولها هو الدين، لتجمع الجبت والطاغوت، هٰذا إضافة إلىٰ إقامتها التحالف غير المقدس مع بعض الحكام المستبدين.

ولعلنا نقول هنا: إن الإسلام، أو النبوة الخاتمة، هي التي استطاعت أن تفصل فكرة الألوهية عن الحكم، وتنزع صفة الألوهية عن رجال الحكم، وترسخ بشرية الحكام وبشرية رجال الدين، التي تخطئ وتصيب وتصوَّب، وتقرر أن الجميع مسؤولون أمام الله سبحانه وتعالىٰ، وأن المناصحة والنقد والمراجعة هي من لوازم البشرية، التي يجري عليها الخطأ والصواب، لإيقاف التسلط باسم الله، الذي يعتبر من أخطر أنواع التسلط، فكل إنسان يؤخذ من كلامه ويرد إلا المعصوم ﷺ، أو كما قال الإمام مالك رحمه الله تعالىٰ.

- ضمور المفهوم الصحيح للفروض الكفائية:

وقد يكون من الإصابات البالغة، حتىٰ تكاد تشكل عموم البلوىٰ، التي لحقت «بخطاب المسلمين» أو بالإنتاج الفكري للمسلمين بشكل عام، الذي يصنعه الخطاب ويُصنع به، والتي كانت السبب الرئيس في التخلف والعجز وشيوع الإحساس بالمشكلات والحماس لها وتخلف الإدراك وانتشار الغوغائية والخلط بين الأمنيات والإمكانات وسوء التقدير للمصالح

والمفاسد، هو غياب المفهوم الصحيح لفروض الكفاية؛ ذٰلك أن هٰذه الفروض هي واجبات أو مسؤوليات اجتماعية ووظائف رئيسة في المجتمع المدني مطلوب توفيرها والاضطلاع بها في المجالات الحياتية، أو الأنشطة الحياتية المتعددة، وتأتي مكملة للفروض الفردية، التي تتمحور حول بناء الفرد وإصلاحه ليؤهَل للاضطلاع بالفرض الكفائي، بحيث تشكل له المرجعية التي ينطلق منها للمشاركة في الفروض الكفائية أو الواجبات الاجتماعية.

وهي في أبسط تعريف لها: مسؤوليات وواجبات، إذا قام بها بعض المسلمين وتوفرت في المجتمع بشكل كامل ومتقن (بمعنىٰ إذا قام بها وأداها علىٰ الوجه الأكمل) سقطت المسؤولية ـ والمسؤولية هنا تعني في المصطلح الشرعي الإثم والذنب والخطيئة ـ عن سائر أفراد المجتمع، وإذا لم تتوفر علىٰ شكل يغطي الاحتياجات أثم الجميع، ولحقت بهم الإصابات في الدنيا، بسبب عدم توفرها، والعذابات في الآخرة، بسبب عدم توفيرها.

وهٰذه الفروض هي وظائف الاستخلاف الإنساني لبناء الحياة وإقامة العمران، بكل شعبها واستحقاقاتها ومعارفها، أو هي بتعبير آخر جميع التخصصات أو الخبرات المطلوبة لاستقامة حياة الأمة والارتقاء بها وتمكينها من الاضطلاع برسالتها في إلحاق الرحمة بالعالمين وتحقيق إنسانية سعيدة يعمها الخير والعدل والأمن والسلام.

وإحياء هٰذه الفروض ضرورة؛ لأنها السبيل إلىٰ توفير الخبرة والقدرة، القوة والأمانة، الإخلاص والإدراك، النية والعمل علىٰ تحديد المصالح والمفاسد في كل جانب من جوانب الحياة وكل إشكالية تعرض للأمة وتستدعي أن يجمع لها العالمون ليعطوا الرأي ويحددوا المصلحة؛ لأن الله تعالىٰ يقول: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ۝٥٩﴾ [الفرقان]، ويقول: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ۝١٤﴾ [فاطر].

ذٰلك أن ما يقع به «خطاب المسلمين» اليوم من الخلط بين الأمنيات والإمكانيات، بسبب من سوء التقدير، إذ كيف يتحصل التقدير الصحيح في

حال غياب الاختصاص والخبرة؟ وما يؤديه سوء التقدير من هدر الطاقات وبعثرة الإمكانيات وعدم إبصار الظروف المحيطة والإمكانات المتاحة، أو استشراف الرؤية المستقبلية، سببه عدم الاستشعار بأهمية إحياء فروض الكفاية والاضطلاع بها؛ بل في واقعنا ما هو أخطر من ذٰلك، من صور التدين المغشوش، وهو مغادرة ميدان التخصص في كثير من الأحيان إلىٰ منابر الحماس والوعظ والإرشاد، علماً بأن من اختار تخصصاً ما وأنجزه يصبح في حقه فرض عين بعد أن كان فرض كفاية.

لذٰلك نصف حال المخلصين فينا، الذين لا اختصاص لهم، بحال الأمّ، فهي مهما كانت مخلصة وصادقة العاطفة، وملتاعة علىٰ ابنها المريض، فإنها لا تستطيع أن تقدم له الدواء ولو قدمت الحنانَ والعاطفة، فالطبيب المتخصص هو المؤهل لكشف أسباب مرضه ومعالجته، حتىٰ ولو كان الدواء الموصوف مراً قد يزعج الأم ويؤلمها.

إن غياب التخصص في شعب المعرفة والأعمال الاجتماعية هو السبب الرئيس للفوضىٰ والتبعثر، وإصابة شبكة العلاقات الاجتماعية بالعطب، وظهور القيادات والزعامات الفاشلة، غير ذات الخبرة والتخصص والأهلية، التي تورد الأمة موارد الهلاك، حتىٰ ولو كانت مخلصة، وإن كنت أرىٰ أن الإخلاص هو بصيرة بحد ذاته، لا بد أن يؤدِّب صاحبه ويعرفه بنفسه وبقدراته والمكان المناسب له؛ أما الرجل الملحمة، الذي يدَّعي المعرفة بكل شيء، والفهم بكل شيء، والخطابة في كل شيء، دون أي وازع أو رادع، أو أدب معرفة حيث لا مانع عنده أن يتكلم في الاختصاصات الدقيقة، التي يفني فيها الناس أعمارهم؛ فذٰلك قد يؤدي إلىٰ الكهانات المزيفة، التي لا تزيد المسلمين إلا ضغثاً علىٰ إبالة، كما يقول المثل.

ـ الانحباس ضمن أطر ودوائر محددة مسبقاً:

ومن الإصابات التي لحقت «بخطاب المسلمين» فأعجزته وأفقدته الفاعلية وجمدته بل وأخرجته من مجال الانخراط بهموم الناس ومشكلاتهم، علىٰ المستوىٰ الإسلامي والدولي والإنساني، وأقعدته عن استشعار مسؤولية

القيام بالبعد الرسالي وإلحاق الرحمة بالعالمين: الانحباس في دوائر تقليدية دفاعية مكرورة والدوران في حلقات مفرغة، الانحباس ضمن خارطة محددة لبعض القضايا والمشكلات التي مضىٰ عليها ما يقارب القرن، وهو لا يزال يبدي فيها ويعيد، وقد لا يضيف جديداً حتىٰ في إعادة تناول هٰذه القضايا، وإنما يحكمه التكرار وإعادة الإنتاج لما سبق، وكأن ما قُدِّم فيها منقوص وغير كاف وغير مقنع.

فقضايا إرث المرأة، وحقوقها، والطلاق، والتعدد، والقوامة، والحدود، والمساواة، وتطبيق الشريعة... ما تزال هي خارطة الطريق، أو خارطة حركة «خطاب المسلمين».. وقد يضاف إلىٰ ذٰلك اليوم بعض ما يلصق بالإسلام والمسلمين من تهمة الإرهاب، ليبقىٰ «خطاب المسلمين» محاصراً ومحصوراً ودفاعياً، وتبقىٰ الساحة الفكرية والذهنية ونوع الإنتاج محكوماً بفعل (الآخر) تحكمه انفعالاتنا، أو تحدده ردود فعلنا.

أما قضايا الحرية وحقوق الإنسان، والتنمية والإعلام والتعليم والمعلوماتية، وقضايا البيئة والتلوث، وقضايا الفقر، والعولمة، والتجارة، والشذوذ الجنسي، وكسر القيم الأخلاقية بجعل الجنس قضية عرف اجتماعي، وتفكيك الأسرة، وتشجيع الإباحية، فكأنها لا تعنينا؛ لأننا مشغولون بالدفاع عن الإسلام كما حددت خارطته لنا.. أما تقديم الرؤية الإسلامية لهٰذه القضايا وتقديم نماذج مضيئة من الإحسان ﴿إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝٧٨﴾ [يوسف]، وإثارة الاقتداء، فهي ليست من الدفاع عن الإسلام! وأنى لنا أن نقدم رؤية متخصصة مؤطرة بمرجعية إسلامية للقضايا الإنسانية إذا لم نتوفر علىٰ الاختصاصات المطلوبة وندرك أهميتها؟ حيث يصعب إدراك النتائج وحسن التعامل معها إذا تجاوزنا إحسان وإتقان المقدمات.

ـ القدرة علىٰ صناعة الموت والعجز عن صناعة الحياة:

ومن الإصابات الخطيرة التي لحقت بفكر المسلمين وخطابهم، ما نراه من التعبئة والحماس والعسكرة والقدرة علىٰ صناعة الموت (في سبيل الله)

وتقديم التضحيات والضحايا الكبيرة، في أكثر من موقع وأكثر من زمان وأكثر من مجتمع، التي قد لا نجد لها مثلاً عند الآخرين؛ لأنها تصل إلىٰ التضحية بالنفس، وهي أعلىٰ درجات التضحية، حتىٰ أصبحت سمة وحالة متأصلة في ذهنية المسلمين، لها فلسفتها ومسوغاتها، التي تتطلب الكثير من التحرير لمدىٰ شرعيتها أو شرعية الكثير منها.

وهٰذه التضحيات الكبيرة، إذا أدركنا أنها وسيلة لإزالة العوائق من أمام حرية الاختيار لنشر الدعوة وإقامة الحياة الإسلامية ولحماية المجتمع الإسلامي، وأبصرنا مواقعها الصحيحة، وصرفناها في مواقعها، تصبح فضيلة يمتاز بها المسلمون، وتحقق لهم الحماية، لينعم العالم بحرية الاختيار والحياة الكريمة.

لٰكن الخطورة، كل الخطورة، أن لا نضع لحركتها الأوعية الشرعية المدروسة، والرؤية الاستراتيجية المحكمة، ودراسة الجدوىٰ بشكل صحيح، وعدم التفريط فيها حتىٰ لا تتحول إلىٰ ألغام اجتماعية متحمسة قد تنفجر في مجتمعها وتقتل صاحبها، بل لعلنا نقول أكثر من ذٰلك: لقد أدرك أعداء الإسلام والمسلمين من وقت مبكر هٰذا المخزون الهائل من الأفكار والتضحيات الجاهزة أكثر من إدراك أهلها لها، فوضعوا الخطط والبرامج لاستعماله وتوظيفه في تصفية الحسابات الدولية، التي قد لا يكون للمسلمين نصيب منها، حيث يدخلونهم معارك مع غير عدو مباشر، ويستخدمونهم وقوداً لمعارك نيابة عنهم، لا يمكن التحكم من ثم بنتائجها لصالح المسلمين.

لقد وصل الاختراق إلىٰ درجات خطيرة، حيث بدأ العدو يتحكم بأفكارنا، ويوجهنا حيث شاء، ويوهمنا ـ أو نتوهم ـ أن ذٰلك قرارنا، وهٰذا من البلاء، وبذٰلك نكسر أسلحتنا بأيدينا أو بأيدي خصومنا وأعدائنا، الذين يعرفون كيف يخترقوننا ويصنعون اهتماماتنا ومعاركنا، ويعرفون كيف يتعاملون معنا، ونحن نحسب أننا نحسن صنعاً.

إن بأس المسلمين اليوم بينهم شديد، فالشعوب في مواجهة

الحكومات، والدولة في مواجهة الأمة، وتُتَبادل التهم والشكوك، وتُهدر الطاقات هنا وهناك، وقبل ذلك كله التعامل مع الأحكام الشرعية يتم ببؤس وفقر في الوعي والفقه.

إن نبي الإسلام ﷺ يقول: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**»[1] ـ ولقد بدأت بهذا الحديث، لأهميته، جميع كتب التراث تقريباً، فالنية ـ فيما نرىٰ ـ رؤية مسبقة أو استباقية لميدان الفعل، وفكر نضيج، واستراتيجية قبل الفعل، «**فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلىٰ دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ إِلىٰ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلىٰ مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ**»[2]، والرسول ﷺ يقول: «**وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عِمِّيَّةٍ يَغْضَبُ لِعَصَبَةٍ أَوْ يَدْعُو إِلىٰ عَصَبَةٍ أَوْ يَنْصُرُ عَصَبَةً فَقُتِلَ؛ فَقِتْلَةٌ جَاهِلِيَّةٌ**»[3]، والراية العِمِّيَّة: غير المدروس هدفها ومقصدها وعواقبها، ومع ذلك نقوم من حفرة لنقع في أخرىٰ، باسم الدين، فالمؤمن لا يلدغ من جحر مرتين، لكن الفهم الأعوج ينتهي به إلىٰ أن يلدغ ثلاثاً وأربعاً.

و«خطاب المسلمين» وأدبياتهم، لا بد أن تُعيد النظر، وأن تفكر بأن المطلوب منا شرعاً أن نحيا في سبيل الله، وليس أن نموت في سبيل الله، بدون سبب واضح وهدف واضح، فخيرنا من طال عمره وحسن عمله؛ فالمطلوب أن نحسن صناعة الحياة وضبطها بمرجعية الدين، وأن ندرك أن الموت والجهاد هو وسيلة لإقامة الحياة وحمايتها.

ـ غلبة العقلية الذرائعية إعفاءً للنفس من المسؤولية:

ومن الإصابات البالغة، بل المزمنة، غلبة الذهنية الذرائعية بشكل عام علىٰ «خطاب المسلمين»، الأمر الذي ما يزال يحول بين المسلمين وبين استشعار المسؤولية عن مشكلاتهم، والبحث في أسبابها، وتحديد مواطن الخلل والخطأ والقصور، وبيان أسباب التقصير، ومن ثم وضع الخطط والبرامج لعلاجها وتجاوزها في ضوء الظروف المحيطة والإمكانات المتاحة،

---

(١) أخرجه البخاري.

(٢) أخرجه البخاري.

(٣) أخرجه مسلم.

والتيقن بأن ما يصيبنا هو بما كسبت أيدينا، وأنه من عند أنفسنا: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ [آل عمران:١٦٥]؛ وأن (الآخر)، الذي يمثل المشجَب الذي نلقي عليه بالتبعة والمسؤولية عن إصاباتنا، لإعفاء أنفسنا من المسؤولية عن استمرار الفشل والانحطاط والهزائم، إنما يمتد في فراغنا، ويمر من خلال قابلياتنا، ويدخل من خلال الثغور المفتوحة في حياتنا.

إن الإلقاء بتبعة فشلنا علىٰ (الآخر)، في محاولة حزينة لإعفاء الذات من المسؤولية، وتسويغ الفشل والهزيمة، وسد الباب أمام المساءلة والمراجعة والنقد والتقويم، والإيذان باستمرار القيادات، وتكريس الهزيمة وأن «ليس بالإمكان أفضل مما كان»، يعتبر من أخطر الإصابات الثقافية والسياسية والحضارية بشكل عام، وهو بلاء أو وباء نفسي وثقافي وسياسي يكاد تقع فيه جميع القيادات، مهما تعددت مواقعها ومسمياتها.

وكم يتمنىٰ الإنسان، علىٰ الرغم من الهزائم المتتابعة والفشل الذي يلاحقنا ويحيط بنا، أن يجد ولو مجرد اعتراف هنا أو هناك بالخطأ والإصابة وسوء التقدير وغياب الدراسة المتخصصة، ذٰلك أن الناظر في أدبيات، أو في خطاب العاملين للإسلام، يرىٰ أنه محض الصواب، لم تسجل عليه إصابة واحدة من قبل أهله، وكأن مقام العاملين فوق مقام النبوة! فالله سبحانه وتعالىٰ قال لأكرم خلقه: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنكَ﴾ [التوبة:٤٣]، والعفو لا يكون إلا من اقتراف ذنب (وإن كان ذٰلك علىٰ سبيل التعليم والتربية لنا).. وقال له: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ...﴾ [الأنعام:٥٢]، وقال واصفاً حاله: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰ ۝١ أَن جَاءَهُ الْأَعْمَىٰ ۝٢ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ ۝٣ ...﴾ [عبس] إلىٰ غير ذٰلك من الآيات التي لم يقتصر العتاب فيها علىٰ النبوة الخاتمة.

لكن المشكلة هٰذه العقلية الذرائعية، التي إذا لم تجد من تلقي بالتبعية عليه فلتلق بالتبعة علىٰ القدر، وكأن القدر يستهدفنا دون غيرنا، وبشكل أعشىٰ! الأمر الذي قد يؤدي إلىٰ اهتزاز القيم المعصومة نفسها.

ونحن هنا لا نرىٰ التقليل من كيود الخصوم ولا مؤامرات الأعداء،

فذٰلك أمر طبيعي، وسنة اجتماعية من سنن المدافعة والمغالبة الحضارية، لٰكن الإشكالية هي في ذهنية الاستسلام وقابلية الاستسلام وغلبة نظرية المؤامرة علىٰ كل فعل أو قول أو نشاط، واتخاذها ذريعة مستمرة.

ونظرية المؤامرة، التي يتذرعون بها، قد تتوهم بعض القيادات الفكرية والثقافية والدينية أنها تصب في مصلحتها؛ لأنها تستخدمها لإسكات خصومها ومطاردتهم واتهامهم بالعمالة، إلىٰ آخر هٰذه القائمة التي ما تزال تحكم خطابنا منذ عصر الاستعمار، وتتمركز في حياتنا في عهد ما بعد الاستعمار، دون أن ندرك تماماً أن الإلقاء بالتبعة كلها في فشلنا علىٰ (الآخر) ومؤامراته يعني، من كل الوجوه، أننا دون سوية المرحلة التي نتعامل معها، وأننا أرقام لا معنىٰ لها، ولا فاعلية أو فعل لوجودها.

وما لم نتحول من شعار: «ليس بالإمكان أفضل مما كان»، الذي يعني الركود وانطفاء الفاعلية، إلىٰ شعار: «أن بالإمكان دائماً أفضل مما كان»، الذي يقود إلىٰ المراجعة والتقويم والنقد وحسن توظيف الإمكانات بشكل أفضل وامتلاك القدرة علىٰ التعامل مع سنة التدافع الحضاري، فسوف يستمر فشلنا، حتىٰ يتحول إلىٰ وراثة اجتماعية، مهما علت أصواتنا.

ـ احتكار الخطاب وتحويل الأمة إلىٰ إقطاعات:

ومن الإصابات التي تكاد تصبح مزمنة أيضاً، هي احتراف عدد من الأسماء والألقاب واحتكارها «لخطاب المسلمين» في المؤتمرات والندوات والحوارات والمقابلات والفضائيات، فكما أن القيادات علىٰ المستوىٰ السياسي، التي احتلت هٰذا الموقع بوضع اليد، تحولت إلىٰ قدر ووقف علىٰ مصير الأمة، فكذٰلك بعض الأسماء والألقاب علىٰ المستوىٰ الثقافي والفكري أصبحت وقفاً علىٰ عقل الأمة وثقافتها إلىٰ درجة الاحتراف والاحتكار والحجر علىٰ فضل الله بإيجاد بدائل أو أمثال، ولا ندري ماذا سيكون حال الأمة بعد انقضاء حياتهم؟!

فهم رجال المؤتمرات مهما كان موضوعها، والندوات مهما كان

مضمونها ومحاورها، وهم فرسان الحوارات مهما كان مستواها، بحيث تحولت المواقع إلىٰ إقطاعات مرتهنة لهم دون التفكير باستنبات بدائل تقود مسيرة الأمة وتسدد طريقها.

وعلىٰ الرغم من التكرار لأكثر من نصف قرن من الزمان، لكن بأوعية ثقافية وإعلامية متطورة، وعلىٰ الرغم من الفشل الذي يؤكده الحال ويدينه الواقع، مع ذٰلك ما يزالون يسجلون حضوراً حيثما اتجه الإنسان أو نظر أو ذهب؛ وكثيراً ما نهرب منهم إليهم، ولا يقتصر هٰذا علىٰ المستوىٰ الفردي، فالكثير من الجماعات والتنظيمات يحتكر أيضاً الحديث باسم الإسلام، ولا غرابة في ذٰلك حيث لا بد أن يتوازىٰ البعد الثقافي مع البعد السياسي، كل في ميدانه!

وكأن الوقف في حياة المسلمين، بالمصطلح الشرعي، تحول من الفعل الاجتماعي إلىٰ أن يصبح بعض الأشخاص، علىٰ مستوىٰ السياسة والثقافة والتدين، وقفاً علىٰ رقاب المسلمين، الأمر الذي سوف لا يسمح بأي أمل في التغيير.



الخاتمة

فلقد سبق الكلام عن أهمية «الخطاب» ودوره في الفعل الحضاري والثقافي والاجتماعي؛ دوره في إقامة الحضارات ونشوء الأمم، وحتىٰ انهيارها؛ دوره في بناء التفكير وتنظيم عالم الأفكار، في تنمية الفكر، وتطوره وتطويره.. وحيث إن «للخطاب»، الذي هو الإنتاج المعرفي في شتىٰ المجالات، هٰذه الأهمية، فقد ارتقىٰ حتىٰ يكاد يصبح معياراً وقيمة ومقياساً للحضارة، وتشعبت أساليبه ومفرداته ومصطلحاته وأدوات توصيله، فأصبحت لكل شعبة معرفية أسلوبها ومفرداتها ومعاجمها ومفاهيمها، التي تكوّن خطابها بها، فللتربية خطابها، وللاقتصاد خطابه، وللمال والأعمال لغته، وللدبلوماسية مفرداتها، وللحرب والتعبئة النفسية خطابها، وللإعلان خطابه، وللحملات الانتخابية خطابها، وهٰكذا.

كما أن لكل حقبة تاريخية سماتها ومصطلحاتها وملامحها وقسماتها اللغوية والفنية، فالحقب التاريخية تولد مصطلحاتها.

كما لأجناس الأدب أساليبها ومفرداتها، فأسلوب الرواية ومكوناتها غير أسلوب القصة، وخطاب المقالة وأسلوب وفاصلة النثر غير قوالب وبحور وقافية الشعر.

لقد تبلورت أساليب الخطاب، وتنوعت، وتطورت، وأُنضجت، وأصبح لكل خطاب مواصفاته، بل لغته ومفرداته ومصطلحاته ومقاماته الصوتية، بحسب موضوعه وأهدافه ومقاصده، لدرجة لم يعد ينفع معها أو يقنع الصخب والضجيج والنعيق والصياح والحماس والتعالم والمجازفة في القول في كل علم وفن وموضوع.

إضافة إلىٰ أن الخطاب أصبح ثمرة لمجموعة علوم وتخصصات معرفية، حتىٰ لنكاد نقول: إن الخطاب والإعلام والاتصال أصبح علماً قائماً بذاته، وليس ذٰلك فقط وإنما تطور الأمر حتىٰ أُبدعت معايير للتقويم والقياس ودراسة الجدوىٰ ومدىٰ الملائمة وتحقيق الأهداف.

بل وأكثر من ذٰلك، إن الكثير من الفلسفات، عند الأمم الناهضة، انطلق من فكرة الشك، أي أن الأصل في الإنتاج والخطاب الخضوع للفحص والاختبار والتقويم والمراجعة.

والحقيقة الدينية والتاريخية، واستقراء المسيرة الحضارية، تؤكد أن من لوازم الرسالة الخاتمة التجديد والتصويب، لتوقف التصويب من السماء، وأن التجديد هو إخبار من الصادق المصدوق: «**إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الأُمَّةِ عَلَىٰ رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا**»[1]، وهو تكليف للأمة أيضاً، وأن الإصابات المتأتاة من الذات أو من (الآخر) هي عقوبات علىٰ معاصٍ وخطايا، لا بد من استدراكها وتصويبها، وهي في الوقت نفسه نذر ومحرضات واستفزازات حضارية وثقافية، تدفع الأمة لمراجعة واقعها ووضع خطة للتجاوز، وأن الطائفة المثيرة للاقتداء القائمة علىٰ الحق المتمثلة له قد تضيق وقد تتسع لكنها لا تنقطع.

وأن الحضارة الإسلامية عصية علىٰ الانقراض، بسبب الروح الفاعلة، ومسؤوليات التجديد لأمر الدين، ونفي نوابت السوء.

وَبَعْد:

فإن ما يمتلكه المسلمون من قيم الوحي، في القرآن والسنة الصحيحة والسيرة العملية، لتنزيل هٰذه القيم علىٰ واقع الناس، يشكل لهم مرجعية ومعايير لتقويم الفعل والاجتهاد البشري، ويحول دون اجتماعهم علىٰ الضلال، ويمكنهم من التجدد والتجديد باستمرار، ذٰلك أن خلود القيم يعني تجردها عن حدود الزمان والمكان وقدرتها علىٰ الإنتاج في كل زمان

(١) أخرجه أبو داود في الملاحم.

ومكان، وتلك وظيفة العقل والاجتهاد، وهٰذا يمنح الحضارة الإسلامية الروح السارية المتجددة، ويحول دون انقراضها، ويمنحها القوة الدافعة لحمل رسالتها الإنسانية إلىٰ العالمين، كما يمنحها القوة والممانعة من الذوبان في حالة الإصابة والتخلف الحضاري، للحفاظ علىٰ خميرة النهوض.

كما أن ما يلحق «بخطاب المسلمين» من إصابات إنما هو في الحقيقة عقوبات علىٰ معاص اجترحوها، ومنبهات ومحرضات حضارية، ونذير خطر ـ كما أسلفنا ـ لمعاودة التقويم والمراجعة والحذر من تسلل علل التدين التي لحقت بالأمم السابقة، فكانت سبب انقراضها وأفول نجمها، حيث أحاطت بها خطيئتها فأسقطتها.

فهل يبقىٰ المسلمون علىٰ حذر دائم، فيصوِّبوا المسيرة بممارسة النقد والتقويم والمراجعة قبل فوات الأوان، وقبل أن تحيط بهم خطاياهم؟!

ذٰلك أن ممارسة النقد أو المناصحة ليست لإنهاك العمل وجلد الذات والانتقاص منها، وإنما للتحرر من حالة الجمود والتقليد والتراجع، واسترداد الحقيقة وإحياء الفاعلية وتحقيق التقوىٰ (الوقاية الحضارية).

نعود إلىٰ القول: إن أبسط مدلولات البلاغة هو «مطابقة الكلام لمقتضىٰ الحال» ـ كما أسلفنا ـ ودراسة الحال ومقتضياته واستحقاقاته ورؤية المصالح والمفاسد لا يقوم به اختصاص واحد، وإنما هو ثمرة لمجموعة اختصاصات، حيث أشرنا إلىٰ أن الخطاب الإعلامي اليوم هو نتيجة أو عطاء لمجموعة علوم وخبرات وشعب معرفية .

فالفكر الاستراتيجي هو وراء الخطاب الموافق لمقتضىٰ الحال، حيث يكون العقل من وراء اللسان، أو اللسان من وراء العقل، إن صح التعبير.

وحتىٰ يكون تفكيرنا استراتيجياً، وخطابنا ثمرة له، أعتقد أنه قبل إنتاج أي خطاب لا بد من الإجابة عن مجموعة استفهامات أو أسئلة، يأتي في مقدمتها:

لماذا الخطاب (إبصار الأهداف والمقاصد بدقة)؟؛

ولمن الخطاب (معرفة أحوال المخاطَبين، وثقافتهم، وتاريخهم، ومشكلاتهم، ومستوياتهم الحضارية، ومعاناتهم، واهتماماتهم، وتجاربهم)؟؛

وكيف (اختيار الوسائل، ومشروعيتها، وفاعليتها، وقدرتها علىٰ أداء دورها)؟؛

ومتىٰ (معرفة الزمان ومكوناته، فما يصلح لزمان قد لا يصلح لآخر، وما يصلح لجيلٍ قد لا يصلح لغيره)؟؛

وأين (معرفة الواقع، بكل مكوناته وتركيباته وطوائفه ومشكلاته)؟

وبعد هٰذا كله يأتي السؤال الكبير:

هل أدىٰ خطابنا إلىٰ ما نصبوا إليه، أم أن هناك خللاً حال دون تحقيق المقاصد والأهداف؟ وهل نمارس عملية المناصحة والمراجعة، لنأخذ عبرة وعظة ونصوّب أخطاءنا، ونغني تجاربنا، لجولات قادمة، قبل أن تحيط بنا خطايانا؟

والحمد لله رب العالمين.

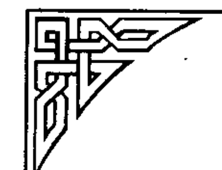
❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

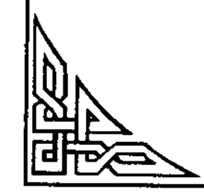
٤٧٧٨/٢٨




على بصيرة

الثقافة المطلوبة

حتى نكون في مستوى إسلامنا

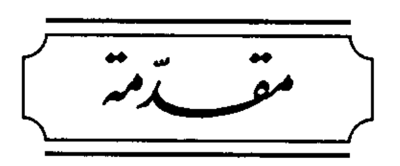



٤٧٧٩/٢٩

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا (٢١)﴾ [الأحزاب]

٢٩/ ٤٧٨٠



مقدمة

الحمد لله، الذي جعل ميراثنا الحضاري للنبوة كتاباً، معرفة وثقافة، فقال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴿٣٢﴾﴾ [فاطر].

والصلاة والسلام علىٰ خاتم النبيين والمرسلين، الذي تهيّأ لتلقي وحي الرسالة الخاتمة بالخلوة المعينة علىٰ التأمل والتفكر والمراجعة في غار حراء، وبدأ خطوات النبوة، التي تقف علىٰ خط النهاية من الرسل، بالعلم والمعرفة والقراءة، فكان أول خطاب الوحي: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾﴾ [العلق].

وبعد:

فالأصل أن يستجيب المسلم، وريث النبوات السابقة، لأمر الله تعالىٰ في السير في الأرض والتوغل في عمق التاريخ، يستوعب قوانين الحركة الاجتماعية، مدركاً لها، مهتدياً لسنن السقوط والنهوض، حيث بهٰذا السير يجمع عقولاً في عقله، وتجارب في تجربته، ويضيف أعماراً إلىٰ عمره، مبصراً العلل التي لحقت بالأمم السابقة، متقياً الإصابات المحتملة، يقول تعالىٰ: ﴿فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٨﴾﴾ [آل عمران]، فالحياة تحكمها سنن مطردة وأقدار نافذة: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا ﴿٦٢﴾﴾ [الأحزاب].

والمسلم الذي يبصر هٰذه السنن ويعيها ويستوعب تجلياتها في الأمم السابقة، تتكون عنده الثقافة والرؤية ويمتلك القدرة علىٰ المدافعة (إحدىٰ سنن الحياة) ومغالبة قدر بقدر، فليس المسلم مسلوب الإرادة والاختيار والفعل، فالمسلم الحق ليس الذي يستسلم للقدر بل الذي يغالب القدر ويدافعه بقدر أحب إلىٰ الله؛ فعملية المدافعة ومغالبة الأقدار هي حركة الحياة وسبيل التقدم والتنمية والنهوض وبناء الحضارة وإقامة العمران وتحقيق الاستخلاف.

واكتشاف قوانين وأقدار المدافعة والمغالبة، المتأتية من السير في الأرض وقراءة التاريخ بأبجدية سليمة ورؤية بصيرة، تمكِّن من فهم مكونات الواقع، وإدراك السنن التي تحكمه، وتحديد مواطن الخلل، واكتشاف أسبابه، وكيفية التعاطي معه، وتقويمه بقيم الكتاب والسنة، وتنزيل قيم الوحي عليه، وتصويب مسيرته.. وهٰذا التمكن لا يتحقق بالأماني والرغبات والغيبوبة في أحلام اليقظة ﴿لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلَآ أَمَانِيِّ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ ۗ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء:١٢٣]، وإنما يتطلب الاجتهاد في تهيئة المناخ الثقافي أو - إن صح التعبير - إعادة بناء عالم الأفكار، وإعادة الاعتبار للثقافة المستوحاة من معرفة الوحي، حتىٰ تشكل مركز الرؤية وتمثل العين السحرية القادرة علىٰ التمييز، التي تراقب جودة الإنتاج المعرفي وسلامته في شتّىٰ التخصصات، وتحدد وظيفته وأهدافه، وتحسن توجيهه، وتكتشف خلله، وتحذر من امتداده.

هٰذه الرؤية أو الفلسفة أو الثقافة - إن شئت - هي المناخ الصانع للنسيج الذهني المنشئ للأجيال، الحاضن للعلوم، الموظِّف لها، فإذا كانت المقولة الشائعة، القديمة والصحيحة إلىٰ حدٍّ بعيد، بأن الفلسفة هي أم العلوم ومركز التوجيه لها، المؤهل للكشف والابتكار، فهل يحق لنا القول اليوم: بأن الثقافة هي الأم الولود للفاعلية، الدافع لاكتساب المعارف والعلوم وامتلاك وسائلها والقدرة علىٰ تحريكها وتشغيلها وتحقيق أهدافها؟ وإن الجهود الرئيسة اليوم يجب أن تتوجه وتتمحور حول تنقية المناخ الثقافي وإعادة بناء النسيج الذهني للفرد والأمة، أو إعادة تصميم الذهنية الثقافية

وتنقيتها لتقوم بدورها في هندسة الحياة بشكل عام، هندسة العلوم والمعارف وتوجيهها، وإشعار الفرد والأمة بأنها سبيل النهوض وإعادة البناء؛ لأنها تدفع وتبصر بامتلاك الأدوات الصحيحة للفعل، الأمر الذي لا يمكن أن يتحصل إلا بتوفير الاختصاصات العلمية والمعرفية لفهم وتحليل مكونات الواقع والقوانين التي تحكم وتحدد المصالح والمفاسد في التعاطي معه؟

ولعلنا نقول: بأن غياب ثقافة جدوىٰ الاختصاص (الذي يمكِّن من الأدوات الصحيحة للتعامل والعمل) وانكماش دور العلماء العدول من كل خلف، وغياب عمليات النقد والمراجعة، وغير ذٰلك من الأدوات الضرورية لتصويب المسيرة، عن مناخ الصحوة وأجوائها وأشخاصها، دفع بالكثير من الحماسيين والخطباء والكتاب والوراقين، أمام هٰذا السيل الجارف من المفاهيم والمصطلحات والقضايا، وهٰذه المتغيرات التي لا يكاد الإنسان أن يدركها أو يحيط بها وما أحدثته من الفوضىٰ الفكرية، إلىٰ التطاول علىٰ العلم والمعرفة والجراءة في طرح العناوين الكبيرة والإشكالات المعقدة، التي قد تتطلب جيوشاً من المتخصصين والخبراء، دفعهم إلىٰ التطاول عليها بدون امتلاك الأدوات المناسبة التي تمكِّن من الإحاطة بعلمها وإنضاج الدراسات المناسبة حولها، فجاءت النتائج خائبة فجة مخيبة للآمال، تساهم بالهزيمة، وتمكِّن من امتداد (الآخر).

إن الإقدام علىٰ أكثر القضايا تعقيداً وتداخلاً دون تخصص، دون امتلاك الأدوات المناسبة، أدىٰ وما يزال إلىٰ الفشل والتراجع والعجز والإخفاق، وهو يمثل في الحقيقة عدواناً علىٰ القيم المعصومة في الكتاب والسنة، حيث تستخدم في غير موضعها، وتنزل علىٰ غير محلها، الأمر الذي يؤدي إلىٰ إجهاضها وعدم الثقة بها، وإقامة الحواجز النفسية دون الانتفاع بها.

وقد تكون الإشكالية الكبرىٰ في الذهنية الثقافية القائمة أن الكثير من هٰذه الدراسات والتحليلات الفجة والمبتسرة توسم «بالإسلامية» لإحاطتها بنوع من القدسية والإرهاب الفكري يحول دون تناولها بالنقد والمراجعة.

فغياب الثقافة الصحيحة، التي هي أشبه ما يكون بدليل التركيب لأجزاء الآلة والتشغيل لحركتها والكشف عن مواطن الخلل وما يتطلبه من التغيير والإصلاح، هي البوصلة التي تحدد الوجهة وتضبط زاوية الانحراف، التي تشكل الرؤية الكلية، وتوجِّه الفعل، وتؤصل للخبرة والمعرفة، وتؤدب الجاهل والمدَّعي المتطاول.. إن غياب الثقافة الصحيحة أدىٰ إلىٰ نوع من التضليل والالتباس، وساهم بالفراغ الكبير في وظائف المجتمع وقياداته.

إن الثقافة الدينية المغشوشة، التي أفرزتها عصور التقليد الجماعي والتراجع الحضاري وما أحدثته من التخلف، لم تستطع أن تقيم الفقيه المجتهد المجدد، والطبيب المسلم المتقن البارع، والمهندس المسلم المبدع، والإداري المتخصص المقنع، والمحاسب الأمين، والمدرس المؤثر الرائد، ورجل الأعمال الصادق، والقائد القوي الأمين، والمؤسسة المتكاملة، والاقتصادي البصير، والأكاديمي المكتشف، والإعلامي المؤثر الساحر، والقانوني العالم الحجة... وقس علىٰ ذٰلك الأديب والروائي والفقيه، وإنما دفعت الطبيب والمهندس والقانوني والعالِم إلىٰ هجر تخصصاتهم والعجز عن وضعها في خدمة عقيدتهم لممارسة الوعظ والإرشاد.

ذٰلك أن الثقافة السليمة هي التي تُشعر بأهمية التخصص، وتدفع إلىٰ امتلاك الأدوات الصحيحة لكيفية التعاطي مع الواقع بكل همومه، ومع القيم في الكتاب والسنة، وتبصر بملامح المستقبل المأمول.. ومحاولات الإصلاح بدون الثقافة الصحيحة هي نوع من الضرب في الحديد البارد.

فالثقافة هي التي تمثل الرؤية لإصلاح مؤسسات التعليم.

والثقافة هي التي تنقذ العملية التعليمية وتحولها من التلقين إلىٰ التفكير.

الثقافة هي التي تحول الفكر إلىٰ فعل وحركة وفاعلية.

الثقافة هي التي تشكل الإنسان الذي يفعل كثيراً ويقول قليلاً.

الثقافة هي التي تبين كيفية إحياء علوم الدين واسترداد فاعليتها.

الثقافة هي التي ترشد إلىٰ كيفية تعلم القرآن وتعليمه وكيفية التعامل معه وليس الاقتصار علىٰ حفظه.

الثقافة هي البوصلة التي تحدد الاستطاعة، وتبين حدود التكليف وإمكانية تطبيق الشريعة انطلاقاً من الحال التي عليها الناس، في ضوء الوسع.

الثقافة هي التي تميز بين تنزيل قيم الوحي علىٰ واقع الحياة، في ضوء الاستطاعة، وبين الإسقاطات الخطيرة التي تمارس حزبياً وطائفياً وسياسياً.

الثقافة هي التي تميز بين صور تدين البشرية وما يعتريها من الخطأ والزلل وبين قيم الدين السماوية المعصومة.

الثقافة هي التي تدفع إلىٰ اكتشاف السنن، وقراءة التاريخ، والانسلاك في سنن المغالبة والمدافعة.

الثقافة هي الدليل إلىٰ قراءة التراث وكيفية الإفادة منه، هي التي تجسر بين استشراف الماضي وفهم الحاضر وإبصار المستقبل.

الثقافة هي التي تحدد مقاصد الشريعة في ضوء معطيات العصر، وتدفع إلىٰ تطوير فهم المقاصد والامتداد بها في ضوء تطور الحياة.

الثقافة هي التي تجعل من حامل الفقه فقيهاً.

الثقافة هي التي تحقق النقلة في ذهنية الاكتفاء بتحقيق النص والتدليل علىٰ صوابه إلىٰ مرحلة إعمال النص في واقع الحياة.

الثقافة هي التي تنشئ الإنسان «العدل» وتحاصر الإنسان «الكَلْ».

الثقافة هي التي تستبدل الحوار بالمواجهة.

الثقافة هي التي تجعل الهاجس الدائم للمسلم: إلحاق الرحمة بالعالمين.

الثقافة هي التي تميز بين التقليد والمحاكاة والعطالة الذهنية وبين الاتباع وممارسة المقاربة بإحسان.

الثقافة هي التي تبصر التلازم بين معرفة الوحي ومعرفة العقل، وعدم التقابل بينهما، وكيف أن ختم الرسالة يعني تأكيداً لوظيفة العقل، والإيمان بقدرته علىٰ الامتداد بقيم الوحي، وتنزيلها علىٰ واقع الناس، وتصويب المسيرة إلىٰ أن يرث الله الأرض ومن عليها.

إن إعادة تصميم الذهنية الثقافية هو السبيل إلىٰ الفاعلية وتحريك الرواكد واكتشاف الإمكان الحضاري وتوظيفه في الموقع المجدي وتغيير ما في النفس ليتغير ما في الحياة.

إن تغيير ما علق ولحق بالأنفس من إصابات التخلف أو بتعبير آخر تغيير المناخ الثقافي والانعتاق والانفلات من قيود التحكم الثقافي، وسلوك طريق التنمية والنهوض، يتطلب أول ما يتطلب استبدال النخب، المنوط بها النهوض، التي أنتجت الواقع الذي نعاني منه، وإعادة بنائها في المجالات المتعددة، علىٰ أساس الكفاءة.

ذٰلك أن الحال المتردي، التي نحن عليها، يشكل شاهد إدانة علىٰ العجز والتخاذل وتحوّل الحلول إلىٰ مشكلات؛ ولعلنا نقول بهٰذه المناسبة: إن ما يسمىٰ «بالنخب» في بلاد المسلمين تحولت من أمل في تقديم الحلول لمشكلات التخلف، كما هو الوضع الطبيعي، إلىٰ مشكلة، ذٰلك أن إطلاق مصطلح «النخب» علىٰ الكثير من القائمين علىٰ الأمر في معظم المجالات فيه القليل من الصواب والكثير من الخطأ والتضليل، وحسبنا أن نقول: إن هٰذه «النخب» لم تأت منتخبة من الأمة، كما يدل اسمها؛ ولم تأت في ضوء إمكاناتها وبرامجها وتاريخها؛ كما لم تأت ثمرة لتكافؤ الفرص، الذي يتيح المجال لبروز الإمكانات الحقيقية؛ ولم تأت أو تنتخب من خلال القانون الطبيعي للتطور والارتقاء؛ ولم تأت ثمرة للمدافعة وقوانينها، وإنما جاءت بسبب من نسب أو جنس أو عشيرة أو طائفة، وكل ذٰلك يدفع بنخب غير مؤهلة تفتقد للياقة والكفاءة، وتستدعي الاستبدال.

إن الاقتصار على ترديد بعض الآثار من أن استعمال الإنسان على جماعة، وفيهم من هو أرضىٰ لله منه، يمثل خيانة لله ولرسوله ولجماعة المؤمنين، وأن ضياع الأمانة، الذي يخرم صدق الإيمان ـ حيث لا إيمان لمن لا أمانة له، ويعتبر من علامات الساعة ـ يعني، فيما يعني، إسناد الأمر لغير أهله، وعندها تدخل الأمة في سبات الموت، وتختل الموازين، وتفسد الحياة، وتقوم الساعة.

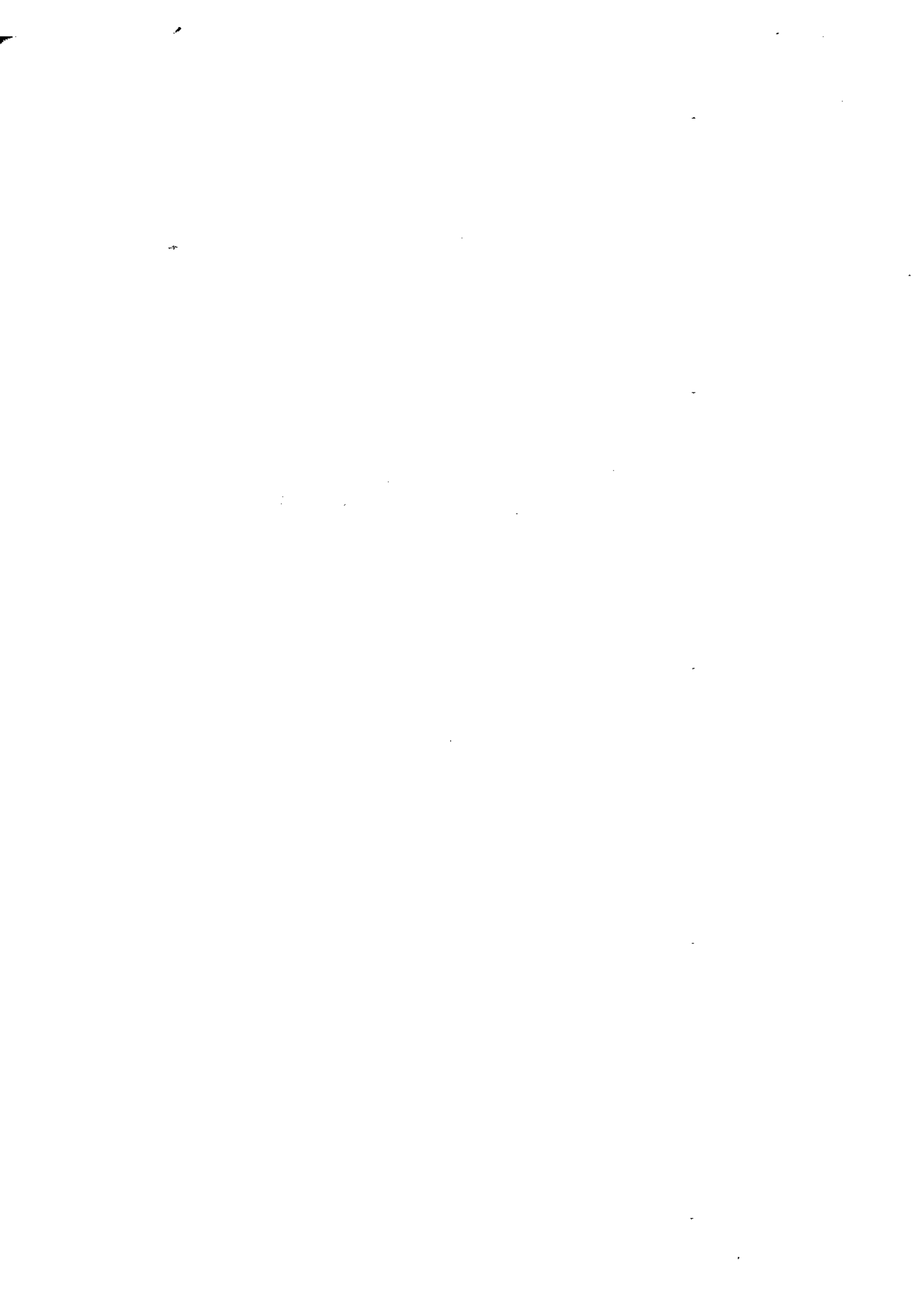
وما لم ندرك الأبعاد الحقيقية لثقافة معرفة الوحي، ونتمثلها لنحقق النقلة في الذهنية الثقافية، ونعمل علىٰ استبدال النخب المزيفة، فسوف نستمر بالمراوحة في مواقعنا، ونتلهّىٰ، ونقطِّع أحذيتنا دون أن نقطع أي مسافة لاستشراف الماضي وإدراك الحاضر وإبصار المستقبل.

وهٰذه الرسالة، وهي من عمل إنسان خطّاء، تمثل رؤية ووجهة نظر يرجىٰ لها أن تساهم بتشكيل خطوة متواضعة في محاولة إعادة تصميم الذهنية الثقافية، واستدعاء القلق السوي علىٰ الحال الذي صرنا إليه، الذي يمثل الدافعية للبحث والنقد والمراجعة، ذٰلك أننا اليوم في معاناة خطيرة، فلا نحن بمستوىٰ إسلامنا ولا نحن بمستوىٰ عصرنا.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.



ثقافة التعاطي مع النص



قد تكون الإشكالية في كيفية الانفلات من مناخ التخلف الذي يحيط بنا وينعكس علىٰ رؤيتنا للأمور ويحكم تعاملنا مع قيمنا في الكتاب والسنة، وتحضير المناخ الثقافي الملائم لاسترداد الفاعلية وإعادة البناء ومقاربة جيل خير القرون وتشغيل آليات التعاطي مع النص بشكل منتج، في ضوء فقه الواقع، هي الإشكالية الثقافية المطلوب التعاطي معها، فيما نرىٰ.

ولعل في مقدمة المطلوب هو التمحور حول كيفية العودة إلىٰ الينابيع الأولىٰ للتلقي منها، مستصحبين التراث الفكري والعلمي التاريخي للأمة في عملية التعاطي مع النص وعدم التوقف عند حدود السواقي، تحت شتّىٰ الحجج والمعاذير، ذٰلك أن الواقع الفاشل الذي نعاني منه دليل علىٰ فساد وسائلنا وطرائقنا في التعامل مع نصوص كتابنا الخالد، الذي أنتج خير أمة أخرجت للناس، وكيف عجزنا اليوم عن التعامل معه بشكل صحيح والعودة لعطائه، فانتهينا إلىٰ ما نحن عليه.

وما لم نمتلك الرؤية الثقافية السليمة ونتزود بالشجاعة والفقه (القوة والإرادة) لنقد الواقع الثقافي العقيم، عند التغيير والإنتاج، الذي يسيطر علينا، وصور التدين الموروث التي حلت فيها التقاليد محل التعاليم الشرعية، ومسارات الفقه وأدوات الفهم، ونُبدع أدوات ووسائل ومناهج، ونضع الخطط والأوعية لعودة الأمة للتلقي عن القرآن، كتابها الخالد، فسوف نستمر برحلة الفشل، وتسلمنا هزيمة إلىٰ أخرىٰ.

وهٰذا لا يعني بحال القفز فوق الواقع والتراث للتعاطي مع النص بدون امتلاك الأدوات السليمة، وإنما العودة إلىٰ فهم النص من خلال استيعاب الفهوم جميعاً، وتحديد مواطن الإصابة، والخلل وتجاوزهما، وفهم كيفيات التنزيل مع الواقع في ضوء الاستطاعات المتوفرة في ضوء الممكن.

٤٧٩١ /٢٩

ذٰلك أنه من المعروف أن معاودة إخراج أي أمة مرهون، إلىٰ حدّ بعيد، بتوفير ظروف وشروط ميلادها الأول.. فالأمم لا يعاد إخراجها إلا من خلال قيمها، ولا تنمو إلا من تطوير ذاتها، ولا تقوم إلا علىٰ أصولها وفي ضوء معادلتها الاجتماعية الثقافية والحضارية، وإعادة تصميم ثقافتها واختبارها في ضوء قيم الوحي.

لذٰلك فالتفكير بالنهوض من خلال قيم وأصول حضارية ومعادلة اجتماعية أخرىٰ، بعيداً عن تنمية ثقافة الذات، هو لون من العبث الفكري والضلال الحضاري، وافتقاد الدليل والوجهة والبوصلة الثقافية، وتكريس للعجز والخذلان، حتىٰ ولو كان المظهر غير ذٰلك.

* * *

من إشكاليات التعاطي مع النص

ولعلنا نقول هنا: إن المناخ الثقافي الذي اعتمد الأدوات والمناهج والوسائل والطرق، التي لم تحقق لنا الهدف وتقدم لنا الحل، محكوم عليه عقلاً وواقعاً بأنه مغشوش أو فاشل أو مختل، يتطلب إعادة النظر والاستبدال حتىٰ نتوصل إلىٰ الحقيقة والهدف المطلوب.

ـ العودة لاختيار مناهج التلقي والنظر:

فالمشكلة في تعاملنا مع قيمنا في الكتاب والسنة تكمن اليوم في كيفية اختيار واختبار مناهج التلقي والنظر والفهم، ذٰلك أن هٰذه القيم الخالدة تبدو، في ضوء أدواتنا، عاجزة عن معاودة الإنتاج، الأمر الذي يدين جميع وسائلنا ومناهجنا، ويدمغها إما بالخطأ أو بالقصور، في أحسن الأحوال، وقد نقول: بأنه يدين ثقافتنا السائدة.

ولنا أن نتصور اليوم هٰذا الكم الهائل من الجامعات الإسلامية وكليات الشريعة وكليات الدراسات الإسلامية والمعاهد ومراكز البحوث، وما تقدمه من المناهج، وما تخرجه من الطلبة والطالبات، إضافة إلىٰ مئات الرسائل

الجامعية، بل الآلاف في موضوعات قرآنية وحديثية وفقهية، ومع ذٰلك نرىٰ أنها لم تحدث الأثر وترتقي إلىٰ المستوىٰ المطلوب، وأن الإيقاع العام لرؤية المجتمع وحركته وفاعليته لم تتغير، وإن تغيرت فقد تتغير إلىٰ الأسوأ، أو الأكثر سوءاً، لأنها في أحسن الأحوال قد تحدث انفعالاً يؤدي إلىٰ انفجارات اجتماعية ومغالاة في التدين، حيث لم تحدث فعلاً تغييرياً مأمولاً، وعلىٰ أحسن الأحوال قد يكون الكثير من تلك الرسائل والدراسات يمثل إعادةً لإنتاج سابق، ودوراناً حول النفس، وتحركاً ضمن إطار عقل سابق، شرحاً واختصاراً، أو اختصاراً وشرحاً، أو تحقيقاً، أو تصويباً لعبارة، بعيداً عن امتلاك رؤية ثقافية قادرة علىٰ توظيف ذٰلك لمعالجة نوازل العصر.

لذٰلك، نرىٰ أن الكثير من هٰذه الدراسات والرسائل، يتوفاها الموت، وتقبر في المكتبات قبل أن تغادر الجامعة وتتجاوز أسوارها أو تتجاوز لجنة المناقشة العلمية، وتتمحض لتعطي لقباً قد لا يسمن ولا يغني من جوع، بل يقتصر علىٰ أن يشكل لدىٰ صاحبه وهماً كبيراً، ويكرس عطالة وجهالة مركبة تزيد الطين بلة.

حتىٰ لنكاد نقول: إن الكثير من الدراسات الجامعية بدت وكأنها تتقيد فكرياً وثقافياً بإعادة الإنتاج.

ولنا أن نتصور أيضاً كم استغرقت تلك الإعادات والشروح والاختصارات والتحقيقات والتصويبات من الوقت والجهد والمال دون التوقف ولو قليلاً للتفكير في الجدوىٰ! وفي كثير من الأحيان فإن إعادة النسخ قد يكرس الأخطاء ويزيدها، لأنها إعادة نسخ في الحقيقة وليس إعادة إنتاج، لأن إعادة الإنتاج قد ترقىٰ ببعض جوانبه.. وما ندري كم يبقىٰ فيها إذا خضعت للتقويم والقياس والنقد ودراسة الجدوىٰ وما قدمت من جديد، وما بعثت وأحيت من فاعلية وتجدد وتجديد.

لذٰلك يمكن القول: بأن حركة الوعي الإسلامي، أو حركة الصحوة الإسلامية، تشكلت بعمومها استجابة لتحديات كبرىٰ، وانطلقت من خارج أسوار المعاهد العلمية والجامعات الأكاديمية ـ وهٰذا قد يشكل إشكالية من

بعض الوجوه ـ ومرت بتحولات وتموجات عفوية وأحياناً حزبية تعصبية، حتىٰ وإن رافقها بعض الشهادات والدرجات العلمية لا يخرج الكثير منها عن كونها شهادات ودرجات حزبية في حقيقتها، بعيدة عن التقويم الموضوعي، متشبعة بالروح الحزبية التعصبية، الأمر الذي حول المسار والمنهج إلىٰ تسويغ المسبق واستخدام النصوص والتراث لدعم التصور وبناء المشروعية له، بدل أن يكون إعادة بناء التصور هو أحد معطيات النص.

ـ تطويع النص للهوىٰ:

وبذٰلك يكون النص والتراث تبعاً للهوىٰ الحزبي والطائفي والزيغ الفكري، بدل أن يكون الهوىٰ تبعاً لمعطيات النص، والرسول ﷺ يقول: «**لا يؤمن أحدكم حتىٰ يكون هواه تبعاً لما جئت به**» وليس ما جاء به الرسول ﷺ تبعاً لهوانا.

ولعل هٰذا من المخاطر الفكرية والثقافية، أو من الإصابات الفكرية البالغة في التعاطي مع النص، أو هي صورة من علل التدين التي لحقت بالأمم السابقة، التي حذر منها القرآن أمةَ الرسالة الخاتمة حتىٰ لا تتسرب إليها. ذٰلك أن الإصابات الفكرية للأمم السابقة تم تجاوزها وكشفها وبيان مسارها بنسخها بالرسالة الخاتمة، أما بعد توقف الوحي والتصويب من السماء فلا بد من حراسة مدلولات النص، وحماية فهمه الصحيح، وتجديد فهمه، بحسب الظروف والأحوال من البشر أنفسهم.

إن الأمم السابقة شاعت فيها ثقافة تحريف القول من بعد مواضعه ليوافق هواها، يقول تعالىٰ: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١]، ويقول تعالىٰ: ﴿إِنْ أُوتِيتُمْ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَٱحْذَرُوا۟﴾ [المائدة: ٤١].

ـ الانحراف عن معهود العرب بالخطاب:

ولئن كان التحريف قد يصيب قراءته بإمالة أو لحن معين أو إسقاط لفظ أو إضافة ليؤدي عكس ما يراد منه أو ليفهم علىٰ غير ما وضع له، لمصلحة آنية، فإن الأخطر اليوم في التحريف هو عدم المداخلة في ألفاظ

النص، وإنما التلاعب بفهمه وتفسيره ومدلوله، أو بعبارة أخرىٰ الخروج بالمعنىٰ عما وضع له اللفظ وما عهد عند العرب من الخطاب.

فالتحريف المتأتي من التلاعب باللفظ بات أمراً مكشوفاً، أو قد يكون ساذجاً بعد تقدم التعليم والطباعة وأدوات الحفظ، لكن الإشكالية الكبيرة اليوم هي في التحريف الأخطر: التأويل الفاسد، والخروج بالمعنىٰ عما وضع اللفظ، كما أسلفنا.

ولعل التوجه صوب النص (اللفظ القرآني) وتحريفه زيادة ونقصاناً يكاد يكون مستحيلاً وقد تعهد الله بحفظه، لما توفر له من أدوات الحفظ بالصدور والسطور، كتابة ومشافهة، من كتبة الوحي المتخصصين بذٰلك دون سواه، حتىٰ لا يختلط النص السماوي بغيره من كلام الناس، حتىٰ كلام النبوة، إلىٰ حفظة القرآن أو ما اصطلح عليه بـ(حفاظ القرآن) إلىٰ منهج النقل وأدواته، بحيث ورد النص القرآني بالتواتر، وهو ما يرويه الجمع عن الجمع، أو الجيل عن الجيل، الذي يحيل العقل تواطأهم علىٰ الكذب، مما يفيد علم اليقين، هٰذا إضافة إلىٰ المحافظة علىٰ الصلوات الجهرية، وما يتلىٰ فيها، مما يجعل القرآن مقروءاً يومياً ومنقولاً بالمشافهة، فهو بذٰلك قرآن، إضافة إلىٰ كتابته بحروفه ورسومه، ونقل ذٰلك بالتواتر أيضاً، هٰذا من الناحية المنهجية التقنية، إن صح التعبير.

أما من الناحية العقلية والشرعية، فالثبوت والصحة للنص القرآني من لوازم الخاتمية والخلود وتوقف التصويب ونسخ الشرائع من السماء وتوقف الوحي واختتامه، إذ لا يمكن أن يتصور عقلاً ولا شرعاً، أن يخاطب الناس بنصوص منحولة محرفة ومن ثم يحاسبون علىٰ فعلهم! لذٰلك نعاود القول: بأن القرآن يعتبر من الناحية الثبوتية والوثائقية، حتىٰ بعيداً عن المعتقد الديني، أقدم وثيقة تاريخية وصلت بطريق علمي منهجي يفيد اليقين والاطمئنان، الأمر الذي دعا بعض أبناء الأديان السماوية الأخرىٰ إلىٰ استمداد رؤيتهم وتصويبها بما ورد من قصصهم في القرآن؛ لأنه الوثيقة الأقدم تاريخياً والآمن علمياً ومنهجياً.

من هنا نقول: بأن توجه التحريف صوب النص واللفظ يكاد يكون مستحيلاً، لكن التأويل والتفسير ومسالك الفهم يبقىٰ موطن الخطر الذي يجب التنبه له.

وقد يكون هٰذا من بعض مدلولات قول الرسول ﷺ، ودعوته لليقظة لهٰذا الأمر الخطير واضحة، وفي ذٰلك يقول ﷺ: **«يحمل هٰذا العلم من كل خلف عدُولُه، ينفون عنه تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، وتحريف الغالين»**[1].

لذٰلك يبقىٰ المطلوب دائماً حراسة مدلولات النص، والتنبه إلىٰ محاولة تحريفه، كحماية ألفاظ النص ومنهج نقله، إن لم يكن أكثر وأهم.

ـ الانتحال الباطل:

هٰذا من جانب؛ ومن جانب آخر فإن النص القرآني هو محل إجماع الأمة المسلمة إلىٰ حدٍّ بعيد، بكل طوائفها وفرقها ومذاهبها، لذٰلك نرىٰ أن جميع الفرق والطوائف والمذاهب، السائدة اليوم والبائدة بالأمس، حاولت إثبات مشروعيتها وتسويغ توجهاتها بنصوص القرآن، وإجهاد النفس للإتيان بالآيات والنصوص الداعمة لتصوراتها، والمحاججة في ذٰلك. وقد يصل الأمر إلىٰ تحريف النصوص وتأويلها لإثبات ما ذهبوا إليه؛ لأن القرآن محل إيمان المسلمين وإجماعهم، وأن أي مشروعية عليا خارجة عنه سوف تكون مرفوضة من قبل المسلمين، لذٰلك نرىٰ أن الجميع يستظل بآيات القرآن، ويحاول أن يدلل علىٰ أنه ينطلق منها، وهٰذا بقدر ما يحمل من الغنىٰ والتثاقف والمجادلة والمماحكة والمنافسة والاجتهاد بقدر ما يحمل من المخاطر التي تحتاج إلىٰ الطائفة الثابتة علىٰ الحق وإلىٰ العلماء العدول من كل جيل، لنفي نوابت السوء؛ لأنها تنبت علىٰ الجسم، علىٰ النص القرآني، وتتغذىٰ به.

---

(١) أخرجه البيهقي.

يضاف إلىٰ ذٰلك الوجه الإيجابي الكبير الذي يحمله إجماع المسلمين علىٰ القرآن، ذٰلك أن القرآن يبقىٰ هو المحور لحركة العقل والاجتهاد، والمحرك للفعل والسلوك، والمرجعية الحاكمة لكل اختلاف، والمعيار الدقيق والثابت لكل فعل وفكر، والقيمة المجردة عن الذات التي يتم بها التقويم والحكم علىٰ الأفعال والممارسات ومدىٰ مطابقتها لمقاصد القرآن وأهدافه.

إن تاريخ الأمة الثقافي والحضاري والفكري والجهادي والاجتهادي تمحور حول النص القرآني، وانطلق منه، سواء كان بالمناصرة والمدافعة أو كان بالمواجهة والمخاصمة.. فالقرآن هو مصدر ثقافة الأمة وتراثها، بكل أطيافه وألوانه وأشكاله وأزمانه، لذٰلك توجهت معظم الكيود والخصومات والعداوات صوب القرآن ومحاولة زحزحة المسلمين عنه، ونزعه كسلاح فكري مؤثر من أيديهم، أو تحويله إلىٰ أسلحة فاسدة عاجزة، بالتحريف والتأويل والمغالاة.

ـ توهين السنة مدخل لتحريف النص القرآني:

حتىٰ السنة، علىٰ أهميتها كمصدر ثانٍ للتشريع وأهميتها ووظيفتها وتفردها في تقرير بعض الأحكام ابتداءً حتىٰ ولو لم ترد في النص القرآني، هي في وظيفتها الأساسية ومهمتها الأولىٰ لا تخرج عن كونها بياناً للنص القرآني.. وهٰذا البيان ذو أهمية كبرىٰ في تحديد مدلولات النص القرآني ورسم وجهته وحمايته، من المبيِّن المعصوم، حتىٰ لا تطيش السهام وتُمارس عمليات تحريف النص بعيداً عن الحراسة المأمونة (السنة)، التي يؤمن المؤمن بعصمتها.

من هنا ندرك الدور العظيم والكبير للسنة والسيرة في حماية النص وبيان مدلولاته، وذٰلك بتنزيله، كإحدىٰ صور البيان، علىٰ واقع الناس، وتمثله في حياة القدوة المبيِّن المعصوم.. كما ندرك لماذا كانت هٰذه المعارك الشرسة، ولا تزال، حول السنة، في محاولة لتوهينها وإزاحتها عن أن تكون من لوازم النص القرآني، لينطلق التحريف والعبث بعيداً عن

مرجعية حاكمة للتفسير والتأويل ومراقبة له وكاشفة لانحرافه.

فإشكالية التحريف تبقىٰ قائمة، والحواجز الكبيرة أمامها تبقىٰ صعبة التجاوز طالما أن السنة لها حضورها ووظيفتها المتأتية عن الإيمان بها. ولعل هٰذا يشكل بعض ملامح قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر].

هٰذا إضافة لما توافر للسيرة من مناهج النقل وضوابط القبول، علىٰ مستوىٰ السند والمتن معاً، الأمر الذي حال دون الوضّاعين والمتروكين والمدلِّسين، الذين حاولوا وضع الأحاديث علىٰ لسان الرسول ﷺ تعضيداً لاجتهادهم، وتسويغاً لمذاهبهم، ومشروعية لتحريفهم، حتىٰ أحاديث الآحاد، ذات الدلالة الظنية، ومحاولات الدخول عليها، ومحاصرة بيانها للقرآن، باسم الثبوت الظني تارة والدلالات الظنية تارة أخرىٰ، فإن المحصلة الفكرية والمنهجية لهٰذا التوجه تبقىٰ لغير صالحهم، ذٰلك أن الظن، دلالة وثبوتاً، المتلقىٰ من المعصوم ﷺ صاحب الرسالة، التي نيطت به مهمة البيان والذي توافر لأحاديثه مناهج النقل ومعايير القبول والرد والجرح والتعديل، يبقىٰ هو الأولىٰ والمقدم علىٰ ظنون واجتهادات البشر و(آحادهم)؛ التي لم يتوفر لها من مناهج النقل والإثبات وضوابط القبول ما توفر لأحاديث النبي ﷺ، ولو كانت آحاداً، هٰذا إضافة إلىٰ أن أحاديث الآحاد واردة من المعصوم ومحكومة بضوابط القرآن ومقاصده، بينما (آحادهم) لا يعتد بها منهجياً وعقلياً وإيمانياً أمام أحاديث النبوة، لذٰلك يبقىٰ البيان النبوي هو أداة الفهم الأولىٰ للنص القرآني، والعاصم المعتمد من التحريف الباطل والتأويل الفاسد والانتحال الغالي.

ومما لا شك فيه أن البيان النبوي للنص القرآني، ومن ثم فهم خير القرون، يشكل المرجعية الأساس في الفهم والاستدلال، أو هو الأداة المعتمدة لفهم النص القرآني، وما وراءها من الفهوم يبقىٰ خاضعاً للفحص والاختبار والمراجعة، في ضوء البيان النبوي وفهم الجيل المشهود له. وهٰذه المرجعية لا تشكل محاصرة للنص القرآني والحيلولة دون امتداده وتحقيق

خلوده، بقدر ما تعني ضبطاً منهجياً ومرجعياً يحول دون التحريف الذي أشرنا إليه.

لذٰلك، فإن أي فهم واجتهاد من البشر له أن يمتد ويمتد ويبصر ويبلغ من المعاني والدلالات والآفاق ما يبلغ، بحسب تطور الزمان وتقدم الحياة الاجتماعية والحضارية، شريطة أن لا يعود ذٰلك بالنقض أو الإلغاء للمرجعية من بيان السنة وفهم خير القرون.

ـ النص ودلالة المصطلح:

ولعل الخطورة، كل الخطورة، في انتقال القدسية والعصمة من نصوص الوحي في الكتاب والسنة، التي تشكل المعيار والقيمة والمقياس، إلىٰ اجتهادات البشر محل المقايسة والمعايرة، أو ـ كما أسلفنا ـ من نص الشارع إلىٰ رأي الشارح والمفسر والمجتهد والفقيه فتلبس الذات بالقيمة، ويصبح بذٰلك التدين ديناً، وأقوال البشر المختلطة والمتباينة والمتناقضة أحياناً نصوصاً، ويتمحور التفسير والتفكير حول آراء الأشخاص، فتنتهي حركة العقل إلىٰ التقليد والجمود والدوران في فلك العقول السابقة، تحقيقاً وتفسيراً وشرحاً واختصاراً، بعيداً عن رحابة النص الموحىٰ به وخلوده وتجرده عن أسر الزمان والمكان، والقدرة في تجريده من ظرف الزمان والمكان والأشخاص، وتوليده في كل زمان ومكان، وتنزيله علىٰ واقع الناس.

ونحن لا نريد بذٰلك التقليل من شأن وأهمية الاجتهادات السابقة ولا اللاحقة، ولكن الذي نحذر منه، وقد يشكل في كثير من الأحيان بدء عملية التأويل والتحريف والتعصب، تحول العصمة والشهادة علىٰ صوابية الفعل ومعيار التقويم أو القيم من نصوص الوحي المعصوم إلىٰ اجتهاد البشر المظنون، الذي قد تذهب به الظنون كل مذهب، فيحل الفكر والاجتهاد المذهبي محل الفكر والاجتهاد المنهجي، خاصة إذا علمنا أن جميع الفرق والمذاهب تحاول اكتساب مشروعيتها أو إثبات مشروعيتها من الكتاب والسنة.

والحجة في ذٰلك جاهزة، وظاهرها قد يوقع في الخداع علىٰ الرغم مما فيها من التباس، وهي تلك الاجتهادات والأقوال هي في الأصل متأتاة من نصوص الوحي المعصوم وليس من عند أصحابها، فمصدرها الوحي، حيث لم يدع السابق للاحق شيئاً، وبذٰلك نكتفي بقول البشر، ونقف عند حدوده، ويتحول الكتاب والسنة إلىٰ مجال التراتيل والتلاوات، وفيّ أحسن الحالات الحفظ والاستحفاظ، بعيداً عن أي علم وتفكر وتدبر واجتهاد، وبذٰلك يتم الحصار المحكم لخلود النصوص.

لذٰلك، فقد لا نستغرب أن نرىٰ في كثير من كتب التراث استعمال مصطلح (النص)، فإذا دققنا النظر نرىٰ أن ذٰلك إنما ينصرف لقول المجتهد أو المفسر أو الفقيه، فإذا علمنا أن التحريف الخطير اليوم هو في التفسير والتأويل والخروج بالمعنىٰ عما وضع له اللفظ أدركنا مخاطر ذٰلك وما يمكن أن ينتهي إليه.

وقد يكون ذٰلك هو أحد الأسباب الرئيسة للركود وتوقف حالة النظر والاجتهاد في نصوص الكتاب والسنة، ومحاولات تنزيلها علىٰ واقع الناس، وتقويم هٰذا الواقع، حيث تنصرف معظم جهود الباحثين والدارسين والمعاهد والجامعات إلىٰ التحرك الفكري شرحاً وتحقيقاً، وتحقيقاً وشرحاً، الذي لا يخرج في المحصلة النهائية عن إطار الحركة في عقول السابقين وإعادة الإنتاج باسم الاجتهاد والتجديد، والمراوحة في المكان الواحد، والإصرار علىٰ إيقاف الزمن، هٰذا إضافة إلىٰ التمركز في معظم الجهود حول إثبات النص وصحة النص، وخلود النص، وعظمة النص... إلخ.

ـ بين إسقاط النص وتنزيله:

لكننا نرىٰ أن القليل القليل من هٰذه الجهود الذي يتجه إلىٰ فقه الواقع، وكيفية إعمال النص في هٰذا الواقع، لتحقيق الإحياء والنهوض، والتحقق بالأدوات الصحيحة للنظر في النص والواقع، والقدرة علىٰ التفريق بين حالات الإسقاط التي تعني، فيما تعني، إسقاط النص علىٰ الواقع، بما فيه من اختلالات، دون فقهٍ وإدراكٍ لهٰذا الواقع واستطاعاته وخصائصه

وظروفه وما يلائمه من الأحكام في ضوء استطاعاته ـ لأن التكليف منوط بالاستطاعة ـ وما يتطلبه من توفير الاستطاعات، وبين التنزيل الذي يعني، فيما يعني، فقه الواقع، والتبصر بظروفه وإمكاناته، والتبصر بالنص وفقهه ومحله وكيفية إعماله، أي النظر للواقع وتقويمه من خلال النص، والنظر في النص وظروفه وفقهه من خلال استطاعات الواقع.

فالإسقاط هو حفظ الأحكام والمطالبة بتطبيقها بعيداً عن فقه المحل المطلوب تنزيلها عليه، وبذٰلك يتم العبث في الأحكام الشرعية ووضعها في غير محالها، ويتحول الاجتهاد إلىٰ حفظ النصوص والأحكام بعيداً عن فقه الواقع وإدراك حدود التكليف وما يلائمه من الأحكام في مرحلة دون مرحلة، فنتحول من الفقه إلىٰ حمل الفقه.

ـ النص بين النسخ والتدرج:

ولعل إحدىٰ الإشكاليات الكبرىٰ، التي كانت مطروحة ولا تزال، اعتبار النسخ إحدىٰ أدوات الفهم والبيان والتفسير. . والتباين حول الموقف من هٰذه القضية، الذي ما يزال قائماً: هل هي في إطار نسخ الشرائع، كما يدل السياق وكما استدل بعضهم، وعلىٰ ذٰلك فلا نسخ ولا تناسخ في الآيات القرآنية، إضافة إلىٰ الحجج والاستدلالات العقلية والشرعية الأخرىٰ في نفي النسخ، أو هي موجودة بين آيات القرآن وحتىٰ بين نصوص القرآن والسنة؟

وهنا نجد فريقاً اقتصر علىٰ آيات محدودة جداً النسخ، وفريقاً امتد بها وتوسع فنسخ بآية واحدة، هي آية السيف، أكثر من مائة وعشرين آية من آيات الدعوة والحوار والمجادلة وما إلىٰ ذٰلك، ونسخ النص القرآني بنصوص السنة!

وكانت قضية النسخ مدخلاً لمحاولات بعضهم الاحتجاج بها لتعطيل النص، ومحاصرة خلوده، وربطه بعصر التنزيل دون الإمكانية في الامتداد والصلاح لكل زمان ومكان، والادعاء بعدم صلاحية نصوص القرآن للزمن

بحجة تعرضها للتبديل والتغيير خلال ثلاثة وعشرين عاماً، فكيف لها أن تكون صالحة بعد خمسة عشر قرناً؟

وهٰذه القضية، كغيرها من القضايا الأخرىٰ، هي في المحصلة النهائية ثمرة للنظر والجدل حول النص ومدلولاته، وساحة للتفاعل والتثاقف قد ينتج الغث والسمين، لكنها في النهاية تؤكد فاعلية النص القرآني وتحريكه للعقل والنظر.

ولعل المزيد من التأمل في قضية التدرج في التشريع بحسب استطاعات المكلفين، وإناطة التكليف بالاستطاعة، هبوطاً وارتقاءً، وفقه الحالة أو فقه المحل واختلاف المحال المراد تنزيل النص عليها، والتخصيص، وما إلىٰ ذٰلك، قد يكون سبيلاً للخلوص من إشكالية توهم تعارض النصوص واللجوء إلىٰ النسخ.

* * *

تيسير القرآن للذكر

وهنا قضية علىٰ غاية من الأهمية قد يكون من المفيد التوقف عندها وطرحها للنظر، وهي: أن النص القرآني هو خطاب ميسر للذكر، هو خطاب للناس جميعاً، يقول تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٧﴾﴾ [القمر]، وأنه خطاب للأمة الأمية، يقول تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢﴾﴾ [الجمعة]، وأنه كالماء الذي يحتاجه وينتفع به الصحيح والمريض، والصغير والكبير، والمفكر والعامي، فهو يمثل الحياة للناس جميعاً، ولكل قارئ للنص القرآني نصيب من الفهم والإدراك والاستدلال: ﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا﴾ [الرعد:١٧]، فهو ميسر للذكر، وهو خطاب للأمة الأمية، تستمع إليه يومياً في ثلاثة فروض من صلاتها.. وتعكف علىٰ تلاوته ابتغاء للثواب.

من هنا نقول: إن لكل إنسان الحق في قدرٍ من الفهم والإدراك، ولمن يمتلك الدليل على الدلالة أن يصوِّب، وهكذا يتم التفاعل والتفاهم، إضافة إلى أن القرآن حمَّال أَوْجه، كما قال سيدنا علي ﷺ.

وهذا الأمر بقدر ما يعطي من الآفاق ويحرك من الفقه والفهم بقدر ما يشكل بعض المخاطر، وهذه هي إشكالية الأمور الفكرية والثقافية والفقهية والتغييرية بشكل عام، إلا أن التفاعل والتصويب والتثاقف والتفاكر المستمر يوصل إلى الحقيقة الصحيحة، ويبلور الفهم، ويسهم بالنمو والامتداد الفقهي والفكري والمزيد من الاهتمام والتمحور حول النص.

ولا يمتلك أحدٌ أن يحجر على الناس الفهم والتعاطي مع النص القرآني إلا بما يملك من علم وحجة، ولا نريد بهذا فتح الأبواب لكل مؤهل للنظر وغير مؤهل، إنما نريد عدم الحجر، وأن يتقدم المتأهلون لعملية التصويب والتوضيح ونفي الانحراف والتحريف، ولولا ذلك لكان القرآن خطاباً للنخبة، وكان حديث الرسول ﷺ: «**يحمل هذا العلم من كل خلف عدولُه، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين**» لا عمل له ولا مدلول.

- التاسيس لحرية الاختيار:

فهل لنا هنا أن نلمح من قوله تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ [البقرة:٢٥٦]، إنه لا يقتصر فقط على عدم إجبار الناس على اعتناق عقيدة دينية معينة، وإنما يقتضي أيضاً تأصيل وتأسيس حرية الاختيار، والحفاظ على إنسانية الإنسان، وأن هذه الآية تشكل قاعدة عامة ومنهجاً أساساً في تأكيد كرامة الإنسان وحريته في الاختيار يمتد إلى ساحة الأفكار وسائر المعتقدات والقناعات الفكرية والثقافية وجميع معطيات التدين!؟

ولعل مما يلفت النظر أن الذي يناط بهم نفي التحريف والانتحال والتأويل الفاسد عن قيم الدين هم العلماء العدول: «**يحمل هذا العلم من كل خلف عدولُه، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل**

الجاهلين»، علىٰ أهمية التنبه في البيان النبوي إلىٰ مصطلح (العدول) بكل ما يحمل من معنىً، فالحجة لا تقارع إلا بالحجة، وليس الأمر الفكري منوطاً بالجبارين والطغاة وحاملي السياط.

فالعلم هو الذي يهزم الجهل، والحقيقة هي التي تهزم الخرافة، والسنة هي التي تقمع البدعة، وميدان المعركة لذٰلك جميعه هو الحرية وليس القهر والسيطرة والإجبار، لأن الفكر والعقيدة مقره القلب، ولا سلطان لأحد عليه إلا سلطان الدليل والبرهان.

لذٰلك نقول: لا بد باستمرار من التطوير والتجديد والتسهيل لأدوات فهم النص، لتصبح ثقافة عامة، ذٰلك أن مناهج الأصول، إضافة إلىٰ اختلاط الكثير منها بالفلسفة وعلم الكلام وتحولها إلىٰ قواعد ذهنية مجردة محجوزة علىٰ نخبة النخبة، فهي أيضاً لم تستطع أو لم يستطع الباحثون فيها تجاوز المثل الواحد، فهم ينقلونه من عصر إلىٰ عصر، ويعيدون إنتاجه ـ كما أسلفنا ـ هٰذا عدا عن اقتصارها علىٰ استنباط الحكم التشريعي دون غيره من مقاصد النص، واقتصارها علىٰ النظر في عدد محدود من الآيات قد لا يتجاوز الخمسمائة آية، فيما أُطلق عليها مصطلح «آيات الأحكام»، أما باقي القرآن فتحول إلىٰ تراتيل وأصوات لأداء الصلوات، وغابت الكثير من المقاصد التربوية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإنسانية والحضارية وغير ذٰلك من المقاصد والآفاق، إلىٰ درجة يمكن القول معها:

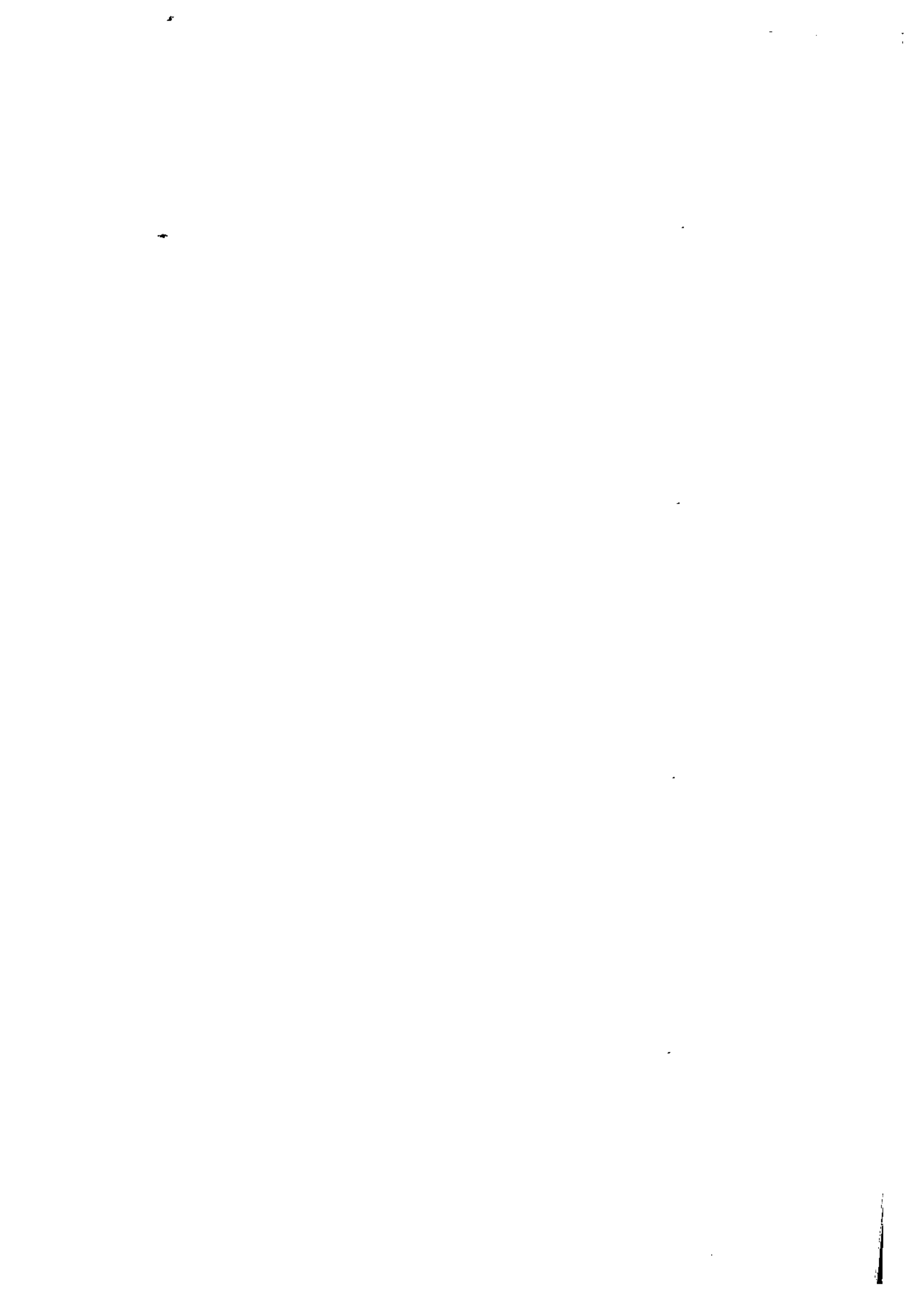
إن هٰذا التراث الكبير الذي استغرق طاقات كثيرة وأوقات طويلة من إعادة الإنتاج، يمكن أن يخضع لاختصار في الزمان والمكان والإنسان.

والحمد لله رب العالمين.



ثقافة السِّيَرة لِتَنْزِيل القِيَم على الواقع

٢٩/ ٤٨٠٥



كرّم الله سبحانه وتعالىٰ الإنسان بمجرد خلقه كإنسان، فقال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الإسراء:٧٠]، ومنحه الإرادة وحرية الاختيار والاعتقاد، أراد له أن يريد، وجعله مسؤولاً عن اختياره، فالمسؤولية فرع الحرية، وزوده بالعقل وأهّله للمعرفة، وهداه النجدين، طريق الخير وطريق الشر، بمعالم وأدلة واضحة بارزة، واعتبر الإكراه والإجبار حطًّا من كرامة الإنسان وانتقاصاً من إنسانيته، فقال تعالىٰ: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ﴾ [البقرة:٢٥٦]، ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ﴾ [ق:٤٥]، ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ۝٢٢﴾ [الغاشية]، ذٰلك أن حرية التدين، أو اختيار الدين، يعتبر من أرقىٰ أنواع الحرية والاختيار وأعلاها وأسماها، لذٰلك فالإكراه علىٰ الدين يناقض كرامة الإنسان من جانب، كما يناقض قيم الدين ونصوصه من جانب آخر، فحرية التدين قيمة أساس في المجتمع الإسلامي، وعدم الإكراه والقبول بصاحب الخيار والمعتقد (الآخر) هو استجابة لأوامر الدين والتزام بقيمه، قال تعالىٰ مخاطباً المؤمنين به: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيِّ﴾، فالمطلوب إليهم هو بيان الرشد من الغي وترك الحرية للناس، فالإكراه يضع أقنعة مزيفة ولا يحقق قناعة، ويخلق إنساناً مزيفاً منقوص الإنسانية، ويزيد من مساحة النفاق والمنافقين.

وقضية عدم الإكراه، كانت حقيقة قائمة ومسلّمة من المسلّمات في الواقع الإسلامي، كما أنها إحدىٰ القيم الرئيسة في القرآن والسنة، ولم تكن شعاراً مثالياً بعيداً عن التجلي والتمثل والتجسيد في الواقع؛ لم تكن شعاراً للمفاخرة، لأن انتقاصها يعني معصية وعصياناً لله وانتقاصاً للتدين وإثماً وعدم التزام بتعاليم الدين، والالتزام بها طاعة لله وثواب علىٰ هٰذه الطاعة.

وفي ضوء ذٰلك نقول: لا يمكن اختزال الإسلام وتاريخه وحضارته وقيمه ببعض الممارسات الشاذة والمبعثرة هنا وهناك، التي تمارس الإكراه،

أو ببعض الاجتهادات المحزنة التي تفلسف الإكراه باسم الغيرة علىٰ الدين؛ لأنها تناقض إرادة الله كرامة الإنسان ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ﴾، كما أنها تناقض تعاليم الوحي: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ﴾.

ذٰلك أن المطلوب من المسلم، أو رسالة المسلم تتمثل في السعي الدائب لبيان الرشد والإغراء به وبيان الغي والتنفير منه، أما الخيار النهائي فهو للإنسان، فإلغاء الخيار هو إلغاء لإنسانية الإنسان، وإسقاط لكرامته التي قررها الخالق - كما أسلفنا - حتىٰ الجهاد والمجاهدة في الإسلام إنما شرع لدرء الفتنة وممارسة الإكراه، قال تعالىٰ: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [البقرة:١٩٣]، والفتنة في أدق مدلولاتها ومفهوماتها: إكراه الإنسان ومنعه من حقه في حرية الاختيار، وفي ذٰلك إعدام لإنسانيته، وهي أكبر من قتله وإنهاء حياته ﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾ [البقرة:٢١٧]، لذٰلك قرر الفقهاء أن القتال إنما يكون للحرابة والظلم والبغي - لا مجرد عدم الإيمان بالإسلام - وتحرير الناس من الطغيان والفتنة، واسترداد إنسانية الإنسان، وتحقيق حرية الاختيار، وتأمين المناخ للدعوة وإزالة العقبات عن طريق بيان الرشد من الغي.

لذٰلك، فإن رسالة المسلم تتمحور بشكل أساس حول إيصال عطاء الوحي للناس جميعاً، وتحقيق كرامة الإنسان في توفير حرية الاختيار والمعتقد، وإلحاق الرحمة بالعالمين، في إشاعة العدل ومدافعة الظلم والفساد والعدوان، والإقرار بسنة التنوع، والاعتراف بحقيقة الاختلاف بين البشر، وأن لكلٍّ وجهة هو موليها، وإبراز القيم القرآنية، وبيان دورها في تأسيس وتأصيل المشترك الإنساني، والتركيز علىٰ القواسم المشتركة بين بني البشر، والتحول من هدر الطاقات والجهود في الحروب والنزاعات إلىٰ تأسيس وتأصيل ثقافة التعايش والتفاهم والتعاون والحوار انطلاقاً من قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟﴾ [الحجرات:١٣]، بحيث يتحول التنوع والاختلاف من نقمة إلىٰ نعمة، وعطاء، وإغناء للمسيرة الإنسانية، ذٰلك أن الناس منحدرون من أصل واحد، وأن سنة التنوع هي سنة الخلق، وأن الاختلاف المناخي والجغرافي والديمغرافي

والقومي والعرقي والديني هو الطريق إلىٰ التعاون والتكامل والتعارف والتحاور والتعايش، إذ يستحيل عقلاً وواقعاً أن يكون البشر بطبائعهم نسخة مكررة عن بعضهم، عندها تستحيل الحياة، وتتعطل الإرادات، ويتوقف العمران ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ [هود].

ولقد كانت حياة الرسول ﷺ وسيرته، فعله وقوله، تجسيداً وتجلياً واقعياً وبياناً عملياً لقيم القرآن، وكيفية التعامل معها، وتنزيلها علىٰ واقع الناس، لتبقىٰ علىٰ الزمن، وسيلة إيضاح ومصدر تشريع واستلهام لمسيرة الحياة وتصويب لها حتىٰ يرث الله الأرض ومن عليها؛ فهو محل التأسي والاقتداء؛ لأن الله سدده بالوحي، وأيده به، وعصمه من الخطأ، وبعثه رحمة للعالمين، ليكون أنموذجاً للاقتداء، فقال تعالىٰ: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾﴾، وقال: ﴿. . .وَمَا جَعَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنعام]، وقال: ﴿نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ ۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ ۖ فَذَكِّرْ بِٱلْقُرْءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ ﴿٤٥﴾﴾ [ق].

ـ الاجتهاد.. روح الأمة ودليل عافيتها:

وقد يكون من الأولويات المطلوبة اليوم، في إطار المسألة الفكرية أو المسألة الثقافية بشكل عام فتح باب الاجتهاد والتجديد علىٰ مصراعيه، بعد هٰذا التبعثر والشتات وتفريق الدين (تفرق التدين أو الرؤية البشرية في التعامل مع القيم) وتفرق الأمة إلىٰ أمم وطوائف وأميمات، حتىٰ علىٰ مستوىٰ (الذات)، وقيام الحواجز النفسية والجدران السميكة وضمور القاعدة المشتركة والافتقار إلىٰ الأبجدية الصحيحة لقراءة الواقع وكيفية التعامل مع (الذات) و(الآخر)، حيث أصبح لكل أبجديته ورؤيته، بل لعلنا نستطيع أن نقول: لقد أصبح لكلٍ فهمه، قرآنه وسنته، حيث غاب عن الساحة، أو كاد، القَدر المطلوب من العلماء العدول، الذين يضطلعون بمهمة التصويب وبيان الأمر الجامع، وتسديد مسيرة الأمة، ونفي الغلو والتحريف والتأويل لقيم الكتاب والسنة، الذين يعتبرون حديث الرسول ﷺ: «**يحمل هٰذا العلم**

من كل خلف عدوله، ينفون عنه تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، وتحريف الغالين»[1]، تكليفاً ومسؤولية وتجديداً، وليس إخباراً فقط.

ذلك أن ديمومة الاجتهاد والتجديد والتجدد، في ضوء المتغيرات المستمرة، هو الروح السارية في الأمة، والإيقاف لهذه الروح يعني الموت والتشرذم والتقطع وانطفاء الفاعلية، والسقوط في فخاخ التقليد والجمود والغيبوبة الحضارية، وأولاً وقبل كل شيء عدم استشعار المسؤولية الشرعية التقصيرية أمام الله سبحانه وتعالىٰ.

إن الواقع المتغير في كل لحظة، ولا أقول كل يوم أو شهر، وهٰذا التسارع علىٰ مستوىٰ (الذات) و(الآخر)، وما نلاحظه من طي مسافة الزمان والمكان، وسقوط الحدود والسدود، يتطلب التجديد في الرؤية، والاجتهاد في استمرار تنزيل القيم الإسلامية علىٰ الواقع المتغير، وحسن التقدير للمستجدات: «**لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّىٰ يَتَقَارَبَ الزَّمَانُ، فَتَكُونُ السَّنَةُ كَالشَّهرِ، وَالشَّهْرُ كَالجُمُعَةِ، وَتَكونُ الجُمُعَةُ كَاليَوْمِ، وَيَكُونُ اليَوْمُ كَالسَّاعَةِ، وَتَكُونُ السَّاعَةُ كَالضَّرَمَةِ بِالنَّارِ**»[2].

إن المفاعلة الداخلية بين عناصر الأمة، في مستوياتها المتعددة والمتنوعة، أو التفاعل والفاعلية علىٰ مستوىٰ (الذات) و(الآخر)، سوف يدخلها ويداخلها الكثير من اجتهادات يدفع إليها التغيير والتسارع والتحديات، وسوف تحمل الغث والسمين، الأمر الذي يتطلب اليقظة الدائمة والوعي المحيط الذي يثمر استمرار النقد والغربلة والتقويم بقيم الكتاب والسنة، الأمر المنوط بالعلماء العدول، الذين يؤطرون المسيرة ويعيدون الأمر إلىٰ نصابه، ذلك أن قضية إيقاف الاجتهاد والإنتاج الفكري والانسحاب من الساحة لم يعد أمراً اختيارياً، فالعملية الفكرية تأبىٰ بطبيعتها أن تُلغىٰ أو تُوقف بقرار إداري أو بقوة قسرية، وإنما تبنىٰ وتتجدد بالعمل علىٰ إعادة بناء جسم الأمة ونسيجها الفكري والثقافي من قبل العلماء العدول، الذين يحمون

---

(١) أخرجه البيهقي. (٢) أخرجه الترمذي.

روحها، ويعالجون إصاباتها، ويضمنون استمرار فاعليتها، ويضعون الأوعية الشرعية لحركتها، ويكسرون قيود الجمود والتقليد أو الجنوح والمغالاة والفهوم السقيمة والتحريفات المغرضة والفتاوىٰ الرخيصة.

- تجديد القراءة:

إن بناء رؤية ثقافية قادرة علىٰ تجديد قراءة القيم في الكتاب والسنة بأبجدية صحيحة، من خلال فقه الواقع، بكل مكوناته واستطاعاته وعلاقاته، وتفاعلاته علىٰ مستوىٰ (الذات) و(الآخر)، أصبحت من الضروريات الشرعية، تلك القراءة التي تكون قادرة أيضاً علىٰ تحديد مواطن الإصابة، والتعرف إلىٰ أسبابها من خلال قيم ومعايير الكتاب والسنة، واستيعاب التراث الفكري للمسلمين في كيفية التعامل معها، وما لحق بذٰلك من الخطأ والصواب في هٰذا التاريخ الطويل، ومن ثم تحديد الموقع الصحيح والتكليف الشرعي والحكم الملائم والمناسب للتعامل مع هٰذا الواقع، في ضوء الاستطاعات المتوفرة والظروف المحيطة، بعيداً عن الأمنيات التي تستدعي الكثير من المجازفات وتنتهي بهدر الطاقات، وبذٰلك تزداد الأمة تخلفاً وتراجعاً وعجزاً عن توظيف إمكاناتها إن لم نقل تنميتها والارتقاء بها لتحقيق قدر أكبر من العطاء.

فإذا عرفنا أو فقهنا حدود التكليف المنوط بالوسع والاستطاعة، وأنه لا يكلف الله نفساً إلا وسعها، استوينا علىٰ الطريق السليم والإنجاز المقدور، واستردنا حالة التوازن وانضباط النسب في بناء العمل والاطمئنان إلىٰ استمراره، وعدم الوقوع في المجازفات ودخول المعارك غير المحسوبة والسقوط فريسة لذهنية الاستسهال، أو ذهنية الاستحالة في المقابل.

إن فقه الواقع، والتعرف إلىٰ مكوناته واستطاعاته، والمقارنة بينه وبين مسيرة التاريخ والتراث الغني لهٰذه الأمة، لا يتحقق من خلال ذهنية الخُطب والتحشيد الكلامي، أو بعض المجازفات التي يُعتذر لها بالنوايا الحسنة، وإنما من خلال الخبرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية... إلخ.

ـ ثقافة التخصص وأدب المعرفة:

لقد أصبحت هناك علوم وتخصصات في هٰذه الشعب المعرفية لقياس الواقع، ورصد تحولاته، وتحليل مكوناته، وتحديد إصاباته، والتنبوء بمستقبله، إضافة إلىٰ الخبرات الميدانية، التي تأتي ثمرة للتجربة والملاحظة والخطأ، والله تعالىٰ يقول: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ ﴿١٤﴾﴾ [فاطر]، وقوله: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴿٥٩﴾﴾ [الفرقان].

وقد تكون الإشكالية في ثقافتنا اليوم، ليس غياب المعرفة والتخصص وعدم تقدير أهميتها، وإنما غياب أدب المعرفة أيضاً، والتطاول علىٰ ما نحسن وما لا نحسن، وادعاء الخبرة والعلم.

الإشكالية تتمثل في أن الخلل الثقافي الذي نعاني منه، وغياب المعايير والرؤية الجامعة، يسمح بنبات وامتداد الكثير من الغش والاعوجاج في حياتنا الثقافية، والتعميم، أو التعامل العامي، مع الأشياء والأشخاص والأفكار، واختلال الرؤية، حتىٰ الذي قد يبدع في شيء يصبح عندنا مؤهل لكل شيء، دون حواجز أو معايير!

إن المطلوب اليوم: بناء رؤية ثقافية صارمة قادرة علىٰ النقد والتقويم والمراجعة والمقارنة والمقاربة، تعيد تشكيل ذهنيتنا الجمعية، وتعيد الاعتبار للقيم والمعايير، التي تمكننا من اختبار الأشياء، وتحديد وفرز ما نعرف منها وما ننكر، تُوقف هٰذا التضليل الثقافي والتشويه للقيم الإسلامية وتحويلها إلىٰ مادة خطب واحتفالات ومناسبات، كما تساهم بنقلة نوعية في التغيير والتحويل الثقافي بحيث تفتح الباب علىٰ مصراعيه للاجتهاد الفكري والفقهي في كل أمور المجتمع من أمن أو خوف، وتتيح المجال للتداول فيها للجميع بعيداً عن الكهانات، بحيث ينطلق ذٰلك من بناء حصون ثقافية تخصصية ترد إليها الأمور لتحللها وتدرسها وتحدد صوابها وتنفي خطأها، يقول تعالىٰ: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ﴾ [النساء: ٨٣].

إن الأمة بعمومها كالشاشة اللاقطة، لٰكن ما تلتقطه الشاشة يخضع

لمعايير علماء عدول، يحكمون عليه، وينفون عنه التجاوز والشطط والانحراف والفساد، وبذلك تكون الفاعلية والحركة الثقافية ونمو العقول والأنظار، ويحصل الحراك الثقافي، وفي النهاية تتبلور الحقيقة ولا يصح إلا الصحيح.

- إعادة تصميم الذهنية الثقافية:

وما لم نعيد بناء رؤيتنا الثقافية القادرة على وضع الأصول الثقافية السليمة لمسيرة الأمة فسوف تستمر رحلة الضياع؛ لأن الثقافة هي المناخ والرحم الذي تتخلق فيه وتنمو القابليات والطاقات، هي التي تمنح البصيرة والوعي والحس الصحيح والاستشعار المبكر للمآلات، وهي القادرة على توظيف الاختصاصات المتنوعة، وكيفية بناء الخبرات، والحيلولة دون الاختراقات والفوضى الفكرية في التعامل مع القيم والتراث والواقع؛ هي البوصلة التي تحدد الوجهة، وتعيد ترتيب العقل المسلم، وتسهم في إنعاشه، واسترداد عافيته بعد عطالته وتعطيله باسم الدين والتدين، في ذلك المناخ الثقافي الحر السليم ينمو الإسلام وينتشر وينتصر ويثير الاقتداء.

ثقافة تحقق نقلة ذهنية من حالة الحماس إلى إدراك أهمية الاختصاص، ومن تقدير جدوى وحدود عطاء الخطباء إلى إدراك دور الخبراء؛

من عقلية التكديس والنقل والتقليد إلى ذهنية الإبداع والاجتهاد والتجديد والاتباع بإحسان؛

من مرحلة الإحساس إلى مرحلة الإدراك؛ ومن الإبصار للمقدمات إلى البصيرة للمآلات والعواقب؛

من الاقتصار على تحقيق النص والتدليل على صحته والحديث عن عظمته ودوره في الإنجاز التاريخي إلى التفكير بآليات وكيفيات إعمال النص في واقع الحياة؛

من تقديس التراث والافتخار به إلى استنطاقه ليجيب عن أسئلة الحاضر ويبصّر بالمستقبل؛

من شعار: «ليس بالإمكان أفضل مما كان» إلىٰ حقيقة أنه «بالإمكان دائماً أفضل مما كان»؛

من الغيبوبة في الماضي وعدم الرجوع إلىٰ الحاضر، ومعاناة غربة الزمان والمكان، إلىٰ الوعي بأبعاد الزمن الماضي والحاضر والمستقبل؛

من السير خلف المجتمع والقبول بمجرد الحكم علىٰ تصرفاته إلىٰ السير أمام المجتمع وقيادته وبيان سبل السلام والأمن لمسيرته؛

من ذهنية اختزال الإسلام في جماعة أو حزب أو بلد أو جنس أو زمن إلىٰ فضاء الإسلام الواسع للناس جميعاً وخلوده المجرد عن حدود الزمان والمكان والإنسان؛

من النظرة الجزئية الضيقة لبعض الفروعيات والأحكام الجزئية إلىٰ الرؤية الشاملة لمقاصد الدين ودوره في بناء الحياة وإقامة العمران؛

من الانسحاب من المجتمع وتشكيل أجسام منفصلة عنه إلىٰ العودة إليه، والتوسع في دوائر الخير فيه، وتقديم نماذج تثير الاقتداء عند أفراده؛

من التمحور حول فقه المخارج والمسوغات والحيل الشرعية إلىٰ فقه المقاصد؛

من الاقتصار علىٰ فقه الحكم التشريعي إلىٰ إبصار أبعاد الخطاب الإسلامي في المجال السياسي والتربوي والاجتماعي؛

من التوهم بأن أرقىٰ درجات السمو والتضحية: الاقتصار علىٰ الموت في سبيل الله إلىٰ التفكير المتوازن لبناء الحياة في سبيل الله، وفق منهج الله؛

من غريزة التعصب وعدم إبصار غير (الذات) إلىٰ رحابة الفطرة والمعرفة وإبصار سنة التنوع والاختلاف، وإبصار القواسم المشتركة للتعاون والتعايش؛

من تقديس الأشخاص إلىٰ تقدير الأفكار والأفعال؛

من مرحلة الرجل الملحمة الذي يعرف كل شيء إلىٰ الإيمان بفكرة التخصص وتقسيم العمل وتكامله؛

٤٨١٤/٢٩

من التمحور حول الفروض العينية الفردية إلىٰ إدراك أهمية إحياء الفروض الكفائية ودورها في بناء مؤسسات المجتمع وتنميته والنهوض به؛

من العمل المؤسسي الصوري، حيث المؤسسة في خدمة الفرد، إلىٰ العمل المؤسسي الحقيقي، حيث الفرد في خدمة العمل المؤسسي؛

من ذهنية الشعارات والمبادئ العريضة، وأحياناً المبهمة، إلىٰ عقلية إدراك أهمية وضع الخطط والبرامج وتنزيل هٰذه الشعارات والمبادئ علىٰ واقع الناس وتقويمه بها؛

من اتهام العقل ومحاصرته وتعطيل فاعليته ومحاولة إلغاء وظيفته، باسم الدين والتدين والانتصار لمعرفة الوحي، إلىٰ إنعاش العقل وفك حصاره وإدراك وظيفته وإطلاقه في ميادين الاجتهاد والفهم الصحيح، وتنزيل قيم الوحي علىٰ واقع الناس، فالعقل وسيلة معرفة الوحي ومحل تكليفه، وبذٰلك فالوحي في الحقيقة لا يخرج علىٰ أن يكون إحدىٰ معارف العقل، وأنه لا تكليف بلا عقل؛

من ذهنية التستر والتسليم والخوف من النقد إلىٰ بناء عقلية النقد والتقويم والمراجعة والمناصحة والشك في صحة الاجتهاد حتىٰ يثبت صوابه وفائدته؛

من اعتماد أهل الثقة والولاء، مهما كانت مؤهلاتهم، إلىٰ اعتماد أهل الخبرة والوفاء؛ لأنهم أهل الثقة الحقيقية والولاء العاقل؛

من الولاء للحزب والجماعة والقبيلة إلىٰ الولاء للفكرة والحق والعقيدة؛

من ذهنية العنف والشدة والتعنت والساعد، إلىٰ ذهنية الحكمة والتعقل والمعرفة والمرونة...

وهٰكذا، فالقائمة لمظاهر التخلف وعلل التدين وأسباب العزلة الحضارية تطول وتطول، ومع ذٰلك فما نشير إليه يبقىٰ قاصراً عن استيعاب جوانب الصورة، لٰكنها نوافذ فقط للاستدلال، ويمكن لنا أن نقول: إنه في

ضوء هٰذه الصور المشوهة من التدين المغشوش، حيث يمارس ذٰلك كله ويسوغ باسم الدين والغيرة علىٰ حرمات الله، وصل الأمر بالكثير منا إلىٰ تحريم الكثير من المباحات، وتقييد الكثير من الأحكام، وتوقيف الكثير من المقاصد الأساسية باسم فساد العصر وسد ذريعة الفساد.

بل لعلنا نقول: لقد حوصر خلود القيم الإسلامية وحنّطت، وأوقف العقل والاجتهاد، سدًا لذريعة الفساد، وبدأ الفهم السقيم والمتخلف يخيم علىٰ بعض الأحكام والنصوص الشرعية، ثمرة للورع الساذج والغيرة المغشوشة، وكأن الله سبحانه وتعالىٰ الذي خلق الإنسان وعلم بكينونته، وخلق الزمن وعلم بتقلباته وفساده وصلاحه، وأنزل شرعه، لا يدري بالفساد الواقع أو المتوقع فيشرع له! فجاء بعض المتدينين، الأكثر غيرة، ليدركوا ذٰلك ويشرعوا له، ولو أدىٰ الأمر إلىٰ نسخ أو توقيف أو تعطيل الأحكام الشرعية، وحاولوا أن يجعلوا ذٰلك حكراً علىٰ فهمهم وفقههم، وحوّلوا رحابة الدين وعموم خطابه إلىٰ كهانات دينية أخطر من الكهانات المورثة لعلل الأمم السابقة.

ـ ثقافة التجديد:

لذٰلك يبقىٰ المطلوب دائماً القيام بالتقويم والمراجعة للواقع الفكري والثقافي، وإعادة معايرته بقيم الكتاب والسنة، مع الأخذ بعين الاعتبار الحدود المطلوبة للتكليف في كل الظروف، وأن العصمة هي فقط لمعرفة الوحي بضوابطها المنهجية الصحيحة، وأن كل إنسان يؤخذ من كلامه ويرد، وأن التجديد لا يعني دائماً الاجتهاد في تعدية الرؤية وتشريع أحكام جديدة لحوادث جديدة أو مستجدة والاستجابة للمتغيرات، وإنما التجديد أيضاً قد يعني ـ فيما يعني ـ التصويب للاجتهاد، وإزالة الاجتهادات المتخلفة والقاصرة والفاسدة والمتحيزة والحزبية والتعصبية، التي لحقت بالقيم الإسلامية في الكتاب والسنة، ونفي نوابت السوء عن وجه القيم، وإزالة الحواجز عن صورة القيم المضيئة، حتىٰ تعود لعطائها وخلودها ورحمتها للعالمين.

ذٰلك أن التصويب والتقويم والمراجعة هي مرتكزات التجديد، حتىٰ

بعض الاجتهادات التي تتولد في عصر معين ولمواجهة مشكلات أو أزمات معينة لا يعني بالضرورة أنها صالحة لكل عصر، فصوابيتها لعصر لا تعني صوابيتها لكل عصر، فالصواب الخالد هو للقيم الإسلامية الصحيحة في الكتاب والسنة، لذلك هي محل الاجتهاد والنظر والاغتراف ومعيار التقويم والتصويب لاجتهادات البشر.

فالرسول ﷺ محل الوحي، هو وحده محل الاقتداء والتأسي دون غيره من سائر البشر «فكل إنسان يؤخذ من كلامه ويرد، إلا صاحب هذا القبر، عليه الصلاة والسلام»، أو كما قال الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ هو محل الاقتداء؛ لأنه مسدد بالوحي ومؤيد به، فالسيرة بذلك مصدر للتشريع، بكل آفاقه وأبعاده، وليس التشريع الذي نقصده هنا الحكم التشريعي وإنما الاقتداء في جميع مجالات الحياة وكيفيات التعامل معها والتعاطي لها، وأن ما عداه من التاريخ فيبقىٰ مصدراً للعبرة والدرس.. وقد لا تكون هٰذه الحقيقة محل خلاف؛ وإنما الاختلاف هو في منهجية الاقتداء، أو فقه الاقتداء، وكيفية الاقتداء؛ لأن التعسف وعدم الإحاطة بالإمكانات المتاحة والظروف المحيطة قد يجعل من الاقتداء المغلوط إشكالية بدل أن يكون حلاً.

ذلك أن المطلوب دائماً الفقه والوعي والإحاطة واستيعاب الحال التي عليها الناس، ومن ثم الموقع المناسب للاقتداء من مسيرة السيرة، وإلا فسوف يحصل العبث في التنزيل للأحكام وصور الاقتداء.

والأمر الذي لا بد أن نلفت النظر إليه، أن السيرة والسنة لا يمكن أن يحكمها عصر أو شخص أو جغرافية أو فعل أو جنس أو زمن أو تاريخ، وإنما هي محل للنظر والاجتهاد والعطاء في كل عصر ولكل عصر ولكل واقع، بحسب ما يلائمه، وهٰذا لا يعني الانتقاء أو تقطيع الصورة، وإنما يرتكز إلىٰ الإيمان بالصورة الكلية والارتكاز إلىٰ الاستطاعة في تحديد موقع الاقتداء.

فالتراث، من الفهوم والاجتهادات والفقه والإنتاج البشري، هو وسائل معينة لفهم قيم الوحي وليست ملزمة، وأنها لا يجوز بحال من الأحوال أن

تكون حاجزاً بين الناس وبين عطاء القيم، وحائلاً دون خلود القيم وتجردها واستبدال رأي الناس بها، فمن حق كل مسلم وكل عصر أن يستلهم هٰذه القيم في الكتاب والسنة والسيرة ويرتكز إليها بما يحقق معالجة إشكالية عصره، في ضوء رؤية فقهية بصيرة خاضعة للنقد والمراجعة من العلماء العدول، الذين يضمنون استيفاءها للمقومات والشروط المطلوبة في النظر إلىٰ الواقع وإلىٰ القيم المراد تنزيلها عليه في مرحلته ومعاناته ومتطلباته.

نعاود التأكيد بأن السيرة هي التجسيد والتنزيل للقيم في الكتاب والسنة علىٰ حياة الناس، وتقويمها بها، والتجلي المعصوم للقيم في الواقع؛ هي السنة العملية من سنن النبوة، وهي وإن كانت تشكل حقبة تاريخية تم من خلالها بناء أنموذج الاقتداء والتأسي في كل المجالات والحالات التي مرت بها مسيرة النبوة ابتداءً من قوله تعالىٰ: ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ وانتهاءً بقوله تعالىٰ: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ...﴾ [المائدة:٣]، بكل ما فيها لتكون السيرة أنموذج اقتداء في كل ما تعاني الأمة وما يعرض لها علىٰ مستوىٰ الفرد والجماعة والدولة والسلم والحرب... إلا أنها تختلف عن التاريخ بأنها فترة بناء الأنموذج، فترة المرجعية ومصدرية التشريع في جميع مجالات الحياة؛ لأنها مسددة بالوحي ومؤيدة به، فيما يعتبر التاريخ اجتهاد البشر وفعلهم وخطأهم وصوابهم في محاولاتهم لمقاربة ومحاكاة الأنموذج، فالتاريخ بهٰذا يكون محل عبرة ودرس وتجربة تضاف إلىٰ عقل الأمة وخبرتها، لٰكن لا يرقىٰ بحال من الأحوال ليكون مصدر تشريع ومعيار تقويم وتشكيل مرجعية.

ـ نماذج لإثارة الاقتداء:

وقد تكون الإشكالية، كل الإشكالية اليوم، في منهجية الاقتداء، في كيفية الاقتداء في المحل المعين من مسيرة الأنموذج (من السيرة) الذي يشكل أنموذج الاقتداء في هٰذه المرحلة، وهٰذه الحالة التي تمر بها الأمة ويعاني منها الناس، الموقع الذي يكون قادراً علىٰ الإجابة عن المشكلة والهداية إلىٰ الحلول المناسبة، ذٰلك أن عدم فقه موقع الاقتداء بالضبط، أو التعرف إلىٰ الواقع الذي تعيشه الأمة في هٰذه المرحلة بالذات، وعدم تحديد

الموقع المناسب من مسيرة السيرة الذي يلائمه، فسوف يتحول هٰذا الاقتداء الأعشىٰ إلىٰ نوع إشكالية بدل أن يكون حلاً، يصبح إشكالية علىٰ الرغم من الاقتداء بفعل المعصوم، عليه الصلاة والسلام؛ لأن المحل المختار من السيرة لا يشكل محل اقتداء بالنسبة لحالة الأمة واللحظة التاريخية التي تمر بها.

هٰذا من جانب، ومن جانب آخر نستطيع أن نقول: إن صور الاقتداء عند مسلمي عصر التخلف وفكر التخلف وعقل التخلف تحولت إلىٰ نوع من التقليد والمحاكاة، والاقتصار علىٰ الأشكال فقط من اللباس والطعام والهيئة، علىٰ ما فيها من خير، دون القدرة علىٰ فقه الاتباع والتأسي والتدبر، من خلال معطيات السيرة، لتدبير الواقع والاهتداء والاستضاءة بها لكيفية التعامل معه ومعالجته.

إن المحاكاة والتقليد في الأشكال والهيئات يتقنها الأطفال، بل هم أقدر علىٰ التقليد؛ والمطلوب التأسي والاتباع المنوط بالراشدين، حتىٰ يشكل التبصر بالسيرة البصيرة للحاضر والمآلات والعواقب التي سوف يؤول لها في المستقبل، فكم من ملتزم بالأشكال فاقد للكثير من القيم والأفكار والسلوكيات!

فالإشكالية اليوم تكاد تكون في الوقوف عند تقليد الشخص دون القدرة علىٰ التأسي بالشخصية.

وإشكالية أخرىٰ، قد لا تقل عنها، إن لم نكن قادرين علىٰ تجاوزها، ذٰلك أن الكثير من الكتب التي أُلِّفت حول السيرة، والتحليلات والدراسات التي قدمت، تأثرت بالمناخ الثقافي والسياسي والحزبي والاجتماعي التي أنتجت فيه، وتمت الكثير من المحاولات لإسقاطها علىٰ الواقع، والإسقاط غير التنزيل، وكأن القضية قصًّا ولصقاً ـ كما يقال ـ لإيجاد المسوغ والمشروعية لمسالك الأفراد والجماعات والأحزاب والفرق والطوائف، الأمر الذي أفرز الكثير من الرؤىٰ الأحادية والحزبية والسياسية التي تستظل بالسيرة... وحيث إن الكثير من البلاد الإسلامية عاشت أزمة الهيمنة

الاستعمارية والاضطهاد من قبل (الآخر) وما رافق ذٰلك من أفكار الغزو والتبشير والاستلاب الحضاري، فقد دفع ذٰلك معظم الباحثين والكتاب إلىٰ العودة إلىٰ القيم والسيرة والتراث، مما يعتبر أمراً طبيعياً، للتشبث والاحتماء في مواجهة الأزمة؛ دفعهم إلىٰ عسكرة السيرة والاقتصار علىٰ استحضار صور الجهاد والمعارك والغزوات والتضحية، مع غياب الكثير من الأبعاد السياسية والتربوية والاجتماعية والتنموية والتكافلية وتقسيم العمل والإدارة. . . إلخ؛ وقد يكون المطلوب رؤية الأبعاد جميعها ابتداءً، ومن ثَمَّ بناء الخطة في ضوء الإمكانات المتاحة والظروف المحيطة.

وقد تكون العسكرة وفكر الأزمة، الذي قد يصلح لمرحلة أو لموقف، غير مؤهل للصلاحية لكل المراحل، الأمر الذي أدىٰ ويؤدي إلىٰ أزمة تعامل أو أزمة فكر في التعامل مع السيرة. . والأخطر من ذٰلك أن هٰذه العسكرة كانت هي الإنتاج الطبيعي والعام في بلاد المسلمين المستعمَرة، أما في بلادٍ لا استعمار فيها، ولا مواجهة، فإن الأمر يتطلب رؤًى وأبعاداً أخرىٰ مناسبة لها.

هٰذا إضافة إلىٰ أن مجتمع المسلمين هو مجتمع بشري، فيه السلبيات والإيجابيات، وأن أقدار التدين تعلو وتهبط، والإيمان يزيد وينقص، وأن كل ابن آدم خطاء: «**كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَّاءٌ، وَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ**»[1] وليس مجرد خاطئ، وإنما كثير الوقوع بالخطأ، ولولا ذٰلك الوقوع لكان الأمر مؤذناً بتغيير المجتمع واستبداله بخطائين: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ لَمْ تُذْنِبُوا لَذَهَبَ اللَّهُ بِكُمْ وَلَجَاءَ بِقَوْمٍ يُذْنِبُونَ؛ فَيَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ، فَيَغْفِرُ لَهُمْ**»[2].

فدراسة السيرة، والاقتصار في ذٰلك علىٰ الجانب المثالي، والاستمرار في كل الظروف والأحوال في الضغط عليه وإبرازه، وإخفاء بعض الجوانب السلبية، التي هي واقع بشري، تصور مجتمع القدوة علىٰ أنه مجتمع ملائكة مبرمجين علىٰ فعل الخير، وبذٰلك نفتقد الأنموذج المتكامل لكيفية التعامل

---

(١) أخرجه الترمذي.

(٢) أخرجه مسلم.

مع الفعل السلبي وكيفيات معالجته، فيسقط يومياً، لعجزنا التربوي وقصور رؤيتنا للأنموذج، الكثير من الضحايا الذين قد يغادرون مجتمع المسلمين إلىٰ (الآخر)، أو ينكفئون علىٰ ذواتهم وينسحبون من المجتمع، تحيط بهم أخطاؤهم، وقد يكونون هم الأحوج إلىٰ السيرة وأنموذج الاقتداء لينتشلهم من معاناتهم.

ـ ذهنية الجمود والاستعصاء:

وقضية أخرىٰ قد لا تقل خطورة في مسألة التأسي والاقتداء، وهي ما يمكن أن نطلق عليه: وباء «ذهنية الاستعصاء» حيث ندخل أنفسنا، نتيجة لقصور الرؤية وعدم فقه قضية التكليف، وكيف أن تقرير الأحكام والمواقف والتصرفات إنما يتحدد في ضوء الاستطاعات، فإذا لم تتوفر الاستطاعة لا يرد التكليف أصلاً، ندخل أنفسنا نتيجة هٰذه الرؤية القاصرة في مآزق أو ما يسمىٰ «الدوائر اليزيدية»، حيث يندفع بعض من عبدة الشيطان من عند نفسه لرسم دائرة حوله، ومن ثم يقنع نفسه أن الشيطان هو الذي حبسه، فلم يعد يستطيع الخروج، وتصيبه العطالة حتىٰ يأتي من يخرجه؛ وهٰكذا تفعل الرؤية القاصرة المتخلفة للسيرة لٰكن بمسميات أخرىٰ.

فإذا قررنا عقلاً وواقعاً أن أقدار التدين تعلو وتهبط، وأن الاستطاعة تنمو وتتعاظم، وتخبو وتتراجع، فلا يمكن والحالة هٰذه أن تعتبر فترات التعاظم والنصر محلاً للاقتداء لأوقات الهبوط والتراجع، لذٰلك انتهىٰ هٰذا الفهم أو الفقه بالكثير من حملة الفقه إلىٰ العبث في إسقاط الأحكام الشرعية علىٰ الواقع، وتحديد مواطن الاقتداء، دون النظر للحالة والواقع والاستطاعة؛ جعلوا الزمن والمراحل التي مرت بها الدعوة هو الذي يتحكم دون النظر للاستطاعة والمجتمع ومكوناته، فأهدروا الكثير من الوقت والمال والاستطاعة، نتيجة لغياب منهجية الاقتداء وحسن اختيار الموقع بحسب الواقع.

وليس أقل من ذٰلك اضطراباً وتخبطاً من توقفوا عند مرحلة الكمال والاكتمال التي وصل إليها الأنموذج، ولم يبصروا إلا الأحكام الشرعية

النهائية التي تناسب مرحلة القوة والتمكين والكمال والاكتمال، فلم يرضوا أن يغادروها حتىٰ في التعامل مع حالاتهم من الضعف والتراجع، فهم ينادون بالقتال حتىٰ لا تكون فتنة وهم عاجزون عن درء الفتنة عن أنفسهم.

عجزوا أن يبصروا أن السيرة تراوحت حوادثها بين تطبيقات قوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَـٰنِ﴾ [النحل:١٠٦]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَقَـٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [البقرة:١٩٣]، وأن منهجية الاقتداء تقتضي منهم اختيار الموضع والموقع الملائم من هٰذه المسيرة، التي أتت علىٰ أصول الحياة الإنسانية جميعاً وكيفية التعامل معها، في ضوء الحال التي عليها الناس.

فالنصر قد تعقبه هزيمة، لسبب أو لآخر، والهزيمة يعقبها نصر، فكيف يكون الاقتداء بحالة النصر، وكيف يكون التعامل في حالة الهزيمة؟ وهٰكذا، فالرسول ﷺ انتصر في بدر فكان للنصر أحكام وآداب، وهُزم في أحد فكان للهزيمة أحكام وآداب ومعطيات. . . وهٰكذا.

فالسيرة بكل أبعادها، وما وقع فيها، تشكل سفراً مفتوحاً لكل قارئ ومفكر وباحث وسياسي واجتماعي واقتصادي في كل زمان ومكان، حتىٰ يرث الله الأرض ومن عليها، وهي ليست حكراً علىٰ إنسان أو طبقة أو جماعة أو زمان أو جغرافية بعينها، كما أنها ـ ومن سماتها الخلود واستمرارية العطاء ـ لا تختزل بفهم أو رؤية أو تفسير أو تحليل أو موقف أو اجتهاد، مهما بلغ، فلكلٍ قراءته ونظرته واجتهاده ومشكلاته، ولكل عصر متغيراته، ولكل بيئة حاجاتها، ولكل مجتمع عمره الحضاري والثقافي وأسئلته.

والسيرة عطاء مفتوح لكل زمان ومكان، فهي من عطاء قيم الوحي الخالدة، التي تجسدها في الواقع وتنزلها علىٰ حياة الناس، هي خالدة كخلود القيم، بل هي سنة وقيمة ومعيار أيضاً، يتطلب النظر والاجتهاد فيها تجريدها عن حدود الزمان والمكان والإنسان وتوليدها في كل زمان ومكان، عطاءً لا ينضب بمرور الزمن، فمرحلة فيها لا تلغي مرحلة، والنظر في زمن

لا يلغي النظر في زمن آخر، والنصر لا يلغي الهزيمة، والهزيمة لا تلغي النصر، والفترة المكية لا تلغي الفترة المدنية، ولكل حالة حكمها وآلية التعامل معها.. وفتح باب الاجتهاد الفكري علىٰ مصراعيه لكل الناس يؤدي إلىٰ الانفعال بأحداث السيرة، والتفاعل معها، والتمحور حولها؛ فالإسلام فضاء لا يحده الزمان والمكان، نزل لكل البشر، سواء كانوا من أمة الإجابة أو أمة الدعوة؛ والعلماء العدول هم الذين يحملون الحقيقة ويدفعون التفسير الغالي والتأويل الجاهل والانتحال الباطل.

ـ السيرة سفرٌ مفتوح علىٰ الزمن:

فاختزال السيرة في حقبة أو حادثة أو فترة تاريخية وتحنيطها ومحاصرة خلودها وإيقاف عطائها، والتخويف والإرهاب الفكري من التعامل معها، وحجرها علىٰ فئة أو جماعة أو حزب أو كهانة دينية معينة، إخراجٌ لها من مد الحياة بعطائها، وإحداث فراغ يمتد فيه (الآخر)؛ وعسكرة السيرة لسبب أو ظرف أو بيئة أو مناخ، وتغييب الأبعاد الأخرىٰ لعطائها، يعزلها عن الكثير من متطلبات الحياة، ويحاصر عطاءها، ويشوّه مقاصدها.

إن السيرة، التي جسدت قيم القرآن، هي سفر مفتوح لكل قارئ، في كل زمن، ولكل زمن حاجاته وعطاؤه وقراءته، كما أن القرآن ميسر للذكر، فنزل الخطاب للناس جميعاً، وعلىٰ ذٰلك لا يمكن نسخ آياته ومسخه وقصره علىٰ بعد حياتي معين.. وفي مناخ العسكرة للقيم الإسلامية تستخدم آية السيف لتنسخ آيات الدعوة والمجادلة والحوار والمناقشة والتعاهد والتصالح والتناصر والحجاج وعدم الإكراه والهيمنة، فيبدوا بذٰلك الإسلام وكأنه قهر لإرادة الناس، وإقصاء (للآخر)، وإكراه علىٰ العقيدة والدين؛ حيث يولع كثير من المفكرين والخطباء في التفتيش والتنقيب عن وسائل إخراج الناس من حظيرة الدين، والحكم عليهم بالمروق والخروج وتشوّه العقيدة والابتداع في الدين.

إن السيرة، التي تعتبر مرحلة بناء الأنموذج، الذي أتىٰ علىٰ أصول الحياة جميعاً، تعتبر دليلاً لكيفية التعامل مع حياة الناس. وتنزيل قيم

القرآن عليها؛ وهي كالمنجم الغني بالخامات الثمينة، وهٰذه الخامات تتطلب البراعة والاجتهاد في تصنيعها وتحويلها إلىٰ أوعية للحركة وتقديم الحلول لكل النوازل وتطورت الحياة.. ولعل المساحات الكبيرة التي قدمتها السيرة للتعامل مع (الآخر) بشتىٰ أنواع التعامل من التصالح والتسالم والتحاور والتعاهد والتعاقد والتصالح والتحالف والمواجهة، تحتل جزءاً مهماً من حوادث السيرة، وإن كان الكثير من المسلمين قد غفل عنه بسبب التخلف، وما نتج عنه من التعطيل والنسخ... إلخ، حيث أسبابه ونتائجه انعكست علىٰ الفهم السليم المتوازن للسيرة والتعاطي معها بشكل عام.



نماذج للاهتداء في حقبة العولمة

وقد تبدو الحاجة أكثر إلحاحاً اليوم، في حقبة الانفتاح العالمي واختزال الزمان والمكان واستحقاقاته، حقبة العولمة، التي فتحت علينا كل شيء، في الوقت الذي فتحت لنا كل شيء، من معاهدات وتحالفات وحوارات وتعاقدات، حيث لم تعد خياراً التعامل مع (الآخر)، وحيث أصبح العالم أمة واحدة، إلىٰ استلهام فترة السيرة وعطائها في هٰذا المجال، ليشكل لنا أدلة عمل وإشارات هادية علىٰ الطريق الطويل.

ـ مخاطبة الملوك والأمراء:

فالرسول ﷺ خاطب وراسل ملوك الدول وأمراءها، وأذن لأصحابه بالهجرة إلىٰ أرض الحبشة (حكم غير إسلامي)، لأن فيها ملكاً لا يظلم الناس عنده؛ ونزل بعد العودة من الطائف، في رحلة الشدة الشديدة، بجوار المطعم بن عدي[(١)].

ـ حلف الفضول:

وحضر حلفاً في الجاهلية، وكان له من العمر عشرين عاماً، كما تروي بعض كتب السيرة في دار عبد الله بن جدعان في مكة، حيث تعاقد أهلها أن لا يبقىٰ في مكة مظلوماً إلا وترد إليه ظلامته، وبارك ذٰلك العمل في الإسلام، لأنه يحقق مقاصد الدين ولو لم يكن قد تحقق ذٰلك علىٰ

---

(١) ابن هشام، «السير والمغازي»، (٢/ ٢٤).

يديه؛ روىٰ الحميدي أن رسول الله ﷺ قال: **«لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلفاً لو دعيت به في الإسلام لأجبت، تحالفوا أن يردوا الفضول علىٰ أهلها، وألا يعز ظالم مظلوماً»**[1].

ـ حصار الشعب:

وشاركه في الحصار في شعب أبي طالب غير المؤمنين من أصحابه، إذ لما أجمعت قريش علىٰ أن يقتلوا رسول الله ﷺ، وبلغ ذٰلك أبا طالب، جمع بني هاشم وبني المطلب، فأدخلوا رسول الله ﷺ شِعْبهم. ومنعوه ممن أراد قتله، فأجابوه إلىٰ ذٰلك، حتىٰ كفارهم، فعلوا ذٰلك حمية علىٰ عادة الجاهلية[2].

ـ صلح الحديبية:

وعاهد قريشاً في صلح الحديبية، وسمي ذٰلك «الفتح المبين»، ودخل في حلفه خزاعة، وكانت علىٰ الكفر: «فتواثبت خزاعة فقالوا: نحن مع عقد رسول الله ﷺ وعهده»، فالمعاهدة مع غير مسلمين، والتحالف مع غير مسلمين أيضاً، حيث دخلت بنو بكر، وكانت علىٰ الإسلام، في حلف قريش: «وتواثبت بنو بكر فقالوا: نحن في عقد قريش وعهدهم»[3].

ـ وثيقة المدينة:

وكتب «وثيقة المدينة»، التي تشكل العقد الاجتماعي، الأول في تاريخ البشرية، والذي يعتبر أهم المرتكزات للمواطنة في دولة المدينة، والتي حمت السلم الأهلي.

---

(١) ابن كثير، «البداية والنهاية»، (٢/ ٣١٥).
(٢) ابن هشام، «السير والمغازي»، (١/ ٤٣٠).
(٣) ابن إسحاق.

ـ العهدة العمرية:

وبعد الرسول ﷺ سار صحابته علىٰ خطاه، فوقع سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ عهداً مع أهل أيليا سمي «بالعهدة العمرية»، ومن نصوصها: «هٰذا ما أعطىٰ عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل أيليا من الأمان؛ أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم، ولكنائسهم وصلبانهم، وسقيمها وبريئها وسائر ملتها، أنه لا تسكن كنائسهم، ولا تُهدم، ولا ينتقص منها ولا من حيِّزها ولا من صليبهم، ولا من شيء من أموالهم، ولا يُكرهون علىٰ دينهم، ولا يُضارَّ أحد منهم. . .»[1].

هٰذه بعض البنود المهمة في الوثيقة أو العهدة العمرية التي شهد عليها من الصحابة ـ وهٰذا له دلالة أيضاً ـ خالد بن الوليد، عمرو بن العاص، عبد الرحمٰن بن عوف، معاوية بن أبي سفيان.

نعود إلىٰ القول: إن قيم الوحي في القرآن والسنة، وتجسيدها العملي، وتنزيلها علىٰ واقع الناس بحسب استطاعاتهم وما هم عليه من أقدار التدين هي خالدة، مجردة عن قيود وحدود الزمان والمكان، قادرة علىٰ الإنتاج والاستجابة والعطاء في كل زمان ومكان، وهي سفر مفتوح علىٰ الزمن وللزمن، للقراءة والنظر والاجتهاد، سفر مفتوح لكل الناس، ساء في ذٰلك أمة الدعوة أو أمة الإجابة ـ كما أسلفنا ـ ذٰلك أن محاصرة هٰذه القيم بفترة تاريخية معينة أو بفهم معين أو بعطاء معين يعني ـ فيما يعني ـ محاصرة الخلود، والحكم بتاريخية هٰذه القيم، وأنها إنما جاءت لفترة زمنية انقضىٰ وقتها. . وإغلاق باب النظر والتفكير والاجتهاد ومحاولة الإفادة من هٰذه القيم والتنزيل علىٰ الواقع سدًّا للذريعة حجة باطلة؛ لأن الذي شرع هٰذه القيم للزمن أعلم بما يتقلب به الناس من الصلاح والفساد، بل نقول: إن إيقافها وإغلاقها ومحاصرتها بفهم وتاريخ كان الذريعة لامتداد الجهل والفساد، فالعلماء ألعدول هم الذين يحرسون القيم ويضمنون بالحقيقة سلامة المسيرة.

---

(١) «تاريخ الطبري»، (٤/٤٣٦).

إن الفهم المعوج، أو الفقه الكليل، لمبدأ سد الذرائع كلف المسلمين الكثير من الإصابات، وساهم بالكثير من الهزائم والفراغ الفكري والفقهي، الذي امتد فيه (الآخر)، كما أنه عطل التفاعل والانفعال والتفاكر والتثاقف بالقيم، حتىٰ بات مبدأ سد الذرائع، الذي هو استثناء، هو القاعدة التي تعطل النصوص وتحاصر امتداد الشريعة وتحقيق مقاصدها.

ـ السيرة عطاء خالد:

فالقيم الخالدة مؤهلة بطبيعتها للعطاء في كل عصر، ولكل مجتهد رؤىً جديدة تناسب التعامل مع العصر وتقديم الحلول المطلوبة لإشكالاته والأوعية الصحيحة لحركته، وكلما نظرنا وعدنا إلىٰ القيم من خلال معاناتنا كلما مدتنا برؤية وحل لمعاناتنا، وإلا فما معنىٰ الخلود إذن؟

لذٰلك نقول: إن حلف الفضول، وصحيفة المقاطعة في شعب أبي طالب، والنزول بجوار المطعم بن عدي، والسماح بالهجرة إلىٰ أرض الصدق والعدل لوجود ملك لا يظلم الناس عنده، وصلح الحديبية، و«وثيقة المدينة»، و«العهدة العمرية» لأهل بيت المقدس، كلها معالم رئيسة لكيفية التعامل والتعاقد والشراكة والتكامل والتعارف والتوافق مع (الآخر)، يستدعي الاجتهاد والنظر والتفكير وإيجاد الصيغ الملائمة لتعامل المسلمين مع (الآخر)، ذٰلك أن (الآخر) موجود، وأن التنوع بالعقائد والأفكار والألوان والأقوام والأجناس سنن اجتماعية وكونية لا بد من التوافق معها علىٰ صيغ وقواسم مشتركة، وأن الاعتراف بوجود (الآخر) كواقع، والتعامل معه، والتوافق معه علىٰ صيغ تعاون لا يعني إقراره علىٰ ما هو عليه، فله خياره ولا إكراه..

إن هٰذه الوثائق التي أتينا علىٰ ذكرها دليل علىٰ الفضاء الواسع للقيم الإسلامية وإنسانيتها، فضاء لا يحده الزمان ولا المكان، وإنما تحدده الرؤية القاصرة والفقه العليل والتعصب الذي يأتي ثمرة للجهل وعدم العلم؛ لأن التعصب يتناسب طرداً مع قلة العلم والمعرفة.. إن انفتاح العالم، وحقبة

العولمة، ومعاهدات الشراكة علىٰ المستويات السياسية والاقتصادية والمعلوماتية، هنا وهناك، تتطلب وجوداً أو حضوراً، ويشكل فرصاً يمكن التقاطها والإفادة منها، إذا كنا بمستوىٰ قيمنا وتراثنا وإسلامنا، وعصرنا، ذٰلك أن انتشار الإسلام وظهوره امتد تاريخياً في فترات السلم والأمن والحرية أكثر من فترات العنف والمواجهة التي لم تأت بخير، وأن مثل هٰذه المعاهدات والوثائق النبوية هي الحل الأمثل، بل والوحيد، لمعاناتنا وتفككنا وتآكل مجتمعاتنا وعدم اجتماعها علىٰ أمر جامع.

هي العلاج لمعادلة المواطنة الصعبة، العلاج للقوميات والإثنيات والأديان والطائفيات والأجناس، التي تعج بها بلاد المسلمين اليوم، حيث تغيب القواسم المشتركة والتوافق علىٰ الأمور المشتركة.

وقد يكون من المفيد اليوم الكلام عن هٰذه الوثائق، ووضعها في سياقها التاريخي المبكر، وأهميتها كعقد اجتماعي وسياسي واقتصادي ودفاعي، وإعطائها قيمتها، والنظر إليها من خلال زمنها، والصور التي تشكلت علىٰ أساسها الأمة والمجتمع والمواطنة، تلك المفاهيم والمصطلحات التي تحتاج إلىٰ الكثير من النظر والاجتهاد لنزع فتيل المواجهات وتعطيل القدرات باسم الشرع والدين.

لٰكننا نقول: ليس المهم الكلام عن السبق القانوني والسياسي والدستوري والعقد الاجتماعي غير المسبوق، بل المهم اليوم كيف تجيب هٰذه الوثائق والمعاهدات عن أسئلة الحاضر، وتمنحنا الرؤية السليمة للتعامل مع (الآخر)، ذٰلك أن الحديث عن عظمة الإنجاز المبكر والرائد، والإيغال في الماضي لمعالجة مركب النقص المترافق مع عجز الحاضر هو نوع من توبيخ النفس، وتكريس العجز عن ترجمة مثل هٰذه الوثائق والعقود والعهود، وإبصار كامل أبعادها، والاجتهاد في كيفية تنزيلها علىٰ حاضر الأمة وتصحيح صورة العهود والمواثيق والمواطنة، وصياغة مؤسسات السلم الأهلي في المجتمع، وتحقيق كرامة الإنسان، وضمان حرية اختياره، وإلحاق الرحمة به، وعدم إفساد هٰذه المعاني الإنسانية النبيلة بالاجتهادات

السقيمة، وحجر الفهم علىٰ كهانات بعينها، لتصبح من حملة الكتاب المقدس، الذي يُتلقىٰ فهمه من قبلها، وبذلك نقع بما حُذرنا منه، من تسلل علل تدين الأمم السابقة، والله يقول: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٧﴾﴾ [القمر].

إن الحاجة اليوم تشتد أكثر فأكثر، في هٰذه الحقبة التاريخية، أو اللحظة التاريخية، من محاولات عولمة العالم، وفتح أسواقه التجارية، واقتحام ساحاته الثقافية، وإسقاط الحدود والسدود الجغرافية والسياسية والسيادية، واستبدالها بالعولمة الثقافية والتجمعات الاقتصادية، وإقامة التحالفات والمعاهدات الاقتصادية والسياسية، ومحاولات بناء المشترك الإنساني، في هٰذا المناخ الثقافي السياسي الاقتصادي الاجتماعي، تشتد الحاجة إلىٰ العودة لدراسة التراث لاستلهامه وطلب إجابته عن أسئلة الحاضر ومآلات المستقبل، وخاصة السيرة، ميراث النبوة، لأنها قادرة علىٰ الإجابة عن الأسئلة وتقديم الحلول العملية وأدلة التعامل مع الإشكاليات في كل زمان ومكان.

كم نحن بحاجة اليوم إلىٰ العكوف علىٰ التراث، وعلىٰ الأخص القدر المتأتي من معرفة الوحي، من مثل: حلف الفضول، صلح الحديبية، «وثيقة المدينة»، «العهدة العمرية»، لا للتفاخر ومعالجة مركب النقص، وإنما للاجتهاد والاستنطاق والاستلهام، لتشكل لنا مدداً وحماية ودافعية، فنقدم عطاءً حضارياً إنسانياً مشتركاً، نكون به في مستوىٰ إسلامنا وعصرنا.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.



الفهرس

٤٨٣١/٢٩

الموضوع	الصفحة

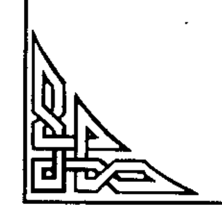
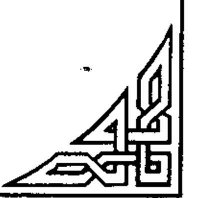
❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑




عَلَى بَصِيرَةٍ

لا إِكْرَاهَ

مِحْوَرُ رِسَالَةِ النُّبُوَّةِ

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول تعالىٰ: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ﴾

[البقرة: ٢٥٦]

٣٠/ ٤٨٣٤

لا إكراه.. محور رسالة النبوة

الحمد لله، الذي حرر بالنبوة الإنسان من الخوف، أيًا كان مصدره ونوعه، وخلصه من التسلط والتأله، ذٰلك أن معظم الشر في الحياة الإنسانية ناشئ من تسلط الإنسان علىٰ الإنسان؛ هٰذا التسلط الذي أخذ تاريخياً عناوين وأسماء وشعارات وفلسفات ومسوغات شتىٰ، وما لم يوقف هٰذا التسلط والتأله والشر وتنسخ الآلهة المزيفة وتُسترد إنسانية الإنسان بحيث يمارس حريته وإرادته وحقه في الاختيار، تبقىٰ الإشكالية قائمة وأزمة الإنسان ومعاناته مستمرة، ذٰلك أن الإشكالية الكبرىٰ أمام النبوة كانت وما تزال تتمثل في العمل علىٰ تخليص الإنسان وتحريره واسترداد كرامته وتحقيق مساواته، أو بمعنًى آخر: العمل علىٰ إخراج الناس من عبادة العباد إلىٰ عبادة الله الواحد. فالإيمان بالله الواحد أو التوحيد، يعني ـ فيما يعني ـ: مساواة الناس ووحدة الحقوق والواجبات للجميع.

وحيث إن النزوع صوب التدين فطري عند الإنسان، فالاستقراء لتاريخ الحضارة الإنسانية ينبئ بوجود مدن وتجمعات بشرية وبلدان، مهما كان حجمها، لا يوجد فيها مصانع أو مدارس أو معامل أو مستشفيات، لٰكن لم يوجد تاريخياً بلد ليس فيه معبد، لذٰلك فبالإمكان القول: بأنه لا إنسان بلا دين، بلا إله، كائن ما كان، وأن الذين ينكرون فكرة الإله أو الإيمان، إنما ينكرونها في حقيقة الأمر؛ لأنها تسوّيهم بغيرهم، وهم يريدون أن يكونوا بمثابة الآلهة، فوق غيرهم.

والصلاة والسلام علىٰ النبي الخاتم، الذي انتهت إليه النبوة، وصارت

إلىٰ رسالته أصول الرسالات السماوية جميعاً، حتىٰ أصبحت رسالته تشكل مشتركاً نبوياً إنسانياً، وأصبح المؤمن بنبوته مؤمناً بالأنبياء والأديان جميعاً، قال تعالىٰ: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ...﴾ [الأحزاب:٤٠]، وقال: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا...﴾ [الشورىٰ:١٣]، وقال: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا...﴾ [البقرة:١٣٦]..

هٰذا النبي الإنسان الذي كانت الغاية من بعثته إلحاق الرحمة بالعالمين، قال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء]، وبذٰلك كانت الرحمة بالإنسان ومَنْحُهُ حرية الإرادة والاختيار وتحقيق كرامته هي المحور الأساس للنبوة، ورسالتها التغييرية في الحياة، سعياً لاسترداد كرامة الإنسان وتوفير إرادته في الاختيار وإيقاف التسلط والتأله عليه.

فالإنسان في الإسلام مكرم بأصل الخلق، مهما كان جنسه ولونه وعرقه، أو وضعه الاجتماعي، قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِىٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴿٧٠﴾﴾ [الإسراء]، وهو مخلوق عاقل مفكر ذو رسالة وهدف، هو مخلوق مكلف مسؤول، يمتلك إرادة الفعل والكف عن الفعل (الامتناع)، يمتلك إمكانات تؤهله لوراثة الأرض والاستخلاف فيها والاضطلاع بمهمته، هو يمتلك طاقات تمكنه من بناء الحياة وإقامة العمران؛ هو بأصل كينونته مخلوق واع مختار، ليس ملاكاً مبرمجاً علىٰ فعل الخير، مسيّراً لا إرادة له، وهو في الوقت نفسه ليس شيطاناً متمرداً متربصاً بأهل الخير والحق، رسالته في الحياة شريرة، مخلوق ينزع إلىٰ الشر والكبر بإرادته واختياره الذي عهده علىٰ نفسه، قال الله تعالىٰ، حكاية عنه، في الدلالة علىٰ كبره: ﴿قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ [الأعراف:١٢، ص:٧٦]، وقال تعالىٰ في بيان مناصبته للحق وأهله: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿١٦﴾ ثُمَّ لَءَاتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ...﴾ [الأعراف]، فكانت عليه اللعنة والطرد من رحمة الله إلىٰ يوم الدين، بسبب كبره وشروره وتربصه بكل فعل خير.

أما الإنسان في الإسلام فهو بشر ـ كما أسلفنا ـ يمتلك القابليات والاستعدادات والمؤهلات لفعل الخير وفعل الشر؛ فيه فطرة الخير ونزعة

الشر، هو بشر يجري عليه الخطأ والصواب، والقوة والضعف، والنسيان، وانحلال العزم، يقع في الخطيئة، بسبب ضعفه وشهوته، ويعود عنها بنهي عقله ونداء فطرته، فيتوب ويصوّب الخلل ويكفر عن ذنبه ليستأنف حياة نظيفة، ليس ملاكاً مبرمجاً علىٰ الخير وليس شيطاناً متمحضاً لفعل الشر.

ميّزه الله بإرادة الاختيار، وزوّده بقابليات التعلم والارتقاء؛ بيَّن له طريق الخير، ورغّبه فيه، وبيَّن له طريق الشر وحذره منه؛ هداه النجدين، قال تعالىٰ: ﴿وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ۝١٠﴾ [البلد]، وجعله مسؤولاً عن اختياره، فالمسؤولية فرع الحرية، وبدون الحرية في الاختيار والفعل تصبح المسؤولية عبثاً من العبث.

وبمزية الحرية والاختيار وقابلية التعلم والقدرة علىٰ التصويب والتوبة ارتفع عن سائر المخلوقات، وكانت قابلية التعلم والإمكانية علىٰ الاختزان في الذاكرة سبباً في سجود الملائكة له وتعظيمهم إياه، قال تعالىٰ: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ...﴾ [البقرة:٣١]، ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ۝٣٤﴾ [البقرة].

هٰذا الإنسان الذي يتمتع بهٰذه الصفات والقابليات، أو المؤهلات، أصبح بالإسلام مخلوقاً ذا رسالة وهدف، وكان بذٰلك محل خطاب النبوة.

لذٰلك، فإن المطلوب من المسلم، أو إن رسالة المسلم تتمثل في الامتداد بميراث النبوة، وتصحيح وضع الإنسان، وتحريره، واسترداد إنسانيته، والسعي الدائب لبيان الرشد والإغراء به، وبيان الغي والتنفير منه، أما الخيار النهائي فيبقىٰ للإنسان، ذٰلك أن إلغاء إرادة الاختيار هو إلغاء لإنسانية الإنسان وإسقاط لكرامته التي قررها الخالق، حتىٰ إننا نقدر أن الجهاد والمجاهدة في الإسلام، بكل أبعادها، إنما شرعت لدرء الفتنة والحيلولة دون ممارسة الإكراه، قال تعالىٰ: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [البقرة:١٩٣، الأنفال:٣٩]، والفتنة في أدق مدلولاتها ومفهوماتها: إكراه الإنسان علىٰ ما لم يختره أو يقتنع به، ومنعه من حقه في حرية الاختيار، وفي ذٰلك إعدام لإنسانيته؛ وإلغاء إنسانيته أشد وأخطر، من الناحية العملية والنفسية،

من إعدام جسده وإنهاء حياته، يقول تعالىٰ: ﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِۗ﴾ [البقرة:٢١٧].

لذٰلك قرر الفقهاء: أن القتال إنما يكون للحرابة ودفع الظلم والبغي - لا مجرد عدم الإيمان بالإسلام - وتحرير الناس من الطغيان. وتخليصهم من الفتنة، واسترداد إنسانية الإنسان، وتحقيق حرية الاختيار، وتأمين المناخ لتأمين حرية دعوة النبوة وامتدادها وإزالة العقبات عن طريق بيان الرشد من الغي.

نعاود القول: بأن رسالة المسلم، تتمحور حول العمل علىٰ معاودة بناء الفرد المسلم الحر المختار، وإخراج الأمة المسلمة وريثة النبوة، واسترداد خيريتها، وتمكينها من الاضطلاع برسالتها في إيصال عطاء الوحي للناس جميعاً، وتحريرهم بها، وتحقيق كرامة الإنسان في توفير حرية الاختيار والمعتقد، وإلحاق الرحمة بالعالمين؛ في إشاعة العدل ومدافعة الظلم والفساد والعدوان، وتقرير سنن التنوع، والاعتراف بحقيقة الاختلاف بين البشر، يقول تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةًۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾﴾ [هود]، وأن لكلٍّ وجهة هو موليها، وإبراز القيم القرآنية وبيانها النبوي، واسترداد دورها في تأسيس وتأصيل المشترك الإنساني، والتركيز علىٰ القواسم المشتركة بين بني البشر، والتحول من هدر الطاقات والإمكانات والجهود في الحروب والنزاعات إلىٰ تأسيس وتأصيل ثقافة التعايش والتفاهم والتعاون والحوار انطلاقاً من قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ﴾ [الحجرات:١٣]، لأن الحرية وتأمين فرص التواصل والحوار يشكل المناخ الأنسب لامتداد رسالة النبوة وتوفير الشروط المناسبة للتفكير السليم، بحيث يتحول التنوع والاختلاف من نقمة إلىٰ نعمة، وعطاءٍ، وإغناءٍ للمسيرة الإنسانية.

فالإنسان أخو الإنسان في الإسلام، أَحَبَّ أم كَرِهَ، وليس الإنسان ذئب الإنسان كما ذهبت إلىٰ ذٰلك الفلسفات العنصرية والفاشية، التي ما تزال تشكل المرجعية للكثير من الأحزاب والجماعات المتطرفة والإدارات السياسية في عالِم اليوم، التي تسعىٰ للهيمنة والبغي.

ذٰلك أن الناس في الإسلام منحدرون من أصل واحد، وأن سنة التنوع هي سنة الخلق، وأن الاختلاف المناخي والجغرافي والديموغرافي والقومي والعرقي والديني هو الطريق إلىٰ التعاون والتكامل والتعارف والتحاور والتعايش، إذ يستحيل عقلاً وواقعاً أن يكون البشر بطبائعهم نسخة مكررة عن بعضهم، لأن في ذٰلك استحالة الحياة، وتعطل الإرادات، وتوقف العمران: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾﴾ [هود].

ـ حرية التفكير والاجتهاد:

وبالإمكان القول: إن من أولىٰ استحقاقات حرية الاختيار عدم الحجر علىٰ العقل والمعرفة والنظر والحيلولة دون التفاكر والتثاقف والاستدلال والتبين والمقاربة والمقارنة والمفاضلة، وتمكين الإنسان من التفكير الذي يسبق الفعل، لذٰلك فقد يكون من اللوازم أو النتائج المنطقية لحرية الاختيار، في إطار المسألة الفكرية، أو المسألة الثقافية بشكل عام، فتح باب الاجتهاد والتجديد علىٰ مصراعيه، بعد هٰذا التبعثر والشتات وما انتهىٰ إليه من تفريق الدين وغياب المشترك الإنساني كثمرة لإغلاق أبواب التفكير وانسداد أقنية التواصل والانغلاق علىٰ الذات (تفرق التدين أو الرؤية البشرية في التعامل مع القيم) وتفرق الأمة إلىٰ أمم وطوائف وأميمات، حتىٰ علىٰ مستوىٰ (الذات)، وقيام الحواجز النفسية والجدران السميكة، والتمترس في حصون فكرية وهمية، وإلغاء قنوات التواصل والحوار، والتوهم بأن خارطة النبوة والعالم يمكن أن تختزل في الطائفة أو المذهب أو الجماعة أو الحزب، الأمر الذي سوف يؤدي إلىٰ ضمور القاعدة المشتركة والافتقار إلىٰ الأبجدية الصحيحة لقراءة الواقع وكيفية التعامل مع (الذات) و(الآخر).

لقد أصبح لكلٍّ أبجديته ورؤيته، بل لعلنا نستطيع القول: لقد أصبح لكلٍّ فهمه، قرآنه وسننه، نتيجة لغياب الحوار والتفاكر، حيث يغيب عن الساحة، أو يكاد، القدر المطلوب من العلماء العدول، الذين يضطلعون بمهمة التصويب وكسر الحواجز وبيان الأمر الجامع، وتسديد مسيرة الأمة،

ونفي الغلو والتحريف والتأويل لقيم الكتاب والسنة، الذين يعتبرون حديث الرسول ﷺ: **«يحمل هٰذا العلم من كل خلف عدُولُه، ينفون عنه تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، وتحريف الغالين»**(١)، تكليفاً ومسؤولية تجديد، وليس إخباراً فقط.

إن ديمومة الاجتهاد والتجديد والتجدد والتفاكر والمثاقفة والمدارسة، في ضوء المتغيرات المستمرة، دليل خلود النبوة الخاتمة، وحيويتها وقدرتها علىٰ الإنتاج، وهو الروح السارية في الأمة، والإيقاف لهٰذه الروح يعني: الموت والتشرذم والتقطع وانطفاء الفاعلية ومحاصرة الخلود، والسقوط في فخاخ التقليد والجمود والغيبوبة الحضارية، وأولاً وقبل كل شيء عدم استشعار المسؤولية الشرعية التقصيرية أمام الله سبحانه وتعالىٰ، يقول تعالىٰ: ﴿...وَقَطَّعْنَٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أُمَمًا مِّنْهُمُ ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الأعراف: ١٦٨].

إن الواقع المتغير في كل لحظة، ولا أقول كل يوم أو شهر، وهٰذا التسارع علىٰ مستوىٰ (الذات) و(الآخر)، وما نلاحظه من طي مسافة الزمان والمكان، وسقوط الحدود والسدود، يتطلب التجديد في الرؤية، و«الدينامية» والاجتهاد في استمرار تنزيل القيم الإسلامية علىٰ الواقع المتغير، وحسن التقدير للمستجدات: **«لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّىٰ يَتَقَارَبَ الزَّمَانُ، فَتَكُونُ السَّنَةُ كَالشَّهْرِ، وَالشَّهْرُ كَالجُمُعَةِ، وَتَكُونُ الجُمُعَةُ كَاليَوْمِ، وَيَكُونُ اليَوْمُ كَالسَّاعَةِ، وَتَكُونُ السَّاعَةُ كَالضَّرَمَةِ بِالنَّار»**(٢).

إن المفاعلة الداخلية بين عناصر الأمة، في مستوياتها المتعددة والمتنوعة، أو التفاعل والفاعلية علىٰ مستوىٰ (الذات) و(الآخر)، سوف يرافقها ويدخلها ويداخلها الكثير من اجتهادات هزيلة يدفع إليها التغيير والتسارع والتحديات، وسوف تحمل الغث والسمين، الأمر الذي يتطلب اليقظة الدائمة والوعي المحيط الذي يثمر استمرار النقد والغربلة والتقويم

---

(١) أخرجه البيهقي.

(٢) أخرجه الترمذي.

بقيم الكتاب والسنة، وهو المهمة المنوطة بالعلماء العدول، الذين يؤطرون المسيرة ويعيدون الأمر إلىٰ نصابه، ذٰلك أن قضية إيقاف الاجتهاد والإنتاج الفكري والانسحاب من الساحة وإحداث فراغات، يمتد بها (الآخر)، بحجة سد ذريعة الخوف من العبث بأحكام الدين، أصبح أمراً خطيراً.

فالعملية الفكرية تأبىٰ بطبيعتها أن تُلغىٰ أو تُوقف بقرار إداري أو بقوة قسرية، لأن ذٰلك إلغاءٌ لعقل الإنسان الذي ميّزه الله به، وإنما تبنىٰ وتتجدد بالعمل علىٰ إعادة بناء جسم الأمة ونسيجها الفكري والثقافي من قبل العلماء العدول، الذين يحمون روحها من الغلو والتطرف، ويعالجون إصاباتها، ويضمنون استمرار فاعليتها، ويضعون الأوعية الشرعية لحركتها، ويكسرون قيود الجمود والتقليد أو الجنوح والمغالاة والفهوم السقيمة والتحريفات المغرضة والفتاوىٰ الرخيصة، سواء أكانت فتاوىٰ تسويغ سلطان الحاكم أوكانت فتاوىٰ خطف سلطان الشارع.

لذٰلك يمكن أن نقول: إن هدف هٰذه الرسالة الأساس هو المساهمة في بناء «**رؤية ثقافية معاصرة**» قادرة علىٰ تجديد قراءة القيم في الكتاب والسنة بأبجدية صحيحة، من خلال فقه الواقع، والرؤية المبصرة لكيفية التعامل معه بكل مكوناته واستطاعاته وعلاقاته، وتفاعلاته علىٰ مستوىٰ (الذات) و(الآخر)، وفك القيود المضروبة علىٰ القيم الإسلامية والانطلاق بها صوب الإنسانية جميعاً، والحيلولة دون تشويهها.

إن بناء هٰذه الأبجدية أصبح من الضروريات الشرعية لتشكيل قراءة تكون قادرة أيضاً علىٰ تحديد مواطن الإصابة، والتعرف إلىٰ أسبابها من خلال قيم ومعايير الكتاب والسنة، واستيعاب التراث الفكري للنبوة بشكل عام، والنبوة الخاتمة بشكل أخص، في كيفية التعامل معها، واكتشاف ما لحق بذٰلك من الخطأ والصواب في هٰذا التاريخ الطويل، ومن ثم تحديد الموقع الصحيح والتكليف الشرعي والاجتهاد في اختيار الحكم الملائم والمناسب للتعامل مع هٰذا الواقع، في ضوء الاستطاعات المتوفرة والظروف المحيطة، بعيداً عن الأمنيات التي تستدعي الكثير من المجازفات وتنتهي

بهدر الطاقات، وبذلك تزداد الأمة تخلفاً وتراجعاً وعجزاً عن توظيف إمكاناتها إن لم نقل تنميتها والارتقاء بها لتحقيق قدر أكبر من العطاء.

فإذا تمكّنا، في ضوء هذه الأبجدية، أن نفقه حدود التكليف المنوط بالوسع والاستطاعة، وأنه لا يكلف الله نفساً إلا وسعها، استوينا على الطريق السليم والإنجاز المقدور، واستردنا حالة التوازن وانضباط النسب في بناء العمل والاطمئنان إلى استمراره، وعدم الوقوع في المجازفات ودخول المعارك غير المحسوبة والسقوط فريسة لذهنية الاستسهال والتمني أو ذهنية الاستحالة والعجز في المقابل.

إن امتلاك المؤهلات من التخصصات المعرفية المتنوعة التي تمكن من فقه الواقع، والتعرف إلى مكوناته واستطاعاته، والمقارنة بينه وبين مسيرة التاريخ والتراث الغني لهذه الأمة، لا يتحقق من خلال ذهنية الخُطب والتحشيد الكلامي، والتفكير باللسان، أو بعض المجازفات التي يُعتذر لها بالنوايا الحسنة، وإنما من خلال الخبرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية... إلخ، التي تبني النخبة، التي تعبِّر بعقلها وتتفاعل مع الأمة لتتمكن من الإنجاز، بحيث نصل إلى المعادلة السليمة في بناء حضاري من إنتاج النخبة وإنجاز الأمة.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

عالمية الخطاب.. وإنسانية الرسالة

إن الحقيقة التي لا بد من التأكيد عليها، لما يترتب عليها من استحقاقات، أن الخطاب الإسلامي في القرآن والسنة اتسم بأنه خطاب للناس جميعاً، يقول تعالىٰ: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف:١٥٨]، ويقول تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ:٢٨]، ويقول تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء].

ولم تكن هٰذه السمة: «**عالمية الخطاب، وإنسانية الرسالة**» سمة نظرية فلسفية، أو دعوة مثالية خيالية عصية علىٰ التطبيق، وإنما تجلت عملياً وتجسدت في مجال الدعوة والحركة والاستجابة، حتىٰ لقد جاءت الحضارة الإسلامية، التي هي نتاج خطاب الإسلام، جاءت عالمية تشكل مشتركاً إنسانياً ساهمت به كل العروق والأجناس والألوان والطبقات، لدرجة يصعب معها، إذا تجاوزنا اللغة، أن ننسبها إلىٰ شعب أو أمة أو فترة تاريخية معينة، ففيها كل الألوان والأجناس والأعراق والطبقات الاجتماعية والجغرافيا والإنجاز الحضاري.

هٰذا إضافة إلىٰ رصيدها التاريخي بما حملته من أصول الرسالات السماوية جميعاً، وبعدها المستقبلي بما تتميز به من الخاتمية وملامح الرؤية المستقبلية، الأمر الذي يجعل من الإسلام، علىٰ مستوىٰ النظرية والتطبيق والتنزيل، مشتركاً إنسانياً يُنتج أخوة إنسانية، وتكاملاً نوعياً، ويحقق انسجاماً اجتماعياً، ويضيّق من احتمالات المواجهات.

فالإسلام دين الأنبياء جميعاً، والتاريخ الإسلامي تاريخ النبوة في كل مراحلها، وتاريخ الإنسانية في كل مراحل تعاطيها مع النبوة، سلباً أو إيجاباً.

لذلك ذهب بعض العلماء إلىٰ القول: بأن العالم جميعه يشكل أمة سيدنا محمد، الرسول الخاتم ﷺ، سواء في ذلك من أسلم وآمن واستجاب، واصطلح علىٰ تسميته «أمة الإجابة» ومن لا يزال علىٰ عدم الإيمان والاستجابة، والذي اصطلح علىٰ تسميته بـ«أمة الدعوة»، أي محل الدعوة ومجال فعلها ورسالتها الدائب. وبذلك يكون العالم جميعه هو أمة النبي الخاتم، وهٰذا يعني - فيما يعني -: تجنب النزاع والمواجهة بالنسبة للرؤية الإسلامية؛ لأن ذلك يشكل سدًّا وعائقاً أمام توصيل الإسلام ونشر الدعوة في الأرض، ويحول دون امتداد الحوار والتفاهم والتقارب، وتحريك القابليات، وإثارة الاهتمامات، وتحضير المناخ المناسب لتقديم حقائق الإسلام وبيان دورها في استرداد كرامة الإنسان وتحقيق حريته، وربطه بخالق البشر، وتحريره من تأله المخلوقين، كائنين من كانوا، ذلك أن مسؤولية المسلم الإنسانية والعالمية هي إخراج الناس من عبادة... أو إن شئت فقل: عبودية العباد إلىٰ عبادة وعبودية الله الواحد، الذي يستوي الناس أمامه دون وساطة من أحد، يمكن أن يتخذ من هٰذه الوساطة والكهانة الدينية جسراً للتسلط، وبذلك فقد وضع الإسلام الناس علىٰ مساواة ومستوًى واحد وكأنهم يعيشون علىٰ مائدة مستديرة يتساوىٰ عليها الجميع في الحقوق والواجبات.

وهنا قد يتطلب الأمر إيضاح بعض المصطلحات الفكرية والفقهية التراثية في محاولة للمقاربة مع مقننات القانون الدولي اليوم، الذي يتحدث عن سيادة الدول وحدودها الدولية، ومواقفها، والعلاقات فيما بينها، ويأتي في مقدمة ذلك:

- مصطلح **«دار الإسلام»**: حيث يعني - فيما يعني -: الأرض التي تنتظمها أحكام الإسلام، وتطبق فيها الشريعة الإسلامية، ويقيم فيها أناس يؤمنون بالقيم الإسلامية ويحاولون تطبيقها في الواقع؛ فالأرض والدار هي

المحل والجغرافيا، والناس هم القاعدة البشرية التي تشكل جمهور المؤمنين، وهٰذا لا يعني، ولم يعن تاريخياً، أن كل من دخل واستوطن في ما اصطلح عليه «بدار الإسلام» هم مسلمون فقط، بل هم مسلمون بغالبيتهم إلىٰ جانب غير مسلمين من المعاهدين الذين لهم عباداتهم ومعابدهم وحياتهم الخاصة، علماً بأن قيم الإسلام ليس لها أرض، وأمة الإسلام ليس لها جغرافيا، والإسلام أوّل من دعا إلىٰ المواطن العالمي في أمة الإسلام، فأرضها الدنيا كلها، وليست حكراً علىٰ مجموعة بشرية، فكل الناس محل للخطاب والاستجابة، لٰكن هٰذا المصطلح نوع من التنظيم الواقعي أو القراءة للواقع القائم.

- مصطلح «**دار الحرب**»: وهو يعني - فيما يعني -: البلاد التي تصر علىٰ الاعتداء والمواجهة ومحاربة المسلمين وعدم توقيع معاهدة معهم، وهي الدار التي لا بد من استمرار التنبه لاعتداءاتها والإعداد لحماية دار الإسلام منها، ذٰلك أن «دار الإسلام» دار سلام وأمان، يقول تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدْخُلُواْ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ [البقرة:٢٠٨]، ﴿وَقَٰتِلُواْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿١٩٠﴾﴾ [البقرة]، ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُواْ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴿٣٩﴾﴾ [الحج]، فالحرب في الإسلام إنما شرعت لرد الاعتداء وحماية الدعوة وإلغاء الظلم وتحرير الإنسان، فإذا تحول القتال إلىٰ اعتداء فهو شر وعمل شيطاني ومحاصرة للدعوة وتعويق لمسيرتها.

- «**الدار المعاهدة**»: وهي التي ارتبطت بعهد أمان وسلام مع المسلمين، بحيث يعتبر الإسلام أن الوفاء بهٰذا العهد هو دين لا يجوز التفريط فيه والغدر بالمعاهدة، قال تعالىٰ: ﴿وَأَوْفُواْ بِٱلْعَهْدِ إِنَّ ٱلْعَهْدَ كَانَ مَسْـُٔولًا ﴿٣٤﴾﴾ [الإسراء]، وقال تعالىٰ: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ فَمَا ٱسْتَقَٰمُواْ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُواْ لَهُمْ﴾ [التوبة:٧].

وإشكالية السلم والحرب في الإسلام قد لا يتسع المجال لأن نعرض لها بالإحاطة المطلوبة، لأن ذٰلك يتطلب بحثاً مستقلاً، لٰكن حسبنا أن نقول

هنا: إن الأصل في الإسلام السلم والسلام، وإن غاية ما يتسم به المجتمع المثالي، الذي ينشده الإسلام، الأمن الغذائي والسلم السياسي والعدل الاجتماعي، يقول تعالىٰ: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ ۝٣ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ۝٤﴾ [قريش]، ولعل مصطلح «الإسلام» مشتق من السلم والسلام، والإيمان من الأمانة والأمان، وإن خطاب التكليف للمسلمين جميعاً أو للمؤمنين جميعاً أن ينزعوا إلىٰ السلم، أن يدخلوا في السلم؛ لأن السلم والأمن هو الأصل، وهو الأمر الذي جاء الإسلام به وله.. وحتىٰ لو أتيحت فرصة السلام علىٰ أرض المعركة وأثناءها، دون النظر إلىٰ احتمالات التفوق والغلبة، والدخول في نوايا الأعداء، يؤكد الإسلام الجنوح إلىٰ السلم؛ لأن عواقبه خيرٌ وإن كان في نتائجه القريبة بعض الإيلام، يقول تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ [البقرة:٢٠٨]، لأن السلم من الرحمٰن، والاعتداء والحرب والعنف والغضب من الشيطان، يقول تعالىٰ: ﴿وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٦١].

ونلمح هنا من كلمة ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ منح الاطمئنان في الإقدام علىٰ العملية السلمية بدون تخوف من النتائج، يقول تعالىٰ: ﴿وَإِن يُرِيدُوا أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ ۝٦٢﴾ [الأنفال]، ويقول: ﴿وَإِن يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِن قَبْلُ فَأَمْكَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأنفال: ٧١]، هٰذا إضافة إلىٰ أن الاستقراء التاريخي يؤكد أن النتائج لحالات السلم كانت دائماً لصالح الإسلام وقيمه؛ لأنه يمتلك الفكرة المقنعة، والدعوة المؤثرة، والحقيقة الفطرية، وأنه انتشر بالحجة والدليل لا بالقوة والإكراه؛ انتشر بقوة الثقافة لا بثقافة القوة؛ وأن مشروعية الحرب في الإسلام جاءت استثناءً لرد الاعتداء ودفع الظلم عن كرامة وحرية الإنسان، وتحرير الأرض، المترافق مع النهي عن الاعتداء، وتحقيق أمن الإنسان حتىٰ ولو كان مشركاً، يقول تعالىٰ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾ *[التوبة:٦]، فقد يتحول الجهاد للدفاع عن مشرك يطلب الأمان.*

إن الجهاد، إنما شرع في الإسلام ـ كما أسلفنا ـ لدفع العدوان وتحقيق حرية الاختيار وإزالة العوائق من طريق حرية الاختيار والتخلية بين الإنسان وما يريد؛ لأن العقيدة والإيمان مقرهما القلب، ولا سلطان لأحد عليه، والإيمان هو ثمرة للنظر والتدبر والتبين والاستدلال والوعي، ولذلك فلا سلطان لأحد على القلب والعقل إلا سلطان الدليل؛ والإكراه إنما يضع أقنعة مزيفة تنتقص من كرامة الإنسان وحريته، وينتج منافقين ويمكّن لمناخ النفاق والانتهازية، ولا يصنع قناعات.

وحرية الاختيار والتدين هي أسمى وأرقى أنواع الحريات والخيارات، وهي بطبيعتها تأبى الإكراه والإجبار، لذلك كان شعار الإسلام الكبير: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ﴾، وكان من تأديب الله لنبيه ﷺ، الذي يمتلك الحقيقة، ويحرص على اعتناقها من الناس، ويرى فيها نجاتهم ـ «**أدبني ربي فأحسن تأديبي**» ـ قوله تعالى مخاطباً نبيه: ﴿لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ ﴿٢٢﴾﴾ [الغاشية]، ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِجَبَّارٍۖ فَذَكِّرۡ بِٱلۡقُرۡءَانِ...﴾ [ق:٤٥]، ﴿وَمَا جَعَلۡنَٰكَ عَلَيۡهِمۡ حَفِيظٗاۖ﴾ [الأنعام:١٠٧]، ومستنكراً ما يمكن ويحتمل أن يقع من عمليات الإكراه: ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًاۚ أَفَأَنتَ تُكۡرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ ﴿٩٩﴾﴾ [يونس]، ومبيناً أن رسالة النبوة وسبب نجاحها هي البلاغ، ووظيفتها تحقيق حرية الاختيار، يقول تعالى: ﴿أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ﴿٩٢﴾﴾ [المائدة]، ﴿فَإِنَّمَا عَلَيۡكَ ٱلۡبَلَٰغُۗ﴾ [آل عمران:٢٠]، حتى لو تولى الناس وأعرضوا: ﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا عَلَيۡكَ ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ﴿٨٢﴾﴾ [النحل]، ﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَقُلۡ حَسۡبِيَ ٱللَّهُ...﴾ [التوبة:١٢٩]، وقوله: ﴿فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا هُمۡ فِي شِقَاقٖۖ فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ﴾ [البقرة:١٣٧].

وإذا كانت المسؤولية والحساب هي فرع الحرية وإرادة الاختيار، فكيف يسوغ عقلاً وشرعاً أن يُسأل الإنسان ويُعاقب عن أعمال ليست من اختياره؟

ولذلك نقول مرة تلو المرة: إن الجهاد إنما شرع لا لترويع الناس وإلغاء حياتهم، وإنما لنفي روعهم وتحقيق أمنهم وحماية حياتهم، ولا

لإجبار الناس علىٰ الإسلام وإنما لتحقيق حرية الاختيار ونسخ الآلهة والتسلط، والتخلية بين الإنسان وما يريد، قال تعالىٰ: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ﴾ [البقرة:١٩٣]، لذٰلك لا وجه للجهاد والمواجهة، حتىٰ ولو توفرت شروطه الشكلية، في مجتمع تُتاح فيه حرية الاعتقاد وممارسة الدعوة والعبادة؛ لأن ذٰلك سوف يتحول إلىٰ نوع من العبث في فرص الحرية ومن ثم الحرمان منها، وتبرز فئة هي أقدر علىٰ الهدم والتدمير منها علىٰ البناء والتعمير، هٰذا إضافة إلىٰ عدم جواز مقاتلة المسالمين من المشركين، يقول تعالىٰ: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾ [الممتحنة:٨]، ذٰلك أن البر والقسط للمسالمين، حتىٰ ولو كانوا كفاراً، من استحقاقات عقيدة المسلم.

ذٰلك أن التنوع الإيماني، أو التنوع الديني، هو سنة من سنن الله في الخلق، ومحاولة إجبار الناس علىٰ دين واحد أو عقيدة واحدة، هو نوع من المكابرة ومعاندة الفطرة وتجاوز السنن الطبيعية في الأنفس، بل لعله معارضة لمشيئة الله وأمره، إذ ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴿٩٩﴾﴾ [يونس]، ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾﴾ [هود].

والاعتراف بهٰذا التنوع هو نوع من الإيمان بالله، الذي خلق وفطر الناس عليه؛ والاعتراف به نوع من الاستجابة لأمره وشرعه؛ وإيجاد الصيغ للتعامل معه في ضوء هٰذا الاعتراف من الحوار وعدم المواجهة والإكراه هو تكليف شرعي، لذٰلك أعقب الله تعالىٰ تقرير هٰذه السنة بقوله: ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾، ذٰلك أن (الإكراه) هو نوع من الحيدة عن تعاليم الدين الصحيحة.

وأكثر من ذٰلك نقول: إن قوله تعالىٰ: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ﴾ [البقرة:٢٥٦] يقتضي أن التزام عدم (الإكراه) هو استجابة لنهي الله تعالىٰ وطاعة له توجب الثواب، وأن ممارسة (الإكراه) والإجبار هي خروج عن أوامر الله ونواهيه يوجب العقاب.

لكن قد تكون الإشكالية اليوم في ألوان وصور التدين المغشوش، الذي يجيء ثمرة للجهل، الذي يورث العبث بالأحكام الشرعية ومحاولة تطويعها للرغبات والأهواء البشرية، وإجراء عملية النسخ لبعض الآيات والأحاديث وتعطيلها باسم ذٰلك، علىٰ الرغم من أنها من مقاصد الدين، ولا ندري كيف يمكن أن تعيش قيم دينية وتنتشر علىٰ الكُره والإكراه والمواجهة والعدوان والتنكر لسنن الله تعالىٰ في الأنفس والآفاق، التي جاءت بالتنوع العضوي والنفسي والكوني؟

وقد لا نأتي بجديد إذا قلنا: بأن الإسلام انتشر بقوة مبادئه وفطريتها، وإن معظم أنحاء العالم الإسلامي لم يصلها الفتح الإسلامي، وإنه علىٰ الرغم من ضعف المسلمين وعجزهم اليوم، فلا يزال الإسلام يمتد وينتشر في العالم، من أدناه في السلّم الحضاري إلىٰ أعلاه في الرقي المادي، الأمر الذي يؤكد خلود الإسلام واستجابته للمتغيرات وذٰلك بتقديم الرؤىٰ والحلول المناسبة لكل الأحوال الحضارية والإنسانية وإمكاناته الذاتية في الانتشار؛ وإن المعوقات دون انتشاره قد تكون بسببٍ من المسلمين أنفسهم، الذين يقدمون النماذج المشوهة والوسائل المعطوبة، التي تنفر من الإسلام كل الذين يعجزون عن تجاوز الصورة إلىٰ الحقيقة، فالعالم اليوم يحتاج إلىٰ النماذج التي تثير الاقتداء.

ولعلنا نقول هنا: إن خصوم الإسلام الأذكياء هم الحريصون اليوم علىٰ تشويه صورة الإسلام والمسلمين، والقيام بالاستفزاز الذي يؤدي إلىٰ صناعة التطرف والغلو وتوفير أسبابه في محاولة لإظهاره بصورة المواجهة والتدمير والإرهاب والترويع وإقصاء (الآخر) وإكراهه علىٰ ما يعتقدون، في محاولة لإقامة حاجز نفسي بين الإسلام والإيمان به، حتىٰ لنكاد نقول:

إن الكثير من عمليات الغلو والتطرف والخروج واللجوء إلىٰ السلاح والمواجهة بدل الحوار والمجادلة إنما يقع في إطار ردود الفعل وليس في إطار الفعل المختار ابتداءً.. إنما أحرجوهم فأخرجوهم، كما يقال.

فالقهر، والفقر، والهيمنة، والاستبداد السياسي، والاغتصاب للفكر

والإنسان والأرض، والإذلال، والتحدي، والاستعمار، واللجوء إلىٰ القوة لإجبار الناس علىٰ ما لا يريدون، ومحاولة اقتلاع الإسلام باسم تجفيف منابع التطرف، ومساواة الإسلام بالإرهاب، أعطىٰ المسوغ، وكان السبب الأساس لما يعاني عالم المسلمين من اضطراب واختلال ولجوءٍ إلىٰ القوة والمواجهة.

إن الادعاء بالعمل علىٰ تجفيف المنابع لمعالجة الإرهاب لم يترافق مع تقديم البدائل الإسلامية المعتدلة، الأمر الذي قد يسمح بتصديق الادعاء، وإنما كان الهدف غير المعلن هو اقتلاع الإسلام من نفوس أبنائه؛ لأن الإسلام في نظرهم يساوي الإرهاب، الأمر الذي مكّن لتيارات العنف، وجعل صوتها هو الأعلىٰ، فكان ادعاءً ظاهره فيه الرحمة وباطنه من قِبَله العذاب.

وهٰذا لا يعني تسويغ العنف والإرهاب، لأن ذٰلك غير مشروع، ومرفوض كفعل وكرد فعل، مهما كانت أسبابه ومسوغاته، ويبقىٰ العلاج الناجع للعنف يتطلب دراسة الأسباب ومعالجتها وعدم الاكتفاء بمعالجة الآثار والحل الأمني.

إن الاعتراف (بالآخر)، والتعامل معه، وإيجاد الصيغ المشتركة للعمل تحت شعار قوله تعالىٰ: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف:٢٩]، وقوله تعالىٰ: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ۝٦﴾ [الكافرون]، كان نهج الرسول ﷺ، محل الاقتداء، في سيرته، التي استوعبت مسيرة الحياة، بكل قضاياها وإشكالياتها، لكن الإصابة اليوم في منهج الاقتداء، وامتلاك البصيرة علىٰ وضع الحاضر في موضعه الصحيح من مسيرة السيرة، وتحديد موضع الاقتداء بدقة، بعيداً عن الهوج والرايات العَمِّيَّة والالتباس، والخروج من دائرة الفعل إلىٰ الوقوع في رد الفعل، واستحكام الفكر الدفاعي، الذي غالباً ما يمتلك زمامه العدو، وعدم التبصر في الأمور الملتبسة ومعرفة حقيقتها قبل الإقدام عليها، أو بمعنًى آخر التحول من القتال حتىٰ لا تكون فتنة، إلىٰ القتال حتىٰ تكون فتنة أو كما عبر عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، عندما ندب للخروج والقتال.

فقد أخرج البخاري، في كتاب تفسير القرآن، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ، أَتَاهُ رَجُلانِ فِي فِتْنَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ فَقَالا: (إِنَّ النَّاسَ صَنَعُوا وَأَنْتَ ابْنُ عُمَرَ وَصَاحِبُ النَّبِيِّ ﷺ فَمَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَخْرُجَ؟ فَقَالَ: يَمْنَعُنِي أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ دَمَ أَخِي.. فَقَالا: أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾؟ فَقَالَ: **قَاتَلْنَا حَتَّىٰ لَمْ تَكُنْ فِتْنَةٌ وَكَانَ الدِّينُ لِلَّهِ، وَأَنْتُمْ تُرِيدُونَ أَنْ تُقَاتِلُوا حَتَّىٰ تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِغَيْرِ اللَّهِ**).

لذٰلك فالأمر خطير، والبصيرة مطلوبة، ولا يكفي في مثل هٰذا الموضوع الخطير الاعتذار له بالنوايا الحسنة، فالنيه الحسنة هي النية المبصرة التي تتحرىٰ الصواب.



السيرة دليل التعامل مع الحياة

إن السيرة، التي تعتبر مرحلة بناء الأنموذج، الذي أتىٰ علىٰ أصول الحياة جميعاً، تعتبر دليلاً لكيفية التعامل مع حياة الناس، في كل الظروف والأحوال، وتنزيل قيم القرآن والسنة عليها؛ وهي كالمنجم الغني بالخامات الثمينة، وهٰذه الخامات تتطلب البراعة والاجتهاد في تصنيعها وتحويلها إلىٰ أوعية للحركة وتقديم الحلول لكل النوازل التي ترافق تطورات الحياة.

ولعل المساحات الكبيرة التي قدمتها السيرة للتعامل مع (الآخر) بشتىٰ أنواع التعامل من التصالح والتسالم والتحارب والتحاور والتعاهد والتعاقد والتصالح والتحالف والتعايش والمواجهة، تحتل جزءاً مهماً من حوادث السيرة، وإن كان الكثير من المسلمين قد غفل عنه أو عن الإفادة منه والاقتداء به، بسبب عقلية التخلف، وما نتج عنها من التعطيل والنسخ... إلخ، حيث أسباب التخلف ونتائجه انعكست علىٰ الفهم السليم المتوازن للسيرة والتعاطي معها بشكل عام.

وقد تبدو الحاجة أكثر إلحاحاً اليوم، في حقبة الانفتاح العالمي واختزال الزمان والمكان واستحقاقات حقبة العولمة، التي فتحت علينا كل شيء، في الوقت الذي فتحت لنا كل شيء، من معاهدات وتحالفات وحوارات وتعاقدات، حيث لم يعد التعامل مع (الآخر) خياراً، وحيث أصبح العالم أمة واحدة وقرية واحدة، الأمر الذي يدعو إلىٰ استلهام فترة السيرة وعطائها في كل المجالات، حتىٰ تشكل لنا أدلة عمل وإشارات هادية علىٰ الطريق الطويل.

فالرسول ﷺ خاطب وراسل ملوك الدول وأمراءها؛

وأذن لأصحابه في مرحلة معينة بالهجرة إلىٰ أرض الحبشة (حكم غير إسلامي)، لأنها أرض الصدق والعدل، وأن فيها ملكاً لا يظلم الناس عنده؛

ونزل بعد العودة من الطائف، في رحلة الشدة الشديدة، بجوار المطعم بن عدي، ولمَّا يكن مسلماً[1].

وشاركه في شعب أبي طالب المحاصر غير المؤمنين من أصحابه، إذ لما أجمعت قريش علىٰ أن يقتلوا رسول الله ﷺ، وبلغ ذٰلك أبا طالب، جمع بني هاشم وبني المطلب، فأدخلوا رسول الله ﷺ شِعْبهم ومنعوه ممن أراد قتله، فأجابوه إلىٰ ذٰلك، حتىٰ كفارهم فعلوا ذٰلك، حمية علىٰ عادة الجاهلية (الإفادة من الروابط القبلية) يقول تعالىٰ: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَكَ﴾[2] [هود: ٩١]؛

وحضر حلفاً في الجاهلية، وكان له من العمر عشرين عاماً، كما تروي بعض كتب السيرة في دار عبد الله بن جدعان في مكة، حيث تعاقد أهلها أن لا يبقىٰ في مكة مظلوماً إلا وترد إليه ظلامته، وبارك ذٰلك العمل في الإسلام، وقال: «**لو دعيت إلىٰ مثله في الإسلام لأجبت**»، لأنه يحقق مقاصد الدين ولو لم يكن قد تحقق ذٰلك علىٰ يديه؛ روىٰ الحميدي أن رسول الله ﷺ قال: «**لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلفاً لو دعيت به في الإسلام لأجبت، تحالفوا أن يردوا الفضول علىٰ أهلها وألا يعز ظالم مظلوماً**»[3].

وعاهد قريشاً في صلح الحديبية، وسمي ذٰلك «الفتح المبين»، ودخلت في حلفه خزاعة، وكانت علىٰ الكفر: «فتواثبت خزاعة فقالوا: نحن مع عقد رسول الله ﷺ وعهده»، فالمعاهدة مع غير مسلمين، والتحالف مع

(١) ابن هشام، «السير والمغازي»، (٢/ ٢٤).

(٢) ابن هشام، «السير والمغازي»، (١/ ٤٣٠)

(٣) ابن كثير، «البداية والنهاية»، (٢/ ٣١٥).

غير مسلمين أيضاً، حيث دخلت بنو بكر، في حلف قريش: «وتواثبت بنو بكر فقالوا: نحن في عقد قريش وعهدهم»[1]؛

وكتب «وثيقة المدينة»، بعد الهجرة مباشرة ومع بدء قيام المجتمع المسلم، وكانت بمثابة عقد مواطنة سياسي، كما أنها شكلت العقد الاجتماعي الأول في تاريخ البشرية، والذي يعتبر أهم المرتكزات للمواطنة في دولة المدينة، التي حمت السلم الأهلي، والتي ورد في بعض بنودها:

«ـ هٰذا كتاب من محمد النبي (رسول الله) ﷺ بين المؤمنين المسلمين من قريش و(أهل) يثرب ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم.

ـ أنهم أمة واحدة من دون الناس.

ـ وأن ذمة الله واحدة، يجير عليهم أدناهم، وأن المؤمنين بعضهم موالي بعض دون الناس.

ـ وأنه من تبعنا من يهود فإن له النصر والأسوة غير مظلومين ولا متناصر عليهم.

ـ وأن يهود... أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم، مواليهم وأنفسهم إلا من ظلم وإثم، فإنه لا يُوتِغُ إلا نفسه وأهل بيته.

ـ وأن علىٰ اليهود نفقتهم، وعلىٰ المسلمين نفقتهم، وأن بينهم النصر علىٰ من حارب أهل هٰذه الصحيفة، وأن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم...» إلخ.

وبعد الرسول ﷺ سار صحابته علىٰ خطاه، فوقع سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ عهداً مع أهل إيليا سمي «بالعهدة العمرية»، ومن نصوصها:

«هٰذا ما أعطىٰ عبد الله عمر، أمير المؤمنين، أهل إيليا من الأمان؛ أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم، ولكنائسهم وصلبانهم، وسقيمها وبريئها وسائر ملتها، أنه لا تسكن كنائسهم، ولا تُهدم، ولا ينتقص منها ولا من

---

(١) ابن إسحاق.

حيِّزها ولا من صليبهم، ولا من شيء من أموالهم، ولا يُكرهون علىٰ دينهم، ولا يُضارَّ أحد منهم...»[1].

هٰذه بعض البنود المهمة في الوثيقة أو العهدة العمرية التي شهد عليها من الصحابة ـ وهٰذا له دلالة أيضاً ـ خالد بن الوليد، عمرو بن العاص، عبد الرحمٰن بن عوف، معاوية بن أبي سفيان.

إن العودة إلىٰ قيم الوحي في القرآن والسنة والسيرة، والاجتهاد في تجسيدها العملي، وتنزيلها علىٰ واقع الناس، بحسب استطاعاتهم وما هم عليه من أقدار التدين، هي من لوازم الخلود، ذٰلك أن هٰذه القيم خالدة، مجردة عن قيود وحدود الزمان والمكان، قادرة علىٰ الإنتاج والاستجابة والعطاء في كل زمان ومكان، وهي سفر مفتوح علىٰ الزمن وللزمن، للقراءة والنظر والاجتهاد، سفر مفتوح لكل الناس، سواء في ذٰلك أمة الدعوة أو أمة الإجابة، كما أسلفنا.

إن محاصرة هٰذه القيم بفترة تاريخية معينة أو بفهم معين أو بعطاء معين يعني ـ فيما يعني ـ: محاصرة الخلود، والحكم بتاريخية هٰذه القيم، وأنها إنما جاءت لفترة زمنية انقضىٰ وقتها.. كما أن الإقدام علىٰ إغلاق باب النظر والتفكير والاجتهاد ومحاولة الإفادة من هٰذه القيم والتنزيل علىٰ الواقع سدًّا للذريعة حجة باطلة؛ لأن الذي شرع هٰذه القيم للزمن أعلم بما يتقلب به الناس من الصلاح والفساد، بل نقول: إن إيقافها وإغلاقها ومحاصرتها بفهم وتاريخ كان الذريعة لامتداد الجهل والفساد، فالعلماء العدول هم الذين يحرسون القيم ويضمنون بالحقيقة هزيمة الخرافة وهدم البدعة وسلامة المسيرة، في كل زمان ومكان.

إن الفهم المعوج أو الفقه الكليل لمبدأ سد الذرائع كلف المسلمين الكثير من الإصابات، وساهم بالكثير من الهزائم والفراغ الفكري والفقهي، الذي امتد فيه (الآخر)، كما أنه عطل التفاعل والانفعال والتفاكر والتثاقف

---

(١) «تاريخ الطبري»، (٤/٤٣٦).

بالقيم، حتىٰ بات مبدأ سد الذرائع، الذي هو استثناء، هو القاعدة التي تعطل النصوص وتحاصر امتداد الشريعة وتحقيق مقاصدها.

فالقيم الخالدة مؤهلة بطبيعتها للعطاء في كل عصر، بما يولد الاجتهاد من رؤىٰ جديدة تناسب التعامل مع العصر وتقدم الحلول المطلوبة لإشكالاته والأوعية الصحيحة لحركته، وكلما نظرنا وعدنا إلىٰ القيم من خلال معاناتنا كلما مدتنا برؤية وحل لمعاناتنا، وإلا فما معنىٰ الخلود إذن؟

لذٰلك نقول: إن حلف الفضول، وصحيفة المقاطعة في شعب أبي طالب، والنزول بجوار المطعم بن عدي، والسماح بالهجرة إلىٰ أرض الصدق والعدل لوجود ملك لا يظلم الناس عنده، وصلح الحديبية، و«وثيقة المدينة»، و«العهدة العمرية» لأهل بيت المقدس، كلها معالم رئيسة لكيفية التعامل والتعاقد والشراكة والتكامل والتعارف والتوافق مع (الآخر)، تستدعي الاجتهاد والنظر والتفكير وإيجاد الصيغ الملائمة لتعامل المسلمين مع (الآخر)، ذٰلك أن (الآخر) موجود، وأن التنوع بالعقائد والأفكار والألوان والأقوام والأجناس سنن اجتماعية وكونية لا بد من التوافق معها علىٰ صيغ وقواسم مشتركة، وأن الاعتراف بوجود (الآخر) كواقع، والتعامل معه، والتوافق معه علىٰ صيغ تعاون لا يعني إقراره علىٰ ما هو عليه، فله خياره ولا إكراه.

إن هٰذه الوثائق التي أتينا علىٰ ذكرها دليل علىٰ الفضاء الواسع للقيم الإسلامية وإنسانيتها، فضاء لا يحده الزمان ولا المكان، وإنما تحدده الرؤية القاصرة والفقه العليل والتعصب الذي يأتي ثمرة للجهل وعدم العلم؛ لأن التعصب يتناسب طرداً مع قلة العلم والمعرفة.

إن انفتاح العالم، وحقبة العولمة، ومعاهدات الشراكة علىٰ المستويات السياسية والاقتصادية والمعلوماتية، هنا وهناك، تتطلب وجوداً أو حضوراً، ويشكل فرصاً يمكن التقاطها والإفادة منها، إذا كنا بمستوىٰ قيمنا وتراثنا وإسلامنا وعصرنا، ذٰلك أن انتشار الإسلام وظهوره امتد تاريخياً في فترات السلم والأمن والحرية أكثر من فترات العنف والمواجهة التي لم تأت بخير، وإن مثل هٰذه المعاهدات والوثائق النبوية هي الحل الأمثل، بل والوحيد،

لمعاناتنا وتفككنا وتآكل مجتمعاتنا وعدم اجتماعها علىٰ أمر جامع.

هي العلاج لمعادلة المواطنة الصعبة، العلاج للقوميات والإثنيات والأديان والطائفيات والأجناس، التي تعج بها بلاد المسلمين اليوم، حيث تغيب القواسم المشتركة والتوافق علىٰ الأمور المشتركة، كما أنها تشكل الرؤية السديدة للمسلمين في المجتمعات غير الإسلامية.

وقد يكون من المفيد اليوم الكلام عن هٰذه الوثائق، ووضعها في سياقها التاريخي المبكر، وأهميتها كعقد اجتماعي وسياسي واقتصادي ودفاعي، وإعطائها قيمتها، والنظر إليها من خلال زمنها والصور التي تشكلت علىٰ أساسها الأمة والمجتمع والمواطنة، تلك المفاهيم والمصطلحات التي تحتاج إلىٰ الكثير من النظر والاجتهاد لنزع فتيل المواجهات وتعطيل القدرات وهدر الطاقات باسم الشرع والدين.

لٰكننا نقول: ليس المهم الكلام عن السبق القانوني والسياسي والدستوري ومواثيق المواطنة والعقد الاجتماعي غير المسبوق فيما أشرنا إليه، بل المهم اليوم كيف تجيب هٰذه الوثائق والمعاهدات عن أسئلة الحاضر، وتمنحنا الرؤية السليمة للتعامل مع (الآخر)، ذٰلك أن الحديث عن عظمة الإنجاز المبكر والرائد، والإيغال في الماضي لمعالجة مركب النقص المترافق مع عجز الحاضر هو نوع من توبيخ النفس، وتكريس العجز عن ترجمة هٰذه «الوثيقة» وغيرها من العقود والعهود، وإبصار كامل أبعادها، والاجتهاد في كيفية تنزيلها علىٰ حاضر الأمة وتصحيح صورة العهود والمواثيق والمواطنة، وصياغة مؤسسات السلم الأهلي في المجتمع، وتحقيق كرامة الإنسان، وضمان حرية اختياره، وإلحاق الرحمة به، وعدم إفساد هٰذه المعاني الإنسانية النبيلة بالاجتهادات السقيمة، وحجر الفهم علىٰ كهانات بعينها، لتصبح من حملة الكتاب المقدس، التي تحتكر فهمه وتفسيره للناس، الذي يُتلقىٰ فهمه من قبلها دون سواها، وبذٰلك نقع بما حُذرنا منه، من تسلل علل تدين الأمم السابقة، والله يقول: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٧﴾﴾ [القمر].

من مرتكزات بناء العقل المسلم

إن السيرة النبوية الصحيحة هي التجسيد الحقيقي لقيم الإسلام في واقع الناس، وأنها استوعبت مسيرة النبوة ومشكلات الحياة من قوله تعالىٰ: ﴿ٱقْرَأْ﴾، إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣]، بما في ذٰلك من الدعوة والدولة، والنصر والهزيمة، والضعف والقوة، والحرب والسلم، وأن منهجية الاقتداء تتطلب فقه القيم الإسلامية وفقه الواقع، بمكوناته واستطاعاته، وفقه السيرة بمسيرتها وتعاملها مع القيم، ومن ثم تحديد موضع الاقتداء بعد استقراء الواقع بدقة ووضعه في مكانه المناسب من مسيرة السيرة، حيث لا يجوز في حال الهزيمة الاقتداء بحالات التمكين، ذٰلك أن التكليف يقع ضمن حدود الاستطاعة، ابتداءً من قوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل:١٠٦]، في حالات الضعف وانتهاءً بقوله تعالىٰ: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [البقرة:١٩٣، الأنفال:٣٩] وما يكون بينهما من استطاعات وتكاليف... هٰذا عدا عن إسقاط الكثير من القيم والأحداث التي جاءت خاصة بالمنافقين والكافرين وجلد المسلمين بها.

وهنا حقيقة قد يكون من المفيد التوقف عندها، وهي أن فقه النص يمكن أن يتأتىٰ من التخصص بالفقه والتفسير والحديث وما إلىٰ ذٰلك من العلوم الشرعية أو علوم الشريعة وأحكامها، وأن فقهاء الشرع فقط قد لا يفقهون الواقع بالضرورة.

أما فقه الواقع ومكوناته واستطاعاته وتحولاته والعوامل المؤثرة فيه، فأصبح له علوم وتخصصات معرفية اجتماعية وإنسانية واستبانات لا بد من استدراكها إذا أردنا فقه الواقع بشكل صحيح؛ وأن متخصصي العلوم

الاجتماعية والإنسانية فقط قد لا يفقهون النص بالضرورة.. وقد تكون الإصابة التي يعاني منها العقل الجمعي للمسلمين تلك الرؤية النصفية التي ترىٰ أن التفقه بالعلوم الشرعية يمنح فقه الواقع بكل تعقيداته، وأن التخصص بالعلوم الإنسانية والاجتماعية يمنح صاحبه فقه النص بكل دلالاته، لذٰلك تبقىٰ الحاجة ماسة لإعادة بناء العقل الجمعي الإسلامي بكل ما يتطلب ذٰلك من معارف وتخصصات.

ونحب أن نؤكد أن الدعوة إلىٰ تحديد موقع الاقتداء بالنسبة للاستطاعة في حالة معينة لا يفهم منه التقطيع والانتقاء وإسقاط بقية أحداث وأبعاد السيرة، وإنما نعتقد أن ذٰلك لا يتحقق إلا باستيعاب مسيرة السيرة الصحيحة والإيمان بها جميعاً، ومن ثم اختيار الموقع المناسب للاقتداء في ضوء الاستطاعة، في كل حالات الناس، لأن أقدار التدين لا تتوقف علىٰ حالة واحدة.

لذٰلك نرىٰ أن الدعوة إلىٰ التدبر والنظر، والتبين والتبصر، والاعتبار، والإحاطة بعلم الأمور المطروحة، وسؤال الخبراء، في شعب المعرفة المتنوعة، من أهم المرتكزات لبناء العقل المسلم، ذٰلك أن الكثير ما يزالون يفكرون بألسنتهم.

فمتىٰ نصل إلىٰ مرحلة التعبير بعقولنا المنطلقة من معرفة الوحي، حتىٰ لا نقع بالجهالة فتعمىٰ علينا الأمور، وتقودنا إلىٰ تصرفات خرقاء، بعيداً عن إدراك العواقب والمآلات، التي سوف تُلحق بنا الكثير من الأضرار، وخاصة في موضوع الجهاد والمواجهة؟

فالتبصر بالعواقب والمآلات مطلوب حتىٰ بعد استكمال شروط ومقومات الجهاد، فالرسول ﷺ يقول: «... **وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَةٍ عِمِّيَّةٍ، يَغْضَبُ لِعَصَبَةٍ، أَوْ يَدْعُو إِلَىٰ عَصَبَةٍ، أَوْ يَنْصُرُ عَصَبَةً، فَقُتِلَ فَقِتْلَةٌ جَاهِلِيَّةٌ**»[1].

---

(١) أخرجه مسلم.

والأمر الذي أحب أن أنبه إليه، بعد الاستقراء للكثير من تضحياتنا المعاصرة، التي انقلبت إلىٰ ضحايا، أن الكثير من الحسابات الدولية والإقليمية تصفىٰ اليوم بدماء المسلمين، لاكتشافهم من خصومهم أنهم مخزن التضحيات، وأن ثقافتهم السائدة التي جاءت نتيجة للغزو الاستعماري والاستبداد والقهر وما أورثه من التخلف، تتغلب فيها ثقافة الموت علىٰ ثقافة بناء الحياة، علماً بأن الجهاد في نهاية المطاف وسيلة لحماية الدعوة، وإزالة العوائق من طريقها، وإقامة المجتمع المسلم، وحمايته من العدوان، وليس هدفاً بحد ذاته، لذلك يبقىٰ المطلوب دائماً الفكر قبل الفعل، والرأي قبل الإقدام، والتحول من قول الشاعر الحماسي:

السيف أصدق إنباء من الكتب

إلىٰ قول الشاعر الحكيم:

الرأي قبل شجاعة الشجعان هو أول وهي المكان الثاني

فمتىٰ نصل إلىٰ الثقافة السليمة التي نحسن معها صناعة الحياة الكريمة وندرك أهمية المعرفة في الارتقاء وبناء الحضارة وأن حضارتنا بدأت بقوله تعالىٰ: ﴿ٱقْرَأْ﴾ والرسول ﷺ يقول: «اقْرَأْ وَارْتَقِ...»[1] ونحسن توظيف هٰذه التضحيات للإسلام والمسلمين، ونتبصّر بعواقب أعمالنا، كما نحسن فيها التضحية المبصرة؟

وكم نحن بحاجة اليوم إلىٰ استبدال الفكر الذرائعي بالإدراك الكامل لمبدأ سد الذرائع، ونحسن تقدير العواقب لأعمالنا في المجالات كلها، مهتدين بقوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام:١٠٨]، فالرسول ﷺ كما هو معلوم بقي في مكة ثلاثة

(١) أخرجه الترمذي، وقال: هٰذا حديث حسن صحيح.

عشر عاماً والأصنام تملأ البيت، الذي بني على التوحيد، دون أن يكسر صنماً حتىٰ لا يقيم الحواجز النفسية بين دعوته و(الآخر)، سدًّا للذرائع، حتىٰ إذا ما كان فتح مكة، المعروف بمظانه في كتب السيرة، لم يبق على الأصنام ثلاث عشرة ثانية، فكان كسرها وإزالتها أول ما بدأ به.

كما أنه امتنع ﷺ عن هدم الكعبة وإقامتها على قواعد إبراهيم عليه السلام، للحيلولة دون الفتنة التي يمكن أن تترتب علىٰ ذٰلك، كما في حديث عائشة رضي الله عنها: «أَخْبَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهَا: **أَلَمْ تَرَيْ أَنَّ قَوْمَكِ لَمَّا بَنَوُا الكَعْبَةَ اقْتَصَرُوا عَنْ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ**. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ألا تَرُدُّهَا عَلَىٰ قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ؟ قَالَ: **لَوْلا حِدْثَانُ قَوْمِكِ بِالْكُفْرِ لَفَعَلْتُ**»[1]، وفي رواية لمسلم: «**لَنَقَضْتُ البَيْتَ حَتَّىٰ أَزِيدَ فِيهِ مِنَ الحِجْرِ**».

كما يبدو ذٰلك واضحاً عندما وقع الصد للمسلمين عن الوصول إلى المسجد الحرام، عُمّاراً يسوقون الهدي، من عدم جواز المواجهة على الرغم من المرارة التي أصابت بعض الصحابة، يقول تعالىٰ: ﴿...وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَـُٔوهُمْ فَتُصِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةٌۢ بِغَيْرِ عِلْمٍ لِّيُدْخِلَ ٱللَّهُ فِى رَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ لَوْ تَزَيَّلُوا۟ لَعَذَّبْنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿٢٥﴾﴾ [الفتح]، يقول ابن كثير رحمه الله: «﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ﴾ أي: بين أظهرهم ممن يكتم إيمانه ويخفيه منهم خيفة على أنفسهم من قومهم، لكنّا سلّطانكم عليهم فقتلتموهم وأبدتم خضراءهم، ولكن بين أفنائهم من المؤمنين والمؤمنات أقوام لا تعرفونهم حالة القتل، ولهٰذا قال تعالىٰ: ﴿لَّمْ تَعْلَمُوهُمْ أَن تَطَـُٔوهُمْ فَتُصِيبَكُم مِّنْهُم مَّعَرَّةٌۢ﴾ أي: إثم وغرامة ﴿لِّيُدْخِلَ ٱللَّهُ فِى رَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ أي: يؤخر عقوبتهم ليخلص من بين أظهرهم المؤمنين وليرجع كثير منهم إلى الإسلام، ثم قال تبارك وتعالىٰ: ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا۟﴾ أي: لو تميز الكفار من المؤمنين الذين بين أظهرهم ﴿لَعَذَّبْنَا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ أي: لسلطناكم عليهم فلقتلتموهم قتلاً ذريعاً».

---

(١) أخرجه البخاري.

هٰذه بعض الشواهد من السيرة تشكل لنا دليل اقتداء ومنهجية اقتداء في الوقت نفسه، كم نحن بحاجة إلىٰ فقهها وإبصارها في حياتنا العملية وكيفية تعاملنا مع الذات و(الآخر) فنكون في مستوىٰ إسلامنا وعصرنا.



سمات وخصائص ومميزات حضارية

وقد يكون من المفيد أن نعرض لبعض السمات الحضارية، التي تميزت بها القيم الإسلامية ومسيرة الحضارة الإسلامية:

ـ لقد وضع الإسلام البشر على قدم المساواة، وأنهم جميعاً، على اختلاف ألوانهم وأعراقهم وأجناسهم، ينحدرون من أسرة واحدة، فهم جميعاً من أصل واحد، يقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٖ وَٰحِدَةٖ. . .﴾ [النساء: ١].. ويقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٞ ١٣﴾ [الحجرات].. وهذا الاعتبار بطبيعته يلغي جميع الفوارق وكل أنواع التمييز بسبب اللون أو الجنس أو القوم.

ـ جعل الإسلام التنوع البشري والجغرافي والديموغرافي سبيلاً للنمو والتعاون والتكامل، وليس للصراع والتقاتل وسفك الدماء، يقول تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْۚ. . .﴾.. فالتعارف هو سبيل التعاون والتكامل وبناء الحضارة.

ـ اعتبر الإسلامُ الإنسانَ مخلوقاً مكرماً، مهما كان لونه أو جنسه أو دينه، لمجرد كونه إنساناً، يقول تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ. . .﴾ [الإسراء: ٧٠].

ـ جعل الإسلام المرأة مساوية للرجل في الحقوق الإنسانية العامة، وجعل العلاقة بينهما تقوم على التكامل والمودة والرحمة، فلم يجعل الذكورة أو الأنوثة مقياس الكرامة، وإنما جعل نوعية العطاء هي ميزان

التفاضل.. فالمرأة الصالحة المصلحة خير من الرجل الفاسد، والرجل الصالح المصلح خير من المرأة السيئة الفاسدة.

- في ضوء هٰذه الاعتبارات، جاء الإسلام ديناً عالمياً، إنسانياً، وخطاباً للناس جميعاً، وبهٰذا فهو ليس حكراً علىٰ عرق أو لون أو قوم أو جنس أو جغرافيا.. وهٰذه العالمية في الخطاب والاستجابة تنفي عنه صفة التعصب والانغلاق والعنصرية، يقول تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ:٢٨].. لذٰلك فالحضارة الإسلامية، تاريخياً، جاءت عطاءً عالمياً ومشتركاً إنسانياً، استجابة وتجسيداً للخطاب الإلٰهي، فالرب واحد، والأصل واحد.

- قرر الإسلام أن اعتناق الدين ثمرة للحرية والإرادة والاستدلال، ونهىٰ عن الإكراه والإجبار، واعتبر ذٰلك جريمة وسلباً لإنسانية الإنسان الحر المختار، يقول تعالىٰ: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ﴾ [البقرة:٢٥٦]، ويقول: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾﴾ [الغاشية].. ويقول مستنكراً بعض ما يمكن أن يقع من ممارسات الإكراه: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴿٩٩﴾﴾ [يونس].

- لم يتنكر الإسلام لتراث النبوة والإنسانية، وإنما اعتبرها بناءً تكامل مع الزمن، وأن الإسلام هو لبنة في هٰذا البناء الإنساني، يقول الله تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّۦنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [النساء:١٦٣]، ويقول الرسول ﷺ: «**إِنَّ مَثَلِي وَمَثَلَ الأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَىٰ بَيْتاً فَأَحْسَنَهُ وَأَجْمَلَهُ إلا مَوْضِعَ لَبِنَةٍ مِنْ زَاوِيَةٍ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بِهِ وَيَعْجَبُونَ لَهُ وَيَقُولُونَ: هَلا وُضِعَتْ هٰذِهِ اللَّبِنَةُ؟ قَالَ: فَأَنَا اللَّبِنَةُ، وَأَنَا خَاتِمُ النَّبِيِّينَ**»[1].

- اعترف الإسلام بالأديان التي سبقته، وقَبِل في مجتمعه ودولته مواطنين غير مسلمين، وقرر لهم حقوق حرية العقيدة وإقامة مؤسسات العبادة، وأقر لهم قوانين الأحوال الشخصية الخاصة بهم، وحرّم ظلمهم

---

(١) أخرجه البخاري.

والاعتداء عليهم باسم الدين، يقول الله تعالىٰ: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ۝٦﴾ [الكافرون]، ويقول الرسول ﷺ: «**ألا مَنْ ظَلَمَ مُعَاهِداً** ـ أي مواطن غير مسلم ـ **أوِ انتَقَصَهُ أوْ كَلَّفَهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ أوْ أخَذَ مِنْهُ شَيْئاً بِغَيْرِ طِيبِ نَفْسٍ فَأنَا حَجِيجُهُ** ـ أي خصمه ـ **يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»(1).

ـ لذٰلك أفرد القرآن مساحات تعبيرية كبيرة للتاريخ الحضاري، ودعا إلىٰ التوغل في التاريخ، والإفادة من عطائه، يقول تعالىٰ: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ۝١٣٧﴾ [آل عمران].

ـ وجعل الإسلامُ الغايةَ من رسالته إلىٰ البشر إلحاقَ الرحمة بالعالمين، يقول تعالىٰ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ۝١٠٧﴾ [الأنبياء].. ولم يقتصر في إلحاق الرحمة علىٰ الإنسان، كائناً من كان، وإنما تجاوز ذٰلك إلىٰ الرفق بالحيوان، والعناية به، ومعالجته وعدم إجهاده، والرفق بالبيئة وعدم العدوان عليها، يقول الرسول ﷺ: «**دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ رَبَطَتْهَا، فَلا هِيَ أطْعَمَتْهَا وَلا هِيَ أرْسَلَتْهَا تَأكُلُ مِنْ خَشَاشِ الأرْضِ حَتَّىٰ مَاتَتْ هَزْلاً**»(2).. وقال داعياً إلىٰ الإحسان للحيوان: «**فِي كُلِّ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أجْرٌ**»(3).

ـ اعترف الإسلام (بالآخر)، وحقه في العيش والوجود والاعتقاد، واعتبر التنوع والاختلاف ووجود (الآخر) من سنن الله في الحياة، وسبيلاً إلىٰ التنافس والبناء الحضاري، يقول تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝١١٨﴾ [هود].

ـ اعتمد الإسلامُ مبدأ الحوارَ والمجادلة بالتي هي أحسن سبيل التفاهم والإقناع وتحقيق المشترك والإنجاز الإنساني، يقول تعالىٰ: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت:٤٦]، ويقول: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل:١٢٥].

---

(1) أخرجه أبو داود.

(2) أخرجه مسلم.

(3) أخرجه البخاري.

ـ واعتبر أن الحوار ينطلق من مواقع متساوية ودون فرض أفكار مسبقة، يقول تعالىٰ: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ ـ غير المسلمين من أبناء الأديان السماوية الأخرىٰ ـ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤]. هٰذا السواء، أو هٰذه القاعدة في المساواة هي أساس الحوار في الإسلام.

ـ حرم الإسلام العدوان وترويع الآمنين، يقول تعالىٰ: ﴿وَقَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿١٩٠﴾﴾ [البقرة].

ـ أقر الإسلام معاهدات التعاون والتفاهم والوفاء، وأمر بالعدل وحسن الجوار، حتىٰ مع غير المسلمين، يقول تعالىٰ: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾﴾ [الممتحنة]، وعقد الرسول ﷺ معاهدة مع الكفار في الحديبية، وعهداً مع اليهود في المدينة (وثيقة المدينة).

ـ أقر الإسلام التعاون علىٰ تحقيق المصالح والقيم الإنسانية في السلم والأمن والعدل. فقد حضر الرسول ﷺ حلفاً في الجاهلية عقد في دار عبد الله بن جدعان لمحاربة الظلم، وقال بعد الإسلام: **«لو دعيت إلىٰ مثله في الإسلام لأجبت»**.

ـ دعا الإسلام إلىٰ إشاعة العدل والدفاع عنه، حتىٰ مع الأعداء والمتربصين بالمسلمين، يقول تعالىٰ: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨].

ـ واعتبر شيوع السلم هو أساس الأمن الاجتماعي والاقتصادي، يقول تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨]، ويقول تعالىٰ: ﴿وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٦١﴾﴾ [الأنفال].

ـ اعتبر الإسلام أربعة أشهر في السنة (ربع السنة) أشهراً حُرماً، منذ أربعة عشر قرناً لها حرمتها، حيث يحرم فيها القتال بشكل مطلق، يقول تعالىٰ: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ [التوبة: ٣٦].

ـ كما اعتبر الإحرام بالحج، وهي العبادة العامة الجماعية السنوية، وأحد أركان الإسلام، دورة تدريبية يدخل فيها المسلم سلماً مع نفسه وغيره وبيئته وحيواناته، فجعل من محذورات الإحرام مجرد الصيد وقطع الشجر والفحش في القول والفسوق، الذي يعني الخروج عن الضوابط، كما جعله فرصة للمراجعة والتوبة واستئناف الحياة السليمة.

ـ ولعل مما يلفت النظر أيضاً أن قبلة المسلمين ووجهتهم اليومية في عبادتهم، التي تجسد المعاني التي يسعىٰ المسلمون لتحقيقها في حياتهم وعلاقاتهم، تتميز بأنها حرم من دخله كان آمناً، يقول تعالىٰ: ﴿...أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا ءَامِنًا يُجْبَىٰٓ إِلَيْهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَىْءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا﴾ [القصص:٥٧]، لا يجوز فيه القتال، ولا سفك الدماء بأي شكل من الأشكال، في كل أيام السنة، حتىٰ ذهب بعض الفقهاء إلىٰ عدم جواز مجرد حمل السلاح في الحرم.

ـ ولا أدل علىٰ ذٰلك من أن الإسلام انتشر بالإقناع والتزام السلم والعدل والحوار والمجادلة بالتي هي أحسن، والاعتراف (بالآخر)، مما جعل أربعة أخماس العالم الإسلامي يؤمن بالإسلام بدون قتال ومواجهة، وأن المواجهة اقتصرت علىٰ مراحل الدعوة الأولىٰ، حيث يعتدىٰ علىٰ المؤمنين بها، للحيلولة دون انتشارها.

ـ اعتمد الإسلام في مبادئه وبرامجه وتعاليمه، منهج الوسطية والاعتدال، بعيداً عن الغلو والتطرف، يقول تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة:١٤٣].

ـ حرم الإسلام الإرهابَ والإفساد في الأرض وترويع الآمنين، واعتبر ذٰلك من الكبائر أو الجرائم الاجتماعية، يقول تعالىٰ: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُا۟ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوٓا۟ أَوْ يُصَلَّبُوٓا۟ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَٰفٍ أَوْ يُنفَوْا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ ۚ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْىٌ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾﴾ [المائدة].

ـ واعتبر أن من قتل نفساً بغير حق فكأنما قتل الناس جميعاً، ومن

أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً، يقول تعالىٰ: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢].

- فالإسلام في مبادئه وقيمه وتاريخه، يرىٰ أن العدوان والإرهاب وما يمكن أن يقع من بعض جهلة المسلمين مرده إلىٰ الجهل بالإسلام الصحيح، أو مرده إلىٰ حالات من ردود الفعل والغضب والانفعال.

- ولا بد من الإشارة إلىٰ أن الإرهاب والتطرف ظاهرة عالمية، تكاد تفوق مساحاتها وأحجامها في عالم الحضارة الغربية أكثر بكثير منها في عالم المسلمين، والشواهد علىٰ ذٰلك كثيرة، في أمريكا وإنجلترا وأسبانيا والهند والصين وأميركا الجنوبية، وإن كان الإعلام يحاول أن يلصقها بالمسلمين، ويركز عليهم، بسببٍ من مواريث ثقافية معادية، حتىٰ نرىٰ أن الإعلام يسارع في بعض القضايا إلىٰ اتهام المسلمين قبل أن يتبين أن مَن وراءها هم من غير المسلمين.

- ونعتقد أن مشكلة الإرهاب مشكلة عالمية وإنسانية، لا بد من التعاون علىٰ إدانتها ومحاصرتها ومعالجتها.. ونرىٰ أن الاكتفاء بمعالجة الآثار سوف لا يغني كثيراً طالما أن الأسباب ما تزال موجودة، لذٰلك لا بد من دراسة الظاهرة وتحديد أسبابها، ومن ثم معالجة الأسباب المنشئة لها، إلىٰ جانب ترميم الآثار الناتجة عنها.

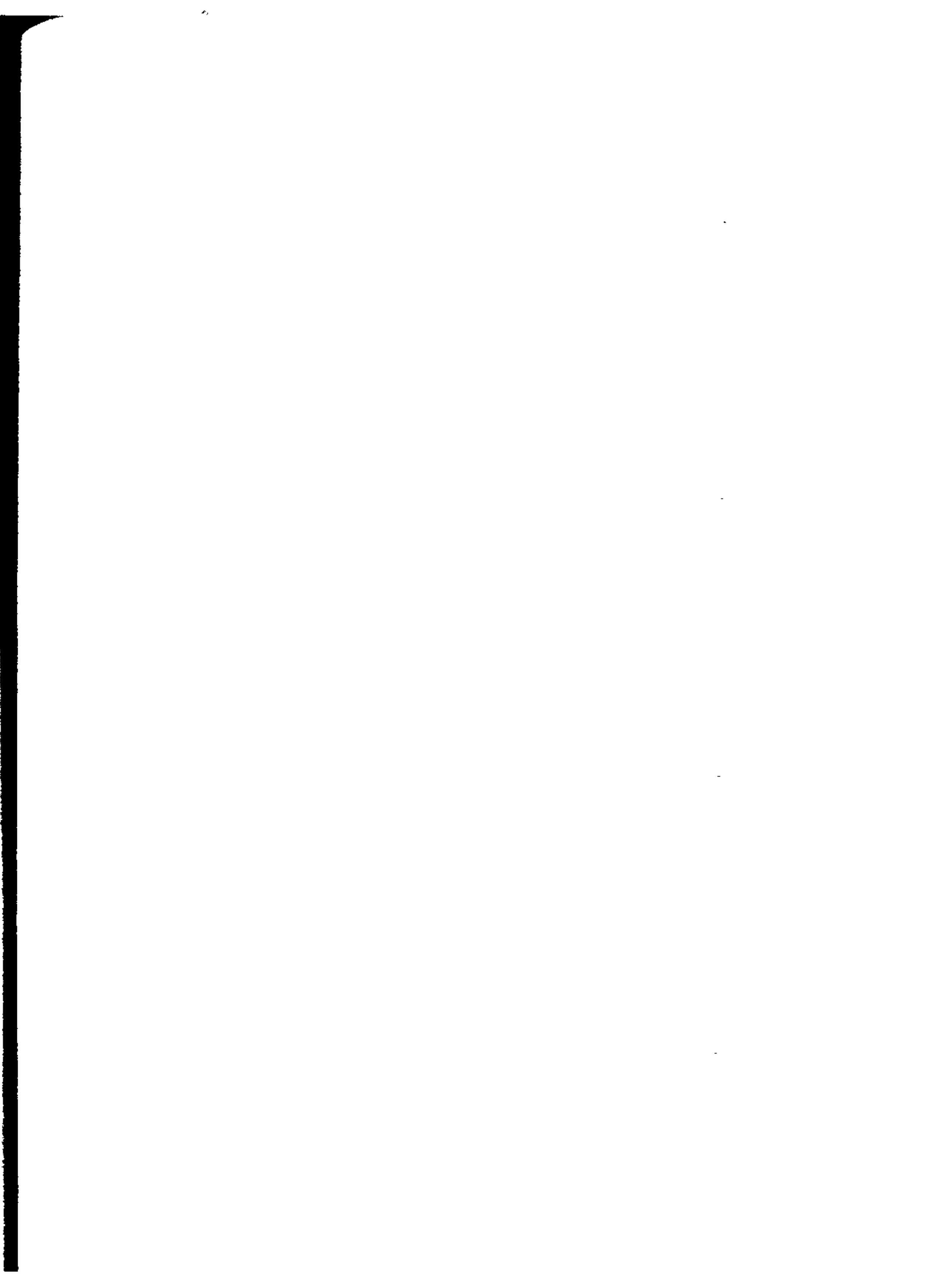
- ونعتقد أن المسلمين هم أول ضحايا الإرهاب، وأن المشكلة أيضاً أنه باسم محاربة الإرهاب، أو تحت غطاء محاربة الإرهاب، يحارب الإسلام.

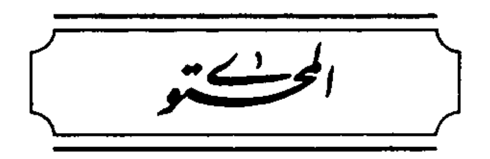
- وقد تُمارس أساليب ميكيافيلية قذرة من محاولات الاختراق، التي تقوم بها بعض أجهزة الأمن والمخابرات، لصناعة صور مشوهة وشاذة، تدفع لها بعض العناصر المأجورة أو الجاهلة بالدين والواقع، واتخاذ ذٰلك ذريعة لمحاربة الإسلام والمسلمين.. ونعتقد أن البحث في أكثر من صورة دليل ذٰلك.

ـ ولا بد من التأكيد علىٰ أن التركيز علىٰ ظاهرة الإرهاب وتضخيمها وحصرها في الإطار الإسلامي، دون سائر الظواهر العالمية الأخرىٰ، الأشد والأعنف، توحي للكثيرين بأن الغاية ليست مواجهة الإرهاب، وإنما هي محاربة الإسلام، مما يجعل معالجة الإرهاب محاولة يائسة.. بل يمكن اعتبار تلك المسالك سبيلاً إلىٰ تجذير الإرهاب والتطرف، مهما بلغت المحاولات للتفريق بين الإسلام والإرهاب.

والحمد لله علىٰ كل حال.



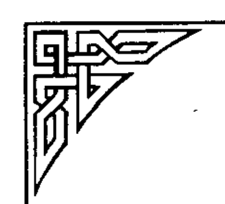




❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

٤٨٧١ /٣٠

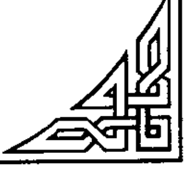





عَلَى بَصِيرَة

حَضَارَةُ النُّبُوَّةِ

رَحْمَةٌ لِلْعَالَمِينَ

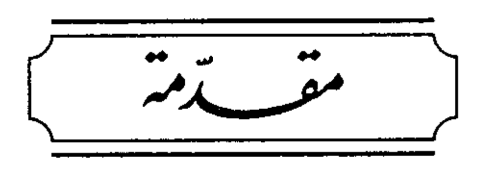
٤٨٧٣ /٣١

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾

[الأنبياء]

٤٨٧٤ /٣١



مقدمة

الحمد لله الذي جعل الناس أفراد أسرة واحدة، فقال تعالىٰ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [النساء: ١] فكانت وحدة الأصل البشري، التي تعني: المساواة في أصل الخلق، حيث لا مجال معها للتمايز والعنصرية والتعالي؛ فالإنسان أخو الإنسان، أحب أم كره؛ كما جعل التنوع والاختلاف سبيل التعاون والتكامل والتعايش والشراكة الإنسانية، فقال تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ [الحجرات: ١٣].

والصلاة والسلام علىٰ خاتم النبيين، القائل: «**إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَبْعَثْنِي مُعَنِّتاً وَلا مُتَعَنِّتاً، وَلٰكِنْ بَعَثَنِي مُعَلِّماً مُيَسِّراً**»[1]، الذي مثلت رسالته المشترك النبوي التاريخي، حيث انتهت إليها أصول الرسالات السماوية جميعاً، وكمل بها الدين من لدن آدم عليه السلام، قال تعالىٰ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، وقال: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ...﴾ [الشورىٰ: ١٣].

فلا غرابة إذن أن نبصر في القرآن الكريم مساحات تعبيرية كبيرة تحكي قصة الأنبياء وتبين مضمون دعوتهم، وتورد نماذج من رسالاتهم إلىٰ أقوامهم، وكأنّ القرآن بذلك يعتبر رسالة الأنبياء جميعاً إلىٰ الناس، وأن المؤمن به مؤمن بكل الأنبياء، مصدق برسالاتهم، وأنه المؤهل

---

(١) أخرجه مسلم.

٤٨٧٥ /٣١

دون سواه، بما يمتلك من القيم الإنسانية، ليشكل الميثاق الحضاري للتعارف والتعايش والتفاهم الحضاري والوقاية من التطرف والتمييز والعنصرية.

وبعد:

فنحب أن نؤكد أن العنف والتطرف والغلو، ظاهرة بشرية إنسانية، بدأت مع بدء الخليقة على الأرض، يقول تعالىٰ: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾ لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٨﴾ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ ﴿٢٩﴾ فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٣٠﴾﴾ [المائدة]، لا يختص بها جنس أو لون أو دين أو جغرافيا، ولم تكن حكراً علىٰ أمة بعينها، حيث الإنسان مركب من دوافع الخير ونوازع الشر، لذلك فالمدافعة والمغالبة مستمرة في الحياة، بل لعلنا نقول: إن هٰذه المغالبة تشكل جدلية الحياة وأساس تداول الأيام بين الناس ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤٠]، وهي سبيل الوراثة الحضارية، حيث البقاء للأصلح وليس الأقوىٰ: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ ﴿١٠٥﴾ إِنَّ فِي هَذَا لَبَلَاغًا لِقَوْمٍ عَابِدِينَ ﴿١٠٦﴾﴾ [الأنبياء].

والصراع يكاد يكون أزليًا تاريخيًا بين السلطة الطاغية، سواء كانت متأتية من حكم استبدادي أو ظلم اجتماعي أو كهانة دينية: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ...﴾ [البقرة: ٣٠]، وبين المظلومين والمحرومين.

فالتنوع والاختلاف والتباين والفوارق الفردية سنة كونية، وواقع مشهود، وثمرة إنسانية للحرية والاختيار.

وهٰذا التنوع والاختلاف إما أن يُقرأ حضارياً علىٰ أنه نعمة، لما يمكن أن يتحقق به من التكامل والتعارف والتثاقف والتلاقح والتعايش والتفاهم، الذي ينتج النمو والارتقاء وبناء المشترك الإنساني، وإما أن

يقرأ بأبجدية خاطئة فيتحول إلىٰ نقمة ويشكل بؤرة للصراع والمواجهة والهيمنة وإلغاء (الآخر): ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ بِٱلۡحَقِّ إِذۡ قَرَّبَا قُرۡبَانٗا فَتُقُبِّلَ مِنۡ أَحَدِهِمَا وَلَمۡ يُتَقَبَّلۡ مِنَ ٱلۡأٓخَرِ قَالَ لَأَقۡتُلَنَّكَۖ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡمُتَّقِينَ ٢٧﴾ [المائدة].

لذٰلك لا تزال فلسفة ﴿لَأَقۡتُلَنَّكَۖ﴾ تشكل إطاراً لحضارة القوة والبطش والمواجهة والهيمنة والصراع مع حضارة النبوة ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡمُتَّقِينَ ٢٧﴾، حضارة التعارف والتعاون والتعايش والحوار، التي تنطلق من الإيمان بالله الواحد، الذي يتساوىٰ أمامه الخلق جميعاً.

ولا شك أن ظاهرة العنف والتطرف وغلبة نوازع الشر علىٰ دوافع الخير، علىٰ مستوىٰ الأفراد والأمم والحضارات، عند بعض المنعطفات الحادة للمسيرة البشرية، هي ظاهرة مركبة معقدة مكونة من عدة أسباب، سياسية واجتماعية واقتصادية وشرعية، تتضافر وتتلاقىٰ وتتماهىٰ لتشكل الظاهرة، حيث يأتي علىٰ رأسها احتكار السلطة وما يورثه من الاستبداد السياسي، الذي يمارس القمع ويمهد السبيل لكل تطفيف وخلل وإعدام لإنسانية الإنسان واستلاب لحريته وكرامته ورأيه؛ وليس أقل من ذٰلك شأناً في صناعة الظاهرة وتأزيمها أيضاً الاستئثار بالثروة، وما يخلفه من الظلم الاجتماعي والبؤس الاقتصادي؛ لأن الاستئثار بالثروة قرين الاستئثار بالسلطة، إن لم يكن من لوازمه.

وليس ذٰلك فقط، وإنما قد يكون للكهانات الدينية الدور الأخطر، حيث خيانة الأمانة واحتكار الفهم والتفسير وممارسة التحريف لكلام الله، وإقامة الوسائط بين الله وخلقه، وابتزاز الناس بالتسلط علىٰ دنياهم وآخرتهم: ﴿إِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡأَحۡبَارِ وَٱلرُّهۡبَانِ لَيَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۗ وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ ٣٤﴾ [التوبة]، والأخطر من ذٰلك كله التحالف مع الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي وتقديم الغطاء والمسوغ الشرعي لكل المفاسد، الذي سوف ينتج كفر الإنسان بالدين والوطن والمجتمع والخروج

والعصيان وممارسة العنف والتطرف والإرهاب.

فمناخ القمع والقهر والاستبداد بالسلطة والثروة واستحكام الفهم الكهاني المستغل يولد ظواهر اجتماعية خطيرة أشبه ما تكون بالألغام الموقوتة، التي قد تنفجر بصاحبها قبل أن تقضي علىٰ من حوله.

إن الاستئثار بالسلطة والاستئثار بالثروة، وما يورثانه من القهر والفقر، يدفعان بشكل طبيعي إلىٰ العودة إلىٰ قيم الدين والاحتماء بها من المعاناة، وهٰذا الاحتماء قد يحدث نوعاً من ردود الأفعال، نتيجة للمعاناة وحالة التأزم، ويحدث فقه الأزمة، وينشىء صوراً من التدين المغالي والتطرف المغشوش وعدم التروي في إطلاق الأحكام، التي قد تكون جائرة علىٰ (الآخر) كرد فعل ونوع من معالجة الخطأ بخطأ.

فاللجوء إلىٰ الدين في مواجهة الظلم والاستنصار بأهله يبدو أمراً طبيعياً في أصله، لٰكن الإشكالية بما يترتب علىٰ ذٰلك من فهوم معوجة، تؤدي بصاحبها إلىٰ العبث بالأحكام الشرعية، وتنزيلها علىٰ غير محالها، وإطلاق الأحكام علىٰ (الآخر) بدون روية وفقه، فنتداوىٰ بالتي كانت هي الداء.

وليس من المستبعد بل قد يكون من المؤكد، أن الكثير من الاجتهادات وصور التدين المغشوشة وممارسة التطرف والعنف باسم الدين هي اختراق من (الآخر)، هي من صناعة الخصوم والأعداء في محاولة لتقديم حركات الوعي الإسلامي بهٰذه الصورة، والتمهيد لتطور الأمور وتنفيذ الخطط المرسومة لهٰذا الاختراق شيئاً فشيئاً ليصبح الإسلام هو التطرف.

لذٰلك، فليس مستغرباً اليوم أن تبذل الجهود علىٰ تركيز ظاهرة العنف والتطرف في بلاد المسلمين؛ وليس ذٰلك فقط وإنما إيقاع الفتن أو المواجهات بين المسلمين أنفسهم، حكاماً وشعوباً، فيصبح القاتل والمقتول في معركة التطرف والإرهاب من المسلمين.

وفي تقديرنا أن إشكالية التطرف عامة، إنما تولدت من نمو نوازع الشر الدافعة إلىٰ تسلط الإنسان علىٰ الإنسان، وأن هٰذه الإشكالية سوف

تبقىٰ مستحيلة الحل ما لم نوقف هٰذا التسلط والتأله؛ لأنه سبب الأسباب جميعاً لكل عنف وتطرف وإرهاب.. وهٰذا الإيقاف لا يتحصل ما لم تلغ الألوهيات البشرية ويقتنع الإنسان بالإلٰه الواحد، رب البشر جميعاً، الذي يتساوىٰ أمامه الناس جميعاً ـ فالمساواة والعدالة روح الحضارات ـ بعيداً عن إصابات التدين التي لحقت بالأمم السابقة وأنشأت الكهانات الدينية؛ لأنها تصبح الأخطر من الكهانات السياسية والاجتماعية.

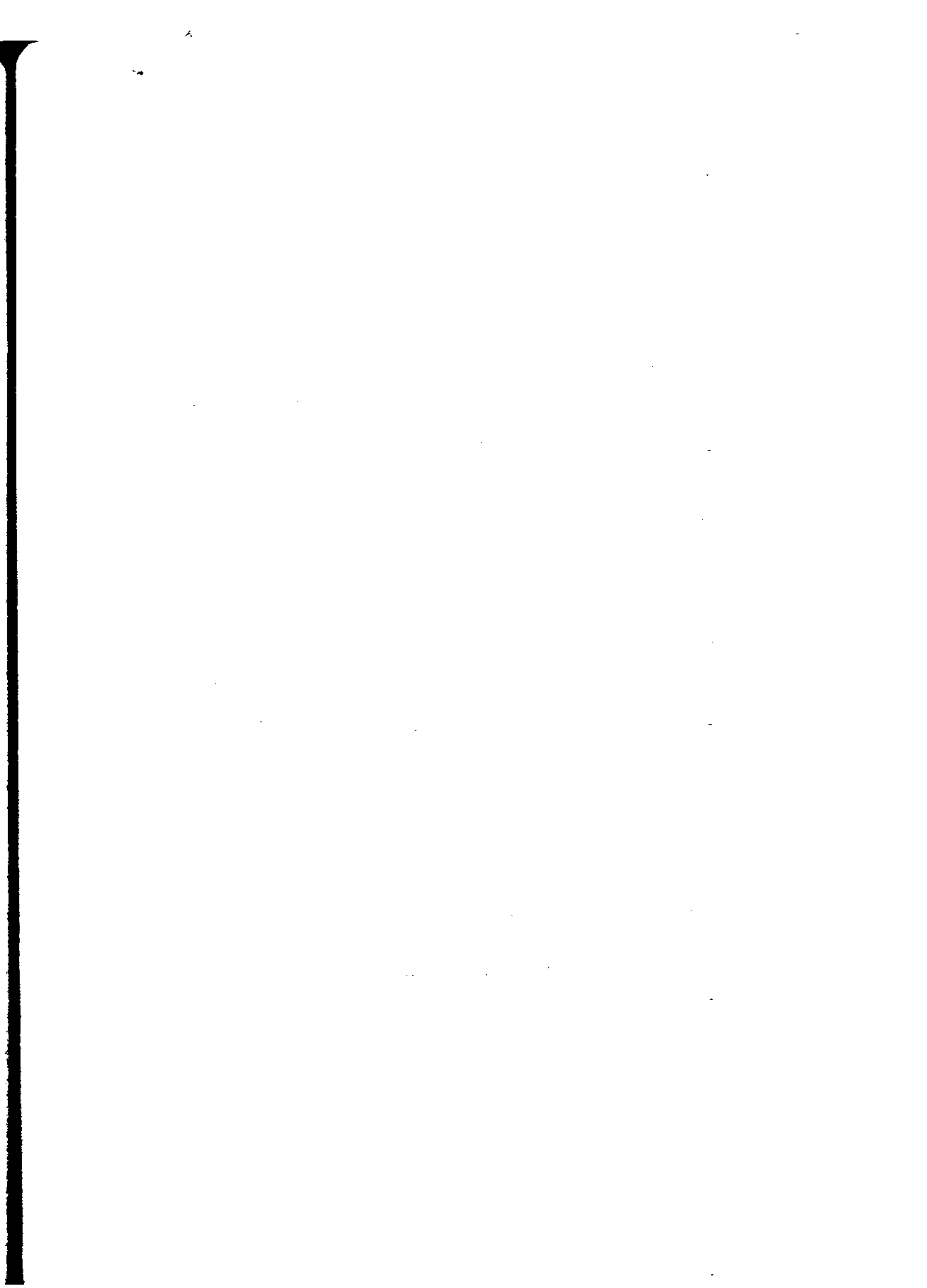
وهٰذه الرسالة هي أقرب ما تكون إلىٰ التأملات والخواطر الفكرية حول ظاهرة العنف والإرهاب، أسبابها ونتائجها، جاءت بطبيعتها خارج القوالب وأحياناً الأشكال الأكاديمية، تحاول المساهمة بقراءة الأسباب وبيان طريق الخروج وذٰلك بالعودة إلىٰ قيم حضارة النبوة، لإلحاق الرحمة بالعالمين، وتدعو للتعاطي مع قيم الحضارة الإسلامية الرحيمة في الكتاب والسنة مباشرة، بعيداً عن ردود الأفعال واجتهادات الفكر المأزوم وأحقاد التعصب والعداوات التاريخية.

وهي تعتبر حلقة في سلسلة مجموعة الرسائل التي تصدر تحت عنوان: (**علىٰ بصيرة**)، كما تعتبر مكملة، إلىٰ حدٍّ بعيد، للرسالة السابقة: «**لا إكراه.. محور رسالة النبوة**» التي صدرت بتاريخ رمضان ١٤٢٧هـ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦م).

والله غالب علىٰ أمره.

الدوحة
المحرم ١٤٢٨هـ
كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٧م

□ □ □ □ □ □



التدافع الحضاري

التنوع والاختلاف سنة كونية وحقيقة بيولوجية ماضية في الحياة، وواقع مشهود؛ لأنها متولدة من أصل الخلق والتكوين: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهَا وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴿٢٧﴾ وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَٰلِكَ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر].. ولعل من لوازم هٰذه الحقيقة وثمراتها ما يمكن أن نطلق عليه: «سنة التدافع الحضاري» التي تحكمها نواميس وقوانين الحركة الاجتماعية وعوامل السقوط والنهوض الحضاري.. وسنة التدافع هٰذه تؤدي بدورها إلىٰ ما يمكن تسميته بـ«حركة الحضارة» أو «سنة التداول الحضاري» أو ما أطلق عليه بعضهم «الدورات الحضارية».

إن التدافع الحضاري، أو سنة المدافعة، ليست عملية عبثية عشوائية وإنما تحكمها قوانين ومحركات اجتماعية يتطلب التعامل معها الفهم والاستيعاب والقدرة علىٰ التسخير، التي تؤهل لمغالبة قانون بآخر، أو قدر بقدر، وبهٰذا الفهم والاستيعاب يتأهل الإنسان إلىٰ الاضطلاع بالدور الحضاري الفاعل، والموجِّه لمسيرة الحضارة، وتحويل التنوع والاختلاف إلىٰ مصدر إثراءٍ وإغناءٍ وفسحة تنافس وميدان تكامل وتعايش وتحاور وصولاً إلىٰ بناء المشتركات الإنسانية، والعمل علىٰ الاعتراف بوجود التنوع المقرر بأصل الخلق، الذي يتيح القبول بالخصوصيات، أو الهويات الثقافية، أو الذات الحضارية، والاقتناع بأن ذٰلك هو سبب التوالد والتوليد والتلاقح والنمو والامتداد والارتقاء.

ذٰلك أن سنن المدافعة بين المتنوعات والمختلفات هي المهماز الحضاري، وسبيل النمو والحراك والارتقاء والتفاعل والفاعلية، وإضافة عقولٍ إلىٰ عقل، وخبرات إلىٰ خبرة، إذ لا يمكن عقلاً ولا واقعاً أن يكون الخلق نسخة واحدة في كل شيء؛ لأن ذٰلك يعطل قوانين الحياة والأحياء والتكامل ويناقض أصل قيام الحياة الاجتماعية.

وقد يكون من ثمرات المدافعة البارزة، بكل محركاتها وقوانينها الاجتماعية، التداول الحضاري ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤٠]، فالحضارة تاريخياً حركة دائمة ومتحولة، لم تكن حكراً علىٰ جنس أو لون أو جغرافيا، وإنما خضعت لحركة التغيير المستمر وحتىٰ الاستبدال، فكثير من الحضارات سادت ثم بادت، وسقطت عندما وصلت إلىٰ مرحلة أصبحت معها عاجزة عن التغيير والتكيف والارتقاء، كما أن الكثير منها سقطت ثم نهضت، ومرضت وأصابها الوهن ثم تعافت واستأنفت مسيرتها، ولذٰلك قوانينه وعوامله المؤثرة في السقوط والنهوض.

وقد تكون الإشكالية الكبيرة، تاريخياً، متمحورة حول القبول بهٰذا الاختلاف والتنوع وكيفية إدارته، أو كيفية التعامل معه، وإدارة عملية المدافعة الحضارية، وقبول الشراكة الإنسانية من حيث المبدأ، والاقتناع أن (الآخر) موجود عملياً، وهو بطبيعة اختلافه يشكل محرضاً حضارياً، وأنه مساهم حضاري، ومشارك في بناء الحضارة، وأن ساحة الفعل الحضاري ميدان يتسع لمسابقة الجميع، ولعطاء الجميع.

واستقراء تاريخ الحضارة يدلل علىٰ أنه ما من أمة من الأمم إلا وتمتلك ما تقدمه حضارياً، سواء علىٰ مستوىٰ إنسانها، وهو أصل الحضارة وهدفها ووسيلتها، أو علىٰ مستوىٰ البيئة والجغرافيا والمناخ والموارد والخامات، وحتىٰ الأسواق الاستهلاكية، التي سوف تحرك عجلة التقدم والإنتاج، أو هي علىٰ الأقل محل الرسالة (المستقبِل) أو المتلقي الذي يتم من خلاله التغيير. فـ(الآخر) علىٰ كل الأحوال شريك حضاري عملياً، سواء كان من أمة الاستجابة، المؤمن بالقيم الحضارية نفسها، أو كان من

أمة الدعوة، محل طرح القيم وتفاعلها.. ولو كان الخلق نسخة واحدة مبرمجة علىٰ فعل واحدٍ لما كان هناك داع للنبوة والتغيير والإصلاح.

والتنافس الحضاري هو ساحة التفاعل الحقيقية، التي يطرح من خلالها كل إنسان وكل أمة وكل حضارة ما عندها، وتحاول بما تمتلك من الإمكان وعوامل الإقناع قيادة المركبة الحضارية. فالساحة الحضارية المشتركة محلّ للبيان والبلاغ والدفاع عن القيم، وبيان الرشد من الغي، والإغراء بما فيه سعادة البشرية.

لكن إدارة هٰذه المدافعة والتعامل معها حملت تاريخياً أشكالاً وألواناً من الفعل استُخدمت فيه كل الأسلحة والوسائل المادية والمعنوية، ونشأت حوله فلسفات متعددة ومتنوعة، حتىٰ قد وصلت عند بعضهم لاستخدام العنف والقوة في محاولة لإلغاء (الآخر)، يقول تعالىٰ: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَيْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾ لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِى مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٍ يَدِىَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّىٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٨﴾ إِنِّىٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثْمِى وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُا۟ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٩﴾ فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُۥ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٣٠﴾﴾ [المائدة].

وهٰكذا بدأ التاريخ الإنساني، وتحركت عجلة الحضارة، وسارت سنن المدافعة حتىٰ المواجهة، ترتقي وترتكس، ترتقي إلىٰ المستوىٰ الإنساني وترتكس إلىٰ مستوىٰ شريعة الغاب، حيث الفساد وسفك الدماء: ﴿قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ...﴾ [البقرة:٣٠].

ـ فكرة الصراع:

لا بد من الاعتراف أن اللجوء إلىٰ القوة والعنف والمواجهة والتحارب والإرعاب والإرهاب كان ولا يزال ملازماً لمسيرة الحضارة، يضيق ويتسع لكنه لا ينقطع، له فلسفاته ومبرراته وحتىٰ حضاراته التي قامت علىٰ إلغاء (الآخر) وعدم الإقرار بحقه في الوجود والحياة، بمسوغات وذرائع وفلسفات مشبعة هي نفسها بالترهيب والترعيب، والشواهد في الواقع أكثر من أن

تحصىٰ، حتىٰ وصل الأمر ببعض الفلسفات إلىٰ اعتبار أن الأصل في الحياة هو الحرب والمغالبة بالقوة، وأن فترات السلم لا تخرج عن كونها هدنة مؤقتة لمعاودة الاستعداد لحروب أخرىٰ.

فالحروب والمواجهات اليوم أصبحت لا تحتاج إلىٰ كثير من المسوغات، فقد ابتُدعت لها مصطلحات عجيبة وغريبة تسوغ العدوان من قبيل «الحرب الاستباقية»، أو «الهجوم الدفاعي»، أو «الدفاع الهجومي» أو «الانتصار لحقوق الإنسان»، أو «لإقرار الحريات»، و«حماية الأقليات» أو «لإيجاد الملاذات الإنسانية»، أو «لنشر قيم الحرية والديمقراطية» أو «لمحاربة الإرهاب»... وهٰكذا، لدرجة أن بعض الفلاسفة رأىٰ في الحروب نعمة لمعالجة مشكلة الزيادة السكانية المطردة التي تشارك في اقتسام وتكريس الفقر في خيرات الأرض، لأن الخيرات تنمو بما يسمىٰ السلسلة العددية البطيئة، بينما التزايد السكاني ينمو بما يسمىٰ السلسلة الهندسية ذات الطفرات النوعية.

ولقد تولد عن هٰذا كله فلسفات خطيرة تؤمن بفكرة الصراع والمواجهة والهيمنة وإلغاء (الآخر)، وتوجه عجلة الحضارة ورحلة العلم للإنتاج التقني إلىٰ ما يحقق لها السيطرة والهيمنة وغلبة القوة، والإنتاج الأدبي والثقافي لما يرسخ لها فلسفة القوة ويسوغها.

إذن ظاهرة العنف والمواجهة والإرهاب ظاهرة ممتدة تاريخياً، تضيق وتتسع، تخبو وتتقد، لكن لا تنقطع، وليس لها هوية أو مكان وزمان أو دين، هي ظاهرة رافقت الوجود البشري علىٰ الأرض، وهي صناعة بشرية أولاً وأخيراً حتىٰ لو مورست باسم القيم الدينية، وجاءت فلسفتها ثمرةً للونٍ من التدين المغشوش ولتبرير وتسويغ الاستبداد والتسلط.

ولعل من أخطر دوافع هٰذه المغالبة الحضارية: الاستكبار، والاغترار بالقوة، وشهوة الهيمنة علىٰ (الآخر)، ومحاولة دمغ دين أو حضارة أو أمة بالعنف ووصمها بالإرهاب، حتىٰ يشكل ذٰلك مسوغاً للتدخل في شأنها والسيطرة علىٰ مواردها والتحكم بمصيرها؛ لذٰلك تصر دول الهيمنة والاغترار بالقوة واعتماد سياسة التسلط والاستعمار علىٰ عدم وضع واعتماد تعريفات

محددة للعنف والتطرف والإرهاب المقصود، الأمر الذي يمكن لها أن تضع هي دون سائر الخلق التفسيرات والمسوغات التي تناسبها وتشكل لها الذريعة.. وليس ذلك فقط، وإنما تحاول أن تفرض نوعاً من الإرهاب الفكري لتطارد كل من يحاول أن يبحث الظاهرة، ويحرر مفهومها وينظر في أسبابها، ويقوم بمقاربة ومقارنة لممارستها ونتائجها، وتتهمه بأنه بذلك العمل الموضوعي يشكل مسوغاً وداعماً للإرهاب والتطرف، وقد تلحقه بالمتطرفين، وتلاحقه بكل أسلحتها؛ لأنه بتعريفه للإرهاب وبيانه للأسباب المنشئة له ينغص عليها طعامها ويكشف أساليبها الخفية.

لذلك بقيت مفاهيم التطرف والعنف والإرهاب والتعصب عائمة وملتبسة ومختلطة وكيفية، وهي أقرب للأشباح منها للواقع، والذي يتجرأ ويحاول مناقشتها كأنه يسير في حقل ألغام، حيث لا يسمح بذلك إلا لعملاء الحضارة المهيمنة المتسلطة نفسها، الذين لا يخرجون عن فقهاء السلطان الظالم أو مثقفي السلطان المستبد.

والذي نحب أن نؤكده ابتداءً أننا ندين العنف والتطرف والإرهاب، إلىٰ آخر هٰذه القائمة من المصطلحات، من أي جهة جاء، سواءً من الأفراد أو الجماعات أو التنظيمات أو الدول، وتحت أي مسوغ أو سبب أو مبرر، لٰكن ذٰلك لا يمنعنا أبداً من دراسة هٰذه الظواهر والتفتيش عن أسبابها في محاولة للتحقق من وجودها فعلاً ومن ثم كيفية الوصول إلىٰ الحل، ذٰلك أن الحل الأمني الذي ما يزال معتمداً برهن علىٰ فشله وعجزه، بل تحول ليصبح سبباً وموقداً لإثارة التطرف وصناعته.

فالظواهر المعلنة نفسها بحاجة إلىٰ التحقق من وجودها وحجمها ومن ثم الأسباب الكامنة وراءها، وتحريرها من الالتباس المقصود بمفاهيم الجهاد بأهدافه المعلنة والدفاع عن النفس والمقاومة للاحتلال ورد العدوان، وما إلىٰ ذٰلك، وهل هٰذه الظواهر، حال وجودها فعلاً، هي طبيعية في حضارتنا ومجتمعاتنا أم أنها مصنوعة لتشكل ذرائع ومسوغات العدوان والهيمنة علينا، حتىٰ ولو كان بعض أدواتها من بني جلدتنا؟

ونسارع إلىٰ القول: بأنه قد يكون هٰذا المناخ من الإرهاب الفَكري الذي يُحاط به ما يسمىٰ اليوم بالتطرف والإرهاب، ويُطارد به كل مفكر وباحث عن السبب، وبذل الجهود للاقتصار في النظر علىٰ الآثار، هو بسبب أن السماح بالبحث في الأسباب قد يكشف الفاعل الحقيقي، أو الإرهابي الحقيقي، سواء كان ذٰلك علىٰ مستوىٰ الدولة أو الأفراد أو الجماعات، فإذا بالذي يدّعي محاربة الإرهاب أو يعلن الحرب علىٰ الإرهاب عالمياً نجده متلبساً بالإرهاب ومسبباً له، ذٰلك أن الاقتصار علىٰ النظر في نتائج وآثار الإرهاب يؤذن من جانب باستمراره لبقاء أسبابه، ويؤدي من جانب آخر إلىٰ القبض علىٰ القتيل وتجهيزه وتكفينه وإبقاء القاتل علىٰ قيد الحياة يمارس الاستمرار في عملية القتل، وتستمر في العالم الأحزان والفواجع والإدانة والغشاوات التي تحول دون كشف القاتل. . . وتغييب السبب الذي لا بد أن يعرف ليبطل العجب.

إن إشاعة جو من الإرهاب الفكري والسياسي، وكيل الاتهامات المتعددة لكل من يحاول البحث في أسباب الإرهاب، واتهامه بأنه يتعمد إيجاد المسوغات للإرهاب، قد يكون مرده الخوف مما يترتب علىٰ ذٰلك من إسقاط الأقنعة المزيفة، وإبراز الوجه الحقيقي لمن يصنع الإرهاب أو يصطنعه ليكون مسوغاً للتدخل في شؤون الآخرين، واختراق سيادات الدول، ومؤسساتها الأمنية، وأنظمتها المالية، ومناهجها التعليمية، والإعلامية، وإعادة تشكيلها وفق سياسته وثقافته باسم محاربة الإرهاب.

إن ظاهرة العنف والتطرف والإرهاب، علىٰ مختلف التسميات، أو أية ظاهرة اجتماعية أو إنسانية، إيجابية كانت أم سلبية، لا يمكن أن تتشكل وتتبلور وتنمو وتمتد ما لم تجد المناخ المناسب والشروط الملائمة والأسباب المتوفرة والقابليات والفراغات، أو إن شئت فقل: الفجوات التي تسمح لها بالتشكل، لذٰلك، فإن التعامل مع أي ظاهرة بشكل سليم لا يتحقق إلا بالنظر إلىٰ جوانبها من زوايا متعددة ووعيها، والإحاطة بعلمها؛ تلك الإحاطة المقصودة التي تعني دراستها وتحليلها إلىٰ عناصرها الأساسية وأسبابها الرئيسة، ومن ثم قراءتها قراءة صحيحة تمكن من فهمها، ووضع

الخطة أو إن شئت فقل الاستراتيجية لمحاصرتها والحيلولة دون امتدادها في حال خطورتها والبدء بمعالجتها.

ذلك أن الكثير من المتعاملين مع الظواهر الاجتماعية والسياسية والإنسانية عن جهل أو عن قصد ـ كما أسلفنا ـ قد يذهبون برؤية مبتسرة إلىٰ ترميم الآثار والنواتج عنها، والتوهم بأن القضاء علىٰ الآثار أو كبت الظاهرة هو قضاء عليها، دون التنبه إلىٰ الأسباب المنشئة التي تشكل المحركات الأساس لها، وأن العلاج الحقيقي يتطلب، بعد دراسة الظاهرة والإحاطة بعلمها، التوجه إلىٰ معالجة الأسباب المنشئة، ضمن خطة مدروسة بتوفير كل ما يتطلبه العلاج من أَجَلٍ وأدوات ومراحل واختبارات ميدانية للنظر في مدىٰ نجاعة الحلول.

ولا شك أن الظاهرة، أية ظاهرة، حتىٰ تتشكل وتتبلور وتبدأ بالظهور، يساهم بتكوينها مجموعة أسباب وعوامل ودوافع ومداخلات متداخلة، لذلك فإن الإحاطة بعلم الظاهرة وتحليلها إلىٰ عناصرها الأولىٰ وأسباب نشوئها وامتلاك القدرة علىٰ إبصار الحلول والعلاجات المناسبة والأبعاد المتراكبة لها لا يتحقق في النظر إليها من بُعدٍ واحد أو تخصص واحد، وإنما يتطلب توفر مجموعة تخصصات علمية ومعرفية تكون بمثابة الحواس المتعددة، تتضافر جميعاً لتشكيل العقل الجمعي القادر علىٰ إبصار وإنتاج الحل النضيج، لذلك فليست المشكلة في تقديرنا هي في الاقتصار علىٰ معالجة الظاهرة بمحاصرة آثارها أو بترميم آثارها مع الإبقاء علىٰ الأسباب المنشئة لها، أو الاقتصار علىٰ النظر إليها من خلال بعد واحد، أو تخصص واحد، أو عقل واحد؛ فلكل ظاهرة أهل حلها وعقدها، كما يقال.

ـ التعامل مع الظاهرة:

والتعامل مع الظواهر عملياً يمكن أن يأخذ ثلاثة اتجاهات:

اتجاه ينزع إلىٰ الريادة واستشراف المستقبل ومحاولة قراءة الواقع والمقدمات بدقة، ومن ثم يضع الخطط والبرامج الثقافية والسياسية

والاقتصادية والاجتماعية للحيلولة دون تشكل الظاهرة السلبية، وبذلك يكفي الله المؤمنين القتال والضحايا (وضع خطط وقائية)؛

واتجاه يجتهد في محاصرة الآثار السلبية والنواتج الضارة وإيقافها، مثله في ذلك مثل من يقدم إسعافات أولية لوقف النزف، ومن ثم تحليل الظاهرة ودراسة الأسباب المنشئة لها، ومعالجة تلك الأسباب، والخلوص إلى العبر التي تمكن من عدم تكرارها؛

واتجاه لا يتمكن من إبصار وإدراك العوامل المتراكبة للظاهرة والأسباب المنشئة لها والمناخ الذي سمح بامتدادها ونموها، لأنه لا يستطيع أن يتجاوز مرحلة الإحساس بآثارها، لذلك تنتهي رؤيته عند معالجة الآثار إما بالتعويض المالي أو بالكبت، والمنع، والعقاب، وممارسة الحل الأمني، الذي قد يغيِّب الظاهرة مؤقتاً لكنه كما هو مشاهد لا يعالجها ولا يحقق الوقاية منها مستقبلاً.

ولعلنا نقول هنا: بأن التعامل مع هذه الظواهر على العموم يبقى متأرجحاً بين ذهنيتين:

ـ **ذهنية التهوين والاستسهال** وعدم الإدراك لأسبابها وحجمها وآثارها وعدم السعي لامتلاك الأدوات والتخصصات للإحاطة بعلمها ﴿بَلْ كَذَّبُواْ بِمَا لَمْ يُحِيطُواْ بِعِلْمِهِ﴾ [يونس:٣٩]، وإنما الاقتصار على مواجهتها بالحماسات والشعارات والشجب والإدانات والندوات والمؤتمرات السياحية، التي قد تنتهي إلى إضاعة العمر والمال وحتى الأجر، على الرغم مما يمكن أن يُعتذر لأصحابها من النوايا السليمة؛ ولا ندري كيف يمكن هنا إزاء هذه الإشكاليات الكبيرة والخطيرة أن يُعتذر للفشل بالنوايا السليمة، وكيف يمكن أن توصف بالسليمة حتى ولو أنتجت عملاً مغشوشاً غير سليم، وأصبحت ذريعة للتخلص من المسؤولية، وحجب عمليات النقد والتقويم والمراجعة وتحقيق العبرة والسماح بامتداد حالات الغفلة وتغييب الوعي وشيوع الغوغائية، التي قد تكون من لوازم ذهنية الاستسهال، في كثير من الأحيان؟

ـ **ذهنية التهويل والاستحالة**: وفي المقابل قد نجد ـ و«قد» هنا للتقليل

ـ بعض الذهنيات التي تتعامل مع الظاهرة بكثير من التهويل، فتقع في ما يسمىٰ بذهنية الاستحالة، بسببٍ من العجز عن إدراك حجمها الحقيقي، وافتقاد ضبط النسب في العناصر المكونة لها، والافتقار للأدوات التي تمكن من القياس والتقويم والمقارنة والمواءمة بين الأمنيات والإمكانيات، الأمر المُوقع في حالة الخزي والعجز، ومن ثم الهروب والانسحاب أو اللجوء والارتماء صوب (الآخر) لإعلان العجز واستجداء الحل، الأمر الذي قد يؤدي إلىٰ تكريس الظاهرة، وتكريس حالة العجز عن التعامل معها وإبصار المداخل الحقيقية للتعامل معها، وديمومة الحاجة إلىٰ استدعاء (الآخر) للحماية والوقاية.

ومبدئياً، قد نرىٰ أن المشكلة، في التعامل مع الظواهر والأزمات والإصابات وحالات الاستعصاء والعجز الناتجة عنها، إنما هو بسبب عدم دخول البيوت من أبوابها، كما يقال، ذٰلك أن لكل إشكالية أو أزمة أو ظاهرة أبوابها ومفاتيحها، أو إن شئت فقل: أهل حلها وعقدها، وهم الذين يشكلون مجموعة التخصصات، التي تمتلك الأدوات التي تمكن من إدراك الظاهرة من كل جوانبها، والإحاطة بعلمها، وإدراك أسبابها، وإبصار مخاطرها، والاهتداء من خلال هٰذه التخصصات والأدوات إلىٰ طرق حلها ومعالجتها، أو حسن إدارتها، والتخفيف من آثارها، ووضع خطة طويلة الأجل لمعالجة أسبابها بحيث يدلي فيها كل صاحب اختصاص وخبرة بدلوه، ويتم التداول والمثاقفة والتشاور والمقاربة بين الآراء للوصول إلىٰ الرأي الصائب والخطة النضيجة.

لٰكن المشكلة في واقعنا الثقافي تكمن في غياب أدب المعرفة وتجاوز أبسط قواعد المنطق، التي تقول: بأن «الحكم علىٰ الشيء فرع عن تصوره»، حيث الكثير منا ما يزال يقفُو بما ليس له به علم، وكأن هٰذه الآية: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء] تقتصر في صور التدين التي نحن عليها علىٰ المنابر وأماكن الوعظ والإرشاد، أو في أحسن الأحوال علىٰ الاستزادة من طباعة الكتب والأسفار، التي لا نصيب لنا منها إلا الطباعة، أو الاكتفاء

بتلاوة الآية للحصول علىٰ عشر حسنات، بقراءة كل حرف منها قراءة بلا فقه، وبذٰلك تتسرب إلينا علل التدين من الأمم السابقة، الذين كانوا لا يقرأون الكتاب إلّا أماني؛ وتستمر في حياتنا وتعاملنا مع قضايانا حالة التخلف، التي تنعكس علىٰ فهمنا لقيمنا في الكتاب والسنة، ونبقىٰ نعيش حالة التخلف والعامية، حيث دكان القرية سوق المدينة، كما يقول أهل الاقتصاد، فبعض الرجال عندنا ما يزالون ملاحم، يفهمون كل شيء.

هٰذا علاوة علىٰ أن بعض الإصابات والأزمات أو الإشكاليات يمكن أن تكون مجرد حالات فردية، أو حالات عارضة ناتجة عن رد فعل آني، لم تصل إلىٰ مستوىٰ الظاهرة وحجمها، وإنما هي ظرف طارئ أو رد فعل لا يلبث أن ينتهي بانتهاء سببه، لٰكن المشكلة إنما هي في ذهنية التهويل والتضخيم التي أشرنا إليه، التي قد تجعل من الحبة قبة، أو ذهنية التهوين التي لا تقدر الأمر حق قدره وتدرك أبعاده، فيؤدي الإهمال إلىٰ التفاقم والتأزم وحفر مجرىٰ عميق في المجتمع، أي يتحول من أمر عارض لم يُتدارك إلىٰ ظاهرة.. «ومعظم النار من مستصغر الشرر».

ـ الثقافة البديلة:

وفي تقديرنا أن طريق الخلاص من (ذهنية التهوين والاستسهال) ومن الحالة الذهنية المقابلة (ذهنية التهويل والتضخيم والاستحالة والعجز)، وفي كليهما تطفيف وفقدان توازن واهتزاز للنسب، إنما يتطلب العمل علىٰ بناء ثقافة بديلة، تؤمن بأهمية الاختصاص وضرورته، وتثق بالخبرة، وكيف أن ذٰلك هو السبيل والوسيلة والأدوات لفهم الظواهر وتحليلها إلىٰ عناصرها وأسبابها الأولىٰ، والنظر في جوانبها من الزوايا جميعاً، وهٰذا لا يتأتىٰ إلا بتوفير الاختصاصات المتعلقة بجميع الجوانب، بحيث تُرىٰ الظواهر من جميع زواياها، حيث يمكّن ذٰلك من إبصار الحل والمخرج الصحيح لتجنب الأزمات المتوقعة، وإدارتها أثناء وقوعها، ومعالجتها بعد وقوعها بأقل قدر من الإصابات.

وقد يكون المطلوب في الثقافة البديلة أن ترتكز على الحوار بين هٰذه التخصصات جميعاً، شريطة أن يكون الحوار في فضاء مفتوح تتلاقح فيه ذهنية التهوين مع ذهنية التهويل، لينتج ذٰلك ذهنية الاعتدال، أو ثقافة الاعتدال وانضباط النسب، وعدم اختلال المقادير ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ عِندَهُۥ بِمِقْدَارٍ﴾ [الرعد:٨] بحيث يُعَمم ذٰلك ليصبح ثقافة أمة وليس رؤية نخبة وأصحاب اختصاصات مغلقة على نفسها، وبذٰلك وحده تردُّ الأمور إلىٰ نصابها، وتخلص من حالة التشويش والفوضىٰ الذهنية، التي قد تكون طبيعية في بادئ الأمر في حالة استقبالها للظاهرة أو الإشكالية أو الأزمة، وتصبح غير طبيعية حالة استمرارها علىٰ هٰذه الحال دون أن ترد إلىٰ أهل الاختصاص والنظر للوصول إلىٰ حلول ومعالجات مجدية، يقول تعالىٰ: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ...﴾ [النساء:٨٣]، ذٰلك أن المهم هو الرد إلىٰ أهل العلم والتخصص، وعدم الاستمرار في الإذاعة والإشاعة لتتحول من حالة طبيعية في بدئها إلىٰ حالة غوغائية فوضوية في استمرارها وامتدادها.

ـ صناعة الظواهر:

وقد يكون من المفيد أن نعرض لقضية، ونحن بصدد النظر في الظواهر الاجتماعية والإنسانية التي تطفو علىٰ سطح المجتمعات بين حين وآخر، هٰذه القضية هي أن الكثير من الظواهر الطافية قد تبدو ظواهر غريبة عن جغرافية البلد وديموغرافية المجتمع وتاريخه الثقافي والحضاري وقيمه الدينية، هي ظواهر دخيلة علىٰ المجتمع ونسيجه الاجتماعي والثقافي، تشكل عضواً غريباً مزروعاً في غير جسده، ونبتاً نشازاً يوضع في غير تربته، ليشكل ذٰلك ذريعة ومسوغاً لتحقيق أغراض وأهداف خفية وغير منظورة؛ علىٰ مستوىٰ (الذات) و(الآخر)، وهٰذا ليس غريباً في تاريخ الأمم والشعوب وقيام الحضارات وإسقاطها، فكم من المعارك المفتعلة التي يكون وقودها الكثير من التضحيات باسم التحرير، وهي في حقيقتها إنما افتعلت للتحريك

واستدعاء (الآخر) والوصول إلىٰ الحلول السياسية، أو كسب المعارك الانتخابية، أو تحقيق الغلبة علىٰ الخصوم، أو بناء الزعامات العميلة، أو تصفية الحسابات الدولية والإقليمية بدماء الآخرين.

وما أكثر وأسهل صناعة الظواهر السلبية والأزمات، والمعارك المفتعلة، والصدامات المذهبية والمعرفية والطائفية، وإيقاظ الفتن التاريخية، واستردادها في إطار الأمم والشعوب المتخلفة؛ لأنها رصيد جاهز بأجسادها وغيبة رؤوسها، وذٰلك يظهر بشكل جلي عندما يتخذ الناس رؤوساً جهالاً (ولا نعني هنا غير المتعلمين الأبجدية، وإنما نعني غير المتخصصين من الفقهاء والحكماء والخبراء) فيعلِّمون الناس ما لا يعلمون، فيفتوا في أدق المسائل فَيضِلُّوا ويُضِلُّوا، يقول الرسول ﷺ: «**إنَّ اللّٰهَ لا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعاً يَنْتَزِعُهُ مِنَ العِبَادِ وَلٰكِنْ يَقْبِضُ العِلْمَ بِقَبْضِ العُلَمَاءِ، حَتَّىٰ إذَا لَمْ يُبْقِ عَالِماً اتَّخَذَ النَّاسُ رُؤُوساً جُهَّالاً، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا**»[1]، ذٰلك أن الفقه والعلم والفتوىٰ لا يقتصر علىٰ حمل النصّ الشرعي، وحفظه، وإنما يتعدىٰ ذٰلك إلىٰ الوعي والفقه، والرسول ﷺ يقول: «**فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إلَىٰ مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ**»[2].

ولعل ذٰلك يفسر الكثير من المعارك والمواجهات المفتعلة، الثقافية والسياسية والعسكرية، التي تدور رحاها علىٰ أرض الإسلام والمسلمين اليوم، حيث نقدم لها الأرض والمال وحتىٰ الإنسان، وتُمارس علينا، وهي أشبه ما تكون بعقود إذعان بالنسبة لنا، حيث لا خيار لنا فيها؛ لأننا لا نمتلك فيها رأياً ولا إرادةً، حتىٰ ولو توهمنا ذٰلك، والتي لا تكاد تخلو منها بقعة من بلاد المسلمين بشكل أو بآخر.

وقد لا يتطلب الأمر كثيراً من النظر لاكتشاف أن معظم الظواهر التي قذفت بها حقبة العولمة، وألحقت العدوىٰ والوباء الغريب بالكثير من المجتمعات، بهدف التمكين للهيمنة والتسلط واستيراد الحلول والخبراء، هي

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب العلم. (٢) أخرجه الترمذي، وقال: حديث حسن.

ظواهر غريبة عن تربة المجتمع ونسقه الحضاري وتاريخه وقيمه الدينية وتقاليده الاجتماعية، هي أقرب ما تكون إلىٰ أشباح وأوهام وتخويفات وخيالات وصور بعيدة عن الحقيقة والواقع، ويكفي القول: بأنها مصنوعة لتسوَّق في بلاد المسلمين، لإنهاك قوتهم، واستنفاد مواردهم، واستمرار تخلفهم وضعفهم وحاجتهم إلىٰ (الآخر).

ففي كثير من الأحيان، وعلىٰ الأخص في مرحلة غيبة الفقهاء والخبراء، أهل العلم والتخصص والبصيرة النافذة، وبروز الخطباء وزعامات الشعارات والحماسات والهوجات والرسم بالفراغ، تختلط الأمور، وتخرج عن السيطرة والإحاطة، ويلفها سوء التقدير، وتقرأ بأبجديات خاطئة، فتأخذ أكبر من حجمها، وتستنفد الطاقات والأوقات، وتكون أشبه بطحن الماء أو طواحين الهواء، وبذٰلك تتحول المجتمعات، وخاصة المتخلفة، إلىٰ ميادين تجارب واختبار للأفكار والأسلحة وأسواق للاستهلاك، وتتحول من الإبداع والإنتاج والارتقاء إلىٰ الاستيراد والتكديس وإعادة إنتاج التخلف، أي تعيش مرحلة ضلال السعي؛ والإشكالية هنا أنها قد تحسب أنها تحسن صنعاً.

وأخطر ما تفرزه المرحلة، أو الحالة، هي اتخاذ زعامات دينية وسياسية (مرحلة اتخاذ الرؤوس الجهال دون مؤهل، بسبب حزبي أو طائفي أو مذهبي أو عنصري. . .) من الذين يناط بهم تقديم الحل وهم في الحقيقة أساس المشكلة؛ هٰذه المرحلة الخطيرة تحل بالأمة أو تحتلها، وعندها يتحول الحل إلىٰ مشكلة، وعندها ما أسهل صناعة الظواهر وإقامة أنصاب وأزلام من أشباح موهومة لإيجاد المسوغات للهيمنة والغزو والاحتلال وتكميم الأفواه وإشاعة الخوف واستدعاء المعاهدات الدفاعية، وبذٰلك يتحول الاستعمار المكشوف للبعض، المستنفد للموارد والخامات، إلىٰ استعمار مسكوت عنه، مطلوب ومدفوع الأجر، خوفاً من حركة الأشباح والأوهام، للحيلولة دون التطرف والإرهاب، وذٰلك إنما يكون عندما نصبح لا ندري أن هٰذا الاستعمار الجديد هو الذي يخوّف من الأشباح ويصنع صور التطرف، ويهوّل من خطرها، ليشكل ذٰلك مسوغاً لوجوده وهيمنته وتحكمه، وبذٰلك تتحول المواجهة وميدانها وعناصرها لتكون بين الدولة وبين الأمة

والشعب، فيزداد الإنهاك، وتُهيأ أسباب العنف والتطرف، ونكسر أسلحتنا بأيدينا، ونقع بعلل التدين التي أسقطت الأمم السابقة دون أن نكون أولي بصيرة: ﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِى ٱلْمُؤْمِنِينَ فَٱعْتَبِرُوا۟ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ ۝٢﴾ [الحشر].

ومن الأدوات التي تعين علىٰ فقه الظواهر الاجتماعية والتعرف إلىٰ أسبابها، التي قد تغيب في العقل الباطن، أو الوعي الباطني، والتي يتعين التنقيب عليها ومحاولة استحضارها لفهم الظاهرة ومن ثم كيفية التعامل معها بشكل صحيح: القناعة أولاً بأن النظر في أية ظاهرة وإخضاعها للدراسة دون استحضار القيم، التي تشكل المرجعية وتتحكم في سلوك المجتمعات والأمم وجميع إنتاجها الأدبي وأدبياتها في مختلف ميادين الفكر وبناء الحضارات، أي القيم والتقاليد التي تؤمن بها (عالم الأفكار)، ومن ثم النظر في تاريخ هٰذه المجتمعات في مجراه العام، دون التوقف عند بعض النقاط التي يمكن أن تعتبر شاذة أو ناشزة عن هٰذا المجرىٰ؛ لأن التاريخ هو نوع من تجلّي الظاهرة وتجسيدها في الواقع، وبروزها من الخفاء إلىٰ العيان، ومن الفكر إلىٰ العقل، ومن النظرية إلىٰ الممارسة، ومن المبادئ إلىٰ البرامج، فسوف تمنىٰ الدراسة بالفشل.

وليس هٰذا فقط، وإنما أيضاً تتطلب الموضوعيةُ استكمال أضلاع مثلث النظر، وذٰلك بحسن قراءة الواقع أو الحاضر؛ لأنه مستقبل الماضي، وهو ثمرة للتاريخ، وتحديد مكانه بدقة من التاريخ، ومن منظومة القيم التي تؤمن بها الأمة وتُحاكم إليها، ذٰلك أن الظواهر هي في نهاية المطاف إفراز ثقافي، أو تشكيل ثقافي، أو شاكلة ثقافية لكل من القيم والمرجعيات والتاريخ والتبادل المعرفي والثقافي والتفاعل بين ذٰلك وبين كل مكونات الواقع، هٰذا إضافة إلىٰ فهم سنن وقوانين الحركة الاجتماعية.

فإذا تبين أن الظاهرة غريبة عن قيم الأمة والمجتمع وتاريخها الطويل، وغريبة عن (عالم أفكارها) بشكل عام، وموروثها وبيئتها الثقافية وتربتها الحضارية، بكل منتجاتها التاريخية، فهي بلا ريب ظاهرة غريبة، مصنوعة

طارئة، أو عارضة، تنتاب الأمم كحالات مرضية، تولدت في تربتها بسبب الضعف والتحلل والتخلف والانحطاط والفراغ، الذي يمكّن (الآخر) من الامتداد والعبث بمقدرات الأمة كما يريد، وغياب العلماء العدول الممارسين لحراسة الحقيقة والاستقامة، النافين للغلو والتحريف والتأويل والجنوح بكل أشكاله، القادرين علىٰ إعادة الأمة للجادة والبيضاء النقية.

ونعتقد أنه ما من أمة أو حضارة إلا ورافق مسيرتها أنماط من الغلو والتطرف والخروج والتشدد؛ لأنها حالات تنتاب الأمة عند بعض المنعطفات والنكسات وردود الأفعال، وليس الأفعال، لٰكن في نهاية المطاف تقاس الحضارات بقدرتها علىٰ التجاوز والتصحيح والتصالح مع نفسها و(الآخر) والقدرة علىٰ محاصرة بؤر الغلو والعنف والتطرف والإرهاب، ونفي نوابت السوء، والتجدد والتجديد، خاصة عندما تكون المعايير والقيم فيها ثابتة ومعصومة وخارجة عن وضع الإنسان نفسه، الذي هو محل هٰذه الظواهر.

والعنف والغلو والإرهاب في المحصلة النهائية ظاهرة ثقافية سلوكية، تسكن في الأعماق، وتأتي ثمرة لما تعلمناه ورأيناه، ما شكّل ذاكرتنا وصنع مخيلتنا، حيث الثقافة هي، في التعريف النهائي، ما يبقىٰ في عقلنا الباطن من الدوافع والمحركات للسلوك وآلية التعامل مع المواقف، بعد أن ننسىٰ ما تعلمنا.



الصراع في الحضارة الغربية

ـ فلسفة الصراع:

لذٰلك، فقد يكون من المفيد أن نفتح بعض النوافذ علىٰ مسيرة الحضارة الغربية، التي تشكل (الآخر) ونقدم بعض النماذج الفكرية والسلوكية علىٰ الموروث الثقافي الغربي، لعلها تفيد القارئ والباحث في تفسير الكثير من إفرازاتها وعوامل تشكيلها وصنع شاكلتها الثقافية، التي تعمل عليها وتتعامل من خلالها؛ لأن الثقافة هي البوصلة الحقيقية لتحديد الوجهة وتغذية الحركة.

ونحن عندما نعرض لهٰذه الألوان من العنف والصراع والمواجهة، التي طبعت الحضارة الغربية ورافقت مسيرتها ولا تزال، لكن بأشكال وألوان مستحدثة ومجددة، لا نقصد بذٰلك التراشق الكلامي واستبدال الحوار بالمواجهة، والسقوط فيما يراد لنا من (الآخر)، وجرنا إلىٰ ما يريد، وصناعة ردود أفعالنا، بقدر ما هي محاولة لتسهيل التفسير والفهم والمقاربة والاستنتاج، لعل ذٰلك يحقق السبيل للفهم والتفاهم والوقاية الحضارية.

أما قدرة الحضارة الغربية علىٰ التجدد، والتجاوز، وصناعة المسوغات، وصناعة الأعداء، وشن المعارك تحت شتىٰ المسميات، ومحرضات التقدم والإبداع والإنتاج، وعجزنا عن التجاوز، فلذٰلك أسباب ومجالات أخرىٰ.

والحقيقة التي لا تقبل اللبس أن نسق الحضارة الغربية، أو بشكل أدق

٤٨٩٦/٣١

الثقافة الغربية بمختلف ألوان طيفها الديني والسياسي، من كاثوليكي إلىٰ أرثوذكسي إلىٰ بروتستانتي، ومن إقطاعي إلىٰ اشتراكي إلىٰ رأسمالي، والشواهد أكثر من أن تحصىٰ، وسوف نأتي علىٰ نماذج منها، إنما قام علىٰ فكرة الصراع، بمعنىٰ أن جدلية الحياة في الثقافة الغربية إنما هي الصراع والمواجهة، واستمرارها الحضاري يفترض أو يتطلب افتراض وجود العدو المحرض للحركة، الضامن للتماسك وعدم الانفجارات الداخلية، وفي حال عدم وجود عدوٍّ يؤدي هٰذا الدور فليُصنع العدو، حتىٰ ولو وهماً.

والأخطر في هٰذه الثقافة أن الرؤية الدينية، أو العقيدة الدينية في الحضارة الغربية، لم تبرأ أو تستطيع أن تتنزه عن فكرة الصراع، حيث تنطلق موروثاتها من الفكر اليوناني والروماني، من الصراع بين الآلهة، والصراع بين الإنسان والآلهة، حتىٰ لقد انتهىٰ الأمر بالكثير من المفكرين إلىٰ إعلان صريح: «موت الإلٰه»، الذي أُعلن علىٰ لسان فيلسوفها الكبير «نيتشه» فأدىٰ الأمر فيما بعد الحداثة إلىٰ الموت المطلق، وتشيؤ الإنسان.

وجدلية هٰذه الحضارة القائمة علىٰ الصراع - والصراع أصلاً يقوم علىٰ إلغاء وإنهاء (الآخر) وإسقاطه صريعاً - انطلقت من الفكرة الدينية - كما أسلفنا - لتحكم ثقافة الإنسان وفلسفته عن الكون والإنسان والحياة، لذٰلك نجد أن المحركات الحضارية والمسالك البشرية والتعاطي مع الحياة مسكون بتلك الجدلية.. فمن الصراع بين الآلهة في كل الثنائيات في التاريخ الديني الوثني من مثل الصراع بين آلهة النور والظلمة، والخصب والجدب، والخير والشر، وهٰكذا، هٰذا التوارث الثقافي والاجتماعي يمثل الجذور والمرجعيات للموروث الديني الغربي.. حتىٰ فكرة «موت الإلٰه» التي أشرنا إليها عند «نيتشه» هي في أصلها عقيدة وثنية، حيث كان العقل اليوناني يحكم بموت بعض الآلهة؛ وليست عقيدة الفداء عن طريق أحد الآلهة خارجة عن هٰذا الموروث، بل هي موجودة أيضاً في الوثنيات القديمة، كما يذكر السير «آرثر فندلاي» في كتابه «صخرة الحق».

إن الصراع بين الإنسان والآلهة قاد العقل الغربي إلىٰ فكرة إلغاء الإلٰه

ـ لا إلٰه والحياة مادة ـ فصل الدين عن تدبير الدنيا، فصل الناسوت عن اللاهوت، إلىٰ فكرة الصراع مع الطبيعة وقهر الطبيعة، والصراع بين الطبقات، والصراع بين الألوان، والصراع بين الدين والعلم، وبين رجال الكنيسة ورجال السياسة، وبين الأجناس والأعراق، وبين الرجل والمرأة، والماركسية والرأسمالية، إلىٰ صراع الأديان، وصراع القوميات والأمم والثقافات، وصراع الحضارات عند «صاموئيل هنتنغتون» ومن قبله أو من بعده «فوكوياما» الذي اعتبر نهاية التاريخ الإنساني في انتصار الرأسمالية في صراعها مع جميع أعدائها وصرعهم، وانتهاء التاريخ.

ولعل من الطبيعي أن يولد التطرف في أحشاء هٰذه الحضارة أو في رحمها، ويستدعي ذٰلك اعتماد أن الثورة والعنف والإرهاب والتطرف والإرعاب هو الحل.

ولنأتي علىٰ بعض النماذج والأمثلة:

ففي بيئة هٰذه الحضارة نشأت الفاشية والنازية واللاسامية والاستالينية واليمين المتطرف وجميع النظرات العنصرية، التي تعتبر الهيمنة والتسلط والقوة والمواجهة هي سبيل التعامل والتفوق، والشعار المرفوع دائماً «البقاء للأقوىٰ»، أو كما يقول الفيلسوف الإنكليزي «توماس هوبز» (١٥٨٨ ـ ١٦٧٩م) في عبارته المشهورة: «الإنسان للإنسان ذئب، والكل في حرب ضد الكل، والواحد في حرب ضد المجموع»، والحياة مجال للقوة الباطشة بالنسبة للأقوياء. . . ولا تزال تملأ المخيلة الأوروبية صور وقدرات «بطرس الناسك» الخارقة و«فرسان المعبد»، وأساطير البطولات وشلالات الدماء في الحروب الصليبية، التي استمرت قرنين من الزمان، بما يقارب عشرة أجيال، وينشأ الإنسان وتتشكل ثقافته في هٰذا المناخ، في التعليم والإعلام والتاريخ والرواية والأدب والقصة والحكايات الشعبية. . . إلخ.

ولم تكن تلك الأفكار في إطار المعارف الباردة، وإنما تطورت إلىٰ مستوىٰ العقائد الدينية، التي حركت مزيداً من الجنود للانخراط في الحملات الصليبية وقتل الآخرين والفتك بهم تقرباً إلىٰ الله، وما تزال تحرض وتدفع

التحركات الجديدة والاستعمار الجديد وصناعة الأعداء الجدد، ليشكلوا أسباباً ومسوغاً للتدخل ولمزيد من الإنتاج العسكري وشن الحملات العسكرية، التي تعتبر قمة العنف.

نعود إلىٰ القول: بأن فكرة الصراع مع الإلـٰه والطبيعة والحياة والحضارات والثقافات، وفلسفته أن البقاء للأقوىٰ الجبار والأكثر بطشاً والأملك لأسلحة الفناء البشري، هو نسق ثقافي وحضاري يتطلب دائماً إشاعة القلق ونشر حالات الخوف والرعب والتوتر وصناعة الأعداء وممارسة المواجهات؛ لأن ذٰلك هو وسيلة المدافعة الحضارية في مقابل (الآخر) ابتداءً من الحروب المحلية والإقليمية إلىٰ الحروب العالمية، ومن إبداع الأسلحة الفردية إلىٰ إنتاج أسلحة الدمار الشامل.

- الصراع في الممارسة:

وقد يكون من المفيد، بعد أن ألقينا نظرة علىٰ عالم الأفكار، في استعراض الفلسفات والتنظيمات المتطرفة من نازية إلىٰ فاشية إلىٰ لا سامية إلىٰ كل منظمات اليمين المتطرف، أن نذكر طرفاً من الممارسات الخطيرة التي تعتبر تجليات لهٰذه الأفكار والمرجعيات أو الخلفيات الفكرية لهٰذا النسق الثقافي.

فالحملات الصليبية، بكل أسبابها ونتائجها، والتي قادها وحرض عليها رجال الدين والملوك الذين يحمون الدين ويمثلون إرادة الله علىٰ الأرض ودفعوها باتجاه العالم الإسلامي، والآثار الخطيرة التي رافقتها ونتجت عنها خلال قرنين من الزمان، من تأجيج الأحقاد الدينية، ما تزال تفعل فعلها في العقل الغربي.

وحسبنا أن نقول: بأن ما وقع في ساحة بيت المقدس وحدها من الضحايا قد تجاوز التسعين ألفاً حتىٰ غرق الأقصىٰ بالدماء، هٰذا حصل بأسلحة تلك الأيام، ونقول: ما يزال المخيال الغربي عامة مشبعاً بروح الحروب الصليبية؛ ومدفوعاً بها، هٰذه الروح والثقافة ما لبثت أن رافقتها في حروب الاستعمار الحديث (الجنرال غورو عندما دخل دمشق ووقف علىٰ

قبر صلاح الدين الأيوبي وقال قولته الشهيرة: الآن انتهت الحروب الصليبية)، وما نلاحظه من فلتات الفم وما يبدو من الأفواه عما تخفي الصدور قبل أن يتحكم فيها اللسان ويكيِّفها، من وسم المواجهات بأنها امتداد لحرب صليبية، وليس ذٰلك فقط بل هي حرب صليبية، سواء علىٰ مستوىٰ أكبر الرموز السياسية أو الفكرية أو أكبر الرموز الدينية، وحتىٰ بات تسخير مجالات الفن والإعلام لها بين حين وحين (الرسوم الكاريكاتورية) مؤشراً واضحاً علىٰ ما تخفيه الصدور: ﴿قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: ١١٨].

وسوف يستمر الصراع من وجهة نظرهم؛ لأنه يمثل جدلية الحياة، حتىٰ ينتهي التاريخ بالنصر وسيادة القيم الحضارية الغربية، بعيداً عن مفاهيم التعايش والتعاون والشراكة الحضارية، وحتىٰ عندما يتعرض استخدامهم للقوة لأي انتكاسة في عدم بلوغ الهدف، فإن ذٰلك يعزىٰ إلىٰ التقصير في عدم استعمال القوة الكافية.. وسوف لن يوقفوا الصراع حتىٰ يلغوا (الآخر) ويؤمن بقيمهم وسيادتهم ﴿...حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٠].

ـ الصراع وقود حضاري:

المواجهة والصراع وشن الحروب هو وقود هٰذه الحضارة، حيث لم يقتصر ذٰلك في بعض الأحيان علىٰ (الآخر) المغاير في الدين والثقافة والحضارة، وإنما امتد لصراع مع أبناء الثقافة الواحدة والدين الواحد.

وما تزال الذاكرة تحمل صوراً عن الحرب الإسبانية الأمريكية عام ١٨٩٨م، تلك الحرب التي مهدت السبيل أمام التحالف الأمريكي البريطاني في القرن العشرين خلال حربين عالميتين، وكيف شكلت هٰذه الحرب نقطة تحول حقيقية في التاريخ الحديث، إذ شهدت ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية تمتد مطامعها الإمبراطورية عبر العالم جميعه.

ولا يند عن ذٰلك:

ـ حرب الاستقلال الأمريكية (١٧٧٥ ـ ١٧٨٣م).

ـ والحرب الأهلية الإسبانية (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩م) حيث سقط إبانها حوالي ٧٠٠ ألف شخص في المعارك، كما أعدم حوالي ٣٠ ألف شخص، وقتل ١٥ ألف شخص في الغارات الجوية.

ـ والحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ ـ١٨٦٥م) حيث بلغ عدد ضحايا تلك الحرب الأهلية حوالي ٦٠٠,٠٠٠ رجل.

ـ والحرب الأهلية الروسية (١٩١٨ ـ ١٩٢٢م).

ـ والحرب الروسية اليابانية (١٩٠٤ ـ ١٩٠٥م).

ـ والحرب العالمية الأولىٰ (١٩١٤ ـ ١٩١٨م) حيث تمت تعبئة حوالي ٦٥ مليون جندي، وبلغ عدد القتلىٰ ٨ ملايين جندي، وقدرت الكلفة الاقتصادية ٢٨١,٨٨٧ مليون دولار.

ـ والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥م) وما استخدم فيها من أسلحة الدمار الشامل، حيث ألقيت القنابل الذرية علىٰ مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين، وشهد العالم أول ضحايا استخدام السلاح الذري، الذي ما يزال بقايا مرضاه علىٰ أسِرَّة المستشفيات.. ولقد قدر عدد ضحايا هيروشيما بـ٧٨١٥٠ قتيلاً، و٣٧٤٢٥ مصاباً إصابات خطيرة، و١٣٠٠٠ مفقود، أضف إلىٰ هٰذه الأرقام الوفيات التي حدثت نتيجة للإشعاع الذري بعد ذٰلك.

ـ هٰذا إضافة إلىٰ الحرب الأمريكية الفيتنامية، وحرب احتلال العراق وما توقعه من ضحايا.

ولعل ما كشفته دراسة تاريخية فرنسية حديثة من أن سلطات الاستعمار الفرنسية، التي احتلت الجزائر لأكثر من مائة وثلاثين سنة، استخدمت ٤٢ ألف جزائري كفئران تجارب في تفجيرها أولىٰ قنابلها النووية في صحراء الجزائر، في ١٣/ ١٠/ ١٩٦٠م، وقالت الدراسة: إن فرنسا أجرت التجربتين في بلدة الحمودية، وجبل علي عفلي، يشكل نافذة أخرىٰ علىٰ ممارسات العنف والإكراه والظلم والتوحش في الاستعمار الحديث، الذي يعتبره كثيرون امتداداً للحروب الصليبية وثقافتها، وامتداداً لفلسفة الصراع والمواجهة، التي تعتبر المحرك الأساس للثقافة والحضارة الأوروبية ووريثتها

الثقافة الأمريكية، مهما حاولت التخفي وراء شعارات التحديث والتمدين ونشر قيم الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وتقرير المصير والحرية الدينية. . إلخ.

ونحن لا نريد بما أتينا علىٰ استعراضه من الأفكار والمعتقدات والأفعال والممارسات أن نغمط الحضارة الغربية حقها ودورها الإيجابي في الكشف والابتكار والإبداع الإنساني وما وفرته، وخاصة في بلادها، من مساحات الحرية وحقوق الإنسان، التي يعيشها إنسانها والمقيم فيها، لٰكنا أردنا أن نقدم بعض النماذج والنوافذ التي تمكن من القراءة بأبجدية صحيحة للوصول إلىٰ الأسباب والدوافع الحقيقية لهٰذه الحروب والمواجهات، وما تضمره من العدوان المستمر علىٰ عالم المسلمين، بحيث أصبح وكأنه إكسير الحياة لتلك الحضارة، حتىٰ إننا لنقول: إن هٰذه العداوة وقعت في كثير من الأحيان في حمأة عمىٰ الألوان، فأفقدتها التمييز، فبدأت تطلق أحكاماً عامة هي أقرب للعامية من العلمية، فترىٰ كل المسلمين إرهابيين، تأخذهم بجريرة فعل بعض الأفراد، علىٰ الرغم من الإدانات لهٰذه الأعمال، وأكثر من ذٰلك، الوقوع في الورطات الثقافية، التي تجاوزت كل عقل ومنطق، بطرح شعارات الفاشية الإسلامية، واعتبار الدين الإسلامي منبع الإرهاب، ومصنع الإرهاب، وإن رسوله الأمين ﷺ لم يأت إلا بالترويع والسوء والإرعاب والإرهاب!

لذٰلك تحولت الحرب، التي ظاهرها الحرب علىٰ الإرهاب، إلىٰ الحرب علىٰ الإسلام، والسعي لاقتلاع وشل كل فكر أو نهج أو ثقافة أو جماعة أو نشاط أو دعوة تمتّ إلىٰ الإسلام بصلة، كل ذٰلك يتم باسم تجفيف منابع العنف والإرهاب. . ولو كان ذٰلك صحيحاً لاقتضىٰ الأمر عدم التعميم، ووضع البديل الصحيح السليم المعتدل، ولٰكن المقصود ليس تجفيف منابع الإرهاب وإنما تجفيف منابع الإسلام، ومحاولة حربه واقتلاعه بروح صليبية استعمارية حاقدة، لٰكن هٰذه المرة بدون رفعٍ لشعار الصليب، حتىٰ لا يكون هناك استفزاز واستنفار وكبير تحدٍّ.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

من أسباب العنف ومحركاته

ـ ظاهرة مركبة:

نعود إلىٰ التأكيد: بأن العنف والإرعاب والتطرف هو ظاهرة إنسانية لا تخص ديناً أو جنساً أو لوناً أو طبيعة أو جغرافيا.. حتىٰ عندما تتوفر لها الفلسفات، التي تعطيها المسوغ، فهي أولاً وأخيراً ظاهرة ثقافية مركبة أو معقدة، يساهم بتشكيلها عدة عناصر وأسباب متنوعة لتصبح شاكلة ثقافية: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤] تكمن وراء السلوك العدواني علىٰ (الآخر) المغاير بسبب أطماع ظاهرة أو خفية؛ وأن هٰذه الظواهر الثقافية أو الحالات قد يمر بها الأفراد والدول والأمم نتيجة لتوفر ظروف معينة، لذٰلك لا بد ـ كما أسلفنا ـ عند التعامل مع الظاهرة أن ننظر في الأسباب المنشئة لها، وعدم الاقتصار علىٰ معالجة الآثار؛ لأن استمرار الظاهرة وتجذرها وتوضعها سوف يستمر طالما استمرت الأسباب المنشئة لها، وهٰذا لا يعني التوقف أو العدول عن معالجة الآثار؛ لأن معالجة الآثار ليس خياراً، وإنما هو يمثل حالة الإسعاف الضروري للمريض، لكن لا يمنع ذٰلك من عرضه علىٰ استشاري ينظر في العلاج الناجح والوقاية من المرض والحيلولة دون إزمانه.

حتىٰ الحل الأمني لظاهرة العنف يبقىٰ مطلوباً كعلاج مؤقت يحول دون امتداد الآثار، حتىٰ ولو لم يشكل حلاً، لكن عدم التوازن في التعامل معه وعدم إدراك المسافة بينه وبين حدود حقوق الإنسان قد ينتهي به لأن يكون مشكلة بدل أن يكون حلاً.

فالمشكلة أو الإشكالية، أن العنف ظاهرة معقدة، لا يعود تشكيلها لسبب واحد وإنما لتوفر مجموعة أسباب؛ سياسية واقتصادية واجتماعية وشرعية وتربوية... إلخ.

أما أن يُدمغ الإسلام أو عالم المسلمين أو العالم الإسلامي بالتطرف والإرهاب دون سائر العقائد والأديان والمجتمعات، فذٰلك يعود لمواقف ودوافع هي في أساسها «أيديولوجية»، إلىٰ جانب الدوافع الاقتصادية والسياسية، فهي ليست موضوعية، علىٰ كل حال، كما أن الحيلولة دون التفتيش عن الأسباب الحقيقية للإرهاب هو نوع من التغطية علىٰ المجرم الحقيقي، أو المحرك الحقيقي، أو كشف المسبب الحقيقي، حتىٰ أننا نعتقد أن الاقتصار علىٰ معالجة الآثار يتحول ليصبح مساهمة سلبية تؤدي إلىٰ إخفاء الجريمة والسماح للعنف بالامتداد.

من هنا يمكن تفسير إشاعة مناخ الإرهاب الفكري، والمساهمة بإيهام كل من يحاول البحث عن السبب أنه يسوغ الإرهاب ويوجد له المبررات، بحيث تصبح المحصلة المساهمة بصناعة الإرهاب، وقد يكون هٰذا مقصوداً لإيجاد مسوغ للحرب والتدخل والتعسف والهيمنة والعدوان علىٰ تاريخ الأمة وثقافتها وعقيدتها ومناهجها... إلخ.

وفي تقديرنا أن علاج ظاهرة العنف والتطرف والإرهاب، التي بدأت تأخذ شكلاً عالمياً، والوقاية منها، يتطلب إخضاع هٰذه الظواهر لدراسات موضوعية ومتأنية غير منحازة، من قبل متخصصين بشعب المعرفة الاجتماعية والإنسانية جميعاً، وفي مقدمتها الدراسات الشرعية؛ لأن هٰذه الظواهر معقدة ومركبة، بعيداً عن الحلول والمقترحات الارتجالية، التي قد لا تخرج من قريب أو بعيد عن الحل الأمني، الذي يعالجها بالسوط بينما يعالجها الحماسيون بالصوت والضجيج والإدانة.

وبالإمكان القول: إن معظم الحلول حتىٰ الآن تقريباً تكاد تنحصر بمعالجة الآثار، لذٰلك نلاحظ أن ظاهرة العنف والتطرف والإرهاب دائمة الانفجار ومرشحة للاستمرار.

والحل الأمني المعتمد لمعالجة ظاهرة العنف في بلاد المسلمين ملغم في كثير من الأحيان بمعاداة الإسلام، والمفارقة الخطيرة أن تُستخدم له الأسلحة والسواعد والأموال الإسلامية، الأمر الذي لم يزد العنف إلّا ضراوة واشتداداً وامتداداً، بل يمكن القول: إن معالجة العنف بالعنف يمكن أن يتمحض ليكون أحد الأسباب الرئيسة في استدعاء العنف واستمرار المواجهات الدامية، ولا أدل علىٰ ذٰلك مما هو مشهود في بعض البلاد الإسلامية، بل في كلها، لكن بأقدار وألوان متفاوتة؛ حيث بطل السحر، وتبين أن الإسلام هو المستهدف في المحصلة النهائية، وأن عالم المسلمين هو ميدان العنف الرئيس، علىٰ الرغم من كل الوسائل والحلول الأمنية أو ما يقع في إطارها؛ لأن الإسلام وعالم المسلمين هو الذي اختير العدو البديل لحضارة الصراع، بعد سقوط الماركسية.

ونحن بهٰذا لا نريد أن نعفي المسلمين أو بلاد المسلمين من ظواهر العنف والتشدد والغلو والفراغات المذهبية والطائفية والعنصرية، التي يمكن أن تشكل أسباباً يمتد بها (الآخر) وتشكل له رجع الصدىٰ.

فالحقيقة أن ثقافة العنف، أو ظاهرة العنف، هي من الظواهر المعقدة المتراكبة التي تشترك في تكوينها أسباب داخلية وخارجية، تتضافر جميعاً لتشكيل التربة المنبتة للعنف والتطرف والإرهاب والغلو والتشدد.

ـ الأسباب والمحركات:

وللظاهرة أسباب عامة، أو إن شئت فقل مشتركة، تلازمها حيثما وجدت، وهناك إضافة لذٰلك أسباب خاصة بكل بلد وأمة وعقيدة وثقافة.

ـ الاستفزاز والتحدي:

وفي تقديرنا أن من أهم أسباب الظاهرة في بلاد العالم الإسلامي، التي أصبحت دون سائر بلاد العالم مسرحاً للعنف والاحتلال وما يصاحبه من فرض أنماط وعادات وثقافات وحتىٰ قيم دينية، وما يهدف إليه من استغلال للموارد والمواد الأولية والخامات، وما يمارسه من الهيمنة والقمع

والقهر والفقر، هٰذا إضافة إلىٰ الاستفزازات والتحديات الثقافية والدينية ومحاولات تذويب الهوية، وفرض مناهجه وعاداته، واحتقار عادات الأمة، والاستهانة بعقيدتها وشعائرها الدينية، كل ذٰلك يشكل استفزازات وتحديات ومحركات ومحرضات لروح الأمة لتجمع طاقاتها للمدافعة والمواجهة للانعتاق والتحرر والاستقلال والخلاص الوطني، وهٰذه المقاومة وإن كانت عنيفة الأداء إلا أنها مشروعة للدفاع عن النفس.

وبالإمكان القول: إن عالم المسلمين، أو أرض المسلمين بشكل عام، كانت ولا تزال محلاً للاستعمار والعدوان، القديم والحديث والأحدث، لذٰلك لم تتوقف فيه المواجهات وحالات الدفاع والمقاومة وثورات التحرير، ابتداءً من الحملات الصليبية وما رافقها من غزو عسكري واقتصادي وثقافي وسياسي، مروراً بالاستعمار الحديث، الذي لم تنج منه أي بلد، ووصولاً إلىٰ إقامة إسرائيل التي تمثل القاعدة المتقدمة والمستمرة للاستعمار الاستيطاني، وانتهاءً اليوم بالاستعمار الأحدث، وهو ما أطلق عليه «حقبة العولمة» حيث الهيمنة السياسية والثقافية والإعلامية والاقتصادية والتجارية للدول الأقوىٰ، وتحويل الدول إلىٰ مصدر للخامات والطاقات وأسواق للاستهلاك، وتحويل وجهة سواعد أبنائها صوب معامل ومصانع حضارة الأقوىٰ، وعقول أبنائها، لتصب خبراتها في مراكز دراسات الحضارة المهيمنة ومخابرها.

وبالإمكان القول: بأن إسرائيل، كقاعدة استعمارية متقدمة، كانت ولا تزال بؤرة العنف والتوتر والتطرف وإرهاب الدولة، ذٰلك أنها استعمار من نوع خاص، استعمار قائم علىٰ الرؤية الدينية، وفي هٰذا من الاستفزاز والتحدي ما فيه، إضافة إلىٰ قيامها علىٰ الاستيطان الذي يعني اقتلاع أهل الأرض واستبدالهم، فهو تحدٍّ ديني وثقافي وحضاري ووطني واقتصادي وسياسي... إلخ.

ولذٰلك، أخذت المقاومة تاريخياً أشكالاً من المواجهات، وخاصة بعد أن فشلت الأنظمة التي قامت علىٰ أساس التحرير، وطاردت خصومها علىٰ

أساس التحرير، ودمرت الحريات باسم التحرير، وأنهكت الاقتصاد باسم التحرير، وكممت الأفواه وطاردت الحريات وفرضت أنظمة الطوارئ، باسم التحرير أيضاً، فلم يزد ذلك الأمر إلا خبالاً، فجاءت حركات التحرير والمقاومة كبديل، فاصطدمت بالكثير من الأنظمة، التي فشلت في التحرير والتي تحولت عملياً لتشكل طوق حماية لإسرائيل، تناصب حركات المقاومة العداء والخصومة والملاحقة لمصلحة إسرائيل، فبدأت المواجهات بين الشعب والحكومة، بين الأمة والدولة، بين مؤسسات الأمن والعسكر ومخافرها وبين مؤسسات المجتمع المدني، بين المقموعين والمقهورين وبين الظلمة والمستبدين، وإن شئت فقل: بين السواعد والأدمغة، بين القوة الباطشة والمعرفة... وهكذا يكاد يكون حال عالم المسلمين، الذي يموج بالعنف والاضطراب، ولا يتورع الكثير من المسؤولين فيه عن كسر أسلحته بأيدي أبنائه: ﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِى ٱلْمُؤْمِنِينَ فَٱعْتَبِرُوا۟ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَبْصَٰرِ ۝٢﴾ [الحشر].

ـ تدويل ظاهرة الإرهاب:

والأخطر اليوم محاولات تدويل ظواهر الإرهاب، وعولمته، وزراعته في كل أنحاء المعمورة لإعلان حرب عالمية جديدة، والخروج به عن أسبابه ليشكل مسوغ تدخل وإعادة استعمار للعالم بشكل عام والعالم الإسلامي بشكل خاص، بشعارات جديدة. لذلك فالمواجهة حالة مستمرة، والجهاد ماضٍ، والإسلام هو الدرع الواقية للأمة من الذوبان، والقوة الدافعة للتحرر، فالثورات والحركات والمقاومات كانت جميعها تحتمي بالإسلام، وتنطلق منه، وكان الجهاد هو النسغ الممتد الذي يهب الأمة الحياة؛ ضَمِن ولا يزال يضمن لها الاستمرار، ويحقق لها الصمود، ويمدها بالطاقات الهائلة في المواجهة والدفاع، كما يمدها بالمشروعية والدافعية للاستشهاد.

فالجهاد كان الروح التي حالت دون استقرار الاستعمار بالعالم الإسلامي، لذلك كان أول ما يتوجه إليه ويركز عليه الاستعمار والهيمنة من جديد هو تشويه مفهوم الجهاد، في محاولة لاغتيال وتشويه ثقافة الأمة،

وإطفاء فاعليتها، ومن ثم تدجينها والسيطرة عليها، أو احتوائها علىٰ أقل تقدير، وإيجاد طابور خامس من المثقفين، الذين يمارسون العمالة الثقافية في بلاد المسلمين، ويشكلون سوقاً رائجةً للعمالة السياسية، ولا يعدم الأمر وجود بعض فقهاء السلطان، الذين يجهزون الفتاوىٰ اللازمة، ويمارسون بذٰلك التدليس والتضليل والترويض المطلوب.. كما لا يعدم وجود بعض الفهوم المعوجة والتفسيرات الخاطئة لقيم الدين، التي قد تقود أصحابها لممارسات شاذة تشد علىٰ يد العدو وتوجد له المسوغ.. لٰكن الثابت تاريخياً أن هٰذا الدين ينفي عنه الخبث كما ينفي الكير خبث الحديد.

والحقيقة أن تاريخ الاستعمار بأشكاله وألوانه، من انتداب إلىٰ نظام الوصاية، حيث العالم الإسلامي دون سن الرشد وهو بحاجة إلىٰ الأوصياء وانتداب الراشدين ليدبروا شأنه، إلىٰ الاحتلال إلىٰ الاستعمار الاستيطاني، كان السبب الرئيس وراء تخلف العالم الإسلامي واضطرابه وتفرقه إلىٰ فرق ومذاهب وشيع وطوائف، غذاها المستعمر لتصبح ألغاماً موقوتة قابلة للانفجار في كل حين يريده من يمسكون بالفتيل؛ فقابلية العنف والتطرف والحروب الطائفية والمذهبية والعرقية والتعصبية في أساسها إنما تعتبر من زراعة المستعمر وصناعته وتجارته، حتىٰ لقد وصل الأمر إلىٰ أخطر درجات الاحتواء والاختراق، وذٰلك بامتلاك القدرة علىٰ توظيف الجهاد والمقاومة والاستعداد للتضحية لتصبح محلاً لتصفية الحسابات الدولية والإقليمية بدماء المجاهدين المسلمين؛ لٰكن بعد استنفاد الغرض وتحقيق الهدف يتحول الجهاد والمجاهدون ليصبحوا متطرفين متشددين خطرين علىٰ العالم كله! هٰذا عدا عن الجهود الثقافية والسياسية والإعلامية والاقتصادية لتشويه معنىٰ الجهاد ودمغه بالتطرف والإرهاب والعنف، والتخويف من مجرد طرحه.

ولم يقتصر الأمر علىٰ مطاردة ومحاصرة المجاهدين والمقاومين، علىٰ المستوىٰ العالمي، والإغراء بهم، ووصمهم بأبشع النعوت، ورسم صور مشوهة لفعلهم، والتشكيك بنواياهم، ولا ننكر هنا بأن أعداء الجهاد استطاعوا أن يخترقوا دفاعات المسلمين، ويصنعوا بداخلها الكثير من الصور المشوهة والممارسات غير المشروعة، ليكون ذٰلك مسوغاً لهجمتهم، نقول:

لم يقتصر الأمر علىٰ مطاردة المجاهدين أينما كانوا، وتشويه صورتهم، وإعلان الحرب عليهم، وإنما تجاوز الأمر، تحت مسمىٰ محاربة الإرهاب، إلىٰ التعدي علىٰ مناهج التعليم والتربية والإعلام ومؤسسات العمل الخيري، بدعوة تجفيف منابع العنف والتطرف والإرهاب، وكان في مقدمة ذٰلك محاولة اقتلاع قيم الجهاد، وإسقاط آياته وأحاديثه وبحوثه ودروسه وكل ما يتصل به علىٰ مستوىٰ التعليم والإعلام والثقافة، والامتداد بعد ذٰلك إلىٰ مؤسسات العمل الخيري، واتهامها كلها بتغذية الإرهاب والتطرف ومحاصرة رسالتها، ومطاردة القائمين عليها.

وليس ذٰلك فقط، وإنما تجاوز الأمر إلىٰ اتهام الإسلام ورسوله ﷺ وتاريخه بالتطرف والإرهاب، وأنه منبع الإرهاب ومصنعه، ولعل فلتات الفم - كما أسلفنا - ﴿قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [آل عمران:١١٨]، كانت الدليل والشاهد النظري، إلىٰ جانب الممارسة العملية؛ فلو كان الإرهاب والعنف هو المستهدف وكانت النوايا صحيحة لكان الأمر يعني تشجيع مناهج الاعتدال، والتأكيد علىٰ القيم الإنسانية، وإبراز صور التسامح والتعايش في الحضارة الإسلامية، بل نقول: لو كانت النوايا صحيحة وصادقة لسعوا إلىٰ تأصيل وتأسيس القيم الإسلامية، لأنها وحدها الكفيلة بمحاصرة الإرهاب وتهميشه وإلغائه، ولأفسحوا المجال للعلماء العدول، الذين يناط بهم حمل قيم الدين الصحيحة ونفي التحريف والتأويل والمغالاة: «**يحمل هٰذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، وتحريف الغالين**»[1]، لٰكن المشكلة أن الإسلام هو المستهدف، وهو العدو البديل، لذٰلك كانت المواجهات والصدامات والمجاهدات والمقاومات، التي تهب للدفاع عن القيم الإسلامية، سواء أصابت في فعلها أم أخطأت الوسيلة؛ وكان الاحتلال والاستعمار، بكل تاريخه، هو السبب الرئيس؛ بل هو سبب الأسباب جميعاً وراء كل ما يمكن أن يكون من مواجهات ومصادمات وممارسات ومجاهدات وثورات تحرير، من حيث المبدأ.

---

(١) أخرجه البيهقي.

ـ الاستهداف للوعي الإسلامي:

وهناك حقيقة يصعب تجاوزها عند الكلام عن ظاهرة العنف والبحث في أسبابها أو جذورها العميقة، هٰذه الحقيقة هي أن الإسلام كان ولا يزال يشكل روح المقاومة للاستعمار والاحتلال، ومخزن التضحيات، وأن ثورات التحرير لبلاد المسلمين المستعمَرة كانت في حقيقتها ثورات جهادية إسلامية، ولو أن نتائجها سُرقت في مرحلة ما بعد الاستعمار إلا أن ذٰلك لم يُغيِّر من الحقيقة شيئاً، كما أن الإسلام تاريخياً شكَّل الحصون المانعة للأمة من التذويب في وجه محاولات الإستعمار الثقافي والهيمنة الحضارية.

كما أن صور المقاومة والمواجهات والمجاهدات المعاصرة، وصورتها الأوضح في فلسطين ومقاومة الاستعمار الاستيطاني، علىٰ مختلف الأسماء والتسميات التي أخذتها، من ثورات إلىٰ أعمال فدائية إلىٰ مقاومات وانتفاضات، كانت كلها مؤطرة بالإسلام، الذي يشكل محركها ووقودها وروحها المستمرة، حتىٰ لنكاد نقول: إن إقامة إسرائيل، بكل ما حملت من استفزاز وتحدٍّ، علىٰ الرؤية الدينية، كانت وراء انبعاث ما سمي بالصحوة الإسلامية، أو حركة الوعي الإسلامي، وميلها إلىٰ العسكرة والعمل الجهادي الفدائي، الذي بدأ يُوصف بالتشدد والتطرف ثم بالإرهاب، بحيث أصبح يُوسم به كل من ينتمي إلىٰ الإسلام أو يدعو إليه، مهما كانت وسائله.

وهٰذه الحقيقة لم تكن غائبة عن خصوم الإسلام وأعدائه، وهي أن إشكاليتهم الحقيقية هي مع الإسلام، كمكوِّن لثقافة الأمة وحضارتها وتاريخها، وكمحرِّك لمقاومتها وجهادها، فكان لا بد من التحضير علىٰ المستويات كافة لوضع حركات الوعي الإسلامي، بتنظيماتها السياسية والجهادية ومؤسساتها المالية، والخيرية الإغاثية، في خانة التطرف؛ وفي مقدمة هٰذا التحضير المحاولات الدائمة لاختراق هٰذه الحركات، واستفزازها، وإحراجها لإخراجها إلىٰ ممارسات تشوِّه صورتها وتظهرها بمظهر العنف والإرهاب والتطرف.

ولعل الإشكالية الأخطر اليوم أن خصوم الإسلام وأعداءه استطاعوا،

وإلىٰ حد بعيد، تخويف وإقناع بعض القيادات من القائمين علىٰ الشأن السياسي أن التهديد لهم والخطورة علىٰ مواقعهم وأنظمتهم إنما هي من الاتجاهات والمؤسسات الإسلامية التي تشكل لهم ألغاماً موقوتة سوف تنفجر بهم، ولا يعدم أعداء الإسلام في إثبات ذٰلك من تقديم نماذج مصنوعة ومهيأة للدور المطلوب، وأن السبيل إلىٰ الحماية من التشدد والتطرف مزيداً من الانفتاح - والانفتاح يعني: التحدي والهيمنة الحضارية - الأمر الذي انتهىٰ إلىٰ إحاطة أنفسهم وقصورهم وعروشهم بكل الخارجين علىٰ الإسلام، المخاصمين له، فكان ذٰلك إذكاء للعنف وزيادة الطين بله.

وهنا بدأت صور خطيرة من المواجهة والتطرف، واشتعلت المعركة التي تمحورت رحاها في بلاد المسلمين، بين الأنظمة والشعوب، وكانت النتائج الفاجعة اليوم أن القاتل والمقتول من المسلمين!

- تحالف الجبت والطاغوت:

ولعل مرحلة ما بعد الاستعمار، ولا نقول الاستقلال والتحرير، كانت الأخطر والأشد، ذٰلك أن هٰذه المرحلة الملحقة أصلاً بالاستعمار، والتي ساهم الاستعمار باختيار زعمائها للامتداد برسالته، والقيام بمهمته بالوكالة والنيابة عنه، حيث أُغتيلت وأُجهضت علىٰ يدهم حركات المقاومة والجهاد وثورات التحرير، التي كافحت باسم الإسلام، وحرمت من ثمرات عملها، ليأتي البديل العميل المدعوم من الاستعمار، الموالي له، الذي لا يمكن أن يحكم أو يستمر إلا بخلق أجواء من الإرهاب، والرعب، والقمع، وأنظمة الطوارئ، والاستبداد السياسي، واستخدام العنف والإقصاء والمطاردة.

لقد ترك الاستعمار في بلاد المسلمين أنظمة هي أشبه ما تكون بالمخافر ومؤسسات الأمن، وسَهِر علىٰ رعايتها ودعمها بكل ما تتطلبه، حيث كان المقوم الأساس لممارستها هو استخدام القوة الباطشة والإرهاب والإرعاب والعنف لمواجهة الخصوم، وكبتهم، والتغلب عليهم بأية وسيلة، وكان ذٰلك تكريساً للتخلف الاجتماعي في كل شيء، عدا أدوات القمع والإرهاب وأساليبه، والاستبداد السياسي، وغياب الحرية والمساواة وتكافؤ

الفرص، وانسداد أقنية المشاركة الشعبية، وما يورثه ذٰلك من الاحتقان السياسي ومصادرة كرامة الناس وإهانتهم، ومطاردة كل صاحب رأي وعقل، وتقديم أصحاب الثقة ولو كانوا من الرعاع والتوافه، ومطاردة أهل الخبرة والعلم والاختصاص، وإيصال الناس إلىٰ حالات من الإحباط واليأس والاستفزاز، الأمر الذي سوف يدفعهم بشكل طبيعي وعفوي إلىٰ اللجوء إلىٰ القوة وممارسة العنف، فالقائمين علىٰ قمعهم وقهرهم لم يتفوقوا عليهم بعلم أو معرفة وحكمة وإنما تسلطوا عليهم بالقوة، فدفعهم هٰذا إلىٰ اللجوء إلىٰ القوة والعنف.

وفي ظل هٰذا المناخ، الذي يتسم بانعدام معنىٰ المواطنة وحقوق المواطن، وهدر كرامته، وتحويله إلىٰ كائن مقهور، مقموع، مسلوب الحرية، مهمش، يائس، فاقد للقيمة والاعتبار والأمل، يفتقد هٰذا المواطن روح المقاومة والدفاع عن المعاني والحقوق التي يجب أن يوفرها له الوطن، فيطرح علىٰ نفسه ومن حوله السؤال الكبير: عن ماذا أقاوم وأدافع؛ فالعدو لا يجد ما يسلبني إياه، فما عندي ما أخشىٰ عليه، هٰذا إن لم يكن العدو أكثر رحمة في بعض الأحيان؟

لذٰلك يمكن القول: بأن الحرية والديمقراطية والنقد والمراجعة مكّنت لإسرائيل، وضمنت استمرارها وقدرتها علىٰ معالجة أخطائها، وأن الاستبداد والقمع والقهر أسس لهزيمة الدول العربية وتوالي انتكاساتها وتكريس تخلفها.

وليس الاستئثار بالثروة والاستغلال للجهود البشرية، بحيث يتحول المجتمع إلىٰ كتلة أحقاد: «أناس يعملون ولا يأكلون، وأناس يأكلون ولا يعملون» هٰذه الصورة التي كانت ولا تزال تشكل منبعاً للحقد والاحتقان والظلم الاجتماعي، تورث ألغاماً اجتماعية موقوتة، لا تلبث أن تنفجر عنفاً وتطرفاً وإرهاباً وثأراً وانتقاماً؛ ولا تعدم في الوقت نفسه من إيجاد المسوغات الاجتماعية، وحتىٰ الشرعية، فالظلم الاجتماعي منجم لتفريخ الإرهاب والتطرف، ولا تزال صور العنف والإرهاب وحجم الضحايا التي دفعتها البشرية بسبب استغلال الحقد الطبقي من قبل الثورة الشيوعية تملأ

الذاكرة، وسوف تتكرر ثورات الجياع والمظلومين طالما كانت أسبابها موجودة.

- الطاغوت السياسي:

لو حاولنا استقراء تاريخ حوالي نصف قرن من تاريخ عالمنا الإسلامي، حيث إن تلك الفترة كانت تشكل نقطة التحول في الكثير من المجتمعات وأهلها لدخول العصر، وأتاحت لها الإفادة من تجاربها، وبناء مؤسساتها، وترقية شعوبها، والارتقاء بأنظمتها التعليمية والتقنية، والإفادة من الانفتاح وثورة المعلومات، وبناء الاستقرار،

لو حاولنا استقراء نصف قرن من بدء قيام إسرائيل علىٰ العنف والإرهاب، كقاعدة مستمرة للاستعمار، وما لازمها في العالم العربي من الانقلابات والاضطرابات والإنفاق العسكري، وما كُبِت بسببها من الحريات، ووزع من الاتهامات والإدانات والتخوينات، وما صنع من الزعامات المغشوشة، وما شاع من الإرهاب الفكري والاستبداد السياسي والقهر والظلم الاجتماعي، ومصادرة الحريات، وإهدار حقوق الإنسان، وإعدام مبدأ تكافؤ الفرص، باسم التحضير للمعركة والاستعداد للتحرير، وما استتبع ذٰلك من كتم كل فم، وتعطيل كل عقل، وعسكرة المجتمعات العربية وعسكرة الطلبة والعمال والفلاحين وما إلىٰ ذٰلك، والصورة المتخلفة التي تشكلت من خلالها مؤسسات الأمن، حيث تشكل معظم رجالها والقائمين عليها من العاطلين عن العمل، الفاشلين في دراستهم، الحاقدين علىٰ كل ناجح، الباحثين عن السلطة لمعالجة مركب النقص، لذٰلك فالكثير منهم بات غير مؤهل لمهمته، وغالباً ما يدفعه الثأر والحقد لإيذاء الناس، بدون حق، وبذٰلك يتحول إلىٰ عبء علىٰ النظام نفسه، يزيد من أوزاره ومحاصرته وعزلته، وحتىٰ كراهيته.

بينما هٰذه العناصر عند (الآخر) تُختار من أصحاب المؤهلات العالية والفطنة ودقة الملاحظة واتزان الشخصية، نظراً لطبيعة وخطورة المهمة المنوطة بها.

وإذا أضفنا إلىٰ ذٰلك أن تخريب المؤسسات التنظيمية الأهلية والشعبية واختراقها كانت ولا تزال تشكل الهاجس الدائم لإسرائيل واستقرارها، وأن الجهاد والإسلام كان وراء المواجهات جميعاً، وأن التوجه إلىٰ تشويه مفاهيم الجهاد واختراق التنظيمات العاملة في مجال المساعدات الخيرية والدعوة هو السبيل لضمان المستقبل لقاعدة الاستعمار، لأدركنا لماذا يعادون الإسلام، ويطاردون الجهاد والمجاهدين، ويحاصرون مؤسسات الإغاثة، وينعتونهم بكل الصفات والنعوت؟

فالاستعمار والأنظمة المعسكرة، في مرحلة ما بعد الاستعمار، وما أشاعته من الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي للتمكين لبقائها واستمرارها، كان وراء جل الاضطرابات والعنف والتطرف.. إلىٰ آخر الأوصاف والمترادفات التي بدأ يوسم بها الجهاد، دون التصريح بذٰلك.

في هٰذا المناخ الفاسد، من الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي والإثراء بلا سبب، وتكريس الأحقاد، والتأصيل والتأسيس لكل التناقضات في المجتمع، وغياب المشروعية الكبرىٰ، وانتقاص الأمور الجامعة، وانفجار الألغام الطائفية والمذهبية والعنصرية، كان لا بد من نشوء صور ونماذج وممارسات عنيفة، لأسباب ودوافع شتىٰ.. ولأنها كلها تحاول أن تفتش عن مشروعيتها وعطائها التراثي والتاريخي والقيمي كانت تستظل بالمظلة الإسلامية، التي حملت قافلتها الغث والسمين، وهٰذا طبيعي.

في ظل الأنظمة الملحقة بالاستعمار، التي أُطلق عليها زوراً وبهتاناً بعهود الاستقلال، وممارساتها القمعية، التي جعلت الشعوب تحن لعهود الاستعمار؛ لأنها كانت تجد علىٰ الأقل مساحات من الأمن والأمان واحترام حقوق الإنسان، باتت الشعوب تدفع ضريبة الاستقلال من دمها وطعامها وأمنها وحريتها، وكانت الإدانات الأولىٰ لهٰذه الأنظمة المستلحقة بالاستعمار أنها سرقت، بمعاونة الاستعمار، ثمرات ثورات وحركات التحرير الوطني، التي كان الإسلام محركها ودافعها وحاميها، وتنكرت لدماء الشهداء وأهدافهم وقيم الأمة ومرجعياتها وتاريخها الحضاري، ومعاداة معادلة الأمة الاجتماعية والثقافية وتاريخها، حتىٰ جاء معظم قادة الحقب، في مرحلة ما

بعد الاستعمار، من العسكر؛ حتىٰ ولو خلعوا ألبستهم العسكرية فإنهم لم ينخلعوا من عقليتهم وممارساتهم القمعية؛ وكانت المواجهات، التي قد تكون أشد تطرفاً وعنفاً لما يداخلها من الإحباط وخيبة الظن والتردي إلىٰ مرحلة أشد سوءاً من مرحلة الاستعمار؛ ولأن ظلم ذوي القربىٰ أشد مرارة، كانت المواجهات وكان العنف، وكان القمع، وكما أسلفنا، بدأنا مرحلة خطيرة، بدأنا نكسر أسلحتنا بأيدينا لصالح (الآخر) دون أن يدري أهل العمالة الثقافية والسياسية بأنهم من أرخص الناس، وأنهم سوف يُلفَظون لفظ النواة بعد استنفاد الغرض منهم.

وكان من الطبيعي جداً في مناخ هٰذه الأزمات المتلاحقة، التي يأخذ بعضها برقاب بعض، وهٰذه المواجهات العنيفة والمرعبة والمتطرفة، التي قد تستبيح كل محرم في سبيل تحقيق الغلبة علىٰ الخصم، أن ينشأ ما يسمىٰ بـ«ثقافة المواجهة»، التي تزكي قيم التضحية والشهادة والموت، في الوقت الذي قد تُسقط علىٰ الخصم، وهو الخصم السياسي، كل صفات الأعداء للإغراء بمواجهته، من أوصاف الكفار والمنافقين والظلمة والمتسلطين، وبالتالي تستبيح الدماء والأموال والأطفال والنساء وما إلىٰ ذٰلك؛ لأنها تعتبر ذٰلك من الأمور المساندة، لذٰلك لا بد من تدميرها إنهاكاً للخصم.

ولم تكن ممارسات أنظمة القمع أو الخوف (بتعبير أدق) التي تمارس إرهاب الدولة بأحسن حالاً من ممارسة بعض التنظيمات والأفراد، فقد امتد إرهابها إلىٰ النساء والشيوخ والأطفال، ومارست أسوأ أنواع الممارسات الوحشية كوسائل ضغط وإنهاك بعيداً عن أي مفهوم للمسؤولية. . . وهٰكذا، تدور في بلاد العالم الإسلامي الدوائر الجهنمية بين أبناء الأمة الواحدة، ويتحدد العنف والتطرف وسيلة واحدة، بين الأمة والدولة، والشعوب والحكومات، وبذٰلك نعود إلىٰ دعاوىٰ الجاهلية ونخواتها ونفجر كل ألغامها.

- الجبت الكهاني:

وقد يكون من الأسباب، أو من الإشكاليات الكبيرة في هٰذا الجو الأزيم، وما ينشئه من فكر الأزمة وفقه الأزمة (فكر مأزوم)، الذي يغيّب

بطبيعة الحال العلماء العدول، الذين يرشدون الناس، ويعودون بهم إلىٰ حالة الاعتدال، وينفون عن القيم ما ألحق بها فكر الأزمة من الغلو والتحريف والتطرف والانتحال، إضافة إلىٰ غياب الفقه الشرعي السليم، وما يستتبعه ذٰلك من العبث بالأحكام الشرعية وإسقاطها علىٰ غير محالها، لتشكل مسوغاً للممارسات المتطرفة، وإعطائها غطاء شرعياً.

لذٰلك، في هٰذا المناخ المأزوم أو «الأزيم»، كما اصطلحنا علىٰ تسميته، يتراجع ويضعف تأثير المؤسسة الدينية بشكل عام والرسمية بشكل خاص، وتتمحض مهمتها في تسويغ أعمال أجهزة القمع والظلم الرسمية، وإعطائها المشروعية والفتوىٰ، وإلا فسوف ينال رجالها ما ينالهم، وبذٰلك تتحول عن أصل مهمتها لتصبح كـ«رأس بوتين» للسلطة، ومن هنا نقول: بأن الأنظمة الرسمية استطاعت أن تسيس المؤسسة الدينية في الوقت الذي لم تستطع المؤسسة الدينية أن تديِّن سياسة الدولة، إن صح التعبير، وبذٰلك فقدت رسالتها وفقدت الكثير من الثقة بها، وعجزت عن القيام بدورها، وكانت السبب الرئيس في انفلات الفقه وقيام الفتاوىٰ الجاهلة التي قد تزكي العنف والتطرف والانحراف.

وليس أقل من ذٰلك خطورة قيام زعامات دينية في المقابل تركب الأزمات ويقودها الشارع، وتبني زعامتها عليه، وتحاول أن تخطف سلطة الدولة بقوة الشارع.

هٰذه الزعامات أو القيادات ليست أقل خطورة في الإقدام علىٰ فتاوىٰ خطيرة لإرضاء الشارع، وضمان استمرار الزعامة، ولو كان فيها هلاك أمة؛ لأن الزعيم الديني هو الأمة، وهو قدر الأمة، فلم يعد بذٰلك يختلف عن الحزب القائد، والقائد الملهم، والزعيم الأوحد، والبطل القائد، و. . .؛ اختلافٌ في العناوين واتفاقٌ في الممارسات والمضامين، ومعادلة صعبة، باطل يصارعَ أو يواجه باطلاً، والأمة بين حجري الرحىٰ.

ـ الفكر الأزيم:

والأخطر من ذٰلك ما أنبتته تربة العنف والمواجهات من أمراء مؤمنين

جداً، تجرأوا علىٰ أحكام الشريعة بلا علم ولا فقه، أخذوا البيعة لأنفسهم (بيعة الإمامة العظمىٰ) دون أن يمتلكوا أية مقومات أو مسؤوليات توازي متطلبات البيعة، فأعطوا لأنفسهم الحق في إعلان الحرب والجهاد، واستباحة المحرم من الدماء والأموال والأعراض، والحكم علىٰ المجتمعات بالكفر والجاهلية والردة، فسوغ لهم ذٰلك إتلاف الممتلكات العامة، وقتل النساء والأطفال؛ لأن الخصوم يتترسون فيهم، وبدأ العبث في الأحكام وإسقاطها علىٰ غير محالها.

نقول: لقد جاء من خلال الفكر المتأزم، أو «الأزيم»، وأجواء المواجهة فقهاء لا علم لهم، منهم الطالب، ومنهم العامل، ومنهم صاحب الحرفة، ومنهم ومنهم ممن لا علاقة لهم بالفقه والشرع، وكل بضاعته انتسابه إلىٰ تنظيم إسلامي، ولم يتطلب ذٰلك أكثر من لباس معين وشكل مميز.

أمراء جماعات تمارس العنف والقتل والغدر، وتتهم كل من يرىٰ غير رأيها بالممالأة والنفاق، وقد يركب الموجة ويستغل الشعارات الإسلامية ويستخدمها في تحريك الأمة من لا فقه له ولا دين، بل قد يكون عدواً مدسوساً من قبل (الآخر) لصناعة هٰذه الصور المشوهة لإجهاض القيم الإسلامية وفقد الثقة بها.

إن إسقاط القيم الإسلامية علىٰ غير محالها، والعبث فيها علىٰ أيدي بعض الجهلة والمدسوسين من قليلي العلم والفقه، أو محاولة تدجين القيم الإسلامية والأحكام الشرعية لصالح السلطات الطاغية الغاشمة المستبدة، هو نوع من محاربة القيم والنيل منها، علىٰ أيدي أبنائها، أكثر مما ينال منها أعداؤها، وليس مستبعداً في محاولات الاختراق هٰذه أن يساهم الأعداء بصناعة هٰذه الصور المشوهة، لأن ذٰلك يشكل السلاح الأمضىٰ في محاربة القيم الإسلامية، ركيزة حضارة الأمة ومعقد أملها، ورجاء خلاصها، علىٰ طريقة المثل القائل: «اقطعوا الشجرة بفرع منها».

إن عدم إدانة هٰذه الاجتهادات والمواجهات وصور العنف، لسبب أو لآخر، بذريعة أن ذٰلك يمكن أن يصب في مصلحة أعداء الدين والوطن، ويؤدي إلىٰ خلخلة الصفوف، قد كلفنا الكثير من الدماء والأموال، وأدىٰ إلىٰ انعدام الثقة بالقيم الإسلامية، ووصمها بالانحياز حتىٰ عند بعض المتعاطفين معها.

ولعلنا نقول: بأن الأعداء استطاعوا أن يحققوا مآربهم فينا، وأن مثل هٰذه الصور المشوهة عن قيم الدين، التي تمارس من قبل بعض الجهلة من أبنائه أو من بعض الرموز وأصحاب المسوح الدينية المسوغين للطغيان، هي أخطر في الحساب النهائي علىٰ الإسلام والمسلمين من أعدائه؛ لأنها ممارسات لا يرضىٰ بها عقل ولا دين، والأخطر من ذٰلك مواطأة شيوخ الجماهير الحاشدة أو زعامات الشوارع.

إن التضليل الديني والثقافي يتعاظم ويشتد خطره أكثر فأكثر عندما يتحول عدد ممن يحملون سمات الدين إلىٰ سدنة للاستبداد السياسي ومسوغين لفعله، وبذٰلك يلتحم الجبت الديني والطاغوت السياسي.. بينما يذهب عدد آخر من أصحاب الرسوم الدينية إلىٰ جماعات التطرف والإرعاب والمواجهة، بالحق وبالباطل، فالتحم الجبت مرة ثانية بالطاغوت ذي اللون الجماهيري، ويستمر الباطل ينازل الباطل، ويعم فكر الأزمة ثقافة المجتمع، ويبدأ التآكل والانحلال واللجوء إلىٰ (الآخر) ليحقق الأمن والسلام، وعند هٰذه الدورة الحضارية يصل الحال إلىٰ استدعاء الاستعمار لحفظ الأمن؛ وليس ذٰلك فقط وإنما هو اليوم استعمار مشروع مدفوع الأجر، ولله الأمر.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

حضارة النبوة.. رحمة للعالمين

وسعياً منا لاستكمال الصورة، بعد أن تكلمنا عن فلسفة الحضارة الغربية وكيف أن جدليتها قائمة علىٰ فكرة الصراع، وأتينا لذٰلك بالأدلة من عالم أفكارها، كما أتينا علىٰ فتح نوافذ للإطلالة منها علىٰ ممارساتها أو عالم أشيائها وأفكارها علىٰ حدٍّ سواء، قد يكون من المفيد بعد هٰذا أن نحاول في المقابل، وبقدر ما يسمح به المجال، أن نأتي علىٰ ذكر فلسفة الحضارة الإسلامية، أو ما يمكن اعتباره فلسفة النبوة الخاتمة، التي انتهت إليها أصول النبوات في الحضارة والتاريخ الإنساني؛ إضافة إلىٰ بعض التجليات العملية التي طبقت في عالم الناس ولا تزال حتىٰ يومنا هٰذا، علىٰ الرغم من حالة التخلف والتراجع التي يعيشها المسلمون اليوم، وكيف أنها ما تزال تغري إنسان الحضارة المعاصرة، علىٰ مختلف مواقعه في السلم الحضاري، باعتناق قيمها والإيمان بها والإعجاب بقيمها ومعطياتها، من أدنىٰ المجتمعات في السلم الحضاري إلىٰ أرقاها في المستوىٰ المادي، هٰذا علىٰ الرغم أيضاً من صور التشويه والتزييف والمواجهة التي يمارسها أعداء الإسلام.

ـ الرحمة للعالمين:

ولعلنا نقول هنا: إن القاعدة الأساس، أو الركيزة الأساس التي تقوم عليها فلسفة الحضارة الإسلامية وتنطلق منها وتشكل مقصداً لها، بمعنىٰ أنها تنطلق منها وتسعىٰ لتحقيقها علىٰ مستوىٰ الإنسان، هي: «الرحمة»، بكل أبعادها ومدلولاتها، حتىٰ لقد حصر القرآن الكريم رسالة النبوة الخاتمة وحدد هدفها بقوله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ١٠٧﴾ [الأنبياء].. والعالمين

هنا لمن له أدنىٰ إلمام بالعربية، لغة التنزيل، لا تقتصر علىٰ عالم الإنسان وإنما تتجاوز إلىٰ العوالم الأخرىٰ جميعاً، يقول تعالىٰ: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ۚ مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ۚ﴾ [الأنعام:٣٨]، حتىٰ جعل الله سبحانه وتعالىٰ المخلوقات، علىٰ تنوعها عضوياً ووظيفة، منشأها وأصلها واحد.. فهي متجانسة متآخية مترافقة بأصل المنشأ، يقول تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ۖ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ۚ يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٤٥﴾﴾ [النور].

فالرحمة، وهي أعلىٰ درجات السمو والرقي والتعاطف والحنو والرأفة والإحسان، وهي منبع صفات وخصائص الخير جميعاً، هي غاية الشريعة وقاعدتها، فالتراحم بين الناس هو سبب تنزل رحمة الله عليهم، ورحمة الله تقتضي أيضاً التراحم بين الناس: «**الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَٰنُ، ارْحَمُوا مَنْ فِي الأَرْضِ يَرْحَمْكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ**»[1]، فالرحمة في الحضارة الإسلامية هي معيار السلوك الراقي المثير للاقتداء، الحائل دون القسوة والجفاء والانتقاص، قال تعالىٰ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ﴾ [آل عمران:١٥٩].

ـ الرحمة علىٰ أرض المعركة:

وقد لا نستغرب في حضارة الإسلام إذا علمنا أن الرحمة هي من أعلىٰ القيم المطلوبة حتىٰ علىٰ أرض المعركة، أرض المواجهة والشوكة والتعبئة النفسية والعملية، حيث لا يجوز في المعركة الخروج عن القيم: لا يجوز أن يُقتل طفلٌ أو امرأة أو شيخ كبير أو عابد منقطع لعبادته، وألا يُقطع شجر، ولا يُعقر حيوان إلا لمأكلة.. وفي هٰذا المجال نماذج كثيرة معروفة في مظانها من سير الحروب والغزوات الإسلامية؛ حتىٰ الحروب نفسها لا يبرر شنها في الإسلام إلا دفاعاً عن شيوع الرحمة، وتحقيقاً لحرية الاختيار،

(١) أخرجه الترمذي، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

والحيلولة دون الضغوط والإكراهات والعنف، يقول تعالىٰ: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [الأنفال:٣٩]، أي حتىٰ لا يكره إنسان ويُجبر ويُعنف ليُحمل علىٰ ما لا يختار.

ـ الرحمة بالحيوان:

والرحمة، التي هي مرتكز الحضارة الإسلامية وهدفها، لا تقتصر علىٰ عالم الإنسان ـ كما أسلفنا ـ وإنما تتجاوز إلىٰ الكون كله، بحيواناته ونباتاته، يقول ﷺ: «**فِي كُلِّ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أَجْرٌ**»[1]، ويقول: «**دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ** (والهرة من السباع) **رَبَطَتْهَا، فَلا هِيَ أَطْعَمَتْهَا وَلا هِيَ أَرْسَلَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الأَرْضِ حَتَّىٰ مَاتَتْ هَزْلاً**»[2].

ويوعد المسلم بدخول الجنة إذا أنقذ كلباً من العطش: «**بَيْنَا رَجُلٌ يَمْشِي فَاشْتَدَّ عَلَيْهِ العَطَشُ فَنَزَلَ بِئْراً فَشَرِبَ مِنْهَا، ثُمَّ خَرَجَ فَإِذَا هُوَ بِكَلْبٍ يَلْهَثُ يَأْكُلُ الثَّرَىٰ مِنَ الْعَطَشِ، فَقَالَ: لَقَدْ بَلَغَ هَذَا مِثْلُ الَّذِي بَلَغَ بِي، فَمَلأَ خُفَّهُ ثُمَّ أَمْسَكَهُ بِفِيهِ، ثُمَّ رَقِيَ فَسَقَىٰ الكَلْبَ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ، فَغَفَرَ لَهُ**»[3].

ـ التسخير والارتفاق:

وليس ذٰلك فقط، بل الشعور بالمسؤولية تجاه حماية المرافق وعدم تلوثها وفي مقدمتها الرفق بالحيوان، حتىٰ لقد وصلت الحضارة الإسلامية إلىٰ أن يخصص أهلها أوقافاً للحيوانات المريضة.

فالتآخي مع الطبيعة بكل مكوناتها وموجوداتها، فلا تأليه لمظاهر الطبيعة وتعطيل لعقل الإنسان، ولا صراع مع الطبيعة وقهر لها وإنما تسخير وارتفاق بإحسان، يقول تعالىٰ: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١٣﴾﴾ [الجاثية]، ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتٌۢ بِأَمْرِهِۦٓ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٍ لِّقَوْمٍ

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب المساقاة.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب التوبة.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب المساقاة.

﴿يَعْقِلُونَ ﴿١٢﴾ وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهُۥٓ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةً لِّقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ ﴿١٣﴾ وَهُوَ ٱلَّذِي سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا۟ مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا۟ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٤﴾﴾ [النحل]، ويقول الرسول ﷺ: « **إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الإِحْسَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا القِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذِّبْحَةَ، وَلْيُحِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ وَلْيُرِحْ ذَبِيحَتَهُ**»[1].

وإن الله سائل المسلم يوم القيامة عن أي إتلاف لموجودات الطبيعة، حتىٰ العصفور يشكو إلىٰ الله العبث بدمه، يقول ﷺ: «**مَنْ قَتَلَ عُصْفُوراً عَبَثاً عَجَّ إِلَىٰ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ القِيَامَةِ يَقُولُ: يَا رَبِّ، إِنَّ فُلاناً قَتَلَنِي عَبَثاً وَلَمْ يَقْتُلْنِي لِمَنْفَعَةٍ**»[2].

ومنطلق الرحمة جميعها بحضارة الإسلام هو الله، محل الإيمان، هو الرحمٰن الرحيم، وليس العدو القاهر المستهدف للإنسان، المواجه له، المتصارع معه.

ـ الأخوة.. ووحدة الأصل:

ومن الركائز الأساس في حضارة الإسلام وفلسفته أن البشرية جميعاً منحدرة من أسرة واحدة، وأن الإنسان أخو الإنسان، أحب أم كره، يقول تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]، وقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

وبذٰلك فلا مجال للتعالي والتمييز والفوارق بسبب اللون والجنس والقوم والذكورة والأنوثة، فالتساوي مقرر بأصل الخلق، وأصل المصدر الواحد، والتفاضل إنما يكون بالتنافس والكسب في إطار تكافؤ الفرص؛

(١) أخرجه الترمذي، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٢) أخرجه النسائي، كتاب الضحايا.

وميزان الكرامة العطاء الأفضل (التقوىٰ)، فلا قيمة في الإسلام للفوارق القسرية التي لا يد للإنسان فيها، وإنما التفاضل بالعمل والكسب، فالتفاضل والمفاضلة كسبية، والأكرم الأتقىٰ، والرسول ﷺ يقول: «**أَنْتُمْ بَنُو آدَمَ وَآدَمُ مِنْ تُرَابٍ**»[1]، وينهىٰ عن التفاخر بالأحساب والأنساب: «**لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوَامٌ فَخْرَهُمْ بِرِجَالٍ أَوْ لَيَكُونُنَّ أَهْوَنَ عَلَىٰ اللَّهِ مِنْ عِدَّتِهِمْ مِنَ الجِعْلانِ الَّتِي تَدْفَعُ بِأَنْفِهَا النَّتَنَ**»[2].. وكان التأكيد علىٰ هٰذه الركائز والسمات الحضارية من آخر وصاياه ﷺ في خطبة حجة الوداع، حيث التأكيد علىٰ مقومات حضارة الإسلام، وفلسفتها، وأهمية حمايتها، وعدم توهينها، وكأن الرسول ﷺ بذٰلك يبصر ما سوف يكون في المستقبل من انتهاكات لهٰذه الحقوق الطبيعية.

كما أن من الحقائق المقررة شرعاً وواقعاً في حضارة الإسلام وفلسفته وجود التنوع في الخلق بعامة والبشر خاصة، وأنه سنة كونية وخَلْقِية سارية في الحياة، وأنه سبيل النمو والترقي والامتداد، ومحل المدافعة، فالله سبحانه وتعالىٰ جعلنا، بأصل الخلق، شعوباً وقبائل، وجعل من آياته اختلاف ألسنتنا وألواننا، يقول تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟﴾ [الحجرات:١٣]، ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ ﴿٢٢﴾﴾ [الروم]، ويقول: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ﴾ [هود]، وبعض المفسرين يذهب في معنىٰ الآية أن الله خلقهم للاختلاف، فعِلَّة الخلق وغايته اختلاف التنوع، الذي به يكون الإغناء والإثراء والتبادل المعرفي والثقافي والنمو والارتقاء والتنافس والتحريض الحضاري.. فوجود (الآخر) من لوازم استمرار الحياة، وجدليتها، وسننها في المدافعة والمنافسة والمغالبة الشريفة.

ـ التنوع سبيل التكامل:

وتتميز حضارة الإسلام وفلسفته عن غيرها باعتبار أن هٰذا التنوع

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الأدب. (٢) أخرجه الإمام أحمد.

والاختلاف والتباين إنما هو سبيل التعايش والتعاون والتكامل والتعارف: ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ﴾، فالأميز والأكرم والأفضل هو الأكثر عطاءً وإحساناً: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات:١٣]، وأن الأقرب، الأحب إلىٰ الله، الأنفع للناس، سئل رسول الله ﷺ: من خير الناس؟ قال: «**أنفع الناس للناس**»(١).

والإنسان في حضارة الإسلام مخلوق مكرم مفضل بأصل الخلق، دون النظر إلىٰ لونه أو جنسه أو حتىٰ معتقده، يقول تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الإسراء:٧٠]، وهٰذا التكريم الإلٰهي والكرامة الإنسانية لا تتحقق إذا روعت بأي عنف أو إرعاب أو إكراه، ذلك أن من لوازم التكريم وتحقيق الكرامة توفر حرية الإرادة والاختيار، فأي إكراه أو إجبار أو عنف أو إرهاب أو تخويف أو قمع أو إقصاء أو إلغاء عدوانٌ علىٰ إنسانية الإنسان، وإلغاء لكرامته، وتأله للبشر علىٰ البشر، واعتداء علىٰ إرادة الله بإهانة خلقه المكرم.. وحيث إن الإنسان مخلوق عاقل، وبذٰلك فهو مكلف مسؤول، فإن من لوازم المسؤولية الحرية، إذ كيف يُسلب الإنسان حرية الإرادة والعمل ومن ثم يُسأل عما يفعل، إن كان لا يختار ما يفعل ويعتقد؟!

لذٰلك كان شعار حضارة الإسلام وفلسفته وخطابه إلىٰ الناس جميعاً: ﴿لَآ إِكْرَاهَ﴾ حيث تقتصر رسالة المسلم السائر علىٰ درب النبوة، علىٰ بيان طريق الرشد والإغراء باتباعه، وبيان طريق الغي والظلم والإكراه والإفساد لكرامة الإنسان وحريته والتنفير من سلوكه.

وبهٰذا الاعتبار تكون ممارسة الإكراه عصياناً لأوامر الله تعالىٰ، فكيف والله يقول: ﴿لَآ إِكْرَاهَ﴾ ونحن نمارس الإكراه باسم الدين وطاعة الله؟ فهل يُطاع الله بمعصيته؟ حيث لا يمكن للمسلم أن يسمع قول الله تعالىٰ: ﴿لَآ إِكْرَاهَ﴾ ومن ثم يُمارس الإكراه؛ كما يكون الامتناع عن إكراه الناس وإجبارهم علىٰ (الدين) هو طاعة لله واستجابة لأمره.

---

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»، (٣/٢٠٩/٢)، وصححه الشيخ ناصر الدين الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة».

وطالما أننا سلمنا بحقيقة التنوع والاختلاف في الخلق فيلزم عن ذلك تنوع الأديان والثقافات والأفكار والمذاهب والملل والنحل (تنوع الاختيارات)، ولولا وجود من لا يؤمن لما كان هنا داع لقوله تعالىٰ: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ والواقع دليل ذلك.

وخشية أن يحمل حبُّ الخير للناس المؤمنَ، الذي يسير علىٰ قدم النبوة، علىٰ إكراه الناس لاعتناق الحق (عطاء النبوة) جاء التحذير والنهي الإلٰهي وتحديد المهمة بدقة، يقول تعالىٰ: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٨٢﴾﴾ [النحل]، ويقول: ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿١٨﴾﴾ [العنكبوت]، ويقول تعالىٰ مستنكراً ما يُحتمل أن يقع، حتىٰ ولو بدافع خيّر: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًاۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ ﴿٩٩﴾﴾ [يونس]، ويقول: ﴿لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾﴾ [الغاشية]، ويُحسم الأمر بقوله تعالىٰ: ﴿نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَۖ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍۖ فَذَكِّرْ بِٱلْقُرْءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ ﴿٤٥﴾﴾ [ق]. . . إلىٰ آخر الآيات ذات المساحات الكبيرة في القرآن، حتىٰ يكون المسلم علىٰ حذر وبيّنة من أمره وأسلوب دعوته.

لذلك نقول: إنما شُرع الجهاد أصلاً لتحقيق حرية الاختيار والحيلولة دون الإكراه، فالمسلم في حضارة الإسلام وفلسفته يُفرض عليه أن يجاهد ـ إما علىٰ الفروض الكفائية وإما علىٰ الفروض العينية ـ فيقدم نفسه وماله في سبيل تحقيق حرية الاختيار للناس، وحماية إرادتهم، وحفظ كرامتهم، شعاره إضافة إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿لَآ إِكْرَاهَ﴾ قوله تعالىٰ: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [الأنفال: ٣٩].

والفتنة في أدل معانيها هي ممارسة العنف والإكراه علىٰ الناس لحملهم علىٰ خيارات وأفعال ليست من قناعتهم، فأين مفهوم الجهاد من الإرهاب والعنف والتطرف، وهو إنما جاء لحماية الناس من الإرهاب والعنف والتطرف؟

وقد لا يتسع المجال للحديث عن أبعاد الجهاد وميادينه ووسائله

الكثيرة والمتعددة والمتطورة، وأن الجهاد بمعنىٰ القتال هو إحدىٰ وسائله وبعض ميادينه، وهو الحالة الاستثنائية لرد العدوان ودفع الظلم عن الأوطان والإنسان، والحيلولة دون انتقاص إنسانيته وكرامته.. والجهاد غالباً ما يشرع ويهدف إلىٰ حماية المجتمع وحماية الإنسان وليس لإقامة المجتمع وبناء الإنسان، فلذلك مجاهدات ووسائل أخرىٰ، يقول تعالىٰ: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا ۝٥٢﴾ [الفرقان]، فالقرآن بكل مضامينه وخطابه وأطروحاته وتربيته النفسية والعقلية وأحكامه الفقهية، إنما هو ميثاق المجاهدة؛ ومعجزة الإسلام ليست بفعل العصا وقوتها ولا بحد السيف وفاعليته ولا بالقوة المادية، وإنما معجزته المستمرة هي المعجزة الفكرية المعرفية، التي تمحورت حول بناء الإنسان الصالح وإعادة تشكيله.

ـ حضارة المعرفة:

لذلك يمكن القول: إن حضارة الإسلام وفلسفته إنما تمحورت حول المعرفة، وانطلقت منها، فكان أول ما نزل من الوحي: ﴿ٱقْرَأْ﴾ ولم تنزل آية السيف ولا المواجهة إلا عند تعرض المجتمع الإسلامي إلىٰ العدوان، وشرعت آية السيف لرد العدوان، ذلك أن المعرفة هي القوة الحقيقية، هي القوة المرنة، التي ترقىٰ بعقل الإنسان وتبني إرادته، وتصوب منطقه، وتحفظ كرامته ومكانته.. والقراءة والإقراء والعلم والتعلم هي مساحة المجاهدة الحقيقية والجهاد الأكبر.

فالأمة المسلمة لم تخرج للناس من خلال الجغرافيا أو اللون أو الجنس أو الطبقة، وإنما أخرجت وتشكلت من ذلك جميعه، تشكلت من خلال ﴿ٱقْرَأْ﴾، من خلال المعرفة المتاحة للناس جميعاً، وهي الأمة الوحيدة، حضارياً وتاريخياً، التي تشكلت من خلال كتاب، وامتدت وتوسعت من خلال الفكرة، واستقطبت كل أنواع الجنس البشري، بكل جغرافيته وألوانه وأوضاعه الاجتماعية، فجاءت حضارة إنسانية، لكل جنسٍ أو لون أو جغرافيا فيها نصيب.

فهي حضارة المشترك الإنساني، والتكامل الإنساني، والتعايش الإنساني

﴿لِتَعَارَفُوٓاْ﴾، ونبوتها الخاتمة تمثل المشترك النبوي، أو مشترك النبوة تاريخياً، حيث اعترفت بالنبوات السابقة، وإليها انتهت أصولها، وهي التي أكملت البناء النبوي ليغدو مشتركاً إنسانياً تاريخياً، وكان من آخر ما نزل من الوحي ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣] فالإكمال والاكتمال إنما هو للدين الذي بدأ بآدم، ومر بالأنبياء جميعاً، وانتهىٰ إلىٰ الإسلام، يقول الرسول ﷺ: «**إنَّ مَثَلِي وَمَثَلَ الأنبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَىٰ بَيْتاً فَأحْسَنَهُ وَأجْمَلَهُ إلا مَوْضِعَ لَبِنَةٍ مِنْ زَاوِيَةٍ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بِهِ وَيَعْجَبُونَ لَهُ وَيَقُولُونَ: هَلا وُضِعَتْ هَذِهِ اللَّبِنَةُ؟ قَالَ: فَأنَا اللَّبِنَةُ وَأنَا خَاتِمُ النَّبِيِّينَ**»[١].

فهي نبوة المشترك الإنساني، والمشترك النبوي، والمشترك الحضاري، لذٰلك فإن رسالتها الأولىٰ البلاغ المبين، وإلحاق الرحمة بالعالمين، ومجاهدتها دفع للظلم والعدوان والحيلولة دون القمع والقهر والعنف والاضطهاد: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [الأنفال:٣٩]؛ لأن إلغاء إرادة الاختيار وانتقاص إنسانية الإنسان وإلغائه وإكراهه أشد عليه من القتل ﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾ [البقرة:٢١٧].

لذٰلك نقول: إن من الأمور الخطيرة اليوم تشويه أهداف الجهاد ومعانيه، وممارسة الخلط والتدليس المتعمد بين مفهوم الجهاد ومفهوم الإرهاب والعنف والتطرف؛ والجهاد إنما شرع لمعالجة ذٰلك والحيلولة دون وقوعه.

إن محاولة إلغاء الجهاد من مؤسسات التعليم والثقافة والإعلام والمناهج بحجة تجفيف منابع الإرهاب، دون تشجيع أو تقديم للبديل المعتدل، أو تصويب بعض الجنوح الواقع أو المتوقع؛ هو مساهمة في تأجيج الإرهاب وتشجيعه؛ فالأمر الذي لم يعد خافياً أن الإسلام هو المستهدف وليس الإرهاب والعنف والتطرف، ورب ضارة نافعة، حيث ساهم ويساهم ذٰلك بيقظة الأمة، وإبصار أعدائها، والاستمساك بقيمها، ومدافعة خصومها.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب المناقب.

والجهاد هو إحدىٰ وسائل تربية الأمة، والارتقاء بها، وضبط مسارها، وليس أمراً منفلتاً، ولا حركة قوة عمياء باطشة لا تميز، وإنما للجهاد آداب وأحكام وأهداف لا بد من الالتزام بها، وهو عبادة من أعلىٰ العبادات، فهو رأس سنام الإسلام.

لذٰلك فوقوع بعض الجنوح أو الخطأ في ميادين المعركة، أو حصول حالات استثنائية، أو التعسف في استعمال بعض الحقوق والممارسات وتطبيق الأحكام، لا تغير من حقيقة الجهاد شيئاً، ولا تقود إلىٰ العمل علىٰ إلغاء الجهاد، وإنما إلىٰ تصويب ممارساته؛ لأن الغاية لا تبرر الوسيلة في شريعة الإسلام؛ وفي ضوء ذٰلك كله يمكن القول: إن الجهاد فعل حضاري إنساني وليس عملاً إرهابياً عنيفاً؛ وإن امتطاء بعض أصحاب الفقه القليل والرؤىٰ القاصرة والمتحمسين لخيول الجهاد وإعلان أنفسهم أمراء للجهاد، يمارسون تكفير المسلمين، بسبب بعض الأخطاء والخطايا، ويسقطون عليهم أحكام آيات الكفار والمنافقين، ويعبثون بالأرواح والأموال والأمن، ويروّعون المجتمعات، ويقتلون بدون تمييز، ويستبيحون دماء الأولاد والنساء وما إلىٰ ذٰلك، ويُسقطون الأحكام الشرعية علىٰ المجتمعات، ووصمها بأنها دار حرب أو دار جاهلية، وما إلىٰ ذٰلك، ليسوغوا فعلتهم، فهٰذا تشويه لحقيقة الجهاد، وعبث بأحكامه ومفهومه وآدابه ومقاصده، قد يكون لأعداء الإسلام نصيب في صناعة ذٰلك، حتىٰ ولو سقط في فخاخهم بعض بسطاء المسلمين.

ويبقىٰ أن نشير إلىٰ أن الأصل في الإسلام تحقيق السلم والأمن للإنسان والمجتمع، وأن الإذن بالقتال، وهو استثناء، يقول تعالىٰ: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴿٣٩﴾﴾ [الحج] إنما شرع دفعاً للاعتداء، ورفعاً للظلم، وحماية للأمن، وتحقيقاً لحرية الاختيار، ودرءاً للفتنة، وأن وسيلته في خطاب (الآخر) الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، وأن اعتماد المعرفة وتحقيق الاقتناع هو وسيلة هٰذا الدين وميدان مجاهداته، وأن أداته وسلاحه القلم، فهو المحراث الحضاري لبناء الحضارة الإنسانية.

فالإسلام دين السلام، والدخول في السلم والسلام وتوفير الأمن والأمان واستبدال الحوار بالمواجهة هو منهج دعوة الإسلام، وهٰذا ليس خياراً في الإسلام وإنما هو دين من الدين، واستجابة لأمر الله تعالىٰ بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدْخُلُوا۟ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٢٠٨﴾﴾ [البقرة].. فالسلم والسلام والأمان من خصائص المؤمنين وأوامر الرحمٰن، والعدول عنه سقوط في طريق ومنهج الشيطان ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

حتىٰ إذا اضطر المسلمون لدخول القتال بشروطه وأحكامه المعروفة في مظانها من كتب الفقه، وبعد دخول المعركة رغب عدوهم في الهدنة وإيقاف القتال، فما علىٰ المسلمين إلا أن يستجيبوا لأمر الله: ﴿وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الأنفال: ٦١]، حتىٰ ولو كان النصر وشيكاً والغلبة تلوح في أفق المعركة، فحالة السلم كانت ولا تزال هي المناخ الملائم للدعوة، لأن وسيلتها الحجة والبرهان، وليس القوة والقهر والحسام، ولم يكن في العنف خير في كل الظروف والأحوال، والله يعطي علىٰ اللين ما لا يعطي علىٰ الشدة، والرسول ﷺ يقول: «**لَيسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرَعَةِ، إنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الغَضَبِ**...»[1]، والاستقراء يؤكد أن الإسلام انتشر في كل العالم تقريباً ولا يزال، علىٰ الرغم من ضعف وتأخر المسلمين، بالحجة والدعوة والسلم وليس بالفتح والقتال والحرب.

ونستطيع القول بكل اطمئنان: بأن توفير الأمن والسلام والأمان هي من مقاصد الدين، والمناخ الملائم لامتداد الإسلام، فالله سبحانه وتعالىٰ سمىٰ صلح الحديبية (الفتح المبين)، وأن فاعلية وسائل وأدوات مناخ السلم والحرية وسلاحها الحجة هو الأقوىٰ والأمضىٰ مما تحمله فترات المواجهة والسلاح، التي قد يحملنا عليها أعداء الإسلام، فبالحسابات البشرية البسيطة والاستقراء التاريخي ندرك أنهم هم الأملك للقوة والجبروت ونحن الأملك

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأدب.

للحجة والعدالة، لذلك فإن الخير دائماً في أن يكفي الله المؤمنين القتال، المكروه إسلامياً، يقول تعالىٰ: ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا۟ خَيْرًا ۚ وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ ۚ﴾ [الأحزاب:٢٥]، ويقول: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ﴾ [البقرة:٢١٦].

فالسلام والأمن، سواء في ذلك الأمن السياسي أو الاجتماعي، هما من أجلّ النعم في الإسلام، حيث امتن الله علىٰ قريش، القاعدة البشرية لنزول الإسلام، بقوله: ﴿فَلْيَعْبُدُوا۟ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ﴿٣﴾ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ ﴿٤﴾﴾ [قريش]، فالأمن والسلم وانحسار العنف والترويع والإرهاب والإرعاب من أهم سمات المجتمع المتحضر، أو إن شئت فقل هما معيار الحضارة من بعض الوجوه، بل من كل الوجوه.

واللافت حقًّا أن قبلة المسلمين (وجهتهم) سميت البيت الحرام، وهي التي يتجهون إليها كل يوم خمس مرات، ويحجون إليها مرة في العمر علىٰ الأقل، ويعتمرون كلما أتيحت لهم الفرصة، وهي بكل أوصافها ومواصفاتها وأحكامها واحة للسلم والأمن، يقول تعالىٰ بشأنها: ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا ۗ﴾ [آل عمران:٩٧]، فالقتال والاعتداء وقطع الشجر وعقر الحيوان وصيده كلها محظورات في الحرم.. هٰذه المعاني الكبيرة يعيشها الحاج والمعتمر، حيث يمثل الحج فترة تدريبٍ علىٰ السلم والأمن، وتصويبٍ للمسيرة، وانخلاع من الأخطاء، والعزيمة علىٰ عدم العود، حيث يدخل الإنسان بهٰذا النسك التدريب في قضاء فترة سلم مع النفس والبيئة والمجتمع وجميع المخلوقات، ليشكل ذلك أنموذجاً يسترد معانيه كلما توجه للحرم في صلاته يومياً، من طلوع الفجر إلىٰ غسق الليل.

وليس ذلك فقط، فلقد عرف العرب قبل الإسلام، وهم مادة الإسلام وقاعدته الأولىٰ التي حملته للناس، أربعة أشهر تسمىٰ عندهم الأشهر الحرم، تشكل ثلث السنة، تعتبر فترة هدنة وسلام مقدس لا يجوز انتهاكها، ولما نزل الإسلام أكد هٰذه الحرم وأقرها، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ

أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ [التوبة:٣٦]، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ﴾ [البقرة:٢١٧].

فالسلام وعدم العنف والمواجهة هو الأصل، والمواجهة والعنف هي الاستثناء، ولا تباح إلا لرد العدوان ومدافعة الظلم.. والاستقراء التاريخي، وقراءة الحاضرة تؤكد أن الأمة المسلمة والحضارة الإسلامية تاريخياً كانت ولا تزال محل استهداف وعدوان واستعمار، وأن الأمة المسلمة استطاعت أن تشكل من المدافعة بقيم الإسلام قوة مانعة من السقوط والذوبان، ودافعة للنهوض والتجاوز لحالات الوهن والإنهاك، حتىٰ أن القيم الحضارية الإسلامية استطاعت أن تقلب المعادلة أو المسلَّمة الحضارية القائلة: بأن المغلوب دائماً مولع بتقليد الغالب؛ أما في تاريخ الحضارة الإسلامية فكانت حضارة المغلوب وقيمه أقوىٰ من سواعد الغالب وقوته، فتحول الغالب ليؤمن بقيم المغلوب وينشرها.

- سمات حضارية:

وعلىٰ العموم يمكن القول: بأن حضارة الإسلام وفلسفته، أو قيم الإسلام في الكتاب والسنَّة:

- تهدف إلىٰ إلحاق الرحمة بالعالمين: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء].

- تمثل المشترك الإنساني لعطاء النبوة المديد: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ...﴾ [الشورىٰ:١٣]، ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣].

- تؤمن بالتنوع البشري كحقيقة بشرية كونية، كما تؤمن بالاختلاف: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود].

- تؤمن بالتعايش والتعاون والتكامل بين الحضارات والثقافات ﴿وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟﴾ [الحجرات:١٣].

ـ تعترف بـ(الآخر) وتعتبره مواطناً في مجتمعها ومحل الحوار والمناقشة والمثاقفة والدعوة، وتدعوه بالحكمة والموعظة الحسنة، وتجادله بالتي هي أحسن، وتحترم مواطنته: «**ألا مَنْ ظَلَمَ مُعَاهِداً، أَوِ انْتَقَصَهُ، أَوْ كَلَّفَهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ، أَوْ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا بِغَيْرِ طِيبِ نَفْسٍ، فَأَنَا حَجِيجُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»[1].

ولا أدل علىٰ ذلك من أن الكثير من الفلاسفة والمفكرين في حضارة الغرب اليوم، من الداعين إلىٰ الحوار بين الحضارات، يحاولون استلهام روح جامعة قرطبة الأندلسية التسامحية عندما كان الحكم الإسلامي في إسبانيا (في القارة الأوروبية) كأنموذج للتعايش، بينما أقامت قيادة ما يسمىٰ بحروب الاسترداد، التي أعقبت الحكم الإسلامي، المحارق ومحاكم التفتيش، ومارست التعذيب والحرق والتهجير لكل مغاير في الدين والمذهب.

ـ تقدم الأمن والحماية والبر والعدل للآخرين، الذين لم يتعرضوا للمسلمين بالأذىٰ والاعتداء: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾﴾ [الممتحنة].

ـ تقدم الحماية والأمن للمستجير واللاجئ والمحتمي بالمسلمين، وتؤمن له الوصول إلىٰ مأمنه: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾ [التوبة:٦].

ـ تؤمن بحرية الاختيار وكرامة الإنسان واحترام إرادته: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ﴾ [البقرة:٢٥٦].

ـ تؤمن بالأخوة الإنسانية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ﴾ [الحجرات:١٣].

ـ تؤمن أن الإنسانية منحدرة من أصل واحد: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [النساء:١].

---

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الخراج والإمارة والفيء.

- لا تشرع القتال والمواجهة إلا لرد الاعتداء: ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿١٩٠﴾﴾ [البقرة].

- تستشعر بالمسؤولية تجاه الكون والإنسان والحيوان والحياة: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾ [الأنعام:٣٨]، «**دَخَلَتِ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ** (والهرة من السباع) **رَبَطَتْهَا، فَلا هِيَ أَطْعَمَتْهَا وَلا هِيَ أَرْسَلَتْهَا تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الأَرْضِ حَتَّىٰ مَاتَتْ هَزْلاً**»[1].

- تعتبر المرأة شريكة الرجل في بناء الحياة، فهي تمتلك الأهلية الكاملة كما تمتلك حرية الإرادة واختيار الزوج وإبرام عقد الزواج، ولها حق الخلع والافتراق، كما لها حق المشورة في إدارة شؤون الأسرة، لا يجوز عضلها ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾ [النساء:١٩]، ولا إكراهها في داخل الأسرة: ﴿فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا...﴾ [البقرة:٢٣٣].

- وتقرر بأن المرأة محلٌ للتكاليف الشرعية والاضطلاع بالوظائف الاجتماعية وأهلية الموالاة في السياسة والإدارة والحسبة: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [التوبة:٧١]، وتؤمن وتدافع وتناصر وتبايع وتهاجر... إلخ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ مُهَٰجِرَٰتٍ فَٱمْتَحِنُوهُنَّ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَٰنِهِنَّ﴾ [الممتحنة:١٠].

- تعتمد معيار أن الأكرم هو الأتقىٰ: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ﴾ [الحجرات:١٣].

- مرتكزات معرفية ونفسية:

إضافة إلىٰ ما سبق من سمات للحضارة الإسلامية، يمكن أن نشير إلىٰ بعض المرتكزات، التي يقوم عليها البناء الحضاري والتي تشكل الأسس النفسية والمعرفية للبناء الثقافي والفعل الحضاري، والتقوىٰ من الإرهاب والعنف والتطرف، وتحقيق النسيج الاجتماعي المتجانس، بعيداً عن الحقد

(١) أخرجه مسلم، كتاب التوبة.

والقهر وانتقاص حقوق الإنسان، ويأتي في مقدمتها:

ـ **الأخوة في الدائرة العالمية**: الإنسان أخو الإنسان، وفي الدائرة الإيمانية وبناء الأنموذج المنفتح المثير للاقتداء ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾، «**لا يُؤمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ يُحِبَّ لأخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**»[1].

ـ **العدل حتىٰ مع الخصوم**، ذٰلك أن غيابه علىٰ المستوىٰ السياسي والاجتماعي هو فتيل العنف والتطرف: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾ [النحل:٩٠]، ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة:٨]، ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ [الأنعام:١٥٢].

ـ **الإحسان**، وهو مرتبة فوق مرتبة العدل، حيث العدل يعني: إتاحة تكافؤ الفرص وإعطاء كل ذي حق حقه، بينما الإحسان يعني: ألا نكتفي بإعطاء الناس حقوقهم بل نتنازل لهم عن بعض حقنا: «**إنَّ اللَّهَ كَتَبَ الإحْسَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ**»[2].

ـ **الرحمة**: وهي الغاية التي جاءت من أجلها الشريعة: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾.

ـ **العفو**: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾﴾ [الأعراف]، «**اذهبوا فأنتم الطلقاء**» (من خطبة الرسول ﷺ في فتح مكة).

ـ **الإيثار**: وهو تفضيل الآخر علىٰ النفس: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر:٩].

ـ **الحب**: «**لا يُؤمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ يُحِبَّ لأخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**»[3].

ـ **المساواة**: «**النَّاسُ بَنُو آدَمَ، وَخَلَقَ اللَّهُ آدَمَ مِنْ تُرَابٍ**»[4]..

ـ **الدفع بالتي هي أحسن**، ومعالجة العداوات والاعتداءات

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان.

(٢) أخرجه الترمذي، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان.

(٤) أخرجه الترمذي، وقال: هذا حديث غريب.

بالإحسان: ﴿وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ فَإِذَا ٱلَّذِى بَيْنَكَ وَبَيْنَهُۥ عَدَٰوَةٌ كَأَنَّهُۥ وَلِىٌّ حَمِيمٌ ﴿٣٤﴾﴾ [فصلت].

ـ **الاعتراف بـ(الآخر) ومجادلته بالتي هي أحسن:** ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [العنكبوت:٤٦].

ـ **الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة:** ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ﴾ [النحل:١٢٥].

ـ **اعتماد الحوار والتزام أدب المعرفة:** ومحاولة الانطلاق من أرض متجانسة، وبناء المشترك الإنساني: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران:٦٤].

وهٰكذا، فإن الاستقراء في ذٰلك يطول ويطول، لكن ما أتينا علىٰ ذكره هو نماذج ونوافذ للإطلالة منها علىٰ حضارة الإسلام وثقافته، وهي ليست قيماً خيالية مثالية عصية عن التطبيق، وإنما هي نماذج للاقتداء، حفلت بها مسيرة الحضارة الإسلامية في كل عصورها، تضيق وتتسع لكنها لم تنقطع، لتكون دليلاً علىٰ خلود الإسلام وقدرته علىٰ الإنتاج الحضاري في كل زمان ومكان وإنسان.

ـ في الشورىٰ.. وقاية وعلاج:

الشورىٰ كقيمة اجتماعية وسياسية وتربوية وإدارية، بدءاً من الأسرة ومروراً بالمدرسة والجامعة والمعهد والنادي ومناهج التربية والتعليم والإعلام ومؤسسات ما يسمىٰ اليوم بمؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمة ذٰلك كله المؤسسات السياسية، تعتبر جماع الأمر كله، والميدان الأساس لتداول الرأي والحوار وامتصاص أسباب العنف والتطرف والإرهاب وسائر أشكال التعصب والاحتقان؛ وليس ذٰلك فقط وإنما هي اللقاح الشافي من العنف والتطرف، المحقق للمناعة والوقاية، ذٰلك أن الشورىٰ هي الرئة التي يتنفس فيها الفرد والمجتمع، فتحول دون سائر الاختناقات.

والشورىٰ هي:

- **أبرز خصائص المجتمع المسلم وسمات حضارة الإسلام،** يقول تعالىٰ واصفاً مجتمع المسلمين: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورىٰ:٣٨]، ويقول مخاطباً الرسول ﷺ: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ [آل عمران:١٥٩] ليرسي القاعدة الأساس في مجتمع المسلمين علىٰ امتداد العصور.

وإذا وضعنا هٰذا التنزيل: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾، ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ - علىٰ خلوده وامتداده - في إطاره الزمني، أي قبل خمسة عشر قرناً، حيث كان الحكام إما آلهة أو متحدثين باسم الآلهة ومنفذين لإرادة الله، لا يمكن مخالفتهم ولا معارضتهم ولا التقدم بين أيديهم؛ لأن في ذٰلك معصية ومخالفة لأمر الله، فجاء الإسلام ليفك هٰذا الارتباط لأول مرة في تاريخ البشرية بين الحكم والألوهية، ويعيد الحاكم إلىٰ وضعه البشري، يجري عليه كل ما يجري علىٰ البشر من خطأ وصواب وحاجة إلىٰ الآخرين، ووضع الأطر السياسية والقيم السياسية والاجتماعية ليحول بذٰلك دون الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي، الذي يولد العنف والتطرف والإرهاب.

فإذا وضعنا هٰذا التنزيل في إطاره التاريخي، أدركنا قيمة هٰذا العلاج المبكر لوقاية المجتمعات.

- **تشعر الفرد بقيمته وكيانه وقيمة رأيه،** وتشكيل شخصيته الاستقلالية، وتطمئنه علىٰ مستقبله، دون مفاجآت، لمشاركته باتخاذ القرار، وبذٰلك يصبح هٰذا القرار من اختياره، من بعض الوجوه، وليس مكرهاً عليه؛ لأنه ساهم بإنشائه.

- **فرصة لتداول الآراء، والمثاقفة والمحاورة والمناظرة والمجادلة،** فالشورىٰ تشكل مساحة سياسية واجتماعية هي أشبه ما تكون بالمناطق الحرة في الاقتصاد، بعيداً عن أي رقابة أو قيد، وفي هٰذا ما فيه من التدريب علىٰ الحرية، وفتح قنوات التواصل، وتفريغ الاحتقان السياسي والفكري والاجتماعي.

ـ **فرصة للإفادة من كل الآراء في اتخاذ القرار،** فهي اجتماع عقول في عقل، وانضمام تجارب إلىٰ تجربة.

ـ **تقضي علىٰ الدكتاتورية وحكم الفرد،** الذي يؤدي إلىٰ الاستئثار بالرأي، والاستئثار بالحكم، والاستئثار بالمال، وتحقق استشعار المسؤولية والرقابة.

ـ **مجال وميدان لإنضاج الرأي بعد تقليبه علىٰ وجوهه جميعاً،** ليخرج بعد المشاورة رأياً نضيجاً متزناً معتدلاً بعيداً عن الإفراط والتفريط، ذٰلك أن التحاور والتلاقح الفكري وتبادل وجهات النظر ينتج رأياً معتدلاً بعيداً عن التطرف والغلو. . فالشورىٰ ميدان لامتصاص كل أشكال التمرد والعصيان والعنف والتطرف، وتحريك للآراء، وترويض للعقول، واستنبات للحلول.

ـ **أداة لإدارة جميع شؤون الحياة،** حيث لا يقتصر دورها علىٰ اختيار الحاكم فقط وإنما يتجاوز لإدارة جميع شؤون الحياة. . فأس البلاء، في تقديرنا، يكمن في غياب ثقافة الشورىٰ والحوار، وغياب ممارسة الشورىٰ والحوار عن جميع أنشطتنا، وتركها معلقة علىٰ المنابر وفي ساحات الوعظ والإرشاد.

وقد تكون الإشكالية التي نعيشها، كثمرة للتخلف، أن حياتنا تحولت إلىٰ شعارات نكاثر بها ونفاخر، دون أن يكون لها نصيب في حياتنا العملية، حيث حال الكثير منا مع الشورىٰ كحال الذي يستغرق وقته البحث في حكم مندوب يفوّت عليه أداء واجب مكتوب.

وما نزال بعد أربعة عشر قرناً، محمّلة بالكثير من المآسي والإصابات، نتيجة للاستبداد السياسي، نطرح إشكالية: هل الشورىٰ مُلزمة أم الشورىٰ مُعْلِمة؟ ونكتفي بالجدل حول إلزامية الشورىٰ وإعلاميتها والجدل حول مفاهيمها ودلالاتها عن ممارستها.

وقد نساق إلىٰ معارك وندخلها ونستنزف فيها طاقاتنا وأموالنا وأشخاصنا، دون أن ندرك أبعادها بدقة؛ وكم أخذ منا ذٰلك وقتاً وجهداً ومالاً ـ حيث الفعل وإدارة المعركة الفكرية والسياسية بيد خصومنا ـ لبيان

ميزة الشورىٰ عن الديمقراطية، ومعارضتها للديمقراطية، ودخلنا معارك ثقافية وسياسية في مواجهة الديمقراطية، وتكفير دعاتها، وكأن المعركة بين الديمقراطية وبين الشورىٰ، بعيداً عن فقه واقعنا بدقة، ذٰلك أن المعركة الحقيقية تدور اليوم بين الديمقراطية والاستبداد السياسي القابع في بلادنا، الممسك بأنفاسنا، وأن أي مدافعة للديمقراطية هي تمكين للاستبداد السياسي، ودفاع عنه، شئنا أم أبينا؛ علماً بأن الديمقراطية هي التي تتيح لنا فرصاً ما يلبث أن يغتالها الاستبداد السياسي؛ وليس أقل من ذٰلك شأناً مدافعة الديمقراطية كطريقة للإدارة والحكم؛ لأنها قيمة غربية ليست من نبات أرضنا، وكأن الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي من نواتج ثقافتنا وحضارتنا!

وليس أقل من ذٰلك أيضاً ما أنفقنا من مال وقدمنا من رجال وتضحيات من قبل في مواجهة الماركسية والشيوعية لمناقضتها للإسلام في معركتها ضد الرأسمالية، ومن ثم رأينا ما انتهىٰ إليه حال الذين دفعوا الشيوعية لمصلحة الرأسمالية وكيف تحولوا إلىٰ مجرمين من نوع خاص، لا يتمتعون بحقوق مجرمي الحرب؛ وهٰكذا تدور الرحىٰ، ونقيم معاركنا في فراغات يرسمها غيرنا، وتعيش بلادنا العنف والتوتر والتطرف كإفراز طبيعي لاستمرار الفشل والإحباط وغياب الشورىٰ والحوار وانسداد قنوات التعبير، في الوقت الذي تطورت فيه عند الآخرين أدوات ووسائل وأوعية استطلاعات الرأي واستبيانات قراءة توجه الرأي العام وتحولاته، فأصبحت علماً يكاد لا يخطئ؛ فكثير من استبيانات الرأي تمنح مؤشراً مسبقاً عن النتائج التي تصير إليها الانتخابات، أما نحن فما نزال نبدي ونعيد في إلزامية الشورىٰ وإعلاميتها، ويستمر إلهاؤنا بعيداً عن المجالات المجدية لنا ولأمتنا ولحضارتنا وللعالمين.

□□□□□□

خلاصة القول

ونحب أن نعاود التأكيد أن ظاهرة العنف والتطرف ظاهرة مركبة معقدة تتداخل فيها عدة أسباب ـ كما أسلفنا ـ فالعنف الفردي قد يرد إلىٰ سبب واحد علىٰ الأغلب أو أكثر، لكن عندما تصل الإشكالية إلىٰ مستوىٰ الظاهرة فردُها إلىٰ سبب واحد فيه الكثير من السذاجة والتبسيط والتهوين، الذي لا يقل عن التوهم والسذاجة بأن حسمها واقتلاعها يمكن أن يتحقق بالحل الواحد الأمني، أو بالعلاج الأمني، وعندها يصبح حالنا كالمستجير من الرمضاء بالنار.

وخلاصة الرأي في تقديرنا أن من الأسباب الرئيسة لنشوء الظاهرة ونموها وتداعياتها: الاستئثار بالسلطة، والاستئثار بالثروة، وإيجاد التغطية الشرعية أو الدينية، وما يفرزه ذٰلك ويستتبعه من الممارسات التي قد تستقل بذاتها فتصبح أسباباً تزيد الظاهرة تعقيداً وتجذراً وخطورة، وتساهم بتكبيرها وتوسيع نطاقها وامتداد آثارها كدحرجة كرة الثلج.

ولعلنا نقول: بأن الاستبداد بالسلطة يستدعي أو يولد أو يقتضي الاستئثار بالثروة، فالاستبداد السياسي يُورث القمع، والقهر، والإقصاء، والتأله، والجبروت، والطغيان، وإشاعة الخوف والرعب، والإلغاء لإنسانية الإنسان، والهدر لكرامته، وتعطيل ملكاته، ومطاردته، وكبته، وحرمانه من التفكير الحر وممارسة التفكير، وانسداد أقنية التعبير، والحرمان من المشاركة بالرأي، واعتماد القوة بدل الحجة، وتقديم أهل الثقة والولاء للحاكم وحواشيه علىٰ أصحاب الخبرة والمعرفة، واتساع هواجس الخوف، بسبب

التجسس علىٰ تصرفات الناس وأفكارهم، وما يتولد عن ذٰلك من ممارسات الثأر وتصفية الحسابات والكبر والتعالي وتعويض مركب النقص وتغطية الفشل في الحياة الجادة.

وغالباً ما يستقطب الاستبداد السياسي نوعيات الفاشلين الذين يجدون عنده بغيتهم، حتىٰ ليمكن القول: بأن المستبدين والجبارين والدكتاتوريين هم الذي يستأثرون بالتصرف في السلطة، والناس من حولهم أشبه ببعض المخلوقات التي تحيط بحامل طبق الحلوىٰ، فيشكلون طبقة يستخفهم الحاكم المستبد فيحولهم إلىٰ قطيع مزيف، ويستخفونه فيُصدِّق مدحهم وما يلقون عليه من الألقاب الكاذبة، من مثل الإلهام والبطولة والذكاء الخارق، وعندها تتحول الانكسارات إلىٰ انتصارات، والفشل إلىٰ نجاح، وتحتل المجتمع ثقافة العبودية المتبادلة.. فهو يذعن لهم طلباً لدعمه ومساندته وضمان استمراره، وهم يذعنون له لضمان مصالحهم ومكاسبهم، التي لا تؤهلهم إمكاناتهم الذاتية للحصول عليها، فتصبح مربوطة بوجوده، وكأنه الرزاق المحيي المميت، يعبدهم ويعبدونه!

في هٰذا الجو الخانق، والعسف، الذي يصيب كل شيء، وفي مقدمة ذٰلك الحرمان من الكرامة والإنسانية، تتحول أجهزة الأمن والجيش من الدفاع عن الوطن ورد الأعداء والطامعين إلىٰ حماية الحكم ومطاردة الشعب، وعندها يتحول الإنسان إلىٰ لغم مهيأ للانفجار والعنف والتطرف وفعل أي شيء؛ لأنه فاقد لكل شيء، ومطارد في كل شيء.

وحتىٰ يضمن الاستبداد تحقيق المنافع لجيوش الأتباع وعناصر الأمن والإنفاق علىٰ المحاسيب لا بد أن يستأثر بالثروة، وعندها يتحالف ويلتحم رأس المال مع السياسة، ويمتد الفساد لينال كل نواحي الحياة؛ الاجتماعية والاقتصادية، وتشل المجتمعات، وتتوقف المحركات الاجتماعية، وتنتعش البطالة، ويكثر الحرمان، ويعم الفقر والقهر، وينمو الحقد، وتنتهك القيم، ويُستفز الناس في عقائدهم وقيمهم وتقاليدهم الاجتماعية، فلا تنمو في المجتمع سوىٰ الرذيلة والإباحية، ولا تتقدم إلا أجهزة القمع والتجسس، ولا تتوفر الحرية إلا لممارسة الرذيلة.

في هٰذا المناخ القلق فاقد التوازن، الذي يحرم الناس من الحياة السوية، ويغلق عليهم كل مجالات الحركة والكسب والتعبير وتحقيق الذات، إلىٰ جانب الاستفزاز والتحدي من سِقْط الناس ورعاعهم؛ يتحول المجتمع إلىٰ ساحة مزروعة بالألغام المؤهلة للانفجار، وإلىٰ بركان كبير يلقي بحممه التي قد تأتي علىٰ الأخضر واليابس.

في هٰذا الجو، تنمو البطالة والفقر والجوع والجنوح والجرائم المنظمة والتشرد والتفكك الأسري والعصابات، التي قد تستظل بظل الأنظمة المستبدة، بالحق والباطل، وتكثر الذرات الصغيرة التي تتجمع وتتحالف لتشكل ظاهرة التطرف.

هٰذا الطاغوت السياسي والمالي، يتطلب بطبيعة الحال توفير طبقة من المثقفين الخونة لمسؤولياتهم وفقهاء السلطان، الذين يبيعون دينهم بعرض من الدنيا قليل، لممارسة السِدانة وإيجاد المسوغات السياسية والشرعية لهٰذا الطاغوت، فلكل طاغوتٍ كهنته، الذين تشرئب أعناقهم لكنز الذهب والفضة، علىٰ الرغم من تحذيرنا من تسرب علل التدين عند الأمم السابقة، التي كانت سبب هلاكهم وانقراضهم حيث هلكوا بالطاغية، يقول تعالىٰ: ﴿إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾﴾ [التوبة]، آية نزلت في رجال الطاغوت الديني وليس في الطغاة؛ لأنهم الأخطر في صناعة التضليل، وتغييب الوعي، وتعطيل الفاعلية، وعند ذٰلك تصل الأزمة إلىٰ التحالف غير المقدس، أو الثالوث غير المقدس، وهو:

الطاغوت السياسي، الاستئثار بالسلطة؛ **والطاغوت الاجتماعي والاقتصادي**، الاستئثار بالثروة؛ **والجبت** (الكهانة الدينية)، الاستئثار بالتفسير الديني وابتداع الحيل الشرعية، التي تشكل المسوغ والغطاء الشرعي الديني لذٰلك.

وليس أقل شأناً وخطورة، في صناعة التطرف والعنف وتوفير أسبابه،

ذهنية التجييش، ولكل طاغوتٍ جيشه، والتحشيد، والتحميس، والخطب الرنانة، والانفعال، وإغراق الساحة الثقافية والدينية بمجموعة من المبادئ والشعارات، وإذكاء عاطفة الجماهير وتأجيجها وربطها برايات الجهاد وتعطشها إلىٰ ممارسة الاستشهاد، طمعاً في نيل الثواب والفوز بالجنة، وإثارتها واستفزازها بخطورة الواقع وثقل ضغوطه، ومن ثم تركها لمصيرها، بعد أن تحققت الزعامات، دون أن تضع الأوعية الشرعية لحركتها، والخطط المدروسة والموضوعية لفعلها، والتقدير الدقيق للظروف المحيطة والاستطاعات المتوفرة، فتتحول إلىٰ ألغام موقوتة تنفجر هنا وهناك، وقد تنفجر بنفسها وبمجتمعها؛ ذٰلك أن انعدام الرؤية والاستراتيجية للعمل يؤهل هٰذه الجماهير المتحمسة للاستغلال والتحريك والاختراق، والاستعداد لتقديم التضحيات في غير مواضعها وزمانها ومكانها، تتحول لتصبح مخزناً للتضحيات وأدوات تُصفَّىٰ بدمائها الحسابات الإقليمية والدولية، كما تقفز علىٰ أكتافها زعامات لا تقصر في استغلالها أيضاً لبناء زعامتها.

- سبيل الخلاص:

إن أصل العنف والشر والإرهاب والعدوان كامن في تسلط الإنسان علىٰ الإنسان، وإن هٰذا التسلط وهٰذه الممارسات الظالمة أخذت في التاريخ أشكالاً وألواناً متعددة.

- فتارة كانت تمارس بصورة **مالك الأرض علىٰ العاملين فيها** (أقنان الأرض)،

- وتارة تمارس باسم **صاحب العمل علىٰ العاملين عنده**؛ ومعروف تاريخياً ما أحدث ذٰلك من ضحايا وثورات،

- وتارة باسم **الحكام، خلفاء الله في الأرض**، والمتحدثين باسمه، فيما سمي بنظام «الحكم الثيوقراطي»،

- وتارة **تمارس السلطة باسم الدين**، حيث رجال الدين والكهنة، الذين

يحتكرون فهم الكتاب المقدس، ولآرائهم قدسية، وهم الواسطة بين الله وعباده لقبول التوبة وغفران الذنوب، فكان هٰذا من أشد أنواع التسلط؛ لأنه لم يقتصر علىٰ دنيا الإنسان بل امتد للتحكم بمصيره وآخرته،

- وتارة باسم **الطبقة صاحبة المصلحة الحقيقية في الثورة**، ولا يغيب عن بالنا ما فعلته الماركسية وجحيمها السايبيري،

- وتارة باسم **الحزب الحاكم والحزب القائد**،

- وتارة باسم **العرق المتفوق** (النازية والفاشية)، (ألمانيا فوق الجميع).

- وتارة باسم **الشعب المختار**... ﴿نَحْنُ أَبْنَٰٓؤُا اللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥ﴾.

أما الصورة الأحدث فهي التسلط وإهدار كرامة الإنسان وحقوقه باسم **«محاربة الإرهاب»**.

وهٰكذا يستمر التسلط، ويمتد الشر والعنف والإرهاب والإرعاب والتأله علىٰ العباد.

ولا يمكن للعالم أن ينعم بالأمن والسلام ما لم يُوقف هٰذا التسلط، ويُنسخ تأله الإنسان علىٰ الإنسان، ولا يتحقق ذٰلك إلا بالعودة إلىٰ دائرة الإيمان بالله الواحد، الذي يعني - فيما يعني -: أن الخلق جميعاً حقوقهم وواجباتهم واحدة أمامه، وأن هٰذه الوحدانية تعني - أول ما تعني -: المساواة.

لٰكن هٰذا الإيمان لا بد من حراسته وحمايته من الكهان ورجال الدين، من فقهاء السلطان، وبذٰلك يتساوىٰ الناس أمام خالقهم الواحد، يتصلون به من غير واسطة البشر، ويستشعرون مسؤوليتهم أمامه عن كل ظلم وعسف وعدوان وإرهاب في الدنيا لكل من يتجاوز الحد الشرعي، إلىٰ جانب تطبيق الأحكام والزواجر والعقوبات الشرعية.

وسوف لا يتوقف الشر والعنف والإرهاب ما لم تنسخ الآلهة، ولكل

عصرِ آلهة وأنصابٌ ونصب وجبت وطاغوت، وبذلك تتحقق المساواة وتكافؤ الفرص، وتتوفر حرية الاختيار، ولا يكون ذلك إلا بالإيمان بالله والكفر بالطاغوت.

يقول تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل:٣٦]، ويقول: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة:٢٥٦].

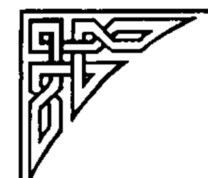
والحمد لله من قبل ومن بعد.

□ □ □ □ □ □

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

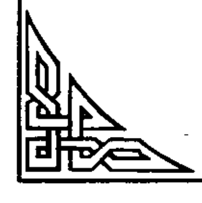
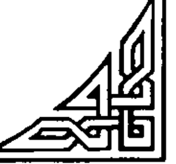
□ □ □ □ □ □

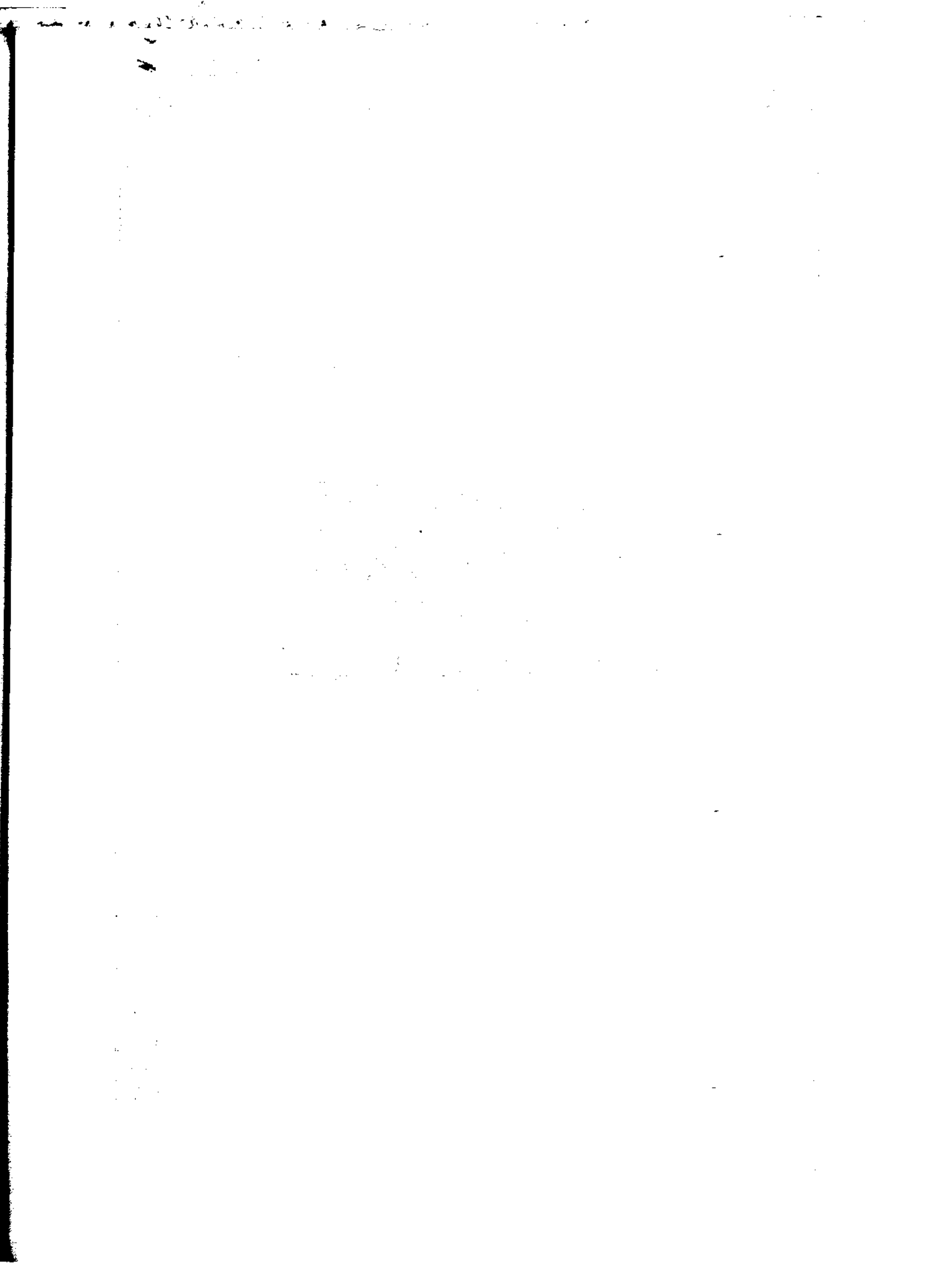



على بصيرة

العربية

لسان النبوة الخاتمة





مقدمة

الحمد لله، الذي خلق الإنسان مؤهلاً لتعلم البيان، وبذلك ميزه عن سائر المخلوقات، فقال تعالىٰ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ۝٤﴾ [الرحمٰن]؛ ذٰلك أن قابلية البيان والقدرة عليه تعني ـ فيما تعني ـ: قدرة الإنسان علىٰ التفكير، والتعبير عن تفكيره، وممارسة نقل أفكاره، والتواصل مع (الآخر) والتعرف علىٰ أفكاره، فالبيان هو أعلىٰ الخصائص والصفات التي يمتلكها الإنسان، وتمنحه أقداراً من الفعل والتواصل والفاعلية الممتدة والمتطورة وغير المحدودة، ولعل خاصية البيان يمكن اعتبارها، من بعض الوجوه، معجزة خلق الإنسان؛ ولقد عرّف الإنسانَ علماءُ المنطق والاجتماع بأنه «المخلوق الناطق»، والناطق يعني: المفكر والمعبر، وليس المعبر فقط.

والصلاة والسلام علىٰ النبي العربي، الذي انتهت إليه أصول الرسالات السماوية من لدن آدم عليه السلام، في بدء رحلة الخلق حيث علّم الله آدم الأسماء وانتهاءً بخاتم النبوة، الذي من أعلىٰ صفاته التي أهلته لتلقي الوحي أن الله أتاه جوامع الكلم، قال رسول الله ﷺ: **«وأُوتِيتُ جَوَامِعَ الكَلِمِ»**[1].

وَبَعْـدُ:

فقد لا تتسع هٰذه المقدمة للحديث عن دور اللغة في وظيفة الإنسان ورسالته في الحياة وأنشطته المتعددة، وفي بناء المجتمع وتشكيل نسيجه

---

(١) أخرجه مسلم.

وقيام شبكة علاقاته، وفي بناء الثقافة والامتداد بالحضارة والتعايش الإنساني والتبادل والتراكم المعرفي، والتحصيل العلمي، والإبداع والترقي المعنوي والمادي.

وخلاصة القول: إن الإنسان هو البيان، لذلك فقد لا يكون مستغرباً أن يمتلك نبيّ الرسالة الخاتمة القدوة **«جَوَامِعَ الكَلِم»**، وأن تكون معجزة الرسالة الخاتمة بيانية، وأن يكون وَحْيها الخالد قرآناً، وأن تتشكل أمتها من خلال كتاب، وأن تكون العربية لسانها مؤهلة لاستيعاب المعجزة، وأن تتسع العربية لأن تكون لغة الوحي، فهي خطاب الله الأخير للإنسان، وأن تكون لغة الدين والعلم والحضارة، وأن تتسع أيضاً لكل العطاء الإنساني المتنوع في كل زمان ومكان، وأن تستوعب التنوع الحضاري والإنساني، وتستطيع أن تعبر عن كل الأحاسيس والعواطف الإنسانية والعطاء الحضاري، سواء في مجال الإنسان والارتقاء بقدراته وخصائصه وصفاته أو بالترقي بأشياء الإنسان ووسائله.

لذلك نقول: اللغة أولاً، واللغة ثانياً، واللغة ثالثاً، فهي في بعض الوجوه معيار الحضارة؛ وكل حصيلة الحضارات إنما هو ثمرة للغة؛ فهي المحرك الحضاري، وهي المحرض الفكري، ومزود عجلة التقدم والارتقاء، وهي مفتاح التفاهم والتعاون الإنساني؛ هي الوطن وهي الإنسان، وهي الإنتاج وهي العطاء؛ بدأت النبوة رحلتها ورسالتها بها: **«في البدء كانت الكلمة»**، وختمت رحلتها ومعجزاتها بالبيان، ولعلنا ندرك هنا دلالات أن تكون المعجزة الخاتمة الممتدة هي اللغة والبيان، ولعلنا ندرك أيضاً بعض أبعاد قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام:١٢٤]، حيث تعني هذه الآية الخالدة، إلى جانب اختيار محمد، عليه الصلاة والسلام، ليكون محلَ الرسالة الخاتمة، واختيار الزمان واختيار المكان واختيار الإنسان، تعني أيضاً اختيار لغة التنزيل؛ وهذا الاختيار كما هو معلوم ليس عبثاً وإنما لما تتمتع به العربية، التي اختيرت لتكون لغة الله إلى الإنسان، من مؤهلات وخصائص جعلتها محلاً للخطاب الخالد والتعبير عن الرسالة العالمية الإنسانية، وأن يكون فهم العرب ومعهودهم في الخطاب هو المحدد لفهم خطاب الله، ودلالات النصوص، ومرجعية مناهج

الاجتهاد والاستنباط وإبصار مقاصد الدين، وبيان حدود التكليف.

واللغة كما هو معروف كائن حي دينامي، ينمو ويرتقي مع نمو الإنسان؛ فالإنسان يرقىٰ باللغة ويرتقي بها، والإنسان يعطل اللغة ويجمدها، وقد يعفي نفسه سن مسؤولية ذٰلك العجز ويلقي بالتبعة علىٰ اللغة، شأنه شأن إنسان التخلف، بصفة عامة، ذٰلك أن التخلف هو عملية مركبة، ينعكس عجزها علىٰ كل المجالات.

إن تحديد معهود العرب للخطاب، الأمر الذي يتحدد به مراد الله بكتابه الذي أنزله بلسان عربي مبين، أمر علىٰ غاية من الأهمية في بيان دلالات الألفاظ، تلك الدلالات التي تشكل أدوات الاجتهاد للوصول إلىٰ حكم الله في الحوادث والقضايا، ولذٰلك وضعت قواعد اللغة لحمايتها من اللحن والتحريف، انطلاقاً من أهمية حماية دلالات النص القرآني، كما وضعت المعاجم (القواميس)، التي تشكل من بعض الوجوه حصوناً لحماية دلالات الألفاظ وبيان مراد العرب منها، هٰذا إلىٰ جانب ذٰلك العطاء الكبير من كتب البلاغة والتفسير المتنوعة الوسائل والأدوات.

والمعاجم هي من بعض الوجوه معالم تبين لنا فضاء اللغة وآفاقها أيضاً، وأوعية بيان للمعاني، ودليلٌ علىٰ خصوبة اللغة وحيويتها.

ويكفي أن نأخذ مفردة أو لفظة واحدة ونرجع فيها إلىٰ القواميس أو معاجم اللغة لندرك الفضاء الكبير، الذي تملؤه معاني هٰذه اللفظة والمدىٰ الواسع المرن الذي يتيح لنا الحركة الممتدة، والصورة المتخشبة التي انتهت إليها اللغة علىٰ يدنا، والانحسار والمحاصرة التي انتهت إليها الألفاظ والمعاني، وإذا حاولنا اختبار واقعنا اللغوي لأدركنا أننا لا نستخدم عشر معشار المعاني التي تُستخدم لها الألفاظ.

فالمعاجم إنما وضعت لتحدد معهود العرب في الخطاب وتحول دون الخروج بالمعنىٰ عما وضع له اللفظ، فهي سبيل لتحديد دلالات الألفاظ، وهي فضاءات مفتوحة، وليست مقابر لغوية محنطة للفخر ومعالجة مركب النقص والتراجع.. وقد يكون صحيحاً إلىٰ حد بعيد أننا عجزنا عن تطوير

المعاجم وتسهيل استخدامها وتنوع مادتها بحسب الشعب المعرفية الّتي تعرض لها؛ فنحن دون سوية اللغة بكل فضاءاتها، فكيف نكون والحالة هٰذه مؤهلين للتطوير وتطور اللغة؟!

وهنا قضية قد يكون من المفيد الإشارة إليها في هٰذه المقدمة، وهي أهمية التمييز بين اللغة وبين علوم اللغة، فعلوم اللغة إنما هي ضوابط لحماية اللغة من التحريف واللحن والخروج بالألفاظ عن دلالاتها، فهي لا تنشئ لغة ولا أدباً ولا رواية ولا قصة ولا شعراً ولا أي جنس من فنون القول وإنما تحمي اللغة، وكثير ممن يحفظون المتون والألفيات عن ظهر قلب قد لا يحسنون البيان والكلام لبضع دقائق؛ وعلوم اللغة ليست قيوداً وأسواراً وإنما هي ضوابط وحراسات.. والمشكلة، كل المشكلة، أن تتحول هٰذه الضوابط إلىٰ قيود وأسوار ومعوقات.

فالتباس الموضوع بين اللغة وعلومها جعل دراسة اللغة تعني الوقوف عند قواعد النحو والصرف والبلاغة، وكأن من يعرف ذٰلك يُحسن الإبداع في فنون القول والأجناس الأدبية والفكرية، وهٰذا يناقض الواقع، وبذٰلك تتحول الوسائل إلىٰ غايات، والضوابط والقواعد إلىٰ قيود تحاصر الموهبة، وتحد من الانطلاق، وتحول دون التمتع بفضاءات اللغة والتذوق لجمالياتها، وليس ذٰلك فقط وإنما ينعكس ذٰلك علىٰ ممارسة اللغة بكثير من المعوقات والعقبات، فبدل أن نقرأ لنتعلم، كما هو المطلوب والمعروف في مجال التربية والتعليم، نتحول إلىٰ نظرية العكس: نتعلم لنقرأ، وبدل أن نفكر بعقولنا ونعبر بألسنتنا ينتهي الأمر إلىٰ بذل الجهد الكبير صوب ضبط ألسنتنا من اللحن، وبذٰلك نفكر بألسنتنا، كي نتحاشىٰ اللحن، وعندها تتعطل وظيفة اللغة من حيث نظن أننا نحسن صنعاً، ويهرب الناس منها إلىٰ العاميات واللهجات السائدة بادعاء سلاستها وسهولتها.

والأصل، فيما نرىٰ، أن نعلِّم الإنسان أن يتكلم ويقرأ الصواب بالسماع والمشافهة، فإذا أخطأ بيَّنا له الخطأ وسببه، أما أن يقتصر الأمر علىٰ القواعد ومعرفة الأخطاء فنخشىٰ أن يعجز المتعلم عن التفكير والتعبير معاً.

والعربية بمقوماتها وآفاقها، التي لا تنتهي إلا بانتهاء الحياة علىٰ الأرض، بكل أنشطتها وعطائها، اختيرت لتكون محلاً للمعجزة الخالدة، حيث بلغت بها المعجزة مدى لا يمكن أن نطاوله، وإن كانت مقاربة الإعجاز ومحاولة استيعابه وبيان وجوهه واستشعار التحدي ارتقت باللغة إلىٰ مستويات لم تبلغها لغة أخرىٰ، وما هٰذا إلا لقدرتها، إضافة إلىٰ أن المعجزة لم تقتصر علىٰ عصر وبلد وجيل وإنما هي خالدة مجردة عن حدود الزمان والمكان، فهي معجزة مستمرة تتحدىٰ الارتقاء إلىٰ مستواها في كل زمان ومكان وإنسان، وهٰذا يعني، من بعض الوجوه، قدرة اللغة علىٰ استيعاب حركة الحياة والعلوم والمعارف وتطورها وإنجازات الحضارة وارتقائها حتىٰ نهاية الحياة علىٰ الأرض.

فالإشكالية ليست في قدرات اللغة الكامنة وإنما في الإنسان «الكَلْ» العاجز المتخلف، الذي ينعكس تخلفه علىٰ اللغة فيتوهم أنها سبب التخلف، ومن ثم يحملها المسؤولية عن عجزه، وينتهي به الأمر إلىٰ طروحات ومسوغات تخلفية من مثل التمييز بين لغة العلم ولغة الدين، وكأن العربية عاجزة عن التعبير عن معطيات العلم وإبداعاته، والادعاء بصعوبة قواعد العربية، حيث يسوغ لنفسه التراجع والهروب من المسؤولية بسبب صعوبة الإفادة منها في التقنيات الحديثة، وأن الأصل والعبرة في التفكير وليس في التعبير، في الوقت الذي تبعث فيها لغات من قبورها وعصورها الحجرية كالعبرية، وتعقيداتها الكتابية والقواعدية كالصينية واليابانية، فتصبح لغة الدولة والعلم والحضارة.

إن التخلف مرآة تنعكس عليها حال المجتمعات، بكل حركتها وأنشطتها، وتظهر آثار التخلف أول ما تظهر علىٰ حركة اللغة ونموها وتطورها، فبدل أن تعتبر اللغة ضحية للتخلف تعتبر سبباً له. ويسود الوهم بأن الارتحال إلىٰ لغات (الآخر) المتقدم والتعبير بها سوف يسهم بالتقدم والارتقاء وردم فجوة التخلف، دون أن ندري أن التعبير بلسان (الآخر) هو تفكير بعقله، شئنا أم أبينا، وانسلاك بسلوكه وفهمه وحكمه علىٰ الأشياء، وأن القادر علىٰ الإفادة والتبادل المعرفي وتعلم لغة (الآخر) والإفادة منها هو

الإنسان المتقدم وليس الإنسان المتخلف، الذي لا يخرج عن أن يكون وعاءً ويمثل رجع الصدىٰ.

وليس أقل من ذلك خطورة وضلالاً محاولة فصل التعبير عن التفكير، بمعنىٰ أنه لا مانع من أن يكون العقل إسلامياً واللسان أعجمياً! ذلك أن عدم إبصار العلاقة بين التعبير والتفكير وعلاقة ذلك بالتقدم والارتقاء وتوليد النهوض من داخل (الذات) يمكن أن يعتبر من أخطر الكوارث الفكرية التي تبعثر الأمة وتقطعها عن شخصيتها وتراثها.

وَبَعْد:

فهٰذه لمحات سريعة حول العربية، لغة القرآن، عربي الخطاب عالمي الرسالة، ومحاولة لقراءة بعض أبعاد وأسباب التخلف والاستلاب الثقافي، وفتح نافذة ولو صغيرة في جدار التخلف، وإضاءة شمعة ولو ضعيفة في وجه الظلام الدامس.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

لغة الحضارة

جعل الله تعالىٰ سبحانه لسان الرسالة الخاتمة العربية، لتصبح بذلك لغة الدين والعلم والتراث والتاريخ والحضارة، ومفتاح المعرفة، وسبيل فهم الخطاب الإلهي، والتعرف علىٰ مراد الله للإنسان، فلقد اكتسبت عالميتها من عالمية الرسالة، فكانت من أهم العوامل المشكِّلة للأمة المسلمة الحاملة لثقافتها، المعبرة عن قيمها، المبيِّنة لفلسفتها، الراسمة لملامح شخصيتها، المحددة لهويتها الحضارية، المكونة لنسيجها الذهني، المستوعبة لأحاسيسها، المحركة لتقدمها، الوعاء لمسيرتها، المرآة لواقعها، المرقاة لمستقبلها.. هي الوطن الثقافي، وهي الحضارة، وهي وسيلة التفاهم والتعايش والتفاعل والانفعال، وهي مع غيرها من اللغات تميز الإنسان عن الحيوان، بها يعرَّف الإنسان (حيوان ناطق).

وقد تلقىٰ محلَ الرسالة الخاتمة، عليه الصلاة والسلام - و﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام:١٢٤] - القول الثقيل، واضطلع بمهمة الصناعة الثقيلة، مهمة الإنقاذ الكبرىٰ للإنسانية من الظلمات إلىٰ النور وإلحاق الرحمة بها: ﴿إِنَّا سَنُلۡقِي عَلَيۡكَ قَوۡلٗا ثَقِيلًا ٥﴾ [المزمل]، فأوتي جوامع الكلم، وكان في الذروة من قومه نسباً وبلاغة وفصاحة وسمواً، به اكتمل الدين، واستقامت اللغة، وكملت الشرعة، وجُعلت أمته شاهدة علىٰ الناس، رافعة لمشعل الحضارة الإنسانيّة، حاملة الرحمة إلىٰ العالمين، استجابة لقوله تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة:١٤٣].

ويبقىٰ المطروح دائماً: كيف تتأهل الأمة وتمتلك المقومات الكافية

لتكون شاهدة على الحضارة وفعلها الاجتماعي، فذلك لا يتحصل بالادعاء ولا بالشعارات والحماسات وإنما بالعمل الجاد، بالنمو والارتقاء واكتساب الخبرات والمعارف والمسالك والصفات والخصائص المؤهلة لذلك، بحيث تصبح الأمة، بما تمتلك من قيم سماوية، معياراً لفعل سائر الناس؟ وهذا لا يتأتى ـ كما أسلفنا ـ إلا بتصويب واقعنا وتقويمه بقيم الكتاب والسنة، أو إن شئت فقل: بقيم النبوة: ﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًاۗ﴾ [البقرة:١٤٣]، وفي آية أخرى: ﴿لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِۚ﴾ [الحج:٧٨].

إن مهمة الشهادة على الناس تعتبر من الصناعات الثقيلة: ﴿سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾، تتطلب بالدرجة الأولى بناءً للذات من علوم ومعارف وخبرات ومسالك وصفات وخصائص، ومن ثم الانفتاح على (الآخر) محل الدعوة، والاضطلاع بالدور الرسالي أو بالدور الشهادي، وإبداع الوسائل والأدوات ووسائل الاتصال والتفاعل، بكل مكوناتها ومقوماتها؛ لأن الدور الرسالي يتمحض في نهاية المطاف بإتقان عملية البلاغ المبين وامتلاك آليات الإبانة، والقدرة الدائبة على مراجعتها وتطويرها، لترتقي وتترقى لتصل إلى مستوى البلاغ المبين، ذلك أن اللغة هي الركيزة الأساس في وسائل الاتصال والبلاغ والإعلام، وليست الوسيلة الوحيدة، فوسائل التعبير أكثر وأوسع من اللغة المنطوقة، بل نستطيع القول: إن اللغة هي أداة أو لسان العلم والمعرفة والحضارة ووسائل الاتصال جميعاً، على اختلافها وتنوعها، لذلك فكل عطائها وتأثيرها وتغييرها منطلق من اللغة وحسن استخدامها والتعامل معها، وعائد إليها، فهي المنبع وهي المصب لكل الفاعليات الإنسانية.

ـ الضابط المنهجي لفهم النص:

هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن تحديد لغة القيم وضبطها يبقى على غاية من الأهمية؛ لأنها تشكل الضابط المنهجي لحدود الفهم وأبعاد المعاني وتلمس معهود أهل الخطاب، ودلالاته في سياقاته المختلفة، كما

تشكل دليل الأحكام والتكاليف الشرعية، ومحاولة الحفاظ علىٰ النص الإلٰهي كما نزل، شكلاً ومضموناً، إنها تحافظ علىٰ دلالات هٰذا النص بصيغه المختلفة، ويتأكد هٰذا المعنىٰ الدقيق عندما يُنَصُّ علىٰ أن التنزيل بلغة معينة، ويكون التنزيل لفظاً ومعنًى، مثل النص علىٰ عربية القرآن: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ﴾ [الزمر:٢٨]، ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء].

لذٰلك، فالطريق إلىٰ إدراك مدلولاته ومقاصده وتكاليفه وأبعاد خطابه هو معهود العرب في الخطاب ودلالات الألفاظ عندهم، وأن من لوازم ذٰلك أيضاً أن يكون المبيِّن عن ربه ما نزل إليه في الذروة من العرب فصاحة وبياناً وإحاطة بجميع اللهجات العربية، ولا أدل علىٰ ذٰلك من أن معرفة العربية شرط لأداء بعض العبادات، التي لا يجوز أن تؤدىٰ إلا بالعربية، وأن القرآن لا يسمىٰ قرآناً ولا يترتب ثواب التلاوة وتشترط الطهارة إلا إذا كان بالعربية، لذٰلك فإن ترجمة معاني القرآن لا تسمىٰ قرآناً؛ ولا متسع لأن نؤكد أن الترجمة بشكل عام مهما كانت دقيقة وحاذقة لا يمكن أن تحقق الأبعاد المطلوبة، وأن ترجمة الألفاظ يمكن أن توقع بالكثير من المخاطر، وتزداد المخاطر أكثر فأكثر عند ترجمة النص الديني، هٰذا إضافة إلىٰ ما يصطلح عليه عند علماء فقه اللغة من ارتباط الأصوات بالمعاني، ودلالة الأصوات علىٰ المعاني.

لذٰلك امتازت اللغة العربية عن سائر اللغات، التي تعتبر إضافة لكونها لغة الحضارة والتاريخ والتفاهم والتواصل والمعرفة والعلم والإعلام، وتشكل ذاكرة الأمة، ووعاء تفكيرها، وطرائق تعبيرها، وملامح ثقافتها التراثية والمعاصرة والمستقبلية، وتواصل أجيالها... بأنها لغة التنزيل للنص الإلٰهي الأخير للبشرية، الذي يعتبر من الناحية الوثائقية أقدم وثيقة تاريخية وردت بالتواتر، وهو ما رواه الجمع عن الجمع، الذي يحيل العقل تواطأهم علىٰ الكذب، التي تفيد علم اليقين، وأن هٰذا النص العربي نقل كتابة ومشافهة، فهو كتاب، وهو قرآن، وما يزال التواتر مستمراً حيث ينقل القرآن كتابة وتلاوة وحفظاً إلىٰ يومنا هٰذا، وما تزال المحاريب والمنابر والمساجد والمدارس وحلقات الحفظ والتفسير والصلوات الجهرية تشكل المدارسة

والمراجعة لنصوصه يومياً بشكل فردي وبشكل جماعي، إضافة إلىٰ الجهود الفردية في الصلوات السرية والتلاوات خارج أوقات الصلاة.

من هنا ندرك البعد والدافع الحقيقي لجميع الدراسات والبحوث والتآليف في علوم اللغة، التي تمحورت حول القرآن وفي سبيل فهمه، من نحو وبلاغة وصرف وقراءات، إضافة إلىٰ المعاجم والقواميس التي شكلت الحصون اللغوية، وضبطت دلالات الألفاظ، وحددت معهود العرب في الخطاب، ليشكل ذٰلك دليلاً دائماً لكيفية التعامل مع النص القرآني، ووسيلة لتحديد الدلالات لألفاظه، والاستنباط لأحكامه، وليست في أصل وضعها أسواراً وقوالب جامدة تحول دون امتداد اللغة ونموها وتطورها وتطويرها، لذٰلك فقد لا يكون مستغرباً، في تاريخنا الثقافي، أن تأتي جميع كتب العربية وقواعدها ونحوها وصرفها وبلاغتها متمحورة حول القرآن الكريم، وخادمة لمعانيه، وأن أمثالها وشواهدها تكاد تكون جميعها من القرآن الكريم.

وفي تاريخنا الثقافي، أن بعض طلبة العلم طلبوا إلىٰ شيخهم أن يضع لهم كتاباً في تفسير القرآن وبيان معانيه، فوضع لهم كتاباً في اللغة أسماه: «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» ليشكل مفتاحاً لفهم معاني القرآن، أو تفسيراً للقرآن، فمن يدركه يدرك دلالات الألفاظ القرآنية وتفسير الآيات وإعجاز النص القرآني، لذٰلك يمكن القول: بأن العربية، لغة التنزيل، تختلف وتمتاز من هٰذا الوجه عن سائر اللغات الأخرىٰ، وأن مقتضيات الحفاظ عليها والامتداد بها وحماية دلالات ألفاظها والاحتفاظ بمعهود العرب علىٰ غاية من الأهمية، ليكون وسيلة إدراك النص الإلٰهي.. وهي ميزة لم تتوفر لأية لغة من لغات العالم.

هٰذا العمل اللغوي - إن صح التعبير - الذي نشأ لحماية مدلولات النص وأحكامه والإيذان بخلودها واستمرارها أدىٰ إلىٰ خلود اللغة، وحقق تواصل الأجيال وارتباطها بجذورها، وحقق لها الحضور والاستيعاب الحضاري، ومنحها مفاتيح التراث، الذي شكل أحد أدلتها للعودة إلىٰ

النص، سواء بشكل مباشر أو من خلال فهم الجيل الأول وعطائه، الذي لم يستعجم علىٰ الأجيال القادمة جميعاً، فكان القرآن هو محور الثقافة والحضارة واللغة وساحة التفاعل ووسيلة التشكيل الثقافي وإخراج الأمة، من خلال سطوره، لحمله إلىٰ العالم وإلحاق الرحمة به.

والقرآن بهٰذا المعنىٰ لم يقتصر علىٰ حفظ الله له، ومقتضىٰ ذٰلك حماية اللغة وضمان امتدادها وتواصل أجيالها، وإنما حقق أيضاً التبحر والامتداد ونشوء الدراسات اللغوية المتنوعة، أي أدىٰ أيضاً إلىٰ تطوير اللغة، ذٰلك أن محاكاة الإعجاز، ومحاولة إدراك أبعاده أدىٰ إلىٰ الارتقاء بالإنسان ليكون في مستوىٰ التحدي والإعجاز، وبلوغ مراميه، الأمر الذي يحتاج إلىٰ إبداع أدوات ومفاتيح كانت كلها محل اجتهاد وجهد الإنسان.

ـ الاستجابة للتطور الحضاري:

وهنا قضية علىٰ غاية من الأهمية، وهي أن كون العربية لغة التنزيل للرسالة الخاتمة الخالدة العالمية، فهٰذا يعني قدرة اللغة علىٰ الاستجابة للتطور الحضاري، والتعبير عنه، ليس العربي أو الإسلامي فقط وإنما العالمي؛ لأن الرسالة الإسلامية الخاتمة عالمية، وخلود اللغة، لسان الرسالة وأداتها متأتياً من خلود الرسالة نفسها، وهٰذا يعني قدرتها علىٰ الاتساع لكل تطورات العصور والتوليد والاستيعاب، بل والتعبير عن كل الحالات والأحوال، والإجابة عن كل سؤال معلوماتي، علمي أو ثقافي أو تجاري أو صناعي أو سياسي أو أدبي... إلخ، فـ ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤] زماناً ومكاناً وإنساناً ولساناً؛ ومنطق الأشياء يقتضي هنا أن العربية لو لم تكن مؤهلة للتعبير عن التنزيل والامتداد به وتحقيق خلوده لما كانت محلاً للاختيار، ولو لم تكن من محركات التفسير والتفكير والاجتهاد والاستنباط والتعبير، وكلها من مقتضيات النص ولوازمه، لما كانت مؤهلة لأن تكون لغة التنزيل العالمي الخالد، فاليد الشلّاء ليست مؤهلة للحمل الثقيل.

أما الإصابة بالجمود وغياب القدرة والإرادة علىٰ الامتداد باللغة إلىٰ

المجالات الحياتية جميعها، وامتلاك القدرة علىٰ التعبير عنها، وإبداع مصطلحات لكل علم وفن، وإيجاد المصطلحات لكل إبداع واختراع، وتطوير وسائل الوصول إلىٰ توليد الألفاظ وتحديد دلالاتها، وإعادة ترتيب المعاجم والقواميس وإخراجها من صورتها القديمة، وتطوير وسائل التدريس، وإيجاد أساليب ووسائل وأدوات متطورة، والإفادة من علم الأصوات واللسانيات واللغات المقارنة، والإفادة من التقنيات الحديثة، فتلك مشكلة الإنسان وتخلف الإنسان، الذي لا يجوز بحال أن يحمل علىٰ اللغة ويتهمها، وعلىٰ الأخص أنها كانت لغة العلم والحضارة والثقافة والسياسة والأدب.. والشيء المريب عندما يجيء الأمر من أكثر الناس عجزاً وتخاذلاً، ممن عقولهم في آذانهم، من الذين يهاجمون العربية من الخارج، أو يعتدون علىٰ حدودها من أرض (الآخر)، واستخدام أدواته نفسها، ويحاولون تلبيس ألفاظها معاني أيديولوجيات وفلسفات غريبة الوجه واللسان!

وقد تكون الإصابة التي تلحق بالعربية أقل الإصابات تأثيراً، فلا خوف علىٰ العربية؛ لأنها لغة التنزيل الخالد الممتد، المحفوظ بحفظ الله من خلال عزمات البشر واجتهادهم في فهم الخطاب الإلٰهي، واستنباط الحكم الشرعي، وما يتطلبه ذٰلك من امتلاك الأداة الأساس للفهم والبيان، العربية، لذٰلك فالمشكلة الأساس هي إشكالية التخلف المركبة التي تنعكس علىٰ كل شيء بما في ذٰلك اللغة.

ونعتقد أن تركيز الهجوم علىٰ اللغة بهٰذه الضراوة والوسائل المتعددة لأنها لغة التنزيل، والهدف البعيد قطع الأجيال القادمة عن حضارتها وتاريخها وتراثها، وأولاً وقبل كل شيء عن قرآنها، وإخراجه من المعاهد إلىٰ المعابد، ليتحول إلىٰ أصوات مُبْهَمة غير مفهومة، كاللغات البائدة مثل السريانية والآرامية، لذٰلك يستخدم الهجوم في كثير من الأحيان وسائل التدليس، فيجعل بناء اللغة وتركيبها هو السبب وليس الإنسان المتخلف العاجز عن التطور والتطوير.

وهٰذا التدليس إما أن يتأتىٰ بسبب التخلف، الذي يحول دون تمكين

الإنسان من الكشف عن السبب الحقيقي؛ وإما بسبب الخوف والجبن من كشف العوامل الأساسية وفي مقدمتها الاستبداد السياسي والظلم وغياب الأمن والحرية، عوائق الإنتاج والعطاء في كل المجالات؛ وإما بسبب العمالة الثقافية؛ لأن تدمير اللغة ومحاصرتها هو تعطيل لفاعلية الأمة وإطفاء لروحها، وتجميد لحركتها، وقطع لجذورها، وإقصاء لها عن تراثها، وتحويلها إلىٰ عطاء (الآخر) والقضاء حتىٰ علىٰ الأمل، وليس العقل فقط.

لذٰلك نرىٰ أن الكثير من المعارك علىٰ المواقع الإسلامية المتعددة اشتدت وتعاظمت كثيراً، ثم تحولت أو أخمدت أو هزمت إلا الهجوم علىٰ العربية، فإنه لم يتوقف، وإذا توقف فإنما يتوقف لاستعداد جديد، لهجمة جديدة، أو ابتكار وسائل جديدة أكثر خفاءً ومكراً، حيث لم تبق وسيلة مواجهة إلّا واستهدفت العربية، وما ذٰلك إلا لإدراك خصوم الإسلام والمسلمين خطورة اللغة ودورها الحضاري والثقافي والاجتماعي والتراثي والوجودي والديني أولاً وأخيراً في حياة الأمة، وأن المعركة مع اللغة هي المعركة الأم، الذي يعني الانتصار فيها استغناءً عن كثير من المعارك والمواجهات.

ـ من عوامل صمود اللغة:

ونستطيع القول: إنه علىٰ الرغم من العجز والتراجع والتخلف لأهل العربية فإنها بقيت صامدة باقية، بل خالدة خلود القرآن الذي اختارها لغة خطابه للعالمين، وإن حصونها قوية صامدة، ومحاضرها كثيرة علىٰ أكثر من مستوىٰ، فهي جزء من برنامج المسلم اليومي، بها تؤدىٰ العبادة، وتعلمها كوسيلة لفهم القرآن عبادة، وفيها تنتظم صلوات الجماعة في المساجد، وتقام حلقات الحفظ والذكر والتلاوة.

ولا نأتي بجديد إذا قلنا: إن مراكز تحفيظ القرآن وخلاويه، ابتداءً من المدائن إلىٰ أقصىٰ الأرياف، كانت ولا تزال تحمي اللغة، وتشعر بقدسيتها وضرورتها لحياة المسلم وعقله ومشاعره وثقافته وتواصله مع الأجيال الماضية، وإن حفظها تابع لحفظ القرآن، الذي تعهد الله بحفظه من خلال

عزمات البشر، ذٰلك أن خطابه ميسر للذكر، وخطابه عام للنخبة والأمة، والمدينة والقرية، والأمي والعالِم والمتعلم، فلكلٍّ نصيب من عطائه، وللقرآن الكريم الفضل في الارتقاء بالعربية وحفظها وتطورها وإخراجها إلىٰ المستوىٰ العالمي.

والحقيقة التي لا بد من التذكير بها والتأكيد عليها هنا، أن القرآن لم يقم وزناً للّون والعرق والجنس وما إلىٰ ذٰلك من الفوارق القسرية، إلّا أنه لم يتنازل أبداً عن العربية لسان التنزيل، ذٰلك لأن اللغة كسبية، ولأهميتها في تشكيل ثقافة الأمة وحضارتها وتحقيق تجانسها، فهي أشبه بالمعدة الثقافية الهاضمة، التي تصهر الفوارق وتعيد تصنيعها متجانسة متآنسة، لذٰلك إذا عدنا إلىٰ مكتبة العربية وما أُلِّف بها أو إلىٰ عطائها بشكل عام، وعلىٰ كل المستويات، نجد أنها أصبحت بالقرآن لغة عالمية إنسانية، شاركت فيها جميع الأجناس والأعراق والمناطق.

بل لعلنا نقول: إن خدمة العربية، كوعاء للتفكير ووسيلة للتعبير، جاء من غير العرب أكثر بكثير مما جاء من العرب أهل اللسان، وإن الكثير من المعاجم والقواميس اللغوية أو الاصطلاحية، التي تشكل حراسات للّغة ولمعهود العرب في الخطاب، جاءت في معظمها من غير العرب، وبذٰلك لم تعد العربية لغة العرب كعنصر وجنس وإنما أصبحت لغة كل مسلم، يعتز بها ويحافظ عليها ويخف لتعلمها؛ لأنّ بها عقيدته ودينه وقرآنه وتلاوته وشخصيته وعبادته وتاريخه الثقافي، وأنه الأحق بخدمتها والحفاظ عليها.

وفي تقديري أن التوجهات والتيارات القومية، علىٰ الرغم من اعتمادها العربية كعامل أساس من عوامل تشكيل الأمة العربية، الأمر الذي أدىٰ إلىٰ خدمتها والدفاع عنها والوقوف في وجه كل التحركات والحركات المشبوهة لمحاصرتها واستبدالها باللهجات واللغات القديمة، التي كانت شائعة قبل الإسلام، إلا أن ما أضفي أحياناً علىٰ اللغة العربية من روح عصبية عنصرية منغلقة أحدثت ردود أفعال أدت إلىٰ محاصرة اللغة من قبل كل النزعات العرقية والعنصرية الأخرىٰ، في محاولة لوضعها في خانة العرق العربي أو العنصر العربي.

وقد يكون من الأسباب الرئيسة لعدم تطور اللغة وامتدادها وتوالدها حالة التخلف، التي أصابت جميع جوانب الحياة الإسلامية بشكل عام وفي مقدمتها اللغة، حيث أعجز التخلف الأمة عن استيعاب الموجود اللغوي، عدا عن امتلاك القدرة علىٰ تطويره وتنميته وتوليده والامتداد به، هٰذا إضافة إلىٰ أن معظم الجهود التي بذلت في هٰذا المقام هي جهود يمكن تصنيفها علىٰ أنها دفاعية؛ ولعل ذٰلك بسبب أن المواجهات لم تتوقف علىٰ اللغة أبداً ـ كما أسلفنا ـ وأن حماية اللغة قد تكون أولىٰ من تطويرها في مراحل معينة؛ لأن الحفاظ عليها علىٰ الأقل يحتفظ بخميرة النهوض والتوليد حال العافية، لٰكن مع ذٰلك فالإفراط في الموقف الدفاعي واستغراقه لجميع الجهود قد يحمل من السلبيات الشيء الكثير؛ لأنه ينشئ فراغات وفجوات حتىٰ في مجال اللغة نفسها تستدعي (الآخر) ليملأها ويمتد فيها، هٰذا إضافة إلىٰ ما يكون من مكر الأعداء والخصوم، حيث الاستمرار في إثارة الشبهات والإلقاء بالمشكلات وتغيير أدوات المواجهة، الأمر الذي سوف يمتص كل طاقات الأمة، ويحدد ميدان معاركها مسبقاً، ويحولها عن الكثير من المواقع المجدية وذات الأولوية، فيصبح العمل رد فعل ورجع صدى، الفاعل فيه خصوم الأمة، وخصوم اللغة، وأعداء الإسلام.

هٰذا من جانب، ومن جانب آخر يمكن القول: بأن الجانب الدفاعي، حتىٰ علىٰ مستوىٰ الداخل الإسلامي، يكاد يكون استغرق الجهود اللغوية جميعاً، وأصبح الجهد كله مستنفراً في إطار علوم اللغة، التي هي من وسائل الحماية، حيث غاب التمييز شيئاً فشيئاً وإلىٰ حدٍّ بعيد بين اللغة وبين علوم اللغة، وأن اللغة شيء يتطلب الارتقاء بها وتطويرها والامتداد بها، ذٰلك أن للإنتاج العلمي والثقافي المقدور أدوات ووسائل ومنتجات قد تختلف عن ما تتطلبه علوم اللغة من وسائل وأدوات وجهود.

ـ اللغة وعلوم اللغة:

ونستطيع القول: إن معظم الجهود تحولت إلىٰ علوم اللغة، فاكتفينا بإتقان الوسيلة عن صنع وإغناء الهدف، حتىٰ أصبحت الوسيلة غاية بحد

ذاتها، فأصبحنا نتعلم لنقرأ لا نقرأ لنتعلم، انقلبت المعادلة؛ وأكثر من ذٰلك نقول: إن الطريقة التي يتم بها تعليم علوم اللغة قد تحمل تأثيرات سلبية علىٰ اللغة نفسها، حيث همّ القارئ والكاتب والباحث يصبح استيفاء الشكل وعدم الوقوع في اللحن، والانصراف عن التفكير في المعاني وارتياد الآفاق الإنسانية إلىٰ الاهتمام بإتقان الشكل، لاستصحاب حاجز الخوف من اللحن والخطأ.

حتىٰ لقد انتهىٰ بنا الأمر إلىٰ التفكير بألسنتنا بدل عقولنا، والانتباه أكثر للألفاظ دون المعاني، خوف اللحن والخطأ النحوي، فلم تعد المصيبة الذهنية التلقي باللسان: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُۥ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾ [النور:١٥] من العامة فقط دون مداخلة العقل، وإنما المصيبة الأكبر تمثلت بالتفكير باللسان أيضاً من قبل الخاصة والنخبة، فتجمدت اللغة في قوالب ظنها بعضهم هي اللغة، فتحولت وظيفتها من خادمة للغة إلىٰ مخدومة.

ولا أزال أذكر ما سمعتُ من أن أحد طلاب الدراسات العليا في علوم اللغة، في المغرب العربي، استدرك علىٰ أحد المحاضرين، أصحاب الألقاب الأكاديمية والسمعة الأدبية الكبيرة، من الذين امتلأت به المكتبات إنتاجاً في الأدب والفكر والرواية والسير، أكثر من سبع عشرة غلطة نحوية! فأين ذٰلك الطالب وما أنتج من ذٰلك الأديب وما فعل؟ وقد لا يكون لهٰذا الطالب إلا هٰذا الظهور الآني، الذي أعقبه الغياب الكامل.

ونحن هنا لا نهوّن من شأن علوم اللغة، ولٰكن نقول: إنه لا بد من إعادة النظر في طرائق التعليم والتلقي، حتىٰ تعليم التلاوة وأحكام التجويد، بحيث نقرأ لنفكر ونتعلم، لا نتعلم لنقرأ، نتعلم الصواب ابتداءً فإذا حصل اللحن تمّ التصويب، وبذٰلك تصبح الألفاظ محركات للتفكير وليس معطِّلات له، ذٰلك أن علوم اللغة شيء واللغة شيء آخر، وأن علوم اللغة تحمي اللغة وتحرسها ولا تنشئ لغة وتقيم أدباً، بكل أجناسه، لذٰلك فقد لا نستغرب انحسار تلك العلوم، التي تتراجع بتراجع اللغة، وتتقدم بتقدم اللغة، وتبقىٰ وسيلة لغاية وليست هدفاً وغاية بحد ذاتها، وتتطلب بين وقت وآخر

مراجعات لتحديث طريقتها وأدائها وتحديد مجالاتها وأولوياتها، أما أن نتركها تعاني غربة الزمان والمكان فهٰذا إشكال الإنسان وليس إشكال اللغة.

حتىٰ طريقة الرجوع إلىٰ معاجمها وقواميسها، أصبحت عملية شاقة بالنسبة لمتعلم اليوم، لم تحدَّث ولم تتطور، وتحتاج إلىٰ علم خاص للوصول إلىٰ المبتغىٰ، في الوقت الذي تطورت فيه المعاجم، واستخدمت التقنيات المتقدمة، فلم يعد يتطلب الأمر أكثر من لمسة أصبع للوصول إلىٰ المراد، فما ذنب الحساب والرياضيات إذا كنا نحن ما نزال نستخدم أصابعنا في العد، في عصر الحاسبات الإلكترونية الضخمة، التي تنهي أكبر وأعقد العمليات في ثوان، ليتفرغ العقل لوظائفه الإبداعية بدل إشغال وقته بعمليات باتت إجرائية إلىٰ حدٍّ بعيد.

هٰذا إضافة إلىٰ أن الكثير من برامج الكمبيوتر صممت في ضوء نوافذ معينة وبعض الكلمات المفتاحية، التي توصل بلحظات إلىٰ المطلوب، بل وأكثر من ذٰلك تقوم بنفسها بعملية التصويب اللغوي والنحوي والصرفي؛ لأنها بُرمجت علىٰ الشكل الصحيح، فباتت لا تقبل الخطأ، عدا عن المعاجم الإلكترونية أيضاً، التي بدأت تقدم خدماتها بأكثر من لغة.. فالتقنيات الحديثة تتطور بسرعات مذهلة، وتنجز في ثوان ما لم ينجز في الماضي في سنوات؛ واللغات تتطور وتتبلور وتتوالد وتنمو ككل كائن حي اجتماعي، حتىٰ أصبح لكل علم لغته، ولكل فن وجنس أدبي لغته، فللسياسة ومصطلحاتها معاجم، وللدبلوماسية معاجم، وللعلوم معاجم، وللمال والأعمال لغة، وللأدب لغة، وللفكر لغة، وللقانون لغة، وللاقتصاد لغة، وللرسائل لغة... وهٰكذا.

- اللغة سبيل التقدم:

وهٰذا لم يعد يقتصر علىٰ لغة بعينها، فالعالم جميعه يتقدم بلغاته، حتىٰ اللغات الأكثر تعقيداً بحروفها ومفرداتها ومحدودية تاريخها ومخزونها الحضاري كالصينية واليابانية وحتىٰ العبرية، بُعثت من مرقدها لتصبح لغة العلوم والفنون، وتطورت وسائل تعليم اللغات بشكل مذهل، حيث تُوظف

كل تقنيات العصر ومعطيات العلم لخدمة لغاتها.. وبعض من يسمون بالمفكرين عندنا ما يزالون يُجهدون أنفسهم للوقوع علىٰ عورة أو لاكتشاف نقطة سوداء أو نقيصة في اللغة والتاريخ والحضارة الإسلامية، ويبقون أكثر عجزاً عن توليد أو إبداع أية فكرة تسهم بارتقاء اللغة أو انتشال الإنسان من وهدة التخلف، وجل عملهم الشغب وإثارة الشبهات ونقلها والتمكين لامتداد (الآخر) وهيمنة لغته وحضارته، والتمكين لمحاولته في الهيمنة والإقصاء باسم العولمة، حيث لم تتوقف العولمة عند الاقتصاد والتجارة وإنما ـ وهٰذا شيء طبيعي ـ امتدت لعولمة الثقافة، وعولمة اللغة، وعولمة الإعلام، وعولمة التعليم، وعولمة الإعلان، والطعام والشراب، وإلغاء الخصوصيات بكل أنواعها باسم العولمة.

إن عولمة التعليم واللغة والثقافة هي الأخطر؛ لأنها تقتلع (الذات) وتطمس الهوية وتلغيها وتستبدلها، فالعربية اليوم بدأت تُخرَج من المعاهد والجامعات، وحتىٰ مراحل التعليم الأساس، تحت شتىٰ الفلسفات والذرائع، لتحل محلها الإنكليزية أو غيرها، فتنشأ أجيال لا ذاكرة لها، ولا تاريخ ولا ماضي ولا وطن ولا حاضر ولا مستقبل؛ ومؤسسات اللغة، ومجامعها، يستغرقها الجدل حول بعض المصطلحات والحديث عن عظمة اللغة وإمكاناتها عن النزول ومواكبة الواقع، وتطوير الخطاب اللغوي والارتقاء به، والإنتاج المؤثر، وتقديم المصطلحات العلمية للمعاهد والمدارس والجامعات، ذٰلك أن الكثير من المؤسسات اللغوية تحولت إلىٰ ما يشبه المتاحف، تنتسب للماضي، وإن شئت فقل: مخازن، لأن المتاحف تورث ثقافة، وتحرك حوافز، وتبصِّر بحضارة وثقافة وإمكانية يمكن استصحابها لبناء الحاضر ورؤية المستقبل.

نعود إلىٰ القول: إن المعارك حول العربية مستمرة، ولا تكاد تهدأ حتىٰ تبدأ، ولعل حقبة العولمة، أو حقبة الهيمنة، تحمل أشدها وتحاول اقتلاع العربية من المعاهد والمدارس والجامعات والإعلام، ابتداءً من مرحلة الحضانة، ما قبل المدرسة، بحجج وذرائع شتىٰ.

وقد يكون المطلوب اليوم، أكثر من أي وقت مضىٰ، العودة للاعتصام

بالأسرة والمسجد، والتمحور حول حفظ القرآن وتلاوته ومدارسته، ويكفي أن نذكر بأن عربية الجزائر وعروبتها، بعد استعمار أكثر من مائة وثلاثين عاماً، اعتبرت خلالها فرنسية، واستهدفت فيها اللغة والثقافة والتعليم والإعلام والتربية والعادات والتقاليد، وأخرجت العربية من مؤسسات التعليم والإعلام، لكن العربية ارتحلت إلىٰ الأرياف والجبال، وأُقيمت مراكز لتحفيظ القرآن، التي حافظت علىٰ العربية واحتفظت بها، واستردت عروبة الجزائر وعربيتها، والمطروح اليوم: كيف نتعامل مع حقبة الهيمنة، علىٰ المستوىٰ اللغوي والثقافي بشكل عام؟ وكيف نواجه الأسلحة القديمة الجديدة من العدوان علىٰ العربية في محاولةٍ للنيل من القيم الإسلامية، والحضارة الإسلامية، والحط من قدرها لصالح (الآخر) باستخدام مغالطات وتدليس لغوي وثقافي وسيكولوجي وتحميل بعض الألفاظ الكثير من المعاني والتفسيرات، التي لا تتطلب كثيراً من الجهد لكشف انحيازها وشعوبيتها، ذٰلك أن الهجوم علىٰ العربية، تاريخياً، تلون بكل الألوان الأيديولوجية والثقافية، واستخدمت له الكثير من المذاهب النفسية والاجتماعية في محاولة لإلصاق كل إصابات التخلف والانحراف والتراجع الحضاري باللغة، وكأنَّ هٰذه اللغة لا تاريخ لها ولا حضارة ولا علوم ولا ثقافة؟

صحيح أن هٰذه الأسلحة الفاسدة والمشبوهة لم ولن تستطع الصمود أمام الاختبار والدراسات الموضوعية والمنهجية، حتىٰ ضمن السياق التي وردت فيه، إلا أنها رغم تهافتها وسقوطها وشبهاتها تستنزف جهداً ووقتاً قد لا تكون محصلته كبيرة، بل إن بعض الردود لهٰذه الشبهات والمواقف الدفاعية قد يساهم بشكل سلبي بإشاعتها وإعطاء دعاتها الذين ينعقون بما لا يسمعون بعض القيمة، وقد يكون من الأجدىٰ في كثير من الأحيان تفويت أهدافها بتركها تسقط من تلقاء نفسها، كناطح صخرة يوماً ليوهنها.

ـ عالمية اللغة من عالمية الرسالة:

وهنا إشكالية فكرية أو ثقافية قد يكون من المفيد التوقف عندها قليلاً بمقدار ما يسمح المقام، وهي أن الإسلام رسالة عالمية وخطاب تكليفه

عالمي للناس جميعاً، وإن كان عربي الخطاب فهو عالمي الرسالة، وأن إدراك تكاليفه وفهم مقاصده إنما يتحدد من خلال العربية، لغة التنزيل، وليس ذلك فقط وإنما تتحدد دلالات الألفاظ العربية في هذا الخطاب من خلال ما كان معهوداً للعرب في عصر التنزيل من الدلالات والمعاني للخطاب، يقول تعالىٰ: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء].

ولدفع هذه الإشكالية نسارع إلىٰ القول: بأن اللغة، أية لغة، هي فعل كسبي، يمكن أن يتحصل لكل إنسان يجد ويجتهد في تعلمها، وليس أمراً قسرياً، وأنها بمقدور كل إنسان، وليست حكراً علىٰ جنس أو لون أو قوم، وأن مهمة الرسول ﷺ أن يبيِّن للناس ما نزل إليهم، وللناس لغات شتىٰ ولهجات متنوعة، فكيف، والحال هذه، يدركون الخطاب العربي ويلتزمون بتكاليفه؟

ونعاود القول: بأن الإجابة عن ذلك أن اللغة أمر كسبي تعليمي، ولا أدل علىٰ ذلك من أن الكثير ممن أرادوا معرفة هذا الدين وآمنوا به تسارعوا إلىٰ تعلم العربية حتىٰ صاروا علماء فيها ومعلمين لها، ينازلون أهلها، في أدق التفاصيل اللغوية، بل ويرتادون آفاقاً لم يُسبقوا إليها، ويقدمون إضافات ومدركات لافتة للنظر ومحركة للعقل، بل لعل وضع المعاجم، التي تحدد دلالات الألفاظ وتعرف بمعهود العرب في الخطاب، وتحمي اللغة من التبعثر والانفلات، وبيان دلالات مفردات القرآن، والبحوث في الفروق اللغوية، والاجتهادات الفقهية، والتأويل والتفسير جاءت في كثير من الأحيان من غير العرب.

وعندما تكون اللغة هي لغة العقيدة والحضارة والعلم يسارع الناس إلىٰ التضلع بها وتعلمها، ولسنا بحاجة إلىٰ لفت النظر اليوم إلىٰ ما بلغته اللغة الإنكليزية، وكيف يتهافت الناس علىٰ تعلمها، ولو علىٰ حساب اللغة الأم؛ لأنها اليوم أصبحت لغة العلم والتكنولوجيا والدبلوماسية والسياسة والاقتصاد. . . وأن الكثير من المدركات العلمية والمصطلحات الدبلوماسية والقانونية والدولية اليوم لا يمكن أن تتحقق إلا بتعلم الإنكليزية، فهل يعيب

العلوم والتكنولوجيا ويحاصر امتدادها أن لسانها إنكليزي؟ فالناس باتوا يقبلون علىٰ تعلمها، من حديثي السن حتىٰ الكهولة؛ لأنها أصبحت حاجة معرفية وضرورة علمية وسمة حضارية، وأنها بوابة العلم والمعرفة، وأن الإنتاج العلمي والثقافي من أهلها أو المتحدثين بها يستدعي الآخرين لتعلمها بأي ثمن، حتىٰ بات الذي لا يعلمها غريباً في قومه وليس في العالم؟

فما بالنا بالعربية، لغة العقيدة والرسالة والمصير.

فاللغات تحيي الأمم وتحيا بها، وأن عجز الأمة وتخلفها وتراجعها ينعكس بالدرجة الأولىٰ علىٰ اللغة.

وقد نرىٰ هنا أن العربية لولا أنها لغة العقيدة والعبادة والتاريخ والتراث والحضارة ولغة القرآن وهٰذا المخزون الحضاري الكبير والتاريخ العريق لأصبحت أثراً بعد عين، وعلىٰ الأقل لغيَّبتها اللهجاتُ العامية والألفاظُ الأعجمية المولَّدة، وكأن اللغة توبخ عجزنا وتقول: «فلا تلوموني ولوموا أنفسكم».

ـ من ميزات العالمية:

ولعل مما تميزت به العربية أهليتها لحمل الرسالة الخالدة الخاتمة، ذٰلك أن الخلود يعني القدرة علىٰ الإنتاج في كل زمان ومكان وإنسان، والاستيعاب لحركة الحضارة ومعطياتها في كل زمان ومكان، حتىٰ يرث الله الأرض ومن عليها، فاختيار العربية لتكون لغة الرسالة الخالدة وما وسعته علىٰ القرون المتطاولة من العطاء العلمي والحضاري له دلالاته علىٰ قدرتها وحيويتها وخلودها أيضاً؛ وأن العجز هو في أهلها اليوم لأنها وعاء النص الخالد الذي وصل إلينا كما نزل بطريقة علمية ومنهجية متواترة تفيد علم اليقين، وأن من أعظم ما تمتلكه الأمة اليوم هٰذا النص الإلٰهي الصحيح الخالد القادر علىٰ الإنتاج علىٰ الزمن كلما عاد المسلمون لاستلهامه واستنطاقه واستدعائه لحل مشكلاتهم.

ومن الميزات أيضاً أن النص لم يقتصر علىٰ أنه وصلنا كما نزل،

وإنما امتد صوابه وحفظه ودلالته، حيث جاء الواقع وما بُذل من جهود الحفظ والتدوين والجمع يجسد قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر]، لأنه لا يُعقل أن يُخاطب الناس بنصوص محرفة مزيفة؛ وقد توقف التصويب بالنبوات، فالحفظ والصحة من لوازم الخاتمية، والعطاء الدائم من لوازم الخلود.

نقول: ليست الميزة بأن وصلَنا النص كما نزل، بألفاظه وأسلوبه وفواصله ومخارجه وأصواته، وإنما أيضاً كما فُهم من النبوة، صاحبة مهمة البيان، الذي تحددت دلالاته من خلال معهود العرب في الخطاب، وهٰذه ميزة لم تتوفر لأي نص في التاريخ، سواء في ذٰلك وسائل الحفظ والتدوين أو من حيث تطور اللغات ومغادرتها لأصولها الأولىٰ، والتقطيع والانقطاع والاغتراب بين أجيالها، الأمر الذي أدىٰ إلىٰ عدم وجود مرجعيات لرحلة اللفظ وتطور دلالته التاريخية.

إن وجود المرجعية في اللغة العربية (معهود العرب في الخطاب)، التي تحدد دلالات الألفاظ، وتشكل المعيار، الذي يُحتكم إليه عند تناقض المفاهيم، يحول إلىٰ حد بعيد دون التحريف الخفي للنص الديني، الذي لحق بأهل الكتب السماوية السابقة، حيث لا مجال للتحريف اللفظي.. فالتحريف الخفي هو التأويل المزاجي، حيث الخروج بالمعنىٰ عما وضع له اللفظ؛ إن المعنىٰ الذي وضع له اللفظ يُحدَّد من خلال (معهود العرب في الخطاب)، ولعل هٰذه المرجعية تعتبر إحدىٰ الركائز الأساس لحفظ النص الإلٰهي وحمايته من التغيير والتحريف والحماية مما لحق بالنص الديني علىٰ مدار التاريخ، إضافة إلىٰ مناهج الحفظ الأخرىٰ.

فمعهود العرب في الخطاب، الذين نزل القرآن بلغتهم، هو الذي يحدد دلالات الألفاظ، ويضبط استعمالها، ويحول دون العبث بالمفاهيم؛ فالنص الشرعي حمىٰ اللغة من الاندثار، وحُمي بها من التحريف، ولا يحسبنّ أحدٌ أن النص الشرعي حال دون تطور اللغة أو تطويرها، أو أن الارتباط بمرجعية معهود العرب في الخطاب حاصر اللغة وحال دون

امتدادها؛ وإنما الأمر الواضح أن النص الشرعي حفظها من جانب وطوّرها من جانب آخر، واستخدم معظم وسائل التطوير من الاشتقاق والتعريب والتوليد للتعبير عن حالات نفسية وأخلاقية وتشريعية وقانونية وحضارية.

فالنص الذي جاء معجزاً لأهل اللغة، حاولوا بسبب إعجازه المقاربة والمطاولة، وبلغوا باللغة أمداءً وأبعاداً لم تبلغها أية لغة أخرىٰ إلىٰ اليوم، بفضل النص الإلٰهي المعجز البليغ، ونشأت عندهم علوم في النحو والصرف والبلاغة، وليس ذٰلك فقط بل استطاعت اللغة أن تكون وعاء النص الشرعي الخالد المعجز، ووعاء العقل المبدع، ووعاء العلم الممتد، ووعاء الحضارة العالمية.

ـ الدلالات المرجعية لـ«معهود العرب في الخطاب»:

والمرجعية (معهود العرب في الخطاب) لا تعني الحجر وإيقاف اللغة، بحال من الأحوال، وإنما تعني المنطلقات السليمة، والجذور الممتدة، التي تحول دون النمو السرطاني الذي يؤدي إلىٰ مغادرة الأصل ولا يستصحبه، فالتطور الإنساني والإبداع العلمي والعطاء الحضاري الممتد يتطلب التعبير عنه والتفاهم اللغوي حوله، والتواصل بين أجياله، فتوقف اللغة يعني الموت والتقطيع.

لذٰلك فالمطلوب التطور والتطوير المستصحب للأصل والمرجعية، ولا أدل علىٰ ذٰلك من أن الإسلام نفسه استخدم دلالات ومصطلحات جديدة، وطور معاني للألفاظ، وفتح الباب للنمو والتقدم، فكثيراً ما نرىٰ بعض الألفاظ تحمل دلالات شرعية إضافية أو عرفية إلىٰ جانب دلالاتها اللغوية، وكثيراً ما نجد في كتب العلم الشرعي التأكيد علىٰ أن المفهوم اللغوي للفظ هو كذا، والمفهوم الشرعي أو الاصطلاحي هو كذا، والارتباط واضح بين المدلولين، بمعنىٰ أن التوليد أو إضافة معاني جديدة لم يغادر الأصل وإنما انطلق منه.

والذي نتصوره، أن ألفاظ اللغة يمكن أن تحتمل معاني كثيرة، وتكون

حياتها مستمرة، مع الحفاظ علىٰ خصائصها الولادية، أو مرجعيتها، شريطة أن لا تعود علىٰ دلالاتها الأصلية بالنقض أو الإلغاء.

أما الذين يلقون بعجزهم عن الامتداد والتنمية والإبداع علىٰ اللغة فلا شأن لهم لا في اللغة ولا في غيرها من آفاق التقدم، ولا يخرجون عن أن تكون عقولهم في آذانهم يشكلون رجع الصدىٰ (للآخر)؛ لأن اللغة هي الوطن، وهي الهوية، وهي الذات، وهي حاضن العقل، وأداة العلم، ووسيلة التواصل بين الأجيال، وهي الذاكرة، وهي محرك الإحساس والإدراك، وهي كائن حي ينمو ويستمر ويستعصي عن الموت.

وليس أقل من ذٰلك خطراً بعض الفلسفات الهزيمة، التي تشيع أن العربية لغة الدين وأن محلها المعابد، كالسريانية واللاتينية والرومانية القديمة، وأن الإنكليزية لغة العلم والحضارة؛ فالعربية لغة المعبد والإنكليزية لغة المعهد والمصدر، وكأن العربية لم تكن لغة العلم والمعهد والمسجد والحضارة والتقدم؛ لٰكنها إفرازات الهزيمة والوهن الحضاري، إضافة أن الذهاب وراء هٰذا الرأي سوف ينتهي باللغة إلىٰ ترانيم وأصوات محاصرة، لا تُدرَك ولا تُفْهَم علىٰ الزمن من الجماهير التي ذهبت إلىٰ لغات أخرىٰ.

وشيء آخر لا يقل إثماً وخطورة، وهو الفصل بين التفكير والتعبير وتجاوز دلالات الألفاظ ومعهود العرب في الخطاب، والتقليل من شأن ذٰلك وأهميته، حيث القول: إن الأصل أن يكون التفكير إسلامياً مهما كان نوع التعبير، وبذٰلك يكتفىٰ بحفظ الفاتحة لأداء الصلاة! ولا ندري، أدوات التفكير وأوعيته ومحركاته ودقة التعبير عنه، من أين تأتي إن لم تتوفر من اللغة الأم، صوتاً وإيقاعاً ودلالة واستبطاناً ومعياراً وأداة تواصل؟

فاللغة غذاء التفكير، وأداة التعبير، ووسيلة التواصل، وسبيل التفاهم وبناء النسيج الذهني الثقافي والاجتماعي، وبناء القاعدة المشتركة، وأهم عوامل تشكيل الأمم.

والإسلام لم يقم وزناً ـ كما أسلفنا ـ للون والعرق والجنس؛ لأنها أمور قسرية، لٰكنه لم يتنازل عن اللغة كأمر كسبي يحقق البناء الذهني

والمعرفي أو التكاملي للأمة، ولعلنا نقول: إن الحالة الذهنية المبعثرة والفاقدة للهدف والمقصد، التي يعززها ويفرزها التخلف، تشكل هٰذه الأعراض من الغثائية والوهن والتباس الوسائل بالأهداف.

وهنا قضية قد يكون من المفيد أن نعرض لها بالقدر البسيط، وهي أن النص الشرعي، القرآن والحديث، إنما يشكل بأصله خطاباً عاماً ميسراً للأمة، يقول تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٧﴾﴾ [القمر]، وهٰذا الخطاب العام للأمة جميعاً، يشكل لها رؤية، وينتج ثقافة، ويشكل مناخاً حاضاً للتوجه والنفرة لجميع أنواع العلوم والمعارف، إلا أنه في الوقت نفسه يعتبر خطاباً للنخبة القادرة علىٰ إدراك الدلالات واستنباط الأحكام وبيان مراد الله من عباده وبيان مقاصد التشريع؛ فالنخبة تُنتج وتستنبط، والأمة تُنجز وتنفذ، استجابة لقوله تعالىٰ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ...﴾ [التوبة:١٢٢]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ...﴾ [النساء:٨٣].

فكل مسألة ترد إلىٰ أولي أمرها وأهل علمها، لتحليلها، واستنباط حلولها، وكيفية التعامل معها.

ويبقىٰ معهود العرب في الخطاب يشكل تواصلاً للأجيال، يمكنها من استيعاب تراثها، وتصور ماضيها، وامتلاك الثروة الكبيرة من الإمكان الفكري والعطاء الحضاري للامتداد صوب المستقبل.



اللغة وسيلة الإبصار

جعل الله سبحانه وتعالىٰ تكريم الإنسان وتميزه عن سائر الخلق أهليته لحمل الأمانة؛ والأمانة إيمان وعمل، وتحمل للمسؤولية، قال تعالىٰ: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ . . .﴾ [الأحزاب: ٧٢] فالأمانة تتطلب أداءً، والمسؤولية تقتضي الاضطلاع بتكليف وحمل رسالة، وللتكليف هدفٌ، وللرسالة مقصد، وللحياة غايات تصير إليها.. فالتوجه صوب هدف، والعمل علىٰ تحقيقه، هو الذي يعطي الحياة طعماً ومعنًى والأحياء قيمة.. والتحرك صوب الهدف هو الروح التي تسري في الحياة وتحرك مفاصلها، وهو البوصلة التي تحدد وجهتها وتنظم حركتها؛ والهدف هو الذي يضبط المسار؛ والحرص علىٰ بلوغه يشحذ الهمة، ويجمّع الطاقة، ويدفع إلىٰ إبداع الوسائل، وإنتاج الآليات، واستكمال الحاجات واستدراكها من (الآخر)، وإلا تحولت الحياة إلىٰ عبث من العبث، يقول تعالىٰ في بيان هدف الحياة والأحياء وسبب انتظام الكون وتوازنه واستشعار المسؤولية عن الفعل: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ﴿١١٥﴾﴾ [المؤمنون]، ويقول مبيناً الغاية من الخلق: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات].

فما هي أبعاد هٰذه العبادة، التي خُلق الإنسان من أجل أدائها؟ ما هي آفاقها، التي تشكل رسالة الإنسان في الحياة، وتحقق هدفه، وتشعره بالمسؤولية تجاه أدائها، وتغريه بالثواب علىٰ الفعل، وتحذره بالعقاب علىٰ الترك؟ وما هي طبيعة التكاليف المنوطة به؟ وكيف تتحقق له معرفتها وإدراكها؟ كيف يتلقىٰ هٰذه الرسالة، ويستشعر تلك المسؤولية؟ وما هي

الأدوات والوسائل، التي يتعرف بها على مراد الخالق، ليكون في مستوىٰ التكليف والمسؤولية، ويتحقق بتحمل الأمانة، ويبصر أهدافه بدقة، تلك الأهداف التي تشكل له المنطلق، والمقصد، والضابط، للمسيرة الحياتية؟

- أمّ الوسائل:

ونسارع إلىٰ القول: إن اللغة وإدراك دلالاتها ومعانيها والإحاطة بأبعادها هي الوسيلة، أو هي وسيلة الوسائل جميعاً، لإبصار حدود المسؤولية، ورؤية أبعاد التكليف، ومقاصده، ومعرفة مراد الله، ومن ثَمَّ الالتزام بالأحكام، للخروج من عهدة التكليف، وأداء الأمانة؛ فاللغة هي أمُّ الوسائل جميعاً، فلا يمكن لوسيلة أو أداة أن تكون فاعلة مؤدية لوظيفتها، إلا من خلال اللغة وسيلة إدراكها، وفهمها، وتجسير التفاهم والتعارف بين القائمين عليها؛ فاللغة وعاء الحركة والإبداع والاجتهاد.

ولقد عُرِفَ الإنسانُ وتميز عن غيره بأنه مخلوق مكلف، مخلوق مسؤول، والمسؤولية من لوازم حرية الإرادة والاختيار، فلا مسؤولية بلا حرية، ولا مسؤولية بدون تكليف، فالمسؤولية تكليف وتشريف.

لذٰلك تمحورت رسالة النبي ﷺ حول بيان مراد الله وحدود التكليف للناس، قال تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤]، وتمخضت مهمته بالبلاغ المبين وعدم الإكراه، قال تعالىٰ: ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور:٥٤، العنكبوت:١٨]، فالبلاغة والإبانة، تبقىٰ وسيلتها الأساس هي اللغة، بكل مكوناتها ودلالاتها؛ وحيث إن الرسول ﷺ هو محل الإبانة للناس والبلاغ للرسالة الإلٰهية، لذٰلك كان من لوازم هٰذه الإبانة أن يكون في الذروة من العرب فصاحة وبلاغة ونسباً وسمواً؛ كيف لا يكون ذٰلك وهو محل تلقي القرآن، الذي نزل بلسان عربي مبين؛ وكان معجزة الرسالة الخاتمة، التي انتهت إليها النبوة التاريخية واكتملت بها، ذٰلك أن محل الإعجاز المنوط به إبلاغه للناس يتطلب أن يمتلك الحكمة وفصل الخطاب، وأن يُؤتىٰ المؤهل المطلوب للمهمة من امتلاك جوامع الكلم.

وبذلك أصبحت أمته ﷺ، الأمة الوسط، التي تؤهلها وسطيتها للشهادة علىٰ الناس، تحمل الخير والرحمة للعالمين، وتوجِّه البشرية للصلاح والإصلاح.

غير أن هٰذه الأمة، وقد أصابها اليوم ما أصابها من الرضوض والكسور والتشويه، فإنها بحاجة إلىٰ العمل الجاد علىٰ ترميم الشخصية المسلمة، كأساس لإخراج الأمة المسلمة وبناء مقوماتها، واسترداد فاعليتها، وجمع قواها، وتنمية وعيها بالمهمة الرسالية العالمية المنوطة بها، واستشعارها المسؤولية، وإدراكها أبعاد التكليف، للخلوص من الحالة الغثائية، التي ما تزال تورث البعثرة والعشوائية والارتجال، والوصول إلىٰ القناعة وعلم اليقين بأهمية التقويم والمراجعة لوسائل الدعوة وآليات الخطاب والبلاغ، واختبار مدىٰ تحقيقها للأهداف والمقاصد.

ولعل في مقدمة الأولويات استدعاء فروض الكفاية إلىٰ ساحة الاهتمام،كأحد الانهدامات الكبيرة في بناء الأمة، وإحياء مفهومها، وإشعار الأمة بالمسؤولية الجماعية، وإشاعة مناخ التخصص في العلوم والشعب المعرفية جميعاً، وكسر حواجز التدين المغشوش، التي همشت فروض الكفاية ولم تعتبر طلبها من الدين؛ هٰذا الانهدام الذي أدىٰ إلىٰ تراجع الأمة وتخلفها وجعلها عالة علىٰ (الآخر) الذي يقبض علىٰ عقولها اليوم ويتصرف بمقدراتها وخاماتها وإمكاناتها جميعاً؛ لأنها في حالة إفلاس علمي وثقافي لا تمتلك الخبراء ولا المتخصصين الذين يقومون بحياتها، علماً بأن فروض الكفاية هي دين من الدين، أو هي تدين لا يقل قيمة وثواباً عن الفروض العينية، إذا لم يتجاوزها؛ لأن نفع وثواب فرض العين يعود علىٰ الفرد، فهو في المحصلة واجب فردي، بينما فروض الكفاية هي واجبات اجتماعية، تتطلب قدراً كبيراً من الإخلاص والإيثار والاحتساب لأن نفعها وثوابها يعود علىٰ الأمة جميعاً، ويخلِّصها القيام بها من الإثم والمسؤولية وما يورث التساهل بشأنها من الوهن والبوار، هٰذا إضافة إلىٰ أن فرض الكفاية يتحول إلىٰ فرض عين بالنسبة لمن اختاره وارتحل إليه وتخصص فيه.

- **من إفرازات ذهنية التخلف:**

لذلك فقد لا نستغرب، ونحن نعاني من حالة التخلف، ونعيش مرحلة التخلف، أن تفرز ذهنية التخلف وتديّن التخلف شيئاً من الأنانية والانكفاء على الذات وتعطيل الإحساس بفروض الكفاية، والحيلولة دون التوجه إليها، وإدراك قيمتها في عملية تحقيق الاكتفاء الذاتي للأمة وبناء منعتها وكفايتها، وتمكينها من أداء دورها الرسالي من على منابر متنوعة ومتعددة ومؤثرة، وهي المنابر التخصصية.

فالمأساة الحقيقية اليوم أن ذهنية التخلف قد وصلت ببعضهم إلى الاستشعار بالذنب من التوجه إلى هذا التخصص أو ذاك، والعزم على مغادرة هذه الفروض والتخصصات، التي قد أخذت من عمره سنوات وأموال، إلى التكدس في المساجد وساحات الدعوة والإرشاد، التي قد لا يحسنها، وكأن تلك التخصصات لا تحقق له التأثير والدعوة والإرشاد، لكن بوسائل وأدوات فاعلة في المجتمع! ولا يمكن أن نعزو ذلك إلا إلى التخلف والعجز الذي أفرز الإنسان (الكَلْ)، العالة على أمته ومجتمعه، حتى ولو تحصل على بعض التخصصات المعرفية؛ لأن كل فاقد للبوصلة ودليل العمل يصبح عاجزاً عن إبصار مهمته ودور تخصصه في التغيير، عاجزاً عن رؤية الآليات والوسائل التي تجعله قادراً على وضع تخصصه في خدمة دعوته وعقيدته.. كما أن التخلف والعجز، الذي يفرز الإنسان (الكَلْ) يغيِّب، في الوقت نفسه، الإنسان (العَدْل)، الذي يبصر أهدافه ومقاصده في الحياة، وينبت حيث يُزرع، وينتج حيث يُوضع.

وما أزال أذكر، بهذه المناسبة، أثناء زيارتي لأمريكا، في أوائل الثمانينيات، ودعوتي من قِبَل بعض الدارسين لبعض التخصصات العلمية المتقدمة، الذي ابتعثته دولته وأنفقت عليه آلاف الدولارات ليعود مؤهلاً لتغطية حاجات بلده من القيادات التخصصية، كيف كان هذا يشعر بعقدة الذنب من هذه الدراسة، ويُقسم أنه سوف لا يقع بالخطأ الذي وقع فيه والده، وسوف يصوِّب هذا الخطأ بالحيلولة دون أولاده وهذه التخصصات،

ليكونوا دعاةً.. وقد لا نستغرب أنه بعد هٰذا التخصص وهٰذه الأموال التي أنفقت عليه غادر تخصصه وترك الساحة إلىٰ الأجنبي، وتحول ليصبح داعية، قد يعلِّم الناس ما لا يعلم؛ فلقد ترك ما يعلم في تخصصه إلىٰ ممارسة ما لا يعلم!

وقد يكون لذٰلك بعض المسوغات في مجتمع التخلف وما يعتري أهله من الإصابات، ذٰلك أن الطريق إلىٰ الظهور والزعامة واعتلاء المنابر قد لا يتطلب من المؤهلات إلا ارتفاع نبرة الصوت، وسماكة الحنجرة، وحركة اليد، والتحكم بملامح الوجه، شدة وانقباضاً وانبساطاً له، ذٰلك أن الطريق إلىٰ المنابر قصير وسهل، أما رحلة العلم والتخصص فتتطلب الكثير من الصبر، والمعاناة، ونكران الذات، والابتكار، والبعد عن الأثرة، والاحتساب، ونمو الحس الاجتماعي، لذٰلك نجد، في مجتمعات التخلف، أن زعامة الخطبة ما تزال هي المحور.

وقد تكون الإشكالية الكبيرة، أو الخلل الخطير بالأصل في مناهج التربية والتعليم والإعلام، وعلىٰ الأخص فيمن يتولون شأن الأمور الشرعية، حيث نجد بعضهم يتساهلون في التنبه والتنبيه إلىٰ أهمية هٰذه الفروض الاجتماعية، وخطورة عدم الاضطلاع بها، ليندفع الناس إليها، وتنمية حسهم الديني بها، وذٰلك في سبيل إرضاء العامة وإثارة عواطفهم وحماستهم، وبالتالي تكثير الأتباع وتحشيد الجماهير وبناء الزعامات في الفراغ؛ والكثير منهم قد لا يدرك أهميتها فيوجه إليها، وبذٰلك يبقىٰ جسم الأمة هشاً، غثائياً، استهلاكياً، عالة علىٰ الآخرين.

وما لم نتخلص من ذهنية فصل الدين عن الحياة عملياً، كما نزعم نظرياً من أن الإسلام دين الحياة الشاملة، في كل أنشطتها وشعبها ومجالاتها، ونستشعر المسؤولية عن هٰذه المجالات، وأنه يمثل القيم الضابطة لرحلة الحياة، وتحقيق مقاصدها، وأن الدين إنما شرع لبناء الدنيا وإقامة عمرانها، بكل مكوناتها، وأن سلامة هٰذا البناء هي ـ دون سواها ـ الموصلة إلىٰ الحياة الطيبة في الآخرة، فسوف تستمر حالة الخبال والضلال والضياع، ونحن نظن أننا نحسن صنعاً.

ـ أبعاد العبادة وفهم الإنسان:

إن توسيع مفهوم العبادة نظرياً وعملياً وتربوياً، ليشمل سائر التخصصات المعرفية المطلوبة لبناء الحياة وإقامة العمران، وتقديم نماذج تثير الاقتداء، لتحقيق النقلة الذهنية واليقين بأن استدراك الفروض الكفائية من التحقق بالتخصصات المتعددة المترافق مع المرجعية الشرعية، هو الذي سوف يردم هوة التخلف، ويعيد البناء، ويجعلنا في مستوىٰ إسلامنا وعصرنا.

فإذا جاز لنا أن نقول: بأن طلب العلوم الشرعية والالتزام بالفروض العينية هي الأساس، الذي يجعل الفرد في مستوىٰ إسلامه ويؤهله ليكون لبنة صالحة فاعلة في الأمة والمجتمع، فإن استدراك التخصصات جميعاً وإحياء الفروض الكفائية هي التي تجعل الأمة في مستوىٰ عصرها، وهي التي تضع الأفراد الذين تحققوا بالفروض العينية في المواقع الفاعلة والمؤثرة في التخصصات المعرفية أو الفروض الكفائية، وبذلك نقدم حلاً عالمياً للمعادلة الصعبة، حيث يحكم العالَم اليوم علمٌ بلا دين، لا ينتج إلا وسائل الدمار والهيمنة والبغي، ودينٌ بلا علم يغيِّب العقل ويعطل الوعي ويكرس الكهانة والخرافة والشعوذة والأسطورة.

ولعلنا نقول هنا: بأن النَّفْرة للتبحر في قراءة النص الشرعي، والنظر في أحكامه، واستنباط مكنوناته وأسراره، ومعرفة عواقبه ومآلاته (تأويله) وإدراك مقاصده، هي من الفروض الكفائية، كسائر التخصصات في الشعب المعرفية المطلوبة، يقول تعالىٰ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ...﴾ [التوبة:١٢٢]، ذٰلك أن النفرة لاستدراك الفقه في التخصصات الأخرىٰ قد لا تقل أهمية عن النفرة إلىٰ التفقه في النص الشرعي، بل قد تكون من لوازم النفرة إلىٰ الفقه بالنص الشرعي، لما لها من ضرورة للقيام بأعباء الاستخلاف الشرعي في الأرض وإقامة العمران؛ وضرورتها لم تعد خافية لمعرفة الواقع، وتحديد أبعاد استطاعة الإنسان، محل التكليف الشرعي، إذ لا قيمة للحكم المجرد إذا افتقد الإحاطة بعلم المحل أو المكان، الذي هو الإنسان.

ففَهْمُ الإنسان واستطاعته لا تقل أهمية عن فقه النص الشرعي والنظر في مآلاته، ذٰلك أن إسقاط النص علىٰ المحل دون إدراك حدود الاستطاعة التي يمتلكها الإنسان هو نوعٌ من التعسف والإساءة لمقاصد الحكم الشرعي، التي سوف تفوت حتماً، كما أنها إساءة للإنسان الذي سوف يلقىٰ العنت من التعامل مع النص الشرعي، لذٰلك كان لا بد من فهم الواقع والمحل، وسبيل ذٰلك هو تحصيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، إضافة إلىٰ فقه النص، وسبيل ذٰلك الاجتهاد الشرعي؛ وبذٰلك نكون في مستوىٰ إسلامنا فقهاً، وفي مستوىٰ عصرنا فهماً للواقع وكيفية التعامل معه، لأن آليات فهم الواقع وأدواته هي العلوم بشتىٰ فروعها، وبذٰلك فقط نتحول من إسقاط الأحكام بعيداً عن النظر في محالها وفي إمكانية تحقيق مقاصدها إلىٰ تنزيل الأحكام في ضوء واقع الحال وضوء الاستطاعات، التي تشكل أساس التكليف.

ـ دور اللغة في إبصار المقاصد:

إن من الخطورة بمكان غياب المقاصد، وغياب الإجابة عن السؤال الكبير دائماً: لماذا هٰذا العمل، وكيف يكون الأداء، وما هي العواقب المحتملة له؟ ذٰلك أن غياب النظر في الحكم والعواقب والمآلات، والنظر إلىٰ الأحكام علىٰ أنها قواعد ذهنية مجردة تمارس بشكل آلي بعيداً عن إدراك ما يترتب عليها، انتهىٰ بالاجتهاد إلىٰ العزلة عن واقع الحياة وتحقيق مصالح العباد.

ولعلنا نقول: إن إبصار المقاصد وإدراك العواقب وحسن تقدير المآلات يشكل، من بعض الوجوه، معياراً دقيقاً لاختبار حسن تنزيل الحكم علىٰ محله؛ يشكل قياساً موضوعياً للفعل الفقهي أو للاجتهاد الفقهي؛ لأن المقايسة المجردة بشكل آلي قد تخرج الحكم عن حكمة تشريعه ومقاصده في الخلق، فيتحول من تهذيب للإنسان إلىٰ تعذيب له.. لذٰلك رأينا الفقهاء يعدلون في كثير من الأحيان عن القياس، الذي هو قياس فرع علىٰ أصل لاتحاد العلة بينهما، إلىٰ الاستحسان وهو العدول عن القياس لحكمة أو

مصلحة تقتضي ذٰلك العدول؛ لأن تطبيق القياس بإطلاق، بشكل آلي، دون هٰذا الملمح قد يفوِّت المصلحة، وهٰكذا.

فالمقاصد من جهة، والمنطلقات الشرعية من جهة أخرىٰ يشكلان المعيار المنهجي وضابط الإيقاع العملي للحيلولة دون الخلل وتفويت المصالح لعملية الاجتهاد الشرعي.

فالمقاصد تشكل الرؤية الكلية، والمحور الذي تدور في فلكه جميع فروع الفقه ومسائله، ولا تند عنه، وهي التي تخلِّص الاجتهاد من البعثرة والجنوح، بسببٍ من المقايسة المجردة بعيداً عن استصحاب الغايات، تلك المقايسة التي تخرج في كثير من الأحيان عن الأهداف، التي من أجلها كان التشريع، لذٰلك نرىٰ أنه إذا كان للقياس والاجتهاد مقوماته، فإن من شروط ذٰلك تحقيق المقاصد والوصول إلىٰ الأهداف، فتحقيق المقاصد هو معيار اختبار دقة المسيرة الاجتهادية.

إن الكثير من العلماء في تراثنا الفقهي تبحروا وامتدوا بالفروع والقياس والاجتهاد، والقليل القليل جداً الذين توجهوا إلىٰ استصحاب المقاصد من النص الشرعي.. ولئن كانت المقاصد مدركة عند الكثير من أئمة الفقه العظام دون أن يدوِّنوها ويفردوها بأبواب خاصة من فقههم، فإن الفضل في هٰذا الباب يرجع إلىٰ الإمام الشاطبي رحمه الله الذي جاء في القرن السابع الهجري، حيث أفرد لهٰذا الفقه، فصولاً خاصة به، وجعله باباً من أبواب أصول الفقه، انعكس علىٰ كثير من قواعد الأصول، بما في ذٰلك التعامل مع دلالات اللغة؛ بل لعل دلالات اللغة كانت خير معين له لاكتشاف هٰذا النظر الفقهي الدقيق؛ ونظراً لأهمية مباحث المقاصد، التي أصَّل لها ومهد الطريق إلىٰ إدراكها الإمام الشاطبي فقد جعلها الإمام الطاهر بن عاشور رحمه الله علماً قائماً بذاته، وليست أحد مباحث أصول الفقه.

وبالإمكان القول: بأن لفت النظر إلىٰ أهمية مقاصد الشريعة، كثمرة لدلالات الألفاظ، وكمحور أساس للاجتهاد، أحدث تغييراً مهماً في شروط الاجتهاد وأدوات المجتهد، ودفع الكثير من الطلبة والباحثين والدارسين إلىٰ

التنبه إلىٰ هٰذا الجانب المهم من العملية الاجتهادية، حيث شكلت المقاصد عند الشاطبي، وهي العقل، والدين، والنفس، والنسل، والمال، الذي جاء الشرع لحفظها وحمايتها، والتأكيد أن حياة الإنسان وسعادته لا تستقيم إلا بها؛ لأنها تشكل الضرورات الخمس، أو مقاصد الشريعة في الخلق، الأساس الذي انطلق منه الباحثون والدارسون لبيان أبعادها في المجالات الإنسانية المتعددة ولمحاولة اعتبار أن الأولويات تقتضي الامتداد بالمقاصد وإدراك أبعادها فيما وراء ذٰلك، فالضروريات في الحياة تتغير، الأمر الذي يدفع للاجتهاد في كشف مقاصد جديدة، سواء في مجال الضروريات أو الكماليات أو التحسينات، فكان ذٰلك مرافقاً لكل اجتهاد، مهما جل أو دق.

ولا شك أن العربية، أو معهود العرب في الخطاب، أو ما يمكن أن نطلق عليه دلالات الألفاظ هو الأداة الأساس لفهم مراد الشارع وحدود تكليفه والتعرف إلىٰ مقاصد هٰذا التكليف.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

البعد المصدري أداة الفهم والبيان

أورثنا الله سبحانه وتعالىٰ النبوة والكتاب، وبذٰلك بلغت رحلة الأديان بالرسالة الخاتمة (النص الإلٰهي وبيانه النبوي) مرحلة الكمال، قال تعالىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة:٣]، فأصبحت الرسالة الخاتمة تمثل نهاية لتاريخ النبوة الطويل، من لدن آدم عليه السلام.

والرسالة الخاتمة، تمتاز بخصيصة الهيمنة، إضافة لما تحقق لها من رصيد تجربة تاريخية للأنبياء مع أقوامهم، وما انتهىٰ إليها من أصول الرسالات السماوية، التي صدقتها وقوّمت مسيرتها، قال تعالىٰ: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ...﴾ [الشورىٰ:١٣]، وقال: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ﴾ [المائدة:٤٨]، والهيمنة تعني ـ فيما تعني ـ: الرقابة والمراجعة والتقويم وبيان مواطن الخلل وتبيان علل التدين التي لحقت بالأمم السابقة، وهٰذا يشكل للمسلم رصيداً عظيماً وعمقاً حضارياً وبعداً تاريخياً ويمنح قدرة علىٰ توظيف هٰذا التاريخ المديد في بناء الحاضر ورؤية المستقبل، والإفادة من التجربة الإنسانية جميعاً؟

فالخاتمية تعني: انتهاء تاريخ النبوة إلىٰ الإسلام، الرسالة الخاتمة، يقول تعالىٰ: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ [الأحزاب:٤٠].

كما تعني الخاتمية للنص الإلٰهي القرآني، من وجه آخر: الخلود وعدم

الانتهاء، وإنما امتداد العطاء والإنتاج حتىٰ يرث الله الأرض ومن عليها.

وحيث إن التحريف والتأويل والمغالاة والتقليد وتسرب علل التدين أمور محتملة وقابليات مركوزة في الطبيعة البشرية، وإن التصويب من السماء توقف، فهٰذا يدل علىٰ أن الأمة صاحبة التجربة التاريخية والرسالة الخاتمة هي المنوط بها الحراسة والتصويب، ونفي نوابت السوء، واستمرار الحذر من السقوط وتسرب علل الأمم السابقة، والاضطلاع بالتجديد والتقويم والمراجعة من خلال المعايير التي تمنحها نصوص الكتاب والسنة، أو بمعنًى آخر جعل العقل ـ محل التكليف ـ واجتهاده هو الحارس الأمين للامتداد بالقيم الدينية ومدلولات النصوص الإلٰهية المتأتاة من معرفة الوحي حتىٰ ينشئ الله النشأة الآخرة، يقول الرسول ﷺ: **«إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَٰذِهِ الأُمَّةِ عَلَىٰ رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مَنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا»**(١)، هٰذا من جانب.

ومن جانب آخر، فإن من لوازم الخاتمية وتوقف النبوة عن التصويب وإمداد الرحلة البشرية بالأحكام المناسبة لحركتها وحمايتها من الانحراف، الخلود للنصوص والقيم الإسلامية، وهٰذا يعني أن نصوص الرسالة الخاتمة بطبيعة خاتميتها وخلودها هي نصوص مجردة عن حدود الزمان والمكان والإنسان، وأنها قادرة علىٰ الإنتاج والاستجابة لمعالجة المشكلات في كل زمان ومكان وإنسان، ذٰلك أن التجرد والتجريد يعني إمكانية التوليد والتجديد في كل عصر، وهٰذا المعنىٰ هو الذي جعل الاجتهاد أحد مصادر التشريع الرئيسة، إضافة إلىٰ إبراز أهمية معرفة العقل ودورها في الامتداد بقيم ومعرفة الوحي وخطورة هٰذه المهمة من جانب آخر، حيث المطلوب من الفقيه أو المجتهد أو المفسر أو المبين: بيان مراد الله في الأمور المستجدة، بكل ما يترتب علىٰ هٰذا البيان من ثواب وعقاب ومصالح ومفاسد، سواء بالنسبة للمبيِّن المفسر الفقيه أو بالنسبة لسائر المؤمنين بالإسلام.

لذٰلك تعتبر هٰذه المهمة التكليفية من الصناعات الثقيلة؛ لأنها تعاطٍ مع القول الثقيل: ﴿إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ۝﴾ [المزمل]، وتتطلب مؤهلات

---

(١) أخرجه أبو داود في الملاحم.

عالية في مجال الوسائل والأدوات المعروفة في مظانها (شروط الاجتهاد) حيث لا بد ـ فيما نرىٰ ـ أن تتطور تلك الشروط بحسب الموضوع المطروح ووسائل البحث وأدوات النظر، كما تتطلب صفات شخصية متميزة في الذي يتصدىٰ لها، ليس أقلها سلامة النية، وحسن القصد، وإدراك أبعاد المهمة، والإيمان بعظمة مصدر النص وعصمة النص نفسه.

والمتأمل في سيرة الرسول ﷺ المبيِّن عن ربه ما أنزل إليه، يقول تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل:٤٤]، يجد أنه قد تم تأهيله وتحضيره وتأديبه ليصبح محلاً لتلقي الرسالة، فوصفه تعالىٰ بقوله: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾ [القلم]، فكان بيانه مؤيداً بالوحي، ومسدداً به، فجاءت عصمة البيان من عصمة القرآن؛ ولم يغادر هٰذه الدنيا إلا بعد أن أكمل الدين، وبيَّن الرسالة، وترك إرثاً نبوياً يحول دون ضلال الأمة وانقراضها، فقال: **«تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا مَا تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا: كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ»**[١]، وبعد أن دَرَّب الصحابة علىٰ النظر والاجتهاد، واستنهض العلماء العدول من كل جيل للحراسة الدائمة المستمرة والمراجعة القائمة في كل حين، يقول ﷺ: **«يحمل هٰذا العلم من كل خلف عدُولُه، ينفون عنه تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، وتحريف الغالين»**[٢].

وهٰذا الحديث، إضافة إلىٰ كونه إخباراً من الصادق المصدوق، فهو تكليف شرعي أيضاً، وبذٰلك سارت جدلية الحياة والتعاطي مع مشكلاتها نفياً وإثباتاً، حِلاً وحرمة، وجعل فهم النص والتفقه فيه وتفسيره وبيان مراده ومقاصده محور هٰذه الإشكالية، علىٰ مستوىٰ (الذات) و(الآخر)، والعلماء ورثة الأنبياء.

كما ينطوي الحديث كذٰلك علىٰ معاني العمل علىٰ إعداد المسلم (العدل) والارتقاء بوعيه للبعد الرسالي المنوط به، ليكون في مستوىٰ إسلامه، عقيدة وعبادة، فقهاً وفكراً، قولاً وعملاً، ويتحقق بالمعارف

---

(١) أخرجه مالك في «الموطأ»، كتاب الجامع.

(٢) أخرجه البيهقي.

المطلوبة ليكون في مستوىٰ عصره، استيعاباً لحركة الحياة، إبداعاً وإنتاجاً، وعطاءً إنسانياً، قادراً علىٰ السير في الأرض، والهضم الحضاري، واكتشاف المحركات والسنن الاجتماعية في السقوط والنهوض، واستصحاب عبرة الماضي، بكل مكوناته، للإفادة منها في بناء الحاضر ورؤية المستقبل، وكيفية التعامل مع (الذات) و(الآخر) في ضوء القيم الإسلامية والتجربة التاريخية، لتحقيق الوقاية الحضارية، يقول تعالىٰ: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ ﴿١٣٧﴾ هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٨﴾﴾ [آل عمران].

ـ الثقافة المطلوبة لتشكيل المسلم المعاصر:

وتتأكد هٰذه المهمة أكثر فأكثر خاصة في هٰذه الحقبة من تاريخ الحضارة الإنسانية، حيث أزيلت السدود والحدود، وانفتحت الثقافات والحضارات، وبدأت العولمة تجتاح كل المواقع، الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبدأت ثقافة القوة بالهيمنة والتسلط ومحاولة امتصاص الخبرات العالمية، بحيث يصبح العالم جميعه ضواحي لثقافة وإعلام الدولة الأقوىٰ، لتعيد تنميط العالم وفق رؤيتها، الأمر الذي بات يستدعي إعادة النظر في الثقافة المطلوبة لتشكيل المسلم المعاصر، الذي يمتلك الرؤية لكيفية التعاطي مع القيم الإسلامية في الكتاب والسنة في ضوء استحقاقات هٰذه الحقبة من تاريخ العالم، كما يمتلك الرؤية حول حركة العالم، الذي هو جزء منه، وشريك فيه، بل هو رائد حضاري يمتلك رسالة إنسانية وليس رقماً يحركه ويستخدمه (الآخر) كما هو حالنا اليوم.

ولعل من الأولويات المطلوبة اليوم إعادة النظر في ثقافتنا السائدة، وما أنتجته من التخلف والركود، بسبب ما أورثته من السلبية والتواكل والعجز والذرائعية والتقليد والانغلاق والانكفاء علىٰ (الذات) وإقفال أقنية الحوار، بحجة الحفاظ علىٰ (الذات)، وعدم الاعتراف عملياً بالاختلاف، الذي يمثل سنة الله في خلقه، وسبيله إلىٰ التدافع الحضاري وتحقيق النمو والتعارف؛ والغياب تماماً عن المنهج السنني، الذي يدفع إلىٰ دراسة السنن والأسباب،

علىٰ مستوىٰ الأنفس والآفاق، الأمر الذي يمكّن من امتلاك القدرة علىٰ التسخير ومغالبة قدر بقدر، وتغييب ثقافة الشورىٰ والحوار والمفاكرة والمثاقفة والإدراك الكامل أن الحوار سبيل الدعوة الأمثل، وأن انتشار الإسلام في العالم قديماً وحديثاً إنما جاء ثمرة للدعوة والحوار، وأن انكماش الإسلام والخوف منه والحصار له إنما جاء بسبب المواجهة والتوهم أن السبيل الصحيح هو مغالبة العدو أو الخصم بالقوة المادية، التي كان هو الأملك لها دائماً، علىٰ أهميتها، وأننا لم ننتصر تاريخياً بعدد ولا عدة وإنما انتصرنا بهذا الدين، وأن قيمنا أثبتت تاريخياً حتىٰ في حالات التراجع العسكري والتخلف والاستعمار أن ثقافة المغلوب أقوىٰ وأكثر تأثيراً من سواعد وعتاد الغالب، وإذا كان المغلوب كما يقال مولعاً ودائماً بتقليد الغالب فإن استقراء التاريخ الإسلامي يدل علىٰ أن الغالب تحول لاعتناق قيم ثقافة المغلوب.

وقد يكون سبب الكثير من الإصابات، التي نعاني منها اليوم، أو الإشكالية الكبيرة التي نعيشها، تتمثل في كيفية تعاملنا مع قيمنا المعصومة الخالدة في الكتاب والسنة، وامتلاك الفقه السليم لتنزيلها علىٰ واقع الناس، بحسب استطاعاتهم وما تتطلب حالاتهم من الأحكام في حدود تكليفهم ووسعهم، فليست القضية فقط هي حفظ النص، والتأكد والثقة في نقل النص، والتحقيق في صحة النص، وهٰذه علىٰ أهميتها تبقىٰ في إطار الوسائل والأسس والقواعد، التي لا بد من فحصها واختبارها قبل البناء عليها.. صحيح أن امتلاك النص السماوي الصحيح أو القيم السماوية الصحيحة لمسيرة الحياة يعتبر من أعلىٰ أنواع الإمكان الحضاري، الذي يؤهل الأمة باستمرار للنهوض إذا أحسنت التعامل معه في ضوء واقع الناس، كما يشكل لها رصيداً من الحماية والممانعة من الانقراض والتلاشي الحضاري، لكن ذٰلك يبقىٰ محاطاً بأسوار التخلف والعطالة إذا لم يتقدم إلىٰ التنزيل علىٰ واقع الناس، وتقويم سلوكهم به، والنهوض من خلال تعدية رؤاه وتوليد أحكامه في تطور وتطوير المجتمع.

إن الكثير من الجهود العلمية الشرعية، من فقه وتفسير وعلوم حديث

وأصول، أو إن شئت فقل: جهود التفقه في نصوص الوحي، إنما يتمركز في الغالب حول إثبات النص وتأكيد صحة السند. . ولا أعتقد أن الأقدمين تركوا استزادة لمستزيد في مجالات التدليل علىٰ إثبات النص وصحته وسلامة نقله، من خلال ما أبدعوا من مناهج وأدوات في النظر والاجتهاد، وما اشترطوا من خصائص وصفات في الرواة، علىٰ مستوىٰ الفرد والجمع الغفير، إلىٰ أن استقر النص ولم يعد ينكره إلا جاحد أو مكابر لا ينفع معه شيء؛ لأن الإشكالية في ذاته وليست في قوة الدليل أو ضعفه.

بل لعل العقل والشرع يقضي بأن ذٰلك حصل كاملاً غير منقوص مع اكتمال نزول القرآن والإعلان الإلٰهي عن حالة الكمال والاكتمال، وأن معظم الجهود لا بد أن تتوجه ـ فيما نرىٰ ـ لفقه النص، في ضوء ظروف الزمان والمكان واستطاعة الإنسان، وإلا لاكتفينا بفقه الأقدمين للنص في ضوء ظروفهم وأحوالهم واستطاعاتهم، لكن خلود القيم، الأمر الذي يعني قدرتها علىٰ الإنتاج والتنزيل علىٰ كل الوقائع والمجتمعات، جعل باب الاجتهاد مفتوحاً، وجعل النص مفتوحاً علىٰ كل زمان ومكان وإنسان.

ولعلنا نعاود القول: إن ثبات النصوص وصحتها، الذي يعتبر اليوم من المسلمات، يستدعي تحول الكثير من الجهود في التفقه والتفسير إلىٰ فقه واقع المجتمع، الذي يعتبر محلاً لتنزيل النص، وهو الميدان الأوسع للاجتهاد، ومن ثم النظر في النص أو التفقه فيه من خلال كيفية التنزيل والتعاطي مع هٰذا الواقع، في ضوء استطاعته، والارتقاء في تأهيله لاستكمال الاستطاعة واستيفاء تنزيل أحكام الله عليه.

ـ من متطلبات فقه الواقع:

إن فقه الواقع أصبح يتطلب، من الأدوات والوسائل والتخصصات في شعب المعرفة الاجتماعية والإنسانية، العناية الأكبر بالأنشطة العلمية والثقافية، خاصة وأن رصيدنا الضخم من فقه النص، أو المخزون الفقهي للنص، في الكثير من المسائل والنوازل، وعلىٰ الأخص في مجال العبادات، يجعل الاقتصار علىٰ التوجه إلىٰ فقه النص قد لا يأتي بجديد، لأن السابقين

تبحروا في ذٰلك ولم يدعو استزادة لمستزيد وخاصة فقه العبادات، الذي يكاد يكون توقيفياً: **«صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»**[1]، **«لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ، فَإِنِّي لا أَدْرِي لَعَلِّي لا أَحُجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ»**[2]، والأصل أنه استكمل وكمل في عهد المبيِّن عن ربه، فهو من الثوابت أيضاً، لٰكن الإشكالية تبقىٰ تكمن في غياب فقه الواقع، ومن ثم فقه التنزيل لهٰذه الأحكام واختبار مدىٰ مناسبتها وملاءمتها لواقع الناس.

وفي تصوري أننا ما نزال نحتاج إلىٰ الكثير من العلوم والجهود حتىٰ نتمكن من التفقه بالواقع إلىٰ جانب فقه النص، ومن ثم ممارسة فقه التنزيل بحسب مكونات الواقع واستطاعاته.

إن انفصال فقه النص عن فقه الواقع، الذي يعتبر في الأصل من لوازمه، جعل التفقه في النص يتحرك غالباً في إطار نظري، بعيداً عن الحياة، وقد يعرض لمسائل طواها الزمن ولم يتبق لها علىٰ أحسن الأحوال إلا القيمة التاريخية، علماً بأن من لوازم التفقه في النص التفقه في الواقع، إذ لا قيمة عملية لفقه النص المجرد بعيداً عن إدراك الواقع المجسد واستحقاقاته وكيفية تقويمه بفقه النص.

وقد يكون من الإصابات الثقافية الموجعة أن المعاهد والجامعات ومراكز البحوث، المنوط بها عملية النهوض والإنقاذ، لم تستطع أو تجرؤ علىٰ تجاوز فقه النص، الذي توارثته عن السابقين، إلىٰ ضميمة فقه الواقع، الأمر الذي ما يزال يحاصر النص والفقه والمؤسسة ويعجزها عن أداء الدور المطلوب، وقد يكون ذٰلك بسبب عدم الاعتراف حتىٰ الآن بمبدأ التخصص أو بالعلوم الإنسانية والاجتماعية بشكل عام وضروريتها لعملية التفقه أو تنزيل النص علىٰ الواقع، تلك العلوم التي بلغت شأواً كبيراً في فهم المجتمعات، ومعرفة قوانين الحركة الاجتماعية، وتقديم دراسات وإحصاءات ومعلومات دقيقة تمكن من فهم واقع المجتمعات وقدراتها وتاريخها، وتمنح المداخل الصحيحة لكيفية التعامل مع هٰذه المجتمعات وآلية النهوض بها.

---

(١) أخرجه البخاري. (٢) أخرجه مسلم.

هٰذا إضافة إلىٰ أن الكثير ممن يحملون ألقاباً أكاديمية، رغم ادعائهم التوفر علىٰ القواعد والضوابط والمؤهلات الأكاديمية والموضوعية، ما تزال تغلب عليهم عملية التحشيد والحماس والإثارة والتهييج والتجميع والشعارات والجماهيرية والحزبيات، حتىٰ ولو كانت في كثير من الأحيان علىٰ حساب الحقيقة والموضوعية، علىٰ حساب الإدراك الواعي لمعادلة المجتمع وفقه النصوص والتخصص، أو الفقه في شعب المعرفة المطلوبة، ووضع الأوعية الشرعية لحركة المجتمع، وإعادة إخراج الأمة.

إنهم بطبيعة ثقافتهم المتخلفة يعادون التوجه صوب الاختصاص والتفقه في الشعب المعرفية؛ لأن ذٰلك، بوهمهم، قد يقلص من مساحة حركتهم، ويخضع آراءهم للفحص والاختبار ودراسة الجدوىٰ في المجالات المتعددة، وهم يريدون أن يكونوا فوق النقد والمراجعة وملء كل سمع وبصر، حتىٰ لا يبصر الناس غيرهم، وكل ذٰلك إنما يتم باسم القيم والانتصار لها؛ ولا ندري ما هي وسائل هٰذا الانتصار التي لما تثبت جدواها في الكثير من الميادين، وما هي مقومات النصر الموضوعية التي عملوا لها وانتهوا إليها؟

- إحياء الفروض الكفائية:

إن فقه الواقع لا يتحصل إلا بإحياء الفروض الكفائية، وإدراك أهميتها، وتوفير التخصصات المطلوبة في الشعب المعرفية المتعددة، وعلىٰ الأخص منها العلوم الإنسانية والاجتماعية والإحصائية، ذٰلك أن هٰذا الفقه هو الذي سوف يمكّن من تنزيل الأحكام الشرعية علىٰ واقع الناس بما يتلاءم مع قدراتهم واستطاعاتهم، ويبصر بكيفية التدرج، وكيفية التعامل، واختيار الحكم الملائم للحال الذي عليها الناس، والتكليف الذي يستطيعونه: و﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦]، فما حدود هٰذا الوسع الذي يترتب عليه التكليف وأخذ الناس بأحكام الشريعة شيئاً فشيئاً والحيلولة دون العبث بالأحكام الشرعية والاقتصار علىٰ حفظها أو حمل فقهها دون المعرفة الكاملة والدقيقة بمجال تطبيقها وتنزيلها؟

إن الاقتصار علىٰ التفقه بالحكم الشرعي أو بالنص دون التفقه بالمحل، الذي يعتبر من لوازم فقه النص ـ كما أسلفنا ـ سوف يؤدي إلىٰ التعسف في إسقاط الأحكام الشرعية علىٰ واقع الناس دون النظر في مدىٰ توفر شروط تطبيقها وفي مقدمتها الاستطاعة، ومن هنا نلمح الفرق بين الإسقاط والتنزيل.

فالإسقاط ـ فيما نرىٰ ـ هو فقه النص، أو حفظ النص وجهل الواقع، أو عدم فقه الواقع، والقيام بمحاولات متعسفة في تطبيق النص في غير محله، الأمر الذي يسيء للنص ويسيء للمجتمع في الوقت نفسه، أما تنزيل النص علىٰ الواقع فهو يتطلب، إلىٰ جانب فقه النص، فقه الواقع، ومن ثم اختيار الحكم الملائم له في الحالة التي هو عليها.

وأعتقد أننا ما نزال، رغم هٰذا الزمن المديد من الدعوة، نعاني من إشكالات كبيرة في مجال تطبيق الإسلام علىٰ واقع الناس، بسبب غياب هٰذا التفقه الاجتماعي، الذي لا يتحصل إلا بتوفير مؤهلاته من الاختصاصات المعرفية، وإمكانية النظر في العواقب والمآلات.

ومن المفيد هنا أن نذكر ونذكّر بدعاء الرسول ﷺ لابن عباس، رضي الله عنهما، بقوله: **«اللّٰهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمْهُ التَّأْوِيلَ»**[1]، لأن الفقه ليس حفظاً واستذكاراً وإنما ملكة أو بصيرة قادرة علىٰ النظر في العواقب والمآلات.

وكم ستكون النتائج عظيمة إذا أدركنا أن الإسلام والأحكام الشرعية تبدأ مع الناس من واقعهم الذي هم عليه، وضمن استطاعاتهم، وترتقي بهم شيئاً فشيئاً حتىٰ مرحلة الكمال، وأنهم إذا طبقوا من الأحكام ما يستطيعون فقد طبقوا الإسلام المطلوب إليهم في هٰذه المرحلة، ولو لم يستكملوا أحكامه جميعاً، وبذٰلك يبرئون ذمتهم أمام الله، شريطة أن يؤمنوا بأحكام الإسلام جميعاً ويجتهدوا في استكمالها.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد.

ولا شك أن إشكالية التفقه في النص الشرعي وفقهه (الكتاب والسنة) والتفقه في الواقع، تبقىٰ إشكالية مطروحة وسجلاً مفتوحاً لكل العصور والأجيال والبيئات؛ لأن النص خالد بأصل تنزيله، مجرد عن حدود الزمان والمكان والإنسان، وهو محور الفقه والفعل والثقافة والفكر، وهو نص مفتوح وغير معلق أو مرتهن لطبقة أو كهنوت معين، فالنظر والتفقه فيه متاح وميسر للجميع، يقول تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٧﴾﴾ [القمر: ١٧و٢٢، ٣٢، ٤٠].

وهو خطاب الإنسان، خطاب أمة، ابتداءً من الأمي فيها، الذي يتلقاه مشافهة ويستجيب لتكاليفه في حدود قدرته، وانتهاءً بالعالم الكبير؛ وليس خطاب نخبة فقط؛ إنه وعاء خير يغترف منه الجميع، حتىٰ غير المسلمين، فلقد خاطبهم وحاججهم وناقشهم وجادلهم وناظرهم، وكلٌ يفيد منه ويفقه مقاصده وأحكامه بحسب مؤهلاته وأدواته ومواهبه.

ومن خصائص هٰذا النص أن أبعاده لا تحدها حدود: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾ [الكهف]، حتىٰ علىٰ مستوىٰ الإنسان الواحد، فكلما عاد إليه فسوف يلمح أفقاً جديداً أو فقهاً (فهماً) جديداً، فهو «**لا يَخْلَقُ عَلَىٰ كَثْرَةِ الرَّدِّ**»[١]، وسوف يرتقي بإمكاناته الذهنية كلما عاود التلاوة والتدبر والتأمل: «**اقْرَأْ وَارْتَقِ**»[٢]، وسوف يجد أبعاداً جديدة في النص أمامه، مهما ارتقىٰ في تعلمه، ونُضج عقله، واتساع معرفته، بل لعل هٰذه المعارف تعين علىٰ إبصار آفاق جديدة للآيات في الأنفس والآفاق، وبذٰلك يتميز كلام الله علىٰ قول البشر، الذي مهما كان بليغاً ومحكماً فسوف لا نستطيع معاودة القراءة له أكثر من مرة أو مرتين، في أحسن الأحوال.

وعلىٰ الرغم من هٰذه القرون الطويلة علىٰ النزول وتطور الزمان والمعارف والإنسان، فإن ذٰلك كله لم يسجل إصابة واحدة علمية أو فكرية

---

(١) أخرجه الترمذي.

(٢) أخرجه الترمذي.

علىٰ النص القرآني: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [فصلت: ٤٢]، لا في الماضي ولا في الحاضر ولا في المستقبل.

من هنا نقول: لا يمكننا شرعاً ولا عقلاً أن نعطي لأنفسنا الحق بحال من الأحوال أن نحجر علىٰ النص أو نغلقه علىٰ طبقة أو عصر أو مستوىٰ علمي أو مجال أو جنس أو لون، وإنما هو فضاء مفتوح ـ كما أسلفنا ـ للإنسان، في كل زمان ومكان، وهو محور الثقافة والتفاعل والتثاقف من خلال جدلية الخلود وإمكانه علىٰ العطاء في كل حين، ومن حيث هو متاح لكل إنسان وخطاب للناس جميعاً: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [النساء: ١].

وحيث إن النص فضاء مفتوح للناس جميعاً، سواءً في ذٰلك المؤمن والكافر، الأمي والعالم، الأمة والنخبة معاً، فإن إغلاق النص تحت شتىٰ المعاذير يناقض خلوده ويحول دون الاستجابة لأحكامه، وذٰلك علىٰ الرغم من أن التفاعل والانفعال بالنص، أو إن شئت فقل: فقه النص، من مستويات متعددة ومتنوعة سوف ينتج عنه غلو في الفهم أحياناً، وجهل في التأويل، وانتحال باطل أحياناً أخرىٰ.

لكنها جدلية الحياة وتفاعلاتها ومدافعاتها، الأمر الذي يشحذ العقل وينعش الذهن ويحرض العلماء العدول لحماية الفهم، وحماية الفقه، وتسديد المسيرة، واستمرار رحلة التصويب والتجديد لأمر الدين، وهو ما يمثل أيضاً جدلية التفقه في النص بين الأصوليين والعلماء والفقهاء والمفسرين والمثقفين بشكل عام، خاصة والقرآن حمال أوجه، وآفاق لغة التنزيل والفوارق الفردية في العلم والعقل والفقه تحتمل الكثير من المعاني، ولا أحد يمتلك الحجر علىٰ العقول ومنع التفقه في النص إلا لطبقة معينة، أو مؤهلات معينة، أو إغلاقه علىٰ طبقة علىٰ غرار ما حصل من علل التدين عند الأمم السابقة، الذين احتكروا فهم الكتاب المقدس وتفسيره (حملة الكتاب المقدس) وحجبوه عن الناس، فأصبحوا كهاناً يتحدثون باسم الله، ويتسلطون علىٰ عباده باسم الدين.

- عقبات في طريق:

ولعل من النتائج الطبيعية لهٰذه الجدلية - كما أسلفنا - أن ينشأ اعوجاج في الفهوم والتفقه في النص والتأويل، وعلاج ذٰلك بالحوار، والمناقشات، والمثاقفات، والمناظرات، وبيان الحق، فالحقيقة تهزم الخرافة، والفهم السليم يهزم الفهم السقيم، والسنة تهزم البدعة، والعدل يهزم الظلم، والمجتمع في النهاية هو مجتمع بشري يخطئ ويصيب، ويظلم ويعدل، ويذنب ويتوب ويستغفر، ويتوهم ويتحقق، ويجتهد ويصيب ويخطئ، ويعجز ويقوىٰ، وليس مجتمع ملائكة مبرمجين علىٰ فعل الخير، ولا مجتمع شياطين مخلوقين لفعل الشر، لذلك قال الرسول ﷺ: «**يحمل هٰذا العلم من كل خلف عدُولُه، ينفون عنه تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، وتحريف الغالين**».

- الغلو والتأويل والانتحال:

فالتأويل والانتحال والغلو حاصل، وتفنيده وهزيمته مهمة قائمة، وهٰذه جدلية النص ومن ثم جدلية الحياة، والفكرة لا تهزمها إلا فكرة، أصح وأصوب، ولا تهزمها القوة بل قد تكرسها وتؤصلها.

ولعل الأزمة الحقيقية التي يعاني منها العقل المسلم اليوم هي في التوهم أو الظن بأن حركة التفاعل الفكري والثقافي وتعدد الأدوات والوسائل لفقه النص وتنزيله علىٰ واقع الناس هو صور سلبية، تشكل خطورة علىٰ الأمة ووحدتها، وكأنه يريد إقفال النص عن الناس، أو صب العقول في قالب واحد، وإلغاء سنة الله في الاختلاف والفوارق الفردية، وشد العيون إلىٰ منظر واحد، وتحويل الوعي إلىٰ وعاء واحد، وبناء الإنسان ذي البعد الواحد، وهٰذا يخالف سنة الخلق والفهم وما كان عليه حال وسيرة خير القرون.. وهٰذه الغَيْرة غير الصحية سوف تؤدي إلىٰ انطفاء روح الأمة وتعطيل حيويتها، فإذا كان أصل الدين ابتداءً متروك للاعتقاد بالاختيار: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ﴾ [البقرة:٢٥٦]، فكيف يمكن أو يتم الإكراه علىٰ فهم أو منهج أو قاعدة لا تخرج في النهاية عن كونها من اجتهاد البشر؟!

ونعتقد لو أن تكافؤ الفرص موجود، والحرية متاحة، والنص هو متاح بالأصل، فإن عملية التفاعل والتعامل مع النص سوف تمضي بشكل صحي سليم، وسوف يسقط الادعاء الجاهل، كما تسقط والفتاوىٰ السلطانية والكهنوتية أمام الحقيقة العلمية والفقهية، حيث لا يصح إلا الصحيح في النهاية.

ـ الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي:

فالخوف إنما هو من الاستبداد، الذي ينشئ تفكيراً أعوج وفقهاء أدعياء، وينتج فتاوىٰ حسب الطلب، ولعل من حفظ الله لهٰذا الدين أن هٰذه الفتاوىٰ والأحكام تُولد هزيلة، ولا تلبث أن تفتقد تأثيرها وأثرها، علىٰ الرغم مما يحشد لها.

إن الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي، يعطل العقول، ويطارد الحرية، ويلغي مبدأ تكافؤ الفرص، وينتج فقهاً سقيماً وحملة فقه موظفين، حيث السلطة والمال تذل كثيراً من أعناق الرجال، وبذٰلك تنعكس الآية أو المعادلة، حيث تجترئ مؤسسات سلطة الاستبداد السياسي علىٰ تسييس الدين لتسويغ ممارساتها وشرعنة أفعالها، بدل أن تكون المؤسسة الدينية والفقهية قادرة علىٰ تديين السياسة وتعديل وجهتها صوب الخير.

ـ الخلط بين النص وفهمه:

وقد يكون أحد جوانب الإشكالية، في التعامل مع النص، في الخلط في أدوات النظر والفحص والاختبار والتقويم والمراجعة، بين النص المعصوم الصادر عن الله الخالق العالم، بين معرفة الوحي في الكتاب والسنة، وبين الفهم البشري، أو إن صح التعبير تجاوزاً: النص البشري، أي بين النصوص المتأتاة من معرفة الوحي والنصوص المنتَجة من معرفة العقل واجتهاده، وإخضاع النصين لنفس المعايير والأدوات، والتوهم بأن النص المعصوم فيما وراء البحث في سنده وإثبات صحة نقله قابل للنقد، كما هو الحال في النص البشري، الذي يتطلب أدوات في النظر خاصة بطبيعته من

حيث مؤهلات صاحبة وصحة نسبته له، وصحته، وخطئه، ومدىٰ ملاءمته للقيم في الكتاب والسنة. . . إلخ.

صحيح أن الدين بكل معطياته خيار في الأصل: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ [البقرة:٢٥٦] لكن هٰذا الأمر يقتضي بعد الاختيار، أو من لوازم هٰذا الاختيار، التسليم بعصمة النص الإلٰهي؛ لأن ذٰلك من بدهيات الاختيار الأول.

- الإغلاق الزماني للنص:

نعاود القول: بأن النص الإلٰهي أو نص الوحي في الكتاب والسنة هو خالد مجرد عن حدود الزمان والمكان والإنسان، ومؤهل للإنتاج في كل زمان ومكان، وهو خطاب الإنسان، سواء في ذٰلك المؤمن وغير المؤمن، وهو خطاب أمة وفي الوقت نفسه خطاب نخبة، وأنه ميسر للأمي والعالِم المثقف والمتخصص، ولا أدل علىٰ ذٰلك من أن الإقبال علىٰ النص القرآني والإيمان به قائم ومستمر، ابتداءً من الإنسان البدائي الذي ما يزال في أول السلم الحضاري وانتهاءً بالإنسان في أرقىٰ البلاد حضارة وتقنية، وأنه لا يجوز شرعاً ولا عقلاً محاصرة النص الإلٰهي وإغلاقه علىٰ زمن معين أو فئة أو طبقة وقد أنزله الله للناس حتىٰ قيام الساعة، وجعل المنابر والمحاريب محل عطاء دائم، وتلاوته مفروضة، ومستمرة يومياً، لأداء العبادات، والتشجيع علىٰ تلاوته، وربط الثواب بمجرد التلفظ بحروفه وكلماته، فهو فضاء مفتوح علىٰ الزمان والمكان والإنسان، كما أسلفنا.

لذٰلك فإن فكرة إغلاق النص والتفقه فيه واستنباط الأحكام منه علىٰ عصر بذريعة الحيلولة دون الفاسدين والمفسدين وغير المؤهلين والمتطاولين، بحجة سد ذريعة الفساد، إعمالاً لمبدأ «سد الذرائع» أو مبدأ «درء المفاسد أولىٰ من جلب المصالح» الذي تحول من مصدر فرعي للتشريع أو مبدأ لا يرقىٰ إلىٰ المصدرية الفرعية المطلوبة لمعالجة الحالات الاستثنائية وبحدود معقولة ومقبولة، تحول إلىٰ أصل عام يحكم

علىٰ العقل المسلم بالعجز والعطالة وعلىٰ النص الإلٰهي بالتجميد، والمحاصرة للخلود.

ونخشىٰ هنا من القول: إن فرض القوانين الاستثنائية، قوانين الطوارئ في المجال السياسي المستبد، تحت شتىٰ الذرائع والمعاذير، وتجميد قوانين القضاء الأصلي، ومحاصرة استقلاليته، بحجة حماية المجتمع والحفاظ علىٰ أمنه، الأمر الذي جاء علىٰ حساب أمان المواطن من أجل توفير أمن السلطة، يقابله إلىٰ حد بعيد ما حصل من إغلاق النص علىٰ زمن معين والحيلولة دون التفقه فيه، وإغلاق العقل بإغلاق باب الاجتهاد، وإيقاف عملية التفاعل والمدافعة والاجتهاد والتجديد، وإشاعة نوع من التخوف والهاجس الديني والشعور بعقدة الذنب لمن يحاول أن يجتهد في إدراك بعض دلالات النص.. خاصة وأن هٰذا الخوف لم يحل دون الفاسدين والمفسدين من القول في النص الإلٰهي بأهوائهم، ومحاولة تسويته بالنص البشري، وأنسنته ليخضع لمعايير النقد والنقض والمراجعة والإلغاء كشأن النص البشري، وأن هٰذا الإغلاق وضع حاجزاً نفسياً أمام المؤمنين بمصدرية النص الإلٰهي وقدسيته، دون غيرهم من الفاسدين والمفسدين.

ـ التجريد الذهني لقواعد الاجتهاد:

هٰذا من جانب، ومن جانب آخر فإن قواعد الاجتهاد أو مناهج تفسير النصوص واستنباط الأحكام في هٰذا المناخ المغلق تحولت إلىٰ قواعد ذهنية مجردة بعيدة عن إمكانية التشغيل في الواقع الفقهي عملياً وتوليد الأحكام، ولم يبق لها، لكثرة الحواجز والشروط التي قد تكون تعجيزية، إلا القيمة التاريخية، والانتهاء إلىٰ الميدان الأكاديمي في المعاهد والجامعات، لتكون سبيلاً للترقي والحصول علىٰ الشهادات، حيث لم يستطع حملة الفقه الجدد تشغيل هٰذه القواعد وتطبيقها ولو بمجرد الإتيان بمثال واحد غير ما أتىٰ به الأقدمون، والذي ما يزال يتكرر من كتاب لآخر، منذ عهود التدوين لهٰذا الفن حتىٰ اليوم، فكيف لجهود التعديل والتطوير والتجديد أن تكون قادرة علىٰ تقديم فقه للنوازل المعاصرة؟ لقد تحولت إلىٰ نوع من الجدل الكلامي!

ـ الاضطراب في تحديد دلالات (النص):

هٰذا من ناحية، ومن ناحية أخرىٰ، فإذا كان الاجتهاد في النص، الذي هو محل عمل وإعمال هٰذه القواعد مغلقاً، فما جدوىٰ هٰذه القواعد، وأين تعمل، وكيف تعمل وتنتج؟ إلا إذا اعتبرنا أن الزمن توقف، والمشكلات تتكرر، وأن الأقدمين لم يدعوا للآخرين شيئاً إلا التكرار والشرح والاختصار واختصار الاختصار وتحقيق الكتب والدوران في عقول السابقين فقط، الأمر الذي قاد إلىٰ إطلاق مصطلح «النص» الذي يعني في التراث العلمي الشرعي ما ورد في الكتاب والسنة علىٰ أقوال الفقهاء والمفسرين والأصوليين؟!

ولعل من الأهمية بمكان تحرير مصطلح «النص»، وبيان أن المقصود به ما ورد في الكتاب والسنة، أو إن شئت فقل: المتأتي من معرفة الوحي؛ ولهٰذا دلالته النفسية والشرعية واللغوية، حيث يشكل مصدر التشريع والأحكام. ويتميز بعظمة المصدر، وهو الخالق بكل صفاته وأسمائه الحسنىٰ، كما يتميز إلىٰ جانب عظمة المصدر بعصمة النص عن الخطأ والملائمة لفطرة المخلوق؛ لأن الخالق هو الأعلم بمن خلق، قال تعالىٰ: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ [الملك]، وهٰذا جميعه ينعكس علىٰ التعامل مع النص.

ـ من صفات المتعاملين مع النص:

ذٰلك أن التعامل مع النص (معرفة الوحي) الذي مصدره الخالق، يتطلب خصائص وصفات ومؤهلات رفيعة في الذي يتعاطىٰ معه، كما يتطلب أدوات ووسائل متميزة في كيفية التفقه به وتفسيره وفهمه وبيان مراد الله، واستشعار ما يترتب علىٰ ذٰلك من التكليف والإلزام للعباد.. يتطلب صفات من الأمانة، وسلامة النية، وحسن القصد، وطلب التسديد، والعون من صاحب النص، ليكون التعامل في مستوىٰ النص، الذي يختلف عن التعامل مع سائر كلام الناس، خاصة إذا استحضرنا أنه يترتب علىٰ ذٰلك مصالح العباد ومصائرهم في دنياهم وآخرتهم.

إن استشعار المسؤولية، واستفراغ الوسع، وبذل الجهد، واستكمال الأدوات، والإحاطة بالموضوع من كل جانب، والدقة في تناوله، واستقصاء معانيه، واستقراء الاجتهادات والتفسيرات السابقة، والانطلاق من البيان النبوي، والإحساس بالمسؤولية الدينية الكبرىٰ عن الموضوع، يعتبر من المقدمات الواجب توفرها قبل الإقدام علىٰ فقه النص، خاصة وإن هٰذا العلم دين.

إن الذي ينذر نفسه للتعامل مع كلام الله، تفسيراً أو تفقهاً وبياناً للناس، لا بد أن يدرك أن من مهمته أن يتحقق بالأقدار الممكنة للبشر من الصفات التي يتمتع بها صاحب النص الأصلي؛ لأن المتفقه والمفسر والمبين لمراد الله يمثل وسيلة الله سبحانه لتوصيل رسالته للبشر، فهو وريث النبوة.

وهٰذه الصفات لا بد أن تُستصحب في عملية التفقه في النصوص، بشكل عام، واستنباط الأحكام في الحلال والحرام، في المجال التشريعي، وبيان مقاصد النص، وما يترتب عليه من العمل والالتزام، حيث نلمح في الكثير من النصوص التي تقرر الأحكام، أو في آيات الأحكام. إبراز صفات محل الخطاب، أو محل النص: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾، أو من حيث السياق وبيان الغاية من التشريع: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَـٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَـٰبِ﴾ [البقرة:١٧٩]، أو من حيث النهاية والفاصلة القرآنية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ التي تتحدث عن صفات مصدر النص بما يتلاءم مع مضمونه ومقاصده وهٰذا بذاته يحمل أبعاداً ودلالات خاصة بالنص القرآني، يجعله يختلف عن التعامل مع أي نص قانوني آخر، إضافة إلىٰ أن من متطلبات أو استحقاقات التعامل مع النص أن يكون المتعامل مدركاً لعظمة مصدر النص، الذي يتعامل معه ويبين مراده، كما لا بد له أن يدرك عصمة النص حتىٰ ينظر إليه من الداخل وما يتطلبه ذٰلك من إيمان، وليس من الخارج فقط كنص إنساني، وهٰذه آفة المستشرقين، حتىٰ الموضوعيين منهم.

ذٰلك أن محاولات أنسنة النص، وإخضاعه للمعايير نفسها، أخرجته من طبيعته، كما أن محاولات تقديس كلام الناس والحيلولة دون نقده واختباره أخرجته عن طبيعته أيضاً، وكرست الخطأ والكهانات.

لذٰلك، أعتقد أنه من الأهمية بمكان، سواء في ذٰلك عالم الأفكار أو عالم الأخبار أو إقامة القواعد العلمية والبناء المعرفي أو حصول الاطمئنان لتلقي الأحكام والمعارف الدينية، التحري الكامل للبعد المصدري واختبار مدىٰ موثوقيته ودقته وصدقه واحتمال خطئه ومجموعة الخصائص والصفات والمؤهلات، التي يتحلىٰ بها المصدر؛ لأن ذٰلك سوف ينعكس بالضرورة علىٰ تقبل الرسالة والاطمئنان إلىٰ مضمونها وطريقة التعامل معها، كما ينعكس علىٰ أدوات الفحص والاختبار لمكوناتها، إضافة إلىٰ ما تسكبه صفات المصدر في شخصية المتلقي من محاولات المقاربة والارتقاء إلىٰ مستوىٰ المصدر.

والارتكاز المعرفي وموثوقيته ظاهرة إنسانية، رافقت تاريخ الأمم والشعوب، وشكلت معالم ثقافية كبرىٰ علىٰ طريقها الحضاري وتقدمها العلمي، فإذا كانت أهمية المصدر وموثوقيته لها هٰذه المكانة في المعارف الإنسانية، بكل ما يعتري الإنسان ويجري عليه من الخطأ والنسيان والضعف والطاقات المحدودة والتأثر بمحيطه وبيئته ومواريثه العضوية والاجتماعية، فإن إدراك البعد المصدري وخصائصه وصفاته في القيم الدينية والأحكام الشرعية، التي تحكم سلوك الإنسان ويترتب عليها إسعاده أو شقاؤه، تصبح آكد.

ومن هنا تجيء أهمية البحث والدراسة للبعد المصدري للرسالة علىٰ مستوىٰ القيم، السماوية والوضعية، في الحالات جميعاً.

نلمح هٰذا في تاريخ الحضارات وتراثها، حتىٰ لنكاد نقول: لقد تبلورت الكثير من موثوقية المصدر في المجالات المتعددة، ولا تزال، من خلال تجارب الأمم واختبارها لهٰذه المصادر.

فعند العرب، زرقاء اليمامة تبصر وترىٰ ما لا يراه غيرها..

ولا تكذب حزام فيما تقول، حيث الشائع عندهم:

إذا قالت حزام فصدقوها ... فإن القول ما قالت حزام

وكذٰلك الحال في سائر الأخبار والأفكار والروايات والعلوم والصناعات.

فإذا نقل لأبي بكر ﷺ خبر الإسراء، الذي مصدره الصادق المصدوق ﷺ جاء الجواب: «إن كان قال فقد صدق».

وإذا ذكر سيبويه في النحو، والحافظ ابن حجر في شرح الحديث، والطبري في التفسير، وابن خلدون في الاجتماع والعمران...إلخ، لم تحتج إلىٰ بناء ثقة عند المتلقي.

فإذا كان مصدر الخبر وكالة الأنباء الفلانية أو الإذاعة الفلانية أو المراسل الفلاني، يتلقاه الناس بكثير من الاطمئنان، لما يعلموه عن دقتها وصحتها.

وإذا كان مصدر الصناعة الدولة الفلانية أو المصنع الفلاني، اطمأن الناس إلىٰ إتقانها ومتانتها وبحثوا عنها في خضم الصناعات المختلفة.

وإذا جاءت النظرية العلمية من مثل العالم الفيزيائي أينشتاين مثلاً، أو غيره، اعتبرها الناس مسلمة لا تكاد تناقش.

وهٰكذا الحال في سائر المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأدبية والتربوية، ذٰلك أن غياب البعد المصدري للرسالة أثناء التفقه فيها والتعامل معها، يعتبر من الخلل المعرفي والمنهجي والشرعي معاً.

وقد اجتهد بعض الباحثين المعاصرين فلفت النظر إلىٰ بُعدٍ قد يكون غائباً عن بعض الدراسات والدارسين في مجال تفقه النص أو النصوص المتأتاة من معرفة الوحي، في الكتاب والسنة، وهو أهمية استحضار واستصحاب عظمة مصدر النص، وهو الله سبحانه وتعالىٰ، بأسمائه الحسنىٰ وصفاته العُليا، أثناء التفقه في النص، أو التعامل معه، لاستنباط الأحكام وبيان مراد الله في النوازل والمستجدات، وما يترتب علىٰ ذٰلك من المصالح والمفاسد والحلال والحرام.

ذٰلك أن الاستشعار لعظمة الخالق وصفات مصدر النص، إضافة إلىٰ

عصمة النص، الأمر الذي يميزه عن كلام الناس، مصدراً من الخالق وعصمةً من الخطأ، سوف ينعكس علىٰ الباحث استشعاراً للمسؤولية، وإتقاناً للعمل، واختياراً لأدوات النظر، واختباراً للنتائج، واستكمالاً للمؤهلات، وتتبعاً واستقصاءً للبيان النبوي، حتىٰ لا تزل القدم، كما تمنحه أقداراً من الصفات النفسية والخلقية مما يتصف به مصدر النص من العدل والحكمة والرحمة والصدق والرقابة، الأمر الذي يجعله يتعامل مع النص من الداخل، إن صح التعبير، وبذٰلك يدرك بعض المعاني والمقاصد، التي قد تخفىٰ علىٰ كثير ممن يتعامل مع النص من الخارج بعيداً عن الإيمان بمصدره.. ذٰلك أن غير المؤمن بمصدر النص (الله سبحانه وتعالىٰ) وعصمته، وخاتميته، التي تقتضي خلوده، لا يمكن أن يتعامل معه بشكل موضوعي.

وهٰذه تعتبر من أكبر الإصابات لكثير ممن حاولوا التعامل مع النص الإلٰهي من الخارج، بالمقاييس والأدوات نفسها التي تعاملوا بها مع الكلام الذي يصدره البشر بكل مكوناتهم.

ولعل الإشكالية في هٰذا كله تتمثل اليوم في محاولاتٍ من خارج النص لأنسنة النص الإلٰهي، في مقابل محاولات مقابلة لتأليه وتقديس كلام الناس.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

فهل من مُدّكِر

يسر الله سبحانه وتعالىٰ القرآن للذكر، فقال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٧﴾﴾ [القمر]، فكان القرآن بهٰذا التيسير الهادف خطاباً عامًا للأمة جميعاً، وسفراً مفتوحاً لكل العصور والأجيال، ونصًا ميّسراً لكل الناس، مهما اختلفت مستوياتهم وتخصصاتهم ومناهجهم.

ولعل هٰذا التيسير، الذي يشكل بعض ملامح الإعجاز، هو الذي حرك الهمم، وأهّل النفوس، وشحذ العقول لمحاولة محاكاة النص القرآني واستكناه أبعاده ومقاربة أسلوبه، وكشف وجوهه، والتعرف إلىٰ كنوزه، فكان النص القرآني المعجز الميسر للذكر سبيلاً للارتقاء باللغة والأسلوب والتطور في النظر والاجتهاد والعطاء، حيث إن مفهوم الإعجاز القرآني الذي يعني - فيما يعني - العجز عن الإتيان بمثله، لم يكن يعني للمسلم العجز والعقم والعطالة وانطفاء الفاعلية، وإنما كان الدافع الكامن وراء كل الأنشطة الذهنية، يمدها بالعطاء الثقافي والتشريعي والتربوي والاجتماعي والسياسي والفكري، وحتىٰ الفلسفي بشكل عام، بمعنىٰ أن النص القرآني المعجز كان المحور لثقافة الأمة والمصدر لانطلاقها في شعب المعرفة المختلفة، بالمفهوم الواسع لمصطلح «الثقافة» علىٰ مستوىٰ المعرفة والتربية معاً.

ولئن كان المعنىٰ المتبادر لقوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿٣٢﴾﴾ سهولة تلاوة وإمكانية تداول وتناول النص القرآني وتحصيل المدركات والمقاصد لكلٍّ بحسب مؤهله، فإنه بهٰذا التيسير يشكل مائدة العقل والنفس للناس جميعاً.

والمتأمل المتدبر في سياق قوله تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿٣٢﴾﴾ في سورة (القمر) يبصر فيه دلالات عميقة وعميقة جدًّا، لٰكن هٰذا العمق لا يحول دون أن يأخذ كل إنسان منه بحسب كسبه العلمي والمعرفي، وليس أقلها قوانين الحركة الاجتماعية، ويبقىٰ النص دائم العطاء بحسب ترقي الإنسان وارتقائه، ولا تُدرك تلك الأعماق ويتوصل إلىٰ غورها إلا عند انتهاء الحياة، فهو ميسَّر لكل الناس، وكل الأجيال، وكل الاختصاصات، وكل المناهج، سفر مفتوح دائماً، ولكل العصور، ليس مغلقاً بطبيعة خاتميته وخلوده علىٰ منهج أو عصر أو طبقة أو نخبة أو تخصص أو ظرف اجتماعي أو ثقافي، إنه مصدر ثقافة الأمة، التي يشارك فيها الجميع، بأقدار متفاوتة لكنها متجانسة، من العامي البسيط وحتىٰ العالِم المكين.

- مؤشرات التيسير:

ولعلنا نستعجل القول هنا: بأن المؤشر الواضح لتيسير القرآن للذكر أن محل التلقي الأول والأنموذج الكامل للتأسي كان أميًا، وإنه إنما بعث في الأميين أيضاً، يقول تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾﴾ [الأعراف]، ويقول تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّۦنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢﴾﴾ [الجمعة]، والرسول ﷺ: يؤكد تلك الأمية بقوله: «**إنَّا أُمَّةٌ أُمّيَّةٌ لا نَكْتُبُ وَلا نَحْسُبُ**»[1].

وقضية أن تكون الأمة الأمية، التي لا تكتب ولا تحسب، محلاً للنص القرآني وأن حامل الوحي إليها وصف بأنه النبي الأمي، قد تحتاج لشيء من

(١) أخرجه البخاري.

التدبر والاستبصار.. فالوصف بالأمي والأمية، نسبة إلىٰ الأم، أي البقاء علىٰ أصل ولادة الأم، لم تتعلم كتاباً ولا غيره من قبل، يعتبر وصفاً للحال التي بعث عليها النبي ﷺ، والمرحلة أو الحالة التي عليها الأمة محل البعثة؛ حيث جاءت النبوة الخاتمة لتغير الحال، وتنطلق بها إلىٰ معارج التعلم والتحضر والترقي، ولا أدل علىٰ ذٰلك من أن خطوات النبوة الأولىٰ بدأت رحلة التعلم بالوسائل الممكنة والمشافهة.

ونعرف من قصة بدء الوحي كيف أن الوحي بدأ بطلب القراءة كما معلوم في كتب السيرة، فكان رد الرسول ﷺ واصفاً حاله التي هو عليها: **«ما أنا بقارئ»**، فأخذه جبريل عليه السلام، وضمه إليه ثم أرسله وقال: **«اقرأ»** فرد الرسول ﷺ: **«ما أنا بقارئ»** فأخذه جبريل فضمه الثانية والثالثة، مما يشير إلىٰ أن الوحي والرسالة إنما جاءت لتغيير الحال أو الحالة الأمية، والارتقاء بالأمة إلىٰ مستوىٰ التلاوة والتعليم والتزكية وتعلم الكتابة والحكمة؛ لأن الحالة الأمية التي سبقت الرسالة كانت حالة ضياع وضلال وعجز عن اكتشاف الهدف الصحيح للحياة ﴿وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الجمعة: ٢].

كما يشير ذٰلك إلىٰ أن العلم والمعرفة مفتاح هٰذا الدين الوحيد، وسبيل بناء حضارته، وأن الأمية حالة مرحلية، وأن من إعجاز هٰذه الرسالة أن تكون قادرة علىٰ تغيير هٰذه الأمة الأمية وتأهيلها لبناء حضارة إنسانية، وهٰذه تكاد تكون معجزة القيم الإسلامية الأساس، التي تتحقق من خلال عزمات البشر، وتملك من الإمكان الحضاري والثقافي ما يجعلها قادرة علىٰ النهوض بالأمة حتىٰ ضمن مرحلة الأمية، وحتىٰ مرحلة الكمال، كما أن أمية الشريعة أو الرسالة الإسلامية تعني أنها مؤهلة للتنزل علىٰ الأميين وتغيير واقعهم وحالهم، وأن الأميين بإمكانهم تلقي هٰذه الشريعة والتعامل معها والالتزام بتكاليفها، يقول الشيخ الدكتور عبد الله دراز رحمه الله:

أي لا تحتاج في فهمها وتعرف أوامرها ونواهيها إلىٰ التغلغل في العلوم الكونية والرياضيات وما إلىٰ ذٰلك، والحكمة من ذٰلك: أولاً: أن من

باشر تلقيها من الرسول ﷺ أميون على الفطرة؛ ثانياً: أنها لو لم تكن كذلك لما وسعت جمهور الخلق من عرب وغيرهم، فإنه كان يصعب على الجمهور الامتثال لأوامرها ونواهيها المحتاجة إلى وسائل علمية لفهمها أولاً ثم تطبيقها ثانياً، وكلاهما غير ميسور لجمهور الناس المرسل إليهم.. وهذا كله فيما يتعلق بأحكام التكليف لأنه عام يجب أن يفهمه العرب والجمهور ليمكن الامتثال، أما الأسرار والحكم والمواعظ والعبر فمنها ما يدق على فهم الجمهور ويتناول بعض الخواص منه شيئاً فشيئاً بحسب ما يسره الله لهم وما يلهمهم به، وذلك هو الواقع لمن تتبع الناظرين في كلام الله على مر العصور، يفتح على هذا بشيء ولم يفتح به على (الآخر)... إلخ[1].

لذلك نقول: بأن العلامات الكونية الواضحة، الميسرة حتى للأمي، من تعاقب الليل والنهار وجريان الشمس وما تورثه من مد الظل وحركته وتغيير القمر... إلخ، يمكن أن يشكل معالم واضحة لكل إنسان مهما كان بسيطاً، على مواقيت صلاته وحول زكاته وموعد صيامه... إلخ.

أما العبادة فتتم الممارسة لها بالتعلم بالمشاهدة والاقتداء: **«صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»**[2]، **«لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ فَإِنِّي لا أَدْرِي لَعَلِّي لا أَحُجُّ بَعْدَ حَجَّتِي هَذِهِ»**[3].

فالقرآن ميسر للذكر، وبذلك فهو خطاب أمة بكل شرائحها، ابتداءً من الأمي وانتهاءً بالعالم المتخصص.

ومعالم عباداته وتكاليفه واضحة بإمارات وإشارات كونية متاحة للجميع، يتمكن الأمي بها أن يؤدي تكاليفه، ومن ثم يترقى بهذا الدين وهذه التكاليف حتى يبلغ الكمال.. ولعل من إعجاز النص القرآني أنه يمثل عطاءً لجميع الشرائح والمستويات.

---

(١) راجع: «الموافقات في أصول الشريعة»، المجلد الثاني.
(٢) أخرجه البخاري.
(٣) أخرجه مسلم.

ـ شروط الانبعاث من جديد:

فالمبعوث بالقرآن الكريم كان وراء بعث الأمة الأمية، الأمر الذي يؤكد أن معاودة الانبعاث إنما يكمن بفقه كيفية العودة للاتصال بالقرآن الكريم، وتجديد أمر الدين، ومراجعة تصميم الذهنية الثقافية للمسلم المعاصر في ضوء معطيات الكتاب والسنة، وإعادة الاعتبار لمعرفة الوحي لتأخذ موقعها من حياتنا وسلوكنا ونظرتنا للأمور، وتشكل المرجعية والمعيار لتقويمنا لكل الإنتاج العقلي، علىٰ مستوىٰ (الذات) و(الآخر)، وإشاعتها في إطار الأمة جميعاً، وإشراكها بالعودة للقرآن والادكار لآياته وفك قيود وأسوار التقليد للحيلولة دون الاحتكار المعرفي والفكري، احتكار الفهم للنص القرآني، وإكساب الأمة المناعة مما قد يورث مثل هٰذا الاحتكار من كهانات دينية وإلغاء النظر، الأمر الذي يؤدي إلىٰ إقفال النص علىٰ مجموعة أو طائفة أو مذهب، أو جماعة، أو عصر، وقد يسره الله للناس جميعاً، كل بقدر كسبه، وأنزله للأميين، وكان سبب بعثهم، كما أنه الطريق الميسر إلىٰ معاودة انبعاثهم مرة تلو مرة، بحسب امتلاك العزيمة والإرادة والوسيلة الصحيحة للتعامل معه، حيث المطلوب اليوم إعادة الاعتبار للأمة بكل شرائحها؛ لأنها محل القرآن.

وخلود القرآن يعني كونه سفراً مفتوحاً لكل المستويات وكل الناس وكل العصور، كما يعني قدرته علىٰ العطاء والإنتاج وتجرده عن حدود الزمان والمكان والإنسان.. والتجربة الحضارية التاريخية تنفي عنه التوهم وسقامة الفهم، في أنه إنما جاء خطاباً مقتصراً علىٰ الأميين، وانغلق عليهم، وعجز عن الارتقاء بهم وتربيتهم وتعليمهم وإكسابهم المعرفة والحكمة، وهي الغاية من البعث المقصود بقوله تعالىٰ: ﴿بَعَثَ فِي ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [الجمعة:٢]، ذٰلك أن الإصرار علىٰ الأمية والجهل والعطالة الذهنية وتكريس الغفلة والعجز والانسحاب من الحياة إلىٰ المقابر والكهوف والاقتصار علىٰ ترداد القرآن وتناوله وتلقيه باللسان فقط ليس من مقاصد القرآن، ولا من مهمة النبوة.

فالإعجاز، من بعض وجوهه، هو امتلاك القدرة بالقرآن علىٰ النهوض بالأمة إلىٰ مراقي التقدم والفهم والمعرفة والتربية والإدراك، وأن الأمية حالة مؤهلة دائماً للتغيير والتغير والارتقاء، وإن ما حصل من الارتقاء بالأمة الأمية دليل علىٰ أن المعجزة القرآنية إنما تتحقق من خلال عزمات البشر.

إن تحويل القرآن من أن يكون خطاب أمة بكل شرائحها ومستوياتها وإغلاقه علىٰ فئة أو طائفة أو جماعة، أو زمن أو مكان ليكون خطاب نخبة أو طائفة أو عصر أو جماعة وإقصاءه عن حياة الأمة والانتهاء إلىٰ هجره: ﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَٰرَبِّ إِنَّ قَوْمِى ٱتَّخَذُواْ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا ﴿٣٠﴾﴾ [الفرقان] أو عزله عن حياة الأمة ومجتمعها والانتهاء به إلىٰ مقابرها وموتها، يحمل الكثير من المخاطر الشرعية والفكرية والثقافية والحضارية والمساهمة السلبية بالفراغات الفكرية والفجوات التي سوف تملأ بـ(الآخر)، وليس أقل من ذٰلك خطورة (طَوْأفت النص القرآني) أن تحل آراء البشر واجتهاداتهم وأقوالهم محل النص القرآني، حتىٰ ولو ادعىٰ أصحابها أنها إنما انطلقت من النص القرآني وادعت مرجعيته.

وبهذه الطَوْأَفة من إغلاق النص عن عموم الأمة، تتسلل إلينا علل التدين التي لحقت بالأمم السابقة، ويحتكر الفهم والتفسير من قبل حملة الكتاب المقدس، الذين يتحولون ليصبحوا المتحدث باسم الله، المتحكم بمصائر البشر، بإرادة الله، والله تعالىٰ يقول: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٧﴾﴾ يسّره لكل الناس، ذٰلك أن النص الدال علىٰ البعث في قوله تعالىٰ: ﴿بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ﴾ [الجمعة:٢] هو نص خالد، فلا يمكن أن يُدَّعىٰ بأن التيسير محجور علىٰ الجيل الأول المؤهل بطبيعة لغته وسليقته وصفاء ذهنه، علىٰ أهمية ذٰلك لبناء القاعدة الأولىٰ وتشكيل أدلة الفهم وتجسيد دلالات النص في واقع الحياة، لأن ذٰلك الادعاء يحاصر النص، ويلغي خلوده وعطاءه لكل الناس في كل زمان، ويؤدي إلىٰ تقطيع أوصال الأمة وكسر حلقات تواصلها الحضاري، كما يؤدي إلىٰ تبعثر ثقافتها، شئنا ذٰلك أو لم نشأه، ومحاصرة إعجاز النص القرآني.

ولعل من عظمة القرآن وملامح إعجازه ـ كما أسلفنا ـ قدرته على خطاب الناس جميعاً والعصور جميعاً، وأن كل إنسان مهما بلغ من البدائية والارتقاء يأخذ منه بقدر ما أوتي من إمكانات، قال تعالىٰ: ﴿فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا﴾ [الرعد:١٧] فهو كالماء، من بعض الوجوه، الذي جعله الله إكسير الحياة، جعل منه كل شيء حي؛ يحتاجه وينتفع به الطفل الرضيع والشيخ الكبير، والعالِم والعامي، والصحيح والمريض، فهو مصدر الحياة، واستمرار الحياة، قال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال:٢٤]، هو دائماً وسيلة الإحياء والبعث والانبعاث والوعي، مهما كان حال الأمة.

ـ خلود البيان من خلود القرآن:

وقضية أساسية نرىٰ أنه من المفيد التوقف عندها وإزالة الالتباس المحتمل أن يتعجل فيسارع بعض البسطاء أو المغرضين إليه، وهي أننا عندما نتكلم عن القرآن الكريم فإننا لا نعني بحال من الأحوال تجاوز السنة، أو إسقاط دورها، أو التقليل من منزلتها أو مكانتها من التشريع، أو الانتقاص من وظيفتها، وإنما لأننا نرىٰ أن الحديث عن القرآن هو حديث عن البيان النبوي لهٰذا القرآن، وأن خلود البيان، من كل الوجوه وليس من بعضها فقط، من خلود القرآن، وأن حفظ البيان من حفظ القرآن: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴿١٩﴾﴾ [القيامة]، فالله تعهد بالبيان كما تعهد بحفظ القرآن، وكيف يمكن أن يكون البيان للقرآن دون حفظ له(؟!) وأن السنة والسيرة هي التي تشكل الإطار المرجعي والضابط المنهجي لفهم القرآن، وأن أي تفسير أو تأويل أو أي دراسة واجتهاد أو تجديد على الزمن لا يجوز بحال من الأحوال أن يعود على السنة بالنقص أو النقض أو النقد، وإنما يمكن القول: بأن خلود القرآن أن يبلغ بالناس آفاقاً وفضاءات آماداً ممتدة ومتصلة حتىٰ قيام الساعة، شريطة أن لا يخرج ذٰلك عن مرجعية السنة وفهم خير القرون.

ولعلنا نقول هنا: إن محاولات إقصاء السنة عن وظيفتها، بحجة

الآحادية في النقل، التي تفيد الظن في مصطلح أهل علم الحديث، بعد كل هٰذه الجهود العلمية المميزة في الضبط والنقل، هو في الحقيقة محاولة لإقفال النص القرآني وإطلاق العنان للتحليل والفهم دون ضابط منهجي أو مرجعية حاكمة، والخروج به من مراقبة الأمة بما تمتلك من أدوات الفحص والاختبار المكتسبة من البيان النبوي (السنة)، إضافة إلىٰ ما يمثل ذٰلك من الوقوع في مشاقة الرسول ﷺ بعد تبين الهدىٰ والوقوع في وعيد الله سبحانه وتعالىٰ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء]، وأية مشاقة أكبر من الإلغاء لفهم وبيان حامل الوحي إلىٰ الأمة، بحجة أن خبر الآحاد ظني الدلالة والثبوت؟!

أما الاحتجاج للتفلت من السنة وبيانها بالآحادية والظنية فنحب أن نؤكد هنا أن من ينكر ذٰلك أو يلغيه أو لا يقيم له وزناً ما لم يوافق رأيه واجتهاده، نقول: إن مثل هٰذا الرأي والاجتهاد أو التفسير والتأويل المتجاوز للسنة، المخالف لها، لا يخرج في حقيقته عن كونه آحادياً ظنياً، فكيف يجوز لنا أن نستبدل ظني المعصوم، الذي توفرت له جميع شروط النقل العلمية والضوابط المنهجية، بآحاد وظني البشر؟

ونرىٰ هنا أن إنكار السنة هو قبول وتوثيق لبعض المنقول دون بعض، حيث إن المعروف أن القضية لم تقف عند حدود إنكار السنة، بحجة آحاديتها وظنيتها، وإنما تجاوزتها للقرآن أيضاً، مع العلم بأن أكثر من تسعين بالمائة من الأحكام الشرعية ثبتت بالسنة، نظراً لطبيعة النص القرآني وطبيعة الحديث النبوي في البيان.

وبدون النص النبوي سوف تطيش السهام، ويكثر التفلت من التكاليف الشرعية.

إن هٰذه المجازفات العلمية والثقافية لم تقتصر علىٰ إنكار السنة وإنما تجاوزت إلىٰ إسقاط بعض نصوص القرآن، المنقول بالتواتر، الذي يفيد علم اليقين والادعاء بوجود زيادة آيات في بعض المصاحف، ونسبة بعض الآيات

لأقوال بعض الصحابة.. وفي ذٰلك ما فيه من تفريق وتجزيء وتبعيض للنص القرآني، وجعله تفاريق يؤمن الناس ببعضها ويكفر ببعض، الأمر الذي يعتبر من الإصابات الكبرىٰ، التي ما تزال موجودة عند بعض الفرق والطوائف، من الذين جعلوا القرآن عضين، كما قال تعالىٰ: ﴿كَمَآ أَنزَلْنَا عَلَى ٱلْمُقْتَسِمِينَ ﴿٩٠﴾ ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ ﴿٩١﴾﴾ [الحجر]، فهي موجودة وهي من باطن الإثم، وإن كان خلود القرآن وتعهد الله بحفظه وقيام المسلمين بتدوينه وحفظه ونقله بالمشافهة والكتابة قد تجاوز هٰذه الإصابات الصغيرة، وهمشها، وأسقطها، فتحولت السهام الطائشة جميعها إلىٰ السنة، لمحاصرة النص القرآني، حيث لم يمكن إسقاطه، فترك مجالاً للتأويل الجاهل والانتحال الباطل والغلو الخطير.

- إمارات الإعجاز:

نعود إلىٰ القول: بأن القرآن سفر مفتوح علىٰ الزمان والمكان والإنسان، لا تنقضي عجائبه، ولا يَخْلَقُ علىٰ كثرة الرد، ولا يتوقف عطاؤه حتىٰ تقوم الساعة، وأنه ميسر للذكر، كل ناظر إليه يأخذ نصيبه بمقدار ما أوتي من الفهم والعلم والمعرفة والقدرة علىٰ الغوص والعودة باللآلئ، وأنه خطاب أمة، خاطبها في كل ظروفها وأحوالها، في أميتها، وفي ارتقائها به، في مدارج الحضارة، ولا يزال حتىٰ الآن يشكل رؤية وعطاءً شافياً للإنسان من حيث هو، من البدائي في البيئة الأمية البدائية، الذي يمثل المسافة الأقصر إلىٰ مرحلة بدء الخلق، كما أنه يغري الإنسان المتحضر ويقدم له الزاد المقنع والرؤية النضيجة، ويصوب نظرته للحياة، ويسترد إنسانيته، ويكسبه الأمن والأمان والاطمئنان في أرقىٰ المجتمعات وأكثرها تقدماً.

ولعل من أهم إمارات إعجازه أن يخاطب الناس جميعاً، في البيئات جميعاً، وفي المستويات المعرفية جميعاً، ابتداءً من الأمي البسيط وحتىٰ العالم الكبير، كما أنه يقدم رؤية وقيماً للتخصصات المعرفية جميعاً.

وعلىٰ الرغم من هٰذا الإنتاج الكبير المتمحور حول القرآن في شتىٰ أنواع المعرفة الإنسانية، والذي جاء ثمرة لشتىٰ المناهج وتنوعها واختلافها،

حيث إنه يبدأ مع الإنسـان من ولادته ويمتد بعطائه له طيلة حياته ومراحل نموه، في طفولته وتمييزه ومراهقته ورشده وكهولته، مهما كان نوع معرفته، مع ذٰلك نتلقىٰ عند كل تلاوة عطاءً جديداً، ونبلغ عند كل تدبر بعداً جديداً، ونلمح عند كل تأمل كشفاً جديداً، حتىٰ الإنسان الواحد في الزمن الواحد يبصر ملامح ومعاني عند معاودة القراءة.

لقد تعددت مناهج النظر في التعامل مع النص القرآني، من المنهج التشريعي (علم أصول الفقه) لاستنباط الأحكام الفقهية، إلىٰ المنهج البياني بكل متطلباته واستحقاقاته البلاغية، إلىٰ المنهج التربوي بكل أدواته ومقاصده ومعطياته، إلىٰ المنهج التاريخي في رحلة البحث والكشف عن قوانين الحركة الاجتماعية وعوامل النهوض والسقوط، إلىٰ المنهج السنني، إلىٰ المنهج النفسي، والمنهج التوحيدي، والمنهج الإشاري، وحتىٰ المنهج الجغرافي، ومنهج التصوير الفني، وعلىٰ رأس ذٰلك كله منهج السياق الإعجازي، وطريقة رصف الكلمات في الجملة والجمل في صياغة الأسلوب المؤثر ذي الجرس الموسيقي الإيقاعي، وارتباط الألفاظ بالمعاني، وبناء الكلمات من الحروف المناسبة للجرس وللإيقاع والمقصد، بكل مخارج أصواتها وأنواعها، فيما يمكن أن يسمىٰ «المنهج البنيوي» حيث رصف الكلمات في جملة، والجمل في أسلوب وسياق، أو المنهج التفكيكي التحليلي ودور كل حرف في بناء معنىٰ الكلمة ولفظها وإيقاعها، والمنهج المنطقي الفلسفي البرهاني، والمنهج المقصدي، ومنهج التفسير الموضوعي. . . إلخ.

والأمر اللافت، ولعله من ملامح الإعجاز أيضاً، أن المناهج علىٰ تعددها وتنوع وجهتها واختلاف أدواتها في النظر والاستنتاج وجدت في النص القرآن محلاً لفعلها، وملهماً لها، كما وجد أصحاب تلك المناهج المتنوعة ضالتهم في النص القرآني، بل أكثر من ذٰلك استخلصوا مناهجهم من النص القرآني، ووجد كل صاحب منهج عطاء منهجه أيضاً؛ فكان النص القرآني ميسراً للذكر لكل المستويات، وفرصة تأمل لكل مُدَّكِر، ومحلاً للنظر لكل المناهج.

ولم تتناقض هٰذه المناهج ولم تتناكر، علىٰ تنوعها واختلافها، ابتداءً من المنهج اللغوي اللساني والبحث البنيوي أو التفكيكي ومفردات القرآن وانتهاءً بالمنهج المقصدي، حيث النص القرآني إضافة إلىٰ أنه ميسر للذكر، فإنا نجد أيضاً أن المناهج المستخدمة جميعاً، بما في ذٰلك من ذهبوا إلىٰ المنهج العلمي أو ما يطلق عليه «الإعجاز العلمي»، لم تسجل إصابة واحدة علىٰ النص القرآني، مصداقاً لقوله تعالىٰ: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [فصلت:٤٢].

فكما أن القرآن خطاب للإنسان الأمي البدوي البدائي البسيط، فإنه شكل خطاباً أيضاً للإنسان في أرقىٰ المجتمعات وأكثرها رقياً وتقدماً في سلم التحضر ـ كما أسلفنا ـ وجاءت دعوته للنظر والتدبر سبيلاً للبناءات المنهجية المتعددة التي تمكّن من النظر، وترجع من النص القرآني بزاد وعطاء يدل علىٰ أبعاد النص اللامتناهية حتىٰ تنتهي الدنيا، يدل علىٰ الخلود قوله تعالىٰ: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى﴾ [الكهف:١٠٩]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٧﴾﴾ [لقمان].

إن مناهج النظر، علىٰ تعددها وتنوعها واختلافها، وجدت في النص القرآني مجالها، بل لعلنا نقول: إن دعوة القرآن للنظر والتأمل والتبين والتبصر هو الذي حرض العقول فانطلقت من دعوة القرآن لبناء المناهج، وعادت إلىٰ القرآن لاختبار هٰذه المناهج.

ـ المرجعية القرآنية لمناهج الاستنباط:

وهنا قضية قد يكون العرض لها والتوقف عندها يشكل أهمية في تجلية بعض الأمور أو فك بعض الالتباسات، وهي أن مناهج الاستنباط والتفسير والأصول والضوابط المنهجية أو أدوات الفهم للنص القرآني، التي تولدت نتيجة لتدبر النص القرآني نفسه ومحاكاة أسلوبه وطريقته في البيان، ومن ثم استخدمت في تفسيره وتحديد أهدافه ومقاصده وبلوغ آفاقه وإدراك

أبعاده واستنباط أحكامه واكتشاف قوانينه وسننه في الأنفس والآفاق، بحيث يمكن القول: بأنها انطلقت وتبلورت ونضجت في مناخه لترجع إليه كأدوات للنظر والدرس والفقه والتحليل.

وكان من الطبيعي أن تتحول هٰذه المناهج إلىٰ مناهج وأصول وقواعد عامة في تفسير النصوص تجاوزت النظر في النص القرآني، ذي المصدر الإلٰهي، الذي يمنحه العصمة، ويقينية الثبوت، إلىٰ تفسير وفهم ونظر في النصوص ذات المصدر البشري، القابل للفحص والاختبار، والتعامل معه وكأنه نص مسلم بصوابيته وصحته، مثله مثل النص المعصوم، وأن المطلوب هو فقط إدراك أبعاده ومدلولاته وفهم مقاصده وأهدافه، والغفلة عن أنه بشري يتطلب، إلىٰ جانب أدوات ومناهج الفهم للنص القرآني المعصوم، استحضار بشريته وما يترتب علىٰ ذٰلك من احتمالات الخطأ والصواب، الأمر الذي يستدعي أدوات إضافية تتناسب مع طبيعة النص ومدىٰ اعتماد مصدريته.

ولحكمة يريدها الله أن الكثير من آيات الأنفس والآفاق وردت في القرآن مجملة، لينطلق الفكر والفعل في آفاقها وأمدائها وفضاءاتها الواسعة، يكشف عن موجوداتها، ويكتشف قوانينها، ويعمل علىٰ محاكاتها ومقاربتها وابتكار وسائل إبصارها. وما أعتقد أن هناك كتاباً في تاريخ البشرية شكل منطلقاً لمجموعة دراسات متنوعة ومصدراً لثقافة إنسانية في بيئات جغرافية وتاريخية وزمانية متعددة التنوع موحدة المصدر كالقرآن الكريم.

إضافة إلىٰ ذٰلك شكل القرآن ولا يزال تمحوراً واهتماماً ثقافياً وفكرياً وحضارياً عالمياً، سواء بالنسبة للمدافعين عنه المنطلقين منه، أو للمحاولين النيل منه، حيث القرآن يشكل للإنسان بشكل عام محلاً لجدلية الحياة.

وأكثر من ذٰلك أيضاً، فإذا كانت البلاغة تعرف بأنها «مطابقة الكلام لمقتضىٰ الحال»، أو مطابقة المقال للمقام، فإن إدراك المقام له دور أساس في فهم المقال؛ لأن المقام بما أطلق عليه «منهج السياق»، بحث يتجاوز داخل النص وذات النص وحتىٰ دلالة النص، إلىٰ النظر في السياق والمقام،

ذٰلك أن المناسبة والسياق لا نقول: تحاصر النص، وتغلقه عليها، ذٰلك أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب والمناسبة، وإنما تشكل وعياً وبصيرة لوجهة النص ودلالته، وفقهاً لتنزيله علىٰ واقع الناس.

لذٰلك فإن النص القرآني يشكل فضاءً واسعاً يحيط برحلة النبوة في مسيرتها التاريخية الطويلة، ويواكب الإنسانية في مسيرتها إلىٰ أن ينشئ الله النشأة الآخرة، ولا يزال البشر يبدون في إدراك النص القرآني ويعيدون، كل يغترف منه حسب اختصاصه ومعرفته وثقافته، هو فضاء مفتوح غير متناه، لا يمكن أن يختزل بمنهج أو مذهب أو جماعة أو طائفة أو زمان أو مكان، أو يمكن إغلاقه دون سائر الناس، وقد يسره الله للذكر، وحض العقل الإنساني والجنس البشري وحرضه بكل مستوياته وأزمنته علىٰ النظر والادكار والتدبر والتبين والاعتبار، يقول تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٧﴾﴾ [القمر].

والقرآن علىٰ الجملة، هو كتاب حياة كاملة، وهداية للإنسان، فهو ليس كتاب لغة وبيان وأدب وتربية وعلم وتاريخ وفنون وعلوم، وإنما هو كتاب يمثل القيم المرجعية لذٰلك كله، حيث يؤهِّل الإنسان، ويضعه في مناخ ذٰلك، ويدفعه للإنتاج النافع في شتىٰ هٰذه الميادين، ويقدم له النماذج في المجالات المتنوعة للاهتداء، لكن ذٰلك جميعه لا يخرجه عن مقصده وهدفه، صناعة الإنسان المستخلف لصنع التقدم والحضارة، وفق منهج القرآن، وأن هٰذه الروافد والجداول من الرؤىٰ والمناهج تخرج من القرآن وتعاود الصب فيه، وتعين علىٰ فهمه، ولسنا بحاجة إلىٰ الإشارة إلىٰ وجوه الترقي اللغوي والبياني والبرهاني مقاربة ومحاكاة للإعجاز، ولا المناخ العلمي الذي دفع الإنسان المسلم إلىٰ الكشف والإبداع والتحريض والفاعلية لعقله ونظره، ليتدبر ويتبين فيندفع صوب كشف الحقيقة وتسخير معطيات الكون وفق منهج القرآن.

والحقيقة أن رحلة البحث في فضاءات النص القرآني ماضية لا تتوقف حتىٰ انتهاء رحلة الحياة، وهٰذا يشكل بحد ذاته دليل الخلود والحيوية

وديمومة العطاء، ويؤكد حقيقة الإعجاز، كما أن الجدل والتمحور حول النص مستمر أيضاً، بين مدافع عنه، كاشف لإعجازه وكنوزه، وبين خارج عنه يحاول النيل منه وإلحاق الإصابة به، ولا تُضرب بالحجارة إلا الأشجار المثمرة، وبين هٰذا وذاك يبقىٰ النص القرآني خالداً خلود الزمان، ومحلاً لاهتمام الناس وفائدتهم، من الأميين إلىٰ الأكثر تعلماً وتحضراً وكسباً معرفيًا.

لٰكنني أعتقد، في إطار ذٰلك كله، وفعل ذٰلك كله، علىٰ أهميته وضروريته، أن من المقاصد الأساسية التي لا يجوز أن تغيب ولو لحظة واحدة، أو تتراجع عن مرتبتها وأولويتها أثناء النظر والتنهيج والبحث والجدل حول فهم النص وتحديد معطياته، هي أن هٰذا القرآن إنما أنزل ليُتدبر فيعمل به، فلا يصح أن يستغرق الجدل حول النص القرآني الجهد كله، والاستغناء بالجدل وصوابية المنهج وأهميته، عن العمل بمقاصده، فيحول ذٰلك دون التوجه صوب قراءة المجتمعات ومعرفة استطاعاتها وإمكاناتها ومن ثم إعادة تجسير العلاقة بين الأمة والنص القرآني، لأنه خطاب أمة، حتىٰ ولو كانت مناهج التعامل معه إنتاج نخبة، لٰكن يبقىٰ تحقيق عطاء القرآن إنجاز أمة.

إن الاقتصار في التمركز حول مناهج الفهم وأدواته، علىٰ أهميتها وضروريتها ـ لأن مرتبة الفكر قبل الفعل ـ إذا لم يتم تجاوزها إلىٰ الفعل وتنزيل القرآن علىٰ واقع الناس وبناء ثقافة الأمة من آياته وقيمه، فقد يخرج الأمة من دائرة النص، ويحول التعاطي معه إلىٰ مادة نخبة، كما يخرج النص من إطار العقيدة الفاعلة المحركة في الأمة، الدافعة للإنجاز، المانعة من السقوط والانقراض، إلىٰ إطار الفلسفة ذات المعارف النظرية الباردة، حيث يقتصر العمل علىٰ النظر والجدل وينحصر في خاصة الخاصة، التي تعيش معزولة عن الأمة، فيتحول الجدل حول النص عملاً.

وهناك محاولات جادة تسعىٰ لطرح رؤىٰ منهجية دقيقة تتجاوز الاقتصار في النظر علىٰ النص القرآني، والتمحور حول تحليل لغته وبنيته وألفاظه وأسلوبه وفقهه التشريعي والتربوي، والاكتفاء بأدوات فهم النص المعروفة، بل تحرص علىٰ أن تقدم قراءة جديدة تشكل دليلاً علىٰ كيفية

الإحاطة بالنص القرآني، من خلال منهج رئيس في الفهم لا يمكن إغفاله وهو «السياق» أو «المقام» أو «الحال»، الذي نزل النص لمعالجته، ذٰلك أن السياق أو المقام أو ما يمكن أن نطلق عليه بـ«أسباب النـزول» التي تمثل وسائل مُعِينة علىٰ استيعاب النص ووعيه ـ والوعي في أبسط مدلولاته هو إيجاد الأوعية القادرة علىٰ الإحاطة بالنص من كل جانب ـ فإذا كانت بلاغة صاحب النص أن يجيء كلامه مطابقاً لمقتضىٰ الحال ومتطلباته، وأن لكل مقام مقال، فإن المقام والحال هو إحدىٰ الوسائل الأساس الراجعة لفهم أبعاد النص ودلالاته.

ونأمل أن تسهم هٰذه المحاولات بمنح أدوات فهم إضافية للمتخصصين، كما تمنح الإنسان المثقف من جانب آخر عمقاً ورؤية وقناعة بعبقرية العربية وأهليتها، لتكون وعاءً لكلام الله ولغة التنـزيل، التي تتسع لأبعاد الرؤية القرآنية ذات المناهج المتنوعة، لتسع بعد ذٰلك رحلة الحياة بكل أبعادها، الأمر الذي بدأ يغيّب عن ثقافة المسلم المعاصر، و﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام:١٢٤].

والحمد لله من قبل ومن بعد.



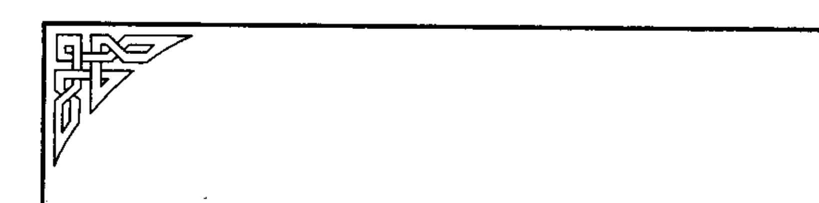
فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

٥٠١٩/٣٢

الموضوع	الصفحة

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

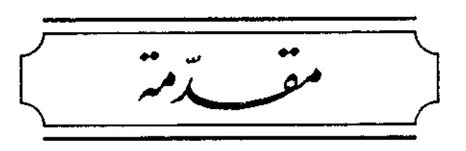




إشكالية الحاكمية

في العقل المسلم

٣٣/ ٥٠٢١



مقدمة

الحمد لله، الذي له الحكم والأمر، الذي جعل شهادة «لا إلـٰه إلا الله» إعلاناً للميثاق الإلـٰهي لخلاص الإنسان من ألوهية الإنسان وتأسيس العدل والمساواة بين بني البشر وإيقاف تسلط الإنسان علىٰ الإنسان، واعتبر أن جميع الذنوب والخطايا التي يقع فيها الإنسان قابلة للغفران إلا ما يخدش هـٰذا الإيمان، فقال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨]، فكل ما دون الشرك، الذي يعني ـ فيما يعني ـ الظلم والتسلط والتأله علىٰ الخلق، مؤهل للغفران؛ لذٰلك كان إعلان «لا إلـٰه إلا الله» هو منعطف التحول والتحويل من الكفر إلىٰ الإيمان، وبوابة التغيير لواقع الحضارة، فالتوحيد والوحدانية هي سفينة النجاة وطوق الخلاص وميثاق تحقيق إنسانية الإنسان وضمان حقوقه.

والصلاة والسلام علىٰ المنقذ من الضلال، معلم الناس الخير، الهادي إلىٰ الصراط المستقيم، المبعوث رحمة للعالمين، يقول تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء].

وبعد:

فإن إشكالية الحاكمية، بمفهومها وأبعادها وتطبيقاتها، كانت ولا تزال من أخطر الإشكاليات، التي استنزفت الوقت والجهد ـ ولا نقول الأجر، حيث يُبعث الناس علىٰ نياتهم ـ وفرقت الأمة الواحدة إلىٰ شيع وأحزاب وفرق استظلت كلها بمظلة الحاكمية، كما فهمتها، لتحقيق المشروعية لفكرها وفعلها، بعد أن كانت في عهد أبي بكر وعمر وعثمان ﷺ عملية سلسة وطريقة اجتهادية في الإدارة، قد تتباين فيها الآراء وتتعدد التطبيقات، ذٰلك أن

مصطلح الحكم والحاكمية والحاكم والحكمة خضع تاريخياً لكثير من الالتباس والابتزاز وتحكم الأهواء، إلىٰ درجة يمكن معها القول: إنه في كثير من الأحيان كان تحريفاً للكَلِم عن مواضعه، وخروجاً بالمعنىٰ عما وُضع له اللفظ، ليشكل مسوغاً لممارسات كثير من الحركات والجماعات والتجمعات والأحزاب، وكثيراً ما أُشهر سلاحاً علىٰ طريقة: «كلمة حق أريد بها باطل» لتصفية الحسابات، واقتناص شعور الجماهير المسلمة، واستُخدم حجة لمساندة التطلع والمغالبة علىٰ الحكم.

وقد شاب أصحاب الدعوة إلىٰ الحاكمية وسقطوا، في كثير من الأحيان، في النزوع إلىٰ صور الحكم المقدس الشيوقراطي، حيث كان الحكام يحكمون باسم الآلهة، الذين لا تجوز معارضتهم ولا مناصحتهم ولا نقدهم، إنهم كانوا يملكون الأرض والإنسان والدنيا والآخرة، ويتحكمون بخلْق الله! ويتخذون في جوارهم سدنة من الكهانة الدينية (من الجبت) يسوّغون لهم أفعالهم ويغطون علىٰ مفاسدهم، علماً بأن الله قد حذرنا من الوقوع في علل التدين، التي كانت سبب انقراض الأمم والحضارات تاريخياً.

وبالإمكان القول: إنه لأول مرة في تاريخ الإنسانية الطويل ومعاناتها الممتدة اكتملت جهود النبوة التاريخية ومواجهاتها ومحاوراتها التاريخية بالوصول إلىٰ شاطئ الأمان والكمال في الرسالة الخاتمة ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة:٣]، حيث فصلت الألوهية عن الحكم، في الفكر والعقل، وأصبح الحكام بشراً يجري عليهم الخطأ والصواب، ومحلاً للنصح والنقد، بما في ذٰلك النبي القدوة ﷺ الذي أكد القرآن بشريته في أكثر من موضع، وجرىٰ عليه في سيرته العملية ما يجري علىٰ البشر جميعاً من الخطأ والصواب، والضعف والقوة، والنصر والهزيمة، والحياة والموت، وكان شعاره الدائم: ﴿إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [فصلت:٦].. وقوله: ﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ﴾ [الأعراف:١٨٨].

وعلىٰ الرغم من أنه كان مستغنياً بالوحي عن الشورىٰ، مع ذٰلك جاء

التكليف القرآني واضحاً لا لبس فيه: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ [آل عمران:١٥٩]، وكان ديدنه في سياسة الأمور وإدارة المجتمع قوله ﷺ: «أَشِيرُوا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيَّ»[١].

ولا نزعم هنا أن عملية تأله الحكام وممارسة الاستبداد السياسي والإرهاب الفكري والكهانة الدينية قد انتهت إلىٰ غير رجعة، فهي ما تزال قائمة وإن لم تُعلن أو يُعلم بها، فليس المستبد المعاصر في حقيقته إلا نمرود يتوهم أنه يحيي ويميت، بشكل أو بآخر، ولكل طاغوت جبت، لٰكن نقول: إنها جدلية الحياة، وآلية سنن المدافعة، قال تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ [الفرقان:٣١]، ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ﴾ [الرعد:١٧]. فهٰذا الضرب والتدافع من سنن الحياة، التي خضع لها حتىٰ الأنبياء.

ونحب أن نقول: إنه علىٰ الرغم من كل الممارسات الاستبدادية الظالمة، إلا أن طعمَ ومذاق أنموذج الشورىٰ في اختيار الحاكم، والشورىٰ في إدارة الحكم، عطاء النبوة الخاتمة، لم يفارق مسيرة الإنسان، ويبقىٰ الحنين والتطلع إلىٰ تحقيق ذٰلك الأنموذج، يتراوح بين الحلم تارة والواقع أخرىٰ، الأمر الذي ما يزال يحقق المناعة الفكرية والحضارية ضد السقوط في شرك الاستبداد.

وقد تكون الإشكالية الحقيقية لمسألة الحاكمية، التي شكلتَ جدار المبكىٰ لكثير من الفرق والجماعات، بالتعسف في توظيف مفاهيمها وعدم الإدراك أن الوحي في الكتاب والسنة الصحيحة والسيرة العملية إنما جاء بقيم هادية ضابطة لمسيرة الحياة في شعبها المتعددة، ومنها إدارة مسيرة الحكم وكيفية اختيار الحاكم، أو إدارة شؤون الحكم، فهي قيم ومرجعيات ومبادئ وإطار، وليست أنظمة وبرامج كما يزعم الكثير من أصحاب الشعارات والحماسات والعواطف الإسلامية الجياشة، الذين يستمرون في طحن الماء، ويعفون أنفسهم من مسؤوليتهم الحقيقية وتكليفهم الشرعي في إبداع الخطط والبرامج والاستراتيجيات المستقبلية، ذٰلك أن البرامج والخطط وأشكال الإدارة المتغيرة بحسب ظروف الزمان والمكان إنما هو ثمرة للجهد والاجتهاد والتفكير، هي ثمرة لمعرفة

---

(١) أخرجه البخاري.

العقل، بينما القيم الضابطة والهادية للمسيرة هي ثمرة لمعرفة الوحي.

فالقيم والضوابط والمناهج والإطارات متأتية من معرفة الوحي المعصوم، والبرامج والخطط والأنظمة والإدارة متأتية من اجتهاد العقل، أو معرفة العقل، التي ليست مقدسة ولا معصومة بطبيعة الحال.

ونود أن نؤكد أن شكل نظام الحكم والحاكمية هو طريقة في الإدارة، تتطور وتتغير بحسب الظروف والاستطاعات، وتفيد من تجارب (الذات) و(الآخر)، وليس من الثوابت والمقدسات.. وأن أية محاولة بسيطة لاستقراء الخلاف حول المفاهيم والممارسات والأشكال منذ عهد الصحابة الأول في ثقيفة بني ساعدة، وتحليل ما دار من الحوار والمناقشة والآراء المتباينة التي حصلت من خير الأجيال وخير القرون، شاهد علىٰ أنها طريقة في الإدارة التي من طبيعتها التطور، وهي منوطة بالعقل شريطة أن تنضبط بالشورىٰ والعدل والكفاءة والأهلية والمساواة... إلىٰ آخر هٰذه القيم الضابطة للمسيرة والهادية إلىٰ الرشد.. والمسلم، المواطن والحاكم، يدور مع ما يعتقد من الحق حيث دار، سواء كان في الحكم أو المعارضة.

فتحميل القيم ما لا تحتمل وتنزيلها علىٰ ما لم تتنزل له نوعٌ من المجازفة والعبث، وأكثر من ذٰلك نقول: يخشىٰ أن تؤدي إلىٰ فقدان الثقة بقدرة هٰذه القيم علىٰ تسيير دفة الحكم وإدارة الحياة؛ لأنها تنزل علىٰ غير محلها بعد أن تحولت إلىٰ شعارات استهلكت دون أن تغير واقعاً، وأصبح رافعوها يبحثون عن شعارات جديدة يختبئون وراءها.

ولا نضيف جديداً إذا قلنا: إن الحكم في الإسلام والانضباط بقيمه وأحكامه يبدأ من الحال التي عليها الناس والاستطاعات التي يتوفرون عليها، وإنهم إنما يحكمون بما أنزل الله إذا استنفدوا استطاعاتهم واستفرغوا وسعهم، ويعتبرون أنهم طبقوا الإسلام وحكَّموه في حياتهم وإن لم يستكملوا شعبه جميعاً، فإذا تدنت الاستطاعات تدنىٰ التكليف، وإذا عظمت الاستطاعات تعاظم التكليف.

فحدود التكليف منوطة بالاستطاعة، شريطة أن يؤمن المسلم بالأركان

جميعاً ولو لم يمتلك الاستطاعة لإنفاذها؛ وينوي ويعمل علىٰ تطوير استطاعته لبلوغ الكمال وتحقيق الاكتمال، وبهٰذا يطمئن المسلم ويستشعر أنه يحكِّم شرع الله فيما هو فيه، ويتوسع في دوائر الخير، وينمي قدراته واستطاعاته، لتحقيق الكسب الأعظم من الحياة الإسلامية بدون عقد أو إحباط أو انكسار أمام الطغيان، مهما عظم واستحكم.

لذٰلك قد يكون المطلوب اليوم أكثر من أي وقت مضىٰ تأكيد أن من أبعاد الإيمان ومن أولىٰ استحقاقات إنسانية الإنسان، التي شرعها الإسلام، حقه في حرية الاختيار والاعتقاد بلا قلق ولا اضطهاد ولا إجبار، يقول تعالىٰ مخاطباً خير البشرية: ﴿نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ فَذَكِّرْ بِٱلْقُرْءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ ﴿٤٥﴾﴾ [ق].

وبعـد:

فأود أن أعاود التأكيد أن ما يرد في هٰذه الرسالة وغيرها مما تقدم هو بمثابة وجهة نظر واجتهاد فكري ينطلق من معرفة الوحي المعصوم ولا عصمة له، لذٰلك يجري عليه الخطأ والصواب، وهو مطروح للرد والنقد والمناقشة.

وهٰذه الاجتهادات، محاولة لإعادة بناء العقل الناقد، الذي يمكن أن يمتلك الفرقان المعيار (قيم الوحي)، الذي يمكِّنه من القبول والرد، والمعرفة والإنكار، والقدرة علىٰ الموازنة والفرز، بحيث يتجنب التعميم والعامية في الأحكام، التي تقود إلىٰ بخس الناس أشياءهم واختزال عطاءهم في موقف من خطأ أو صواب، بحيث يكون عقلاً قادراً علىٰ التمييز بين الخطأ والصواب، قانعاً بأن **«كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَّاءٌ، وَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ»**[1]، فلا يُلغىٰ إنسانٌ ويُسقط بخطأ، ولا يُرفع إنسان وتُدعىٰ عصمته بصواب.

---

(١) أخرجه الترمذي.

المُواطنة والسُلطة

جعل الله ﷻ قيمة الشورىٰ هي معيار الالتزام بتحقيق الحاكمية الإلـٰهية في حياة الناس، والسبيل للوصول إلىٰ الحكم الراشد وبناء الإدارة الرشيدة، سواءً في ذٰلك إدارة الحكم وآلية التعاطي مع المستجدات والتطورات، أو اختيار الحاكم وسائر المسؤولين، ذٰلك أن تأصيل قيمة الشورىٰ، في المجال السياسي بالدرجة الأولىٰ، يعتبر المفصل الأساس في وجهة الحكم، حيث إن المجال السياسي هو المجال الأخطر لما له من انعكاسات علىٰ سائر فعاليات الحياة، إضافة إلىٰ الأنشطة الحياتية الأخرىٰ بشكل عام، ابتداءً من بناء الأسرة وما يتم فيها من التشاور لإدارتها ومعالجة خلافاتها، وانتهاءً باختيار رئيس الدولة وإدارة شؤون الحكم، قال تعالىٰ: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورىٰ:٣٨]، وقال: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ [آل عمران:١٥٩].

فالتزام قيمة الشورىٰ يعتبر من أبرز سمات ومعالم ومميزات النظرية السياسية في الإسلام.

فالله ﷻ رب الناس، وملك الناس، وإلـٰه الناس، بكل ما تعنيه هـٰذه المصطلحات من أبعاد وآفاق؛ هو الذي شرع للمسلمين الشورىٰ كقيمة لاختيار الحاكم وإدارة شؤون الحكم وكمعيار للإدارة والتشريع والاجتهاد، وأمرنا بها؛ وجعل ممارسة الشورىٰ من قِبَل الناس تكليفاً شرعياً؛ وتداول الرأي في اختيار الحاكم، فـ«**اجتماع العالِمين**» والخبراء لتوليد أحكام جديدة للحوادث الجديدة، وممارسة الحوار والنقد والمراجعة والتفاكر والتشاور إنما هي في المحصلة النهائية استجابة لأمر الله ﴿وَشَاوِرْهُمْ﴾، وتجلٍّ لشرعته في المجتمع: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾؛ وما يتولد عنها من آراء وأحكام واجتهادات إنما تطبيق لحاكمية الله في الأرض، علىٰ الرغم من أن مصدرها البشر ودورهم في الاشتراع والاجتهاد في شرع الله.

بل لعلنا نقول: إن الشورىٰ في جميع تجلياتها تعتبر الوعاء الأساس لتنزيل حاكمية الله علىٰ الواقع وتمييز نظام الحكم في الإسلام.

لذٰلك كان الأمر من الله تعالىٰ إلىٰ نبيه الخاتم ﷺ بمشاورة المسلمين، قال تعالىٰ: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾، علىٰ الرغم من أنه مستغن بالوحي، لمعرفة حكم الله والوصول إلىٰ الحكم الصائب، وما ذٰلك الأمر للرسول الموحىٰ إليه إلا ليؤسس لقيمة الشورىٰ، ويؤصل لها في مجتمع المسلمين، سواء كثمرة لحاكمية الله علىٰ الخلق في اختيار الحاكم أو في إدارة شؤون الحكم أو كمقدمة لتنزيل الحكم علىٰ حياة الناس؛ لأن النبوة اختتمت، والوحي منقطع، والحكام والمسؤولون بعد النبوة الخاتمة لا وحي لهم، فالاشتراع والتجديد والتصويب والاجتهاد وسيلة تحقيق الشورىٰ، وتوليد الرأي الذي مصدره الإنسان، لذٰلك نجد التدريب علىٰ الشورىٰ من النبوة: «**أَشِيرُوا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيَّ**»[1]، «**إِنَّ أُمَّتِي لا تَجْتَمِعُ عَلَىٰ ضَلالَةٍ**»[2]، «**أَجْمِعُوا لَهُ العَالِمِين**» (في رواية لأنس بن مالك، عن علي بن أبي طالب ﷺ قال: قلت: يا رسول الله، الأمر ينزل بنا بعدك لم ينزل به القرآن ولم نسمع فيه منك شيئاً؟ قال: «**أجمعوا له العالِمين ـ** أو قال: **العابدين ـ من المؤمنين، واجعلوه شورىٰ بينكم، ولا تقضوا فيه برأي واحد**»). والأخذ بالشورىٰ من قبل النبوة في مواطن كثيرة كان الطابع المميز لفترة السيرة ومرحلة خير القرون، لتشكل نماذج اقتداء.

فحاكمية الله هي الالتزام بقيمه في الحكم والتعامل والسلوك وممارسة الأنشطة الحياتية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهي لا تعني بحال تعطيل وإلغاء إرادة الإنسان واختياره، فهي ليست قدرية معطلة وإنما هي قيمة محركة فاعلة للإنسان، الذي ناط به الله الاجتهاد وإصدار الأحكام وحكم عليه أن يحكم.. فالإنسان، مصدر الاجتهاد والاشتراع، قد يحكم فيصيب فيضاعف أجره، وقد يجتهد فيخطئ فيقصر أجره، لٰكنه مأجور علىٰ النية والفعل والحركة وبذل الجهد، شريطة أن تكون المشروعة العليا والقيم العليا التي تنطلق فيها سائر

---

(١) أخرجه البخاري.

(٢) أخرجه ابن ماجه.

الأنشطة وأوعية الحركة هي الحاكمية الإلٰهية، بمعانيها المتعددة وأصلها الجامع.

وقد لا يعنينا كثيراً هنا التدليل علىٰ أن الله هو الذي شرع للإنسان أن يجتهد ويشترع ويحكم ويشاور، وأن نتوقف عند نسبة الحكم والحاكمية للإنسان في كثير من المواطن من مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ﴾ [النساء:٥٨]، وقوله: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَـٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَـٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾﴾ [الأنبياء]، وقوله: ﴿فَفَهَّمْنَـٰهَا سُلَيْمَـٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء:٧٩]، وقوله: ﴿فَٱبْعَثُوا۟ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ﴾ [النساء:٣٥]؛ وقوله عليه الصلاة والسلام: «**إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ**»(١).. وقوله: «**إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ وَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، وَإِنَّمَا أَقْضِي بَيْنَكُمْ عَلَىٰ نَحْوِ مَا أَسْمَعُ...**»(٢)، والاستقصاء في نسبة الحكم والحاكمية إلىٰ البشر يطول ويطول.

والذي نريد أن يكون واضحاً أن «مصطلح حاكمية الله»، مَرَّ، كمفهوم عام وقيمة حضارية ووجهة سياسية، بمراحل وظروف ومواجهات ومشاحنات، ضيقت آفاقه، واختزل، وحوصر معناه، ليتمحض كدلالة سياسية أو مصطلح سياسي يقابل ويناقض حاكمية البشر؛ وهٰذا الاختزال أمرٌ فيه الكثير من المجازفة؛ لأن حاكمية البشر منطلقة ابتداءً من حكم الله وتكليفه إليهم أن تكون لهم حاكمية ـ كما أسلفنا ـ والبشري هنا ليس في مقابل الإلٰهي ولا في موازاته ولا في مواجهته، ذٰلك أن الحاكمية تعني أن المشروعية العليا للمجتمع والدولة، التي لا بد أن تنطلق من القيم الإسلامية، في الكتاب والسنة، كمظلة وضابط-منهجي لحركة الإنسان وفعله وأنشطته في شتىٰ المجالات، هي منطلق وليس برنامجاً، هي قيمة ومعايير لفعل الإنسان وضبط صور تدينه، وبكلمة مختصرة: هي قيم دين معصومة وليست صور تدين وفعل واجتهاد بشري يجري عليه الخطأ والصواب.

---

(١) أخرجه البخاري.

(٢) أخرجه الإمام أحمد.

ولعل من متطلبات الحاكمية العمل علىٰ معاودة إخراج الأمة الوسط، لإلحاق الرحمة بالعالمين من جديد، وتحقيق الشهادة علىٰ مسيرة الحضارة الإنسانية استجابة لقوله تعالىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة:١٤٣].

ولعل الأمر الأهم في السعي لإخراج الأمة وتحقيق الشهود الحضاري يتأتىٰ بالدرجة الأولىٰ من اختبار وسائلنا في إعادة الوعي وكيفية تأهيل الأمة لهٰذا الدور الرسالي، وإلىٰ أي مدىً تنطلق وتتفق أفكارنا وأفعالنا مع القيم الموحىٰ بها، أو تتطابق مع معرفة الوحي، حيث عند ذٰلك تتحقق شهادة الرسول ﷺ فينا: ﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ ، ومن ثم نتأهل ـ بعد تحقيق شهادة الرسول فينا ـ لنكون شهداء علىٰ الناس: ﴿لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [الحج:٧٨]، لذٰلك نقول: إنه لا مندوحة لنا باستمرار من اختبار لبنات بناء الوعي، ومراجعتها، وفحص شرعيتها وسلامتها، ومدىٰ صلاحيتها، وتحديد موقعها ومكانها وأولويتها في إعادة البناء.

ـ بناء المشترك الثقافي:

وفي تقديرنا أن طرح الكثير من المصطلحات والمفاهيم والإشكاليات والمتشابهات للحوار والمناقشة والمثاقفة والمفاكرة، وتفكيك مكوناتها، والقيام بمراجعة لتاريخها وعوامل تشكيلها، ومحاولة إبصارها من جميع الزوايا، وتحريرها مما لحق بها من الانغلاق علىٰ شخص أو جماعة أو طائفة أو حزب أو زمان أو مكان، بسبب ظرف معين، أو معاناة خاصة، أو أزمة، أو مواجهة، هو السبيل إلىٰ التفاعل والتفاهم وبناء القاعدة الثقافية المشتركة، وحماية لعقل الأمة وقيمها من التوضّع والتجمد والتلبس الذي يتحول شيئاً فشيئاً ليصبح غير طبيعي بسبب المناخ غير الطبيعي.

لذٰلك نرىٰ أن تفكيك الأسوار، وفك قيود التعصب والتقليد، وطرح الأمور للتداول وإعادة التداول، وديمومة المعايرة بقيم الكتاب والسنة، وتحويلها من أن تكون قيماً أو أفكاراً مركبة علىٰ مقاس فئة أو طائفة أو حزب أو جماعة، أو حكراً عليها، وإخراجها إلىٰ الفضاء الكبير علىٰ مستوىٰ الزمان

والمكان والإنسان، حيث إن الطرح والحوار والتداول هو الكفيل بإعادتها إلىٰ خلودها وعمومها وعالميتها وإنسانيتها، هو الذي يشكل في حقيقته جدلية الحياة وجوهر العملية الفكرية وسبيل التنمية الطبيعية، وهو الذي ينفي نوابت السوء، ويخلص المصطلحات والمفاهيم من التوظيف والاحتكار والاختزال والدوران في دوائر مغلقة.

ولعلنا نسارع إلىٰ القول: بأن الإغلاق والانغلاق هو الذي يؤدي بالكثير من المفاهيم والفهوم المعوجة إلىٰ العيش والامتداد والاستمرار والعقم، لذٰلك نرىٰ أن الكثير من البلاء المفاهيمي وما يتولد عنه من التحريف الباطل والتأويل الفاسد، إنما حصل بحجبه عن التداول العام، وجاء ثمرة للانغلاق والطائفية والانعزال والخروج بها من الشأن العام، الأمر الذي حوّل بعض المفاهيم البشرية إلىٰ مقدسات وأنصاب يقوم عليها رموز تحتكر دلالاتها وفهمها.

وقد يكون سبب استمرار بعض الأفكار المعوجة ليس فقط تغييبها عن التداول، وإنما الإغراق في تبطينها وباطنيتها أيضاً حتىٰ أصبحت الباطنية ديناً وعبادة؛ ولا نرىٰ تفسيراً لاستمرار بعض الفهوم والأفكار المعوجة والممارسات الشاذة إلا بسبب حمايتها وإحاطتها بالسرية والباطنية وحتىٰ التَّقية؛ لأنها في أصلها قد تنشأ كرد فعل ونتيجة لحالة خاصة وأزمة لا تلبث أن تنتهي وينتهي الفعل، ومن ثم تتحول تلك الأفكار والفهوم وردود الأفعال إلىٰ فخاخ تاريخية منصوبة حول العقل، تشكل أسواراً سميكة ومعطلة لعملية التفكير.

والسبيل إلىٰ العلاج ـ فيما نعتقد ـ يتمثل في طرح بعض المفردات والمصطلحات والمفاهيم والدعوة إلىٰ مراجعتها باستمرار في الفضاء الفكري الحر، وتقليبها علىٰ جميع وجوهها المحتملة، واستدعاء الفهوم التراثية، واستقرائها، في محاولة مستمرة للتصفية والتنقية، وإزالة الغَبش، واسترداد الفاعلية والعافية، ونفي نوابت السوء حولها، وإخراجها من الدوائر المغلقة، وإبصار كيفية التعامل معها، مع الأخذ بالاعتبار تغير الزمان والمكان وتبدل الاستطاعات والإمكانات.

وإذا كان هٰذا التداول والمثاقفة من لوازم إعادة إخراج الأمة وبناء وعيها واستمرار نموها السليم، في ضوء النهار، فإن القضايا الكبرىٰ والمفصلية في حركة الحياة تبقىٰ هي الآكد للمراجعة، حيث هي بحاجة في كل وقت وحين إلىٰ التداول والمعايرة والتحرير مما يمكن أن يتلبس بها ومن ثم خطفها من مجالها واختزالها في حالات خاصة، وتوظيفها لمواجهات خاصة، من مثل مصطلحات: الحاكمية، والمواطنة، وحدود الولاء والبراء، وأبعاد التعايش، والتعارف، ووسائل بناء المشترك الإنساني، وطرائق البيان وأساليب الدعوة.

إن التعددية في النظر تأتي ثمرة طبيعية للفوارق الفردية والكسب المعرفي والتفاوت في كل المجالات، لذٰلك فالتنوع والتعدد والاختلاف والانفتاح والتحاور والمثاقفة والمشاورة والمفاكرة هي ظواهر طبيعية، ودليل صحة وعافية عقلية، ودليل حرية واستشعار مسؤولية، وفضاء واسع للحركة والنظر، واجتماع للعقول والخبرات والتخصصات في عقل، وتحريك للحيوية في المجتمع، فهي عامل إثراء وخصوبة، وفتح لنوافذ العقل علىٰ جميع الجهات.

وهٰذا جميعه إنما يتحصل في الحالة الطبيعية، لٰكن هٰذا التنوع والاختلاف والتعدد يتحول إلىٰ تبعثر وضياع وتفتيت وشتات وفرقة وتعصب وقتال وتفريق للدين واختزال للحقيقة، وتحول إلىٰ المواجهة، في حالة التخلف والتراجع الحضاري.

ـ من أخطار الانغلاق والتعصب:

وقد تكون الإشكالية الكبرىٰ التي تتولد عن ذهنية التخلف والتراجع الحضاري: الانغلاق، والتعصب، والتقليد الجماعي، وتلقِّي المنهج النقلي بدون وعي وإدراك، وإسقاطه بشكل آلي ومجرد علىٰ وقائع دون الإحاطة بها، ودون دراسة معمقة ومنهجية للشروط الواجب توفرها والاستطاعات المطلوبة لتنزيل الحكم علىٰ محله.

إن الانغلاق علىٰ النص، أو إغلاق النص علىٰ حالة بعينها، وانتقاء حوادث وأحداث وتركيبه عليها، أو تركيبه علىٰ فعل وممارسة جماعات أو

طوائف بعينها في محاولة لتسويغ فعلها وشرعنته، لتلقىٰ القبول من الجمهور المسلم، هو من أخطر عمليات العبث الفكري والتعسف في تطبيق أحكام الشرع، وهٰذا غالباً ما يكون في الممارسات والمواجهات السياسية والحزبية، وحتىٰ المذهبية والطائفية، وعندها يُقرأ النص بأبجديات وأدوات خاطئة، تنتهي إلىٰ معانٍ مغلقة غير قابلة للمراجعة، وتُقتطع النصوص من مجالها ومساقها، ويبدأ الكثير من الناس يتلقون النصوص بألسنتهم ودون أن تمر من خلال عقولهم ومن خلال فهم خير القرون، المشهود له والمطلوب اتباعه بإحسان؛ لأنه يشكل المرجعية التي تحول دون الخروج والمجازفات وتشويه القيم الدينية من خلال صور التدين المغشوش.

ذٰلك أن من صور التدين المغشوش، ومن إفرازات ذهنية التخلف والتراجع الفقهي والفكري، التحول من الفقه في الأمور والتبصر بها وتقليب المسائل علىٰ وجوهها المتعددة والنظر إليها من زواياها المختلفة إلىٰ الاكتفاء بحمل الفقه والمفاخرة فيه، دون أن نتنبه إلىٰ تحذير الله لنا من الوقوع في حمل الأسفار، الذي لحق بالأمم السابقة.

ـ معرفة الوحي ومعرفة العقل:

وليس أقل من ذٰلك خطورة أن يتحول الإنتاج البشري أو الفهم البشري للنص ودلالاته إلىٰ مقدس ومعصوم، ويحاط بأقدار من الإرهاب الفكري وأسوار من العقل الحزبي تحول دون الاقتراب منه أو مناقشته ومراجعته ونقده أو نقضه، بل ويشكل حاجزاً وسداً سميكاً أيضاً يحول دون الرجوع إلىٰ النصوص الخالدة، والنظر فيها واستلهامها، كما يشكل سداً وحاجزاً دون العودة إلىٰ الينابيع الأولىٰ من خلال الفهم التراثي والتاريخي للنصوص وتنزيلها علىٰ الواقع، أو التحريف والانحراف بمدلولها، والشذوذ في فهمها، وتأويلها لإسقاطها واستخدامها كمبررات ومسوغات للفعل الإنساني بذريعة أن هٰذه الفهوم لم تأت من فراغ وإنما جاءت مستمدة من النصوص والقيم، في الكتاب والسنة.

ومن هنا يبدأ تشكل الطائفيات المغلقة، وتُطَوْأف قيم الدين، ويحتكر فهمها، ويتحول العلم والفقه إلىٰ لون من الكهانة والكهنوت واحتكار معاني ودلالات النصوص، ويبدأ تسرب علل التدين للأمم السابقة ونشوء طبقة المتحدثين باسم الله، التي التحمت في تاريخ الإنسانية لفترات طويلة بحكام الاستبداد السياسي تسوغ استبدادهم، وتلوي الأعناق علىٰ طاعتهم، ومن ثم انفصلت لتشكيل طبقة الكهنوت الخاصة ذات الرسوم والشارات والمسوح، تخرج من المجتمع والدين، تظاهر الحكام، وتدعم الاستبداد السياسي، في سبيل تحقيق كياناتها ومصالحها.

إن التباس المعصوم الإلـٰهي بالمظنون البشري، والذات بالقيمة، وقول الشارع برأي الشارح، هو علة التدين التاريخية، التي تكاد لا تنجو منها أمة، في تاريخ الحضارة الإنسانية. ولا شك أن هناك دائماً إمكانية لتسرب هـٰذه العلل إلىٰ أمة الرسالة الخاتمة، ولولا تلك الإمكانية لما حُذِّرنا منها وقُصَّت علينا، وهنا لا بد من الإشارة إلىٰ أن من لوازم الخاتمية ووقف التصويب من السماء (من الوحي)، استمرار صحة النص وسلامة دلالاته ومفاهيمه واستمراره كما نزل، وذٰلك ملحوظ بتعهد الله بحفظه وحفظ بيانه، يقول تعالىٰ: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُۥ وَقُرْءَانَهُۥ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأْنَٰهُ فَٱتَّبِعْ قُرْءَانَهُۥ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُۥ ﴿١٩﴾﴾ [القيامة]، ولا شك أن الحفظ الذي تعهد به الله إنما يكون من خلال عزمات البشر، فالتقويم، والمراجعة، والمثاقفة، والمفاكرة، والتداول للإنتاج والفهم البشري المتأتي من الوحي وحراسته، والعلماء العدول، الذي يحملون هـٰذا العلم من كل خلف، ينفون عنه ما لحق به، والمناصحة، هو الكفيل باستمرار الفهم السليم، الذي قد يضيق وقد يتسع لـٰكنه لا ينقطع، لتبقىٰ الحجة قائمة علىٰ البشر، ولتحقيق الخلود للنص القرآني.

من هنا نقول: إن الكثير من الجماعات والطائفيات والفرق، التي ضلت الطريق وحاولت أن تسوّغ ضلالاتها بمفاهيم ودلالات بعد إخراجها بالتأويلات عن مساقها وسياقها، انعزلت عن المجرىٰ العام للأمة، وشكلت جزراً منفصلة ومغلقة ومعزولة عن محيط الأمة العام، وشكلت أدلة تحذير

وإشارات حمراء أمام السائرين؛ والشر من لوازم الخير.

لذٰلك نعتقد أن هـٰذا التفاعل الفكري والفقهي والمجادلة والمراجعة والمناصحة والمناظرة والمناقشة والمماحكة هو الكفيل بحصحصة الحق وتجليته، وأنه الوظيفة الأساس لهـٰذه الأمة: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، أفراداً وجماعات، وسبيل خيريتها، فلا يجوز السكوت عن الحق؛ لأن ذٰلك من مسالك الشيطان، ولا تجتمع الأمة علىٰ خطأ أو تتواطأ عليه، ولا تجتمع علىٰ ضلالة.

فحفظ القيم من الله، والدعوة إلىٰ حراستها، والتنبه لذٰلك، وقيام العلماء العدول، والاضطلاع بواجب المناصحة، وتحريم السكوت علىٰ الباطل، وعصمة عموم الأمة من الضلال والخطأ، وقيام الطائفة القائمة علىٰ الحق، في كل زمان ومكان، وما يقتضي ذٰلك من التفاعل والحوار المفتوح، يدحض الباطل ويثبت الحق، ويهزم البدعة ويحيي السنة، ويدفع إلىٰ التجديد المستمر، الذي ينفي نوابت السوء، ويعيد للنص عطاءه ويحرر دلالاته الصحيحة.

ويمكننا القول: بأن أدوات هـٰذا التفاعل ووسائله تطورت، والبرامج تقدمت، والتخصصات في النظر تنوعت، وتقسيم العمل وإدارته ارتقت، والعمل المؤسسي تقدم وتأسس وتأصل، وفي ضوء ذٰلك كله لا بد من إعادة النظر في مواصفات وتخصصات أهل الحل والعقد وأهل الرقابة العامة (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)، بحيث يكون لكل قضية أهل حلها وعقدها من المتخصصين بعلمها، حتىٰ نوقف خوض الخائضين في أخطر قضايانا المركزية وحركاتنا المفصلية وحتىٰ لا تُنْتَج الأفكار والمفاهيم والمصطلحات إلا بعد نضجها.

ونرىٰ في هـٰذه القضية أنه لا مانع من أن يطرح كل إنسان رُؤاه؛ لأن عموم الأمة، أو صفحتها العامة، كالشاشة اللاقطة، التي تسجل كل ما يمر أمامها من أشكال وأفعال، لـٰكن الذي يقرأ هـٰذه الأشكال والأفعال ودوافعها ويحدد الخلل ويكشف عن وجه الحق هم أهل النظر فيها، ولعل الآية الآتية تمنحنا مؤشراً واضحاً في ذٰلك:

يقول تعالىٰ: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴿٨٣﴾﴾ [النساء].

وخلاصة القول: لا تقديس ولا عصمة لأي اجتهاد أو إنتاج بشري، وهو كلهِ محل للنظر والاجتهاد والقبول والرد والمراجعة والمناقشة والحوار والمثاقفة... إلخ، إلا ما ورد عن المعصوم بطريق صحيح، وتبقىٰ كلمة الإمام مالك ﷺ تشكل مفترق طريق ومعْلماً من معالم الدعوة إلىٰ اختبار العمل الفكري والفقهي وتصويبه: «كل إنسان يؤخذ من كلامه ويرد إلا صاحب هٰذا القبر، عليه الصلاة والسلام»، أو كما قال.

لذٰلك قد يكون المطلوب باستمرار تصويب المعيار في القبول والرد والمعرفة والإنكار، فإذا وصل وعي الأمة من أفراد وجماعات إلىٰ أن نعرف من كل إنسان وننكر فقد وصلنا إلىٰ الرشد العقلي؛ فلا إنسان بلا خطأ، ولا إنسان بلا خطيئة، لٰكن المشكلة إنما تكمن في عقلية التعصب والتحزب والتجني والجهل وتلقي الكلام باللسان، بل وعمىٰ الألوان، حيث يُختزل تاريخ الإنسان وكسبه في موقف، فإذا أخطأ أُلغي، وإذا أصاب أُلِّه، وفي كلا الأمرين خروج عن الإنسانية والعقل الراشد.

- في فكر الأزمة:

وهنا قضية أعتقد أنها من الخطورة بمكان، وهي أن الإنسان بطبيعته وضعفه ومكوناته وردود فعله قد يستدعي بعض النصوص والقيم والمواقف من السيرة عندما يتعرض لأزمة أو معاناة شديدة، لتشكل له حماية من السقوط، وسلاحاً في المواجهة، وشرعنة لما يقوم به، فيخرج تلك النصوص والوقائع من فضائها ورحابتها واحتمالاتها، وينظر إليها بعين ذاته وما تعانيه وتتعرض له، فلا يبصر لها إلا بعداً واحداً، في عصر واحد، لإنسان واحد، ولحالة واحدة، ولخصم واحد، ومن هنا تلغىٰ زوايا النظر الأخرىٰ، وتضيّق الزاوية التي ينظر منها، فلا يرىٰ إلا ما يريد، بحيث تصبح زاوية النظر

حادة، وحادة جداً، لا تسع معها أية مدلول أو معنىً آخر.

ونحن هنا لا نمنع حق الإنسان في النظر واستدعاء القيم لمعالجة حالاته ومعاناته وأزمته وما تولد عنها من فكر يمكن أن يطلق عليه «فكر أزمة»، لٰكن المشكلة ـ في رأينا ـ أن يعمم هٰذا الفكر، الذي استدعي وحوصر بحالة خاصة وزاوية حادة ليصبح فكراً عاماً يعمم علىٰ جميع أنشطة الإنسان، حتىٰ بعد زوال الأزمة، وبذٰلك تتحول الزوايا الرحبة المنفرجة المتعددة إلىٰ زاوية حادة، بحيث يمكن القول: إن «فكر الأزمة» تحول بعد الأزمة ليشكل «أزمة فكر» للأمة.

وفي ضوء ذٰلك نبصر أهمية استصحاب ملابسات النشأة والتطور وأسلحة المواجهة، التي تؤثر عادة في تطور وتبلور الكثير من المفاهيم والمصطلحات.. فمن جانب ننظر إلىٰ تشكلها من خلال ظروف النشأة والمحيط، وبذٰلك نكون موضوعيين في النظر، ومن جهة أخرىٰ لا نخرج بها إلىٰ صفة التعميم والصلاحية والملاءمة والمعالجة لكل الظروف.

ولعل مفهوم الحاكمية الإلٰهية وأبعاده، الذي نحن بصدده، يأتي في مقدمة هٰذه المفاهيم الأكثر ظهوراً ورواجاً، حيث لا بد من الإحاطة به، والنظر إلىٰ دلالته اللغوية في معهود العرب في الخطاب ودلالته الاصطلاحية في البيان النبوي، والعوامل التي أحاطت بتشكله؛ كما لا بد من متابعة تطوره بقراءة البعد التاريخي لنشأته وتبلوره في الفكر الإسلامي المعاصر، ومناقشة الأسباب والعوامل والملابسات التي أحاطت به، وكيف أنه اختزل في البعد السياسي، خلافاً لدلالته اللغوية والشرعية وتطبيقاته العملية ودلالته في عصر النبوة واستخداماته عملياً في واقع الناس، حتىٰ نستطيع وضعه في الموقع المناسب، بعيداً عن معالجة الانحراف بانحراف، أو الخروج بخروج أخطر يؤدي إلىٰ تصليب الانحراف وتكريسه.

ـ من آثار الاستبداد السياسي:

وقد تكون المشكلة في نشوء المفاهيم المعوجة، وتأويل النصوص،

والخروج بالمعنىٰ علىٰ غير ما وضع له اللفظ، وإخراج النصوص من سياقها وتعطيلها وتبعيضها، إنما هو الاستبداد السياسي، وآثاره في الفكر والنفس والمجتمع والأمة، وعلىٰ الأخص أثره السلبي في الفكر والفهم الديني، ذٰلك أن الاستبداد السياسي بطبيعته ومكوناته وعدم شرعيته يتطلب فكراً دينياً يشكل له غطاءً وشرعية ومسوغاً.

فكما أن الاستبداد السياسي يسعىٰ لاستزلام طبقة من المثقفين والإعلاميين ويحملهم علىٰ خيانة الأمانة، بحيث يتحولون إلىٰ خدمة السلطان، ويشكلون سدنة له، فإن هٰذا الاستبداد لا يغفل بطبيعة الحال عن الفكر الأكثر تأثيراً في الأمة وهو الفكر الديني، لذٰلك يسعىٰ إلىٰ إقامة وتعيين مؤسسات دينية تناط بها الفتوىٰ والتشريع، تتحول شيئاً فشيئاً للأكل من خبز السلطان والضرب بسيفه، وإسباغ الشرعية الدينية علىٰ تصرفاته وممارساته؛ تتحول إلىٰ طبقة كهنة تمثل طاغوتاً أخطر من الطاغوت السياسي؛ لأنه يتحكم بدنيا الناس من خلال الطاغوت السياسي وآخرتهم من خلال الكهانة الدينية، وعندها يتحالف الجبت والطاغوت، الذي أُمِرنا أن نكفر به.

وبدل أن تكون المؤسسة الدينية قادرة علىٰ تخليق السياسة والارتقاء بممارساتها، أو بعبارة أخرىٰ تديين السياسة وانضباطها بقيم الوحي، تصبح المؤسسة السياسية هي المهيمنة، بحيث تسيَّس المؤسسة الدينية بأشكالها التقليدية لتتحول إلىٰ خدمة المؤسسة السياسية وتسويغ وشرعنة تصرفاتها أمام الناس، وهنا الخطورة، حيث تنشأ ردود فعل بالاتجاه المعاكس وبشكل أشد وأكثر غلواً وتطرفاً، وتبلور مفاهيم خاصة قد تضيّق واسعاً وتضع السلطان والقرآن والدولة والأمة في حالة مواجهة دائمة بدل الحوار والموادعة.

فالاستبداد السياسي هو السبب الأساس في تدجين الفكر الديني ونشوء فقهاء السلطان، وهو السبب في تأزيم الفكر الديني أيضاً ونشوء الغلاة والمتطرفين والمأزومين، الذين ينظرون إلىٰ القيم الدينية من الحلقات المغلقة والزوايا الحادة.

وعند ذٰلك تصبح الدولة في حالة مواجهة دائمة، وتصبح شرائح من

الأمة في حالة خروج دائمة ومستمرة، فيكون بأسنا بيننا شديداً، ومن هٰذه الشقوق يتسلل الكثير من أعداء الدين والحكم معاً، فيخوّفون الحكم من الفكري الديني؛ لأنه يشكل خطورة عليهم، وفي الوقت نفسه يخترقون المؤسسات والمنظمات الدينية ليحملوها علىٰ مواجهة خصومهم ويدللوا علىٰ خطورتها، في الوقت نفسه، ويضمنوا لأنفسهم السلامة، والأكل من الحاكم والأمة، علىٰ حدٍّ سواء، ويستمر أصحاب الفكر المأزوم في تقديم القرابين وفي تشكيل رصيد دائم للتضحيات، جاهز للاستخدام وتصفية الحسابات.

ومن مظاهر الإشكاليات التي تؤدي إلىٰ اختزال المفاهيم والمصطلحات الدينية في بُعد واحد، سواء في ذٰلك فقهاء السلطان حيث التدجين للأفكار، أو فقهاء المواجهة والخروج حيث التأزم والتأزيم، وجود أو بروز نوع ثالث من الأفكار والأشخاص، الذي بدأ بالظهور والممارسة في هٰذه الفجوة الفكرية، فهو يمارس: فقيه الحاكم، وخطيب الشارع، في الوقت نفسه، حيث يملأ المنابر والشوارع والساحات الإسلامية حماسة وتعبئة وتأزيماً، دون أن يقدم الأوعية الشرعية لحركة الجمهور في ضوء استطاعات مدروسة، وفي الوقت نفسه يلوذ بالسلطان ويقدم له المسوغات والفتاوىٰ التي تحقق له المشروعية والقبول وتدين التطرف والعنف، بل لعل المساحات المرسومة للتعامل مع جمهور المسلمين محسوبة بدقة أيضاً، وجزء من الصورة وليس خروجاً عليها، بحيث تصبح من لوازم تأدية فقيه السلطان وظيفته في التمكين للاستبداد.. فهو من جانب يدفع للمواجهة ويثير حماس الشباب، ويغريهم بالخروج علىٰ الحكام الظلمة، ومن جانب آخر يدين العنف ويدعو للاعتدال، ويسوغ الحلول الأمنية.

ـ المفاهيم بين الإسقاط والتنزيل:

وتبقىٰ المشكلة التاريخية في إسقاط بعض المفاهيم والمصطلحات علىٰ حالات خاصة أو معاناة خاصة، وتركيبها علىٰ مقاس هٰذه الحالات، وإغلاقها عليها، وانتزاعها من سياقها وفضائها وشموليتها ومجالات فعلها،

واختزال معناها في بعد واحد، حيث لا أدل علىٰ ذٰلك من مصطلح الحاكمية، الذي بدأ مع الخوارج، ولكل عصرٍ خوارجه.

ولئن كانت المشروعية العليا في الدول الإسلامية المتتابعة لقيم الكتاب والسنة، علىٰ الرغم مما قد يحدث فيها من بعض الإشكالات، التي قد تكبر وقد تصغر، فتؤدي إلىٰ ردود أفعال ومواجهات، فإن الإشكالية الكبرىٰ عندما تتنازل الدولة في مجتمع المسلمين عن هـٰذه المشروعية الكبرىٰ وتسقطها، وعندها ينفتح الباب علىٰ الرفض والخروج ورد الفعل والمغالاة والاستنجاد بالقيم كمسوغ لهـٰذا الخروج والرفض، واختزال هـٰذه القيم في بعد واحد، وعدم القدرة علىٰ النظر في رحابتها ومجالاتها في غير ذٰلك البعد، وامتداد ذٰلك البعد، الذي يورثه التحدي والقهر والاستبداد والاستهانة بالقيم والحط من قدرها ليصبح الحالة الطبيعية، فنتحول ـ كما أسلفنا ـ من فكر الأزمات إلىٰ أزمة الفكر أو إلىٰ الفكر المأزوم.

فما هي حدود حاكمية الله؟ وما مجالاتها؟ وما موقع حكم البشر منها؟ وهل اختزالها في البعد السياسي صحيح أم أنه فقدان للتوازن نتيجة رد الفعل وعدم انضباط النسب؟ وما حدود حكم البشر في هـٰذه القضية؟ وما مداه؟ وكيف نتعامل مع حاكمية الله؟

ما حدود تشريع الله وشرعه وخاصة أنه في معظمه، فيما وراء العبادات والشؤون الثابتة، التي لا تتبدل، جاء علىٰ شكل قواعد ومبادئ عامة لضبط المسيرة وتشكيل المرجعية، بعيداً عن الأحكام الجزئية والبرامج العملية والإدارية؟ وكيف يمكن تطبيق حاكمية الله بعيداً عن فعل البشر، الذين يخضعون لأقدار من التدين متفاوتة، سقوطاً ونهوضاً؟

وإذا كان الحكم يتناسب مع الاستطاعة فكيف يمكن تفسير مقولة: «خذوا الإسلام جملة أو دعوه» إذا لم يكن ذٰلك مقتصراً علىٰ الإيمان بكل الإسلام والتطبيق للممكن والمستطاع من أحكامه؟ وهل يمكن وجود إنسان نقي من الجاهلية، فبعض الصحابة، رضوان الله عليهم، عندما وقع بهفوة أو زلة تمييز، فعيَّر إنساناً بأمه السوداء، قال له الرسول ﷺ: «**إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ**

جَاهِلِيَّةٌ»[1]؟ وهل هٰذه الزلة أو السلوك الجزئي تُلغي إسلام الإنسان فيصبح جاهلياً؟

وما تقييم هٰذه الثروة الفقهية التشريعية التراثية، التي هي من حكم وإنتاج البشر، في ضوء القيم والمرجعية للكتاب والسنة؟ وإذا كان هٰذا سائغاً في العبادات القائمة علىٰ الاتباع فما بالنا بالمجالات الكبيرة والكبيرة جداً، في المجال السياسي والاجتماعي والتربوي، حيث القيم مبادئ عامة، أما البرامج فهي إلىٰ الإنسان، فهو مصدر إنتاجها، أو إن شئت فقل: تشريعها؟

وإذا كانت وظيفة الحكومة حراسة الدين وسياسة الدنيا، فكيف تشرع أدوات هٰذه السياسة ووسائل تلك الحراسة؟

وكيف يجوز أيضاً إيقاف الدولة والمجتمع وتعطيل الاستطاعات وتوقيف مفاصل الحركة ريثما يأتي الحل الكامل الجاهز؟

إن الظروف السياسية أو الصراع السياسي وما يقتضيه من أسلحة مواجهة ومسوغات فكرية تحقق له الغطاء الشرعي، تأتي في مقدمة الظروف التي ساهمت بإنشاء وتطور مفهوم «الحاكمية» في الفكر الإسلامي، الأمر الذي أدىٰ إلىٰ اختزاله في البعد السياسي، وأما ما وراء ذٰلك من المجالات والأنشطة الحياتية فبالقدر التي يتطلبه البعد السياسي غالباً.

وهٰذه الأزمة السياسية أو هٰذا الاستبداد السياسي، الذي يكاد يكون مستمراً في معظم بلاد المسلمين، وضع الفكر الإسلامي في مواجهة دائمة ومستمرة، شكلت للإسلام والمسلمين خسارات كثيرة وتضحيات كبيرة، جاءت غالباً في المكان الغلط، حيث الحصاد لا يذكر، والتجارب مرة، والصورة التي رسمت مشوهة، فالتطرف والعنف لم يأت ولن يأتي بخير.

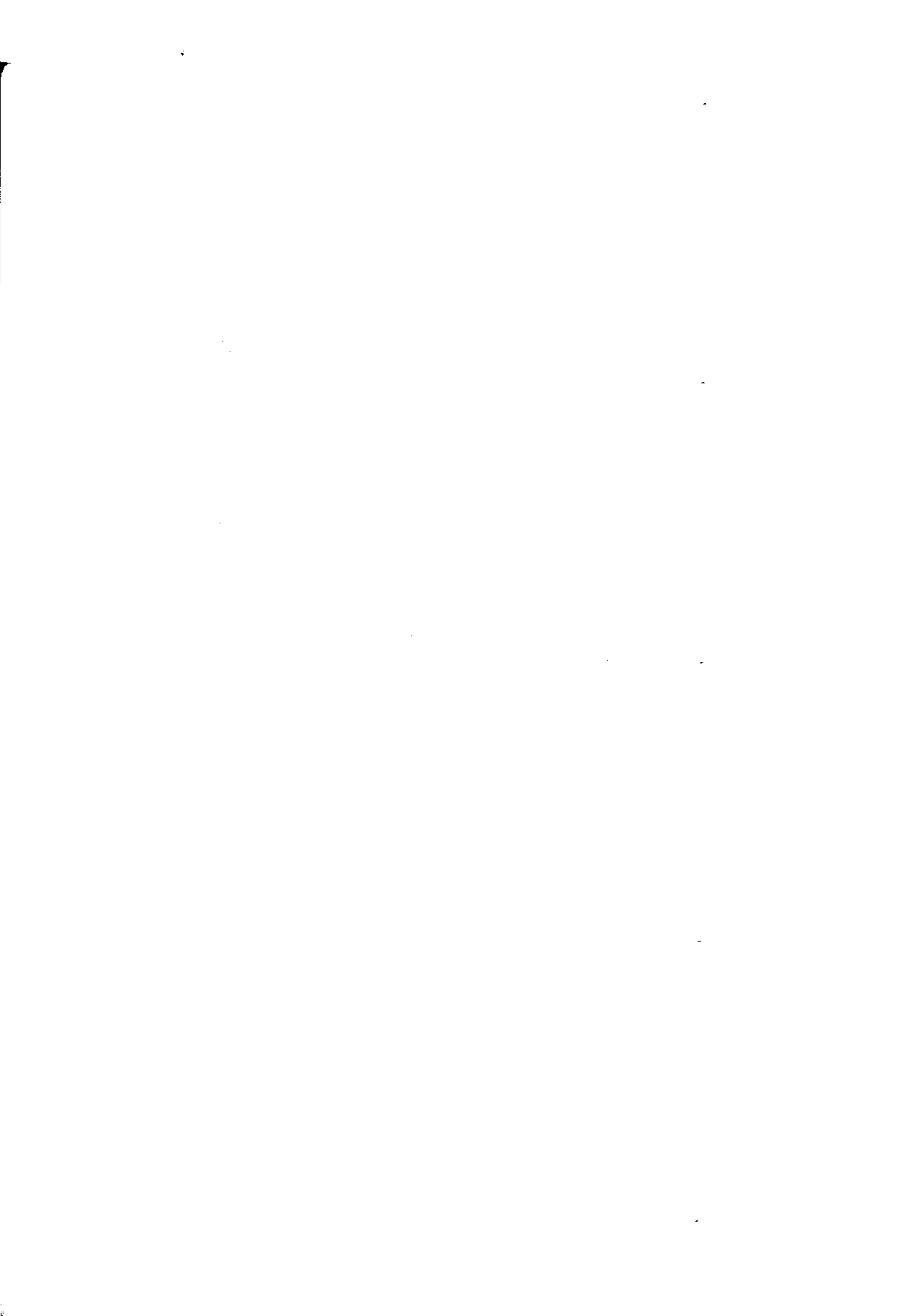
---

(١) أخرجه البخاري.



مِن ركائِز الحاكميّة

١- حقوق الإنسان



الإيمان بالله الواحد هو الذي يعصم الإنسان من النزوع إلىٰ التسلط والتأله، لذٰلك فالقضية التي تتطلب ديمومة التأصيل والتأكيد والشرح والتعميق هي: أن معرفة الوحي، في الكتاب والسنة والسيرة العملية، إنما جاءت بقيم ضابطة لمسيرة الحياة في ميادينها المختلفة، وفي مقدمتها وعلىٰ رأسها حقوق الإنسان، التي تعتبر من المهام والركائز الأساس في نظام الحكم وكيفية إدارة شؤون الناس، ذٰلك أن عقيدة التوحيد تقتضي نسخ الألوهيات، والمساواة بين الخلق، ونزع القدسية عن آراء الناس، وإخضاعها للنقد والمراجعة

لذٰلك اقتضت حكمة الله تعالىٰ أن تكون الإنسانية منحدرة من أسرة واحدة، فقال تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَـٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَـٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾﴾ [الحجرات]، وقال تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء].

ذٰلك أن الإيمان بوحدة الأصل الإنساني، هو السبيل الوحيد لإلغاء الفوارق القسرية، كاللون والقوم والجنس، وإيقاف التميز العنصري... الخ، ومَنْح الناس المساواة المتأتاة من أصل الخلق، والتي هي أساس الحقوق جميعاً، ووسيلة تحقيق الكرامة الإنسانية، كما منحهم الفرص المتكافئة، بحيث يصبح ميزان الكرامة التقوىٰ والعمل الصالح، وهو معيار كسبي منوط بعمل الإنسان، وخبرته، وسعيه، ومدىٰ عطائه، وما يقدمه لنفسه وللإنسانية من خير، وما يساهم به من ارتقاء، لا بسبب نسبه أو قومه أو لونه أو جنسه؛ لأنها جميعاً أمور قسرية، لا اختيار للإنسان فيها، ولا يد له بحصولها، لذٰلك فمن الظلم والعدوان أن تُعتمد هٰذه الأمور القسرية ميزان الكرامة الإنسانية، وسبيل التفاضل بين البشر.

فالإنسان في الإسلام مكرم بأصل خلقه، بضرب النظر عن معتقده ولونه

وجنسه، قال تعالىٰ: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ۝٧٠﴾ [الإسراء]، والتفاضل بين الناس إنما يقاس بمقياس النفع والعطاء، قال ﷺ: «**أحبُّ الناسِ إلىٰ الله أنفعُهم للنَّاس**»(١).

والإيمان بهٰذه القضية ـ التي لا بد لها أن تصبح مسلمة ـ يعتبر الأساس الرئيس، الذي تبنىٰ عليه حقوق الإنسان وتصان كرامته، في ضوء رسالة النبوة التي اختتمت بالنبي محمد ﷺ، المبعوث رحمة للعالمين، الذي انتهت إليه أصول الرسالات السماوية، حيث أُكمِلَ واكتمل به بناء صرح النبوة التاريخي، وانتهت إليه تجاربها الغنية، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**إنَّ مَثَلِي وَمَثَلَ الأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَىٰ بَيْتاً فَأَحْسَنَهُ وَأَجْمَلَهُ؛ إِلَّا مَوْضِعَ لَبِنَةٍ مِنْ زَاوِيَةٍ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بِهِ وَيَعْجَبُونَ لَهُ وَيَقُولُونَ: هَلَّا وُضِعَتْ هَـٰذِهِ اللَّبِنَةُ؟** قَالَ: **فَأَنَا اللَّبِنَةُ وَأَنَا خَاتِمُ النَّبِيِّينَ**»(٢).

وقال تعالىٰ: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِيٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ٱللَّهُ يَجْتَبِيٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِيٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ ۝١٣﴾ [الشورىٰ]، وقال تعالىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة:٣]، وقال تعالىٰ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ۝٣٢﴾ [فاطر].

فالنبي القدوة، عليه الصلاة والسلام، هو الذي انتشل إنسانية الإنسان من الهدر والضياع، وصوّب العلاقات الإنسانية.. عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ أَذْهَبَ عَنْكُمْ عُبِّيَّةَ الْجَاهِلِيَّةِ وَفَخْرَهَا بِالآبَاءِ، مُؤْمِنٌ تَقِيٌّ وَفَاجِرٌ شَقِيٌّ، أَنْتُمْ بَنُو آدَمَ وَآدَمُ مِنْ تُرَابٍ، لَيَدَعَنَّ رِجَالٌ**

---

(١) أخرجه الأصبهاني.

(٢) أخرجه البخاري.

فَخْرَهُمْ بِأَقْوَامٍ إِنَّمَا هُمْ فَحْمٌ مِنْ فَحْمِ جَهَنَّمَ، أَوْ لَيَكُونُنَّ أَهْوَنَ عَلَىٰ اللهِ مِنَ الْجِعْلانِ الَّتِي تَدْفَعُ بِأَنْفِهَا النَّتِنَ»[1].

وأسس لكرامة الإنسان ووحدة أصله ببيانه النبوي، فقال ﷺ: «. . . **أَلا لا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَىٰ أَعْجَمِيٍّ، وَلا لِعَجَمِيٍّ عَلَىٰ عَرَبِيٍّ، وَلا لأَحْمَرَ عَلَىٰ أَسْوَدَ، وَلا أَسْوَدَ عَلَىٰ أَحْمَرَ، إِلَّا بالتَّقْوَىٰ**. . .»[2]، فكانت بعثته ورسالته التي جاء بها رحمة للإنسانية، والرحمة والتراحم هي أرقىٰ درجات العلاقات الإنسانية والكمال البشري.

وفي إطار هٰذه الرحمة كانت الطائفة القائمة علىٰ الحق التي لا يضرها من خالفها، حتىٰ يأتي أمر الله وهي علىٰ ذٰلك، استجابة لحديث الرسول ﷺ: **«لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَىٰ الْحَقِّ، لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّىٰ يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ، وَهُمْ كَذَلِكَ»**[3].

وهٰذا الحديث، يحمل من التكليف ويحمّل من المسؤولية ويطمئن إلىٰ النتائج المستقبلية ما يحمل من الخبر اليقين، حتىٰ تكون هٰذه الطائفة بمثابة الأنموذج الذي يثير الاقتداء، ويتحقق به الخلود، ويشكل جسور التوصيل السليمة، لعودة الأمة إلىٰ ثقافتها وينابيعها، بعيداً عن الجمود والتقليد والمغالاة والتحريف، ويحررها بعقيدة التوحيد (المحور الأساس) من الألوهيات بشتىٰ أشكالها.

ذٰلك أننا نعتقد أن إشكالية تخلف الأمة المسلمة، وغياب إنسانية الإنسان في دولنا، ليست بسبب فقر ثقافي في القيم الضابطة والموجهة لمسيرة الحياة، ولا بغياب التجربة التاريخية التي تجسد هٰذه القيم في واقع الناس، في أحوالهم المتعددة والمتنوعة، وإنما الإشكالية كل الإشكالية في عدم وضع البرامج الملائمة لكيفية العودة، لكيفية التعامل مع القيم في ضوء الاستطاعات المتوفرة، والظروف المحيطة، وحسن تحديد الاستطاعة وتقدير الإمكانية، التي

---

(١) أخرجه أبو داود.

(٢) أخرجه الإمام أحمد.

(٣) أخرجه مسلم.

تشكل محل التكليف في كل مرحلة من مسيرة الحياة، وامتلاك الفهم المتجدد والقدرة علىٰ التمييز بين تنزيل القيم والأحكام الشرعية علىٰ واقع الناس في ضوء الاستطاعة، وبين إسقاطها علىٰ واقع قد يفتقد الاستطاعة، وبذٰلك تكون الإساءة للقيم في الكتاب والسنة، ومن ثم التوهم بأنها سبب التخلف والتراجع، وأنه لا بد لعملية التنمية والنهوض من تجاوزها، وفي ذٰلك ما فيه من المغالطة الشرعية والفكرية والحضارية والتاريخية.

إن التعسف في التعامل مع النصوص، ومحاولات الإسقاط التي تفتقر إلىٰ فقه النص وفقه الواقع معاً، كان السبب في بناء القناعة المغلوطة عند كثير من المثقفين: وهي أن سبب التخلف جاء ثمرة للتمسك بالقيم الإسلامية، لا بسبب الانسلاخ منها، وما رافق ذٰلك من العجز عن تقديم نماذج حقيقية، تتجلىٰ فيها هٰذه القيم في واقع الناس.

ونستطيع أن نؤكد، بأن معظم المحاولات في هٰذا المجال، انتهت ـ مع الأسف ـ إلىٰ لون من الانغلاق، والطائفية، والحزبية، والافتتان بالذات، الأمر الذي أدىٰ إلىٰ الانسحاب من المجتمع، وإطلاق الأحكام الظالمة عليه، والعجز عن التدرب ضمن هٰذه المحاولات والتجمعات، علىٰ القيم الإسلامية، وحسن تمثلها وإغراء الناس بها.

إن معظم تلك المحاولات العتيدة لم تنج بالجملة من كثير من الإصابات التي لحقت بالمجتمعات التي تعيش فيها، حتىٰ تشكل أملاً مطمئناً للخروج، كما أنها وبسبب غياب الإدراك لأهمية التخصص في الشعب المعرفية المتنوعة لم تحسن قراءة الظواهر والتحولات الاجتماعية والثقافية بدقة، وتتمكن من تقدير الأمور، لتدرك أبعاد دورها، وكيفية التعاطي مع المجتمعات، من خلال فهمها، بل قد تكون تجاوزت أحياناً المساحة الشرعية في ممارساتها وعلاقاتها، تحت شتىٰ الأعذار والذرائع، وقضت ردحاً من تاريخها، تقتصر علىٰ إطلاق الشعارات، وتجترئ علىٰ اتهام (الآخر) دون تبيّن أو بصيرة.

ولعلها في أحسن الأحوال كانت تقتصر علىٰ ممارسة الفكر الدفاعي الشعاري من علىٰ المنابر، دون أن تكلف نفسها توفير الخبرات والتخصصات

والمعارف المطلوبة لوضع الخطط والبرامج الكفيلة ببناء الأمة وقيادة المجتمع، لذٰلك استمرت هٰذه السنوات كالذي يمارس طحن الماء في الوقت الذي نرىٰ أن الحضارة الإنسانية عامة، بأشد الحاجة إلىٰ القيم الإسلامية وعلاقاتها المتوازنة لاسترداد إنسانية إنسانها التعيس.

وتشتد حاجة الإنسانية أكثر فأكثر إلىٰ القيم الإسلامية، وإلىٰ النماذج الإسلامية المثيرة للاقتداء في حقبة العولمة المعاصرة، حيث انفتح العالم وانفسح لاستقبال كل شيء، ومراجعة كل شيء، وعرض كل بضاعة.

والأمر المحزن أن العالم الإسلامي أو عالم المسلمين يدخل حقبة العولمة دون إعداد أو استعداد وهو ما يزال يعيش ظواهر صوتية، حيث الشعارات، والحماسات، والخطب، والتحشيد، والتراشق الكلامي، علىٰ المستوىٰ الفكري، من جانب، والحالة السوطية من الاستبداد والقهر ومحاولات الإقصاء واعتماد الحل الأمني لمعالجة أكثر المشكلات الاجتماعية والسياسية تعقيداً علىٰ المستوىٰ السياسي.

ومن جانب آخر، فالصورة المرسومة لعالم المسلمين أو للمسلمين في العالم هي صورة العنف، والإرهاب، والتخلف، وانتهاك الحريات العامة، وقمع المرأة، ومعاداة التقدم، وتهديد الحضارة الإنسانية، ذٰلك أن العولمة اليوم وهي تحاول الهيمنة والتسلط علىٰ العالم وتنميطه حسب مزاجها، تعتبر أن من لوازم هيمنتها، محاولة رسم صورة مشوهة للمسلمين، ليشكل ذٰلك مبرراً لتجييش العالم، لمواجهة أعداء الحضارة والتقدم والتنمية وحقوق الإنسان.. إنها محاولات توضع لها الفلسفات التي تبررها تجاه عالم المسلمين، أو ما يمكّن لها ويجذرها في فكر (الآخر)، وإثارة عدوانه تجاه المسلمين، ذٰلك أن الإسلام بقيمه في العدالة والمساواة وحقوق الإنسان عامة، وتجربته التاريخية الحضارية، وعطائه الإنساني، كان ولا يزال يشكل البديل الحضاري لمعالجة أزمة الإنسان المعاصر عندما يصبح قادراً علىٰ توعية العالم والارتقاء به وإعانته علىٰ تجاوز الصورة المشوهة والمرسومة بيد أبنائه، من قبل خصومه، إلىٰ إدراك الحقيقة التي لا يمكن طمسها أو حتىٰ تشويهها.

ولا شك عندنا، أن القيم الإسلامية وحقائقها الواضحة، سوف تشكل باستمرار الهاجس الدائم لخصوم الإسلام وأعدائه، الذين يمثلون آلهة العصر، وعلىٰ الأخص ما يرونه اليوم من الإقبال للتعرف علىٰ الإسلام والتثقف بثقافته، ذٰلك الإقبال الذي بدأ يتجاوز الأخذ بالاعتبار واقع المسلمين الرديء إلىٰ حقائق الإسلام المجردة، التي تشكل البديل الحضاري، بعد أن أفلست التجارب الحضارية في تحقيق إنسانية الإنسان وصون حقوقه.

ـ من أبعاد عقيدة التوحيد:

ولعلنا نقول هنا: إن الحقيقة الأهم والتي ستبقىٰ خالدة، التي جاءت بها النبوة والتي تشكل الأساس لكرامة الإنسان، والمحور الأساس لحقوقه وحماية إنسانيته، هي عقيدة التوحيد (لا إلـٰه إلا الله)، التي بها يصير الإنسان مسلماً، ويعتبر الخروج عليها خروجاً من الإسلام.. وهـٰذه العقيدة علىٰ فطرتها، وبساطتها، وسهولة النطق بها، والارتياح والاطمئنان الذي تفيضه علىٰ نفس قائلها، تمتلك مخزوناً من الأبعاد الحضارية والثقافية والإنسانية والقانونية، يمكن أن تشكل مفصلاً أساساً، في الحركة الإنسانية، والبناء الحضاري القائم علىٰ احترام إنسانية الإنسان، وأن أي عدول عنها، وانتهاك لها، أو تحريف لمدلولها، سوف يلحق الخلل بمسيرة الحياة، ويؤذن بامتداد التأله والهيمنة والتسلط والإكراه وهدر كرامة الإنسان.

وعقيدة التوحيد، في أبعادها المتعددة وتجلياتها المتنوعة، مغيبة في الواقع العملي والكثير من الأدبيات اليوم، التي تحاول إدخالها في طور الفلسفة وعلم الكلام والتجريد الذهني، أو تقتصر فيها علىٰ الرياضات النفسية تنقية للمعتقد، وتحريراً لمفهوم الذات الإلـٰهية، وتحديداً لصفات الألوهية والربوبية فقط، دون الامتداد بها إلىٰ تغيير واقع الحياة، وإعادة بنائها، وتصحيح علاقاتها، بحيث يمكن تصنيفها جميعاً في إطار الاقتصار علىٰ تصويب الوسائل للوصول إلىٰ تحقيق الأهداف بشكل صحيح، ذٰلك أن الاقتصار علىٰ بناء الوسائل، دون إعمالها في واقع الحياة وتحقيق الأهداف يشكل خللاً كبيراً، حيث تتحول بذٰلك الأهداف إلىٰ وسائل، وعندها قد لا

نجد فرقاً كبيراً في مسالك ودروب الحياة بين من يمتلكها ويدندن حولها ويحاول تحريرها، وبين من لا يلقون لذلك بالاً، بل قد لا نجد إلا اختلافاً في العناوين، دون أي فرق في المضامين والمسالك.

إن الاقتصار علىٰ تحرير الوسائل، للوصول إلىٰ عقيدة التوحيد السليمة، دون إعمال هـٰذه الوسائل في تحقيق الأهداف، وإيقاف الشرك المتجذر في دروب الحياة ومجالاتها المختلفة علىٰ حساب المساواة وحفظ إنسانية الإنسان، سوف يعود علىٰ العقيدة نفسها بالمحاصرة وعدم الفاعلية ومن ثم عدم القناعة بجدواها، وعلىٰ الأخص عندما يكون روادها ودعاتها يعيشون فصاماً خطيراً بين واقع يعيشونه، ولا يدينونه ويعملون علىٰ تصويبه، بكل مناقضاته لعقيدة التوحيد، وبين فقه، أو فكر، يقتصر علىٰ المجاهدة في تحريرها وبيان مواصفاتها.. فإذا قلناها باللسان فلا علينا بعد ذلك أن ننغمس في حياة تناقضها!

وما لم نمارس عقيدة التوحيد عملياً ونجسدها في واقع الحياة ونحكّمها بالعلاقات الإنسانية، ومجالات الحياة، فنطهر بها الحياة من الشرك، والإنسان من العبودية، بحيث تصبح كلها سلوكاً توحيدياً متيناً، يصعب اختراقه، أو الإخلال به، من قبل الذين يحاولون أن يجعلوا من أنفسهم آلهة، ويعتدون بذلك علىٰ عقيدة التوحيد، وسلطان الإلـٰه، فسوف تكون دعوانا أو دعواتنا بلا دليل، أو نكون كالذي يوبخ نفسه؛ لأن قولنا يخالف عملنا.

ـ تحرير الإنسان من العبوديات:

والأخطر علىٰ عقيدة التوحيد، التي هي في حقيقتها تحرير للإنسان مما يمكن أن يمارس عليه من الألوهيات، أو من الآلهة المزيفة في مجالات الحياة، هو أن تُمارس تلك الألوهيات أو التسلطات تحت مظلة عقيدة التوحيد.

إن الممارسات التاريخية الظالمة، قبل الإسلام، والطغيان باسم الدين، وما ألحقته بالبشرية من التسلط والاستبداد والاستغلال، أدت إلىٰ دفع الكثير من المجتمعات إلىٰ إقصاء الدين عن إدارة الحياة، والتحرر من استغلال رجالاته ورموزه، الذين لم يقتصر عسفهم وظلمهم علىٰ التحكم بدنيا الناس، شأن غيرهم

من الطغاة والمستبدين، وإنما امتد إلىٰ التحكم بمصائرهم في الآخرة أيضاً.

إن تلك الممارسات التاريخية الظالمة شكلت بلا شك رواسب نفسية وعقداً تاريخية ليس من السهل تجاوزها، ذٰلك أن الأصل في الدين تحرير الإنسان وتخليصه وتهذيبه، لٰكن المصيبة عندما يتحول علىٰ يد الكهانات الدينية إلىٰ وسيلة للتسلط والهيمنة والاستغلال والقهر، حيث يمارس ذٰلك كله تحت شعار (المقدس) الذي لا تجوز مناقشته أو السؤال حتىٰ عن مجرد حكمته، وليس نقده؛ لأنه تنفيذ لإرادة الله وأقداره في الناس!

ولا شك عندنا أن الإشكالية الكبيرة في انتهاك حقوق الإنسان وإهدار كرامته تاريخياً إنما تمثلت في الربط بين السلطة والألوهية، بين البشرية والإلٰهية، حتىٰ بات الحاكم هو المتحدث باسم الله، وأن أوامره دين، وكلامه مقدس، غير قابل للمراجعة، وما علىٰ الشعوب إلا الطاعة العمياء، والتقرب إلىٰ الله بتنفيذ إرادة الحاكم، حتىٰ بات بناء مصيرها وسعادة آخرتها إنما يقاس بمدىٰ طاعة الحاكم، المتحدث باسم الله، الذي يمثل قدره، بما اصطلح علىٰ تسميته: «الحكم الثيوقراطي» أو الحكم الديني، الذي أخضع الإنسان لمعاناة شديدة وتضحيات كبيرة، في محاولته للخلاص منه، والذي ترك فيما بعد عقدة الخوف من (الديني) بإطلاق، وأدىٰ إلىٰ فصل كل ما هو ديني عن شؤون الحياة وإدارة المجتمع.

لقد تجاوز هٰذا اللون من إهدار كرامة الإنسان وحقوقه كل الأشكال التي عرفتها البشرية في تاريخها الطويل.

ـ نسخ ألوهية البشر:

وفي تقديرنا: بأن الحقيقة الكبرىٰ لعقيدة التوحيد تتمثل في نزع تلك الألوهية الزائفة عن البشر أو تأله البشر، وجعلهم جميعاً متساوين أمام إلٰه واحد منزه عن الظلم والطغيان، له صفات الكمال كلها.

فإذا كان الإلٰه المعبود الخالق واحد، ومصدر الخلق واحد، فإن المساواة، وهي أساس كل حق وواجب، تأتي ثمرة طبيعية لهٰذا الاعتقاد، بل

تعتبر مقياس هٰذا الاعتقاد، وليست عقيدة التوحيد في حقيقتها هي الاقتصار علىٰ تمتمات وألفاظ أو جدليات فلسفية ذهنية قد لا تحرك ساكناً، وهٰذا يكاد يكون الفرق الأساس بين العقيدة كمحرك سلوكي اجتماعي وبين الفلسفة كجدليات ومعارف باردة لا تحرك ساكناً، فعقيدة التوحيد في حقيقتها عمل وفاعلية، وتغيير وتحرير، ومغالبة قدر بقدر.

وبالإمكان القول: إن عقيدة التوحيد، التي تعني نسخ ألوهية البشر ووضعهم علىٰ قدم المساواة أمام الله الخالق، الذي بيده كل شيء، كانت الفيصل الأساس في فك التلبس بين السلطة وبين الألوهية، والتمييز بين نصوص الدين وقيمه، التي جعلت الجميع سواءً أمام الله ﷻ، وبين صور التدين المغشوش.

ذٰلك أن معظم الشر في العالم والانتهاك لحقوق الإنسان كامن في تسلط الإنسان علىٰ الإنسان، هٰذا التسلط الذي أخذ أشكالاً وصوَراً عديدة في التاريخ الحضاري الإنساني، وكان كلما اكتُشفت راية من رايات التمييز والتسلط وأُسقطت، ابتدع المتسلطون رايات وشعارات جديدة، حتىٰ انتهت الصورة إلىٰ أبشع أنواع التسلط، كما أسلفنا، وهو التحالف بين الجبت والطاغوت، أو الالتباس بين (الديني) و(السياسي)، حيث لم يتورع الكثير من المستبدين والمتألهين عن محاولات توظيف العلم، إلىٰ جانب الدين، للبغي وتمييز بعض الأعراق بطبيعة الخلق عن غيرها، كالعرق الآري أو الشعب المختار وغير ذٰلك كثير، ولم يكتفوا باستغلال الدين.

ـ من أشكال التسلط:

لقد أخذ هٰذا التسلط أشكالاً وألواناً متعددة في التاريخ ـ كما أسلفنا ـ أخذ شكل مالك الأرض لمن يعمل فيها من العبيد مما سمي (أقنان الأرض)، وأخذ شكل صاحب العمل بالنسبة للعامل، وأخذ شكل الحاكم الديني المتحدث باسم الله، بالنسبة للشعب، وأخذ شكل الكاهن، رجل الدين، الذي يستغل الدين للتصرف بدنيا الناس وآخرتهم، كواسطة غفران بينهم وبين الله،

وتجاوز التسلط باسم الدين مجالات الدنيا ليطرح صكوكاً مالية مقابل الغفران في الآخرة، وأخذ شكل الرجل الأبيض في مقابل السود والملونين، وأخذ شكل شعب الله المختار الذي يدعي التميز عن سائر الشعوب، وأخذ شكل الطبقة الكادحة العاملة صاحبة المصلحة الحقيقية في الحكم، وأخذ شكل الحزب الأوحد والزعيم الأوحد.

وقد لا تكون آخر التقليعات صورة الإمبريالي، الذي يتوهم بانتهاء التاريخ البشري إلىٰ حضارته وثقافته، فيحاول أن يتحكم اليوم بكل شيء، وقد يأخذ هـٰذا التسلط شكل الانتداب والوصاية لإدارة الشعوب غير المؤهلة لإدارة نفسها، وبناء الحضارة بزعم المتألهين أو يأخذ شكل الاستعمار، أو حتىٰ أشكالاً معاصرة باسم إشاعة السلم والأمن ونشر الديمقراطية ومكافحة العنف والتطرف ومطاردة الإرهاب، فإذا جاءت نتائج تطبيق الديمقراطية ولو احتمالاً علىٰ غير هوىٰ المتسلطين كان الخوف من الديمقراطية علىٰ الديمقراطية، وهـٰكذا كلما اكتشف زيف إلـٰه ابتدع المتسلطون شعارات وآلهة أخرىٰ، حتىٰ وصلت اليوم إلىٰ مرحلة الدولة الإلـٰه والتي قد تمتلك العجل الذهبي، والعلم الباغي، الإعلام، الذي يسحر أعين الناس ويخطف أبصارهم ويسترهبهم، فتعطي نفسها الحق في التدخل في كل مكان، متجاوزة كل سيادة وعرف وقانون ومؤسسة.

لذٰلك نعتقد بأن معظم الشر في العالم ناشئ من تسلط الإنسان علىٰ الإنسان، بشتىٰ الصور والأشكال، وأن حقوق الإنسان اليوم تحولت إلىٰ مهزلة أشبه بدمىٰ الأطفال يتلاعب بها الأقوياء المتألهون كيفما أرادوا، لعدم وجود من يردعهم، وما لم يتوقف هـٰذا التسلط والهيمنة، ويعود الناس إلىٰ المساواة، وكأنهم في هـٰذه الحياة يعيشون علىٰ طاولة مستديرة، لا ميزة لأحد علىٰ أحد، فسوف يستمر الظلم والاضطهاد، وهـٰذا التحرير لن يتأتىٰ إلا بتأصيل وتأسيس عقيدة التوحيد واستمرار التذكير بها وتذكرها حتىٰ لا يضل الإنسان ولا يطغىٰ فيشقىٰ.

إن استبطان عقيدة التوحيد في القلب وتكرارها باللسان وطلب

استحضارها في أشد لحظات التجلي في العبادة، إنما تقرر للتحصن في مواجهة محاولات الخروج عليها والنيل منها؛ لأن نشوء الألوهيات البشرية مستمر، ولن تتوقف المدافعة في هٰذا المجال؛ لأن هٰذه المدافعة تمثل جدلية الحياة، حيث يتقرر في ضوئها حق الإنسان، وقد يكون أشد أنواع التسلط وأخطرها وهضم الحقوق وانتهاك الحرمات عندما يعطي الإنسان نفسه حق التصرف بمن هو إنسان مثله، يُشرع له القيم بحيث تتحول هٰذه القيم في النهاية جسراً يمر عليه التسلط.

لذٰلك نقول: بأن عقيدة التوحيد (لا إلٰه إلا الله) حررت الإنسان من العبوديات، ونسخت الألوهيات البشرية والحجرية والطبيعية والكونية، بشكل عام، وسوّت بين الناس جميعاً، كما أنها حررت القيم الضابطة لمسيرة الحياة من مواضعات البشر، التي كانت وما تزال تشكل جسر العبودية والتسلط.

إن النبوة التاريخية، من لدن آدم وما تلقاه من رسالة السماء من الكلمات، إلىٰ ما في الصحف الأولىٰ صحف إبراهيم وموسىٰ، إلىٰ الرسالة الخاتمة، التي اجتمعت لها أصول الرسالات جميعاً، كانت ولا تزال تشكل في حقيقتها حركة تحرير للإنسان، ومحاولة لاسترداد إنسانيته، وتخليصه من العبوديات؛ كانت ثورة تحريرية من بعض الوجوه ـ مع التحفظ علىٰ مدلول مثل هٰذه التعابير ـ كانت دعوة للتحرير، لم يحتملها الكبراء، والملأ، والمتألهون، فحولوها إلىٰ مواجهة مع النبوة وقيم الدين، وعقيدة التوحيد؛ لأن الغاية النهائية لهٰذه العقيدة هي التسوية بين الناس، أو مساواة الكبراء المتألهين بسائر البشر؛ لأنها تنزع عنهم الألوهيات المزيفة، وتعيدهم إلىٰ وضعهم الإنساني، وهم يريدون أن يجعلوا من أنفسهم آلهة فوق البشر.

ـ المعادلة الصعبة:

هٰذه هي الإشكالية الكبرىٰ لحقوق الإنسان، التي يتمثل حلها بالإيمان بالله والكفر بالطاغوت، وهٰذه هي المعادلة الصعبة لرحلة النبوة تاريخياً في صراعها مع الطاغوت وإشكالية المدافعة بين الخير والشر، قال تعالىٰ: ﴿لَآ

إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيِّۚ فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٥٦﴾﴾ [البقرة]، حيث ما تزال البشرية تاريخياً تهلك بالطاغية، التي تعني كل ألوان الطغيان والتسلط، قال تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا۟ بِٱلطَّاغِيَةِ ﴿٥﴾﴾ [الحاقة].

ولعلنا نقول: إن عطاء عقيدة التوحيد، لا يعرف التوقف في كل الأحوال والحالات التي يمر فيها المؤمن، ذٰلك أن استشعاره بحقوقه يبدأ مع إيمانه من داخل النفس، فيحول هٰذا الإيمان بينه وبين الذل والانكسار أمام أعتىٰ الطغاة، كما يمنحه الحس بإنسانيته والاستمتاع بحريته وحقوقه، وهو في أشد حالات المعاناة والظلم، لذٰلك يبقىٰ مؤهلاً للنهوض، واسترداد حقوقه، ومقاومة الظلم والاستعباد وهو في أشد حالات الاستضعاف «**فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ**»[1]، كما يؤمن بأن الاعتراف بحقوق الآخرين من لوازم إيمانه واستحقاقات عقيدته ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾.

وقد تكون الإشكالية أيضاً عند بعض من لا يستطيع الارتقاء إلىٰ استيعاب رسالة النبوة، علىٰ حقيقتها، فيظن أنها لون من ألوان استغلال الدين، لصناعة آلهة جديدة أشد وأعتىٰ باسم الدين، كما أسلفنا، وهٰذا الظن من الأمور القائمة والمستمرة في ميدان التدين منذ بدء الوحي وحتىٰ يومنا هٰذا، فقد رأىٰ أبو سفيان الحشود المؤمنة يوم فتح مكة مقبلة: «وأطلعه العباس علىٰ قوة المسلمين، حيث استعرض الجيش أمامه، فأدرك أبو سفيان قوة المسلمين وأنه لا قبل لقريش بهم، حتىٰ إذا مرت به كتيبة المهاجرين والأنصار وفيهم رسول الله ﷺ قال: والله لقد أصبح ملك ابن أخيك اليوم عظيماً، فقال العباس: ويحك يا أبا سفيان، إنها النبوة»، فكان الرد تصويباً للرؤية: إنها النبوة، وليس الملك.

وما لم نمتلك القدرة علىٰ التفريق بين الملك والسلطة والحكم، الذي يتولاه البشر، الذي يجري عليه الخطأ والصواب، وبين النبوة، فسوف نقع مرة

---

(١) أخرجه مسلم.

أخرىٰ في الحكم الثيوقراطي (الديني) الذي عانت منه البشرية، ولا تزال، بحيث شكلت المعاناة عقدة أصبح من الصعب التخلص منها؛ لأنها أصابت الكثير بعمىٰ الألوان وعدم التمييز، فأسقط هٰذا اللون من الحكم والتسلط، الذي ملأ ذهنه، علىٰ كل الأشكال حتىٰ علىٰ دين التوحيد، الذي ما جاء إلا لفك الالتباس، ونسخ الآلهة البشرية، وإسقاط الكهانة الدينية، واسترداد إنسانية الإنسان.

وقد تكون الإصابة أيضاً عند بعض من يؤمنون بعقيدة التوحيد أنهم قد لا يدركون أبعاد هٰذه العقيدة ودورها في الحياة بشكل حقيقي، وبذٰلك فلا يحول الإيمان بها عندهم دون السقوط تحت وطأة ممارسة الألوهيات البشرية، ولو لم تسم بأسمائها، حيث يمارس الشرك بألوان متعددة في حياة الناس، وخاصة في مجال انتهاك حقوق الإنسان، وفي كثير من الأحيان قد تلتبس عندهم المفاهيم وتتسرب إلىٰ مجتمع عقيدة التوحيد بعض علل الأمم السابقة، التي حذرنا الله من الوقوع فيها، حيث تتشكل الكهانات الدينية التي تمكن للطاغوت أو للاستبداد السياسي أو الظلم الاجتماعي في سبيل تحقيق مصالح آنية.

ـ قيم الدين وعلل التدين:

ولقد قص الله علينا ما سقط فيه رجال الدين من الكهانة والاستغلال لنكون علىٰ بينة من أمرنا، يقول تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۗ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾﴾ [التوبة].. ويقول: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾﴾ [النساء].

فعلل التدين يمكن أن تتسرب إلىٰ أصحاب الرسالة الخاتمة، فيتحول التدين من تحرير للإنسان إلىٰ انتهاك لحقوقه، وبذٰلك يحاول الإنسان أن يخلص بهروبه إلىٰ الإيمان من طاغوت يتحكم بدنياه ليقع بطاغوت التدين المغشوش الذي يتحكم بدنياه وآخرته أيضاً.

لٰكن المشكلة ليست دائماً بالتمكين لطاغوت البشر وإقصاء الدين، وإنما بالعجز عن كيفية تصويب معادلة الحياة، وحفظ كرامة الإنسان، وإلغاء الطاغوت، وتحرير الناس بعقيدة التوحيد.

ولقد وقع مثل هٰذا التسرب لعلل التدين من الأمم السابقة إلىٰ الأمة حديثة العهد بالإسلام في عهد النبوة، فكان التصويب، وكان التأكيد علىٰ عطاء عقيدة التوحيد في حياة الناس، فقصة أبي ذر مع غلامه ﷺ ما تزال شاهد إدانة علىٰ كل الانتهاكات لحقوق الإنسان، وهي معروفة في مظانها، عندما عنَّفه وعيّره بأمّه السوداء.

فعَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ ﷺ قَالَ: لَقِيتُ أبا ذَرٍّ بِالرَّبَذَةِ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ وَعَلَىٰ غُلامِهِ حُلَّةٌ، فسأَلْتُهُ عَنْ ذٰلِكَ فقالَ: إنِّي سَابَبْتُ رَجُلاً فَعَيَّرْتُهُ بأُمِّهِ، فقالَ لِيَ النَّبِيُّ ﷺ: **«يا أبَا ذَرٍّ! أَعَيَّرْتَهُ بأُمِّهِ؟ إنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ، إخْوَانُكُمْ خَوَلُكُمْ، جَعَلَهُمُ اللهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيُلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ، وَلا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ، فَإنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ»**[1].

وروي عن أبي ذر ﷺ أنه قال: قاولت ـ أي: خاصمت ـ رجلاً عند النبي ﷺ فقلت له: يا ابن السوداء! فقال النبي ﷺ: **«طف الصاع، طف الصاع، ليس لابن البيضاء علىٰ ابن السوداء فضل»**، قال أبو ذر: فاضطجعت وقلت للرجل (المذكور): قم فطأ علىٰ خدي»[2].. ومنذ ذٰلك الوقت لم يُعرف أبو ذر من غلامه؛ إنها عقيدة التوحيد التي سوّت بين أبي ذر وخادمه، وبين بلال وأبي بكر، في مجتمع القدوة.

هٰذا التسامي البشري في مجال عقيدة التوحيد، ومساواة الخلق في الحقوق والواجبات أمام الخالق، حيث المساواة هي أولىٰ ثمرات الإيمان، وهي أساس حقوق الإنسان جميعاً، هٰذا التسامي الواقعي، والذي شكل أنموذجاً مثالياً في تاريخ الحضارة الإنسانية، يحول علىٰ الدوام دون الألوهيات والعنصريات،

---

(١) أخرجه البخاري.

(٢) قال العراقي: رواه ابن المبارك.

وجميع أشكال التمييز، وتشتد الحاجة والتطلع إليه، وبذل الجهد لاسترداده، كلما استحكم الاستبداد السياسي، والظلم الاجتماعي، وغُيّبت إنسانية الإنسان.

وفي قصة الملك الغساني، جبلة بن الأيهم، مع الأعرابي، من الدلالات ما يكفي لبيان دور عقيدة التوحيد في تأسيس وحماية حقوق الإنسان.. فبينما «كان جبلة بن الأيهم، أحد ملوك الغساسنة، يطوف بالكعبة، بعد أن أسلم، وإذا أحد الطائفين يدوس علىٰ إزاره، فالتفت إليه مغضباً، ثم لطمه علىٰ خده، فقال له هـٰذا الطائف: لأشكونك إلىٰ أمير المؤمنين عمر بن الخطاب! وبين يدي عمر بثّ الرجل شكواه. فاستدعىٰ عمر جبلة وسأله: أحقاً ما يقول الرجل أنك لطمته علىٰ خده؟

قال جبلة: نعم، ولولا أننا أمام بيت الله لقطعت أنفه بسيفي هـٰذا. فقال له عمر: ولِمَ؟

فأجابه جبلة: لأنه داس علىٰ إزاري وأنا أطوف بالبيت.

عندها قال عمر: اختر لنفسك واحداً من أمرين: إما أن تعتذر له وتترضاه، وإما أمرته أن يلطمك.

فدُهش جبلة الملك الغساني من حكم عمر، وقال له: كيف تسوي بيني وبينه! إنما أنا ملك وهو سوقة؟

قال له عمر: إن الإسلام سوىٰ بينكم، فلا فرق بين الملك والسوقة.. فقال له جبلة: أجلني حتىٰ اختار. فأجله عمر ثلاثة أيام. فلما كان الليل هرب مع حاشيته إلىٰ بلاد الروم»[1].

ويحضرني في هـٰذا المجال مقابلة إذاعية يمكن أن تعبر بشكل دقيق عن أزمة الإنسان المعاصر مهما بدا سعيداً وحاجته إلىٰ عقيدة التوحيد، مع الشاعر نزار قباني، فهو علىٰ الرغم مما هو معروف من سيرته، وحياته الرخوة، وما يعيشه من حرية ومتع في مجتمعه المخملي، كما يقال، عندما طُلب إليه أن يختار

---

(١) انظر: «قبسات من حياة الرسول ﷺ» لأحمد عساف.

شخصية منَ التاريخ، وماذا يمكن أن يقول لها، فلقد جاء اختياره لسيدنا عمر بن الخطاب ﷺ صاحب قولة: «متىٰ استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً»، ليقول له: «**عد إلينا فقد اشتقنا إليك**» وبذٰلك اختزل شاعر المتعة التاريخَ، ولخص أزمة الحضارة، ومعاناة الإنسان بقوله: «**عد إلينا فقد اشتقنا إليك**».

وسوف يستمر الحنين إلىٰ مرحلة الرشد والراشدية، كأنموذج للمقاربة كلما اشتد الانتهاك لحقوق الإنسان، والإهدار لكرامته، وكثرت آلهة العصر، وكثر سدنتها من خونة المثقفين، الذين يسوغون هـٰذا التأله، ويفلسفون السياسة، ومن كهنة التدين الذين يقدمون المسوغات والفتاوىٰ الشرعية المطلوبة، فتاوىٰ السلطان، حيث يسيس الطغاةُ الدينَ، لمصلحة الطاغوت، وتعجز المؤسسات الدينية علىٰ تصويب وتديين السياسة والدفاع عن كرامة الإنسان.

إن اشتداد الحملة علىٰ عقيدة التوحيد، يسير بشكل موازٍ لمحاولات الهيمنة وتحكم الطاغوت، ولا أدل علىٰ ذٰلك من الانتهاكات المرعبة لحقوق الإنسان التيّ ينتشر خبرها هنا وهناك علىٰ الرغم من تحكم الظالمين في وسائل الإعلام والنشر.

ـ الفصل بين السلطة والألوهية:

نعود إلىٰ القول: بأن الإسلام أو عقيدة التوحيد بشكل أخص، من الناحية التاريخية، هي التي فصلت بين السلطة والألوهية عملياً، حيث كان شقاء الإنسان وما يزال بتحالف (الجبت) الكهنة (والطاغوت) الاستبداد السياسي والدكتاتورية، فالحاكم من البشر يتوهم بما قد يمتلك من جوقة الأتباع ممن لا رؤوس لهم، من الذين استخفهم وأوهمهم أنه يتمتع دون سواه بالعبقرية والإلهام لما يمتلك من سلطات وصلاحيات وقرارات لا ترد، حيث يتوهم بفعل منه وتسويغ من الخفاف حوله أنه يحيي ويميت، مقتدياً بذٰلك بأنموذج النمرود مع سيدنا إبراهيم ﷺ، ذٰلك الأنموذج الذي نقرأه صباح مساء ليبقىٰ أنموذجاً خالداً علىٰ تلبس الألوهية بالملك، وكيف

أن المدافعة والصراع حول ذٰلك سوف يبقىٰ مستمراً استمرار الحياة.

فعقيدة التوحيد جعلت الحاكم بشراً يخطئ ويصيب، ويُختار ويُعزَل، ومسألة الحكم لا تخرج عن كونها إدارة بشرية لأمور الدولة، وهٰذه الأساليب الإدارية ليست ديناً ضمن قيم الدين، ولا أدل علىٰ ذٰلك من استقراء أبعاد الحوار والخلاف وما حصل من أزمات وكيفيات لإدارتها في سقيفة بني ساعدة بعد وفاة الرسول ﷺ حتىٰ لقد وصل الأمر إلىٰ مقولة: «منا أمير ومنكم أمير».. عَنْ عَبْدِ اللهِ رضي الله عنه قال: «لَمَّا قُبِضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قالَتِ الأَنْصَارُ: مِنَّا أَمِيرٌ وَمِنْكُمْ أَمِيرٌ.. فَأَتاهُمْ عُمَرُ فَقَالَ: أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَدْ أَمَرَ أبا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بالنَّاسِ؟ فَأَيُّكُمْ تَطِيبُ نَفْسُهُ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَبَا بَكْرٍ؟ قَالُوا: نَعُوذُ باللهِ أَنْ نَتَقَدَّمَ أبا بَكْرٍ»[1]، وما كان من نتيجة الحوار وتبادل وجهات النظر من مبايعة أبي بكر في ضوء مجموعة من الصفات والمزايا والإشارات التي استقرئت من استخلاف الرسول ﷺ له في الصلاة واختياره للمرافقة في الهجرة وما إلىٰ ذٰلك.

وبالإمكان القول: لقد بلغت الحوارات والمجادلات والخلافات حول مسألة الحكم ما لم تبلغه أية مسألة أخرىٰ في تاريخ المسلمين، وكانت النتيجة اختيار أبي بكر رضي الله عنه وكان أول كلامه كبشر يخطئ ويصيب بعد الاختيار:

«أما بعد، أيها الناسُ، فإني قد وُلِّيتُ عليكم ولستُ بخيرِكم، فإن أحسنتُ فأعينوني، وإن أسأتُ فقوِّموني، الصدقُ أمانةٌ، والكذبُ خيانةٌ، والضعيفُ فيكم قويٌّ عندي حتىٰ أُرِيحَ عليه حقَّه، إن شاءَ اللهُ، والقويُ فيكم ضعيفٌ حتىٰ آخذَ الحقَّ منه، إن شاء الله، لا يدَعُ قومٌ الجهادَ في سبيل الله؛ إلا ضرَبهم اللهُ بالذلِ، ولا تشيعُ الفاحشةُ في قوم؛ إلا عمَّهمُ اللهُ بالبلاءِ، أطيعوني ما أطعتُ اللهَ ورسولَه، فإذا عصيتُ اللهَ ورسولَه فَلا طاعةَ لي عليكم، قوموا إلىٰ صلاتِكم يَرْحَمْكم اللهُ».

«وُلِّيتُ عليكم ولستُ بخيرِكم»، وهٰذا يعني ـ فيما يعني ـ أنه قد يكون فيهم الأكفأ منه لٰكنها المسؤولية.

---

(١) أخرجه النسائي.

«**فإن أحسنتُ فأعينوني، وإن أسأتُ فقوِّموني**»، فالحاكم في الإسلام قد يحسن وقد يسيء، والرقابة والطاعة البصيرة والمناصحة لأئمة المسلمين هي وسيلة الحراسة الدائمة والعين اليقظة، لمسيرة الحكم وتأمين حقوق الناس.

«**أطيعوني ما أطعتُ الله ورسولَه**»، وهٰذا أول أساس في تاريخ الحضارة البشرية لما يسمىٰ في مجال الحكم والديمقراطية اليوم بالعقد الاجتماعي، الذي نسب تاريخياً زوراً لإنجازات الثورة الفرنسية.

فالحكم والسلطة في الحقيقة هو بمثابة العقد، بين الإمام والرعية، بين الحاكم والشعب، فالطاعة تلقائياً واجبة، ما التزم الحاكم بالدستور، فإذا خرج عن الدستور انحلت الطاعة تلقائياً أيضاً.

«**فإذا عصيتُ الله ورسولَه فلا طاعةَ لي عليكم**»، فالحكم في الإسلام يأتي ثمرة الشورىٰ في اختيار الحاكم، والشورىٰ في إدارة شؤون الدولة، وهو مسؤولية وكفاءة ومؤهل وثمرة انتخاب واختيار وليس منحة إلٰهية، وليس عصمة إلٰهية، لذٰلك اختلف الصحابة في سقيفة بني ساعدة، ولا تزال إشكالية السلطة، والشعب، والدولة، والأمة، والسلطة والمثقف والفقيه، وحقوق الإنسان، هي الملفات المفتوحة علىٰ الزمن، حتىٰ يرث الله الأرض ومن عليها، والحاكم في الإسلام بشر من البشر يخطئ ويصيب، فالرسول ﷺ وهو المسدد بالوحي، المؤيد به، يقول: «**إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّهُ يَأْتِينِي الْخَصْمُ، فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَبْلَغَ مِنْ بَعْضٍ فَأَحْسِبُ أَنَّهُ صَدَقَ فَأَقْضِيَ لَهُ بِذَلِكَ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ، فَلْيَأْخُذْهَا أَوْ فَلْيَتْرُكْهَا**»[١].

ـ التأطير الشرعي للحقوق:

وقوله عليه الصلاة والسلام: «**إِذَا حَكَمَ الْحاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أصابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ**»[٢]، فالحاكم بشر يجري عليه الخطأ والصواب، وبذٰلك وضع الإسلام حداً لتسلط الحكام وادعائهم التحدث

(١) أخرجه البخاري.

(٢) أخرجه البخاري.

باسم الآلهة، وليس ذٰلك فقط وإنما جعل الإسلام قضية اختيار الدين ابتداءً، التي تعتبر من أرقىٰ أنواع الحقوق البشرية، جعلها اختياراً وحرم فيها الإكراه، فقال تعالىٰ: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٥٦﴾﴾ [البقرة]، وجعل الالتزام بنهي الله في عدم ممارسة الإكراه ثواباً، كما جعل ممارسة الإكراه عصياناً لأمر الله موجباً للإثم، فالإرادة والحرية هي الإنسان، والمسؤولية الدنيوية والدينية هي فرع الحرية، فلا مسؤولية بدون حرية وإرادة.

والإسلام لم يدع إقرار الحقوق لإرادة الإنسان، التي قد تعصف بها الأهواء، فقد يستعذب بعض الناس العبودية أحياناً، وإنما جعل تلك الحقوق حقاً وواجباً معاً، فالإنسان أمام الله مسؤول عن ممارسة هٰذه الحقوق وإقرارها والمجاهدة في سبيل إقرارها وحمايتها.

كما أن الإسلام لم يجعل تلك الحقوق، وهي تحقيق إنسانية الإنسان، وصايا أخلاقية ومبادئ مثالية، متروكاً للأفراد أمر تجسيدها في الواقع، بحيث يمكن انتهاكها وتجاوزها خفية، وإنما ربىٰ الناس عليها، وأقام الوازع الداخلي لمراقبتها، ورتب الثواب الأخروي علىٰ التزامها، والعقاب علىٰ انتهاكها، وعضد ذٰلك بالتشريعات القانونية الملزمة، فعالج الموضوع من داخل النفس، بتوفير القناعة والإيمان بها والمسؤولية الأخروية عنها، كما ضبط المخالفات لها من خارج النفس بوضع التشريعات الخاصة لها، والمعاقبة علىٰ انتهاكها، وقدم لذٰلك نماذج للاقتداء.

وليس ذٰلك فقط، وإنما جعل حقوق الإنسان وحفظ كرامته وحماية إنسانيته محور مقاصد للشريعة، والغاية من النبوة، فقال تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةً لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء].

فحق حرية الاختيار للدين، وحق الحياة، وحق التملك والتصرف، وحق التعبير والتفكير، وحق بناء الأسرة... الخ، هي في حقيقتها مقاصد الشريعة وضرورات الحياة التي لا تستقيم إلا بحمايتها، حيث أكد العلماء، نتيجة استقراء أوامر الشريعة ونواهيها، أن مقاصدها أو الضروريات التي يجب توفرها وحفظها للحياة هي: الدين والعقل والنسل والمال والنفس.

ولا نعتقد أن هٰذا الاستقراء هو نهاية الضروريات، وإنما قد يضاف إليها كل ما يشكل ركيزة أساسية لحقوق الإنسان، وبناء الحياة السعيدة.

ولم يكتف الإسلام بالتنصيص عليها وإقرارها في الكتاب والسنة والتكليف بحمايتها والمسؤولية عنها، وإنما اعتبر الاعتداء عليها جريمة، ونص علىٰ عقوبتها أيضاً، بما يسمىٰ الحدود، حتىٰ لا تبقىٰ مجالاً للاجتهاد والاختلال، ولا يتسع المجال للإتيان علىٰ نصوص هٰذه الحقوق وعقوبة الاعتداء عليها؛ لأن ذٰلك موجود في مظانه من كتب الشريعة والفقه.

وهٰذا لا يعني أن مجتمع المسلمين مجتمع ملائكة لا يمكن أن تقع فيه انتهاكات لحقوق الإنسان، إنه في النهاية مجتمع بشر، يجري عليهم الخطأ والصواب، وليس مجتمع ملائكة مبرمجين علىٰ فعل الخير، ولا مجتمع شياطين أشرار بطبيعتهم، بل لعل ما منحه الإسلام من حرية وإرادة، ترتب عليه في بعض الأحيان تعسف في استعمالها، وقد يكون ذٰلك ضرورياً ومن لوازم البشرية بكل مكوناتها كوسيلة إيضاح لكيفية التعامل مع تلك الانتهاكات والتوبة منها والإقلاع عنها علىٰ مدار الحياة.

فأبو ذر عيّر غلامه بأمه السوداء وكان ما كان، كما أسلفنا، والمخزومية سرقت، فانتهكت حق التملك، والغامدية زنت فاعتدت علىٰ حق النسل وحماية العرض، وعبد الله بن أُبي، رئيس المنافقين، قاد حملة للتميز، وقال: «لَئِنْ رَجَعْنَا إلىٰ المَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ منهَا الأَذَلَّ»[1].

وهٰذا قد يعني من وجه آخر: أن القيم الإسلامية مثالية لمحاولة المقاربة منها، وواقعية للتعامل معها في الوقت نفسه، لٰكن ما حجم الانتهاكات وكيف تعامل معها المجتمع والدولة في مجتمع النبوة، إذا قيس بما هو واقع لحقوق الإنسان اليوم؟

ـ التراجع في الحقوق:

والحقيقة التي لا تحتاج إلىٰ دليل والتي بات يدركها كل إنسان يعاني

---

(١) أخرجه البخاري.

اليوم أقداراً من الخوف، وافتقاد الأمن، أنه علىٰ الرغم من كثرة التشريعات والندوات والمؤتمرات والمواثيق والمنظمات الدولية والإقليمية التي تدعي نصرة حقوق الإنسان، وما تصدره من تقارير، فإن قضية حقوق الإنسان في تراجع مستمر، وأن مثل هٰذه المنظمات والمؤتمرات والإعلانات العالمية أصبح من لوازم تجميل الصورة؛ لأن عملها أقرب إلىٰ الديكور منه إلىٰ الفعل الحقيقي، وتبقىٰ مثل هٰذه التشريعات والقوانين هي أشبه بنسيج العنكبوت الذي لا يلتقط إلا الحشرات الضعيفة، أما الحيوانات القوية فتخترقه وتمزقه وتضع الفلسفة المناسبة لفعلتها وتفرضها علىٰ العالم، حتىٰ ليمكن القول: إن هٰذه الديكورات لحقوق الإنسان باتت أشبه بالبؤر التي تُصْنعَ للتنفس والحيلولة دون الانفجارات.

وإذا سلمنا بأنها حققت شيئاً علىٰ مستوىٰ الأفراد وفي هوامش المجتمعات، فإنه في المقابل حصلت انهيارات وانتهاكات علىٰ أعلىٰ المستويات فيما يسمىٰ (إرهاب الدول)، حيث لم تستطع أن تفعل معها شيئاً، لذٰلك بقيت أشبه بجزر معزولة تعيش علىٰ هوامش المجتمع، وتعجز عن الاقتراب من الأمور المفصلية، التي بها قوام الحياة.

والأخطر من ذٰلك أن الحضارة المعاصرة المهيمنة اليوم، تحاول الاستمرار بامتصاص طاقات وخبرات العالم، سواء من محالها، أو بتسهيل أمور هجرتها، حيث تقيم الديمقراطيات في بلادها، وتساند الدكتاتوريات وانتهاك حقوق الإنسان في عالم المسلمين لتصبح بلادها محل جذب وافتتان وبلادنا محل طرد وامتهان، وحتىٰ لو حدث معارضات للنظم الاستبدادية في بلاد المسلمين فالكثير منها ليست أحسن حالاً من الأنظمة الفاشية في تعاطيها الداخلي، وهي لما تزل دون السلطة، إنها تحمل من الأمراض والعلل والإصابات ما يتجاوز أمراض السلطة وعللها، هٰذا عدا عن أنها تحولت في كثير من بلاد العالم الإسلامي والعالم الثالث بشكل عام إلىٰ ورقة ضغط تستخدمها الدول المهيمنة لتطويع السلطات وحملها علىٰ تحقيق مصالحها وإلا فإن البديل جاهز.

إن غياب المناصحة والمراجعة والتقويم والنقد، الذي لا ينمو إلا في مناخ الحرية، عن واقعَ حقوق الإنسان في إطار التجمعات والتنظيمات

الإسلامية، لا يبشر بخير، الأمر الذي أدىٰ ولا يزال، إلىٰ تعطيل المحركات الاجتماعية، وتغييب مناخ الحرية، وانعدام تكافؤ الفرص، وعدم توفير المناخ الملائم حتىٰ للانتخاب الطبيعي، هٰذا عدا عما يمكن أن يكون من ممارسة تضييع الأمانة وذٰلك بإيكال الأمر إلىٰ غير أهله.

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قال: بَينما النَّبِيُّ ﷺ فِي مَجْلِسٍ يُحَدِّثُ الْقَوْمَ جاءَهُ أَعْرابِيٌّ فقالَ: مَتَىٰ السَّاعَةُ؟ فَمَضَىٰ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُحَدِّثُ.. فقالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: سَمِعَ مَا قالَ فَكَرِهَ مَا قالَ.. وقالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ لَمْ يَسْمَعْ.. حَتَّىٰ إِذَا قَضَىٰ حَدِيثَهُ قَالَ: **«أَيْنَ أُرَاهُ السَّائِلُ عَنِ السَّاعَةِ»**؟ قَالَ: هَا أَنَا يا رَسُولَ اللهِ.. قالَ: **«فَإِذَا ضُيِّعَتِ الأَمانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ»**.. قالَ: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا؟ قالَ: **«إِذَا وُسِّدَ الأَمْرُ إلىٰ غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ»**[1]، ومع ذٰلك ورغم شعارات التدين ومؤسسات التدين، فلا بأس عند كثير منا أن يتساهل في الموضوع فيوكل الأمر لغير أهله وهو يصلي ويصوم.

ـ من استحقاقات عقيدة التوحيد:

نعاود القول: بأن عقيدة التوحيد، التي تعني أول ما تعني التحرير ونسخ الآلهة والطواغيت، وإعلان مساواة الناس، تتطلب الكثير من البرامج التربوية والدعوية لإعادة بنائها، وعطائها، وإخراجها عن كونها عملية ذهنية قلبية لفظية مجردة بعيدة عن متطلبات الحياة وإعادة صياغة الواقع.

من هنا ندرك لماذا كان آخر كلام المودع الرسول ﷺ لأمته في حجة الوداع، التأكيد علىٰ أهمية حماية المعاني والقيم، التي بها قوام الحياة والتي يحتمل أن تنتقص في حياة المسلمين، ويشكل انتقاصها خللاً خطيراً في البنية الاجتماعية والسياسية، كان آخر كلام المودع، ولهٰذا دلالاته وأبعاده المستقبلية قوله ﷺ: **«إِنَّ دِماءَكُمْ وَأَمْوالَكُمْ حَرامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَـٰذا، فِي شَهْرِكُمْ هَـٰذا، فِي بَلَدِكُمْ هَـٰذا، أَلا كُلُّ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الجاهِلِيَّةِ تَحْتَ قَدَمَيَّ مَوْضُوعٌ، وَدِماءُ الجاهِلِيَّةِ مَوْضُوعَةٌ... وَرِبَا الجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ... فَاتَّقُوا اللهَ فِي النِّسَاءِ...**

---

(١) أخرجه البخاري.

وَقَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنِ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ: كِتَابُ اللهِ...»[1].

ومن هنا ندرك أيضاً أن ربط ممارسة العبادات، وهي أقرب ما يكون فيها المسلم إلىٰ الله، باستحضار عقيدة التوحيد وجعل التهليل من الذكر المستمر، يعتبر مؤشراً واضحاً علىٰ أن هامة المسلم الحق لا بد أن تعلو بذكر «لا إلـٰه إلا الله» دائماً، كلما اعترتها عوامل الهبوط والانحطاط علىٰ سائر أنواع الذل والعبودية والخنوع، وتعيش أعظم لحظاتها في العبادات، وتعالج بالعبادة ضعفها بممارسة الحرية والانعتاق، في الوقت الذي قد تواجه أشد حالات المعاناة، لتنطلق من العبادات إلىٰ بناء الحياة، فعقيدة التوحيد ليست تمتمات وأصوات وإنما هي غذاء للشخصية الاستقلالية، وبناء للحالة النفسية، وانطلاق لتحرير الإنسان وتقرير حقوقه، سيراً علىٰ قدم النبوة، التي لم يتوقف صراعها ومواجهتها مع الكبراء والآلـهة المزيفة، للتأكيد علىٰ عبادة الله واجتناب الطاغوت، حيث لا خلاص للإنسان إلا بنسخ الآلـهة، وإيقاف التسلط، وهـٰذا لا يتأتىٰ إلا بالإيمان بعقيدة التوحيد.

إن الذين حاربوا فكرة الإلـٰه ـ فيما نرىٰ ـ إنما حاربوها أو حيدوها علىٰ الأقل عن واقع الحياة وإدارة المجتمع، ليقيموا من أنفسهم آلهة فوق البشر، تشرع لهم وتضع لهم قيم حياتهم؛ لأن عقيدة التوحيد تسويهم بغيرهم وهم يريدون أن يكونوا فوق البشر آلهة علىٰ غيرهم.

وقد لا نجافي الحقيقة إذا قلنا: إن الجهاد وهو التضحية بالنفس والمال إنما شرع في عقيدة التوحيد لإيقاف التسلط، ونسخ الألوهيات، ورفع الفتنة والمعاناة، والفتنة في أعظم معانيها تعني ـ فيما تعني ـ سلب حرية الإرادة والاختيار وإكراه الإنسان علىٰ عقيدة لا يؤمن بها، إنها تعطيل لحرية الاختيار، وممارسة للإكراه.

فالإسلام شرع الجهاد دفاعاً عن حقوق الإنسان في الحرية والاختيار، قال تعالىٰ: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ فَإِنِ ٱنتَهَوْا۟ فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٩٣﴾﴾ [البقرة].

لـٰكن تبقىٰ الإشكالية اليوم، حتىٰ في المجال الإسلامي، وهنا مكمن الخطر، هو الاكتفاء بالجدال والمناقشة والحوار حول حقوق الإنسان

---

(١) أخرجه مسلم.

والحديث عن عظمة ما جاء به الإسلام، بدل وضع البرامج والأطر وإقامة مراكز التدريب التي تعوّد وتؤهل لممارستها.

فالمحزن حقاً أننا اكتفينا بالحديث عن دور القيم الإسلامية في تأسيس وتأصيل حقوق الإنسان عن وضع الخطط والبرامج لممارستها عملياً في حياتنا، وحياة الناس، فأصبحت دعاوانا بلا دليل، وعلىٰ الأخص عندما تنتهك هٰذه الحقوق من قبل بعض الرموز الدينية، أو عندما تقوم في الوسط الإسلامي كهانات (جبت) متحالفة مع الطواغيت (الاستبداد السياسي وانتقاص إنسانية الإنسان)، تبارك الاستبداد السياسي وتمارس الظلم الاجتماعي وهي تقرأ قوله تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلۡأَحۡبَارِ وَٱلرُّهۡبَانِ لَيَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلۡبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۗ وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ ﴿٣٤﴾﴾ [التوبة].

وخلاصة القول:

إن التاريخ الحضاري للمسلمين، والمخزون التراثي، والأنموذج الراشدي، الذي يمثل المرجعية ومرحلة الاقتداء، والقيم الخالدة في الكتاب والسنة، ما تزال تشكل إمكاناً حضارياً للأمة، في مجال حقوق الإنسان، وتمنحها القدرة علىٰ الصمود، في وجه ما تحمله حقبة العولمة، من هيمنة واستلاب ثقافي وحضاري ورياح سموم، وتؤهلها لالتقاط فرص العولمة والإفادة من إخفاقاتها وانكساراتها، لحمل الخير والرحمة للعالمين، وتتجاوز مفهوم إنسان الحق، غاية ما تطمح إليه الحضارة المعاصرة، إلىٰ بناء إنسان الواجب، إنسان الفكرة المحتسب، المنتج، الذي يواجه إنسان الغريزة، الذي لا يرىٰ إلا حقوقه في الاستهلاك، حتىٰ بات تحديد مستواه رهيناً بمدىٰ استهلاكه.

وتبقىٰ قضية كيفية التعامل مع النصوص المعصومة الشرعية لإشكالية حقوق الإنسان، في ضوء الواقع المعاصر، وكيفية وضع الخطط والبرامج للارتقاء بها واستدراك التخصصات التربوية والقانونية والاجتماعية ذات المرجعية الشرعية، هي الإشكالية الأكثر إلحاحاً.

ويبقىٰ ملف حقوق الإنسان مفتوحاً حتىٰ يرث الله الأرض ومن عليها؛

لأن الشر من لوازم الخير، والله تعالىٰ يقول: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ ۗ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا ﴿٣١﴾﴾ [الفرقان].

ويقول تعالىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ أَرْسَلْنَٰكَ فِىٓ أُمَّةٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهَآ أُمَمٌ لِّتَتْلُوَا۟ عَلَيْهِمُ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ ۚ قُلْ هُوَ رَبِّى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ ﴿٣٠﴾﴾ [الرعد].

إنها قوانين وسنن المدافعة بين الخير والشر، التي تمثل جدلية الحياة، يقول تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ۗ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾﴾ [الحج].

وتبقىٰ مسألة حقوق الإنسان والعودة بالإنسان إلىٰ الوحدانية أو منهج التوحيد، الذي يوحد بين الناس في الحقوق والواجبات، أو يعيد صياغة الإنسان بشكل عام، وعلىٰ رأسها الإقرار بكرامته وحمايتها من الانتهاك، تمثل الأزمة الكبرىٰ في مسيرة الحضارة ومحور الحوار والصراع التاريخي والمدافعة بشكل عام.

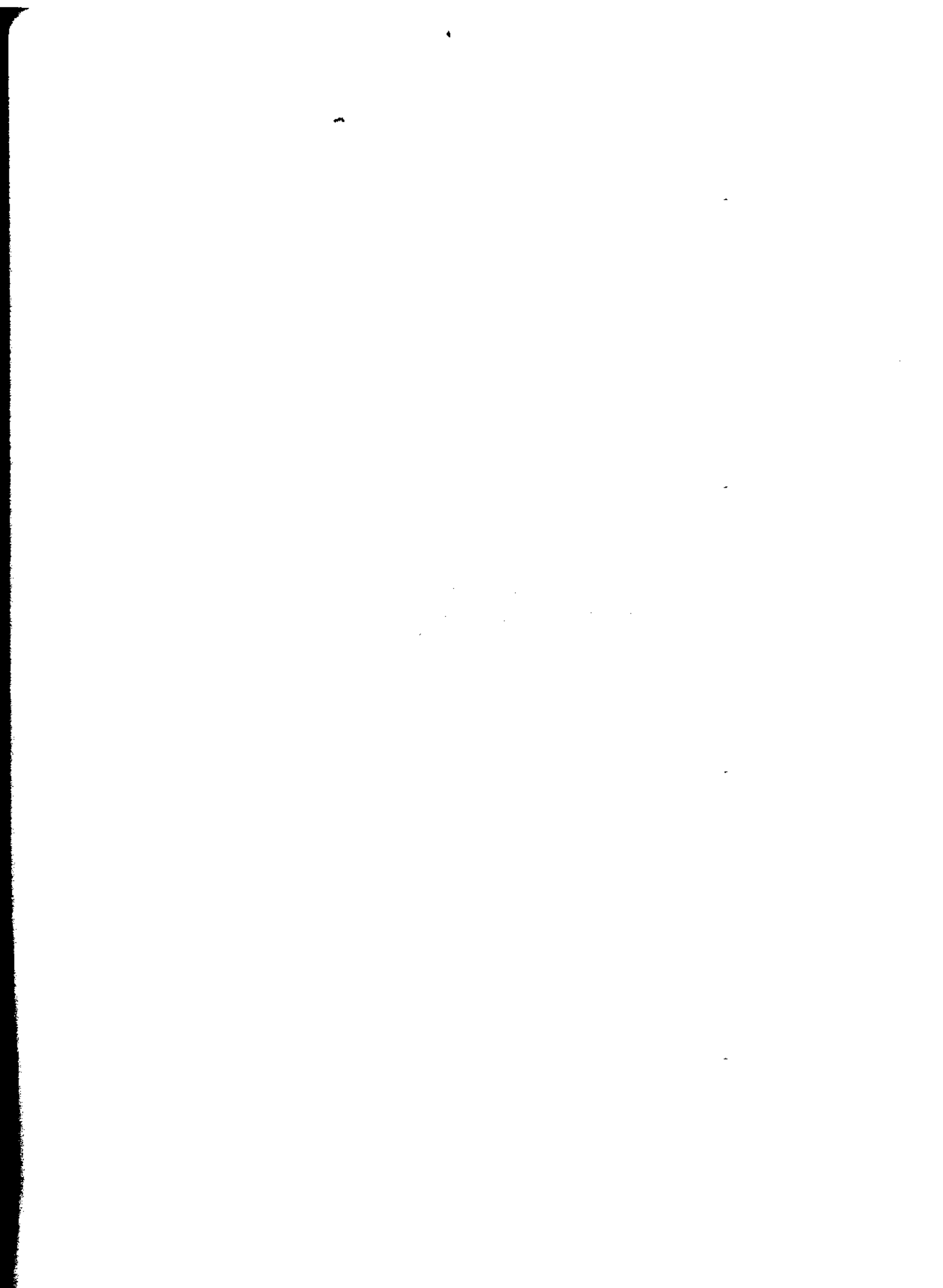
وإن ما تمارسه الكهانات الدينية من استغلال لقيم الدين وتحريفها وتسويغ الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي، هو المسؤول في الحقيقة، من بعض الوجوه، عن محاولات إقصاء الدين عن الحياة وحرمان المجتمعات من عطاء النبوة وتخليص الإنسان من تسلط الإنسان.

لذلك، فأزمة الحضارة اليوم تتمثل في عدم إعادة الاعتبار للقيم الدينية ودورها في معالجة الخلل وتحرير الإنسان واسترداد كرامته بعيداً عن الكهانات وصور التدين المغشوش.

وتشتد الحاجة في هٰذه الأيام أكثر فأكثر، حيث الانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان والفلسفات المنحازة لصالح الهيمنة والتسلط، إلىٰ بيان دور النبوة في التحرير والتغيير ودور الإيمان بالله الواحد في تحقيق المساواة، أساس حقوق الإنسانية، واستشعار المسؤولية تجاه الإنسان حيثما كان.



٢ - حريّة الاختِيَار



لعلنا نقول: بأن نقطة الانطلاق ومحور المسالك الإنسانية، ابتداءً من إماطة الأذىٰ عن الطريق وانتهاءً بنظام الحكم وبناء الحاكمية، هي الإيمان بحق الناس في الاختيار، فذلك يشكل إطار الحاكمية في الإسلام.

فالإيمان بالله الواحد سبيل التحرير والخلاص من الظلم والتسلط والاستبداد وتأله الإنسان علىٰ الإنسان.

لذٰلك فقد لا يكون مستغرباً أن يكون العمل علىٰ تثبيت هٰذه الحقيقة وتجليتها وتمثلها في واقع الناس، هي مهمة الأنبياء جميعاً، وقولة الأنبياء جميعاً، وأولوية الرسالة السماوية للإنسان من لدن آدم، أبو البشر ﷺ الذي استخلفه الله في الأرض إلىٰ وريث النبوة وخاتم الأنبياء ﷺ.

فحقيقة الصراع كانت دائماً ولا تزال بين الحق والباطل، وجدلية الحياة كانت ولا تزال تلك المدافعة والمغالبة والمضاربة بين الحق والباطل، يقول تعالىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْحَقَّ وَٱلْبَٰطِلَ﴾ [الرعد:١٧]، ويقول: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ ۗ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا ﴿٣١﴾﴾ [الفرقان].

فرسالة النبوة ومعركتها الحقيقية تكمن في تحرير وخلاص الإنسان واسترداد حريته وكرامته من الطواغيت، لذٰلك كانت قولة الأنبياء جميعاً: ﴿يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾، تلك المقولة التي تبلورت في النبوة الخاتمة بشهادة: «لا إلٰه إلا الله» واستقرت شعاراً للإيمان، وميثاقاً للتحرر والتحرير، ومحوراً للتدين، والحد الفاصل بين الإيمان والكفر، بين عبادة الله، واجتناب عبادة الطاغوت، فكل جهود الأنبياء تمحورت حول التحصن بعقيدة التوحيد والإيمان بالله للحيلولة دون السقوط في الطاغوت.

ولعلنا ندرك في ضوء ذٰلك المغزىٰ الحقيقي لقول الرسول ﷺ: إن سورة الإخلاص ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ . . .﴾ تعدل ثلث القرآن: «**وَالَّذِي نَفْسِي**

بِيَدِهِ إِنَّهَا لَتَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ»[1] . . إنها سورة الإخلاص، وإدراك أبعادها في حياة الإنسان واصطباغ سلوكه بها عنوانٌ للخلاصِ والحرية والانعتاق من العبوديات للطواغيت، حتىٰ عندما يتعرض الإنسان لأشد حالات الضعف والسقوط والحصار، فإن الإيمان بالله الواحد يحمي النفس، ويحصِّن الأفكار، ويعتق الروح، ويحفظ القلب المجاهد من سلطان الطاغوت ويمده بالرؤية الصحيحة، كما أنه يحتفظ بخميرة النهوض والتصميم علىٰ اجتناب الطاغوت.

لذٰلك، كانت رسالة الرسول ﷺ مصوبة نحو تحرير الأمة من الشرك والوثنيات؛ فبيَّن الله مهمته في تأسيس الحرية وعدم الإكراه بقوله تعالىٰ: ﴿نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ فَذَكِّرْ بِٱلْقُرْءَانِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ ۝٤٥﴾ [ق]، فكانت مهمته البيان والبرهان والبلاغ المبين، وعدم الإجبار والإكراه، ذٰلك أن أمر الاستجابة لهٰذا الخير من عدمها منوط بحرية الإنسان في الاختيار، قال تعالىٰ: ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف:٢٩]، وقال تعالىٰ: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا﴾ [البقرة:٢٥٦]، فإما الإيمان بالله والتحرر والتحرير والاستمساك بالعروة الوثقىٰ وإما الوقوع في الطاغوت؛ والإنسان أولاً وأخيراً هو المسؤول عن اختياره.

ـ أنواع من الطاغوت:

والطاغوت والطاغية والطغيان جميعها ـ كما نعلم ـ مصطلحات تدل علىٰ كل أنواع الظلم والتعسف والتسلط والاستبداد والإرهاب والإرعاب والتأله وانتهاك حرية الإنسان وإلغاء كرامته، مهما كان الشعار الذي ترفعه تلك الطواغيت براقاً، حتىٰ ولو كان دينياً، ذٰلك أن الطاغوت الديني يعتبر من أشد وأعتىٰ أنواع الطاغوت؛ لأنه لا يقتصر في التسلط علىٰ دنيا الناس وأموالهم وأقواتهم وحرياتهم، وإنما يمتد طغيانه ليتحكم بأرواحهم ونفوسهم وأفكارهم

(١) أخرجه البخاري.

وادعاء التصرف بمصيرهم؛ هو طغيان يشمل دنيا الناس ويحاول الامتداد إلىٰ آخرتهم، لذٰلك كان الطاغوت الديني من أبرز علل التدين في تاريخ الدين؛ ولذٰلك حذر القرآن أبناء الرسالة الخاتمة من الوقوع به باسم الدين؛ لأنه من أخطر علل التدين التي يمكن أن تتسرب إليهم من الأمم والأديان السابقة، فقال تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۗ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾﴾ [التوبة]، وكل باطل طاغوت.

والأمر اللافت أنه لم يأت التحذير من طاغوت المال أو السياسة أو الحكم بهٰذه الشدة والتخويف؛ لأنه مقدور علىٰ محاصرته وإنهائه، وإنما جاء التحذير من طاغوت الكهنة ورجال الدين؛ لأنه يقتل كل أمل في النهوض والإصلاح والحرية، وذٰلك عندما يتحول أمل الحل ومعقد الرجاء في الخلاص إلىٰ صناعة المشكلة وتعقيدها، لذٰلك كان من دعاء الرسول ﷺ المأثور: أن لا يجعل الله مصيبتنا في ديننا، يقول ابن عُمَر رضي الله عنهما: قَلَّمَا كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُومُ مِنْ مَجْلِسٍ حَتَّىٰ يَدْعُوَ بِهٰؤُلاءِ الدَّعَوَاتِ لأَصْحَابِهِ: «...**وَلا تَجْعَلْ مُصِيبَتَنَا فِي دِينِنَا**..»[1]؛ لأن المصيبة في الدنيا موقوتة ويمكن علاجها والصمود أمامها والأمل في تجاوزها، أما الإصابة في التدين والعقيدة وعالم الفكر، فهي الحالقة، وهي الأرضة ودابة الأرض التي تأكل منسأة الحضارة.

لقد كان الرسول القدوة ﷺ متنبهاً لهٰذه الإصابات والأخطار من أولىٰ خطوات النبوة، حيث أعلن عن بشريته: «**إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ**»[2]، «**إِنَّمَا أَنَا ابْنُ امْرَأَةٍ تَأْكُلُ الْقَدِيدَ**»[3]، وعدم علمه بالغيب: ﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ﴾ [الأعراف:١٨٨]، وأنه تجري عليه سنن الحياة من الخطأ والصواب، والموت والصحة والمرض، وغير ذٰلك من عوارض

---

(١) أخرجه الترمذي.

(٢) أخرجه البخاري.

(٣) أخرجه ابن ماجه.

الحياة، إلا ما يناقض عصمة النبوة ومهمتها؛ وكان حريصاً علىٰ التحذير من علل التدين وما وقع به أهل الأديان السابقة من أن تخلع عليه صفات الألوهية أو الكهانة فيقول ﷺ: **«لا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَىٰ ابْنَ مَرْيَمَ، فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُهُ، فَقُولُوا: عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ»**(١)؛ واستطاع بفضلٍ من الله وتأييد منه، منذ اللحظات الأولىٰ للدعوة، أن يتحرر من أدوات الطغاة، من الابتزاز بالمال والزعامة والجنس، وأن يتجاوز فخاخهم.

وبذٰلك نستطيع أن نقول: إن النبوة الخاتمة كانت إيذاناً للانفصال بين المقدس الديني الذي يمارسه البشر باسم الله، الحكم الطاغوتي، وبين الألوهية الحقة، فعاد الحكام بشراً كسائر البشر، وانفصلت الكهانة والتحدث باسم الله عن توظيف الدين لاستغلال الناس، وكانت النبوة الخاتمة هي وثيقة التحرير واسترداد إنسانية الإنسان، علىٰ الرغم من كل الإصابات التاريخية ومحاولات الانحراف بعقيدة التوحيد لإطفاء فاعليتها في النفس وفعلها في المجتمع والأمة، والانتهاء بها إلىٰ ألوان من التدين السلبي الخارج عن إيقاع الحياة وجدليتها في تحرير الناس من الظلم، بحيث يصبح التدين لا معنىٰ له ولا طعم ولا قيمة تغييرية ولا حياة متميزة، كما يستخدم لتسهيل مهمة الطواغيت.

لذٰلك كان لا بد من العمل لاسترداد الفاعلية لعقيدة التوحيد علىٰ مستوىٰ الفرد والمجتمع والدولة والأمة، لتؤدي دورها في التحرير من شتىٰ أنواع العبوديات، والانعتاق من سطوة الألوهيات المعاصرة، كما تؤدي دورها في التنمية لخصائص الإنسان والتغيير لواقعه، والدفاع عن المستضعفين والضعفاء، وترسيخ حقوق الإنسان وعلىٰ رأسها قيمة الحرية وحقه في الحرية، وإيقاف التسلط من قبل الملأ الذين استكبروا، ومحاولة إلقاء الأضواء الكاشفة والفاضحة علىٰ الإصابات والممارسات التي لحقت بعقيدة التوحيد لتعطلها عن أداء دورها؛ ذٰلك أن منبع الشر في العالم كامن في تسلط الإنسان علىٰ الإنسان، ومصدر الظلم وانتهاك إنسانية الإنسان يكمن في الاستبداد السياسي، الذي يعتبر جماع الشر كله.

---

(١) أخرجه البخاري.

وما لم يُوقَف هٰذا التسلط ويُنسخ هٰذا الاستبداد ببناء عقيدة دافعة للنهوض من داخل النفس، تحدث الرقابة وتنمي الوازع الداخلي، ويبتغي صاحبها الأجر من الله، الذي لا تخفىٰ عليه خافية في الأرض ولا في السماء، حتىٰ ولو غابت جميع الرقابات والمسؤوليات عن ضبطه، وإبداع أدوات ووسائل مانعة من التسلط والظلم، فسوف تستمر سطوة الإنسان علىٰ الإنسان، وتُهدر كرامات الناس، وتُستلب إنسانيتهم.

وإذا تقررت لدينا الحقيقة القائلة: إنه لا إنسان بلا دين، ولا أدلّ علىٰ ذٰلك من أنه تاريخياً وجدت مدن وقرىٰ بلا مصانع وبلا معامل وبلا مدارس. . . إلخ، لٰكن لم يُوجد تاريخياً مجتمع بشري بلا دين؛ ذٰلك أن النزوع إلىٰ التدين بكل ما يقدمه من قراءة مطمئنة للحياة والأحياء ويجيب عليه من أسئلة النشأة والمصير إنما هو فطرة بشرية، وإن شئت فقل: حاجة عضوية؛ الأمر الذي دعا بعض علماء الاجتماع إلىٰ تعريف الإنسان عن غيره من المخلوقات بأنه مخلوق متدين.

وفي ضوء ذٰلك يمكن أن يتقرر: أن الذين ينكرون الأديان ويتنكرون للدين، وعلىٰ الأخص عقيدة التوحيد والمساواة، إنما ينكرونها لأنها تسوِّيهم بغيرهم من البشر، وتحول دون تسلطهم وتألههم، إنما ينكرونها ليقيموا من أنفسهم آلهة من دون الله، تتمتع بسطوة وسلطان التسلط، يقول تعالىٰ حكاية عن هٰذا النزوع الديني: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم:٣٠]، ويخبر عن ذٰلك النزوع، كواقع تاريخي، عندما مرَّ قوم موسىٰ ﷺ علىٰ قوم يعبدون الأصنام بقولهم له: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الأعراف:١٣٨].

فلا إنسان بلا دين، ومن لم يعتنق العقيدة الصحيحة فإنما يعني ذٰلك عُدُوله عنها إلىٰ عقائد أخرىٰ، يصنعها أو تصنعه، لذٰلك فجدلية الضرب والمدافعة في الحياة مستمرة استمرار الحياة نفسها بين أصحاب عقيدة التوحيد والتحرير وعبادة الله وبين عقيدة الطواغيت.

والمعادلة الصعبة تكمن دائماً في كيفية تحويل الناس إلىٰ عبادة الله واجتناب الطاغوت، الأمر الذي كان ولا يزال يمثل دعوة الأنبياء ومهمة ورثة النبوة ورسالتهم ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ﴾ [النحل:٣٦].

ـ الحقوق لدىٰ (الآخر) المعاصر:

وقد تكون الإشكالية اليوم في عالم المسلمين ليست في البرهنة علىٰ عناية الإسلام بحقوق الإنسان وعلىٰ رأسها حق الحرية، والإتيان بمزيد من الأدلة والوقائع وإيراد النصوص من الكتاب والسنة والسيرة للبرهنة علىٰ ذٰلك، الأمر الذي ما نزال نبدي ونعيد فيه ونعاود إنتاج الكلام السابق، في الوقت الذي يستمر فيه واقع الإنسان وكرامته وحقوقه في بلاد المسلمين علىٰ ما نعلم جميعاً، بينما نرىٰ (الآخر) الذي ملأت تاريخه المآسي وقامت فلسفته وثقافته علىٰ التمييز والعنصرية، خطا في موضوع إقرار حقوق الإنسان خطوات لافتة حقاً، حتىٰ كادت تترسخ وتصبح ثقافة اجتماعية بل أعرافاً وتقاليد اجتماعية تغري الناس، وقد تفتن كثيراً من العاجزين عن التفريق بين الصورة والحقيقة، وتجذب الهاربين من الظلم والاستبداد، حتىٰ من عالم المسلمين.

لقد بلغ (الآخر) شأواً بعيداً في تأسيس المنظمات والجمعيات والمواثيق ووسائل الإعلام وتوظيفها جميعاً لفضح الاستبداد ومحاصرته وكشفه، حتىٰ تجاوز ذٰلك عندها الحدود الإقليمية إلىٰ الأفق العالمي، فمنظمات حقوق الإنسان أصبحت اليوم تمثل الملاذ الآمن ومحل الاستنجاد لكل مضطهد ومظلوم ومطارد، خاصة في عصر العولمة حيث تجاوزت وسائل هٰذه المؤسسات السدود والحدود وجميع أشكال الرقابة والتعتيم، الذي يفرضه الظالمون علىٰ ممارساتهم.

لقد أصبح الظالمون يخشونها، ويحسبون لها ألف حساب، خاصة وأن هٰذه المؤسسات استوطنت في أماكن آمنة تحميها من التغوّل والاستبداد والظلم، ولقد استخدمت ووظفت التقنيات الحديثة كافة، سواء في مجال الإنترنت أو الفضائيات، لتعقب الظلم والاضطهاد، فأصبحت تقاريرها وأخبارها تتنزل كالصواعق علىٰ رؤوس الظالمين، في الوقت الذي تتيح فيه للمظلومين والمضطهدين أوعية لبث الشكوىٰ وبيان الممارسات الطاغية.

وقد يكون صحيحاً، إلىٰ حدٍّ بعيد، وجود بعض الإصابات والانتهاكات من قبل المؤسسات العنصرية والتمييزية، التي بدأت تستيقظ في تلك البلاد،

إلا أن ذٰلك قد يكون طبيعياً، ذٰلك أن الشر من لوازم الخير، لٰكن العطاء بالمطلق كانت محصلته لصالح حقوق الإنسان.

وهٰذه المؤسسات، الحامية لحقوق الإنسان، ماضية في تحقيق أهدافها، تتقدم كل يوم، وتبدع وسائل جديدة في كشف الظلم والاستبداد وانتهاك حقوق الإنسان، حتىٰ بالإمكان القول: بأنه قد توفر لها من السلطة وأدوات وأوراق الضغط علىٰ الظالمين الشيء الكثير، مما أدىٰ إلىٰ محاصرة الظلم وتخفيف الكثير منه نسبياً.

ـ التحول من الإبداع إلىٰ الانشغال بالجدل حوله:

ولذٰلك فلا مندوحة لنا من الإشارة إلىٰ أننا في عالم المسلمين، بشكل عام، تحولنا عن التفكير في إبداع وسائل وأدواتٍ وأوعيةٍ عمليةٍ تُؤسس لحقوق الإنسان وتنميها وتكسب مواقع جديدة لمحاصرة انتهاكها إلىٰ هدر الجهد في البرهنة علىٰ إقرارها في القيم الإسلامية، الذي أصبح ـ فيما نرىٰ ـ من المسلمات التي لم تعد تحتاج استزادة لمستزيد، لدرجة يمكن أن يؤدي التكرار وإعادة الإنتاج إلىٰ الحط من قدر هٰذه القيم.

لقد تحولت هٰذه القيم في واقعنا إلىٰ شعارات ولم تعد شعائر للممارسة، وفي أحسن الأحوال يمكن القول: بأننا في عالم المسلمين لم نتقدم خطوة واحدة علىٰ الطريق، من عقود بعيدة، علىٰ الرغم من الاستبداد السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان وبروز الكثير من المتألهين والمستبدين، حيث ما تزال تتسع المسافة بين القول والفعل علىٰ المستويات كافة، وكأنّ أنظمة الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي أصبحت وقفاً علىٰ عالم المسلمين.

وقد نقول: إن من لوازم إقرار الحقوق وحمايتها والإغراء بها عند (الآخر) العمل علىٰ انتهاكها ومطاردتها في عالم المسلمين، ولا أدل علىٰ ذٰلك من أن الكثير من الأنظمة، التي ترفع شعار الديمقراطية وتمارسها في بلادها، لا تتورع عن مساندة أنظمة الاستبداد السياسي، الذي هو رأس الشر كله في بلاد المسلمين، حيث أصبحت الدولة بكل مهماتها ووظائفها هي أشبه بمخافر وأجهزة أمنية، حتىٰ ولو لبس بعض القائمين علىٰ أمرها لبوساً مدنية

وسمحوا بقيام مؤسسات مجتمع مدني شكلية، كنوع من المحاكاة وذر الرماد بالعيون، لٰكنها تحت السيطرة، لتتم بذٰلك الفتنة الثقافية، فيتحقق الجذب من هناك والطرد من هنا، بحيث تستمر الغلبة الحضارية.

ولم يعد ذٰلك يقتصر علىٰ مستوىٰ الأعمال والأشياء والممارسات، وإنما تجاوز ذٰلك إلىٰ احتلال الأفكار وصناعة الفلسفات ليحدث شرخاً ثقافياً في حياتنا وتعاطينا لقضايانا، لدرجة يمكن معها القول: بأن مساحة الكتب التي تتحدث عن حقوق الإنسان في الإسلام، وما حققه الإسلام من السبق الحضاري، وإقرار حقوق المرأة، في المكتبة الثقافية الإسلامية من قرون، بكل شعبها المعرفية، تكاد تستغرق الإنتاج كله، وكأن القضية ما تزال بحاجة إلىٰ مزيد من البرهنة والإقناع وإيراد النصوص والوقائع، في الوقت الذي قد لا نجد كتاباً واحداً يتحدث عن تطوير وإبداع أدوات ووسائل وأوعية وكيفيات تأصيل وتأسيس ممارسة حقوق الإنسان في واقع المسلمين من خلال الإمكانات المتاحة والظروف المحيطة، والإقدام علىٰ قراءة الواقع بدقة، ومن ثم تحديد العمل الممكن، في هٰذه المرحلة، وبعد ذٰلك نجد كيف يصبح الصعب ممكناً والمستحيل صعباً، وهٰكذا.

ولعلنا نقول: إن أدواتنا ووسائلنا ومواقعنا ومواجهاتنا العشوائية قد ساهمت سلبياً، وإلىٰ حدٍّ بعيد، في قيام وصناعة الطواغيت السياسية والدينية والاقتصادية.

لقد أسقطنا بتعاطينا لقضية حقوق الإنسان كل الوسائل والأدوات الممكنة والمجدية والمتاحة، وضيقنا واسعاً، ولم نبصر إلّا أدوات المواجهة المسلحة، والوقوع بردود فعلٍ لممارسة ما تنكرنا له نفسه، الأمر الذي حمل الطواغيت علىٰ مزيد من العنف والاستبداد وخنق الحريات، كثمرة لعقدة الخوف من هٰذه الصور المخيفة من ممارسات بعض المسلمين، فهل نحن صنعنا الاستبداد بصُنعنا وأدواتنا ودفعنا خصومنا لأن يكونوا ظالمين، حماية لأنفسهم منا، وكنا السبب الرئيس لحملهم علىٰ ظلمنا؟

ـ التقنيات الحديثة سبيل لحماية حقوق الإنسان:

إن الوسائل التي تملكها الأمم اليوم في الضغط، مما وفرته التقنيات الحديثة، أكبر وأكثر فاعلية من أدوات ووسائل الدول الظالمة والخائبة والساقطة، من أدوات متنوعة للاحتجاجات، وممارسة العصيان المدني السلمي، وفضح وسائل الطغاة، وإقامة مؤسسات حقوق الإنسان، وتقديم التقارير الموثوقة الموثقة ونشرها في العالم، الذي أصبح دولة واحدة، والمساهمة في إقامة مؤسسات المجتمع المدني، وتشكيل الروابط، والنقابات، وغير ذٰلك كثير، أما أننا لا نبصر إلا المغالبة علىٰ السلطة والمواجهة بالسلاح فقد تكون تلك في أكثر الظروف هي وسيلة الحمقىٰ والعاجزين وفاقدي البصيرة.

فكم من الفراغات والمجالات التي نملكها، وكم من دوائر الخير المتاحة، والمواقع المعطلة، والتخصصات الغائبة، التي نملكها ونستطيع توظيفها وتفعيل أدائها، لدرجة يمكن لنا معها عزل الاستبداد عن التأثير في ضمير الأمة، فنطاردها أو نغفل عنها ونلجأ إلىٰ الوسائل التي قد تملكنا ولا نملكها من المواجهة والمغالبة، والتحول عن العقل إلىٰ الساعد، فنكرس الظلم ومعادلة الاستبداد ونمكّن لانتهاك حقوق الإنسان.

لقد شكل هٰذا ثقافة ليست أقل ظلماً واعتداءً، فأصبح ظلم يقاتل ظلماً.

وبذٰلك لم تعد المنظمات والجماعات والأحزاب، التي تشكل المعارضة أو البديل المأمول، أحسن حالاً من أنظمة الاستبداد نفسها، فكلٌّ يستبد بمواقعه، لدرجة وكأن مناخ الحرية لم يعد يناسبنا، بل لقد أصبحت الحرية في بعض البلاد، التي قد نهاجر إليها هرباً من الاستبداد، فرصة للعبث والاعتداء وميداناً لممارسة التدين المغشوش والفكر المعوج.

وفي تقديري، أنه بعد هٰذه التجارب المريرة والمآسي الكبيرة لا بد من إعادة النظر بأدوات وكيفيات ووسائل وفقه أبعاد الخروج علىٰ الحاكم الظالم، ومعاودة النظر في المصالح والمفاسد، في ضوء الأوعية والمجالات المتاحة..

إن إشكالية حقوق الإنسان، تاريخياً، تتجلىٰ ابتداءً في شهوة الحكم والتنازع علىٰ السلطة والمغالبة عليها، واستباحة كل ما يمكِّن من الوصول إليها والاحتِفاظ بها، لذٰلك تضحي في سبيل السلطة بكل خُلُق ودين وقرآن ونسب وصلة وحزبية. . . فمؤسسات الحكم بطبيعتها، وعلىٰ الأخص الأنظمة الاستبدادية منها، تشكل حقوقُ الإنسان العدوَّ الأول لها، وعلىٰ رأسها حق الحرية؛ لأنها تعتقد أن هٰذا الحق يهدد وجودها ويعمل علىٰ انتزاع سلطانها، لذٰلك تقف له بالمرصاد، وتطارده في كل مكان، وقد تصنع أنماطاً من حرية الرأي تحت السيطرة، تسمح لها ببعض التجاوزات، لٰكن لتصبّ في مصلحتها في المحصلة النهائية.

وفي تقديري، ما لم تُؤسس وتُؤصل أحكام وأعراف وتقاليد وقواعد وأدوات كيفية الوصول إلىٰ الحكم، وكيفية تداول السلطة بالطرق السلمية والمشروعة، فسوف تستمر رحلة العذاب والنزاع والشقاء والمطاردة. . . إلخ وانتهاك حقوق الإنسان.

ولا شك أن البلاد أو الدول، التي تحتل فيها حقوق الإنسان اليوم مساحات مقبولة، ويجد عندها الإنسان نفسه، ويتمتع بإنسانيته، مرت بمخاض عسير واقتتال وحروب ومنازعات وانقلابات وتحزبات كلفتها الكثير حتىٰ توضعت علىٰ قواعد وبرامج وأدوات متاحة للمنافسة في اختيار الحاكم، وباتت الانتخابات أو الأدوات الموصلة لذٰلك قواعد ثابتة وأعرافاً سياسية واجتماعية محترمة من الجميع تقريباً، وقد تصيبها بعض الخروقات، لٰكنها بعمومها تبقىٰ ضمن التنافس السلمي أو التداول السلمي للسلطة، وهٰذا حقق الكثير من وصول الكفاءات المقدورة لمراكز الحكم والقرار، كما حقق الكثير من الحماية لحقوق الإنسان؛ لأن حمايتها هي من بعض الوجوه الطريق إلىٰ السلطة، وبذٰلك ارتقت الحقوق وتأصلت ونمت وأصبحت في تلك المجتمعات وكأنها بدهيات يُستنكر العدوان عليها.

لذٰلك، فمعاودة الحديث عن إقرار الإسلام لحقوق الإنسان، والحديث عن اعتماد قيمة الشورىٰ كأساسٍ لاختيار الحاكم وإدارة شؤون الحكم، دون

إتباع ذٰلك بالفقه السياسي والاجتهاد المفتوح لوضع البرامج والقواعد الناظمة والأصول الضابطة والأعراف والتقاليد والأدوات الممكّنة من ذٰلك لتصبح ثقافة سياسية للمجتمع يتواضع عليها ويرضىٰ بها، تبقىٰ قيماً عامة وأخشىٰ أن تصبح عائمة يدّعيها كل إنسان حتىٰ المستبد!

ـ غياب الفقه السياسي لإشكالية السلطة:

وهنا قضية لا مناص من التوقف عندها، وهي أن وجود قيم ضابطة لحقوق الإنسان ومسؤوليته في الرقابة العامة ووجوب مناصحة الحاكم وتقويم اعوجاجه، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقوام السلطة ـ وبيان طبيعتها وتحديد مسؤوليتها ومسؤولية الفرد تجاهها، لا يعني بحال من الأحوال وجود البرامج والأصول والقواعد والأدوات الموصلة إلىٰ السلطة، الحائلة دون التنازع عليها وتعدد الرؤىٰ والاجتهادات حولها.

لذٰلك نعتقد أن غياب الفقه السياسي المنوط به التقعيد والتأصيل والتعريف وإبداع الأدوات وتحديد ميدان التنافس السلمي المشروع للوصول إلىٰ السلطة، أدىٰ إلىٰ الأخطار التي كانت ولا تزال تجتاح عالم المسلمين، وتحوله السلطات والمعارضة إلىٰ معسكرات مستنفرة دائماً خوفاً من الانقضاض عليها لانتزاع السلطة.

إن قيمة الشورىٰ في اختيار الحاكم، والشورىٰ في إدارة شؤون الحكم، ومسؤولية الحاكم، ومسؤولية المواطن في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهر بالحق، قد لا تجدي شيئاً إذا لم تؤطر بأدوات ووسائل وبرامج وأصول للعمل في مناصحة الحاكم والعمل علىٰ تداول السلطة بشكل تنافسي سليم. وإذا لم يتوفر ذٰلك، كما هو الحال، تصبح الشورىٰ، التي هي قيمة عليا لاختيار الحاكم وإدارة شؤون الحكم، وسيلة ابتزاز وادعاءٍ من كل ظالم ومستبد وحاكم مطلق. وليس عيباً أن نعترف بالحقيقة ونقول: لقد سُبِقنا في الفقه السياسي والإداري، واستقرت في ضوء ذٰلك مجتمعات، وتقررت حقوق مواطنة، في الوقت الذيّ ما نزال نعيش التنازع والمغالبة علىٰ السلطة، بل لقد

أنتجت برامج ووسائل للاحتجاج، والإضراب، وكشف الخطأ، وفضح الممارسات الظالمة والفاحشة، حتىٰ وصلت اليوم في بعض بلدان العالم لتشكل سلطة، بل سلطات أقوىٰ من سلطة الحاكم.

إن الخروج المسلح علىٰ الحاكم، تاريخياً، وعدم إبصار أية وسيلة غير ذٰلك، لم يحمل للأمة الخير، وإنما جاء معه الشر المستطير والمزيد من الاستبداد وهدر حقوق الإنسان، علىٰ الرغم مما يمكن أن يكون من طيبة نوايا الخارجين وصدقهم وصواب رؤيتهم.

لذٰلك وفي ضوء تلك المفاسد الكبيرة جاءت بعض الفتاوىٰ، التي يمكن أن نعنون لها بقاعدة: «درء المفاسد أولىٰ من جلب المفاسد»، واعتماد مبدأ «سد الذرائع»، و«ارتكاب أخف الضررين» لتقول: بأنه لا يجوز الخروج علىٰ الحاكم ما أقام الصلاة، أو ما لم نجد كفراً بواحاً، حتىٰ كاد بعض من لا يدركون أبعاد الصورة تماماً يصنفون هٰذه الفتاوىٰ بفتاوىٰ السلطان أو يجيِّرونها لمصلحة الأنظمة الاستبدادية.

ويمكن أن تصنف في السياق نفسه ما أفتىٰ بعض العلماء من الإقرار بمشروعية الغلبة في الأحقية بالحكم والسلطة. ولو كان عندنا من الفقه السياسي، الذي أوجد الأدوات والوسائل السلمية من الاحتجاج والإضراب والحوار والمنافسة والإعلام، وما يترتب علىٰ ذٰلك من درء المفاسد وجلب المصالح، وما إلىٰ ذٰلك من الأدوات، التي تشكل سلطة قد تكون أكثر نفاذاً من سلطة المستبد وأقدر علىٰ محاصرته وتعديل سلوكه، لتغيرت تلك الفتاوىٰ بطبيعة الحال.

إضافة إلىٰ أن الذي نريد له أن يكون واضحاً أن الظلم والاستبداد ليس محصوراً علىٰ الشأن السياسي، وإن كان الاستبداد السياسي هو جماع الإثم كله، وإنما هناك مجالات وآفاق للعمل والتأسيس للحقوق ومدافعة الظلم قد لا يشعر حكام الاستبداد السياسي بخطورتها؛ لأنها لا تمسهم مباشرة وإن كانت في نهاية المطاف تحاصرهم وتعزلهم عن ضمير الأمة، وتحد من تأثيرهم.

إن المغالبة السياسية، أو الصراع علىٰ الحكم، كانت ولا تزال السبب الرئيس في انتهاك حقوق الإنسان في بلاد المسلمين ـ كما أسلفنا ـ وتضييق مساحات الحرية، حتىٰ بات الحاكم المستبد، لشدة خوفه وريبته، يتدخل في حقوق الإنسان الشخصية الفردية الطبيعية، ويرىٰ في الناس أشباحاً تطارده لانتزاع السلطة من بين يديه.

وإشكالية النزاع علىٰ السلطة، والمغالبة عليها، والخروج المسلح لا تتوقف عند حد، فلا يلبث الخارجون والانقلابيون والثوار من لحظة غَلَبَتِهم أن يبدأوا بالتخوف من بعضهم، والتآمر علىٰ بعضهم، وممارسة التصفيات الجسدية للشركاء في الثورة ورفقاء السلاح، حتىٰ قد تطال تلك التصفيات وتمتد إلىٰ الإخوة والأقرباء، حيث تصدق فيهم مقولة: الثورات كالهرة تأكل أبناءها.

فهل نعيد النظر بوسائلنا في الإصلاح والتغيير، ونختبر جدواها، ونقوّم فاعليتها، ونحاول تطويرها واستبدالها، ولا نرىٰ عيباً أن نفيد مما توصلت إليه الأمم الأخرىٰ من وسائل وأدوات لبناء الحكم، والاشتراك في إدارة شؤونه، واختيار الحاكم، وممارسة الرقابة العامة، وتشريع الضمانات، وتربية الضمائر، حتىٰ لا تنتهك حقوق الإنسان؟

ـ محاصرة الاستبداد:

والتاريخ يقدم لنا من الشواهد والأمثلة الكثير: كيف أن الأقلام في كثير من المعارك أسقطت السيوف، واستطاع الإعلام بما يمتلكه من «قوة مرنة» أن يسقط كثيراً من أكبر الحكام وأعتاهم دون إراقة قطرة دم واحدة.. إن وسائل السلم واللاعنف التي تشكل «القوة المرنة»، كانت ولا تزال الأكثر فاعلية، علىٰ المدىٰ البعيد، في تفكيك الظلم والجور من المواجهات المسلحة، التي أزّمت حقوق الإنسان، وكانت سبباً في تراجعها وتضييقها وانتهاكها، بل لعلنا نقول: إن الخروج المسلح والمواجهة هي التي تقدم للحاكم المستبد مسوغات الظلم وتشريعات الطوارئ وإلغاء الحريات والحقوق.

إن بناء الرأي العام المتحصن بثقافة الحرية وحقوق الإنسان هو القادر علىٰ محاصرة الظلم والاستبداد وإسقاط رموزه، ولا يتسع المجال هنا للأمثلة الكثيرة، والكثيرة جداً، لٰكن تبقىٰ هٰذه الآفاق والآماد عصية علىٰ الممارسة؛ لأنها تستدعي الكثير من الصبر والتأني والتبصر والنظر في العواقب البعيدة وضبط النفس وعدم الانسياق وراء رد الفعل؛ لأن الظالمين والمستبدين قد يحرجونا ويستفزونا ليخرجونا فينكلوا بنا.. إن الصبر والمصابرة وامتلاك النفس عند الغضب والتبصر يعتبر من (الجهاد الأكبر)، يقول تعالىٰ: ﴿نَّحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ وَمَآ أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ﴾ [ق:٤٥]، ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا ﴿٥٢﴾﴾ [الفرقان]، لٰكن تبقىٰ الإشكالية هي ما نقع فيه من ردود الفعل واستمرار الخطأ في بناء ذهنية العسكرة والمواجهة، ويكاد أن يصبح ذٰلك الزاد الثقافي لكثير من الجماعات المعارضة، حتىٰ باتت تَقْرَأ الحضارة الإسلامية بحاسة انتقائية من خلال معاناتنا وأزماتنا علىٰ أنها حضارة مغالبة ومجاهدة ومواجهة وقتال.

فلو أعدنا النظر وتحصنا بالمعرفة «القوة المرنة»، واستبدلنا الأقلام بالأسلحة، وأبصرنا وسائلنا الفاعلة في التغيير والتأسيس والتعاطي مع الواقع، لترسيخ الحق والعدل والحرية، التي تمكن من إيصال الإسلام إلىٰ الناس بالحكمة والموعظة الحسنة، لما استطاع أحد هزيمتنا؛ لٰكن يؤسفنا أن نقول: إننا نوقع علىٰ هزيمتنا بأيدينا، وبأفعالنا، ونكرس، دون أن ندري، ممارسات القمع وهدر حقوق الإنسان، ويستمر فينا قول الشاعر:

ألا لا يجهلن أحدٌ علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا

وكأن التباري والمنازلة إنما ميدانها هو الجهل، دون أن ندري أن الجهل ظلمٌ وظلام واستبداد وتعطيل لإنسانية الإنسان، وأن المعرفة هي مفتاح النصر وبناء الحضارة.

ـ من وسائل تكريس الاستبداد:

والغريب العجيب أن تعاطينا لموضوع معالجة الاستبداد وإهدار حقوق

الإنسان يتردد بين المواجهة غير المدروسة وغير المتكافئة وغير المحسوبة النتائج، من حيث ما يترتب عليها من المصالح والمفاسد، وبين الاستسلام الكامل لشيوع الظلم والاستبداد تحت ذرائع شتىٰ، قد تكون مصنوعة أساساً لصالح المستبد، ومحذرة من مفاسد المواجهة والخروج، وداعية إلىٰ السمع والطاعة لولي الأمر ـ دون اختبار لولي الأمر ـ حتىٰ ولو اقتصر علىٰ السماح بإقامة الصلاة.

وسوف نبقىٰ نمارس بوسائلنا تكريس الظلم وتمكين انتهاك حقوق الإنسان والاكتفاء بالحديث عن عظمة الإسلام وسبقه وإقراره لحقوق الإنسان عن اكتشاف الوسائل والممارسات المجدية لحماية هٰذه الحقوق.. إننا بذٰلك نمارس طحن الماء، ومحاولة قبض الهواء، والمراوحة في مواقعنا، وإنهاك قوانا في أفعال غير مجدية، تحت شعارات قد تكون خادعة، لتلبسها بالقيم الدينية، من مثل: علينا العمل وليس علينا إدراك النتائج، ليس بالإمكان أفضل مما كان.. وهٰكذا، سوف نبقىٰ مرتهنين للظلم والاستبداد ـ وبالمناسبة فإن أنظمة القمع والاستبداد ليست أقل ارتهاناً وخوفاً ـ ما لم نعد النظر بوسائلنا، ونحاول تطوير أدواتنا وممارساتنا في بناء المؤسسات المدنية وإقامة مواثيق السلم الأهلي، وحشد استخدام الأوعية الإعلامية والتقنيات الحديثة ووسائل الاتصال والتواصل لكشف وفضح انتهاكات حقوق الإنسان، وبيان أخطار الاستبداد وغياب الحرية عن التنمية والإنسانية، وتفجير الطاقات الفردية، واكتشاف القابليات، وتقديم نماذج جديدة تثير الاقتداء، والعدول عن المغالبة علىٰ السلطة والمواجهة مع السلطة ومحاصرة أنفسنا في أنماط من الاستبداد، بحيث تصبح المعارضة هي الوجه الآخر للسلطة نفسها، بكل ممارساتها؛ حيث المعارضة والسلطة المستبدة وجهان لعملة واحدة.

وهٰذا إنما يتطلب إعادة المراجعة لواقعنا ووسائلنا في التعامل معه وإعادة تقويم تلك الوسائل، ومن ثم العودة إلىٰ الانخراط في المجتمع والأمة، وتحديد دوائر الخير الموجودة، والتوسع فيها قدر الاستطاعة، وعدم

تشكيل أجسام منفصلة عن جسم الأمة وأهدافها والتمحور حول مغالبة السلطة، ومعاودة دراسة وسائل المناصحة والنقد، وحدود فكرة الخروج علىٰ الحاكم، وما هي أدواتها، وما يترتب علىٰ هٰذه الوسائل من مفاسد ومصالح، وكسر المعادلة الصعبة أو المعضلة التي فرضت علينا بأن الأمة في مواجهة الدولة، أو الشعوب في مواجهة الحكومات، وبناء معادلات جديدة بعيدة عن هٰذه التقابلات، التي لم نحصد منها إلا الصابَ والعلقم واستنزاف القوة وهدر الإمكانات، التي انتهت بنا إلىٰ التخلف، علىٰ مستوىٰ الدولة والأمة معاً.

ونعود إلىٰ القول: إنه لا بد من التفكير بكيفية التغيير والتحويل، وإبداع أدوات التحويل من خلال الاستطاعات المتوفرة والظروف المحيطة؛ من الحديث عن حقوق الإنسان في الإسلام ومكانتها، ونجتهد في إيراد النصوص واكتشاف الدلالات والوقائع، إلىٰ التفكير بوسائل ترسيخ هٰذه الحقوق، وإعادة تأسيسها، ووسائل نصرتها وحمايتها، وبناء ثقافتها علىٰ مستوىٰ الفرد والمجتمع والأمة والدولة، وكيف نفيد من الكسب العالمي في هٰذا المجال، وكيف نوظّف التقنيات الحديثة لإلقاء الأضواء الكاشفة علىٰ انتهاكات هٰذه الحقوق.

وهٰذا لا يتأتىٰ ما لم يستمر فينا هاجس التغيير ومحاولة الارتقاء ونستمر في طرح السؤال الكبير:

فإذا كانت قيمنا الإسلامية بهٰذا الوضوح، وكانت تجربتنا الحضارية التاريخية بهٰذا التألق والعظمة، وكانت حقوق الإنسان في الإسلام هي حقوق وواجبات معاً، يأثم المسلم بالتواطؤ علىٰ انتهاكها، وإذا كان حرية الرأي والاجتهاد مصدر تشريع، وكان السكوت والتستر علىٰ غيابها مصدر انقراض للأمة والحضارة، فلماذا أصبح واقعنا بهٰذا الشكل؟ أين الخلل؟ ولماذا لم تعد القيم الإسلامية تنتج واقعاً حراً؟

وإذا كانت قيمة الحرية بشكل عام وفي مقدمتها حرية الرأي تعني كرامة الإنسان، وإنسانية الإنسان، وحياة الإنسان، وأن انتهاكها أشد وأكبر من القتل والقضاء علىٰ الحياة، حيث يقول تعالىٰ: ﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾ [البقرة:١٩١]،

وأن فرضية الجهاد في الأصل إنما شرعت لحماية الحرية والدفاع عنها ونشرها، يقول تعالىٰ: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [الأنفال:٣٩]، وليست الفتنة سوىٰ الإكراه والإجبار وحرمان الإنسان من قيمة الحرية، فأين العمل علىٰ تأصيل وتأسيس هٰذه الحرية في مجتمعات المسلمين، وأين إبداع الوسائل التي تمكّن المسلم من الاضطلاع بمسؤوليته علىٰ وجه صحيح؟ إن التعسف في استعمال الأحكام الشرعية وتنزيلها علىٰ غير محالها يساهم سلبياً بصناعة الفتنة بدل أن يعالجها ويحول دون وقوعها.

إن حرية الرأي كانت ولا تزال القضية، التي تشكل المحور الأساس لحياة الإنسان وحركته وكسبه وممارسته لإنسانيته.. وهي القضية التي تبرز رسالة النبوة، ودورها في تحرير الإنسان، وتكشف محاولة التسلط عليه من الملأ والكبراء والطواغيت، وأهمية إدراك دور عقيدة التوحيد في التحرير وتحقيق قيم الحرية وإيقاف تألّه وتسلط الإنسان علىٰ الإنسان، وأن مدافعة الظلم والطاغوت وتأسيس وتأصيل قيم الحرية والاختيار من أعلىٰ مقاصد الدين ومقامات العبادة.

فالإيمان، كما ورد في حديث الصادق المصدوق: «**بِضْعٌ وَسَبْعُونَ ـ أَوْ بِضْعٌ وَسِتُّونَ ـ شُعْبَةً، فَأَفْضَلُهَا قَوْلُ لا إِلٰـهَ إلا اللهُ** (عقيدة التوحيد والتحرير) **وَأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَىٰ عَنِ الطَّرِيقِ** (الفعل الاجتماعي)...»[1]، فأين المسلم من هٰذا الفضاء الواسع للحركة وحمل رسالة النبوة؟ فالمسلم ينزع دائماً إلىٰ الصعود إلىٰ الأفضل (لا إلٰـه إلا الله) إلىٰ التحرر والتحرير، تحرير العالم وإقرار حق الحرية والاختيار، والسؤال المطروح: كيف يتأتىٰ له ذٰلك دون أن يحرر نفسه من العبوديات لغير الله؟

إن القعود عن مناصرة حق الحرية ومدافعة الظلم سبيلٌ لاختلال نظام الحياة وانقراض الأمم والحضارات والإهلاك بالطاغية: ﴿... **فَأُهْلِكُوا۟ بِٱلطَّاغِيَةِ**﴾، فالناس «**إِذَا رَأَوُا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَىٰ يَدَيْهِ أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللهُ**

---

(١) أخرجه مسلم.

بِعِقَابٍ مِنْهُ»[1].. ذلك أن السكوت على الظلم، والتستر عليه، وإشاعة فلسفة الذل من المعاصي الاجتماعية الخطيرة، التي غفل عنها كثير من المسلمين، فمقصد الدين إنما يتحقق بالحيلولة دون فتنة الإنسان: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٣، الأنفال: ٣٩].

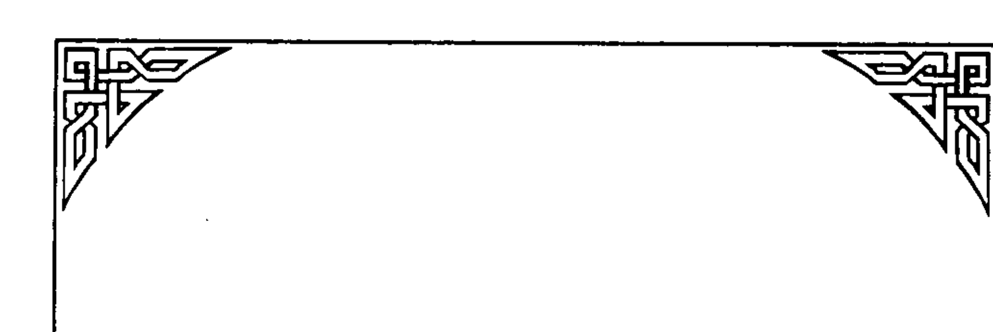
ونأمل أن تشكّل مكانة حرية الرأي ومنزلتها في الإسلام، محرضاً يدفع المسلمين إلى الاستشعار بمسؤولية التقصير، وإبداع الوسائل ووضع البرامج، واختيار الأدوات التي تجد الحرية من خلالها مكانها في واقعهم البائس، وبذلك يخرجون من عهدة التكليف، ويحققون رضى الله ﷻ وأمن مجتمعاتهم.

وتبقى الإشكالية المطروحة باستمرار: كيف نطور وسائلنا في المدافعة والمحاورة والمناقشة والمجادلة، والمواجهة، لنكون في مستوى إسلامنا تأصيلاً لقيم الحرية، وحقوق الإنسان بعامة، ومستوى عصرنا وسيلة وممارسة، لتحقيقها والمدافعة عنها والاستشعار بالمسؤولية عن الناس جميعاً، استجابة لقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء].

ولله الأمر من قبل ومن بعد.

(١) أخرجه الترمذي.

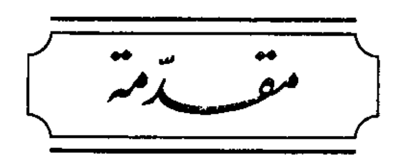
الفهرس



على بصيرة

الحاكمية في الإسلام

بين الديني والمدني



الحمد لله، الذي له الحكم والأمر، يؤتي الملك من يشاء وينزع الملك ممن يشاء، الذي شرع لنا القيم المعصومة الحاكمة لحياتنا، الضابطة لمسيرتنا، المحررة لشخصيتنا.

والصلاة والسلام علىٰ الرسول، الذي جسد هٰذه القيم في حياته ومسيرته، فكان الأنموذج المحتذىٰ، والدليل الهادي إلىٰ السبيل المحكم القويم لإقامة الحكم الراشد.

وبعد:

فإن الإيمان بشهادة: «أن لا إلٰه إلا الله» واليقين بها يشكل الفيصل الأساس بين الكفر والإيمان، حيث تتحقق للمؤمن بها الانعتاق من عبودية العباد؛ فهي أشبه بالميثاق الإلٰهي لنسخ التأله والاستبداد، بشتىٰ صوره، وإعلان المساواة، واسترداد إنسانية الإنسان، وحماية حقوقه وتوفير كرامته، وإيقاف تسلط الإنسان علىٰ الإنسان، بشتىٰ صور التسلط وألوانه وأشكاله، ذٰلك أن الشر تاريخياً كامن في هٰذا التسلط والتأله، ولا سبيل إلىٰ إيقاف هٰذا التسلط إلا بنسخ الآلهة بشتىٰ أشكالها، ولكل عصر آلهته وأوثانه، ولكل مستبد (طاغوت) متأله سدنته وكهانه (جبت) يقول تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾﴾ [النساء].

لذٰلك كانت شهادة «أن لا إلٰه إلا الله» تمثل النقلة الدينية والحضارية

٥٠٩٩/٣٤

والتاريخية والتحول والتغيير الكبير في مسيرة البشرية، وكانت عقيدةُ التوحيد عقيدةَ تحرير وإعلان مساواة وتحقيق الاتصال المُبَاشر بالله، دون وساطة، وكانت جميع الذنوب والخطايا التي يقترفها الإنسان قابلة للغفران؛ إلا ما يخدش منها عقيدة التوحيد، يقول تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨]، ولنا أن نتصور أبعاد الإشراك بالله وما يمثل من المخاطر والاعتداء علىٰ الألوهية وانتزاع سلطانها، وآثار ذٰلك في المجال السياسي (الحاكمية) والاقتصادي والاجتماعي والتربوي...

لذٰلك نرىٰ أنه في حقيقة الأمر: لا إنسان بلا إلٰه، ولا إنسان بلا دين، وأن الذين يحاربون فكرة الإلٰه وينكرون وجود الإلٰه إنما ينكرونها لأنها تسويهم بغيرهم من البشر، وهم يريدون أن يكونوا آلهة بديلة علىٰ الناس، وأن الذين يُحاربون دين الله وينكرون دوره في صناعة الحياة وبناء الإنسان وتحريره ويحاولون إبعاد قيمه عن حكم الحياة، فإنما يفعلون ما يفعلون ليأتوا بمذاهبم ومبادئهم البشرية وأيديولوجياتهم وأحزابهم العقائدية لتشكل الأديان الجديدة البديلة للناس، وتكون القنطرة الحديثة للتسلط عليهم.

ولقد أدرك شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالة «العبودية» هٰذا البعد السياسي لعبودية الله، ودورها في التحرير وتخليص الإنسان من الرق البشري، وكيف أن الإنسان إن لم يكن عبداً لله فهو عبد لسواه؛ فالعبودية تصبح متبادلة بين الحاكم والمحكوم، يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «...وكذٰلك طالب الرئاسة والعلو في الأرض (الحاكم)، قلبه رقيق لمن يعينه عليها، ولو كان في الظاهر مقدَّمَهم والمطاع فيهم، فهو في الحقيقة يرجوهم ويخافهم، فيبذل لهم الأموال والولايات، ويعفو عما يجترحونه ليطيعوه ويعينوه، فهو في الظاهر رئيس مطاع، وفي الحقيقة عبد مطيع لهم.

والتحقيق أن كليهما فيه عبودية للآخر، وكلاهما تارك لحقيقة عبادة الله»[1].

---

(١) رسالة «العبودية»، طبعة المكتب الإسلامي، ص٩١.

فالعبد لله سبحانه وتعالىٰ حرُّ القلب والضمير، سعيد مطمئن بهٰذه العبودية ولو أحاطت به أسوأ الظروف، والخارج علىٰ عبودية الله سبحانه يعاني من الخوف والقلق والرق ولو كان يعيش أحسن الظروف.

وأعتقد أن هٰذا البعد من القضية أو الإشكالية، إن صح التعبير، قد أخذ ما يستحق من الحديث نسبياً في رسالتي بعنوان: «إشكالية الحاكمية في العقل المسلم»، التي صدرت عن «المكتب الإسلامي» في ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م؛ حيث تمحورت الرسالة تقريباً حول الالتباس التاريخي بين الألوهية والحاكمية، أو بين الألوهية والسلطة، وكيف أنه لأول مرة في تاريخ الإنسانية الطويل ومعاناتها الممتدة اكتملت جهود النبوة التاريخية ومواجهاتها مع الطغاة والمتألهين، ومحاورتها التاريخية للوصول بالإنسان إلىٰ شاطئ الأمان والكمال في الرسالة الخاتمة، حيث فصلت الألوهية عن الحكم أو «الحاكمية» في الفكر والفعل.

لقد أصبح الحكام في «حاكمية» الإسلام بشراً يجري عليهم الخطأ والصواب، ومحلاً للنصح والمشاورة، بما في ذٰلك النبي الحاكم القدوة ﷺ، الذي أكد القرآن بشريته في أكثر من موضع، وجرىٰ عليه في سيرته ما يجري علىٰ سائر البشر من الخطأ والصواب، والضعف والقوة، والنصر والهزيمة، والحياة والموت.

فلم يعد الحاكم هو الناطق باسم الله، ولا ظل الله علىٰ الأرض، ولا الممثل لإرادة الله، الذي لا تجوز معارضته ولا مخالفته، وبذٰلك انعتق الناس بالنبوة الخاتمة، وشهادة «أن لا إلٰه إلا الله»، من عبودية الحكام ورجال الدين وتحكّمهم بدنيا الناس وآخرتهم، إضافة إلىٰ أن الرسالة السابقة «إشكالية الحاكمية في العقل المسلم» طرحت قضية حقوق الإنسان وعلاقتها بمقاصد الشريعة، وكيف أن حمايتها وتوفير كرامة الإنسان هي محور «الحاكمية» في الإسلام.

والذي كان له الفضل ـ بعد الله سبحانه وتعالىٰ ـ في العودة إلىٰ هٰذا الموضوع ومراجعته، ومعاودة فتح ملفه الكبير هو «مركز التنوير المعرفي» في

جمهورية السودان، حيث قدم لي دعوة ورغب إليَّ الحديث في ندوة متخصصة حول موضوع «فقه التغيير» وموقع «الحاكمية» فيه، ومن ثم كان الحديث في «مجمع الفقه الإسلامي» عن أبعاد «تطبيق الشريعة ودور المجامع الفقهية في المجتمع المعاصر»، وندوة ثالثة في «مجمع النور الإسلامي» حول «إشكالية الحاكمية في العقل المسلم»، كما رغب إليَّ أن آذن لهم بطبعة خاصة من رسالة «إشكالية الحاكمية في العقل المسلم» نظراً لأهمية الموضوع في هٰذه الظروف؛ فتريثتُ بالموافقة؛ لأن تلك الندوات وما كان فيها من مداخلات أبصرتني بأبعاد وفتحت آفاقاً ما تزال غائبة وملتبسة إلىٰ حدٍّ بعيد تتطلب مزيداً من البحث، فكان أن طلبت إليهم إمهالي لمعاودة النظر في الموضوع فكان هٰذا الجهد، فالفضل إلىٰ الله ثم إليهم في ما تمّ من مراجعة وإنجاز هٰذه الرسالة بعنوان: «**الحاكمية في الإسلام: بين المدني (الديمقراطي) والديني (الثيوقراطي)**» وهي ـ فيما أعتقد ـ مكملة لما سبقها، والحمد لله من قبل ومن بعد.

ولقد عرضت في هٰذه الرسالة لأبعاد مفهوم الحاكمية الإسلامية، ومواصفاتها، ونظام الحكم الراشد، وناقشت بعض المفاهيم الملتبسة، وأبعاد تطبيق الشريعة وربطها بالاستطاعة، وبيَّنت أن دور الحاكم في التصور الإسلامي تنزيل القيم في الكتاب والسنة علىٰ واقع الناس، وتنفيذ أحكام الله، الذي له الحكم والأمر، وليس وضع الأحكام، وتشريع التحليل والتحريم؛ ومفهوم المعارضة؛ والخروج علىٰ ولي الأمر؛ وموقع النقد والمناصحة في تسديد مسيرة الحكم.

وأحب أن أوضح أن ما ورد في هٰذه الرسالة وغيرها، هو رؤية ووجهة نظر واجتهاد فكري قابل للنقد والنقض والقبول والرد، والإضافة والاستدراك.

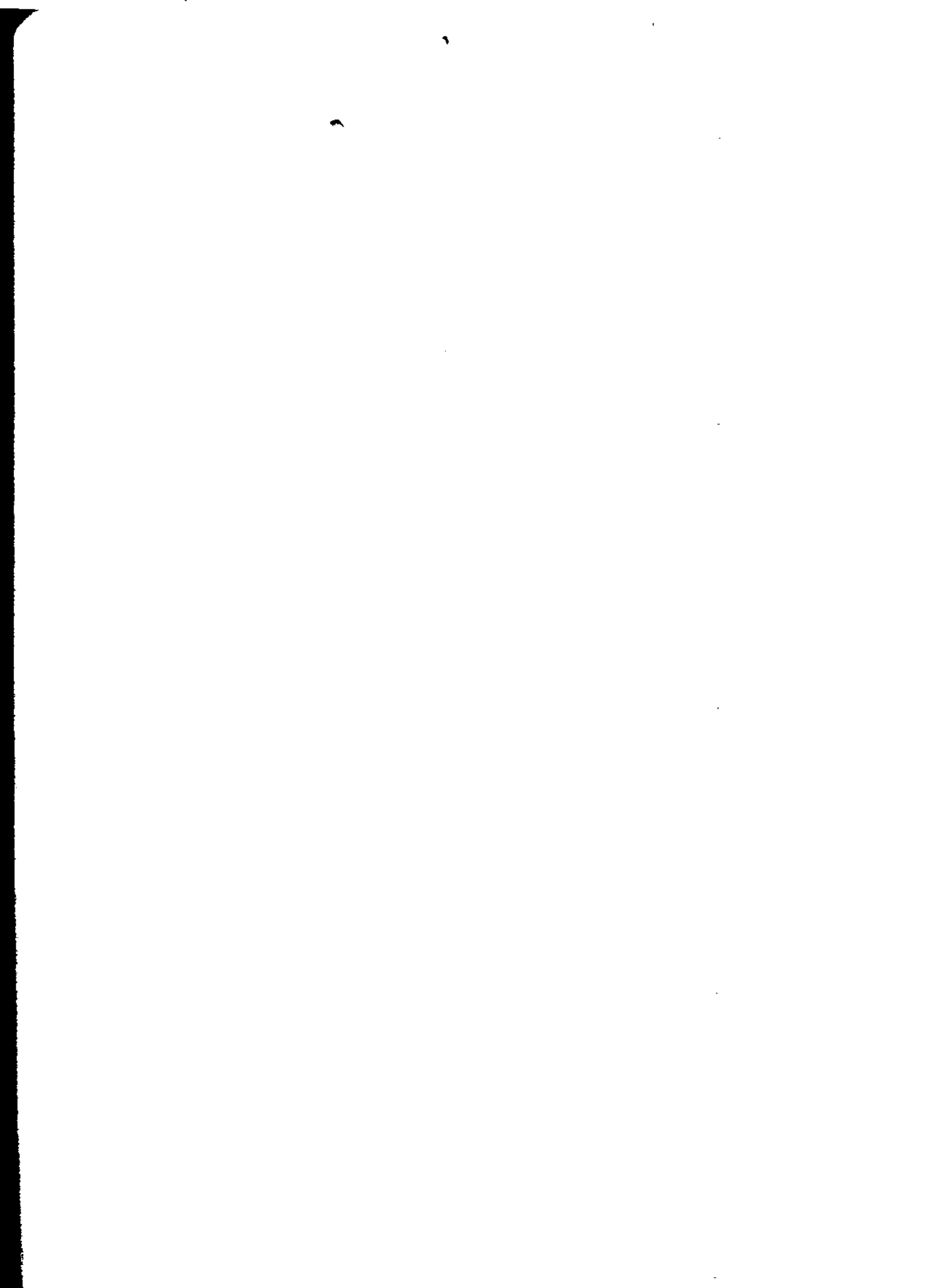
سائلاً الله أن يكون هٰذا العمل لبنة في تجلية أبعاد «الحاكمية في الإسلام»، وكيف أنها حاكمية القيم المستمدة من الكتاب والسنة لا حاكمية البشر والمتألهون؛ وأن تساهم في إعادة بناء الحكم الراشد، الذي هو سبيل

الخلاص من عبودية الحكم الديني الثيوقراطي، أو عبودية الأديان البديلة المتأتية قيمها من وضع الإنسان وتحكمه والتي أُريد لها الإحلال محل دين الله في الأرض.

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

الدوحة في: رجب ١٤٣٢هـ
الموافق: حزيران (يونيو) ٢٠١١م





في ثقافة الحاكمية

إشكالية الحاكمية، كانت وما تزال من أكثر الإشكاليات تعقيداً وتداخلاً واشتباهاً والتباساً، حيث الطامحين في الاستيلاء على السلطة وامتلاك السلطان والظن بأنه الموقع الأهم لتحقيق أهدافهم، وتطبيق برامجهم، والطامعين في تحقيق المكاسب وإشباع نزعة التأله والتحكم والاستئثار بالسلطة والثروة وإخضاع الناس لآرائهم، وتعبيدهم لأشخاصهم وأحزابهم وقبائلهم وعوائلهم وطوائفهم.

لذلك نرى أن إشكالية الحاكمية وامتلاك السلطة كانت وراء كل المنازعات والخصومات والحروب والعداوات وصناعة الذرائع وابتداع المسوغات، تاريخياً، وتكاد لا تنجو من ذلك أمة من الأمم، ولا دين من الأديان، ولا حضارة من الحضارات، ولا تخلو منها فترة من فترات التاريخ، العام والخاص، فآخر ما يخرج من قلوب الصديقين حب الرئاسة، كما يقول الإمام أبو حامد الغزالي رحمه الله (هذا إن خرج)، ولعلها كانت السبب الرئيس وراء الفتن والنزاعات الداخلية والحروب والمواجهات والاستعمار الخارجي.

إن النزوع إلى التأله والطمع ومحاولة تسلط الإنسان على الإنسان بوسائل وأشكال شتى كان العامل الخفي وراء تلك الأشكال، التي أخذت في التاريخ صوراً وألواناً متنوعة، لكن يبقى التسلط هو التسلط، ولا سبيل للخلاص واسترداد إنسانية الإنسان إلا بإيقاف هذا التسلط وتحقيق الوحدانية والعبودية لله سبحانه وتعالى؛ لأنها تعني ـ فيما تعني ـ المساواة، التي تشكل

روح الحضارات، وتعني تحكيم قيم العدل والمساواة بين الناس، كما تعني أيضاً تلقي هٰذه القيم الحاكمة من خارج الإنسان.

فالإنسان، كائناً من كان، علمه محدود، وعمره محدود، وهو دائماً يكون محلاً للتأثر واحتمال الانحياز بسبب طبيعة تربيته ونسبه وحزبه وقرابته وقبيلته وطائفته ووظيفته وجغرافيته، فهو بذٰلك دون القدرة علىٰ وضع القيم الضابطة المجردة لمسيرة الحياة والسلوك في العدل والمساواة، والتزام الموضوعية غير المنحازة والممتدة عبر مسارات الحياة، هٰذا إضافة إلىٰ أنه من غير المعقول ولا المنطقي أن يضع الإنسان القيم ويحكم نفسه بها وتوفير الضمانات للحيلولة دون تكييفها لتوافق رغباته وأهوائه وحماية زعامته وتسلطه، كما أنه من غير المعقول أيضاً أن يكون الإنسان مصدراً لمعايير وقيم الحاكمية وموازينها ويكون في الوقت ذاته محلاً لهٰذه المعايرة والموازنة، هٰذا علىٰ مستوىٰ الفرد.

أما علىٰ مستوىٰ الجماعة فالأمر يكاد يكون أكثر تعقيداً، فالناس خُلقوا وكأنهم أفراد متساوون يجلسون علىٰ مائدة مستديرة، فمن الذي يمنح الحق في وضع قيم الحاكمية وممارستها لإنسان دون الآخر؟

ومن الذي يضمن للآخرين أن الإنسان الذي يضع القيم ألّا يتخذها سبيلاً لتحقيق حظوظه ونزواته، وجسراً للتسلط علىٰ الآخرين واستعبادهم؟

وما هي الضمانة التي تحقق لهٰذه القيم الالتزام والاحترام وعدم الخروج عليها واختراقها بعيداً عن عيون السلطان وحراسه؟

وكيف يمكن لنا أن نحقق استشعار أهمية هٰذه القيم وتربية الوازع الداخلي القائم علىٰ مراقبتها، وهي من وضع بشر مثلنا يجري عليهم الخطأ والصواب، وتعصف بهم الكثير من نزعات التحيز والتي تأتي نتيجة لطبيعة الإنسان وتكوينه، وما يمكن من احتمالات تأثره بعوامل متعددة ـ كما أسلفنا ـ وخاصة أن طبيعة الإنسان وجِبِلّته تدفعه إلىٰ الاعتقاد، حقاً أو باطلاً، بأن عقله هو الأفضل وحكمه هو الأصوب والأحق؟

- مفهوم الحاكمية في الإسلام:

قد لا يكون المطلوب التوقف طويلاً والاستقصاء لمفهوم «الحاكمية» ودلالاتها اللغوية ومعانيها الشرعية الاصطلاحية المتعددة في الكتاب والسنة، ومدىٰ علاقتها بالدلالة اللغوية، والاستدلال لذٰلك، وحسبنا أن نقول: إن البعد السياسي، الذي يتضمن القيم والأحكام والتشريعات المتعلقة بمسيرة الأمة والدولة والتحاكم إليها، وتنزيلها علىٰ واقع الناس، هو أحد الأبعاد والدلالات اللغوية والشرعية لمفهوم «الحاكمية»، وأن ما نرمي إليه هو الحديث عن «ثقافة الحاكمية السياسية» والالتباسات التي اكتنفتها وأحاطت بها، التي تستصحب تلك المفاهيم اللغوية والمعاني الشرعية والسياقات التاريخية جميعاً، وإن كانت تتمحور في معظمها حول البعد السياسي والوصول إلىٰ السلطة أو الاستيلاء عليها بشتىٰ الوسائل وآلية إدارتها والقيم الحاكمة لمسيرتها، حيث بات ينصرف المعنىٰ العرفي والاصطلاحي اليوم غالباً إلىٰ البعد السياسي دون سواه من سائر المعاني والأبعاد الأخرىٰ.

ذٰلك أن مفهوم «الحاكمية في الإسلام»، بدلالته اللغوية والشرعية وسياقاته في الكتاب والسنة وتطبيقاته في السيرة النبوية والخلافة الراشدة، يعني «تحكيم قيم الوحي وضبط حياة الناس بها»، أي حاكمية القيم؛ والقيم هي المعايير والخصائص والأهداف، التي يجب أن تكون متوفرة ومتجلية في الحكم الإسلامي، أو حاكمية الإسلام، من مثل الوحدانية والعبودية، العدل والمساواة، الحرية وتكافؤ الفرص، والشورىٰ، وحرية الاختيار، وعدم الإكراه. . . إلخ.

والمعنىٰ الأقرب لحاكمية القيم: تحكيمها وتحكمها في إدارة شؤون الناس، بالمساواة بينهم، والفصل في خصوماتهم، والقضاء فيما بينهم بالعدل، وحماية حقوقهم، وحفظ كرامتهم وإنسانيتهم، والدفاع عنهم، واستمرار المسؤولية والرقابة الدائمة لتنزيل هٰذه القيم علىٰ واقع الناس، بالاجتهاد والتجديد والتقويم والمراجعة ونفي نوابت السوء؛ ذٰلك أن الأشخاص، حكاماً ومحكومين، هم محل تطبيق وتحكيم هٰذه القيم، ومحل

التكليف في وضع برامج وخطط لتنزيلها علىٰ واقع الناس، ومراقبة هٰذا التنزيل، وتصويبه في ضوء تلك القيم والمعايير، والسعي للارتقاء بالاستطاعات المؤهلة لهٰذه التكاليف، واستكمال تطبيقها في حياة الناس.

فالحاكمية هي حاكمية القرآن وبيانه، من الوحي المعصوم، وليس حاكمية السلطان البشر.

ـ البعد السياسي للحاكمية:

يمكن القول ـ كما أشرنا سابقاً ـ: إن من أخطر الإشكاليات التي أنهكت مسيرة الدولة الإسلامية، تاريخياً، ولا تزال محلاً للخلاف والتباين وتعدد وجهات النظر هي إشكالية الحاكمية.

وعلىٰ الرغم من افتراق الأمة، تاريخياً، إلىٰ فرق كثيرة حول مفهوم هٰذا البعد إلا أن جميع هٰذه الفرق استظلت بمظلة أن الحاكمية لله، وحاولت توظيفها من خلال فهمها لشرعنة فكرها وتسويغ عملها وممارساتها، ولم تشذ عن ذٰلك ـ فيما نعلم ـ فرقة واحدة تدعي الانتساب إلىٰ الإسلام، وإن تنوعت الاختلافات حول مفهومها وأبعادها وموضوعها، فكان البعد السياسي لمفهوم الحاكمية هو المحور الأساس، الذي دارت حوله الخلافات جميعاً، علماً بأن معظم ما ورد من نصوص قرآنية في الموضوع ينصرف إلىٰ ميدان القضاء والفصل في الخصومات، والتحليل والتحريم والبيان والوضوح وتطبيق أحكام الشريعة علىٰ حياة الناس، أو مبيّناً ما انتهىٰ إليه أهل الكتاب.

ويبقىٰ الملف مفتوحاً، والجدل حوله قائماً، يضيق ويتسع، لٰكنه لا ينقطع، وسوف لن ينقطع ما دامت الحياة متجددة وما دام التأويل الجاهل والانتحال الباطل والمغالاة ملازماً للإنسان.

ونسارع إلىٰ القول: لعل مرد هٰذا الخلاف والتباين والتشاكس والاختلاف وحتىٰ الاحتراب والصراع أنه لم يُؤثر بيانٌ نبوي محكم ملزم، أو سنة راشدية واضحة في تحديد أبعاد الأمر بدقة، وإنما كانت ساحة الأمر ولا تزال محلاً للاجتهاد، الذي يجري عليه الخطأ والصواب والذي يأتي في

معظم الأحيان ضمن السياق التاريخي ونوازل الناس وتنازع الفرق والأحزاب وتصارعها ومحاولة توفير الغطاء الشرعي لذٰلك الاجتهاد من الكتاب والسنة، حتىٰ ولو وصلت الأمور إلىٰ تسويغ الخروج والاحتراب وطرح شعارات من مثل: «لا حكم إلا لله»، والتي يمكن معاودة استصحاب وصفها بأنها كلمة حق أريد بها باطل.

إن إشكالية الحاكمية ومفاهيمها وأبعادها وتطبيقاتها التاريخية، تحولت في كثير من الأحيان إلىٰ أشبه ما يكون بالفخاخ أسقطت فيها الأمة، وفتن استنزفت جهودها وطاقاتها، بسبب المغالبة علىٰ الحكم وامتلاك السلطان، وتحول السعي للوصول إلىٰ الحكم، الذي هو في نهاية المطاف وسيلة لإقامة العدل وتطبيق شرع الله وتحقيق العبودية لله وحماية حدود الدولة وتأمين حرية المعتقد ونشر الدعوة، وتحمل المسؤولية الكبرىٰ أمام الله، تحول إلىٰ غاية وهدف استُنزفت في سبيله الطاقات، وأُريقت الدماء، وتنازع الإخوة، وتمحورت الجماعات والأحزاب حوله، ولو أدىٰ ذٰلك إلىٰ العجز عن تقديم أية إنجازات في نهضة الأمة والمجتمع في كثير من المجالات التي تقع ضمن مقدورها.

إن إشكالية الحاكمية وما تولد عنها من استقطابات حال دون كثير من الأعمال الإسلامية في مجال الأمة والمجتمع.

فالحكم في نهاية المطاف إحدىٰ عرىٰ الإسلام العديدة، التي كثيراً ما نُقضت، في تاريخ الأمة المسلمة الطويل، وانفصل السلطان عن القرآن، وانحازت الأمة تاريخياً إلىٰ القرآن، وامتد المجتمع الإسلامي والأمة المسلمة بتعاليم القرآن والسعي في تحقيق مقاصده، وحلّت مؤسسات المجتمع المدني، والوقف الإسلامي، محل الدولة في قيادة الأمة والمجتمع وتحقيق تعاليم الإسلام.

وما من شك أن الحكم جزء من الإسلام ـ كما أسلفنا ـ وأن الكثير من أحكام الجهاد وردّ العدوان وإنفاذ العقوبات منوطة بالدولة المسلمة وبالسلطة المسلمة، إلا أن محل رسالة النبوات تاريخياً ـ فيما نرىٰ ـ كان

الأمم وليس الدول، والمجتمعات وليس الحكومات، فالدول دائلة زائلة والأمم باقية، لذٰلك نرىٰ معظم النبوات لم تسعَ إلىٰ قيام أو إقامة الدولة، وإنما انصرفت إلىٰ ميدان الدعوة والإرشاد والمناصحة للحاكم والمحكوم عدا مملكة داود وسليمان، عليهما السلام، وما انتهت إليه النبوة التاريخية من الرسالة الخاتمة.

فالتحول من الأمة والمجتمع، حواضن الدولة - «عمالكم أعمالكم، وكما تكونون يولىٰ عليكم» - والتمحور المعاصر حول الدولة ألحق بمسيرة الأمة الكثير من الخلل، وأدىٰ إلىٰ العبث أحياناً والتحريف والتأويل والانتحال لنصوص الشريعة وتفريق أمر الدين.

والأمرِ اللافت حقاً أن انحلال عروة الحكم في تاريخ الأمم السياسي أدىٰ إلىٰ توقف مسيرة الحضارة وانقراض الأمة واستبدالها، ويكاد يكون ذٰلك سنة ماضية في الاجتماع البشري، عدا الأمة الإسلامية والحضارة الإسلامية؛ فلقد امتدت الحضارة الإسلامية بعطائها الإنساني والتزام أحكام الشريعة عند الأفراد والجماعات والمجتمعات رغم انحلال عروة الحكم واستمرار المغالبة عليه، بعد الخلافة الراشدة، الحكم الأنموذج، التي لم تدم طويلاً في عمر الزمن، لٰكنها شكلت أنموذجاً استمرت مقاربته ومحاكاته والحنين إليه حتىٰ يومنا هٰذا وإلىٰ أن يرث الله الأرض ومن عليها.

إن الصراع علىٰ الحكم عزل غالباً عن حياة الأمة ومسيرتها، وانحازت الأمة إلىٰ قيمها وكتابها وسنة نبيها، عليه الصلاة والسلام، وسنة الحكم الراشد، أنموذج الاتباع.

وقد تكون الإشكالية، عند بعضهم اليوم، في اختزال مسيرة الحضارة الإسلامية وسلامة امتدادها وتقويمها والحكم عليها في مجال الحكم فقط، والعثرات الكثيرة التي لحقت بعروة الحكم تاريخياً، ذٰلك أن الحضارة والثقافة والتربية والتعليم والتشريع والتجديد والاجتهاد ومؤسسات المجتمع امتدت ولا تزال علىٰ الرغم من الإصابات الكبرىٰ، التي لحقت بعروة الحكم؛ ولا يزال الإسلام برسالته وحضارته وتعاليمه وأحكامه يمتد وينتشر

في العالم، سواء في ذٰلك أكثر البلاد تخلفاً أو أشدها تحضراً وتقدماً، علىٰ الرغم من غياب الحاكمية بمفهومها السياسي، فالأمم أبقىٰ من الدول، والشعوب أقوىٰ من الحكومات، والمبادئ والقيم أثبت وأقوم من السياسات.

ونعود إلىٰ القول: إنه لم يؤثر عن النبوة والأصحاب ﷺ شكّل أو نمط لنظام الحكم في الإسلام ملزم، وكل ما في الأمر كان مجموعة من القيم، كالعدل والحرية والمساواة وتكافؤ الفرص والشورىٰ، في إدارة شؤون الدولة، والشورىٰ في اختيار الحاكم، والطاعة في غير معصية، ووجوب مناصحة الحاكم، التي أخذ تنزيلها علىٰ الواقع أشكالاً متعددة واجتهادات متنوعة بحسب ما تقتضيه الظروف والأحوال والحاجات والاجتهاد في مراعاة المصالح والمفاسد.

ولعل هٰذا شكّل الفضاء الكبير، الذي يعتبر من نعم الله تعالىٰ، ليكون المجال واسعاً للتحرك والاجتهاد كبيراً وممتداً ومتطوراً في ضوء ظروف الزمان والمكان، والاستجابة لحاجات العصر، ومنح إمكانية التطور والارتقاء من الحسن إلىٰ الأحسن، ومن المفضول إلىٰ الفاضل، ومنح الإمكانية للإفادة من تجارب (الذات) و(الآخر)؛ لأن نظام الحكم هو في نهاية المطاف سياسة الأمة (إدارة شؤونها)، فهو فن في الإدارة وطريقة لإدارة المجتمع.

المهم أن ينطلق نظام الحكم من القيم الإسلامية، وأن تتحقق هٰذه القيم والمعايير والموازين في حياة الناس، وتشكل المرجعية التي تحكم نظام الحكم في الإسلام، لذٰلك رأىٰ بعض الفقهاء أن الدولة العادلة أبقىٰ ولو كانت كافرة من الدولة المسلمة إن كانت ظالمة؛ وقد يكون من المستغرب عقلاً وشرعاً: كيف يمكن أن توصف دولة بأنها مسلمة حقاً وتكون مستبدة أو ظالمة، إلا أن يكون ذٰلك شذوذاً وادعاءً ولبوساً غير حقيقي لقيم الدين، أو تديناً مغشوشاً للتلبيس علىٰ الجماهير المسلمة؟!

ونحن هنا لا ندعو لإسقاط الاجتهادات المتنوعة في أشكال نظام الحكم، المتأتية من القيم الإسلامية، وإنما الذي نود أن نوضحه أن هٰذه

الأشكال اجتهادات بشرية غير ملزمة وغير مقدسة، وقد تكون اقتضتها الظروف والسياقات التاريخية واعتبار المصالح والمفاسد، لكنها تشكل بمجموعها رصيداً وتجارب غنية في مجال الحاكمية يمكن أن نستصحبها ونُبدع من قيمنا في الكتاب والسنة ما يناسب عصرنا؛ والفضاء كبير يتسع لحركة الناس واجتهاداتهم في إدارة شؤونهم إلىٰ يوم القيامة.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

مشروعية الحاكمية في الإسلام

قد لا نكون بحاجة إلىٰ التأكيد أن الحكم جزء لا يتجزأ من هٰذا الدين، وأن الحاكمية بكل أبعادها ودلالاتها إحدىٰ ركائز عقيدته التوحيدية، خاصة بعد هٰذا التاريخ الطويل من الحياة الإسلامية، وهٰذا البناء التاريخي من الحضارة الإسلامية، حيث القضية أصبحت من المسلمات، والإيمان بها والعمل لها دين من الدين، علىٰ الرغم من كل ما نشاهده اليوم من العبث في نصوص الوحي، في الكتاب والسنة، والسيرة، ومحاولة تحريفها وتأويلها حسب الأهواء، تحت تأثير الكثير من المذاهب الفكرية والسياسية القديمة والمعاصرة، التي ما تزال تحكمها عقدة الحكم الديني وممارساته، وما تستصحب تلك المذاهب تاريخياً من معاناة البشرية من الحكم الديني الثيوقراطي، وما رافقه من تسلط وتأله للبشر لم يقتصر علىٰ التحكم بدنيا الناس وإنما امتد للتحكم بآخرتهم أيضاً.

فالحكام الطغاة هم ظل الله علىٰ الأرض، الممثلين لإرادته، الذين لا تجوز تخطئتهم ومعارضتهم أو نصحهم أو نقدهم أو الخروج عليهم، يساندهم في ذٰلك من يسوغ لهم من السدنة من طبقة رجال الدين، حملة الكتاب المقدس، الذين يحتكرون فهم النص الديني ويعملون ليبقىٰ حكراً عليهم دون سواهم من سائر الناس، فهم وحدهم الذين يعرفون إرادة الله ومعاني رسالته ويتحكمون بذٰلك في سلوك الناس وفعلهم ويبتزونهم ويمارسون عليهم أخطر وأشد أنواع التسلط، حيث يتحالف الجبت (رجال الدين)، (الكهانة الدينية)، (فقهاء السلطان)، والطاغوت (الاستبداد السياسي).

ولو أمكننا الإطلالة علىٰ تاريخ الاستبداد السياسي لوجدنا أن لكل طاغوت جبتاً، ولكل طاغية في تاريخ المسلمين شيخاً معمماً ومفتياً جاهزاً تحت الطلب، فلقد انتقلت إلينا الكثير من علل التدين عند الأمم السابقة.

نعود إلىٰ القول: إننا قد لا نكون بحاجة إلىٰ تأكيد هٰذه القضية، قضية الحكم والحاكمية، وإنها دين من الدين، والدليل علىٰ ذٰلك الكتاب والسنة والسيرة والإجماع، وتجليات ذٰلك في الواقع التاريخي؛ وحتىٰ في فترات انفصال السلطان عن القرآن بقي الإيمان بذٰلك قائماً؛ والعمل علىٰ استرداده هو الهاجس الدائم للعلماء والمفكرين والدعاة والسياسيين ورجال الإصلاح.

- دليل الحاكمية في القرآن:

والدليل من الكتاب (القرآن) أكثر من أن يحصىٰ؛ لأنه يكاد يدخل في نسيج الآياتِ جميعها، ويُلاحظ في أبعاد عقيدة التوحيد واستحقاقاتها، ومع ذٰلك فقد يكون من المفيد الإتيان علىٰ ذكر بعض الآيات الصريحة والواضحة في هٰذا المجال، تاركين ما تتضمنه سائر الآيات من معان ودلالات، ذٰلك أن شرع الله ومنهجه وقوانينه في عقيدة المسلم يحكم الدنيا والآخرة، فهو في الأرض إلٰه، وفي السماء إلٰه، وهو رب الناس، وملك الناس، وإلٰه الناس، وهو معكم أينما كنتم، وهو يعلم السر وأخفىٰ، وهو المطلع علىٰ خائنة الأعين وما تخفي الصدور، وهو يجازي الناس بحسب سلوكهم وأفعالهم.

ولقد نص القرآن صراحة علىٰ أن الحكم جزء من نظام الإسلام العام، فقال تعالىٰ: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾ [يوسف: ٤٠]، فالمتدين الصحيح والعابد الحقيقي واستقامة الدين لا تتحقق إلا بأن يكون الحكم والتشريع والقيم والمعايير، التي تحكم حياة الناس، مستمدة من شرع الله.

يقول تعالىٰ: ﴿وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ

أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ...﴾ [المائدة:٤٩]، ويقول تعالىٰ: ﴿لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ...﴾ [النساء:١٠٥]، ويقول تعالىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [المائدة]، ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [المائدة]، ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [المائدة].

ولعلنا نقول هنا: إن عبادة الحاكمية هي من أعلىٰ مراتب العبادة والعبودية لله تعالىٰ؛ وإن العدول عن عبادة الحاكمية لله ضلال ولو ترافق مع ادعاء الإيمان، يقول تعالىٰ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾﴾ [النساء]، وهٰكذا فآيات الحكم والحاكمية بدلالاتها المتعددة أكثر من أن تحصىٰ في كتاب الله.

ـ دليل الحاكمية في السنة:

أما الدليل علىٰ أن الحكم جزء من تكاليف الدين وتعاليمه من السنة النبوية، فحسبنا أن نقول: إن السنة والسيرة العملية لصاحب الرسالة ﷺ بكل تفاصيلها وممارساتها إنما كانت دليلاً عملياً وتجسيداً وتجلياً لمتطلبات الحكم والعدل والمساواة والشورىٰ، وكل مفردات الحاكمية واستحقاقاتها، وتنزيلاً لقيمها علىٰ واقع الناس.

فالرسول ﷺ يؤم المسلمين في المسجد، ويقضي في خصوماتهم وخلافاتهم، ويقودهم في المعارك، ويعقد لهم رايات الجهاد، ويقوم بمراسلة الملوك والأمراء والرؤساء، ويستقبل الوفود، وينصّب الولاة، ويعقد المعاهدات، ويقيم العقوبات، ويؤسس للشورىٰ، ويمارسها، مع أنه مستغن عنها بالوحي، كل ذٰلك وغيره كثير يدل دلالة واضحة وأكيدة أن الحاكمية جزء من قيم وتعاليم وتكاليف هٰذا الدين، علىٰ الرغم من التمحلات والمماحكات والتحريفات وتقطيع أوصال بعض النصوص وإخراجها من سياقها وتجاوز أسباب نزولها؛ وأن الاستجابة لقيم السماء في الحاكمية وسياسة الأمم والمجتمعات وإدارتها وما يترتب عليها من ثواب كالاستجابة

للصلاة والصوم والزكاة، بل قد تتجاوزها في ثوابها لعظم وخطورة ما يترتب عليها من آثار إيجابية أو سلبية علىٰ حياة الناس، فالإمام العادل في مقدمة السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم القيامة: «**سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لا ظِلَّ إلا ظِلُّهُ: الإِمَامُ العَادِلُ...**»(١).

- دليل الحاكمية في الإجماع:

أما الإجماع فحسبنا أن نقول: إن تسارع الصحابة، رضوان الله عليهم، إلىٰ سقيفة بني ساعدة، وتشاورهم، وتناظرهم، ومناقشاتهم، التي سوف نتوقف عندها بما يسمح به المجال، وانتخابهم خليفةً لرسول الله ﷺ لإدارة الحكم، والحيلولة دون الفوضىٰ دليلٌ علىٰ أن ذٰلك العمل استجابةٌ لأمر الله وفهمٌ دقيق وحكيم لكتابه وسنة نبيه ﷺ.

فلقد قُدِّم ذٰلك علىٰ تجهيز الرسول الكريم ﷺ وتكفينه والصلاة عليه، التي تبتنىٰ شرعاً علىٰ التعجيل، الأمر الذي يجعلنا ندرك أهمية عروة الحكم وقيمتها ودورها في قيادة الأمة والحفاظ علىٰ وحدتها وأمنها؛ وأي إجماع نظري أو عملي أو سكوتي أبلغ من هٰذا الإجماع؟!

ولئن حصل في السقيفة - كما سيرد لاحقاً - بعض الخلافات حول اختيار الخليفة، وتباينت وجهات النظر حول الأشخاص، وهٰذا من الأمور الطبيعية البشرية، فإنه لم يحصل أيّ خلاف أو تباين حول الحاكمية، وأنها جزء من الدين، وأهمية انتخاب خليفة يقوم بأمر الدين ويسوس الدنيا.

❑❑❑❑❑❑

---

(١) أخرجه البخاري.

حاكمية القيم.. وحاكمية البشر

ـ أولاً: حاكمية قيم الوحي:

قد يكون من المفيد هنا الإشارة والإيضاح أن الحاكمية في الإسلام تعني حاكمية القيم المتأتية من الوحي، التي تحُول وتحد من تحكم البشر، وتوقف تسلط الإنسان على الإنسان، تلك الإصابة والعلة المزمنة تاريخياً في إشكالية الحاكمية؛ فقيم الوحي هي التي تحكم حياة الناس؛ والذي يقوم على تطبيقها والاجتهاد في تنزيلها هم البشر، فالمعيار دائماً وفي كل الأحوال القيم وليس البشر، القيمة وليست الذات، ومن هنا تتميز الحاكمية الإسلامية عن الحكم الديني الثيوقراطي، كما تتميز، في الوقت نفسه، عن الحكم المدني العلماني، الذي ينيط وضع القيم بالإنسان، وبذلك تقدم الحاكمية في الإسلام الأنموذج الثالث.

ولذلك نقول: إنه على الرغم من أن قيم الحاكمية في الإسلام، بكل أبعادها، متأتية من مصدر خارج عن الإنسان، متأتية من الوحي، ومع ذلك نجد الكثير من العبث، تاريخياً، في تحريفها وتأويلها وتفصيلها على مقاس الكثير من الفرق والجماعات والأحزاب والطوائف لإيجاد المسوغ والمشروعية، السياسية والاجتماعية والدينية، لسلوكها وممارستها واتخاذها تُكأة للنيل من الآخرين والتسلط عليهم.

وإذا كان ذلك كذلك: أدركنا العلة في أن تسلط الإنسان على الإنسان بشتى ألوان وأنواع التسلط هو سبب الشر والظلم والاستبداد في العالم، وأن هذا التسلط تاريخياً أخذ أشكالاً وألواناً وتفنناً في الممارسات، وأن الخلاص

وإيقاف هٰذا التسلط إنما يتحقق بالإيمان بأن واضع القيم، المحاسِب عليها، المراقب لها، والمُجْزي علىٰ الالتزام بها، هو الله ﷻ الخالق العليم الحكيم، الذي نسخ جميع الألوهيات البشرية، التي أعطت لنفسها الحق في تعبيد الناس.

ولهٰذا كانت شهادة «أن لا إلٰه إلا الله» في الرسالة الخاتمة وبعد هٰذه الرحلة الشاقة من المعاناة والاستعباد والتسلط والتأله إعلاناً للميثاق الإلٰهي لخلاص الإنسان من ألوهية الإنسان، وتأسيس قيم الحق والعدل والمساواة، وعدم الإكراه، وحرية الاختيار بين بني البشر، وإيقاف تسلط الإنسان علىٰ الإنسان.

ولهٰذا اعتبر الإسلام أن جميع الذنوب والخطايا والخطيئات، التي يقع فيها الإنسان بطبيعته البشرية، قابلة للغفران والتوبة والتجاوز، إلا ما كان منها يخدش هٰذا الإيمان المحوري: «لا إلٰه إلا الله»، يقول تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ . . .﴾ [النساء:١١٦]، فكل ما دون الشرك، الذي يعني - فيما يعني - الظلم والتسلط والتأله علىٰ الخلق، مؤهل للغفران، فشهادة «لا إلٰه إلا الله» هي منعطف التحول والتحويل من الكفر للإيمان، وبوابة التغيير لواقع الحضارة؛ فالإيمان بالتوحيد والوحدانية هو سفينة النجاة، وطريق الخلاص، وميثاق تحقيق إنسانية الإنسان، وضمان كرامته وحماية حقوقه، وأساس الحكم الراشد.

فالله سبحانه وتعالىٰ، مصدر هٰذه القيم في عقيدة الإسلام، هو الخالق وهو العالم وهو الحكيم، والخالق هو الأعلم بمن خلق، بمكوناته وبحاجاته، بما يصلحه وما يفسده، ما يشقيه وما يسعده، وما يحمل له المستقبل، يقول تعالىٰ: ﴿أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ ١٤﴾ [الملك]، فالله سبحانه وتعالىٰ بخلقه للإنسان والكون وتنظيمه لسيرورة الحياة وعلمه الشامل والمحيط بالأشياء، هو الذي يعلم السر وأخفىٰ، وهو الذي خلق الإنسان ويعلم ما توسوس به نفسه: ﴿ٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا تَحۡمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ ٱلۡأَرۡحَامُ وَمَا تَزۡدَادُۖ﴾ [الرعد:٨]، ﴿وَمَا تَسۡقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعۡلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ

فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩].

فالله خالق الإنسان، العالم بحاله، وهو عدا عمّن سنواه من سائر مخلوقاته، عقلاً وشرعاً، مصدر التشريع، وهو مصدر القيم الهادية لهٰذا الإنسان، وبيان كيفية تعامله مع هٰذا الكون، وهٰذا يعني - فيما يعني - أعلىٰ درجات المساواة بين الخلق، والحيلولة دون التحيز، ما أمكن، ويعتبر المحور الأساس لقضية الحاكمية، إضافة إلىٰ ذٰلك ما يتحقق للقانون الإلٰهي والقيم المتأتية من الوحي من الاحترام والرقابة الذاتية ويقظة الوازع الداخلي، وما يترتب علىٰ ذٰلك من السعادة في الدنيا والثواب في الآخرة، حيث لم يقتصر الأمر علىٰ الإيمان وإيقاظ الوازع الداخلي وإنما يقترن أيضاً بالتشريع الملزم من خارج النفس، الذي تتولىٰ السلطة التنفيذية والقضائية مراقبته وحمايته، والحيلولة دون انتهاكه، الأمر الذي لم ولن يتوفر للقيم المستمدة من وضع بشر، بكل تحيزاتها، واحتمال تسلطها، ومحاولة التلاعب عليها، وعدم احترامها، وما تحمل في جوفها من التمييز وتأله الإنسان علىٰ الإنسان.

ومن هنا نقول: إن الإيمان بالله، الخالق، العالم، الحكيم، أو إن شئت فقل: عقيدة التوحيد، هي سبيل التحرر والحرية، والمساواة والعدل، وإيقاف التسلط، ونسخ ألوهية البشر، وإلغاء الجبت (الكهانات الدينية) والطاغوت (الاستبداد السياسي) في الحاكمية الإسلامية، وتوفير السبيل لتحقيق الإنسانية السعيدة.

ثانياً: حاكمية البشر:

ولعل الإشكالية الأهم في هٰذا السياق والتي تتطلب الإيضاح والبيان والتجلية وإزالة اللبس والالتباس، لتحول دون انتقال علل التدين لمفهوم الحاكمية من عند الأمم السابقة لأمة الرسالة الخاتمة، تلك الإصابات التي ما زالت مستمرة، بشكل أو بآخر، وشبحها يلاحق الناس باسم الدين، أو الحكم الديني، أو ما يسمىٰ الديني والمدني.

إن الحكم في الإسلام هو فعل بشري، هو اجتهاد بشري، ومحاولة

لاختيار أفضل السبل والوسائل لتحقيق مصلحة الأمة وإدارة شأن البلاد وحماية تعاليم الدين وإدارة أو سياسة أمور الدنيا انطلاقاً من القيم الإسلامية، في الكتاب والسنة، واستصحاباً للمسيرة الحضارية التاريخية، والإفادة من كافة التجارب الأخرىٰ، فـ«**الْحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ فَحَيْثُ وَجَدَهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا**»[1]، والرسول ﷺ أوكل هٰذا الأمر لاجتهاد الناس وخبرتهم فقال: «**أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ**»[2]، ولعل تعدد الرؤىٰ والاجتهادات والسياقات التاريخية المتنوعة في إطار الحاكمية الإسلامية دليل علىٰ بشرية الحكم وعدم قدسيته.

فالاجتهاد في إدارة الحكم لتحقيق المصالح ودرء المفاسد يجري عليه الخطأ والصواب، والأخذ والرد، والقبول والرفض، والتغيير والتبديل؛ لأنه في نهاية المطاف فعل بشري يتميز عن غيره بالالتزام بالقيم كدليل عمل ومعيار فعل وإطار مرجعي، وضابط منهجي.

لذٰلك نرىٰ في كثير من الآيات والأحاديث نسبة فعل الحكم للبشر، فهم الفاعلون، المجتهدون، الذين قد يصيبون وقد يخطئون: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ ﴿٧٨﴾﴾ [الأنبياء]، ﴿فَفَهَّمْنَٰهَا سُلَيْمَٰنَ ۚ وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: ٧٩]، ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحِكْمَةَ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ﴾ [ص: ٢٠]، ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا﴾ [مريم: ١٢]، ﴿وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ﴾ [النساء: ٥٨]، ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٤٢]، ﴿فَٱبْعَثُوا۟ حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِۦ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَآ﴾ [النساء: ٣٥]؛ «**إِنَّكُمْ تَحْتَكِمُونَ إِلَيَّ وَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، وَإِنَّمَا أَقْضِي بَيْنَكُمْ عَلَىٰ نَحْوِ مَا أَسْمَعُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا فَلا يَأْخُذْهُ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ يَأْتِي بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ**»[3].

فالحاكم مجتهد، سواء علىٰ مستوىٰ التقاضي وإدارة الخصومة والفصل

---

(١) أخرجه الترمذي.

(٢) أخرجه مسلم.

(٣) أخرجه الإمام أحمد.

بين المتخاصمين، أو على مستوى الدولة وإدارة شؤونها، وليس متحدثاً باسم الله، ولا ممثلاً لإرادة الله، ولا ناطقاً باسم الله، ولا ظلاً لله على الأرض، لا تجوز مناقضته ولا نقده ولا مراجعته ولا الاعتراض عليه بادعاء أن ذلك عصياناً لأمر الله وفسوقاً بتعاليمه... إلخ، وإنما هو بشر من البشر يجري عليه الخطأ والصواب والقبول والرد والنقد والمعارضة والمناصحة لتسديد مسيرة الحكم.

ولعلنا نقول: إن مفهوم الحاكمية في الإسلام هو الذي شكّل الفيصل في تاريخ النبوة والحضارة وأنظمة الحكم بين خصائص الألوهية وبشرية الحكام، أي فصل بين السلطة الحاكمة والألوهية، وأكد بشرية الحاكم واحتمال الخطأ والصواب في قراراته وإدارته للدولة ودفة الحكم، وعاد به إلى مصاف البشر وخصائصهم، فلم يعد الحاكم متحدثاً باسم الله، ومنفذاً لإرادة الله، ومُعتَمَداً من الله لحكم الناس، بل تحول إلى بشر من البشر، بكل ما تعنيه هذه البشرية من أبعاد يأتي في مقدمتها جعله محلاً للمحاسبة.

ـ بشرية الرسول ﷺ:

فالرسول ﷺ كأنموذج للحاكم ومحل للاقتداء في العصور الإسلامية، وعلى الرغم من أنه مسدد بالوحي ومؤيد به ـ فإذا أصاب في اجتهاده أقره الوحي، وإذا أخطأ بطبيعته البشرية سدد له الوحي وبيّن خطأه ـ أعلن في أكثر من موقف أنه بشر يجري عليه ما يجري على سائر البشر من الصواب والخطأ، والصحة والمرض، والحياة والموت، وجاء في ذلك قرآن خالد يتلى على الزمن، يقول تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ [الكهف: ١١٠].

ونهى أصحابه أن يرفعوه إلى مرتبة الألوهية فتتسرب إليهم علل التدين، التي لحقت أهل الكتاب، فقال: **«لا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَىٰ ابْنَ مَرْيَمَ، فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُهُ، فَقُولُوا: عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ»**[١].

---

(١) أخرجه البخاري.

بل أكثر من ذٰلك، فلقد عُوتب الرسول ﷺ علىٰ بعض اجتهاداته التي جانبت الصواب: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ ۝١ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ۝٢﴾ [عبس]، ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التوبة:٤٣]، ﴿مَا كَانَ لِنَبِىٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأنفال:٦٧]، ﴿لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝٦٨﴾ [الأنفال]، والآيات في ذٰلك أكثر من أن تحصىٰ...

ويقول الرسول ﷺ في مجال الحكم والحاكمية والفصل بين الناس وإدارة الخصوم: «**إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّهُ يَأْتِينِي الْخَصْمُ فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَبْلَغَ مِنْ بَعْضٍ، فَأَحْسِبُ أَنَّهُ صَدَقَ، فَأَقْضِيَ لَهُ بِذٰلِكَ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ مُسْلِمٍ، فَإِنَّمَا هِيَ قِطْعَةٌ مِنَ النَّارِ، فَلْيَأْخُذْهَا أَوْ فَلْيَتْرُكْهَا**»(١)، حتىٰ إن حُكم الرسول ﷺ لا يحل حراماً ولا يحرم حلالاً، فالحل والحرمة من الله سبحانه وتعالىٰ، وهٰذا دليل البشرية للموحىٰ إليه، ولولا هٰذه البشرية لما أمكن، لا عقلاً ولا شرعاً، أن يكون قدوة للبشر إذا لم يتمتع بصفات وخصائص البشر.

وكان يمكن للرسول ﷺ أن يُسدَّد بالوحي فلا يخطئ، لكنه الأنموذج المحتذىٰ للحكام والقضاة، الذين يأتون من بعده ولا صلة لهم بالوحي، لذٰلك كانت حدود عصمة الرسول ﷺ عن الخطأ محل جدال ونقاش واسعين بين العلماء:

هل هو معصوم عن الخطأ في كل ما يصدر عنه، أم أن العصمة تقتصر علىٰ ما يقع ضمن إبلاغ رسالة الله وبيانها، والعصمة عن كل العوارض النفسية والجسمية، التي تتعارض مع ذٰلك؟

والأمر الذي استقر عليه الرأي: أن العصمة عن الخطأ إنما هي فيما يتعلق بالشريعة، بلاغاً وبياناً، أما فيما ما وراء ذٰلك فيجري عليه ما يجري علىٰ سائر البشر؛ والشواهد أكثر من أن تحصىٰ.

---

(١) أخرجه البخاري.

وقد يكون الأمر المستغرب والمستهجن حقاً أن تُدَّعىٰ العصمة في مجال الحاكمية والاجتهاد لبشر وحكام وأئمة لا وحي لهم! وهٰذه إحدىٰ علل التدين الكبرىٰ وإحدىٰ معضلات مفهوم الحاكمية وأهمية تحريرها من الألوهية.

لقد كان الرسول ﷺ يبحث عن الحق، وكان شعاره في الحكم والمجتمع: «**أَشِيرُوا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيَّ**»[1]، بل لقد اجتهد في بعض المسائل وناقشه الأصحاب وتراجع عن اجتهاده إلىٰ اجتهادهم، من مثل اختيار منزل معركة بدر، وفي قبول الصلح علىٰ بعض ثمار المدينة في غزوة الخندق، والتراجع بعد كتابة وثيقة الصلح قبل توقيعها، والخروج للقتال في أُحد استجابة لشورىٰ الشباب بعد أن كان رأيه البقاء في المدينة.

وكان المقصود بالخطاب القرآني: ﴿**وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ**﴾ [آل عمران: ١٥٩]، الرسول ﷺ، وأئمة المسلمين من بعده، ذٰلك أن اختيار الحاكم وإدارة شؤون الحكم في الإسلام هي عملية بشرية تجري عليها احتمالات الخطأ والصواب، والنجاح والفشل، والتقويم والنقد والمراجعة، حتىٰ ولو كانت القيم الضابطة لمسيرة الحياة ودليل مسارها ومعيار تقويمها متأتية من الوحي المعصوم.

فالشورىٰ في اختيار الحاكم، والشورىٰ في إدارة شؤون الحكم هما المرتكزان الأساس لبناء الحاكمية في الرؤية الإسلامية، كما أن حدود بيعة الحاكم ومسؤولية الحاكم تجاهها، في المناصحة والمعارضة والنقد، ومسؤولية الأمة في مراقبة تصرفات الحاكم، والأخذ علىٰ يديه حالة شيوع الظلم وغياب العدل والمساواة والحرية، والتفريط بتطبيق الشريعة وإيجاد الأوعية والأدوات والوسائل لممارسة ذٰلك هو عمل بشري وإبداع بشري مدني بالكامل، بعيداً عن المفهوم الديني الثيوقراطي المقدس التاريخي، حيث الحكام هم الآلهة، والمتحدثون باسم الآلهة، أو ظل الله علىٰ الأرض، الذين ينفذون إرادة الإلٰه، لا يجوز معارضتهم، أو الخروج عليهم، أو نقدهم، أو مناقشتهم فيما يعملون

---

(١) أخرجه البخاري.

بالبلاد والعباد، يحالفهم في ذٰلك طبقة رجال الدين، صاحبة الامتيازات الخاصة، التي تحتكر فهم الكتاب المقدس، وتحتكر التحدث بما فيه، وتشكل الواسطة بين الله وبين الناس.

وقد لا يرضىٰ بعض حكام الاستبداد السياسي في العصور الحاضرة بأنهم خلفاء الله، أو المتحدثون باسمه، أو المنفذون لإرادته؛ لأن ذٰلك يضعهم في مرتبة دون مرتبة الآلهة، وهٰذا قد يحط من قدرهم، لذٰلك ألغوا فكرة الإلٰه، ونصبوا من أنفسهم آلهة بالكامل، تساندهم في ذٰلك الكهانة الدينية، العلة المزمنة (تحالف الجبت والطاغوت).

وعلل التدين هٰذه لم تقتصر علىٰ تاريخ الحاكمية السياسية والكهانة الدينية وإنما انتقلت وتنتقل إلىٰ حكام الاستبداد السياسي في كل عصر، فلكل طاغية وطاغوت جبت وكهانة دينية، ولكل زمان فقهاء سلطان، حتىٰ لقد أصبحت العمامة (اللفة) من لوازم الأنظمة، بشكل عام والأنظمة الاستبدادية بشكل خاص، لتمنح الممارسات السياسية المسوغ والمشروعية وتقدم الفتاوىٰ والشهادات المغشوشة أمام الجماهير المسلمة.

وقد تكون الإشكالية الحقيقية اليوم تكمن في عدم القدرة علىٰ تصور أبعاد الحاكمية في الرؤية الإسلامية، وآلياتها المدنية والبشرية، وتميزها عن الحكم الديني «الثيوقراطي» والمدني علىٰ حدٍّ سواء.

ثالثاً: حاكمية الأديان البديلة:

الأحكام المسبقة والترسبات الثقافية حول ممارسات الحكم الديني في التاريخ، ومدىٰ ادعاء الاستبداد السياسي بالحق الإلٰهي في الحكم، حال ولا يزال دون القدرة علىٰ رؤية نمط الحكم الإسلامي، الذي يشكل نمطاً ثالثاً، ليس بالحكم الديني بالمفهوم التقليدي التاريخي، حيث الحاكم ظل الله علىٰ الأرض ومنفذاً إرادته، وليس بالحكم اللاديني أو العلماني، الذي ينحي الدين بعيداً عن مسيرة الدولة ويجعله شأناً خاصاً للفرد، في أحسن الأحوال، وينيط وضع قيم الحاكمية للدولة والمجتمع بالإنسان نفسه.

فالحاكم في الرؤية الإسلامية يُختار من قبل الأمة أو ممثليها، ويُسأل ويُحاسب ويُعزل، والبيعة والحكم عقد اجتماعي بين الحاكم وبين الأمة، والقيم الضابطة لمسيرة الحكم تحكم الحاكم والمحكوم معاً، وقد تكون مسؤولية الحاكم تجاهها أشد وأعظم أمام الله أولاً ومن ثم أمام الناس، لما يمكن أن يترتب علىٰ الإخلال وعدم الانضباط بها من فساد وشر ينعكس علىٰ جميع المجالات.

وهنا قضية علىٰ غاية من الأهمية قد تستحق التوقف عندها، وإلقاء بعض الأضواء عليها، وفتح ملفها، لمزيد من النظر والمناقشة والمثاقفة والمناظرة والمعايرة، وهي أننا لو أمعنا النظر في المذاهب الاجتماعية والسياسية جميعها، التي تعتبر الفلسفة الخاصة لأنظمة الحكم علىٰ مستوىٰ التنظير والممارسة، المبادئ والبرامج، وأدركنا التناقض الكبير بين أتباعها وخصومها، والمغالبات علىٰ الوصول إلىٰ السلطة بالوسائل المشروعة وغير المشروعة، والممارسات القذرة التي تمارسها في الخفاء، وما تتضمن من مفردات التخوين والتكفير السياسي والانحيازات، التي تقوم بها دون وازع ودون رادع أخلاقي، لوجدنا أنها أديان أشد تطرفاً وعنصرية وتمييزاً، فهي أشبه بالأديان البديلة، هي أديان جديدة، تحكمها الأيديولوجيا، إلا أنها في هـٰذه المرة بشرية تنكر التحدث باسم الله، أو الإيمان به، أو الانصياع لشرعه، وهي في بعض جوانبها قد تكون أشد عتواً وفساداً من حكم خلفاء الله في الأرض، في الحكم الثيوقراطي الديني، وسدنته من رجال الدين.

والحقيقة المرة أن هـٰذه الأديان الجديدة، أو البديلة، من حكام الاستبداد (آلهة العصر) وسندتهم من فقهاء السلطان، هم الوريث الحقيقي للحكم الثيوقراطي الديني، فتغيير الاسم لا يغير شيئاً من حقيقة المسمىٰ، وتغيير الأقنعة وإسقاط المسوح الدينية لا يغير شيئاً من حقيقة الممارسة الخادعة.

فالقومية العنصرية بهـٰذه الفلسفة وهـٰذا المفهوم دين خاص بقوم أو بعض قوم يشعرون بالتميز والنظرة العنصرية والعلو وادعاء النقاء العرقي علىٰ غيرهم؛ والماركسية دين؛ والاشتراكية دين؛ والفاشية دين؛ والرأسمالية دين؛

يتم من خلال ذٰلك كله الفرز والتمييز والتحيز والحكم علىٰ الناس وفق قيمها ومعاييرها.

فالأيديولوجيات المعاصرة أشد عتواً وفساداً وخطورة وتقلباً وانقلاباً، وخاصة عندما يكون وضع قيمها الضابطة ومعاييرها الحاكمة من قبل الإنسان، الذي يتحول بذٰلك إلىٰ معيار ومحل للمعايرة، وما يحمل ذٰلك من تحكم وهيمنة وتسلط وفساد.

بينما نجد القيم الضابطة لمسيرة الحاكمية في الرؤية الإسلامية متأتية من معرفة الوحي، حيث الإيمان بها متاح للجميع، بدون حواجز أو وساطة، الأمر الذي يحول دون عبث التأويل والتحريف والانتحال والاستغلال لها، والانغلاق والتعصب، وتبقىٰ الممارسة السياسية في ضوء هٰذه القيم منوطة بالبشر؛ وكون هٰذه الممارسات منطلقة من قيم الوحي لا يمنحها أية قدسية تحول دون مناقشتها، أو بيان انحراف تطبيقها أو تنزيلها علىٰ الواقع، بل يقيم حراسات وضمانات ومعايير محايدة لمناقشتها وبيان مدىٰ ما وقعت فيه من خلل وخروج وانحراف، وبذٰلك يعاد تصويب وتسديد المسيرة.

وفي تقديري أن بواكير الدعوات إلىٰ القومية والماسونية والعلمانية والماركسية جاءت في معظمها من اختراع الطوائف والأقليات في العالم الإسلامي، وذٰلك في محاولة منها لإخراج المسلمين عن دينهم، والخروج علىٰ معيار الأغلبية، الذي يُحتَكَم إليه.. وما هٰذه الدعوات في حقيقتها إلا قناع لإخفاء الوجه الطائفي الممقوت وإحياء طائفيات قديمة بأسماء ومصطلحات جديدة.

لذٰلك نرىٰ أن المطلوب اليوم، وفي حقبة العولمة، العمل علىٰ تحقيق النقلة الثقافية، وإبراز أبعاد الحاكمية الإسلامية، هٰذا الأنموذج الثالث لرؤية الحاكمية، التي ليست بالديني، بالمفهوم التاريخي للثيوقراطية، ولا بالعلماني المقابل للديني التاريخي، وإنما هي نمط آخر، سبق أن ألمحنا إلىٰ بعض خصائصه.

□ □ □ □ □ □

حاكمية النبوة الخاتمة

ـ السيرة أنموذج الاقتداء:

لعل في الإشارة إلىٰ بعض الممارسات والتطبيقات في المسيرة النبوية لقيم الكتاب والسنة الضابطة لمسيرة الحاكمية في عهد الرسول ﷺ المسدد بالوحي، والمؤيد به، الحاكم الأنموذج، ومجتمع خير القرون ما يمنحنا الرؤية والقدرة العملية لتنزيل هٰذه القيم الحاكمة علىٰ واقع الناس، في كل زمان ومكان، وتوليد النظم والبرامج والخطط الملائمة لواقع الحال، وكيفية إدارته، وقيادته، ومعالجة مشكلاته من خلال تلك القيم، في الكتاب والسنة، يفتح لنا ـ يلهمنا ـ أفقاً متجدداً للرؤية والاجتهاد والبصارة لمعالجة وإدارة واقع الناس، والفصل في خصوماتهم.

فالعودة إلىٰ السيرة، التي تشكل أنموذج الاقتداء ومرجعية التطبيق، بين فترة وأخرىٰ هي سبيل الصواب.

ذٰلك أن الرسول ﷺ كأنموذج للحاكم محل الوحي وأنموذج التطبيق هو وحده محل الاقتداء والتأسي دون غيره من سائر البشر، «فكل إنسان يؤخذ من كلامه ويرد إلا صاحب هٰذا القبر، عليه الصلاة والسلام»، أو كما قال الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ فهو محل الاقتداء؛ لأنه مسدد بالوحي ومؤيد به.

فالسيرة بذٰلك مصدر للتشريع والحكم، بكل آفاقه وأبعاده، وليس التشريع الذي نقصده هنا التشريع القضائي، علىٰ الرغم من أهمية علاقته بالحاكمية وتمحوره حولها، وإنما الاقتداء في جميع مجالات الحياة وكيفيات

التعامل معها والتعاطي لها، لأن السيرة النبوية هي منجم الحاكمية الإسلامية، وأن ما عدا السيرة من التاريخ الإسلامي والعام فيبقىٰ محلاً للعبرة والدرس وليس مصدراً للتشريع.

وقد لا تكون هٰذه الحقيقة محل خلاف بإطلاق، وإنما الاختلاف هو في منهجية الاقتداء، أو فقه الاقتداء، وكيفية الاقتداء؛ لأن عدم الإحاطة بفقه السيرة والإمكانات المتاحة والظروف المحيطة قد يؤدي إلىٰ التعسف فيجعل من الاقتداء المغلوط إشكالية بدل أن يكون حلاً.

ذٰلك أن المطلوب دائماً الفقه والوعي والإحاطة واستيعاب الحال التي عليها الناس، ومن ثم تحديد الموقع المناسب للاقتداء من مسيرة السيرة؛ وإلا فسوف يكون العبث في التنزيل للأحكام وصور الاقتداء.

والأمر الذي لا بد أن نلفت النظر إليه، أن آفاق السيرة والسنة لا يمكن أن يحكمها عصر أو شخص أو جغرافيا أو فعل أو جنس أو زمن أو تاريخ، وإنما هي محل للنظر والاجتهاد والعطاء الدائم في كل عصر ولكل عصر ولكل واقع، بحسب ما يلائمه، وهٰذا لا يعني الانتقاء أو تقطيع الصورة، وإنما يعني الاستيعاب والإيمان بالصورة الكلية الكاملة والارتكاز إلىٰ الاستطاعة في تحديد موقع الاقتداء، ومن ثم الارتقاء بهٰذه الاستطاعات حتىٰ تقارب الكمال.

فالتراث، المنطلق من قيم الوحي، المتولد من الاجتهادات والفهوم البشرية السابقة، هو وسائل معينة لفهم تلك القيم وليست ملزمة، وأنها لا يجوز بحال من الأحوال أن تكون حاجزاً بين الناس وبين عطاء القيم، وحائلاً دون خلود القيم وتجردها واستبدال رأي الناس بها، فمن حق كل مسلم مؤهل وكل عصر أن يستلهم هٰذه القيم، في الكتاب والسنة والسيرة، ويرتكز إليها بما يحقق بناء الحاكمية الإسلامية بشكل صحيح، ومعالجة إشكالية عصره، في ضوء رؤية فقهية بصيرة خاضعة للنقد والمراجعة من العلماء العدول، الذين يضمنون استيفاءها للمقومات والشروط المطلوبة في النظر إلىٰ الواقع وإلىٰ القيم المراد تنزيلها عليه في مرحلته ومعاناته ومتطلباته.

نعاود التأكيد أن السيرة هي التجسيد والتنزيل لقيم الحاكمية في الكتاب والسنة على حياة الناس، وتقويمها بها، والتجلي المعصوم لتلك القيم في الواقع؛ هي السنة العملية من سنن النبوة، وهي وإن كانت تشكل حقبة تاريخية تمّ من خلالها بناء أنموذج الاقتداء والتأسي في كل المجالات والحالات، التي مرت بها مسيرة النبوة، ابتداءً من قوله تعالىٰ: ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ وانتهاءً بقوله تعالىٰ: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ [المائدة:٣]، بكل ما فيها لتكون السيرة أنموذج اقتداء في كل ما تعاني الأمة وما يعرض لها على مستوىٰ الفرد والجماعة والدولة والسلم والحرب... إلا أنها تختلف عن التاريخ بأنها فترة بناء الأنموذج، فترة المرجعية ومصدرية التشريع في جميع مجالات الحياة؛ لأنها مسددة بالوحي ومؤيدة به، فيما يعتبر التاريخ اجتهاد البشر وفعلهم وخطأهم وصوابهم في محاولاتهم لمقاربة ومحاكاة الأنموذج، فالتاريخ بهٰذا يكون محل عبرة ودرس وتجربة تضاف إلىٰ عقل الأمة وخبرتها، لكن لا يرقىٰ بحال من الأحوال ليكون مصدر تشريع ومعيار تقويم وتشكيل مرجعية.

ـ منهجية الاقتداء:

وقد تكون الإشكالية، كل الإشكالية اليوم ـ كما أسلفنا ـ في منهجية الاقتداء، في كيفية الاقتداء في اختيار المحل المعين من مسيرة الأنموذج (من السيرة)، الذي يشكل أنموذج الاقتداء في هٰذه المرحلة وهٰذه الحالة، التي تمر بها الأمة ويعاني منها الناس، الموقع الذي يكون قادراً علىٰ الإجابة عن المشكلة والهداية إلىٰ الحلول المناسبة، ذٰلك أن عدم فقه موقع الاقتداء بالضبط، والتعرف إلىٰ الواقع الذي تعيشه الأمة في هٰذه المرحلة بالذات، وعدم تحديد الموقع المناسب من مسيرة السيرة الذي يلائمه، فسوف يتحول هٰذا الاقتداء الأعشىٰ إلىٰ نوع إشكالية بدل أن يكون حلاً، يصبح إشكالية علىٰ الرغم من أن شعاره وعنوانه الاقتداء بفعل المعصوم ﷺ؛ لأن المحل المختار من السيرة لا يشكل محل اقتداء بالنسبة لحالة الأمة واللحظة التاريخية التي تمر بها. ■

هٰذا من جانب، ومن جانب آخر نستطيع أن نقول: إن صور الاقتداء عند مسلمي عصر التخلف وفكر التخلف وعقل التخلّف تحولت إلىٰ نوع من التقليد والمحاكاة والإسقاط، والاقتصار علىٰ الأشكال فقط من اللباس والطعام والهيئة، علىٰ ما فيها من خير، دون القدرة علىٰ فقه الاتباع والتأسي والتدبر، من خلال معطيات السيرة، التأمل والتدبر الذي يؤدي إلىٰ تدبير الواقع والاهتداء والاستضاءة بها لكيفية التعامل معه ومعالجته.

إن المحاكاة والتقليد في الأشكال والهيئات يتقنها الأطفال، بل هم أقدر علىٰ التقليد؛ والمطلوب التأسي والاتباع المنوط بالراشدين، حتىٰ يشكل التبصر بالسيرة البصيرة للحاضر والمآلات والعواقب التي سوف يؤول لها في المستقبل، فكم من ملتزم بالأشكال فاقدٍ للكثير من الوعي بالقيم والأفكار والسلوكيات السليمة.

فالإشكالية اليوم تكاد تكون في الوقوف عند تقليد الشخص دون القدرة علىٰ التأسي بالشخصية.

ـ بين الإسقاط والتنزيل:

وإشكالية أخرىٰ، قد لا تقل عن الخلل في منهجية الاقتداء، إن لم نكن قادرين علىٰ تجاوزها، ذٰلك أن الكثير من الكتب التي أُلِّفت حول السيرة، والتحليلات والدراسات التي قدمت، تأثرت بالمناخ الثقافي والسياسي والحزبي والاجتماعي التي أُنتجت فيه، وتمت الكثير من المحاولات لإسقاطها علىٰ الواقع، والإسقاط غير التنزيل، وكأن القضية قصاً ولصقاً ـ كما يقال ـ لإيجاد المسوغ والمشروعية لمسالك الأفراد والجماعات والأحزاب والفرق والطوائف، الأمر الذي أفرز الكثير من الرؤىٰ الأحادية والحزبية والسياسية التي تستظل بالسيرة.

وحيث إن الكثير من البلاد الإسلامية عاشت أزمة الهيمنة الاستعمارية والاضطهاد من قبل (الآخر) وما رافق ذٰلك من أفكار الغزو والتبشير والاستلاب الحضاري والقهر بالقوة والسلاح، فقد دفع ذٰلك معظم الباحثين

والكتاب إلىٰ العودة إلىٰ القيم والسيرة والتراث، مما يعتبر أمراً طبيعياً، للتشبث والاحتماء في مواجهة الأزمة، دفعهم إلىٰ عسكرة السيرة والاقتصار علىٰ استحضار صور الجهاد والمعارك والغزوات والتضحية، مع غياب الكثير من الأبعاد للحاكمية السياسية والتربوية والاجتماعية والتنموية والتكافلية وتقسيم العمل والإدارة... إلخ؛ وقد يكون المطلوب رؤية الأبعاد جميعها ابتداءً، ومن ثَمَّ بناء الخطة في ضوء الإمكانات المتاحة والظروف المحيطة.

ـ من فكر الأزمة إلىٰ أزمة الفكر:

وقد تكون العسكرة وفكر الأزمة، الذي قد يصلح لتأهيل الأمة لمرحلة أو لموقف، غير مؤهل للصلاحية لكل المراحل، الأمر الذي أدىٰ ويؤدي إلىٰ أزمة تعامل أو أزمة فكر في التعامل مع السيرة.. والأخطر من ذٰلك أن هٰذه العسكرة كانت هي الإنتاج الطبيعي والعام في بلاد المسلمين المستعمَرة، أما في بلادٍ لا استعمار فيها، ولا مواجهة، فإن الأمر يتطلب رؤى وأبعاداً أخرىٰ مناسبة لها.

هٰذا إضافة إلىٰ أن مجتمع المسلمين هو مجتمع بشري، فيه السلبيات والإيجابيات، وأن أقدار التدين تعلو وتهبط، والإيمان يزيد وينقص، وأن كل ابن آدم خطاء: «**كُلُّ ابْنِ آدَمَ خَطَّاءٌ، وَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ**»[1]، وليس مجرد خاطئ، وإنما كثير الوقوع بالخطأ، ولولا ذٰلك الوقوع لكان الأمر مؤذناً بتغيير المجتمع واستبداله بخطائين: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ لَمْ تُذْنِبُوا لَذَهَبَ اللَّهُ بِكُمْ وَلَجَاءَ بِقَوْمٍ يُذْنِبُونَ، فَيَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ، فَيَغْفِرُ لَهُمْ**»[2].

فكما أن الاقتصار علىٰ الجانب المثالي في دراسة السيرة، والاستمرار في كل الظروف والأحوال في الضغط عليه وإبرازه، وإخفاء بعض الجوانب السلبية، التي هي واقع البشر، يُصور مجتمع القدوة علىٰ أنه مجتمع ملائكة مبرمجين علىٰ فعل الخير، هٰذا النوع من الدراسة يفقد الباحث القدرة علىٰ إبصار الأنموذج المتكامل لكيفية التعامل مع الفعل السلبي وكيفيات معالجته،

---

(١) أخرجه الترمذي.

(٢) أخرجه مسلم.

فيسقط يومياً، لعجزنا التربوي وقصور رؤيتنا للأنموذج، الكثير من الضحايا الذين قد يغادرون مجتمع المسلمين إلىٰ (الآخر)، أو ينكفئون علىٰ ذواتهم وينسحبون من المجتمع، تحيط بهم أخطاؤهم، وقد يكونون هم الأحوج إلىٰ الجانب الآخر من السيرة وأنموذج الاقتداء (ما وقع من الفعل السلبي وكيفية معالجته) لينتشلهم من معاناتهم.

- الاستعصاء الذهني:

وقضية أخرىٰ قد لا تقل خطورة في مسألة التأسي والاقتداء، وهي ما يمكن أن نطلق عليه: وباء «ذهنية الاستعصاء» حيث ندخل أنفسنا، نتيجة لقصور الرؤية وعدم فقه قضية التكليف، وكيف أن تقرير الأحكام والمواقف والتصرفات إنما يتحدد في ضوء الاستطاعات، فإذا لم تتوفر الاستطاعة لا يرد التكليف أصلاً، ندخل أنفسنا نتيجة هٰذه الرؤية القاصرة في مآزق أو ما يسمىٰ «الدوائر اليزيدية»، حيث يندفع فيها بعضٌ من عبدة الشيطان من عند نفسه لرسم دائرة حوله، ومن ثم يقنع نفسه أن الشيطان هو الذي حبسه، فلم يعد يستطيع الخروج، وتصيبه العطالة حتىٰ يأتي من يخرجه؛ وهٰكذا تفعل الرؤية القاصرة المتخلفة للسيرة، لٰكن بمسميات أخرىٰ.

فإذا قررنا، عقلاً وواقعاً، أن أقدار التدين تعلو وتهبط، وأن الاستطاعة تنمو وتتعاظم، وتخبو وتتراجع، فلا يمكن والحالة هٰذه أن تعتبر فترات التعاظم والنصر محلاً للاقتداء لأوقات الهبوط والتراجع؛ لذٰلك انتهىٰ هٰذا الفهم أو الفقه بالكثير من حملة الفقه إلىٰ العبث في إسقاط الأحكام الشرعية علىٰ الواقع، وتحديد مواطن الاقتداء، دون النظر للحالة والواقع والاستطاعة؛ جعلوا مدة الزمن ووعاء الزمن والمراحل التي مرت بها الدعوة هو الذي يتحكم بحركة الإنسان وسعيه، دون النظر للاستطاعة والمجتمع ومكوناته، فأهدروا الكثير من الوقت والمال والاستطاعة، نتيجة لغياب منهجية الاقتداء وحسن اختيار الموقع بحسب الواقع، وانتهىٰ بهم الأمر إلىٰ مجموعة ارتكاسات وهدر للطاقات والتراجع في مجالات الحكم والدولة والأمة والمجتمع.

وليس أقل من ذٰلك اضطراباً وتخبطاً من توقفوا عند مرحلة الكمال والاكتمال، التي وصل إليها الأنموذج، ولم يبصروا إلا الأحكام الشرعية النهائية التي تناسب مرحلة القوة والتمكين والكمال والاكتمال، فلم يرضوا أن يغادروها حتىٰ في التعامل مع حالاتهم من الضعف والتراجع، فهم ينادون بالقتال حتىٰ لا تكون فتنة، وهم عاجزون عن درء الفتنة عن أنفسهم.

عجزوا أن يبصروا أن السيرة تراوحت حوادثها بين تطبيقات، ابتداءً من قوله تعالىٰ: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل:١٠٦]، وقوله تعالىٰ: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [الأنفال:٣٩]، وأن منهجية الاقتداء تقتضي منهم اختيار الموضع والموقع الملائم من هٰذه المسيرة، التي أتت علىٰ أصول الحياة الإنسانية جميعاً وكيفية التعامل معها، في ضوء الحال التي عليها الناس.

فالنصر قد تعقبه هزيمة، لسبب أو لآخر، والهزيمة يعقبها نصر، فكيف يكون الاقتداء بحالة النصر، وكيف يكون التعامل في حالة الهزيمة؟ وهٰكذا، فالرسول ﷺ انتصر في بدر فكان للنصر أحكام وآداب، وهُزم في أحد فكان للهزيمة أحكام وآداب ومعطيات. . . وهٰكذا.

فالسيرة، بكل أبعادها، وما وقع فيها، تشكل سفراً مفتوحاً لكل قارئ ومفكر وباحث وسياسي واجتماعي واقتصادي في كل زمان ومكان، حتىٰ يرث الله الأرض ومن عليها، وهي ليست حكراً علىٰ إنسان أو طبقة أو جماعة أو زمان أو جغرافيا بعينها، كما أنها ـ ومن سماتها الخلود واستمرارية العطاء ـ لا تُختزل بفهم أو رؤية أو تفسير أو تحليل أو موقف أو اجتهاد، مهما بلغ، فلكلٍّ قراءته ونظرته واجتهاده ومشكلاته، ولكل عصر متغيراته، ولكل بيئة حاجاتها، ولكل مجتمع عمره الحضاري والثقافي وأسئلته.

والسيرة عطاء مفتوح لكل زمان ومكان، فهي من عطاء قيم الوحي الخالدة، التي تجسدها في الواقع وتنـزلها علىٰ حياة الناس، هي خالدة كخلود القيم، بل هي سنة وقيمة ومعيار أيضاً، يتطلب النظر والاجتهاد فيها تجريدها عن حدود الزمان والمكان والإنسان، وتوليدها في كل زمان

ومكان، عطاء لا ينضب بمرور الزمن، فمرحلة فيها لا تلغي مرحلة، والنظر في زمن لا يلغي النظر في زمن آخر، والنصر لا يلغي الهزيمة، والهزيمة لا تلغي النصر، والفترة المكية لا تلغي الفترة المدنية، ولكل حالة حكمها وآلية التعامل معها.. وفتح باب الاجتهاد الفكري علىٰ مصراعيه لكل الناس يؤدي إلىٰ الانفعال بأحداث السيرة، والتفاعل معها، والتمحور حولها؛ فالإسلام فضاء لا يحده الزمان والمكان، نزل لكل البشر، سواء كانوا من أمة الإجابة أو أمة الدعوة؛ والعلماء العدول هم الذين يحملون الحقيقة ويدفعون التفسير الغالي والتأويل الجاهل والانتحال الباطل.

فاختزال السيرة في حقبة أو حادثة أو فترة تاريخية وتحنيطها ومحاصرة خلودها وإيقاف عطائها، والتخويف والإرهاب الفكري من التعامل معها بعقل مفتوح واجتهاد قاصد، وحجرها علىٰ فئة أو جماعة أو حزب أو كهانة دينية معينة، إخراجٌ لها من مد الحياة بعطائها، وإحداث فراغ يمتد فيه (الآخر)؛ وعسكرة السيرة لسبب أو ظرف أو بيئة أو مناخ، وتغييب الأبعاد الأخرىٰ لعطائها، يعزلها عن الكثير من متطلبات الحياة، ويحاصر عطاءها، ويشوه مقاصدها.

إن السيرة، التي جسدت قيم القرآن في الحاكمية وغيرها من مجالات الحياة الإنسانية، هي سفر مفتوح لكل قارئ، في كل زمن؛ ولكل زمن حاجاته وعطاؤه وقراءته، كما أن القرآن ميسر للذكر، فنزل الخطاب للناس جميعاً، وعلىٰ ذٰلك لا يمكن نسخ آياته ومسخه وقصره علىٰ بعد حياتي معين.

لذٰلك، فقد لا نستغرب في مناخ العسكرة للقيم الإسلامية أن تُستخدم آية السيف لتنسخ آيات الدعوة والمجادلة والحوار والمناقشة والتعاهد والتصالح والتناصر والحجاج وعدم الإكراه والهيمنة، فيبدو بذٰلك الإسلام وكأنه قهر لإرادة الناس، وإقصاء (للآخر)، وإكراه علىٰ العقيدة والدين؛ حيث يولع كثير من المفكرين والخطباء في التفتيش والتنقيب عن وسائل إخراج الناس من حظيرة الدين، والحكم عليهم بالمروق والخروج وتشوّه العقيدة والابتداع في الدين.

إن السيرة، التي نحن أحوج ما نكون إليها في عملية استرداد الفاعلية وبناء الحاكمية الإسلامية علىٰ أسس صحيحة، تعتبر مرحلة بناء الأنموذج، الذي أتىٰ علىٰ أصول الحياة جميعاً؛ تعتبر دليلاً لكيفية التعامل مع حياة الناس، وتنزيل قيم القرآن عليها؛ وهي كالمنجم الغني بالخامات الثمينة، وهٰذه الخامات تتطلب البراعة والاجتهاد في تصنيعها وتحويلها إلىٰ أوعية للحركة وتقديم الحلول لكل النوازل وتطورات الحياة.. ولعل المساحات الكبيرة التي قدمتها السيرة للتعامل مع (الآخر) بشتىٰ أنواع التعامل من التصالح والتسالم والتحاور والتعاهد والتعاقد والتحالف والمواجهة، تحتل جزءاً مهماً من حوادث السيرة، وإن كان الكثير من المسلمين قد غفل عنه بسبب التخلف، وما نتج عنه من التعطيل والنسخ... إلخ، حيث أسبابه ونتائجه انعكست علىٰ الفهم السليم المتوازن للسيرة والتعاطي معها بشكل عام.

ـ الحاكمية بين المدني والديني:

وقد تبدو الحاجة أكثر إلحاحاً اليوم، في حقبة الانفتاح العالمي واختزال الزمان والمكان واستحقاقات حقبة العولمة، التي فتحت علينا كل شيء، في الوقت الذي فتحت لنا كل شيء، من معاهدات وتحالفات وحوارات وتعاقدات، حيث لم يعد خياراً التعامل مع (الآخر)، وحيث أصبح العالم أمة واحدة، إلىٰ استلهام فترة السيرة وعطائها في هٰذا المجال، ليشكل لنا أدلة عمل وإشارات هادية علىٰ الطريق الطويل.

فالرسول ﷺ خاطب وراسل ملوك الدول وأمراءها، وأذن لأصحابه بالهجرة إلىٰ أرض الحبشة (حكم غير إسلامي)، لأن فيها ملكاً لا يظلم الناس عنده؛ ونزل بعد العودة من الطائف، في رحلة الشدة الشديدة، بجوار المطعم بن عدي[1].

وشاركه في الحصار في شعب أبي طالب غير المؤمنين من أصحابه،

(١) ابن هشام، «السير والمغازي»، ٢/٢٤.

إذ لما أجمعت قريش علىٰ أن يقتلوا رسول الله ﷺ، وبلغ ذٰلك أبا طالب، جمع بني هاشم وبني المطلب، فأدخلوا رسول الله ﷺ شِعْبهم ومنعوه ممن أراد قتله، فأجابوه إلىٰ ذٰلك، حتىٰ كفارهم، فعلوا ذٰلك حمية علىٰ عادة الجاهلية[١].

وحضر حلفاً في الجاهلية، وكان له من العمر عشرين عاماً، كما تروي بعض كتب السيرة في دار عبد الله بن جدعان في مكة، حيث تعاقد أهلها أن لا يبقىٰ في مكة مظلوم إلا وترد إليه ظلامته، وبارك ذٰلك العمل في الإسلام، لأنه يحقق مقاصد الدين ولو لم يكن قد تحقق ذٰلك علىٰ يديه؛ روىٰ الحميدي؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**لقد شهدت في دار عبد الله بن جدعان حلفاً لو دعيت به في الإسلام لأجبت، تحالفوا أن يردوا الفضول علىٰ أهلها وألا يعز ظالم مظلوماً**»[٢].

وعاهد قريشاً في صلح الحديبية، وسمي ذٰلك «الفتح المبين»، ودخل في حلفه خزاعة، وكانت علىٰ الكفر: «فتواثبت خزاعة فقالوا: نحن مع عقد رسول الله ﷺ وعهده»، فالمعاهدة مع غير مسلمين، والتحالف مع غير مسلمين أيضاً، حيث دخلت بنو بكر، وكانت علىٰ الإسلام، في حلف قريش: «وتواثبت بنو بكر فقالوا: نحن في عقد قريش وعهدهم»[٣].

أما «وثيقة المدينة»، التي تشكل عقد المواطنة وبناء النسيج الاجتماعي الأول في تاريخ البشرية ومجتمع النبوة ومسيرة السيرة ودولة المدينة، والتي كانت الوثيقة الأهم في حماية السلم الأهلي، فلها دلالاتها الواضحة علىٰ أبعاد الحاكمية في الرؤية الإسلامية وكيفية تعاملها مع مواطني الدولة المسلمة.

ولم يقتصر ذٰلك علىٰ فترة السيرة، فبعد الرسول ﷺ سار صحابته

---

(١) ابن هشام، «السير والمغازي»، ١/٤٣٠.

(٢) ابن كثير، «البداية والنهاية».

(٣) ابن إسحاق.

علىٰ خطاه، فوقع سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ عهداً مع أهل إيليا سمي بـ«العهدة العمرية»، ومن نصوصها: «هٰذا ما أعطىٰ عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل إيليا من الأمان؛ أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم، ولكنائسهم وصلبانهم، وسقيمها وبريئها وسائر ملتها، أنه لا تسكن كنائسهم، ولا تُهدم، ولا ينتقص منها ولا من حيِّزها ولا من صليبهم، ولا من شيء من أموالهم، ولا يُكرهون علىٰ دينهم، ولا يُضارُّ أحد منهم...»(١).

هٰذه بعض البنود المهمة في الوثيقة أو «العهدة العمرية» التي شهد عليها من كبار الصحابة خالد بن الوليد، عمرو بن العاص، عبد الرحمٰن بن عوف، معاوية بن أبي سفيان ﷺ ـ ولهٰذا له دلالته أيضاً ـ الأمر الذي لم يتحقق لمدينة القدس ومواطنيها من الأمن والأمان والمواطنة وحرية العقيدة في تاريخها الطويل إلا في ظل حاكمية الإسلام.

نعود إلىٰ القول: إن قيم الوحي في القرآن والسنة، وتجسيدها العملي، وتنزيلها علىٰ واقع الناس بحسب استطاعاتهم وما هم عليه من أقدار التدين هي خالدة، مجردة عن قيود وحدود الزمان والمكان، قادرة علىٰ الإنتاج والاستجابة والعطاء لحاكمية راشدة في كل زمان ومكان.

لذٰلك، فإغلاق باب النظر والتفكير والاجتهاد وعدم محاولة الإفادة من هٰذه القيم والتنزيل علىٰ الواقع المتغير سدًّا للذريعة حجة باطلة؛ لأن الذي شرع هٰذه القيم للزمن أعلم بما يتقلب به الناس من الصلاح والفساد، بل نقول: إن إيقافها وإغلاقها ومحاصرتها بفهم وتاريخ أدىٰ إلىٰ عكس مقاصده، فكان الذريعة لامتداد الجهل والفساد، فالعلماء العدول هم الذين يحرسون القيم ويضمنون بالحقيقة سلامة المسيرة.

إن الفهم المعوج أو الفقه الكليل لمبدأ سد الذرائع وتعطيل آلية التغيير والتفكير والمبادرة كلف المسلمين الكثير من الإصابات، وساهم بالكثير من الهزائم والفراغ الفكري والفقهي، الذي امتد فيه (الآخر)، كما أنه عطل

---

(١) «تاريخ الطبري»، ٤/٤٣٦.

التفاعل والانفعال والتفاكر والتثاقف بالقيم، حتىٰ بات مبدأ سد الذرائع، الذي هو استثناء، هو القاعدة التي تعطل النصوص وتحاصر امتداد الشريعة وتحقيق مقاصدها.

فالقيم الخالدة مؤهلة بطبيعتها للعطاء في كل عصر، ولكل مجتهد رؤىٰ جديدة تناسب التعامل مع العصر وتقدم الحلول المطلوبة لإشكالاته والأوعية الصحيحة لحركته، وكلما نظرنا وعدنا إلىٰ القيم من خلال معاناتنا كلما مدتنا برؤية وحل لمعاناتنا، وإلا فما معنىٰ الخلود إذن؟

لذٰلك نقول: إن حلف الفضول، وصحيفة المقاطعة في شعب أبي طالب، والنزول بجوار المطعم بن عدي، والسماح بالهجرة إلىٰ أرض الصدق والعدل لوجود ملك لا يظلم الناس عنده، و«صلح الحديبية»، و«وثيقة المدينة»، و«العهدة العمرية» لأهل بيت المقدس، كلها معالم رئيسة لكيفية بناء الحاكمية والتعامل والتعاقد والشراكة والتكامل والتعارف والتوافق مع (الآخر)، تستدعي الاجتهاد والنظر والتفكير وإيجاد الصيغ الملائمة لتعامل المسلمين مع (الآخر)، ذٰلك أن (الآخر) موجود، وأن التنوع بالعقائد والأفكار والألوان والأقوام والأجناس سنن اجتماعية وكونية لا بد من التوافق معها علىٰ صيغ وقواسم مشتركة، وأن الاعتراف بوجود (الآخر) كواقع، والتعامل معه، والتوافق معه علىٰ صيغ تعاون لا يعني إقراره علىٰ ما هو عليه، فله خياره ولا إكراه، ولكم دينكم ولي ديني.

إن هٰذه الوثائق التي أتينا علىٰ ذكرها دليل علىٰ الفضاء الواسع للقيم الإسلامية وإنسانيتها، فضاء لا يحده الزمان ولا المكان، وإنما تجمده الرؤية القاصرة والفقه العليل والتعصب، الذي يأتي ثمرة للجهل وعدم العلم؛ لأن التعصب يتناسب طرداً مع قلة العلم والمعرفة.

إن انفتاح العالم، وحقبة العولمة، ومعاهدات الشراكة علىٰ المستويات السياسية والاقتصادية والمعلوماتية، هنا وهناك، تتطلب تصوراً شرعياً ملائماً، وجوداً أو حضوراً، وتشكل فرصاً يمكن التقاطها والإفادة منها، إذا كنا بمستوىٰ قيمنا وتراثنا وإسلامنا، وعصرنا، ذٰلك أن انتشار الإسلام وظهوره

امتد تاريخياً في فترات السلم والأمن والحرية أكثر من امتداده في فترات العنف والمواجهة التي لم تأت بخير، وأن مثل هٰذه المعاهدات والوثائق النبوية هي الأنموذج والحل الأمثل، بل والوحيد، لمعاناتنا وتفككنا وتآكل مجتمعاتنا وعدم اجتماعها علىٰ أمر جامع.

هي العلاج لمعادلة المواطنة الصعبة، العلاج للقوميات والإثنيات والأديان والطائفيات والأجناس، التي باتت تعج بها بلاد المسلمين اليوم، حيث تغيب القواسم المشتركة والتوافق علىٰ الأمور المشتركة.

وقد يكون من المفيد اليوم، ونحن بصدد إعادة طرح موضوع الحاكمية الكلام عن هٰذه الوثائق، ووضعها في سياقها التاريخي المبكر، وأهميتها كعقد اجتماعي وسياسي واقتصادي ودفاعي، وإعطائها قيمتها، والنظر إليها من خلال زمنها والصور التي تشكلت علىٰ أساسها الأمة والمجتمع والمواطنة، تلك المفاهيم والمصطلحات التي تحتاج إلىٰ الكثير من النظر والاجتهاد لنزع فتيل المواجهات وتعطيل القدرات باسم الشرع والدين.

لٰكننا نقول: ليس المهم الكلام عن السبق القانوني والسياسي والدستوري والعقد الاجتماعي غير المسبوق، بل المهم اليوم كيف تجيب هٰذه الوثائق والمعاهدات عن أسئلة الحاضر، وتمنحنا الرؤية السليمة للتعامل مع (الآخر)، ذٰلك أن الحديث عن عظمة الإنجاز المبكر والرائد، والإيغال في الماضي الذي يمكن أن يتحول لمعالجة مركب النقص المترافق مع عجز الحاضر هو نوع من توبيخ النفس، وتكريس العجز عن ترجمة هٰذه الوثائق والعقود والعهود، وإبصار كامل أبعادها، والاجتهاد في كيفية تنزيلها علىٰ حاضر الأمة وتصحيح صورة العهود والمواثيق والمواطنة، وصياغة مؤسسات السلم الأهلي في المجتمع، وتحقيق كرامة الإنسان، وضمان حرية اختياره، وإلحاق الرحمة به، وعدم إفساد هٰذه المعاني الإنسانية النبيلة بالاجتهادات السقيمة، وحجر الفهم علىٰ كهانات بعينها، وصور تدين مغشوش، لتصبح من حملة الكتاب المقدس، الذي يُتلقىٰ فهمه من قبلها، كما حصل للأمم السابقة وبذٰلك نقع بما حُذرنا منه، من تسلل علل تدين الأمم واتباع سنن

مَنْ قبلنا، والله يقول: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ۝١٧﴾ [القمر].

لذلك نرىٰ أنه لا بد من القراءة المعاصرة لمثل هٰذه الوثائق وقيام محاولات جادة لبلوغ بعض الأبعاد والدلالات، التي تضمنتها، ذٰلك أن الحاجة اليوم تشتد أكثر فأكثر، في هٰذه الحقبة التاريخية، أو اللحظة التاريخية، من محاولات عولمة العالم، وفتح أسواقه التجارية، واقتحام ساحاته الثقافية، وإسقاط الحدود والسدود الجغرافية والسياسية والسيادية، واستبدالها بالعولمة الثقافية والتجمعات الاقتصادية، وإقامة التحالفات والمعاهدات الاقتصادية والسياسية، ومحاولات بناء المشترك الإنساني... في هٰذا المناخ الثقافي السياسي الاقتصادي الاجتماعي، تشتد الحاجة إلىٰ العودة لدراسة أبعاد قيم الدين وعطاء التراث لاستلهامه وطلب إجابته عن أسئلة الحاضر ومآلات المستقبل، وخاصة السيرة، ميراث النبوة؛ لأنها قادرة علىٰ الإجابة عن الأسئلة وتقديم الحلول العملية وأدلة التعامل مع الإشكاليات، وفي مقدمتها إشكالية الحاكمية، وبناء الدولة وريثة النبوة في كل زمان ومكان.

كم نحن بحاجة اليوم إلىٰ العكوف علىٰ التراث، بمفهومه الشامل، وعلىٰ الأخص القدر المتأتي من معرفة الوحي، من مثل: حلف الفضول، صلح الحديبية، «وثيقة المدينة»، «العهدة العمرية»، لا للتفاخر ومعالجة مركب النقص وإنما للاجتهاد والاستنطاق والاستلهام، لتشكل لنا مدداً وحماية ودافعية، فنقدم عطاءً حضارياً إنسانياً مشتركاً، نكون به في مستوىٰ إسلامنا وعصرنا.

❑ ❑ ❑ ❑ ❑ ❑

أبعاد الحاكمية
في سقيفة بني ساعدة

أولاً: أنموذج الحكم الراشد:

قد يكون من المفيد هنا الإتيان علىٰ شيء من المناقشات التي دارت في سقيفة بني ساعدة، بعد وفاة الرسول ﷺ، وبدء الحوار والتشاور حول اختيار الخليفة، أو الحاكم، أو الإمام، وما كان من تباين في وجهات النظر إلىٰ درجة لم تشهدها أكثر الدول تقدماً وديمقراطية، كما يقولون.. لقد وُجدت في السقيفة كل أنواع الاختلاف في الرأي والمعارضة والترشيح والبيانات الانتخابية والمدافعة والامتناع عن التصويت أو المبايعة، ولو كان هناك شكل لنظامٍ للحكم محدد مقدس توقيفي لما حصل ما حصل.

وحسبنا في ذٰلك قولة الأنصار للمهاجرين، رضوان الله عليهم جميعاً، بعد تطور الخلاف وتباين وجهات النظر: «منا أمير ومنكم أمير»؛ هٰذا إضافة إلىٰ أنواع من صور الخلاف والتباين الموجودة في مظانها من كتب السيرة النبوية، وما تمخض عنه الأمر بعد التداول والحوار والنقاش إلىٰ اختيار أبي بكر ﵁، بعد أن كان من الطبيعي ذكر الخصائص والصفات، التي تميز بها والتي رشحته للمبايعة.

لقد كان توظيف مجموعة من الإشارات النبوية لأفضليته ﵁، والخصائص الذاتية لفضله الأثر البالغ في ترجيح فوزه، فهو صاحب الرسول ﷺ في هجرته وهو ثاني اثنين إذ هما في الغار، وهو الصدِّيق، أول من صدق معجزة الإسراء، وهو الذي اختاره الرسول ﷺ حال مرضه

ليصلي في الناس: «**مُرُوا أَبَا بَكْرٍ؛ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ**»[1]، وكان ذٰلك إشارة واضحة وحجة مقنعة لترشيحه لمنصب الخلافة ومبايعته، فلقد رضيه الرسول ﷺ لديننا فكيف لا نرضاه لدنيانا؟ كل هٰذه الإشارات التي قُدمت في السقيفة كانت كافية لاختيار أبي بكر الصديق ﷺ، مستخلفاً علىٰ إدارة الحكم بعد رسول الله ﷺ؛ حتىٰ مصطلح «خليفة» لم يرد فيه نص شرعي محدد، وكان اصطلاحاً مختاراً من أهل السقيفة.

وهٰكذا تم اختيار أبي بكر ﷺ، وتمت مبايعته من الصحابة المجتمعين في السقيفة، كما تمت فيما بعد البيعة العامة.

ولا يفوتنا هنا أن نذكر بدور سيدنا عمر ﷺ، وقدرته علىٰ إدارة الحوار والعملية الشورية، وتوجيه الخلاف، وترجيح اختيار أبي بكر ﷺ، وما قدمه من حيثيات ساهمت بالخروج من الخلاف والتباين وتحقيق الاجتماع علىٰ أبي بكر ﷺ.

وقد يكون من الأهمية بمكان الإشارة إلىٰ ما ورد في الروايات المعتمدة حول الموضوع، لعل ذٰلك يلقي مزيداً من الأضواء علىٰ دور سيدنا عمر ﷺ، في إدارة الأزمة.. فبعد أن قام خطيب الأنصار وأثنىٰ علىٰ الله بما هو أهله، وتكلم عن فضل الأنصار ودورهم وأهليتهم للخلافة، أراد عمر ﷺ، أن يتكلم، وكان قد أعد مقالة في شأن ذٰلك، فقال له أبو بكر ﷺ: «عَلَىٰ رِسْلِكَ»، فيقول عمر ﷺ: «فَكَرِهْتُ أَنْ أُغْضِبَهُ، وَكَانَ أَعْلَمَ مِنِّي وَأَوْقَرَ؛ وَاللَّهِ مَا تَرَكَ مِنْ كَلِمَةٍ أَعْجَبَتْنِي ... إلا قَالَهَا فِي بَدِيهَتِهِ وَأَفْضَلَ حَتَّىٰ سَكَتَ..»، وكان من مقالته أن قال:

«أَمَّا بَعْدُ، فَمَا ذَكَرْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَأَنْتُمْ أَهْلُهُ (الأنصار)، وَلَمْ تَعْرِفِ الْعَرَبُ هٰذَا الأَمْرَ إلا لِهٰذَا الْحَيِّ مِنْ قُرَيْشٍ، هُمْ أَوْسَطُ الْعَرَبِ نَسَبًا وَدَارًا، وَقَدْ رَضِيتُ لَكُمْ أَحَدَ هٰذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ، أَيَّهُمَا شِئْتُمْ؛ وَأَخَذَ بِيَدِي وَبِيَدِ أَبِي عُبَيْدَةَ ابْنِ الْجَرَّاحِ، فَلَمْ أَكْرَهْ مِمَّا قَالَ غَيْرَهَا، وَكَانَ وَاللَّهِ أَنْ أُقَدَّمَ فَتُضْرَبَ عُنُقِي لا

(١) أخرجه الترمذي.

يُقَرِّبُنِي ذٰلِكَ إِلَىٰ إِثْمٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَتَأَمَّرَ عَلَىٰ قَوْمٍ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ ﷺ، إلا أَنْ تَغَيَّرَ نَفْسِي عِنْدَ الْمَوْتِ»، يقول عمر: «... وَكَثُرَ اللَّغَطُ وَارْتَفَعَتِ الأَصْوَاتُ حَتَّىٰ خَشِيتُ الاخْتِلافَ، فَقُلْتُ: ابْسُطْ يَدَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ، فَبَسَطَ يَدَهُ، فَبَايَعْتُهُ وَبَايَعَهُ المُهَاجِرُونَ، ثُمَّ بَايَعَهُ الأَنْصَارُ»... ثم قَالَ عُمَرُ ﷺ: «أَمَا وَاللَّهِ مَا وَجَدْنَا فِيمَا حَضَرْنَا أَمْرًا هُوَ أَقْوَىٰ مِنْ مُبَايَعَةِ أَبِي بَكْرٍ ﷺ»(١).

فكان لتنازل عمر ﷺ، إلىٰ أبي بكر ﷺ عن الخلافة ومبايعته الأثر الكبير في حسم الأمور، حتىٰ ليمكننا القول: إن إدارة الأزمة والخروج من هٰذا التباين الكبير «منا أمير ومنكم أمير»، كان من المفاصل الكبرىٰ والقدرة علىٰ تجاوز المآزق، التي تضاف إلىٰ مآثر سيدنا عمر ﷺ؛ تضاف إلىٰ ما ترتب علىٰ إعلان إسلامه وهجرته وتحديه مجتمع الكفر، ونصرته للإسلام، والنقلة التي تحققت للمسلمين في مكة من حالة الضعف والخوف إلىٰ حالة العزة والتمكين، وهٰذا بلا شك جاء استجابة لدعاء الرسول ﷺ أن يعز الله الإسلام بأحب الرجلين إليه: **«اللّٰهُمَّ! أَعِزَّ الإِسْلامَ بِأَحَبِّ هٰذَيْنِ الرَّجُلَيْنِ إِلَيْكَ: بِأَبِي جَهْلٍ، أَوْ بِعُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ»**(٢).

وكما أسلفنا، فلقد بايع أصحابٌ وعارض آخرون، وامتنع عن المبايعة بعض الصحابة، وتأخر بعضهم، وكلها ذات دلالات علىٰ أنه المجتمع البشري، بكل احتمالاته وحريته في الاختيار، خاصة وأن الرسول ﷺ لم يعهد بالأمر لأحد وترك الأمر شورىٰ بين المسلمين.

إن وجود بعض المعارضة، وبعض من تأنىٰ في البيعة، وبعض من تأخر فيها، وبعض من لم يبايع، إن وجد، قد يكون أمراً طبيعياً بشرياً يؤكد من وجه آخر أن العملية برمتها شورية، لا إكراه فيها، ولا قدسية لها، وأنها عمل بشر، واختيار بشر، تجري وفق السنن الجارية في الحياة، ولا ترتكز إلىٰ السنن الخارقة، ولا تدّعيها ولا تدعي القدسية لأحد.

ولا يتسع المجال في هٰذه الرسالة، التي هي أقرب لملامح ومقاربات

---

(١) أخرجه الإمام أحمد. (٢) أخرجه الترمذي.

بسيطة لموضوع الحاكمية لإثبات ما دار في سقيفة بني ساعدة، في أول مجلس شورىٰ بعد وفاة الرسول ﷺ من حوارات ونقاشات ومجادلات ومناظرات من جيل خير القرون قبل خمسة عشر قرناً، الأمر الذي يمكن أن يشكل دلالةً واضحة لأبعاد وممارسة العمل السياسي، من اختيار الحاكم وإدارة الحكم وما يتطلبه، وإطاراً مرجعياً لمسيرة الحكم في كل زمان ومكان.

- تأملات في حوارات السقيفة:

المتأمل والمتابع لما دار في السقيفة يخلص إلىٰ أن:

- ما دار من حوارات ونقاشات ومناظرات وترشيحات، والطريقة التي تم فيها ترشيح وانتخاب أبي بكر ﷺ، من قبل الصحابة ﷺ، تدل بما لا يقبل الشك أن الحاكم في الإسلام أو الخليفة أو الأمير أو الإمام، مهما كانت التسميات، إنما يُختار اختياراً من قبل الأمة ولا يأتي بالتوريث ولا بالتعيين ولا بالاختيار الصوري.

- الرسول ﷺ لم يعهد لأحد، لا بالعبارة ولا بالإشارة، الأمر الذي يؤكد أن أمر اختيار الحاكم وإدارة شؤون الحكم يخضع للشورىٰ والتراضي، ولو كانت هناك أية وصية أو إشارة لالتزم بها الصحابة ﷺ، ولما وقع ما وقع في السقيفة.

- الاختيار تحكمه الكفاءة، ومسؤولية الاختيار دينية ودنيوية، فالرسول ﷺ يقول: **«مَنِ اسْتَعْمَلَ رجلاً من عصابة، وَفِي تِلْكَ الْعِصَابَةِ مَنْ هُوَ أَرْضَىٰ لِلَّهِ مِنْهُ، فَقَدْ خَانَ اللَّهَ وَخَانَ رَسُولَهُ وَخَانَ الْمُؤْمِنِينَ»**[1]؛ ويقول عمر بن الخطاب ﷺ: «من ولي من أمر المسلمين شيئاً فولىٰ رجلاً لمودة أو قرابة بينهما، فقد خان الله ورسوله والمسلمين»[2]؛ ولقد اعتبر الرسول ﷺ أن من علامات الساعة تضييع الأمانة، وأن تضييعها إنما يكون

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرك». (٢) ابن تيمية، «مجموع الفتاوىٰ».

بإيكال الأمر وتوسيده لغير أهله، فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: «بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ فِي مَجْلِسٍ يُحَدِّثُ القَوْمَ جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: مَتَىٰ السَّاعَةُ؟ فَمَضَىٰ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحَدِّثُ.. فَقَالَ بَعْضُ القَوْمِ: سَمِعَ مَا قَالَ فَكَرِهَ مَا قَالَ.. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ لَمْ يَسْمَعْ.. حَتَّىٰ إِذَا قَضَىٰ حَدِيثَهُ قَالَ: «**أَيْنَ أُرَاهُ السَّائِلُ عَنِ السَّاعَةِ**»؟ قَالَ: هَا أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ.. قَالَ: «**فَإِذَا ضُيِّعَتِ الأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ**».. قَالَ: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا؟ قَالَ: «**إِذَا وُسِّدَ الأَمْرُ إِلَىٰ غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ**»[1]، ذٰلك أن الأمور إذا وُسِّدت لغير أهلها يفسد نظام الحياة، ويشيع العبث والفساد، ويؤهل المجتمع للانقراض والانتهاء.

- مصطلح «خليفة» ليس له أية صفة دينية أو قدسية، ولا يعني أية نيابة عن رسول الله ﷺ، أي تحدُّثٍ باسم الله، وإنما هو مصطلح توافقي بين المسلمين، ويعني - فيما يعني - من جاء بعد وفاة رسول الله ﷺ لإدارة الحكم: رعاية شؤون الدين وإدارة شؤون الدنيا، جاء خلف رسول الله ﷺ خليفة، لذٰلك بعد فترة أبي بكر ﷺ، صار المسلمون إلىٰ اختيار مصطلح «أمير المؤمنين»، بعد حوار ونقاش، حيث لم يروا أن يُقال عن سيدنا عمر ﷺ، خليفة خليفة رسول الله ﷺ، وتلك سلسلة لا نهاية لها؛ فالمصطلح أمر توافقي، يُختار ما يحقق الدلالة المطلوبة دون أن يكون لذٰلك أية صفة من تقديس أو تدنيس.

- أبو بكر ﷺ خليفة المسلمين:

لعلنا نقول: إن الأنموذج الذي يدعو إلىٰ الكثير من التأمل والتفكير والتحليل والمناقشة والمقارنة والمقاربة هو تولي أبو بكر الصديق ﷺ، خلافة رسول الله ﷺ، واضطلاعه بمسؤولية الحكم، سواء في ذٰلك كيفية وآليات توليته، أو ما دار من اختلافات ومعارضات ومطارحات لوجهات نظر متعددة ومختلفة ومتناقضة يمكن اعتبارها اليوم، وبعد خمسة عشر قرناً من تقدم البشرية في علم وفن إدارة هٰذا المجال وتنوع أنشطته وأدواته ومناظراته

(١) أخرجه البخاري.

بأنها ما تزال تشكل حضوراً ملفتاً وأبعاداً غائبة عن واقع المسلمين، جماعات وتنظيمات ودولاً، خاصة وأن سيدنا أبا بكر ﷺ، هو أول حاكم من البشر، الذين لا اتصال لهم مباشر بوحي السماء، المسدَّد والمؤيَّد، بعد أن اختُتمت النبوة وتأكدت بشرية الرسول ﷺ بوفاته.

ثانياً: خطاب إلىٰ النخبة:

وقد لا نكون بحاجة إلىٰ إعادة استعراض ما تم في سقيفة بني ساعدة من الآراء والاختلافات ووجهات النظر، وما كان من ترشيح أبي بكر ﷺ، ولٰكن من المفيد إثبات نص خطبة أبي بكر ﷺ، بعد تولي الخلافة من كتب السيرة الموثوقة، ومحاولة قراءتها وتحليلها، وبيان بعض الأبعاد التي تضمنتها في محاولة للإفادة منها لحاضرنا ومستقبلنا، ومساهمة في تحرير بعض المفاهيم الملتبسة حول الحكم والحاكمية.

يقول ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «البداية والنهاية»:

«قد تقدم أن رسول الله ﷺ تُوفي يوم الإثنين، وذٰلك ضحى، فاشتغل الناس بأمر بيعة أبي بكر الصديق، في سقيفة بني ساعدة، ثم في المسجد البيعة العامة في بقية يوم الإثنين وصبيحة الثلاثاء، كما تقدم ذٰلك بطوله، ثم أخذوا في غسل رسول الله ﷺ وتكفينه، والصلاة عليه ﷺ بقية يوم الثلاثاء، ودفنوه ليلة الأربعاء، كما تقدم ذٰلك مبرهناً في موضعه.

وقال محمد بن إسحاق بن يسار: حدثني الزهري، حدثني أنس بن مالك قال: لما بويع أبو بكر في السقيفة وكان الغد، جلس أبو بكر علىٰ المنبر، فقام عمر فتكلم قبل أبي بكر، فحمد الله وأثنىٰ عليه بما هو أهله، ثم قال: أيها الناس، إني قد قلت لكم بالأمس مقالة ما كانت مما وجدتها في كتاب الله، ولا كانت عهداً عهده إلي رسول الله ﷺ، ولٰكني قد كنتُ أرىٰ أن رسول الله ﷺ، سَيَدْبُرُ أمرَنا ـ يقول: يكون آخرَنا ـ وإن الله قد أبقىٰ فيكم كتابه الذي به هدىٰ رسولَ الله ﷺ، فإن اعتصمتم به هداكم الله لما كان هداه له، وإن الله قد جمع أمركم علىٰ خيركم؛ صاحب

رسول الله ﷺ، وثاني اثنين إذ هما في الغار، فقوموا فبايعوه.. فبايع الناس أبا بكر بيعة العامّة بعد بيعة السقيفة، ثم تكلم أبو بكر، فحمد الله وأثنىٰ عليه بالذي هو أهله، ثم قال:

«أما بعد، أيها الناس، فإني قد وُلِّيتُ عليكم ولستُ بخيرِكم، فإن أحسنتُ فأعينوني، وإن أسأتُ فقوموني، الصدقُ أمانة، والكذبُ خيانة، والضعيفُ فيكم قويٌّ عندي حتىٰ أُرِيحَ عليه حقَّه، إن شاء الله، والقوي فيكم ضعيفٌ حتىٰ آخذ الحق منه، إن شاء الله، لا يدَعُ قومٌ الجهادَ في سبيل الله إلا ضرَبهم الله بالذّل، ولا تشيع الفاحشة في قوم قط إلا عمَّهم الله بالبلاء، أَطِيعوني ما أَطَعْتُ الله ورسوله، فإذا عصيتُ الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم، قوموا إلىٰ صلاتكم يرحمكم الله»[1].

ـ وقفات أمام خطبة الصديق ﷺ:

أما المتأمل في نص خطبة أبي بكر ﷺ، التي تعتبر وبكل المقاييس من سنن الحكم الراشد الجديرة بالاتباع، حيث قال الرسول ﷺ: **«فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ»**[2]، والنواجذ آخر ما يسقط من أسنان الإنسان؛ وأية سنة أخطر من سنة الحكم، سواء في ذٰلك اختيار الحاكم أو إدارة شؤون الدولة؟ لأن العدول عنها موقع في «المُلك العضوض»، فالرسول ﷺ سوّىٰ سنة الخلفاء الراشدين بسنته المسدَّدة بالوحي المؤيدة به؛ لأن الصحابة خير القرون، وهم خلاصة الأمة وصفوتها؛ ولأن الأمة لا تجتمع علىٰ ضلالة: **«إنَّ أُمَّتِي لا تَجْتَمِعُ عَلَىٰ ضَلالَةٍ»**[3].

من هنا سوف تكون لنا وقفات أمام نص الخطبة، أو مقاربات ومقارنات في محاولةٍ لإبصار الكثير من الأبعاد وجوانب السبق واكتشاف

(١) ابن كثير، «البداية والنهاية»، وقال: وهذا إسنادٌ صحيح، طبعة دار عالم الكتب، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ٩/٤١٤ ـ ٤١٥.

(٢) أخرجه ابن ماجه.

(٣) أخرجه ابن ماجه.

أسباب الإصابات، التي لحقت بالدولة المسلمة، في مسيرتها التاريخية، وكان نقض عروة الحكم وانفصال السلطان عن القرآن من أخطر الإصابات ولا تزال.

- **الوقفة الأولىٰ**: إن أبا بكر ﷺ، هو أول حاكم بعد الرسول ﷺ بشر، لا وحي له، لذٰلك فهو بهٰذه الصفة مؤهل لأن يكون أنموذجاً للحكم الرشيد المثير للاتباع والاقتداء.

- **الوقفة الثانية**: إن نص هٰذه الخطبة يعتبر بمصطلحات ومقاربات وأقوال عصرنا هو البيان الوزاري للسلطة التنفيذية، التي تمّت عليه البيعة العامة، وإعطاء الثقة في المسجد بعد البيعة الخاصة في السقيفة في ضوئه.

- **الوقفة الثالثة**: إن قولة أبي بكر ﷺ: «وُلّيتُ عليكم ولستُ بخيرِكم» تحمل المعاني الكبيرة والكثيرة، وتعتبر البلسم الشافي للنفوس، التي قد تكون لازمة لطبيعة التغيير والاختيار والسياسة الحكيمة لإعادة اللحمة والانسجام للمجتمع؛ فلا شك، والناس بشر، أن يكون هناك من يطمح بالخلافة، ويشعر بأهليته لها، وأن الخيار للخليفة أَخَذَ شكلاً وشأناً آخر، فبهٰذا الكلام: «. . .لستُ بخيرِكم» يؤكد الصديق ﷺ، أنه قد يُوجد من هو أخير منه، لٰكنها تحديد المسؤولية، التي لا بد من الاضطلاع بها لإدارة شؤون المسلمين.

- **الوقفة الرابعة**: إن الخليفة بشر كسائر البشر، لا يُخرجه المنصب عن بشريته واحتمال الخطأ والصواب، فهو بشر يجري عليه الخطأ والصواب، وليس مَلَكاً مبرمجاً علىٰ عمل الخير، فقد يحسن وقد يسيء: «فإنْ أحسنتُ فأعِينوني، وإن أسأتُ فَقَوِّموني».

- **الوقفة الخامسة**: الخلافة بالمفهوم الإسلامي ليست قهراً وتسلطاً واستبداداً وامتيازاً وتعالياً وتميزاً عن الشعب أو الأمة، وإنما هي عطاء وإحسان ودعوة إلىٰ التعاون والتشاور: «إن أحسنتُ فأعِينوني».

- **الوقفة السادسة**: الحكم مسؤولية مشتركة بين الحاكم والأمة، بين الحكومة والشعب، بين الحكومة والمعارضة.

والمعارضة في المفهوم الإسلامي ـ كما سيأتي لاحقاً ـ شريك في الحكم، تختلف عنها في النظم السياسية الأخرىٰ، التي تحكمها «الشخصنة» والحزبية والعصبية، فهي ليست معارضة علىٰ طول الخط، لا تتوقف إلا بإسقاط الحكومة واستلام مكانها، وإنما معيارها دائماً الحق والإحسان؛ تدور مع الحق حيثما دار، فإذا كان الإحسان والخير فلا يمتلك المسلم إلا المساندة وتقديم العون: «فإن أحسنتُ فأعينوني، وإن أسأتُ فقوِّموني».

وإذا كان غير ذٰلك فلا بد من المعارضة والتسديد والمناصحة والمراجعة والتقويم وإعادة الحاكم والحكم إلىٰ جادة الصواب: «وإن أسأتُ فقوِّموني»؛ وللتقويم والمراجعة والعودة بالحكم لطريق الرشد والاستقامة أبعاد ووسائل كثيرة ومتطورة، وهي محل نظر واجتهاد وموازنة بين المصالح والمفاسد.

ـ **الوقفة السابعة**: العدل والمساواة وتوفير تكافؤ الفرص وتنمية المجتمع وتحقيق الأمن وتوفير حرية الاختيار ورد الظلم والجور والتسلط وإعادة التوازن وتوفير الحقوق والمساءلة عن الواجبات من أخص خصائص الحكم الراشد والحاكم العادل، وعلىٰ الرغم من أن قيم الإسلام تشكِّل للمسلم الوازع الداخلي والرقابة الذاتية، إلا أنها لم توكل الأمر لذٰلك، وإنما أيدته بالتشريع الملزم، وهٰذا منوط بالسلطان ليحفظ الأمن ويحقق التوازن ويوقف الظلم والبغي والأطماع والاعتداء: «والضعيفُ فيكم قويٌ عندي حتىٰ أُرِيحَ عليه حقَّه، إن شاء الله، والقوي فيكم ضعيفٌ حتىٰ آخذ الحق منه، إن شاء الله»؛ وهذا مؤشر الحاكم الرشيد ودينامية الحكم الراشد.

ـ **الوقفة الثامنة**: الحاكمية في الإسلام كما هو معلوم هي حاكمية القيم، والعمل علىٰ إشاعتها في المجتمع من قبل الحاكم، والاستشعار بالمسؤولية عنها، والتربية عليها لإقامة المجتمع السليم الخالي من الغش والنفاق السياسي والاجتماعي، وما أكثر ذٰلك علىٰ موائد الحكم والسلاطين ـ الذين يشبههم بعض العلماء بأنهم كحامل طبق الحلوىٰ ـ لذٰلك كان التنبه إليها والحض عليها والتذكير بها من أولىٰ مسؤوليات

الحاكم، فـ«الصدقُ أمانة»، أو «**لا إيمَانَ لِمَنْ لا أمَانَةَ لَهُ**»[1]، و«الكذبُ خيانة»، وإمارة النفاق.

ـ **الوقفة التاسعة**: حماية الدولة والدفاع عن أمنها ونشر الدعوة وإزالة العقبات من طريقها ـ فالدولة المسلمة دولة فكرة ورسالة ـ والجهاد حتىٰ يتحقق أمن الدولة والمجتمع وتتحقق حرية الاختيار ولا تكون فتنة من وظائف الدولة الأولىٰ: «لا يدَعُ قومٌ الجهادَ في سبيل الله إلا ضرَبهم الله بالذّل».

ـ **الوقفة العاشرة**: الفواحش والمنكرات وشيوع الخبث المتولد عن الترف والبطر والكِبْر والفسوق في المجتمع هو سبيل انقراضه وابتلاءاته؛ ونظافة المجتمع من الفواحش إحدىٰ مواصفات المجتمع الإسلامي وخصائص الحكم الرشيد، «ولا تشيعُ الفاحشةُ في قومٍ قط إلا عمَّهم اللهُ بالبلاءِ».

ـ **الوقفة الحادية عشرة**: الحكم أشبه ما يكون بعقد سياسي واجتماعي طرفاه الحاكم والأمة، يتم بالتراضي والاختيار الحر، ويترتب علىٰ هٰذا العقد التزامات وواجبات لكلٍّ من الحاكم والأمة، فالحاكم إنما اختير لأداء مهام معينة، والالتزام بقيم ونصوص معينة متفق عليها ومتأتية من الوحي والإجماع، أو ما يعرف بالدساتير المكتوبة؛ والأمة إنما تدعم وتساند وتطيع وتؤيد الحكم والحاكم طالما التزم بالقيم والنصوص المتفق عليها، وهٰذا من مقتضىٰ عقد الحكم والحاكم، بعد أن كان الحكم وممارساته بالإرادة المنفردة.

لذٰلك، فإن من أهم مسؤوليات الأمة مراقبة الحاكم ومراجعته ومناصحته، ورد جوره، فإذا وصل الأمر إلىٰ طريق مسدود يستعصي عن الإصلاح من حق الأمة حل هٰذا العقد، ونقضه، والخروج عليه، والأخذ علىٰ يديه، فإن الرسول ﷺ يقول، فيما يرويه أبو بكر الصديق ؓ: «**إنَّ**

(١) أخرجه الإمام أحمد.

النَّاسَ إِذَا رَأَوُا الظَّالِمَ، فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَىٰ يَدَيْهِ، أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ مِنْهُ»[1]، فالتقويم في حالة الاعوجاج ونقض العقد إنما يكون بالوسائل المشروعة والمتاحة والموازنة بين المصالح والمفاسد المترتبة علىٰ ذٰلك.

ولقد تباهت الدول المتقدمة بالحديث عن هٰذا العقد، الذي تبلور في الغرب لأول مرة علىٰ يد الفيلسوف الفرنسي «جان جاك روسو» واعتبر من إنجازات الثورة الفرنسية العالمية والإنسانية؛ وأبو بكر الصدّيق ﷺ، أول حاكم في الإسلام يقول: «أَطِيعوني ما أَطَعْتُ اللهَ ورسولَهُ، فإذا عصيتُ اللهَ ورسولَهَ فلا طاعة لي عليكم»، فطاعة الحاكم مقيدة بطاعة الله وتنفيذ شرعه، وهٰذا قبل خمسة عشر قرناً، أما الطاعة العمياء فلا مكان لها في الحاكمية الإسلامية.

وقد تكون الإشكالية اليوم في الرؤية النصفية لأبعاد طاعة الحاكم، ومسألة الخروج علىٰ الحاكم، حيث هناك من لا يبصر من الطاعة إلا الطاعة العمياء، ومن الخروج إلا المواجهة بالسلاح وإثارة الفوضىٰ، التي قد يترتب عليها فساد قد يتجاوز فساد الحكام المستبدين، مع أن لوسائل المعارضة والاحتجاج وفاعليتها ودورها في التغيير آفاقاً ثقافية وإعلامية واحتجاجية تتطور يومياً، وهي قد تكون أكثر تأثيراً من حمل السلاح، الذي قد يتحول لمصلحة الحاكم المستبد.

هٰذا من جانب، ومن جانب آخر ذٰلك العَوَر العقلي أو الحَوَل العقلي، الذي يؤدي إلىٰ تلك الرؤية النصفية، والذي يعجز عن إبصار النصف الآخر، الذي هو فساد الحاكم واستبداده وممارساته القمعية، التي يعم بلاؤها البلاد والعباد.

فالرؤية النصفية تتمحور حول أحكام الخروج الفقهية علىٰ الحاكم المسلم، دون مناقشة توفر مواصفات الحاكم المسلم محل تلك الأحكام، هٰذا من جانب ومن جانب آخر عدم إبصار السياق التاريخي، والظروف،

---

(١) أخرجه الترمذي.

وفقه المفاسد والمصالح، الذي ولّد هٰذه الأحكام الفقهية، وبذٰلك تحول الفقه والفقهاء ليشكلوا سدنة لحكام الاستبداد العباسي تحت مدلول قوله تعالىٰ: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء:٥٩]، دون البحث في مواصفات ولاية الأمر ومدىٰ التزامها بعقيدة الأمة وقضاياها ﴿مِنكُمْ﴾.

ـ **الوقفة الثانية عشرة:** مهمة الحاكم المسلم الأساس تطبيق شرع الله، وتنزيل قيم الوحي علىٰ واقع الناس، وحماية المجتمع، وتيسير سبل الدعوة إلىٰ الله، والحكم بما أمر الله به، وإقامة العقوبات، وتنفيذ التعاليم الإسلامية؛ فالحاكم في الإسلام منفِّذ وليس مشرِّع، فالمشرِّع هو الله، والمبيِّن رسولُه ﷺ والمنفِّذ هو الحاكم وأجهزة الحكم؛ وكل الاجتهادات والبرامج لعملية التنفيذ إنما تتم من قبل الحاكم وأجهزته: «إنما أنا مُتَّبِعٌ ولستُ بمُبتَدِعٍ».

ثالثاً: من خطاب النخبة إلىٰ خطاب الأمة:

وإن جاز لنا، مقاربةً، أن نقول: إن اختيار أبي بكر ﷺ في السقيفة، بحضور كبار الصحابة ﷺ، وخطبته في المسجد والبيعة العامة التي عرض فيها لعقد الحكم في خلافته والمسؤولية في مناصحته ومساءلته عن إدارة الحكم، وكيف أنها مسؤولية تضامنية وعقد اجتماعي بين الحاكم والرعية، أنه يمثل بيانه الأول للأمة، فإن خطابه في اليوم التالي، حيث تحضير الأمة لبدء العمل ومباشرة إدارة الحكم، بما حمل من معان وأبعاد في مجال الأمة والدولة والفرد والمجتمع، وما أشار إليه من ضرورة الاعتبار بما لحق بالسابقين من إصابات كانت سبباً في انقراضهم، ليأخذ الناس حذرهم، يمكن أن يعتبر خطاب عمل، أو خطة عمل عامة للأمة، عرض فيها للملامح الرئيسة لمسيرة الحكم في خلافته.

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «البداية والنهاية»:

«قال سيفُ بن عمر التميمي عن أبي ضَمْرة، عن أبيه، عن عاصم بن عَدِيٍّ قال: نادىٰ مُنادِي أبي بكر من الغد من مُتَوفَّىٰ رسولَ اللهِ ﷺ: ليَتِمَّ

بعثُ أسامة، ألا لا يَبْقَيَن بالمدينة أحدٌ من جُنْد أسامة؛ إلا خرج إلىٰ عسكره بالجُرْف. وقام أبو بكر في الناس، فحمد الله وأثنىٰ عليه، وقال:

«أيها الناس، إنما أنا مِثْلُكم، وإني لا أدري لعلكم سَتُكَلِّفونني ما كان رسولُ الله ﷺ يُطيقُ، إن الله اصطفىٰ محمداً علىٰ العالمين، وعصَمه من الآفات، وإنما أنا مُتَّبِعٌ ولستُ بمُبتَدِع، فإن استَقمتُ فتابعوني، وإن زِغْتُ فقوِّموني، وإن رسول الله ﷺ قُبِض وليس أحدٌ من هٰذه الأمة يطلُبُه بمَظْلِمَة؛ ضَرْبةِ سوْطٍ فما دونها، وإن لي شيطاناً يَعْتَريني، فإذا أتاني فاجْتنبوني، لا أُؤَثِّرُ في أشعارِكم وأبْشارِكم، وإنكم تَغْدُون وتَرُوحون في أَجَلٍ قد غُيِّب عنكم عِلْمُه، وإن استطعتُم أن لا يَمْضي إلا وأنتم في عملٍ صالحٍ فافْعَلوا، ولن تستطيعوا ذٰلك إلا بالله، وسابقوا في مَهْلِ آجالكم من قبل أن تُسلِمَكم آجالُكم إلىٰ انقطاعِ الأعمالِ، فإن قوماً نسوا آجالَهم وجعلوا أعمالَهم لغيرهِم، فإياكم أن تكونوا أمثالَهم، الجِدَّ الجِدَّ، النجاءَ النجاءَ، الوحا الوحا (أي السرعة السرعة)، فإن وراءَكم طالباً حثيثاً، وأجَلاً مَرُّه سريع، احذَروا الموتَ، واعتبروا بالآباءِ والأبناءِ والإخوان، ولا تَغْبِطوا الأحياء إلا بما تَغْبِطون به الأمواتَ.

قال: وقام أيضاً فحمد الله وأثنىٰ عليه، ثم قال:

إن الله ﷻ لا يقبل من الأعمال إلا ما أُريدَ بهِ وجْهُه، فأَرِيدوا اللهَ بأعمالِكم، فأيّما أخلصتُم لله من الأعمال، فطاعةٌ أتيتموها، وحظاً ظَفِرْتُم به، وضرائبَ أدَّيْتُموها، وسلفاً قَدَّمتُموه من أيامٍ فانيةٍ لأخرىٰ باقيةٍ لحينِ فَقْرِكم وحاجَتِكم، اعتَبِروا عبادَ الله بمَن مات منكم، وتفكَّروا فيمن كان قبلَكم، أين كانوا أمسِ؟ وأين هم اليومَ؟ أين الجبّارون؟!

أين الذين كان لهم ذِكْرُ القِتالِ والغَلَبةِ في مَواطنِ الحُروبِ؟! قد تَضَعْضَع بهم الدهرُ، وصاروا رَميماً، قد تُرِكَت عليهم القالاتُ، الخبيثاتُ للخبيثينَ، والخبيثون للخبيثات.

وأين الملوكُ الذين أثاروا الأرضَ وعمروها؟! قد بَعُدوا ونُسِيَ ذِكْرُهم، وصاروا كَلا شيْء، ألا إنّ الله ﷻ قد أبقىٰ عليهم التَّبِعَات، وقطع

عنهم الشَّهَواتِ، ومَضَوْا والأعمالُ أعمالُهم، والدنيا دنيا غيرِهم، وبقينا خَلَفاً بعدهم، فإن نحن اعتَبَرْنا بهم نَجَوْنا، وإن اغتَرَرْنا بهم كُنّا مثلَهم.

أين الوِضاءُ الحسنةُ وُجوهُهم، المُعْجَبون بشبابِهم؟! صاروا تُراباً، وصار ما فرَّطوا فيه حسرةً عليهم.

أين الذين بنَوُا المدائنَ وحصَّنوها بالحوائط، وجعلوا فيها الأعاجيبَ؟! قد تركوها لِمَنْ خلفَهم، فتلك مساكنُهم خاويةً، وهم في ظُلُمات القبور، هل تُحِسُّ منهم مِن أحدٍ أو تسمع لهم رِكزاً؟

أين من تعرِفون من آبائكم وإخوانكم؟! قد انتهت بهم آجالهم، فوردوا على ما قدَّموا فحَلُّوا عليه، وأقاموا للشِّقْوَة أو السعادةِ فيما بعد الموتِ.

ألا إنَّ الله لا شريكَ له، ليس بينه وبين أحدٍ من خَلْقِه سببٌ يُعطيه به خيراً، ولا يَصْرِفُ عنه به سُوءاً، إلا بطاعتِه واتباع أمْره، واعلموا أنكم عبيدٌ مَدِينون، وأن ما عندَه لا يُدْرَكُ إلا بطاعتِه، أما إنه لا خيرَ بخيرٍ بعده النارُ، ولا شرَّ بشرٍّ بعده الجنة»[1].

ـ ملامح من خطاب الأمة:

فإذا كانت الخطبة الأولى تمثل البيان الحكومي أو البيان الوزاري والعقد الاجتماعي للحكم الراشد بين الخليفة المنتخب وبين الأمة المنتخبة، تمثل خطاب الصفوة وأهل الحل والعقد، فإن الخطبة الثانية بعد البيعة العامة تمثل الميثاق الوطني للحكم، وتؤكد ملامح المجتمع الإسلامي وتميزه بالرؤية والرسالة ومقومات الوجود والاستمرار.

ولعل التأكيد على بعض الملامح والتذكير بها يساهم إلى حدٍّ بعيد بالتأسيس والتأصيل لبعض المعاني، التي تقي المجتمع، وتحمي قاعدة الحكم، من التفكك والانحلال وبعثرة تماسكه ونسيجه الاجتماعي.

---

(١) طبعة دار الكتب، ٢٠٠٣م، ٤١٨/٩ ـ ٤٢٠.

ـ **الملمح الأول**: لقد كان الملمح الأول لخطاب الأمة، تأكيد أهمية الامتداد بما اتخذ الرسول ﷺ من قرارات وفي مقدمتها بعث جيش أسامة ﷺ، لمواجهة الروم، الذين يعدون لمهاجمة المسلمين: «لِيَتِمَّ بعثُ أسامة، ألا لا يَبْقَيَن بالمدينة أحدٌ من جُنْد أسامة؛ إلا خرج إلىٰ عسكره بالجُرْف».

ـ **الملمح الثاني**: عزيمة الحاكم القائد، وشدة شكيمته وتصميمه سبيل نجاح الحكم وتحقيق النصر، فلقد كان لسيدنا عمر ﷺ رأي في بعث أسامة، حيث ارتدت عن الإسلام بعض القبائل في أطراف الجزيرة، إضافة إلىٰ التهديد الكبير من الروم؛ وملخص الرأي: إيقاف بعث أسامة لمواجهة المرتدين الخارجين علىٰ الدولة، أو القبول بواقع الارتداد مؤقتاً وبعث جيش أسامة لمواجهة الروم؛ فكانت وقفة الخليفة القائد الشجاع بقوله لعمر ﷺ: «أجبّار في الجاهلية خوّار في الإسلام؟! والله لو منعوني عقالاً، أو عناقاً، كانوا يؤدونه للرسول ﷺ لقاتلتهم عليه».

وكان في بعث أسامة كل الخير وكل الحكمة والصواب، فالروم لما سمعوا ببعث أسامة والردة قائمة خافوا، وقالوا: لو لم تكن الخلافة قوية لما بعثَت أسامة؛ والمرتدون زُلزِلوا لسماعهم بعث أسامة، وقالوا: لو لم تكن الخلافة قوية لما جهّزَت لقتال الروم، فهرب الروم من المواجهة، وعاد جيش أسامة لمواجهة الردة.

ـ **الملمح الثالث**: الرسول الحاكم ﷺ بشر معصوم مؤيد بالوحي، والخلفاء من بعده بشر لهم طاقاتهم وتحملهم، واحتمال فعلهم الخطأ والصواب؛ والحاكم بشر كسائر البشر: «أيها الناس، إنما أنا مِثْلُكم، وإني لا أدري لعلكم سَتُكَلِّفونني ما كان رسولُ الله ﷺ يُطيقُ، إن الله اصطفىٰ محمداً علىٰ العالمين، وعصَمه من الآفات، وإنما أنا مُتَّبِعٌ ولستُ بمُبتَدِع».

ـ **الملمح الرابع**: العدالة وحماية الحقوق ورد المظالم لأهلها، وعدم القضاء بين الناس في حالة الغضب «**لا يَقْضِيَنَّ حَكَمٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ**

غَضْبَانُ»[1]؛ والغضب من غريزة الحياة البشرية، فاجتناب الخصومة حالة الغضب واجتناب الفصل بين الخصوم حالة الغضب هو ميزان العدل الواجب الاتباع: «وإن رسول الله ﷺ قُبِض وليس أحدٌ من هٰذه الأمة يطلُبُه بمَظْلِمَة؛ ضَرْبةِ سوْطٍ فما دونها، وإن لي شيطاناً يَعْتَرِيني، فإذا أتاني فاجْتنبوني».

ـ **الملمح الخامس**: أهمية التقاط الفرصة التاريخية واغتنام الطاقة لإنجاز أعمال الخير، وعدم تفويت الفرصة السانحة، وأهمية الاعتبار بالسابقين، الذين نسوا آجالهم وجعلوا أعمالهم لغيرهم: «وإنكم تَغْدُون وتَرُوحون في أَجَلٍ قد غُيِّب عنكم عِلْمُه، وإن استطعتُم أن لا يَمْضي إلا وأنتم في عملٍ صالحٍ فافْعَلوا. . . واعتبروا بالآباءِ والأبناءِ والإخوان».

ـ **الملمح السادس**: أهمية الإخلاص في العمل وقصد وجه الله سبحانه «إن الله ﷻ لا يقبل من الأعمال إلا ما أُريدَ بهِ وجْهُه، فأَرِيدوا اللهَ بأعمالِكم».

ـ **الملمح السابع**: الاعتبار بمصرع الجبّارين والطغاة والظلمة، فالنجاة بالاعتبار بهم: «أين الجبّارون؟! أين الذين كان لهم ذِكْرُ القِتالِ والغَلَبةِ في مَواطنِ الحُروبِ؟!. . . وأين الملوكُ الذين أثاروا الأرضَ وعمروها؟! قد بَعُدوا ونُسِيَ ذِكْرُهم، وصاروا كَلا شيء، ألا إنّ الله ﷻ قد أبقىٰ عليهم التَّبِعَات، وقَطَع عنهم الشَّهَواتِ، ومَضَوْا والأعمالُ أعمالُهم، والدنيا دنيا غيرِهم، وبقينا خَلَفاً بعدهم، فإن نحن اعتَبَرْنا بهم نَجَوْنا، وإن اغتَرَرْنا بهم كُنّا مثلَهم».

ـ **الملمح الثامن**: الحاكمية في الإسلام هي حاكمية عقيدة التوحيد، مصدر قيم العدل والمساواة أمام الله والحرية وكرامة الإنسان وعدم التمييز، والجزاء من جنس العمل: «ألا إنّ الله لا شريكَ له، ليس بينه وبين أحدٍ من خَلْقِه سببٌ يُعطيه به خيراً، ولا يَصْرفُ عنه به سُوءاً، إلا بطاعتِه واتباع أمْره، واعلموا أنكم عبيدٌ مَدِينون، وأن ما عندَه لا يُدْرَكُ إلا بطاعتِه، أما إنه لا خيرَ بخيرٍ بعده النارُ، ولا شرَّ بشرٍّ بعده الجنة».

---

(١) أخرجه البخاري.

ـ **الملمح التاسع**: وقد يكون من اللافت حقاً أن أبا بكر الصديق ﷺ، أصر علىٰ بعث جيش أسامة ـ كما أسلفنا ـ «... ثم نهَض بنفسِه إلىٰ الجُرْفِ فاسْتَعْرض جيشَ أسامةَ وأمَرهم بالمَسيرِ، وسار معهم ماشياً، وأسامةُ راكباً، وعبدُ الرحمٰنِ بنُ عوفٍ يقودُ براحلةِ الصِّدِّيقِ، فقال أسامةُ: يا خليفةَ رسولِ اللَّهِ: إما أن تَرْكَبَ وإما أن أنْزِلَ.. فقال: واللهِ لسْتَ بنازلٍ ولسْتُ براكبٍ؛ ثم اسْتَطْلَق الصِّدِّيقُ مِن أُسامةَ عمرَ بن الخطابِ ـ وكان مُكْتَتَباً في جيشِه ـ فأطْلَقه له»[1].

وفي ذٰلك ما فيه من أبعاد للحاكمية في الإسلام، فأبو بكر ﷺ، خليفة المسلمين ومع ذٰلك يسير ماشياً والقائد أسامة، قائد الجيش، راكباً؛ وأبو بكر خليفةُ المسلمين وأميُرهم وقائدهم يستأذن أسامة في إبقاء عمر بن الخطاب ﷺ، وعدم سيره مع الجيش، وهنا نلاحظ أمرين:

الأول: ما يمكن أن يُسمىٰ بفصل السلطات وتوزيع الاختصاصات، فأبو بكر يستأذن أسامة قائد الجيش.

والأمر الآخر: أن أبا بكر الصديق وعمر بن الخطاب ﷺ، علىٰ فضلهما وعطائهما وجهادهما ودورهما في نصرة الإسلام كانا تحت إمرة أسامة ﷺ، علىٰ صغر سنه، فقد كان عمره لا يتجاوز (١٨) سنة تقريباً عندما أمّره الرسول ﷺ علىٰ الجيش لمقاتلة الروم، وبذٰلك نبصر بعض أبعاد إدارة الحكم في الحاكمية الإسلامية، والضبط والربط في العلاقات لمؤسسة الحاكمية.

هٰذه بعض الملامح السريعة للميثاق الوطني لخلافة النبوة والحكم الراشد، أتينا علىٰ ذكرها بسرعة شديدة حتىٰ لا يطول المقام؛ ونعتقد أننا بذٰلك لم نزد علىٰ فتح ملف الموضوع لديمومة النظر والاجتهاد والاتباع في طريقنا إلىٰ انتخاب حاكم راشد وإقامة حكم رشيد.



(١) ابن كثير، «البداية والنهاية»، ٩/٤٢٤.

في إشكالية المفاهيم

لعل من المطلوب والمفيد، ونحن بصدد الحديث عن الحاكمية محاولة تجلية بعض الجوانب والمفاهيم، التي تساهم ببيان أبعاد الرؤية الغائبة للحاكمية في الإسلام.

فهناك بعض المفاهيم والمصطلحات، التي يتم تداولها في إطار «الحاكمية» قد شابها الكثير من التداخل والالتباس والغموض وسوء التوظيف واتباع ما تشابه، وخضعت لكثير من الاستغلال والتوظيف السياسي والحزبي والنشاط الانتخابي والدعائي، وشُبِّعت بالكثير من المعاني، وأُضْفيت عليها أقدار من القدسية، وكأنما هي مفردات شرعية وليست مصطلحات ومفاهيم ذات دلالة إجرائية إدارية مفاهيمية من خلال السياقات التاريخية، ولذلك فهي تحتاج لكثير من التأمل والنظر والمناقشة والتحرير لأبعادها المختلفة.

وعلىٰ الرغم مما يمكن أن يكون بين بعضها من التجاور والتداخل في كثير من الأحيان، الذي قد يوقع بشيء من التكرار إلا أن ذٰلك قد يكون لا بد منه للإحاطة بأبعادها وبناء التصور الشامل.

- «حدود تطبيق الشريعة»:

ولعل في مقدمة تلك المفاهيم والمصطلحات، التي تشكل حضوراً أثناء الحديث عن الحاكمية أو نظام الحكم: مفهوم «تطبيق الشريعة».

ونحب أن نؤكد ابتداءً أن تكاليف الشريعة، بعمومها، تقع ضمن استطاعة الإنسان، فالإسلام دين الفطرة، ولو لم يكن ذٰلك كذٰلك لما

كلف الله بها، وهو العالم بمكونات الإنسان واستطاعاته؛ لكن كما هو معلوم فإن أقدار الاستطاعة تتفاوت من شخص لآخر، ومن زمن لآخر، ومن حالة لأخرىٰ، حتىٰ أقدار التدين والاستطاعات تتغير صعوداً وهبوطاً علىٰ مستوىٰ الشخص نفسه، لذلك فإن التكليف يبقىٰ منوطاً بالاستطاعة المتاحة، وفي الوقت نفسه المطلوب من المسلم العمل علىٰ تنمية الاستطاعة والارتقاء بها حتىٰ يستكمل المكلف جميع فروع الشريعة.

والشريعة هي مجموعة التعاليم والأحكام والقيم والمبادئ والوسائل، التي شرعها الله لعباده في المجالات المتعددة، السياسية والتشريعية والعقابية والتربوية والاجتماعية والأخلاقية والمالية، وأحكام الحلال والحرام... إلخ، وليست فقط مجموعة الأحكام التشريعية القضائية والعقابية؛ وشريعة الحاكمية هي جزء منها.

و«تطبيق الشريعة» يعني ـ فيما يعني ـ الالتزام بها والاستجابة لخطاب التكليف، بحسب مستويات محل التكليف، في تنزيل أحكامها علىٰ واقع الناس في مختلف المجالات ـ كما أسلفنا ـ وتجسيدها في حياتهم بحسب استطاعتهم، ذلك أن التكليف الشامل لتطبيق جميع الأحكام الشرعية منوط بالاستطاعة، وليس مفهوم تطبيق الشريعة مقتصراً فقط علىٰ تنفيذ العقوبات الحدِّية النصية فقط.

ولذلك نقول: إن ما شرع الله من تكاليف للحاكم أو الإمام أو الخليفة في تطبيق قيم العدل والحق والشورىٰ، أو ما شرعه من وسائل في اختيار الحاكم أو إدارة شؤون الحكم، أو ما بيّن من مسؤولية الحاكم والمواطن، وما شرع من تنزيل التشريعات العقابية علىٰ واقع الناس هو من تطبيقات الشريعة.

فالحاكمية، التي تشكلت أو أُنتجت طبقاً لما شرع الله والتي نيط بها إدارة الأمور كما شرع الله، هي من تطبيق الشريعة، وهي وسيلة بحد ذاتها وليست غاية، هي وسيلة لتطبيق بعض التكاليف الشرعية التي لا يمكن تطبيقها إلا بقيام الحاكمية، إضافة إلىٰ أن مهامها تحقيق كسب أكبر للرسالة

الإسلامية وتطبيق أوسع لأحكامها في واقع الناس؛ ومن هٰذا التطبيق للشريعة ما هو منوط بالفرد حسب موقعه، ومنها ما هو منوط بالأسرة، ومنها ما هو منوط بالمجتمع، ومنها ما هو منوط بالدولة (الحاكمية).

لذٰلك لا يمكننا، بهٰذا التصور، أن نعتبر أن قيام الدولة المسلمة (الحاكمية) هو معيار تطبيق الشريعة الوحيد، وأن غياب الدولة لسبب أو لآخر يعني عدم تطبيق الشريعة بإطلاق، أو العدول عنها، وإن كنا نعتقد أنه لا يكتمل تطبيق الشريعة إلا بإقامة الدولة المسلمة؛ لأن إقامتها من تطبيق الشريعة.

ولذٰلك نقول: إنه يمكن أن تُطبق الشريعة في مجال الفرد والمجتمع بغياب الدولة، ويخرج الأفراد والمجتمع من عهدة التكليف إذا بذلوا وسعهم لإقامة الدولة ولو لم يتحقق ذٰلك، فليس تطبيق ما شرع الله كله مرتبطاً بالدولة، كما توهم كثير من الجماعات والأحزاب، من الذين أعفوا أنفسهم من التكاليف الشرعية بانتظار قيام الدولة، وإرجاعهم كل أسباب التخلف والقصور وانطفاء الفاعلية إلىٰ غياب الدولة، دون أن يستشعروا واجبهم بأداء التكاليف الشرعية المنوطة بهم ومن ثم العمل علىٰ إقامة الدولة بالوسائل المشروعة والمستطاعة.. فإما أن تقوم الدولة وإما أن تُعطّل الأحكام!

هٰذا من وجه، ومن وجه آخر لم يبصر كثير من المسلمين أبعاد الشريعة، ولم يروا منها إلا التشريع العقابي أو تطبيق الحدود، الذي اعتبروه المعيار الوحيد لتطبيق الشريعة، علماً بأن العقوبات في أصلها هي حامية للمجتمع والدولة، وليست منشئة له، وإن كان لها دور تربوي أيضاً، وأن ترتيبها يأتي بعد قيام الدولة وتشكيل أجهزتها المختلفة القادرة علىٰ النظر والفصل في الشؤون الحياتية.

ولعل الأخطر في هٰذا السياق أن الأمر لم يقتصر علىٰ تعطيل الأحكام حال غياب الدولة المسلمة، بكل سلطاتها ومسؤولياتها وإمكاناتها، وإنما ما تولد عن ذٰلك من إشكالية كبيرة واختناقات ذهنية وعقلية واستعصاء فقهي، أنه في حال غياب الدولة المسلمة، التي تنفذ الأحكام وتطبق الشريعة فإن

بعض الأفراد وبعض الجماعات يعطون لأنفسهم الشرعية بالقيام بوظائفها، فهم الدولة حال غيابها!

ومن هنا يبدأ العبث بالأحكام في المجالات المتعددة، من مثل تنفيذ العقوبات، وإقامة الحدود الشرعية، وإعلان الحرب والجهاد من قبل الأفراد، الذين لا سلطان لهم ولا مسؤولية ولا استطاعة ولا تكليف، واستباحة الأموال والنساء فتُحوِّل الحياة إلىٰ فوضىٰ واختلال وضياع المسؤولية والعبث بحياة وحقوق الناس وأعراضهم، بحجة أن هٰذه أحكام الله والتي يجب أن تطبق، وعدم تطبيقها يوقع الناس في الإثم والمسؤولية، دون أن ندري أننا نجاهد ونضحي في المواقع الخطأ، وأن المطلوب أو نصيبنا من خطاب التكليف ليس تنفيذ وظائف الدولة (الحاكمية) حال غيابها، وإنما العمل علىٰ إقامة الدولة المنوط بها التنفيذ أو التطبيق لمثل هٰذه الأحكام، ذٰلك أن التكليف بها منوط ابتداءً بالدولة وليس بالفرد والجماعة، وأن الأفراد والجماعات وحتىٰ الدول لو استفرغوا وسعهم في تطبيق الشريعة ولو لم يستوفوها جميعاً لطبقوا الشريعة واستجابوا لخطاب التكليف، بالنسبة لهم، المنوط بوسعهم، فلا يكلف الله نفساً إلّا وسعها، فإذا غاب الوسع لم يرد التكليف.

ـ «أهل الحل والعقد»:

ومن المفاهيم التي تتطلب الكثير من التأمل وإعادة النظر والمناقشة والتطوير مفهوم «أهل الحل والعقد»؛ وفي تقديري أن المقصود بأهل الحل والعقد هو: المجموعة من أصحاب الفقه السديد، والبصيرة الثاقبة، والخبرة والإحاطة بعلم الإشكاليات المطروحة للنظر والرأي، المؤهلة فقهياً وتخصصاً نوعياً، أو ممن هم مظنة الرأي السديد، أو النخبة التي يُناط بها النظر في القضايا والمستجدات ومناقشتها والتشاور حولها، والقدرة علىٰ تقليب الأمور فيها علىٰ جميع الوجوه، ودراسة جميع الاحتمالات، والتبصر بالعواقب والمآلات، والنظر والقدرة علىٰ الموازنة بين المصالح والمفاسد، والإفادة من كيفية إدارة (الآخر) لمؤسسات الرأي والتخطيط والتعامل مع الأزمات،

للخلوص إلىٰ رأي جماعي مشترك أو اجتهاد إجماعي يرسم للدولة أو للحاكمية البشرية طريقها في إدارة شؤون الحكم، وفق القيم الإسلامية في الكتاب والسنة.

وفي تقديري أن هٰذا الاستحقاق وهٰذا الأمر ليس خاصاً بالمؤسسة الأم، إدارة الدولة، وإنما هو مطلب شرعي لكل مؤسسة سواء كانت مالية أو إدارية أو اجتماعية أو اقتصادية. . . إلخ، ليس فقط لأهمية ذٰلك من ناحية الحصول علىٰ الرأي النضيج المدروس وتجنب العثرات وتحقيق الأهداف وإنما لإشعار الناس بقيمتهم وتنمية قدراتهم وإشعارهم بالاطمئنان إلىٰ القوانين والقرارات التي تتخذ بشأنهم، بعيداً عن التعسف والمفاجأة والتسلط، وللحيلولة دون الحكم الاستبدادي الفردي.

هٰذا من جانب، ومن جانب آخر فإن الفرد مهما بلغ من الخبرة والعلم والمعرفة والتجربة فلا يتسع علمه ولا عمره لتحصيل كل ما تتطلبه إدارة شؤون الدولة، بهيكلها الضخم، من معارف وخبرات، وخاصة في هٰذه الأيام، حيث لم يعد يتسع عمر الإنسان لبحث قضية واحدة، أو التخصص بشعبة معرفية واحدة، والإحاطة بجميع جوانبها؛ فعهد الرجل الملحمة انتهىٰ بطبيعة الحال، وتحول العالم إلىٰ استشعار أهمية التوجه صوب تشكيل المؤسسات العلمية المتخصصة بالنظر في الأشياء، مهما حاول بعض المعاندين من الحكام المستبدين الادعاء والاستئثار والشد إلىٰ الخلف.

ويكفي هنا أن نقول: إن الرسول المعلم، القدوة، الموحىٰ إليه من السماء، المسدّد بالوحي، المؤيّد به، كان شعاره ﷺ في إدارة الدولة والمجتمع: **«أَشِيرُوا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيَّ»**[1]، بل لقد أمره الوحيُ، أو كلفه، وفرض له مسلك التشاور في إدارة الدولة والمجتمع، فقال تعالىٰ مخاطباً الرسول القدوة ﷺ وكل من يأتي بعده علىٰ طريق بناء الحكم الراشد:

---

(١) أخرجه البخاري.

﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾، وبيَّن السمة التي يتميز بها مجتمع المسلمين بقوله: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورىٰ:٣٨]، فإذا كان هٰذا حال الموحىٰ إليه من السماء فما بال البشر، الذين لا وحي لهم، الذين يجري عليهم الخطأ والصواب، وقد تغتالهم النوازع والغضب والانفعال، وتعصف بهم الأهواء، ويشتد بهم التعصب والتميز والتحيز؟

ولا شك أن لمصطلح «أهل الحل والعقد» وكيفية تشكيله وتطوره سياق تاريخي مرتبط بالزمان والمكان والحاجات المطروحة والمشكلات البيئية، التي كانت محدودة بنطاق جغرافي معين، لٰكن لا بد، إضافة إلىٰ استصحاب ذٰلك وإدراك مدىٰ أهميته وشرعيته في حينه، من النظر المستمر والتأمل الدائم في كيفية تشكيل «أهل الحل والعقد» ونوعية المشاركين فيه، وهل يقتصر علىٰ النخبة أم لا بد من التفكير في إشراك الأمة في الرأي، والبدء بالتعرف علىٰ الرأي العام، وإبداع وسائل لقياسه، ومن ثم تردّ المحصلة إلىٰ النخب من الخبراء والمتخصصين لفحصه واختباره وتأصيله وتأسيسه، ومن ثم وضع الأوعية الإدارية لحركة الأمة، وتحقيق الانسجام بين رأي الأمة واجتهاد واختيار النخبة؟ ولعل ذٰلك بعض ما يُلمح من قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا۟ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ﴾ [النساء:٨٣].

لقد أصبح للرأي العام، أو رأي الأمة، قيمته الكبيرة اليوم؛ لأنه الحاضن الضروري لرأي النخبة، بل لإنتاج رأي النخبة وفرز قدرات متميزة تتقدم بقدرتها وجدارتها لتشكّل النخب المؤثرة في المجتمع برأيها السديد؛ فالنخبة تتخلق أو تتشكل وتتميز وتُفرز من خلال رأي الأمة.

هٰذا إضافة إلىٰ التقدم الهائل في إبداع الوسائل المتقدمة والدقيقة في التعرف علىٰ الرأي العام وتحولاته ومؤثراته ونتائجه، في القضايا السياسية المطروحة، لدرجة أصبح معها لا يكاد لا يخطئ.

ولعل في قول الرسول ﷺ: «أَشِيرُوا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيَّ»، ما يدلل علىٰ أهمية الرأي العام وانتشاره في الأمة عامة، إضافة إلىٰ وجود مؤسسات

متخصصة من «أهل الحل والعقد» تنظر في توجهات الرأي العام وتحلله وتبسط فيه الحلول الملائمة للمشكلات المطروحة؛ وليس ذٰلك فقط، وإنما يمكن القول: إن مراكز البحوث والدراسات أو ما يسمىٰ بـ«أهل الحل والعقد» ينظرون في تطور المجتمعات والمشكلات وقراءة توجهاتها المستقبلية، ويضعون رؤىٰ استراتيجية للتعامل مع المستقبل، بعيداً عن الارتجال والمفاجآت.

أما ما هي المكونات الأساس والتخصصات المطلوبة لأهل الحل والعقد، وكيف يتشكل فإن ذٰلك هو الإشكالية الكبيرة المطروحة اليوم بعد هٰذا التطور في العلوم والمعارف والخبرات، والقرآن الكريم يقول: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]، ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٤]، ويقول تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، فلكل قضية علمها وأهل خبرتها ووسائل الإحاطة بها.

وفي ضوء ذٰلك، فأهل الحل والعقد هم الخبراء أصحاب التجارب والعلماء المتخصصون بالعلوم والمعارف المطلوبة للنظر في القضية المطروحة، وهنا يمكن القول: إن لكل أمر مطروح في شتىٰ المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية... إلخ، أهل حله وعقده، وإن الحصول علىٰ الرأي السديد يتطلب تشكيل «أهل حل وعقد» له من المتخصصين، والسبيل إلىٰ توفير ذٰلك إحياء الفروض الكفائية في شعب المعرفة المختلفة والمتنوعة، وإنتاج المتخصصين في جميع المجالات المطلوبة لارتقاء الأمة وسداد رأيها وتحقيق كفايتها، لذٰلك نرىٰ أن مراكز البحوث والدراسات المتنوعة في شعب المعارف المتعددة في الدول المعاصرة والمهيمنة هي بالنسبة للحاكم أشبه ما تكون بالحواس، التي لا يستطيع الحركة والتصرف بعيداً عن عطائها.

عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللّٰهِ، الأَمْرُ يَنْزِلُ بِنَا لَمْ يَنْزِلْ فِيهِ قُرْآنٌ وَلَمْ تَمْضِ فِيهِ مِنْكَ سُنَّةٌ، قَالَ: **اجْمَعُوا لَهُ الْعَالِمِينَ، أَوْ قَالَ: الْعَابِدِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، فَاجْعَلُوهُ شُورَىٰ**

بَيْنَكُمْ، وَلا تَقْضُوا فِيهِ بِرَأْيٍ وَاحِدٍ»[1]، والعالِمين: بكسر اللام؛ الأمر الذي يعني ويتطلب الوصول إلىٰ أهل الخبرة والعلم والتخصص للنظر في الأمر المطروح.

ولعلنا نقول هنا: ما المانع من الناحية الشرعية والعقلية من الإفادة من التراتيب الإدارية عند (الآخر) ووسائل تقييمه للأمور، إلىٰ جانب استحضار المرجعية الشرعية والإرث التاريخي وخصائص المجتمع المسلم؟

فلقد أصبحت مراكزُ البحوث والدراسات المنتشرة في العالم والمتخصصة في معظم الأمور والتي تستقطب كبار العقول وخلاصة الخبرات والتخصصات، مراكزَ إنتاجٍ للرأي والقرار، وأصبحت هي السبيل لإدارة الدول والمؤسسات، واقتصر دور الحاكم علىٰ إعلانها وتنفيذها.

لقد أصبحت هٰذه المراكز ـ كما أسلفنا ـ أشبه بالحواس الضرورية، التي لا يُستغنىٰ عنها لكل مدير وحاكم، وإلّا تحول إلىٰ معاق يهرف بما لا يعرف، يخبط خبط عشواء، فيكون البلاء عليه وعلىٰ دولته، أو علىٰ أحسن الأحوال يقتصر علىٰ إقامة مؤسسات صورية لذر الرماد بالعيون، فتتحول إلىٰ مؤسسات تهريج وتطبيل وتزمير وهياكل فارغة من كل عقل وخبرة، تصبح مؤسسات حل لا عقد لها.

ـ «افتراق الأمة»:

ومن المفاهيم التي تتطلب وقفة للمناقشة والمراجعة وفتح ملفها مسألة «افتراق الأمة»، ومواصفات الطائفة المنصورة، أو جماعة المسلمين، ذٰلك أن من الأمور المقررة شرعاً وعقلاً أن الخاتمية والخلود تقتضي، فيما تقتضي، وجود طائفة قائمة علىٰ الحق، تتمثل قيم الوحي، وتحملها إلىٰ الناس، وتجسدها في حياتها، لا يضرها من خالفها حتىٰ يأتي أمر الله وهي

---

(١) ابن عبد البر، «جامع بيان العلم وفضله» وعلىٰ الرغم من أن الألباني رحمه الله ضعفه، كونه لم تتوفر له الشروط المطلوبة ليرقىٰ إلىٰ مرتبة الصحة، فإن ذٰلك لا يمنع من الاستشهاد به، خاصة إذا شهدت له قواعد الشريعة العامة وتكاليفها.

علىٰ ذٰلك؛ وهٰذه الطائفة قد تضيق وقد تتسع لكنها لا تنقطع؛ لأنها تشكل خمائر النهوض، إضافة إلىٰ أن غياب هٰذا الوجود يتنافىٰ مع الخلود والخاتمية معاً.

وهٰذه الطائفة ليست الحاكمة، وليست الدولة بالضرورة، وإنما هي مجموعة من الأمة، يمكن أن تتمظهر بأشكال وهياكل شتىٰ، ومعيارها القيام علىٰ أمر الله، وتمثله في حياتها، وحمله إلىٰ (الآخر)، ونشره في هٰذه الدنيا، يقول الرسول ﷺ: **«لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَىٰ الْحَقِّ، لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّىٰ يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ، وَهُمْ كَذَٰلِكَ»**[(١)].

وقد يكون من المطلوب واللازم عند الحديث عن الطائفة الظاهرة علىٰ الحق أيضاً وقفة مع مفهوم آخر متولد عن قراءة مخطئة لحديث الرسول ﷺ عن افتراق الأمة إلىٰ طوائف كما افترقت الأمم السابقة من أهل الكتاب، من اليهود والنصارىٰ، والتحذير من ذٰلك وأنه من العلل التي سوف تنتقل إلىٰ المسلمين إذا لم يأخذوا حذرهم ويستمسكوا بقيم الوحي، في الكتاب والسنة، ويقيسوا أعمالهم بمعيار ما كان عليه الرسول ﷺ وصحبه الكرام، وهٰذا الإخبار النبوي بالمستقبل يمكن تصنيفه ضمن إطار الرؤىٰ المستقبلية، التي لا بد من التنبه إليها، والإعداد لحسن التعامل معها، وإلا فما معنىٰ الإخبار بها إذا كان الإنسان معطَّل الفاعلية تجاهها؟ يقول الرسول ﷺ: **«... إنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ افْتَرَقَتْ عَلَىٰ إِحْدَىٰ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَإنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَىٰ ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ إلا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ»**[(٢)]، وفي رواية أخرىٰ (الترمذي): **«مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»**[(٣)].

ولا نرىٰ مجالاً هنا للكلام عن سند ومكانة هٰذا الحديث وبعض الروايات الأخرىٰ الواردة له، وإنما الذي يعنينا هو الوقوف عند بعض الأبعاد الغائبة عن القراءة السديدة بأبجدية صحيحة، فيما نرىٰ.

---

(١) أخرجه مسلم.

(٢) أخرجه ابن ماجه.

(٣) أخرجه الترمذي.

فالأمر بعمومه ـ كما أسلفنا ـ رؤية مستقبلية للنبوة تحذر وتخوّف من انتقال علل التدين السابقة إلىٰ أمة الرسالة الخاتمة، والإعداد والاستعداد لكيفية التعامل مع ذٰلك، والحيلولة دون البعثرة والشتات وذهاب الريح، وإبراز معيار وحبل النجاة للاعتصام والاستمساك به، والتأكيد علىٰ أهمية التزامه خوف المصير المخيف للافتراق والتنازع والبعثرة والشتات وذهاب الريح ونشوء الفهوم المغشوشة حول الحديث والعقول المعوَجة في النظر إليها.

ولعل من الإصابات الفكرية والشرعية الخطيرة، التي لحقت بالعقل المسلم في حقب التخلف والتراجع الثقافي والحضاري أنه بدل أن ينصرف الجهد باستمرار إلىٰ المراجعة واختبار السلوك المسلم، جماعات وأفراداً، ومدىٰ انطباقه علىٰ ما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه، انصرفنا إلىٰ الحكم والتحكم بما لا حكم لنا فيه؛ انصرفنا إلىٰ إقامة مصانع التكفير والحكم علىٰ مصائر الناس، وبدل أن نراجع أنفسنا ومدىٰ انطباق سلوكنا علىٰ قيم الكتاب والسنة ومسالك خير القرون بدأنا نعدّ الفرق والطوائف، التي لا ترىٰ ما نرىٰ؛ وقد نجهد أنفسنا ليصل العدد إلىٰ اثنتين وسبعين فرقة أو ثلاثة وسبعين فرقة، فإذا لم نصل إلىٰ العدد المطلوب اخترعنا تسميات لمجرد الشبهات، فرقنا الفرقة إلىٰ فرق جزئية، وحكمنا بتكفيرهم وإدخالهم النار! هٰكذا بسهولة، وأدرنا مجاهداتنا ومعاركنا في غير المواقع الصحيحة، فارتكست الأمة، وخسرنا خسراناً مبيناً، علماً بأن المطلوب أمر آخر.

ويتفرع عن ذٰلك ما ذهبت إليه بعض الاجتهادات من التصرف والفهم من أنهم جماعة المسلمين، وتمترسوا وراء أحاديث مثل: **«مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ، فَمَاتَ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»**[1]، **«وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنُقِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»**[2]، وبذٰلك أقاموا أنفسهم مقام الدولة المسلمة، بكل وظائفها، وما يترتب علىٰ ذٰلك من التراشق بالتكفير وتجيير الأحكام الشرعية والقراءات المغلوطة، التي أخرجت الكثير من الجماعات

---

(١) أخرجه مسلم.

(٢) أخرجه مسلم.

عن ميادين العمل الفاعلة والمؤثرة والانشغال بالجدل وإسقاط الأحكام الشرعية علىٰ الآخرين، وما يترتب علىٰ ذٰلك مِّن العداوات والتمزقات والإنهاك والاستغلال من قبل (الآخر)، وتحول البأس إلىٰ الداخل الإسلامي، وكلٌّ يدعي أنه الطائفة المنصورة القائمة علىٰ الحق؛ تركنا الحق وفعله وبدأنا الجدل حول مفهومه، وقد كره الله لنا القيل والقال.

والأخطر من ذٰلك فعلاً إعطاء أنفسهم جميع الاستحقاقات والأحكام الشرعية المقررة لجماعة المسلمين وللبيعة العامة لإمام المسلمين. . . وهٰكذا.

وقد يكون من المفيد هنا إيراد كلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن مسلك أهل السنة من عدم تكفير المجتهد المخطئ في المسائل العملية أو المسائل الاعتقادية، يقول رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن المتأوِّل الذي قَصْدُه متابعة الرسول ﷺ لا يُكفَّر ولا يُفسَّق إذا اجتهد فأخطأ، وهٰذا مشهور عند الناس في المسائل العملية، وأمّا مسائل العقائد فكثير من الناس كفّروا المخطئين فيها، وهٰذا القول لا يُعرف عن أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا يُعرف عن أحد من أئمة المسلمين، وإنما هو في الأصل من أقوال أهل البدع، الذين يبتدعون بدعة، ويكفّرون من خالفهم، كالخوارج والمعتزلة والجهمية، ووقع ذٰلك في كثير من أتباع الأئمة، كبعض أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم، وقد يسلكون في التكفير ذٰلك، فمنهم من يكفر أهل البدع مطلقاً، ثم يجعل كل من خرج عما هو عليه، من أهل البدع. . وهٰذا بعينه قول الخوارج والمعتزلة والجهمية، وهٰذا القول أيضاً لا يوجد في طائفة من أصحاب الأئمة الأربعة ولا غيرهم، وليس فيهم من كفّر كل مبتدع، بل المنقولات الصريحة عنهم تناقض ذٰلك، ولٰكن قد يُنقل عن أحدهم أنه كفَّر من قال بعض الأقوال، ويكون مقصوده أن هٰذا القول كفر ليحذر، ولا يلزم إذا كان القول كفراً أن يُكفَّر كلُّ من قاله مع الجهل والتأويل»[1]. . لذا كان «من عيوب أهل البدع، تكفير بعضهم بعضاً، ومن ممادح أهل العلم أنهم يُخطِّئون ولا يكفِّرون»[2].

---

(١) «منهاج السنة»، ٣/٦٠.
(٢) «منهاج السنة»، ٣/٦٣.

ولقد عقب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله على حديث «افتراق الأمة» ببيان نحن أحوج ما نكون إليه بعد هٰذا العبث في النصوص، والعوج في الفهوم، والغش في الثقافة، والكيد في الخصومة، يقول رحمه الله:

«ليس كل مَنْ خالف في شيء مِن هٰذا الاعتقاد يجب أن يكون هالكاً، فإن المنازع قد يكون مجتهداً مخطئاً يغفر الله خطأه، وقد لا يكون بلغه في ذٰلك من العلم ما تقوم به عليه الحجة، وقد يكون له من الحسنات ما يمحو الله به سيئاته.. وإذا كانت ألفاظ الوعيد المتناولة له لا يجب أن يدخلَ فيها المتأول والقانت وذو الحسنات الماحية والمغفور له وغير ذٰلك، فهٰذا أولىٰ، بل موجب هٰذا الكلام أن من اعتقد ذٰلك نجا في هٰذا الاعتقاد، ومن اعتقد ضده فقد يكون ناجياً، وقد لا يكون ناجياً، كما يقال: من صمت نجا»[1].

ويوضح بأن «الجزم بأن هٰذه الفرقة الموصوفة هي إحدىٰ الثنتين والسبعين لا بد له من دليل، فإن الله حرم القول بلا علم عموماً، وحرم القول عليه بلا علم خصوصاً»[2].

- **«البيعة والطاعة»:**

وقد يكون من أخطر المفاهيم التي تتطلب الكثير من النظر والمناقشة والتحرير والتحقيق والتداول وتبادل الرأي والاجتهاد الجماعي أيضاً، لما يترتب علىٰ التباسها أو تحريف الكلم فيها من إصابات بالغة تودي بفاعلية الأمة، وتُبعثِر طاقاتها، وتُذْهب ريحها، وتنتهي بها إلىٰ الفشل، هي ما توهمه بعض العاملين للإسلام بأنه في حال غياب الحاكمية الإسلامية، أو غياب الدولة الإسلامية، وتعطل إنفاذ بعض الأحكام الشرعية المنوطة أساساً بالدولة المسلمة أو بالسلطة، يمكن أن يكون هو البديل عن الدولة! فيعطي نفسه الحق - كما أسلفنا - في إقامة الحدود، وتنفيذ القصاص، وإعلان الحرب، وأخذ الأسرىٰ وقتلهم؛ لأنه لما يثخن في الأرض واستباحة الدماء والنساء والأموال والأعراض.

(١) «مجموع الفتاوىٰ»، ٣/١٧٩.

(٢) «مجموع الفتاوىٰ»، ٣/٣٤٦.

وهٰذا الأمر علىٰ خطورة آثاره، فإنه يستدعي ما هو أخطر منه وهو إسقاط نصوص البيعة العامة، الواردة في الكتاب والسنة، وما يترتب عليها من الآثار والالتزامات علىٰ هٰذه الممارسات المتأتية من الفهوم المشوهة، والتخويف من نقض البيعة من الآثام والعصيان لله؛ فالبيعة هي عهد مع الله، علماً بأن هٰذه البيعة العامة لا تكون إلا لخليفة المسلمين وللإمامة العظمىٰ، بكل مكوناتها ووظائفها ومسؤولياتها واستحقاقاتها، وما تقتضيه من الطاعة في غير معصية.

إن أخذ البيعة العامة لأمراء الجماعات، كائنة من كانت، ورفع سيف وجوب الطاعة فوق رؤوس الأتباع، والدفع بهم إلىٰ المهالك، والتخويف من الخروج علىٰ الجماعة ومن الميتة الجاهلية، أدىٰ بالكثير من مجالات العمل والعاملين وأمراء الجماعات، من أصحاب الحماقة والحماس والغَيرة المغشوشة ومن الجهلة قليلي الفقه وكليلي النظر والبصارة في العواقب إلىٰ الوقوع بمجازفات لا يقبلها عقل ولا دين، كما أدىٰ إلىٰ الخوف من الإسلام وعزله عن المجتمعات، ومحاصرة تأثيره، وتشويه وجهته، وتنفير الناس منه، بسبب هٰذه الممارسات الشاذة، هٰذا إضافة إلىٰ المساهمة السلبية في إجهاض القيم الإسلامية بسبب من الفهم السقيم والتطبيق العقيم.

وليس أقل من ذٰلك خطورة وإشكالية اعتماد بعض الاجتهادات والمصطلحات الفقهية وانتزاعها من السياق التاريخي وإسقاطها علىٰ واقع لا تتوفر له المواصفات التي تجعله محلاً لها، ولعل ذٰلك هو إحدىٰ ثمار غياب الدولة المسلمة، أو غياب الحاكمية، وتوهم بعض أمراء الجماعات أنهم يحلون محل الدولة المسلمة، بكل وظائفها ومسؤولياتها ـ كما أسلفنا ـ وإن كانوا لا يملكون الصلاحيات والحقوق المؤهلة لذٰلك، فيقدمون علىٰ إنفاذ الأحكام المنوطة بالدولة المسلمة، من إعلان الحرب وتوقيع الهدنة والجنوح إلىٰ السلم، وتوقيع العقوبات... إلىٰ آخر مسؤوليات الدولة المسلمة.

وبذٰلك لم يكتفوا بتقسيم المسلمين إلىٰ ثلاث وسبعين فرقة كلها في

النار إلا هم، باعتبارهم الفرقة الناجية، وإنما امتد بهم الأمر إلىٰ التقسيم الجغرافي للعالم، فالعالم ينقسم عندهم إلىٰ دار حرب ودار إسلام، وتعريف دار الحرب هي التي لم تطبق فيها الشريعة، ويُستباح فيها كل شيء من الأموال والأعراض والدماء، وأن كل بلد لا تطبق فيه الشريعة، والتطبيق قد يكون حصراً بالحاكمية، فهي دار حرب وجاهلية تأخذ أحكام دار الحرب، ولو كان فيها مسلمون يلتزمون بتطبيق ما يستطيعون من أحكام الشريعة ويعملون علىٰ استكمالها في ضوء الممكن والمستطاع، فهي وإن لم يطلق عليها دار الإسلام بكل مواصفاتها فهي دار مسلمين موحدين بالله وملتزمين بأحكامه.

ولنا أن نتصور العبث والآثار السلبية التي تترتب علىٰ ذٰلك، علماً بأن المسلمين اليوم في الكثير من بلاد العالم غير المسلمة يتمتعون بحرية وعدالة قد يفتقدونها في بلاد الإسلام، **«لو خَرَجْتم إلىٰ أرض الحبشةِ؛ فإنَّ بها مَلِكاً لا يُظْلَمُ عندَه أحدٌ، وهي أرضُ صِدْقٍ...»**[1]، وقد يتكلمون في الشوارع والمنتديات في تلك البلاد ما لا يستطيعون الحديث عنه في المساجد، فيما يسمىٰ بلاد المسلمين، فمن أين لنا أن نطلق عليها دار حرب، ونستبيح كل شيء فيها؟ وأين دار الإسلام جغرافياً لتتحدد في ضوئها دار الحرب؟

إن ديار المسلمين، الذين يلتزمون ما يستطيعون من أحكام الشريعة، ويعملون علىٰ الارتقاء في تطبيقها علىٰ واقعهم، ويبذلون جهدهم لإقامة الحاكمية الإسلامية بالطرق والوسائل المشروعة، فمن أين لنا أن نحكم عليها بهٰذه الأحكام العجيبة الغريبة، التي لا علاقة لها بفقهٍ ولا علم ولا دين؟ وإنما هي شهوة الزعامة ونزوات السلطة والحكم والمجاهدة في إيجاد المسوغات الشرعية للأفعال غير الشرعية.

ولعلنا ندرك خطورة هٰذه الاجتهادات والمسالك إذ علمنا أن هٰذه المصطلحات ليست مصطلحات شرعية مقدسة ملزمة، وإنما هي ثمرة

---

(١) ابن كثير، «البداية والنهاية»، ١٦٦/٤.

لقانون دولي تاريخي في ضوء واقع الأمم والشعوب قابلة للنظر والاجتهاد والتغيير في ضوء الوقائع الجديدة والمواثيق والمعاهدات الدولية أو القانون الدولي.

- «أولو الأمر»:

«ولي الأمر» في الرؤية الإسلامية فهو الذي يناط به القيام علىٰ إدارة أمر المسلمين والفصل في خصوماتهم ورعاية شؤونهم، وهو الذي يُولَّىٰ بالاختيار والشورىٰ، فالأمر الأساس المنوط به هو تطبيق شريعة الله وإنفاذ قيمه في الكتاب والسنة في حياة المسلمين والمجتمع الإسلامي، معتمداً الشورىٰ في إدارة شؤون الحكم ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾.

وهو بهٰذه الصفة، في اختياره وإدارته، تترتب له استحقاقات وتستوجب عليه مسؤوليات، ومن أهم استحقاقاته علىٰ الأمة الطاعة، ليستقيم أمر الحكم، لٰكن هٰذه الطاعة مشروطة في غير معصية، وهي مستحقة له ما دام يقيم كتاب الله **«اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنِ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيبَةٌ»**[1]، وفي رواية: «... **وإن أُمِّر عليكم عبدٌ حَبَشيٌّ مُجَدَّعٌ، ما أقام فيكم كتاب الله**» فإذا لم يُقم كتاب الله لا يستحق الطاعة؛ وعدم الطاعة يعني: الخروج علىٰ الحاكم، بشكل أو بآخر.

وللخروج أو المعارضة أشكال وأدوات ووسائل وآداب وضوابط وأحكام شرعية.

وكل هٰذه الأحكام الشرعية التي توجب الطاعة وتبيح عدم الطاعة «فإذا عصيتُ الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم» إنما هي لـ«ولي الأمر»، الذي أُختير بالشورىٰ والبيعة لإقامة الأحكام الشرعية في الأمة، أما الذي يأتي خارج هٰذا الإطار فلا تنطبق عليه تلك الأحكام في وجوب الطاعة، ذٰلك أن الطاعة لـ«ولي أمر» المسلمين مرتبطة بمواصفات اختياره ومستلزمات إدارته لشؤون الدولة والمجتمع ومقومات منهجه في التطبيق.

---

(١) أخرجه البخاري.

لذلك نعتقد: أن الإتيان بالأحكام الشرعية واستخدامها للخروج على الحاكم، أو لتحريم الخروج عليه وتجييرها وإسقاطها على من لا يتمتع بمواصفات ولي أمر المسلمين، الذي يقيم فيهم كتاب الله، تنزيلٌ للأحكام على غير محالها، ورؤية نصفية، ووضع الأمور في غير مواضعها؛ وهذا الأمر حال حصوله يحكمه اجتهاد آخر، ومقاربات بين المصالح والمفاسد، واستمرار العمل لإقامة ولي الأمر بالمواصفات الإسلامية والوسائل المشروعة.

والخروج على «ولي الأمر» إشكالية تمحورت تاريخياً حول المغالبة على السلطة وشهوة الحكم، واستخدمت لذلك أدوات ووسائل مشروعة حيناً وغير مشروعة في كثير من الأحيان، وإن كان التسويغ والشرعنة يُسعى إليها لاحقاً بعد أن يتحقق الأمر الواقع.

إن المغالبة على السلطة وما رافق ذلك من العنف والتصفية الجسدية بالسلاح والمواجهة كان هو البلاء المزمن الذي انتهى بأصحابه إلى تصفية الأبناء والآباء والإخوة والأعمام والأخوال، ولا يتسع المجال للإتيان على نماذج من تلك التصفيات السياسية في التاريخ القديم والحديث، حتى أحياناً كثيرة تحت شعارات ومسوغات إسلامية.

لذلك كان التمحور حول العمل بالمجتمع، وإقامة مؤسساته، والانحياز له، والزهد بالدولة كان طريق النبوة ووسيلتها؛ والمتأمل في تاريخ الإسلام السياسي والتاريخ الاجتماعي يرى أن القيم والأحكام الشرعية الإسلامية إنما امتدت في إطار المجتمع ومؤسساته بكل استحقاقاتها وآفاقها، خاصة بعد أن انفصل السلطان عن القرآن، حيث لم يدم طويلاً، الحكم الراشد، وبقي أنموذجاً ممتداً للمقاربة والمقارنة، ولعل عدم التكرار من طبيعة الأنموذج؛ لذلك كان نقض عروة الحكم أول ما ينقض في الإسلام، كما أخبر الرسول ﷺ: **«لَيُنْقَضَنَّ عُرَىٰ الإِسْلامِ عُرْوَةً عُرْوَةً فَكُلَّمَا انْتَقَضَتْ عُرْوَةٌ، تَشَبَّثَ النَّاسُ بِالَّتِي تَلِيهَا، وَأَوَّلُهُنَّ نَقْضاً الْحُكْمُ، وَآخِرُهُنَّ الصَّلاةُ»**[1].

(١) أخرجه أحمد.

لقد توقف السلطان الإسلامي، وامتد المجتمع الإسلامي والأمة المسلمة بقيم الوحي، الكتاب والسنة، وقامت المؤسسات الإسلامية الاجتماعية كالوقف وغيره بالاضطلاع بوظيفة الدولة والامتداد بالقيم الإسلامية، لذلك كان محل النبوة تاريخياً الأمة والمجتمع، كما أسلفنا.

وهٰذا لا يعني بحال من الأحوال أننا لا نرىٰ أن الحكم جزء من الإسلام، وتكليف شرعي للأمة بإقامته، والتأكيد علىٰ أنه إحدىٰ المهام الرئيسة والوسائل لإقامة منهج الله، وتطبيق شرعه، وليس غاية بحد ذاته، وإنما الذي نريد إيضاحه أن ينصرف التفكير في كل الظروف إلىٰ اختيار الموقع المجدي، وفي ضوء الاستطاعات، وحماية الأجيال المسلمة، وتحويلها من ساحات الحماس والمجازفة وتقديم التضحيات الكبيرة واستخدامها لتصفية الحسابات الدولية والإقليمية إلىٰ تحصيل الاختصاصات المتنوعة، والإمساك بمفاصل المجتمع، الذي هو في نهاية المطاف الحاضن الأساس للدولة، «كما تكونوا يولىٰ عليكم»، ولا نعرّض بسوء تقديرنا الجيل للإفناء والإقصاء بسبب القيام بمجازفات وتقديم تضحيات لا نصيب له من ثمراتها.

ـ الطاعة بالمعروف:

ونعاود التأكيد أن طاعة ولي الأمر المسلم هي في الحقيقة التزام بالحق، وقيام به، والمساعدة عليه، فالطاعة في الحاكمية الإسلامية ليست عمياء وليست لأشخاص وأحزاب وولاء لجماعات وإنما هي مبصرة وولاء للقيم والمبادئ، مبصرة لأعمال الخير وممارسات الحق والعدل، فالرسول ﷺ يقول: **«اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَإِنِ اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ كَأَنَّ رَأْسَهُ زَبِيبَةٌ»**[(١)].

فالإشكالية ليست في نوعية ولي الأمر ولا في جنسيته، وإنما في منهجه وشرعية عمله، في نوعية الحكم، وكيفيته، وقيمه، المهم أن يكون

---

(١) أخرجه البخاري.

واضحاً أن الحاكمية إنما هي لقيم الحق والعدل والمساواة والحرية واحترام حقوق الإنسان، وليس المهم مَنْ يُقيمها أو يقوم عليها؛ لا ننظر ممن خرجت ولا من أي جهة خرجت وإنما نختبر ما هي، مدىٰ انطباقها علىٰ قيم الكتاب والسنة.

وبذٰلك تكون الطاعة واجبة في الحقيقة لطبيعة عمل الحاكم وليست هي لشخص الحاكم، ذٰلك أن الحاكم مُنفذ لقيم الكتاب والسنة، والحاكم والمحكوم في ذٰلك سواء: «أَطِيعوني ما أَطَعْتُ الله ورسوله، فإذا عصيتُ الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم»، «فإن أحسنتُ فأعينوني، وإن أسأتُ فقوموني».

هٰذه هي حدود الطاعة، فهي مرتبطة بالأعمال وليست مرتبطة بالأشخاص، لذٰلك نقول: إن مفهوم المعارضة في الرؤية الإسلامية، أو في قيم الحاكمية في الإسلام، يختلف عنه في الأنظمة السياسية الأخرىٰ، الدينية والمدنية، وبذٰلك فالكسب الانتخابي وكسب ثقة الجمهور مرتبط بالارتباط بالحق، والدوران معه حيث دار، وهو لون آخر من الحاكمية له دلالته في الحكومة والمعارضة، بل نقول: إنه يشجع الجميع علىٰ التزام الحق والعدل، ويعتبره مقياساً لضمان الاستمرار في الحكم والمعارضة علىٰ حدٍّ سواء.

وقضية أخرىٰ، نرىٰ أن لفت النظر إليها هنا مطلوب، وإن كنا قد أشرنا إليها سابقاً، وهي أن الطاعة وأحكامها وحدودها إنما تشرع أصلاً للحاكم المسلم، الذي يلتزم بتطبيق قيم الإسلام، وبالتالي فنقل هٰذه الأحكام والمفاهيم الشرعية وبترها عن سياقها وإسقاطها علىٰ أي نظام حكم، شأن فقهاء السلطان، تحريفٌ للكلم عن مواضعه، وخروج بالأحكام الشرعية عما شرعت له، ذٰلك أن أحكام طاعة ولي الأمر مشروطة بأن يقيم كتاب الله، ويلي أمر المسلمين وفق منهج الله، أما أن يكون مجرد حاكم للمسلمين وصل إلىٰ الحكم بشكل أو بآخر وبالتالي يقوم بعض السدنة من فقهاء السلطان بإسقاط أحكام «ولي أمر المسلمين عليه»، فتكاد تكون تلك

هي الإشكالية الكبيرة؛ لأنه نوع من التدليس والتلبيس، ولو اجتمع له فقهاء سلاطين الجور جميعاً، وسبب رئيس في صناعة التطرف والتمرد.

ولذلك، فكل ما يطرح من أحكام الطاعة وأحكام الخروج على الحاكم فإنما مجالها ولي أمر المسلمين، الذي يقيم فيهم كتاب الله ما استطاع، سواء قصر في ذلك أو اقترب من الكمال، وبالتالي فإسقاط هذه الأحكام على كل نظام مهما كانت قيمه وكل حاكم مهما كانت رؤيته فيه الكثير من التحريف والتزوير والعبث بالأحكام الشرعية.

أما موضوع إعطاء الشرعية لحكم الغلبة والاستيلاء مهما كانت وسيلته في الوصول إلى الحكم، كما ذهب إلى ذلك بعض الفقهاء، فهو اجتهاد بشري غير مقدس، قد تكون له ظروفه وملابساته وموازناته بين المصالح والمفاسد، لكنه في النهاية مسلك غير شرعي لا شورة فيه ولا شرعية له، وإنما يمكن تصنيفه ضمن سياق تاريخي واجتهاد استثنائي.

وشبيه بذلك ما يطلق عليه الآن الشرعية الثورية والشرعية الانقلابية والشرعية الواقعية... وهكذا، وما أكثر الشرعيات التي تفصَّل على مقاس أهل السلطة والمال، في كل زمان ومكان!

إن شهوة الحكم وحب الرئاسة، التي تدفع بالكثير من التنظيمات والجماعات إلى المجازفات والمغالبة على الحكم، والتوهم باختزال الزمن، وطي استحقاقات الحكم من الإعداد والتحضير والتأهل، واللجوء إلى المواجهة من اغتيال أو محاولة السطو والاغتصاب، دون تأهل المجتمع، حمل ولا يزال من البلاءات والإصابات وتعطيل الفاعليات وهدر الطاقات وتشويه صورة الإسلام ما الله به عليم.

لذلك نقول: إن بعض الممارسات الشاذة وغير المشروعة للوصول إلى الحكم تحت شعارات إسلامية، حتى ولو كانت نوايا أصحابها حسنة، شوّهت صورة هذا الدين، وخوّفت الناس من أهله، بدل أن تهفوا أنفسهم إليه واعتباره سبيل الخلاص، ولعلها كانت سبباً في تسويغ بعض الدكتاتوريات والأنظمة المستبدة تخويفاً من مجيء الإسلاميين، أهل التطرف والقتل ومصادرة الحرية!

والحقيقة التي لا مراء فيها أن الحكم الشرعي هو إحدىٰ العبوديات العظيمة والعبادات الكبرىٰ، وسبب في استقامة الحياة وإقامة الدين القيِّم وتحكيم شرع الله وتحقيق حرية الاختيار وتوفير كرامة الإنسان وأمنه وأمانه، يقول تعالىٰ: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٤٠].

لذٰلك نعاود التأكيد: أن الحكم في الإسلام هو وسيلة لإقامة منهج الله في الأرض، الذي يرتكز إلىٰ العدالة والمساواة والشورىٰ، والحيلولة دون الفتنة والقهر والقسر والاستبداد وهدر كرامة الإنسان، وتحقيق حرية الاختيار، وتطبيق العقوبات، وإنفاذ الأقضية بين الناس، وعقد المعاهدات وإعلان الحرب، والجنوح إلىٰ السلم؛ لأن الكثير من الأحكام الشرعية كالحدود والتعزيرات منوطة بالسلطة المسلمة، ولا يمكن أن نتصور أنها من تكليف الفرد؛ ونصيب الفرد من الخطاب إنما يتحدد بالعمل علىٰ إقامة السلطة المسلمة، التي تعمل علىٰ تطبيق ذٰلك، ولا يمكن أن يحل الفرد محل الدولة أو السلطة المسلمة حال غيابها، كما أسلفنا.

والحكم عقد اجتماعي بين الحاكم والمحكوم ـ كما أشرنا سابقاً ـ محوره الاختيار والشورىٰ والتراضي، لذٰلك لا يمكن أن يكون بالسطو أو الغلبة أو الاغتصاب وأن يمارس بالقهر والاستبداد؛ لأن الإسلام والإيمان خيار في الأصل، فلا إكراه في الدين، لذٰلك فالتشريعات الإسلامية علىٰ مستوىٰ الفرد والدولة والمجتمع تتركز جميعاً حول قوله تعالىٰ: ﴿لَآ إِكْرَاهَ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، فإذا كانت الصلاة لا تجوز في الأرض المغصوبة، فكيف يكون الحكم القائم علىٰ الاغتصاب والتسلط والاستبداد والغلبة إسلامياً، يُروج له ويسوغه الكهنة من علماء السوء (الجبت المساند للطاغوت).

ولعلنا نقول هنا: إن وظيفة الحكم الأولىٰ في الإسلام، بكل تشريعاتها، إنما هو توفير حرية الاختيار، حتىٰ إن الإسلام شرع الحرب والقتال والتضحية بالنفس والمال لإزالة الاستبداد والإكراه، وإعطاء الناس حرية الاختيار، فالنفس الإنسانية قد تُدفع في الحرب ثمناً لتوفير حرية

الاختيار، يقول تعالىٰ: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾، ويقول: ﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾ [البقرة:٢١٧]؛ فالتكاليف الشرعية في الفعل والكف، وتكاليف الحكم جزء منها (افعل، لا تفعل)، إنما تتمحور حول تحقيق مقاصد الدين وأهدافه المتمثلة في حماية النفس والعقل والعرض والدين والمال.

وهي المحاور الأساس لحفظ حقوق الإنسان وتوفير كرامته في المعاش والمعاد وإلحاق الرحمة بالناس، وهي الغاية التي جاءت الرسالة لتحقيقها في الناس، يقول تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء].

«الخروج علىٰ الحاكم»:

لعل مفهوم «الخروج علىٰ الحاكم» أو حدود الخروج علىٰ أولياء الأمور والحكام، وعلىٰ الأخص حكام الجور والظلم، من الإشكاليات الكبيرة، التي تباينت الآراء فيها، واختلف الناس حولها، وكان للسياقات والظروف التاريخية كبير الأثر في توجهاتها ومعايير المصالح والمفاسد.

والأمر الذي لا بد منه العودة للتأكيد عليه أن الحاكم أو الإمام أو الرئيس أو ولي الأمر هم بشر من البشر، خاضعون لكل ما يخضع له البشر من الخطأ والصواب، لذلك فمن الطبيعي أن يكونوا محلاً للنقد والنصح والمراجعة والتغيير، وإن اختلفت الآراء حول تقويم أعمالهم وحسن أدائهم ووسائل معارضتهم والخروج عليهم.

والناس أيضاً، أو الرعية، هم بشر يجري عليهم ما يجري علىٰ الحكام وولاة الأمور، فهم متفاوتون ومختلفون في آرائهم وأحكامهم، وقبولهم ورفضهم، فالفوارق الفردية وتغيير الظروف والأحوال والكسب العلمي الشرعي والإنساني متفاوت، والخضوع للأهواء والرغبات وارد، الأمر الذي سوف يُنتج مواقف متباينة من الحكام، ويُوجد موالاة ومعارضة.

ولعل من الخصائص والميزات، التي تمتاز بها الحاكمية في الإسلام أنها تنطلق من قيم ومعايير وموازين للحكم علىٰ الأعمال وأهلية الأشخاص

ليست من وضع الإنسان، حتىٰ تكون محلاً للعبث، كما أن حدود الطاعة وأساليب النقد والمناصحة وآدابها مبيَّنة في تلك القيم وتطبيقاتها في سياق السيرة النبوية والخلافة الراشدة، إضافة إلىٰ الحس بالمسؤولية الشرعية ووجود الوازع الداخلي، الذي يشكل الرقابة الدائمة لفعل الإنسان ممن يعلم السر وأخفىٰ، الأمر الذي يقي العملية السياسية من كثير من الإصابات والمجازفات والاضطرابات، فعلىٰ الأقل توجد معايير في الحاكمية الإسلامية ينطلق منها الناس، وتبقىٰ مرجعية تحكم بينهم فيما يختلفون فيه.

لكن ذٰلك لا يلغي المعارضة والتعددية، لا عقلاً ولا شرعاً، بحالٍ من الأحوال، طالما أن الحكم، إدارة شؤون الدولة، بشري، والحاكم بشر.

ونسارع إلىٰ القول: إن مناصحة الحاكم، التي هي أدنىٰ درجات المعارضة هي واجب المواطن ومسؤوليته الشرعية قبل أن تكون حقه في الممارسة، حتىٰ إن الرسول ﷺ جعل الدين النصيحة، لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم، يقول الرسول ﷺ: **«الدِّينُ النَّصِيحَةُ، قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَعَامَّتِهِمْ»**[١].

ولقد أدرك سيدنا عمر، الخليفة الراشد ﷺ الخير العميم والصلاح المأمول، الذي يترتب علىٰ المناصحة، وأن المناصحة إحدىٰ وسائل خيرية هٰذه الأمة، وأن توقفها يعني تهميش الخيرية وانكماشها، وكان ﷺ يطلبها ولا يضيق بها، فيقول: «لا خير فيكم إن لم تقولوها، ولا خير فينا إن لم نسمعها»، وقد تراجع عن الكثير من اجتهادته الفقهية والسياسية، مما لا يتسع المجال لإيراده، بسبب النصيحة.

بل لعل الأمر تجاوز ذلك، فالرسول ﷺ اعتبر أن هلاك الأمم وانقراض المجتمعات منوط بتوقف النصح، وإيقاف الظالمين عند حدهم، فقال: **«إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوُا الظَّالِمَ، فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَىٰ يَدَيْهِ، أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ مِنْهُ»**[٢]، واعتبر أن من أعظم الجهاد بيان الحق وإظهاره،

---

(١) أخرجه مسلم.

(٢) أخرجه الترمذي.

ووقفات الحق أمام أئمة الجور والظلم، حتىٰ لو أدىٰ الأمر لقتل الناصح فقال: «**إنَّ مِنْ أعْظَم الجِهَادِ كَلِمَةَ عَدْلٍ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ**»[1]، وفي رواية أخرىٰ: سُئل رسول ﷺ: أَيُّ الجِهَادِ أفضَلُ؟ قَالَ: «**كَلِمَةُ حَقٍّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ**»[2]؛ والجهاد المشروع في المناصحة بالحق وبكلمة الحق وليس بالقتل والاغتيال.

وأكثر من ذٰلك، فالذي يقوم إلىٰ إمام ظالم فيأمره وينهاه ويُقتل يأتي بالمرتبة بعد سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب ﷺ: «**سَيِّدُ الشُّهَدَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: حَمْزَةُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَرَجُلٌ قَامَ إِلَىٰ إِمَامٍ جَائِرٍ فَأَمَرَهُ وَنَهَاهُ، فَقَتَلَهُ**»[3].

إن الخروج المسلح، أو التصفيات السياسية بالقوة والاغتيال والانقلابات العسكرية كانت ثمرة لحالات اليأس والإحباط والتحدي والاستفزاز، كما كانت من الأوهام الكبيرة بأن هٰذه التصفيات سوف تختزل الزمن وتحوِّل المجتمع إلىٰ الإسلام، فكان أن تركت آثاراً خطيرة، وليلاً طويلاً امتد إلىٰ عدة عقود، وبلاءات لمّا تنتهي بعد، إضافة إلىٰ ما حملت من تشويه صورة الإسلام السمحة، ودعوته الإنسانية بالحكمة والموعظة الحسنة، والتمكين للاستبداد السياسي تخويفاً من المسلمين، في الوقت الذي لا يخرج الحكم والحاكمية في الإسلام عن أن تكون إحدىٰ وسائل الدعوة المحكومة بمواصفات الحكمة والموعظة الحسنة، ذٰلك أن الأصل في القيم الإسلامية توفير الخيار في اختيار الحاكم، والاختيار في إدارة شؤون الحكم، فالعنف والمواجهة ليست منهجاً إسلامياً، حتىٰ الجهاد إنما شرع لدرء الفتنة وإتاحة حرية الاختيار ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [الأنفال: ٣٩].

ويحضرني هنا موقف سيدنا عبد الله بن عمر ﷺ من الفتنة الكبرىٰ، عندما حاول بعضهم أن يعيب عليه قعوده وعدم مشاركته واستجابته لقوله

---

(١) أخرجه الترمذي.
(٢) أخرجه النسائي.
(٣) «مسند أبي حنيفة».

تعالىٰ: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾، فكان جوابه: «نحن قاتلنا حتىٰ لا تكون فتنة، أما أنتم فتقاتلون لتكون فتنة».. والفتنة هي قهر وإجبار واغتصاب ومصادرة للحرية.

لذٰلك، فالخروج المسلح وعمليات المواجهة عدا علىٰ أنها محل نظر من الناحية الشرعية فإنها لم تحمل خيراً للأمة المسلمة، لا في التاريخ القديم ولا الحديث، بل حملت من الخسارات والتدمير للطاقات وإخراج الجيل عن المواقع المجدية لنصرة الإسلام والمسلمين ما الله به عليم، والحمد لله الذي يبعث الناس علىٰ نياتهم.

ونعاود التأكيد: أننا بذٰلك لا ندعو لإلغاء الخروج علىٰ الحاكم مهما كان فساده وظلمه وانحرافه عن النهج الصحيح، شأن فقهاء السلطان، وإنما الذي نريد له أن يتأصل أن للخروج والمعارضة آفاقاً وأبعاداً ووسائل وضوابط وآداباً وأدوات شتىٰ، وعلىٰ الأخص ما جاءت به الوسائل الحديثة من إمكانية بيان فساد الحكم وانحرافه، وتوثيق ذٰلك وملاحقته، وما تحقق من تنظيمات عالمية معنية بحقوق الإنسان وفضح الاستبداد السياسي، مما قد يكون أبلغ في تأثيره وقدرته علىٰ التغيير ومحاصرة الاستبداد والمواجهات المسلحة.

فمراتب الخروج أكثر من أن تحصىٰ (المناصحة، المعارضة، المظاهرة، تبصير الرأي العام، الحوار، التجمعات السياسية والبيانات، الانخراط بالمؤسسات الحقوقية والإنسانية، استخدام الوسائل السمعية البصرية... إلخ).

فالإشكالية قد تكون بأن يقتصر الفهم علىٰ أن الخروج يعني المواجهة المسلحة، والإشكالية الأكبر في العَوَر العقلي لفقهاء السلطان، الذين لا يُبصرون إلا وجوب الطاعة وأحكامها وآدابها، وتجييرها لأي حكم وحاكم، مهما كان أمره، دون القدرة علىٰ رؤية المفاسد والاستبداد السياسي وهدر حقوق وكرامة الناس، ومسؤوليات الحاكم في الرؤية الإسلامية، والاقتصار علىٰ الرؤية النصفية التي تكرس الفساد.

- «المعارضة»:

مصطلح سياسي معاصر، فـ«المعارضة» والنقد والمناصحة شأن طبيعي في علاقة الحاكم بالمحكوم، خاصة وأن الحاكم في الحاكمية الإسلامية ليس متحدثاً باسم الله، ولو كان حاكماً مسلماً مطيعاً لشرع الله، وقد حملت لنا السيرة المواقف الكثيرة، كما حملت لنا الخلافة الراشدة مواقف ما نزال نذكرها عن معارضة بعض الصحابة لولي الأمر، وما كان من مسيرة السيرة وبعض المواقف والاجتهادات من الصحابة بحضرة الرسول المعلم ﷺ.

وهنا قضية نرىٰ أنه من المفيد طرحها والتوقف عندها، وهي ما يطلق عليه اليوم «شخصنة المعارضة» في أنظمة الحكم المعاصرة، حتىٰ الديمقراطية، ذٰلك أن أنظمة الحكم الدكتاتورية معصومة عن الخطأ، ومُلْهمة، وليست بحاجة للمعارضة!

و«شخصنة المعارضة» هي أحد الأبعاد الخفية للمغالبة علىٰ السلطة، لذٰلك نجد أن المعارضة في الأنظمة الديمقراطية مشغولة دائماً بإسقاط الحكومة، وتتبع عوراتها، وكشف سوءاتها، وتكبير أخطائها، ولا يعنيها أبداً الإنجازات التي تقوم بها الحكومة، بل تسعىٰ لبخسها والتقليل من قيمتها، وإذا دالت دولة الحكومة وجاءت دولة المعارضة تتكرر المعادلة نفسها، مع تغيير الأسماء والمسميات.

وهٰذا ليس شأن المعارضة من وجهة النظر الإسلامية، وفي الحاكمية الإسلامية.

فالأصل في الإسلام هو الحق وليس الأشخاص، وأن الأشخاص يقيَّمون بالأعمال ولا تُقيَّم الأعمال بالأشخاص (أعرف الحق تعرف أهله)، لذٰلك فالمسلم الحق هو الذي يدور مع الحق حيث دار، ولا يملك التنكر للحق والخير ولو جاء من خصومه وأعدائه، ولا يملك المساندة للشر والباطل، ولو كان من أقرب المقربين إليه.

لذٰلك، فالمعارضة من وجهة النظر الإسلامية تدور مع الحق، ولا يهم من أين أتىٰ، من الحكومة أو من المعارضة، فالأصل تحقيق العدل

والحرية والمساواة والشورىٰ؛ فالمغالبة علىٰ الحكم تشرع أصلاً لتحقيق هٰذه القيم؛ لذٰلك لا يملك المسلم خياراً بتأييدها حال وجودها، وإنكارها حالة غيابها؛ وبذٰلك تختلف المعارضة الإسلامية، أو في إطار الحكم الإسلامي، عنها في أنظمة الحكم الأخرىٰ، والمناصحة والنقد أيضاً لا يقتصر علىٰ الخصوم المعادين وإنما لعلها أولىٰ بالنسبة للموالين.

وخلاصة القول: إن المعارضة بمفهومها الإسلامي من لوازم تسديد الحكم، وحسن إدارته بالشورىٰ، وتبادل الرأي، وهي معارضة من أجل جلب النفع ودرء الضرر والفساد، وليس عملية حزبية تعصبية، وإن وقوع بعض الجماعات والأحزاب الإسلامية بالتعصب، وتغييب الشورىٰ والنقد والمناصحة عن أدائها، والمطالبة بالطاعة العمياء، ورفع سيف البيعة وما يترتب علىٰ الخروج عليها فوق الرؤوس، واعتبار أي كلمة نقد نقضاً للبيعة ليس من قيم الإسلام، وإنما هي من علل التدين، التي كانت سبباً في انقراض الحضارات وذهاب ريح الأمم السابقة، التي لُعنت علىٰ لسان الأنبياء، يقول تعالىٰ: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا۟ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [المائدة].

- «فقه الضرورة»:

ومن الأمور التي تتطلب الكثير من النظر والمناقشة والمحاورة والمفاكرة قضية الضرورة الملجئة، التي تتيح ارتكاب المحظور والتحلل من الأحكام الشرعية وشروطها؛ فالضرورة مصطلح شرعي، له تعريفه وشروطه وأحكامه الشرعية؛ فالضرورة حالة استثنائية طارئة، لها شروطها وظروفها، ينعكس حكمها علىٰ أبعاد التكليف وما تتطلبه حالة الضرورة، التي هي فقدانٌ للاستطاعة، التي هي محل التكليف، من التجاوز والتحلل من بعض الأحكام الشرعية، وهي بالطبع غير الرخصة، التي تعني التخفيف من التكليف لحالات خاصة.

الضرورة قد تسقط الأحكام الشرعية، وتلغي التكليف أصلاً في حال

وجودها، والقاعدة الشرعية تقول: إن الضرورات تبيح المحظورات، حتىٰ يصير الحرام حلالاً إذا كان في التزام الحكم هلاكٌ النفس أو ذهاب العقل أو انتهاك العرض أو المال، أي ما يسمىٰ الضرورات الخمس، التي اصطلح علىٰ تسميتها «مقاصد الشريعة» والتي جاءت الشريعة بكل أحكامها لحفظها وحمايتها؛ وقيام الحكومة الإسلامية أو الحاكمية الإسلامية إنما شُرع لتوفير العدل والمساواة وحماية الحقوق، والحيلولة دون الاعتداء، وحماية الكليات الخمس، وتحقيق «مقاصد الشريعة»، التي لا تستقيم الحياة إلا بحفظها وحمايتها، فالله سبحانه وتعالىٰ يقول: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِّإِثْمٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣].

وللضرورة شروطها وضوابطها المعروفة في مظانها في كتب الفقه والأصول، حيث أباح الشرع دفع الضرر الأشد بارتكاب الضرر الأخف.

والضرورة غير الحاجة، ومعيارها العام أن يؤدي الالتزام بالحكم الشرعي في حالةٍ خاصة إلىٰ إلحاق الضرر الكبير بالمكلف، فإذا تعارض تطبيق الحكم مع ضرورات الحياة يُوقف التكليف للضرورة؛ والضرورة تقدر بقدرها، لأن الإنسان هو محل التكليف، ولا قيمة للحكم إذا افتقدنا محله أو كان تطبيقه يؤدي إلىٰ إلحاق الضرر بالمكلف، ويمكن أن نقول: إن الأصل في الضرورة أنها نازلة من النوازل ليست من صنع الإنسان واختياره؛ ونكاد نقول أيضاً: يمكن تصنيفها من بعض الوجوه في إطار الأقدار والسنن الخارقة، وليس في نطاق السنن الجارية.

ولا يعني إسقاط بعض الأحكام الشرعية عن المكلف استباحة المحرم: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾ [النحل: ١١٥]، وإنما دفع الهلاك عن النفس أو العرض أو المال، مع استصحاب الحكم الشرعي، والعمل للعودة إليه والتزامه بعد انقضاء حالة الضرورة.

ولكن الإشكالية اليوم أن يتحول مفهوم الضرورة إلىٰ ما يتوهم الإنسان أن فيه مصلحة، فتستخدم وتستدعىٰ لتصبح سبباً في كسر الأحكام الشرعية، والعبث فيها، والتصرف خارج نطاقها، مع أن الشريعة ما جاءت إلا لتحقيق مصلحة العباد في معاشهم ومعادهم.

والإشكالية عندما يقدم المسؤول أو الحاكم أو القيادة عن قصد أو غير قصد علىٰ صنع الضرورة، أو القيام بأعمال وممارسات تنتهي بالناس إلىٰ حالات الضرورة، ووضع المسلم أمام ما يشبه عقود إذعان، أو حالات إكراه، التي لا تتيح المجال للاختيار، وتحمل علىٰ سلوك معين، هو محل نظر شرعي، باسم الضرورة.

وذٰلك قد يكون واضحاً في أنظمة الحكم وسياسة الأحزاب والجماعات، الذين يغيب عنهم فقه الاستطاعة، ويدفعهم ذٰلكِ إلىٰ بعض المجازفات غير المحسوبة، التي تنتهي بهم إلىٰ الوقوع في حالات الضرورة، التي يستبيحون في ضوئها الالتجاء والارتماء في إطار أنظمةٍ أو دول أو مؤسسات تلغي إرادتهم وأهدافهم، وتستخدمهم لمآربها وأهدافها، فيتحولون إلىٰ رصيد جاهز للاستعمال عند الحاجة!

والإنسان، فرداً أو جماعة، يملك المقدمات والأسباب وتملكه النتائج؛ وبناء المقدمات هو دائماً محل نقاش وتعديل ونقد، أما النتائج فهي أمور أصبحت قسرية لا مجال لتغييرها، وإنما المجال المتاح هو الاعتبار بها واستصحابها لجولات مستقبلية قادمة؛ والخطورة كل الخطورة، في الميدان السياسي وغيره، أن نغادر المقدمات التي نملكها إلىٰ النتائج التي تملكنا، ونوضع أمامها بلا خيار، فنساق إلىٰ ممارسات تحت مسمىٰ الضرورة!

وهٰذا الأمر يتكرر كثيراً في الواقع الإسلامي، وقد يكون أوضح ما يكون في المغالبة علىٰ الحكم، ومحاولة الوصول إلىٰ السلطة، علماً بأن طلب السلطة أو الوصول إلىٰ السلطة هو إحدىٰ وسائل تطبيق الشريعة، وهو مرهون بالإمكانات المتاحة والاستطاعة الشرعية والظروف المحيطة.

فالأهداف الشرعية النظيفة الطاهرة تتطلب وسائل نظيفة وشرعية وطاهرة؛ فالغاية لا تبرر الوسيلة.

ولقد أدرك أعداء الإسلام ما عليه المسلمون من الإمكانات والاستعداد للتضحيات، وأحسنوا قراءة تاريخهم أكثر منهم، فنصبوا لهم الفخاخ، وأغروهم ببعض الممارسات والمشاركات، ووجهوهم صوب بعض

الأهداف، التي يسعون لتحقيقها دون إتاحة الفرصة الكاملة للنظر في الإمكانات المتاحة والظروف المحيطة وموازنة المصالح والمفاسد، فانتهوا بها إلىٰ أن تحولوا إلىٰ رصيد جاهز للاستخدام في لعبة الأمم ومخادعة أنظمة الحكم والمغالبة علىٰ السلطة.

فكم من الأجيال المسلمة، التي زُجَّت بمعارك ومواجهات صُوِّرت لهم أنها الطريق الوحيد للجهاد وإنفاذ قيم الدين، وكانت وقوداً للمعارك الخطأ، ومحلاً لتصفيات لو حُوِّلت إلىٰ المواقع المجدية وتحصيل العلوم والمعارف، وهم صفوة الأمة، لغيروا وجه العالم بالمعرفة والتخصص، التي باتت تسمىٰ اليوم «القوة المرنة».

فمتىٰ ينتهي في العقل المسلم المعاصر استعارة التضحيات الإسلامية الكبيرة وزجها في مواجهات لتصفية الحسابات الإقليمية والحزبية والدولية، ثم يتحول المسلمون بعد انتهاء دورهم ليكونوا أول الضحايا؟

ولا يعوزنا في ذٰلك الأدلة والشواهد التاريخية والمعاصرة.. حتىٰ تاريخ ثورات التحرير ضد الاستعمار، التي كانت شعاراتها إسلامية جهادية ووقودها من الإسلاميين وراياتها جهادية، ما لبثت بعد تحقيق الاستقلال أن انتهت برجالها ومجاهديها إلىٰ المقابر أو السجون والمعتقلات، فكانوا أول ضحاياها، وجاء إلىٰ الحكم والدولة من لا علاقة لهم بدين أو جهاد أو تضحية، فشكلوا مرحلة الاستلحاق بالمستعمر، أو مرحلة ما بعد الاستعمار.

وتتكرر الأمور، وتضعنا الظروف أمام الضرورات الملجئة، فنلتجئ إلىٰ هنا وهناك، ممن قد يكونون أكثر سوءاً وسوءات، ونتحول إلىٰ عمالة جاهزة، وتجيَّر تضحياتنا لصالح (الآخر)، ونبقىٰ أدوات للاستخدام، فكم من الحركات والثورات والتضحيات المعاصرة، التي قامت علىٰ أكتاف الإسلاميين سُرقت نتائجها، وتحول الإسلاميون من مجاهدين إلىٰ متطرفين يشكلون خطورةً علىٰ الحضارة والمجتمعات! لا بد من تصفيتهم ومطاردتهم، والله المستعان.

□□□□□□

الفهرس

٣٤/ ٥١٨٧

الموضوع	الصفحة

□ □ □ □ □ □

يقول تعالى:
﴿ رَبِّ قَدْ ءَاتَيْتَنِى مِنَ ٱلْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِى مِن تَأْوِيلِ ٱلْأَحَادِيثِ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنتَ وَلِىِّۦ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ تَوَفَّنِى مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ (يوسف: ١٠١)

٥١٨٨ /٣٤



الأعمال الفكرية الكاملة

تتمحور حول:

-التأكيد أن عقيدة التوحيد هي ميثاق التحرير والخلاص؛ وأن الغاية الأساس للنبوة الخاتمة إلحاق الرحمة بالعالمين: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾؛ وتبيين الآثار المدمرة لتحالف الاستبداد السياسي والكهانة الدينية (الجبت والطاغوت).

- التأسيس لمنهج التقويم والمراجعة وبناء العقل الناقد؛ وتحديد مواطن الخلل، وكشف أسبابه، واقتراح سبل علاجه.

-التدريب على التفكير الاستراتيجي وبناء الرؤية المستقبلية، والإفادة من التراث لبناء الحاضر ورؤية المستقبل؛ والتشجيع على الاجتهاد وإعمال العقل، في ضوء هدايات الوحي وضوابط الشرع.

-إحياء المنهج السنني، وبيان أهمية السير في الأرض، والتوغل في تاريخ الأمم، والتبصر في العواقب والمآلات لتحقيق العبرة.

-المساهمة في بناء «الطائفة القائمة على الحق»، الأنموذج التطبيقي لقيم الدين في واقع الناس، ودليل خلود الإسلام.

- المساهمة في تجديد أمر الدين، ونفي نوابت السوء، ومعالجة أسباب الغلو والتشدد، والعودة بالأمة إلى منهج الوسطية، والتميز بين قيم الدين المعصومة وصور التدين.

-اعتبار التشكيل الثقافي ومعاودة النظر في مواصفات الخطاب الإسلامي السبيل الأجدى للتغيير.

-التعريف بأهم مقومات النهوض التي تمتلكها الأمة، ووسائل تفعيلها.

-إحياء فكرة الفروض الكفائية، واستكمال الاختصاصات الغائبة، وإعادة بناء مفهوم «أهل الحل والعقد».

-بيان الدور الحضاري للأمة، ورسم معالم رسالة المسلم في حقبة العولمة، وتوسيع دائرة التفاهم، وتحويل الاختلاف إلى تنوع وتكامل.

-تحرير القول في إشكالية «الحاكمية»، وبيان أبعاد تطبيق الشريعة، وبيان أن التكليف منوط بالاستطاعة.

- التصويب لمنهجية الاقتداء، ووضع المشكلات المعاصرة في موقعها المناسب من مرحلة السيرة وفترة القدوة وجيل خير القرون.

-بيان أن عملية النهوض تتطلب فقه النص وفهم الواقع، والتعامل مع المشكلات من خلال الإمكانات المتوفرة والظروف المحيطة .

-صوابية الحل لمشكلات عصر معين، لا تعني بالضرورة قدرتها على معالجة مستجدات كل عصر.